جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية / لغة القرآن وآدابها

ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام، للميرزا محمد بن عبد الوهاب بن داود الهمداني الكاظمي ت(١٣٠٥هـ) تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية لغة القرآن وآدابها

رسالة قدمتها الطالبة

نجلاء مهدي عبد الصاحب ياسين الكوفي

بإشراف

أ.م .د أحمد حسن منصور الغانمي

٢٠٢٤م **١٤٤٦هـ**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة التوبة: من الآية١٠٥]

ترشيح الرسالة للطبع

نظرًا لإنجاز مباحث وفصول الرسالة الموسومة بـ (ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام للميرزا محمد بن عبد الوهاب بن داود الهمداني الكاظمي ت (١٣٠٥ هـ) ـ تحقيق ودراسة) لطالبة الماجستير (نجلاء مهدي عبد الصاحب ياسين) فإني أرشحها للطبع .

التوقيع :

المشرف : ا.م.د. أحمد حسن منصور

مكان العمل : جامعة البصرة - كلية العلوم الإسلامية

التأريخ : ١٣/ ٦/ ٢٠٢٤ م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام للميرزا محمد بن عبد الوهاب بن داود الهمداني الكاظمي ت (١٣٠٥ هـ) - تحقيق ودراسة) التي قدمتها الطالبة (نجلاء مهدي عبد الصاحب ياسين) قد تم إعدادها تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية/ لغة القرآن وآدابها .

التوقيع:

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

الاسم : أحمد حسن منصور

مكان العمل : جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية

التاريخ : ٢٠٢٤/٦/٢٣

بناء على توصية المشرف والمقوم العلمي أرشح هذه الرسالة:

رئيس القسم :

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : ٢٠٢٤-٧-٢٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها أننا اطلعنا على هذه رسالة الماجستير الموسومة بـ (ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام ، للميرزا محمد بن عبد الوهاب بن داود الهمداني الكاظمي ت (١٣٠٥ هـ) ـ تحقيق ودراسة) وناقشنا الطالبة (نجلاء مهدي عبد الصاحب ياسين) في محتواها وفيما له علاقة بها ونعتقد أنها جديرة بالقبول بتقدير (امتياز) لنيل شهادة الماجستير في لغة القرآن آدابها.

أ. د حيدر كريم حامد
جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية
عضواً

ا. د. مؤيد جاسم محمد
جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية
رئيساً

أ.م. د. محمد علي هوبي
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية
عضواً

ا.م. د. أحمد حسن منصور
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية
عضواً ومشرفاً

صدقت في جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية

التوقيع:
الاسم: أ. د. محمد حسين عبد الطائي
العميد
التاريخ: ١٦ / ٥ / ٢٠٢٤م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإهـداء

أهدي فيض أنـاملي إلـى:

شفيعي فـي القيامةِ عند ربّي

محّــَمدُ والوصـيُّ مع البتوُل

وسِبـطا أحمـد وبنـُو بـنـيــهِ

أوُلئــك سادَتي آل الرسُول

شكر وعرفان

قال تعالى:{لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ} (إبراهيم: من الآية ٧)

أحمدُ الله وأشكره أولًا وآخرًا فعليه توكلت، وهو أرحم الراحمين...

أتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدم لي يد العون ولاسيما نسيم الجنة وعطرها والدتي ، وأتقدم بكلمات الشكر والامتنان إلى القلوب الدافئة رفاق دربي وسندي بالحياة أخواتي وأعزاء روحي إخواني...

وأتقدم بالشكر إلى قرة عيني وفلذتُ قلبي أولادي(حسن وحسين) ...

وأتقدم بالشكر إلى أختي الصغيرة و ابنة عمي آيات التي كانت عونًا لي...

أتقدم بالشكر الوافر بكلمات كأنها رحيق ورد إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد علي هوبي الربيعي الذي تعلمت منه كيف أصل إلى ما أطمح إليه ، بالصبر والمثابرة فكان معي خطوة بخطوة فيعجز اللسان عن امتداحه وشكره وتقديم الثناء إليه ، وفقه الله وأنار طريقه بنوره فإليه تحية التلميذة البارة وشكر المعترف بالجميل دعواتي له بوافر الصحة ودوام العافية وجزاه الله عني خيرًا.

وأتوجه بوافر شكري وأمتناني إلى أستاذي المشرف الذي تولى الإشراف على رسالتي الدكتور أحمد حسن منصور الغانمي ، فكان لي من توجيهاته الصائبة وآرائه السديدة نصيبٌ في تسهيل وتذليل صعوباتها.

وأتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية لكل ما قدموه لي. فإليهم جميعًا تحية وشكر معترف بالجميل رعاهم الله وحفظهم من كل سوء.

الخلاصة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين إلى يوم الدين وبعد....

تعد المخطوطات العربية جزء من تراث الأمة وأحياؤها ضرورة علمية، لأنها وثيقة حضارة الأمة العربية لاسيما ما يتصل بها بالدراسات اللغوية بجميع مستوياتها؛ لأنها تضيف إلى المكتبات أرثًا عظيمًا يتناقل بين الأجيال، ومن شذرات اللؤلؤ المكنون لكنوز العربية ما ألفه الهمداني(١٣٠٥هـ) من علماء القرن الثالث عشر كتابه الموسوم بـ(ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام) مبينًا فيه فنون اللغة من صوت وصرف ونحو ودلالة وتفسير، ومن الاطلاع على هذا المؤَلف وقراءته، أُتيحت للباحثة الوفرة العلمية التي ضمها هذا المؤَلف في مختلف العلوم والفنون والأدبيات ، فقررتْ أن تخوض غمار تحقيقه ودراسته لتنهل من فيض علمه والتزامًا بالمنهج العلمي فقد جاء البحث على قسمين ،أولهما الدراسة وفيها فصلان، تقسيمها على الفصل الأول: المصنِّف والمصنَّف، وفيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول: المصنِّف دراسة في النشأة والسيرة ، أما المبحث الثاني: فكان بعنوان كتاب ملوك الكلام دراسة وصفية، وكان المبحث الثالث: لوقفاته البيانية ، أما الفصل الثاني: فعرضتُ فيه مباحث لغوية وقسمته على أربعة مباحث ، الأول: المسائل الصوتية الصرفية ، والثاني: المسائل النحوية ، والثالث: طرائق التفسير اللغوي، والرابع: جهوده اللغوية، أما القسم الثاني: فقد كان للتحقيق وتضمن منهج التحقيق، وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، وصورًا من المخطوط، والنص المحقق (ملوك الكلام)،واختتمت الباحثةُ بحثَها بخاتمة تضمَّنت ما توصلت إليه من نتائج وقائمة بفهرست المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ت
الخلاصة	ث
فهرس الموضوعات	ج - ر
المقدمة	١ ـ ٤
القسم الأول / الدراسة	٥ـ ١١٠
الفصل الأول / المصنِّف والمصنَّف	٦ـ٤٧
المبحث الأول/ المصنِّف دراسة في النشأة والسيرة	٧ـ١٧
المبحث الثاني / كتاب ملوك الكلام، دراسة وصفية	١٨ـ ٣٨
المبحث الثالث/ وقفاته البيانية	٣٨ـ ٤٧
الفصل الثاني / مباحث لغوية	٤٨ـ ١١٠
الفصل الثاني / توطئة	٤٩
المبحث الأول /مسائل صوتية وصرفية	٥٠ ـ ٦٣
المبحث الثاني / مسائل نحوية	٦٤ـ ٨٢
المبحث الثالث/ طرائق التفسير اللغوي	٨٣ ـ ٩٥
المبحث الرابع / جهوده اللغوية	٩٦ـ ١١٠
القسم الثاني / التحقيق	١١١ـ ١٢١
أولًا: منهج التحقيق	١١٢ـ ١١٣

ثانيًا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق	١١٤ـ ١١٦
صور النسخ المعتمدة في التحقيق	١١٧ـ ١٢١
الخاتمة	١٢٢ـ ١٢٣
النص المحقق وفيه:	١ـ ٣٤٢
المسألة الأولى :تحقيق حال لفظ (بَعدُ) في ديابيج الكتب	٢
المسألة الثانية: إعراب ما اشتهر بين العرب والعجم، وهو: "فاطمةُ سيدة نساء العالم..	٥
المسألة الثالثة :ذكر أن لفظ المسودة بتشديد الواو أو بتشديد الدال.....	١٧
المسألة الرابعة: إعراب قولهم: زيدٌ عبدُه ولدُهُ جاريتُه زوجُها أختُه عمُّها....	١٨
المسألة الخامسة: تحقيق القول في لفظ الرباني ومعناه	١٩
المسألة السادسة : تحقيق القول بين (مكّة وبكّة)	٢٠
المسألة السابعة : تحقيق القول في لفظة التحية ومعناها	٢١
المسألة الثامنة : وجه دلالة قوله تعالى:{ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ}	٢٣
المسألة التاسعة: وجه تحريك واو الجماعة وانفتاح ما قبلها في آتوُا الزكاة....	٢٧
المسألة العاشرة : بيان إن النبيّ من النبأ أو من النباوة	٣٠
المسألة الحادية عشرة : توجيه قولهم لم تكتب الألف من (بسم الله) خطًا...	٣١
المسألة الثانيةعشرة: إعراب قوله تعالى :{وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً}	٤٦
المسألة الثالثة عشرة: تحقيق القول في اشتقاق الاسم	٤٧
المسألة الرابعة عشرة: تحقيق القول في لفظي الأوامر والنواهي.....	٥٩
المسألة الخامسة عشرة: تفسير قول البهائي: الإعراب على ثلاثة أقسام	٦١

لفظيّ وتقديريّ ومحليّ...	
المسألة السادسة عشرة: إعراب قوله: وشاهد افلاس الفتى كتم ...	٧٠
المسألة السابعة عشرة: شرح قوله: إذا نحن نِلنا من ثريدة عوكل	٧١
المسألة الثامنة عشرة: من قصر الليل إذا زُرتني	٧٢
المسألة التاسعة عشرة: توجيه وآله المستكملين الشرفاء... بأربعة ...	٧٤
المسألة العشرون: توجيه قوله ع يأكل في سواد ويشرب في سواد...	٧٦
المسألة الحادية و العشرون :إعراب قوله لا اضحك الله سن الدهر...	٨٠
المسألة الثانية والعشرون: إعراب قوله تعالى :{عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ }....	٨٢
المسألة الثالثة والعشرون :تجويز الضم والكسر في قوله عليه الصلاة والسلام.....	١٠١
المسألة الرابعة والعشرون :قول جرير: وكائن بالأباطح من صديق.....	١١٦
المسألة الخامسة والعشرون: توجيه تمثيل السيوطي للتوكيد اللفظي في المفرد....	١١٩
المسألة السادسة والعشرون :إعراب قوله :وأما عن هوى ليلى.....	١٢٥
المسألة السابعة والعشرون :حل معنى قوله عليه السلام: بوروا أولادكم بحب علي....	١٢٧
المسألة الثامنة والعشرون: اختلف الفقهاء في التكة والقلنسوة	١٢٨
المسألة التاسعة والعشرون: عن التوفيق بين كلام أهل العربية: الكنية ما صُدِّرَ بـ(أب)...	١٣١
المسألة الثلاثون: عن قول أعرابيّ أتى النبي (ص) فقال:"طمش طاح....	١٤٥
المسألة الحادية والثلاثون: إمام الحرمين وعين أعيان الكاظمين قد أشكل علينا قول الفيروز....	١٤٨

المسألة الثانية والثلاثون: عن قول عليّ عليه السلام"لولا تجرّد عيسى عن	١٥١
المسألة الثالثة والثلاثون: عن دلالة قوله تعالى:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ.....	١٥٤
المسألة الرابعة والثلاثون: عن الفرق بين صيغ المبالغة كـ(علّام) و(ضرّاب) وصيغ المنسوب...	١٧٠
المسألة الخامسة والثلاثون: عن قول الفيروز آبادي في "كيف يُقال كيف لي بفلان؟ فنقول:	١٧٧
المسألة السادسة والثلاثون: عن الحال في قوله عليه السلام في دعاء الصباح "كيف تخيّب مسترشدًا.....	١٧٨
المسألة السابعة والثلاثون: عن قوله : إن الغزالة من طول المدى خرفت.....	١٧٨
المسألة الثامنة والثلاثون: عن معنى الشعر وتحقيق حاله بحسب الشريعة المقدسة، وهذه.....	١٧٩
المسألة التاسعة والثلاثون: عن إعراب ما ورد في زيارات الأئمة عليهم السلام:" يا بن فاطمة الزهراء"	١٩٦
المسألة الأربعون: عن قوله : إذا قلت قدني قال بالله حلفةً.....	١٩٩
المسألة الحادية والأربعون: عن وجه اجتماع الحركات الأربعة في نحو (ضَرَبَتا).....	٢١٦
المسألة الثانية والأربعون: عن معنى الحديث الشريف الّذي نقله صاحب (كنز الدقائق).....	٢٢٣
المسألة الثالثة والأربعون: عن وجه التذكير في قوله تعالى في سورة يوسف :{ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ....	٢٢٦
المسألة الرابعة والأربعون: عن قول سيد الساجدين، وسند الزاهدين، إمام الثقلين....	٢٣٣

المسألة الخامسة والأربعون: عن توجيه كلام السيوطيّ في شرحه على الألفية...	٢٣٧
المسألة السادسة والأربعون: عن وزن لفظ طاغوت....	٢٤٤
المسألة السابعة والأربعون: عن معنى قوله عليه السلام: "من بكى أو أبكى أو تباكى وجبتْ.....	٢٤٦
المسألة الثامنة والأربعون: عن معنى قوله(ص):"حسين منّي وأنا من حسين"	٢٥٣
المسألة التاسعة والأربعون: عن إعراب قوله عليه السلام: أنا الّذي سمّتني أمي حيدره.....	٢٥٧
المسألة الخمسون: عن حل الإشكال الّذي يورد على مثل نحو:{**إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا**}...	٢٦٢
المسألة الحادية والخمسون: عن صحيحة علي بن الرّيان، قال: "كَتَبَ بعض أصحابنا بيد.....	٢٦٤
المسألة الثانية والخمسون: عن قول عليّ عليه السلام: "من طال هن أبيه فقد تمنطق به"...	٢٦٨
المسألة الثالثة والخمسون: عن تفسير قوله (ص) حين خرج وهو محتضنٌ أحد ابني ابنته:"والله..	٢٦٨
المسألة الرابعة والخمسون: وهذه صورة كتاب السائل: يا من كلام جملة مالكي الكمال عن	٢٨٠
المسألة الخامسة والخمسون: عن مراد السيوطي من قوله في شرح الألفية في باب المبتدأ والخبر....	٣٠٤
المسألة السادسة والخمسون: عن قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم: الغسل في سبعة.....	٣٠٦
المسألة السابعة والخمسون: عن عبارة مشكلة للإمام الرازي في تفسيره فإنه بعد أن	٣٠٨

المسألة الثامنة والخمسون: عن توضيح المعارضة التي تعرض لها القطب في شرح الرسالة....	٣٠٨
المسألة التاسعة والخمسون: عن مسائل الأولى: قول اللغويين في لفظ الجنازة الأعلى للأعلى.... الثانية: وجه التذكير في صلاة الميت في قوله:"نزلت بك وأنت..... الثالثة: إعراب قوله تعالى:{ **ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ**}.... الرابعة: قول سيدنا ومولانا الإمام علي بن أبي طالب :"أنا ... الخامسة: قولهم: "من دخل البئر ويخرج الدلو فله درهم"..... السادسة: قوله عليه السلام:"من قال لا إله إلا الله لعنته الملائكة"..... السابعة: قوله عليه السلام: "من فضل عليا على عمر فقد كفر"..... الثامنة: قوله: "شهدت بأن الله ليس بخالق، وأن رسول الله ..... التاسعة: قول الشاعر: ما تنقم الحرب العوان مني..... العاشرة: قوله عليه السلام من قرأ سورة { **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ**}..... الحادية عشر: تحقيق القول في لفظي التورية والانجيل ووزناهما	٣١٣
المسألة الستون: عن حديث إسلام أبي طالب عليه السلام الذي ذكره الطريحي في مجمع	٣٣٠
المسألة الحادية والستون: عن معنى قول صاحب مشرق الشمسين: "لا تحرم سفر الدهر....	٣٣٦
المسألة الثانية والستون: عن قول سيدنا ومولانا الرضا عليه السلام:"إن الله تعالى أمر الكرام	٣٤٠
ملحق صور فهرس موضوعات المصنف الذي رسمه لكتابه	٣٤٢
المصادر والمراجع	٣٤٥ـ ٣٨٧
Abstract	A -B

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدِّمـــة:

الحمدُ للهِ على تتابعِ آلائهِ، وأَشكرُهُ على تقادُمِ نعمائهِ، وأُصلِّي وأُسلِّم على خير المرسلين محمد ’وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين إلى يومِ الدين ومَن اهتدى بهديهم وسار على نهجهم حتى قيام يوم جزائهِ، صلاةً تملأُ أَقطار أَرضهِ وسمائهِ.

أَمَّا بعدُ:

فإن المخطوطات العربية جزءٌ من تراث الأمة، وأحياؤها ضرورةٌ علميةٌ؛ لأنها وثيقةُ حضارة الأمة العربية، ولاسيمَّا ما يتصل منها بالدراسات اللغوية بجميع مستوياتها؛ لأنها تضيف إلى المكتبات إرثًا عظيمًا يتناقل بين الأجيال،ونظرًا لأهمية تحقيق المخطوطات في إحياء التراث اهتم كثير من الباحثين ببث الروح لهذه المخطوطات النفيسة والقيمة لجعلها ترى النور ليعرضوا أمجادَ أسلافِنا العرب وبيان ثقافتِهم العلمية،ومن شذرات اللؤلؤ المكنون لكنوز العربية ما ألفه الهمداني(١٣٠٥هـ) من علماء القرن الثالث عشر كتابه الموسوم بـ(ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام) مبينًا فيه فنون اللغة من صوت وصرف ونحو ودلالة وتفسير، ومن الاطلاع على هذا المؤَلف وقراءته، أُتيحت للباحثة الوفرة العلمية التي ضمها هذا المؤَلف في مختلف العلوم والفنون والأدبيات ، فقررتْ أن تخوض غمار تحقيقه ودراسته لتنهل من فيض علمه، ، فقد سعت الباحثة في بحثها هذا إلى تحقيق ودراسة كتابه ملوك الكلام الذي كان مضمونه على شكل

سؤال وجواب مطروح بلفظ (سُئلت) و(أجبت)، أسئلة جرت بينه وبين أهل عصره، مرة بصيغة المبني للمعلوم وأخرى بصيغة المبني للمجهول، والتزامًا بالمنهج العلمي فقد جاء البحث على قسمين ،أولهما الدراسة وفيها فصلان، تقسيمها على الفصل الأول: المصنِّف والمصنَّف، وفيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول: المصنِّف دراسة في النشأة والسيرة ، وفيه سبعة مطالب الأول اسمه وكنيته ولقبه، و الثاني:ولادته ونشأته ،والثالث: ثقافته ومكانته العلمية،والرابع:مصنفاته،والخامس: مشايخه، والسادس: تلامذته،والسابع: وفاته أما المبحث الثاني: فكان بعنوان كتاب ملوك الكلام دراسة وصفية، وفيه ثمانية مطالب، الأول : اسم الكتاب،والثاني: نسبة الكتاب إلى صاحبه، والثالث: زمن تأليف الكتاب،والرابع: سبب تأليف الكتاب،والخامس: مصادره ، والسادس: شواهده، والسابع: أسلوب الاحتمال في تأليف الكتاب ، و الثامن: أسلوب الفنقلة في تأليف الكتاب ، وكان المبحث الثالث: لوقفاته البيانية ، أما الفصل الثاني: فعرضتُ فيه مباحث لغوية وقسمته على أربعة مباحث ، الأول: المسائل الصوتية الصرفية ، والثاني: المسائل النحوية ، والثالث: طرائق التفسير اللغوي،والرابع: جهوده اللغوية، أما القسم الثاني: فقد كان للتحقيق وتضمن منهج التحقيق، وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، وصورًا من المخطوط، وملوك الكلام ،واختتمت الباحثةُ بحثَها بخاتمة تضمَّنت ما توصلت إليه من نتائج وقائمة بفهرست المصادر والمراجع.

أما عن أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة، هي ضيق الوقت، وكبر حجم المخطوط ، ودقة المسائل التي يعرضها مما يتطلب الإلمام بفروع مختلفة من العلوم اللغوية و غير اللغوية والرجوع إلى مصادرها.

وبعد:

فإني مدينةٌ بهذه الدراسة لاثنين من أساتذتي هما : الدكتور الذي تولى الإشراف على الرسالة الدكتور أحمد حسن منصور الغانمي ، وأستاذي ومعلمي الدكتور محمد علي هوبي الربيعي.

وفي الختام أقول: إن الكمال للهِ وحدِهِ ولا شك أن الملاحظ التي سترفدني بها لجنة المناقشة ستثري البحث رصانة ودقة ، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة موجزة عن هذا البحث، ومن الله التوفيق.

القسم الأول

الدراســـة

وفيه فصلان

الفصل الأول: المصنِّف والمصنَّـف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المصنِّف دراسة في النشأة والسيرة

المبحث الثاني : كتاب ملوك الكلام ، دراسة وصفية

المبحث الثالث: وقفاته البيانية

القسم الأَول

الدراسة

الفصل الأَول

المصنِّف والمصنَّف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأَول: المصنِّف دراسة في النشأة والسيرة، وفيه:

أَولًا: اسمه وكنيته ولقبه[١]:

الميرزا محمد بن عبد الوهاب بن شعبان بن داود الهمداني الحائري الكاظمي، يُكنى بأبي المحاسن ، الملقب بإمام الحرمين.

ثانيًا: ولادته ونشأته:

لم تشر المصادر التي ترجمت للميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني إلى سنة ولادته، ولم تذكر شيئًا عن أسرته سوى وفاة والده سنة (١٢٩٨هـ)[٢]ومما وجدتُ وفي ذكره أنه

" تزوّج سنة(١٢٧٣هـ)، فهنّأه لعرسه الشعراء، ورزق ولده جمال الدين عليّ بن محمّد - كما كتبه بخطّه على ظهر كتابه بيان النقطة - في ليلة عرفة سنة(١٢٧٦هـ) وأخته حور العين في سنة (١٢٧٨ هـ) ، ونصبه السلطان ناصر الدين شاه قاضيا بالكاظميّة سنة(١٢٨٧هـ) . وكانت له خزانة كتب نفيسة جليلة"[٣] .

---

(١) ينظر : تكملة أمل الآمل : ٥/ ٥، ينظر الأعلام :٦ / ٢٥٨، طبقات أعلام الشيعة : ١٠ /٦٣.

(٢) ينظر: معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء : ٢ / ٣٥٦ .

(٣) طبقات أعلام الشيعة : ١٧/ ٢٣٦.

ثالثًا: ثقافته ومكانته العلمية :

كانت للهمداني منزلة علمية كبيرة بين علماء عصره وهذا ما أكده العلماء في ترجمتهم له، فكان منبعًا غزيرًا في العلم والثقافة وكانت للعلماء الأفاضل أقوالٌ فيه ومن هذه الأقوال

قال محمد حرز الدين : "كان عالمًا فقيهًا ، منطقيًا ، كاتبًا، أديبًا، شاعرًا، من المعاصرين ، له مجلس حافل بالأدباء والشعراء وأهل الكمال ،ومن المؤلفين المؤرخين ، وقد نظم تاريخ وفيات أعراس العلماء والوجوه والوقائع في عصره ، والحوادث المارة بقطره"[١].

وقال بحقه السيد محسن الأمين: "أديب كامل نحوي لغوي بارع بالعربية والفارسية مصنف حسن المحاضرة ، جيد الحفظ ، حسن التحرير ، تصدى للقضاء في الكاظمية ولقبه ناصر الدين شاه إمام الحرمين"[٢] .

وفي تكملة أمل الآمل قال السيد حسن الصدر: "فاضل عالم أديب كامل نحوي لغوي شاعر مصنف، حسن المحاضرة جيد الحفظ ، حسن التحرير، يعدّ في الكاملين في العلوم الأدبيّة . كان يرى نفسه كاملا في كلّ العلوم ، كثير التبجّح بنفسه ، مبالغا في حبّ التعرّف عند الملوك والرؤساء وأعيان العصر ، أتعب نفسه في جمع الإجازات من علماء عصره ، حتّى جمع من ذلك مجلّدًا ضخمًا ،وكان المتصدّي للقضاء في بلد الكاظمين ، وأخذ في ذلك منشورًا من السلطان ناصر الدين شاه لمّا جاء إلى الزيارة ، وكاتب السلطان العثماني بتواريخ عملها في جلوسه"[٣] .

---

(١)معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: ٢ /٢٥٤ .

(٢)أعيان الشيعة : ٩ / ٣٩٤.

(٣)تكملة أمل الآمل : ٥ /٥.

وقال السيد محمد مهدي الموسوي: "العالم الفاضل والفقيه الكامل الميرزا محمد بن عبد الوهاب بن داود، كان من أجلاء علماء الكاظمين (عليهما السلام) وله الرواية عن جمع كثير من أكابر فقهاء عصره ، وله مؤلفات كثيرة تشهد بعلوّ فهمه، وسعة صدره، وطول باعه وكثرة اطلاعه ، وإنه علامة من العلماء ، وفهامة من الفقهاء، أعلى الله مقامه ورفع في الخلد إكرامه"[١]

رابعًا: مصنفاتــه :

للهمداني نتاج فكري كبير تمثل بمصنفاته العلمية التي وصلت إلى ما يقارب السبعين مصنفًا في جميع العلوم من لغة ومنطق وفقه .....وغيرها، فكان"كثير التأليف لا يترك الكتابة حتى عند السفر كثير الاعتزاز بمؤلفاته ومصنفاته ويحاول إذاعتها في الأوساط العلمية ولقد لقي جملة منها القبول لدى العلماء فكتبوا عليها تقاريظ فيها إشادة بعلمه وثقافته"[٢] وكانت له خزانة كتب نفيسة جليلة ومما صنفه:

١ـ حاشية الفوائد الضيائية[٣].

٢ـ "شرح حدّ الكلمةِ، على ما ذكره فِي التسهيلِ تأليف الإمام جمال الدين بن مالك صاحب الألفية في النحو، ألفهُ بالتماس أبي الحسن خان الكرمانشاهي سنة (١٢٧٠هـ)"[٤].

٣ـ "الجوهر النضيد في الجواب عن المسألة العويصة المعدودة من الألغاز، فرغ منهُ سنة (١٢٧٠هـ)" [٥]

---

(١)أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة : ١ /١١٤.

(٢)المفصل في تراجم الأعلام :١/ ٣٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٠٢.

(٤) الذريعة : ١٣/ ١٨٦.

(٥) الذريعة: ٥/ ٢٩٠.

٤- "جواب المَولى قاسم عن وجه ضمّ الهاء في قولهِ تعالى:{عَلَيْهُ اللهِ}[١] في سورة الفتح، فرغ منه في سنة (١٢٧٠هـ)"[٢].

٥- هبة الشّباب في عِلمي الإعراب، فرغ منه سنة (١٢٧١هـ)[٣] .

٦- عطر العروس فيما تبتهج به النفوس، في شرحِ بعضِ الأبيات المشكلة وبيان النقطة تحت البسملة وبعض فضائل العترة الطاهرة، وهو شرح الأبيات الثلاثة الذي انشأها عبد الباقي العمري، فرغ منهُ سنة (١٢٧٣هـ)[٤].

٧- ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الإفهام، في الأدبيات من النحو والصرف وغيرهما، وفيهِ فوائدُ كثيرةٌ، فرغَ منهُ سنة (١٢٧٤هـ)[٥]، وهو الكتاب الذي يعنينا تحقيقه ودراسته.

٨- عصمة الأذهان في الكشف عن قواعد الميزان، منظومة في المنطق وعلم الميزان، فرغ منهُ سنة (١٢٧٤هـ)[٦]

٩- شرح القصيدة الأزرية، يقعُ في خمسمائة وثمانين بيتاً بخطّه، كانَ الفراغُ منهُ في شهر رمضان سنة (١٢٧٥هـ) [٧].

١٠- الجّوهر النظيم، في شرح المَنظومةِ الموسومةِ بـ (عصمة الأذهان في علم الميزان)،فرغَ مِنها سنة (١٢٧٦هـ)[٨].

---

(١)سورة الفتح /١٠.

(٢)الذريعة :٥/١٨٥ .

(٣)ينظر: الذريعة:٢٥/١٥٨.

(٤) ينظر: معارف الرجال:٢/٣٥٥ ، وأعيان الشيعة:٩/٣٩٥، والذريعة :١٥/٢٧٧.

(٢)ينظر: معارف الرجال:٢/٣٥٥، وأعيان الشيعة:٩/٣٩٥، والذريعة:٢٢/٢٢٢.

(٣)ينظر: تكملة أمل الآمل:٥/٥، معارف الرجال:٢/٣٥٦، الذريعة:١٥/٢٧٣.

(٧) معارف الرجال:٢/٣٥٥.

(٨) الذريعة:٥/٢٩٠.

١١- المشكاة في مسائِل الخمس والزكاة، وهو في مجلدين، أولهُما في الزكاة، فرغَ منهُ سنة (١٢٧٩هـ)، وثانيهما في الخمس، فرغَ منهُ في سنة (١٢٨٠هـ) [١].

١٢- نزهةُ القلوب والخواطر ببعضِ ما تركه الأوائِلُ للأواخر، وفيهِ ثلاث وعشرون مسألةً في فنون مختلفة في ألف وخمسمائة بيت تقريباً، فرغَ مِنهُ سنة (١٢٨١هـ)[٢] .

١٣- الزهرة البارقة، أرجوزة في اللغة، تاريخ فراغه من نظمها سنة (١٢٨١هـ)[٣].

١٤- دُرّةُ الأسلاك في حكم دُخان التنباك، وأنّهُ لا يضرُّ بالصّومِ، بل إنّ نيةَ الإمساكِ مِنهُ يُفسِدُ الصّومَ، فرغ منهُ سنة (١٢٨١هـ)[٤].

١٥- رسالة إزهاق الباطل في ردّ الوهابية، فرغ منه سنة (١٢٨٣هـ)[٥].

١٦- كتاب الإجازات الموسوم بـ (الشجرة المُورقة والمشيخة المُونقة)، وفيهِ إجازات مشايخهِ وكثير منها أرسل إليهِ مِن علماءِ اصفهان سنة (١٢٨٣هـ)[٦] .

١٧ ـ عبير التعبير، ذكرَهُ في إجازتهِ للسيّد غياث علي سنة (١٢٨٤هـ)[٧]، ومنهُ نسخةٌ مخطوطة في مكتبةِ الإمام الحكيم العامة، تحت تسلسل (١٠٠٥) أدب.

١٨- كشف الحاجب عن وجه مقدمة الواجب، عده مِن تصانيفِهِ في إجازتِهِ لتلميذِهِ السيّد عناية علي الساماني في (١٢٨٤هـ)[٨] .

---

(١) ينظر: معارف الرجال:٣٥٥/٢، وأعيان الشيعة: ٣٩٤/٩، الذريعة:٥٢/٢١.

(٢) ينظر: الذريعة :١٢٣/٢٤.

(٣) ينظر: الذريعة:٧٣/١٢ .

(٤)ينظر: تكملة أمل الآمل: ٥/٥، والذريعة: ٩٠/٨ .

(٥) ينظر: الذريعة:٦٢/١١.

(٦) ينظر: أعيان الشيعة:٣٩٤/٩،الذريعة:١٢٩/١، ٣٧/١٣.

(٧) الذريعة:٢١٦/١٥.

(٨) الذريعة :٢٤/١٨.

١٩- جوابات المسائل الحجازيات، ذكرَهُ في إجازتِهِ للسيّد عناية علي في سنة (١٢٨٤هـ)[١]

٢٠- المحاسن في الإنشاءات والمُراسلات مع سائر الطبقات، وهو في مجلدين، فرغَ منهُ سنة (١٢٨٥هـ) في سامراء [٢] .

٢١- كشف النقاب عن المسائل الصعاب، وهي عشرون مسألة مِن فنون مُتعددةٍ، فرغ منهُ سنة (١٢٨٧هـ) [٣].

٢٢- رسالة في آداب الدعاء، مُختصرة، فرغَ مِنها سنة (١٢٨٧هـ) [٤].

٢٣- البُشرَى في إنشاء الصّلوات الباهرة المتضمنة للمعاجز الفاخرة للعترة الطاهرة، فرغ من إنشائِهِ سنة (١٢٩٠هـ)[٥].

٢٤- المواعظ البالغة، من الآيات والروايات وفنون الحكايات، فرغَ منهُ في سنة (١٢٩٣هـ)، في الفقه والتفسير[٦].

٢٥ ـ تأريخ سلاطين تركيا العثمانيين نظماً في أرجوزة لطيفة فرغ من نظمها سنة (١٢٩٣هـ)[٧].

٢٦- المُوجز في شرح القانون المُلغز، يعني لغز القانون للشيخ البهائي، وفيهِ نُبذةٌ عن الحساب والحروف والهيئة والطب والنجوم، فرغَ مِنهُ سنة (١٢٩٥هـ)[٨] .

---

(١) الذريعة:٢١٩/٥ .

(٢) ينظر: معارف الرجال:٣٥٥/٢، الذريعة:١٢٣/٢٠.

(٣) الذريعة :٦٦/١٨.

(٤) الذريعة:٤/١١.

(٥) ينظر: تكملة أمل الآمل:٥/٥، ومعارف الرجال:٣٥٥/٢، الذريعة:١١٩/٣.

(٦) ينظر: تكملة أمل الآمل:٥/٥، ومعارف الرجال:٣٥٥/٢، والذريعة:٢٢٥/٢٣.

(٧) الذريعة:٢٥٨/٣.

(٨) ينظر: تكملة أمل الآمل:٥/٥، ومعارف الرجال:٣٥٥/٢، الذريعة:٢٥٠/٢٣.

٢٧- عجائبُ الأسرارِ، ذكرَهُ في فصوص اليواقيت، وفيه عدّةُ علوم، كالأعداد والتكسير والنجوم، فرغ منهُ سنة (١٢٩٧هـ) [١].

٢٨- فصوص اليواقيت في نصوص المواقيت، وفيهِ مائة تأريخٍ في الوفيات، جمعَهُ سنة (١٣٠٠هـ)، ذكرَ فيهِ سبعين تأريخاً باللغة العربية، وخمسة عشر تأريخاً باللغة الفارسية، وخمسة عشرة تأريخاً للشيخ صالح الحجي وجابر الكاظمي[٢] .

٢٩- ملتقطات من فصوص اليواقيت[٣]

٣٠- غنيمة السفر في أحوال الشيخ جعفر، فرغ منهُ سنة (١٣٠٣هـ) [٤] .

٣١- حديقة الطلاب، أرجوزة في علم الصرف في مائة بيت[٥] .

٣٢- جمع الشّتات في ذكر صور الإجازات، جَمَعَ فيهِ الإجازات التي صدرَت له والإجازات التي صدرَت عَنهُ [٦] .

٣٣- شجرة الخُلد في الإجازة لأعزّ الولد، إجازة مبسوطة كتبها المؤلف لولدِهِ[٧].

٣٤- التقريرات، وهي مِن تقرير بحثِ أستاذِهِ العَلامَة الأنصاري[٨].

٣٥- الأسنة في قلوب أهل السنة، في رد ابن الآلوسي[٩] .

---

(١) الذريعة :٢١٨/١٥.

(٢) ينظر: تكملة أمل الآمل:٥/٥، ومعارف الرجال:٣٥٥/٢، الذريعة :٢٣٦/١٦.

(٣) المفصل في تراجم الأعلام :١ /٣٠٥.

(٤) الذريعة:٧٠/١٦.

(٥) ينظر: طبقات أعلام الشيعة:٢٣٧/١٧، الذريعة:٣٨٨/٦ .

(٦) الذريعة:١٣٨/٥ .

(٧) الذريعة:٣٠/١٣.

(٨) الذريعة:٣٨٥/٤.

(٩) ينظر: تكملة أمل الآمل:٥/٥، ومعارف الرجال:٣٥٥/٢، طبقات أعلام الشيعة:٢٣٧/١٧، الذريعة:٧٠/٢ .

٣٦- رسالة في تحريم تقليد الميّت، ذكرَهَا في إجازتِهِ للسيّد عناية علي[١].

٣٧- الغنية في إبطال الرؤية، وهو ضمن مجموعة مِن رسائلهِ عندَ السماوي[٢].

٣٨- شرح الفوائد الصمدية في علم العربية، للشيخ البهائي[٣].

٣٩- حاشية مغني اللبيب[٤].

٤٠- شرح القول في الكيمياء .

٤١- إجازة الحديث ، إجازة كبيرة للسيد اسماعيل الصدر الأصبهاني.

٤٢- إجارة الحديث مبسوطة كتبها الشيخ محمد علي التستري في سنة (١٢٨٣)أجوبة المسائل التسترية.

٤٣ - أجوبة مسائل السيد محمد المعلم .

٤٤- الأدعية الشريفة .

٤٥ - الأدعية والأحراز والطلاسم.

٤٦- أنيس المؤمنين في الأدعية والزيارات طبع في بمباي سنة (١٢٩٥).

٤٧- البهجة الرائقة في شرح الزهرة الرائقة.

٤٨ - بيان المسافة.

٤٩ - تاريخ أسر عبيد الله.

٥٠- تاريخ كرامة ظهرت في محكمة إمام الحرمين.

٥١- تحقيق الحق في مسألة المشتق.

---

(١) الذريعة:١٣٨/١١ .

(٢) الذريعة:٦٧/١٦.

(٣) الغدير:٢٧٠/١١ .

(٤) مصنفات المؤلف بدءا من تسلسل (٣٩) حتى آخرها ينظر تخريجها في : المفصل في تراجم الأعلام : ٣٠٣/١ - ٣٠٦ .

٥٢ـ تفسير سورة العصر .

٥٣ـ حاشية حاشية تهذيب المنطق لليزدي.

٥٤ـ حاشية شرح التصريف للتفتازاني .

٥٥ ـ حاشية من لايحضره الفقيه .

٥٦ـ الدر النظيم شرح أرجوزة عصمة الأذهان .

٥٧ـ الروض الفتيق الفالق ومؤنس الكئيب العاشق طبع ببيروت سنة (١٣٩٣)بتحقيق سعيد ناصر الدهان.

٥٨ـ شرح شرح لغز الصمدية.

٥٩ ـ شرح الشمسية

٦٠ـ شرح القصيدة العينية للحميري.

٦١ـ لغز الصمدية.

٦٢ـ صحيفة المجنون.

٦٣ـ الصلوات الشريفة.

٦٤ـ العروة الوثقى في أصول الدين .

٦٥ـ غايات الغايات في إعراب غريب الآيات.

٦٦ـ غنيمة الأريب في الأعاريب.

٦٧ـ لقطة العلم .

٦٨ـ لوح الضبط في حساب القبط ، أرجوزة.

٦٩ ـ المجموع المفرد.

٧٠ـ مشكلات العلوم.

٧١ـ ملتقطات من فصوص اليواقيت.

خامسًا: مشايخه[1]

مشايخه كثيرون ومنهم:

١ـ أجازه الشيخ مرتضى الأنصاري المتوفى سنة(١٢٨١هـ) .

٢ـ السيد علي بن محمد بن طيب الموسوي التستري المتوفى في حدود سنة (١٢٨٣ هـ).

٣ـ الشيخ محمد باقر الدماوندي المتوفى سنة(١٢٨٣هـ) .

٤ ـ الشيخ محمد باقر بن زين العابدين الهمداني المتوفى سنة(١٢٨٣هـ) .

٥ ـ الشيخ عبد الحسين بن علي الطهراني المتوفى (١٢٨٦هـ).

٦ ـ السيد محمد علي الشهرستاني بن حسين بن محمد علي بن إسماعيل الحسيني المتوفى سنة (١٢٨٧هـ).

٧ ـ فقيه العراق الشيخ راضي بن الشيخ محمد النجفي المتوفى سنة (١٢٩٠هـ).

٨ ـ السيد أسد الله بن السيد محمد باقر الأصفهاني المتوفى سنة (١٢٩٠هـ).

٩ ـ الشيخ قاسم المتوفى سنة (١٢٩٠هـ).

١٠ ـ الشيخ ملا رفيع بن علي الرشتي المتوفى سنة (١٢٩٢هـ).

١١ ـ السيد زين العابدين بن السيد حسين الطباطبائي المتوفى سنة (١٢٩٢هـ).

١٢ ـ الشيخ ملا علي بن الميرزا خليل الرازي الطهراني المتوفي سنة (١٢٩٧هـ).

١٣ ـ الشيخ حسن بن الشيخ أسد الله الدزفولي الكاظمي المتوفي سنة (١٢٩٨هـ)،وغيرهم.

سادسًا: تلامذته

تلمذ على يديه جملة من العلماء الأفاضل منهم:

١ ـ الشيخ محمد علي بن الشيخ جعفر التستري المتوفي سنة(١٣٢٢هـ)[1].

---

(١) الذريعة : ١١/ ١٤، ١٥، ١٨ ،١٩ ، ٢٣، ٢٩، معارف الرجال : ٢ / ٣٥٤.

٢ـ السيد اسماعيل الصدر بن السيد صدر الدين الموسوي العاملي الاصفهاني الكاظمي المتوفي سنة (١٣٣٧هـ)[٢].

٣ ـ السيد شمس الدين محمود بن السيد شرف الدين علي المرعشي المتوفي سنة(١٣٣٨هـ). (١٣٣٨هـ)[٣].

٤ ـ السيد عناية الله علي بن علي بن كرم علي الساماني[٤] .

٥ ـ المولى محمد سميع بن الحاج محمد الأرومي[٥] .

سابعًا: وفاتــه:

المشهور في تأريخ وفاة الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني أنه توفى سنة (١٣٠٣هـ)[٦] وهذا ما جاء في كثير من المصادر التي ترجمت له ، والأرجح أنه توفي سنة (١٣٠٥هـ)، إذ كان المترجَم له حيًا في رابع شهر الصيام سنة(١٣٠٤ هـ) ، وكتب فالتأريخ تقريظه الثاني للتعليقات المطبوع ضمن سواطع الأنوار، وكتب حسين علي محفوظ رسالة مبسوطة في ترجمة أحواله[٧] ، بيّن فيها تأريخ وفاته سنة(١٣٠٥هـ) .

---

(١) الذريعة:١٣٨/٥.

(٢) معارف الرجال:١١٥/١١، واعيان الشيعة:٤٠٣/٣، الذريعة:١٣٨/٥.

(٣) معارف الرجال :٣٩٥/٢ .

(٤) الذريعة : ٢٦/١١.

(٥) الذريعة :١١٩/٣.

(٦) ينظر : الذريعة : ١/ ١٢٩ ، ٥٠٠، معارف الرجال : ٢ / ٣٥٦.

(٧) ينظر: طبقات أعلام الشيعة : المجلد الخامس / ٢٣٧.

المبحث الثاني:

كتاب ملوك الكلام ، دراسة وصفية، وفيه:

أولًا: اسم الكتاب:

لقد ذكر الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني اسم الكتاب في مقدمته إذ قال :"أن أجمع الجميع في كتاب لينتفع منه أرباب الألباب ، مسميًا له بـ(ملوك الكلام)"[١]، وحرص على إبراز اسم الكتاب في الخاتمة حيث قال :"وليكن هذا آخر القول في المجلد الأول من كتابنا الموسوم بـ(ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أُولي الأفهام "[٢] فكان أكثر دقة ووضوحًا في إبراز العنوان، وقد ذُكر اسم الكتاب في عدد من المصادر المعروفة منها الذريعة إلى تصانيف الشيعة[٣] و أعيان الشيعة[٤] ومعارف الرجال[٥] والمفصل في تراجم الأعلام [٦] وغير هذه المصادر كما ذكرنا سابقًا.

ثانيًا: نسبة الكتاب إلى صاحبه:

لا خلاف في نسبة كتاب (ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام) إلى صاحبه (محمد بن عبد الوهاب الهمداني) لما أشار إليه شيخنا الجليل في مقدمة الكتاب، وبما وجدناه في كتب التراجم الآنفة الذكر ، فلم يكن هناك أدنى شك في نسبة الكتاب إلى المغفور له رحمه الله تعالى.

---

(١) ملوك الكلام: ٢.

(٢) ملوك الكلام:٣٤١.

(٣) ينظر : الذريعة إلى تصانيف الشيعة :٢٢/ ٢٢٢.

(٤)ينظر : أعيان الشيعة :٩/ ٣٩٥.

(٥) ينظر: معارف الرجال : ٢ / ٣٥٥.

(٦)ينظر: المفصل في تراجم الأعلام : ١/ ٣٠٦.

ثالثًا: زمن تأليف الكتاب:

فرغ الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني من الكتاب سنة (١٢٧٤هـ)، فقال :" في صبيحة يوم الغدير سنة أربع وسبعين بعد الألف ومائتين من الهجرة" [١]، وهذا ما أشار إليه المصنف في خاتمة الكتاب .

رابعًا: سبب تأليف الكتاب :

إن الكم الغفير من المؤلفات التي ألفها أصحابها لابد لها من أسباب ودواعٍ وهدف للتأليف ، وهذه الدواعي والأسباب إما أن تذكر تصريحًا أو تلميحًا، لتبين للقارئ أنها لم تؤلف عبثًا، إنما أُلفت حتى ينتفع بها السائلون ويفيد منها القارئون ، فقد ذكر شيخنا أعلى الله درجاته في جنان الخلد الدافع من تأليف كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام في مقدمته بقوله :" وقد جرت بيني وبين أهل عصري أسئلة شريفة لم يجرِ أكثرها على الخواص ، ولم يكتب في الدفاتر وأجوبة لطيفة لم يذكر أغلبها في كتاب "[٢]، فقال "أن أجمع الجميع في كتاب لينتفع منه أرباب الألباب"[٣] .

خامسًا: مصادره:

إن أهم ما يميز كتاب ملوك الكلام كثرة مصادره ،فقداعتمد الهمداني في توثيق مادته العلمية ونقلها من كتب العلماء وأقوالهم من النحويين واللغويين والفقهاء والمفسرين، وعلى مصنفات في النحو والصرف واللغة والبلاغة والتفسير لدعم و تأييد رأيه أو لدحض رأيٍ ما، وأيضا استعان بالمخزون الذهني الذي لديه وما تمليه عليه ذاكرته مما حفظه وقرأه ، وهذا دليل علو ثقافته وعلميته أما عن أنواع هذه المصادرفنذكر منها :

---

(١) ملوك الكلام:٣٤١.

(٢) ملوك الكلام: ١.

(٣) ملوك الكلام:١ ـ ٢.

١ـ أسماء الأعلام

اعتمد الهمداني في توثيق مادته على ما أورده من أسماء العلماء على اختلاف علومهم فكان منهم المفسرون والنحويون واللغويون والفقهاء ، وسأكتفي بذكر عدد منهم على سبيل التمثيل لا الحصر :

١ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ).

٢ـ أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ).

٣ـ علي بن حمزة ، أبو حسن الكسائي (ت ١٨٩هـ).

٤ ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٦ هـ).

٥ـ إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ).

٦ ـ أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش (ت ٢١٥هـ).

٧ ـ عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ).

٨ـ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ).

٩ ـ أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ).

١٠ـ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ).

١١ـ أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

١٢ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ).

١٣ ـ محمد بن الحسين بن موسى الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ).

١٤ـ محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

١٥ـ أبو القاسم محمود بن عمر، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ).

١٦ـ الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ).

١٧ـ فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ).

١٨ـ موفق الدين الأسدي يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ).

١٩ـ أبو عمرو، الشهير بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ).

٢٠ـ أبو عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ).

٢١ـ عبد الله أبو سعيد ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥هـ).

٢٢ـ علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ).

٢٣ـ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ).

٢٤ـ ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ).

٢٥ـ مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩٣هـ).

٢٦ـ علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ).

٢٧ـ محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ).

٢٨ـ خالد بن عبد الله الأزهري المعروف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ).

٢٩ـ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).

٣٠ـ محمد بن حسين المعروف بالشيخ البهائي (ت ١٠٣٠هـ)

٢ـ المصنفات

لقد اعتمد الهمداني في توثيق مادته أيضا على مصنفات كثيرة في النحو واللغة والأدب والتفسير وقد ذكر أسماءها أثناء شرحه ومنها:

١ـ العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ).

٢ـ كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت١٨٠هـ).

٣ـ الكافي: للشيخ الكليني(ت ٣٢٩هـ).

٤ـ عيون أخبار الرضا: الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ).

٥ـ علل الشرائع الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ).

٦ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري(ت ٣٩٣هـ).

٧ـ الكشاف: للزمخشري (ت٥٣٨هـ).

٨ ـ المفصل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ).

٩ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي(ت ٥٤٨هـ).

١٠ـ النهاية في غريب الحديث والأثر: أبن أثير(ت ٦٠٦هـ).

١١ـ ألفية ابن مالك: ابن مالك الطائي(ت ٦٧٢هـ).

١٢ـ شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك(ت ٦٧٢هـ).

١٣ـ القاموس المحيط: الفيروزآبادي (ت٧١٨ هـ).

١٤ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري(ت ٧٦١ هـ).

١٥ـ تهذيب المنطق والكلام: لسعد الدين التفتازاني(ت ٧٩٣ هـ).

١٦ـ شرح التصريح على التوضيح: خالد الازهري(ت٩٠٥هـ).

١٧ـ العروة الوثقى: الشيخ البهائي (ت١٠٣٠هـ).

١٨ـ حاشية على تفسير البيضاوي: عبد الحكيم (ت١٠٦٧ هـ).

١٩ـ مجمع البحرين: الطريحي(ت ١٠٨٥هـ).

٢٠ـ كنز الدقائق: للميرزا محمد بن محمد رضا القمي المشهدي(ت١١٢٥هـ).

٣ـ النصوص النحوية واللغوية

استند الميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني إلى النصوص المقتبسة من الكتب فكان يذكر النص المقتبس إما بذكر صاحبه نحو: "قال ابن هشام : والأولى قول الجماعة أن السكون أصل وهي لغة الأكثرين وهم الذين يبتدؤون (اسما) بهمزة

الوصل"[١]، أو ذكرالكتاب وتحديد نهاية النص بكلمة انتهى نحو: "قال في القاموس: (السّيما) و (السيماء) و(السيّمياء) بكسرهن العلامة انتهى"[٢] وقد يذكر النص من غير الإشارة إلى صاحبه أو إلى الكتاب الذي اقتبس منه نحو: ويُقال:" أبو لهب لعبد العزى لحُسنه وإشراق وجهه والتهاب(ص١٠٨) وجنتَيه"[٣]، وتارة ينقل النص بالمعنى سواء أشار لقائله أم لم يُشر إليه نحو:"قال الزمخشريّ: الّذي دعا العرب إلى التكنية الإجلال عن التصريح بالاسم بالكناية عنه ثم ترقّوا عن الكُنى إلى الألقاب الحسنه التي هي أضداد(ص١١٠)ما يُتنابز به ممّا نهى الله تعالى عنه، وسمّاه فُسُوقا، فقلّ من المشاهير في الجاهلية والاسلام من ليس له لقب ولم يزل الأسماء كلها من العرب والعجم في المخاطبات والمكاتبات على ذلك من غير نكير، غير أنها كانت تطلق على حسب استحقاق الموسومين بها"[٤] .

سادسًا: شواهده

لقد اهتم علماء العربية بأن يجمعوا مادتهم مما قاله ونطق به اللسان العربي الفصيح من شعر أو نثر ، ولهذا اهتم اللغويون والنحويون بالشواهد منثورها ومنظومها ، ومن أهم الشواهد التي اهتم بها العلماء في حشد مؤلفاتهم بها من آيات الذكر العظيم والأحاديث النبوية الشريفة والأشعار والأمثال وأقوال العرب لما لها أهمية في توضيح مادته وبسطها للمتعلم، والرد على النحويين .

---

(١) ملوك الكلام: ٤٤.

(٢) ملوك الكلام: ٥٥.

(٣) ملوك الكلام: ١٤٠.

(٤) ملوك الكلام: ١٤٣.

وهكذا الحال مع شيخنا الجليل إذ استشهد في كتابه (ملوك الكلام) بآيات الذكر الحكيم ، فوصلت إلى ما يقارب المئتين شاهدًا، واهتم اهتمامًا كبيرًا بالشاهد القرآني وقراءاته في كثير من المواضع، فكان يستدل بالنص القرآني للرد على بعض النحويين وتصحيح ما يوجهه من إعرابات نحوية وقضايا صرفية، فكان النص القرآني من أهم ما استشهد به في كتابه وأمثلة ذلك كثيرة نورد منها، قال تعالى :{ **وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى**}، ففي هذه المسألة اتخذ الشاهد القرآني دليلاً على أن تحية الإسلام (السلام عليكم)أشرفها وأكرمها[١] وفي الشاهد الثاني { **عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ** }،استعان هنا بالنص لبيان قضية نحوية بأن (كل) تأتي زائدة[٢] ، { **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ** } وجاء بالنص هنا لبيان قضية صرفية وردت في إحدى المسائل[٣] وغيرها كثير.

أما **الأحاديث النبوية الشريفة وأحاديث أهل البيت (عليهم السلام)** فكان لها أثر كبير في الأستشهاد بها بعد القرآن الكريم ؛لأن من نطق بها هم من أفصح الناس على هذه الأرض ، فاستدل بها ومن الأمثلة على ذلك قول رسول الله ’ "أنا مدينة العلم وعلي بابها"[٤]، وعن أمير المؤمنين قال : قال رسول الله ’ "إن الله حرم الجنة على كل فحاش بذيء قليل الحياء لا يبالي بما قال ولا بما قيل له فإنك إن فتشته لم تجده إلا لغيه أو شرك شيطان"[٥]

(١) ينظر: ملوك الكلام: ٢٢.
(٢) ينظر: ملوك الكلام: ٦٣.
(٣) ملوك الكلام: ٢٣.
(٤) ينظر: ملوك الكلام: ١٤٥.
(٥) ينظر: ملوك الكلام: ١٢٧.

ويأتي **الشعر** بعد النص القرآني في الاستدلال به فوصلت شواهده إلى عشرومائة شاهد فتارة يستدل به للرد على النحويين[١] وتارة لبيان مسألة صرفية[٢] وتارة أجاز بالشعر وجوهًا إعرابية[٣] أو لبيان وتفسير مفردات معجمية[٤] وغيرها

وكان **لأمثال العرب وأقوالهم** أثر في الاستشهاد وتعزيز القول لدى العلماء العرب فيستدل بالمثل لبيان صحة إعرابه أو ليصحح دلالة لفظية معينة أو لبيان لفظة معجمية [٥]وغيرها .

سابعًا: أسلوب الاحتمال في تأليف الكتاب:

يشير الاحتمال إلى العقلية الفكرية لعلماء العربية في تقعيد مسائل اللغة والتأصيل لها ويسهم في تحليل هذه المسائل، ويمثل الاحتمال تخمينًا تصوريًا لقواعد اللغة للوصول إلى وضوح المسائل اللغوية ، وقد وجدت الباحثة في كتاب ملوك الكلام الكثير من الاحتمالات التي تُرسي القواعد اللغوية إلى حقيقة علمية لها فائدة في ضبط هذه القواعد والتخلص من الإشكالات ، وهي نابعة من العقلية الفكرية الفذة للمصنف التي تجسدت عبر طرح الاحتمالات للقاعدة فتارة يكتفي الطرح باحتمال واحد وتارة يذكر وجوه مختلفة ومنها:

(١) ينظر: ملوك الكلام: ٢٣٦.

(٢) ينظر: ملوك الكلام: ٢٥.

(٣) ينظر: ملوك الكلام :١١٧.

(٤) ينظر: ملوك الكلام:٩٤.

(٥) ينظر: ملوك الكلام: ٢٢٠،٢٠٢،٢٦.

فقد ذكر الهمداني في مسألة "فاطمة سيدة نساء العالم...." في شرح البيت الشعري:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

"فالحق أن (ثم) **يحتمل** أن يكون بمعنى (الواو)، فإنها تستعمل بدون ترتيب مثلها استعمالًا مجازيًا، ولا يشترط في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهلِ اللّغة، بل يُكتفى بالعلاقِة على المذهبِ المنصور، وإلا لزم أن يكون المجازات التي أحدثها فُصحاء المتأخرين وغيرهم، مما لا يسعَ أحد حصرها غلطًا، وهو غلط لا يقول به أحد"(١).

ووضح الهمداني "العلاقة المصححة هنا للتجوز الاتصال الّذي بين هذين الحرفين من جهة أن (الواو) لمطلق العطف، و(ثم) لعطف مقيد، والمطلق داخل في المقيد، فثبت بينهما اتصال معنويّ، فجاز استعمال (ثم) بمعنى (الواو) مجازًا لذلك، فلا يكون البيت مِن قبل أن المتقدم قد يأتيه الشرف مِن جهة المتأخر"(٢).

ولم يكتفِ الهمداني في شرح المسألة بذكر احتمال واحد فقط فقد ذكر في المسألة نفسها احتمالاً آخر أيضًا قال:"**ويحتمل** أن تكون للترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء، أو ذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، فيكون مقصود الشاعر ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادتِه، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده؛ لأن سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد، فلا يكون في الشعرِ إشعار بأن المتقدم قد يأتيه الشرف من جانب المتأخر"(٣).

---

(١) ملوك الكلام:٨.

(٢) ملوك الكلام:٨.

(٣) ملوك الكلام:٨.

" ومثله قولنا: ربِّ أصلي على نبيك إلى يوم لقائك؛ أي: الصلاة تصدر مني إلى اليوم الّذي ألقاك فيه فتنقطع. ومن المعلوم أنه لا يوم للقاء الله، فتكون الصّلاة مستدامة، ويحتمل هذا المثال أن نقدر مضافًا؛ أيْ: إلى يوم لقائِنا رحمتك، لكنّه ضعيف؛ لاستلزامه قطع الصلاة حين التصليّة، فإن المصّلي في حال الصلاة يلقى رحمة الله، اللهم إلا أن يراد بالرحمة ما يُخصُّ بالآخرة"(١).

وفي مسألة إعراب قوله تعالى { **عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ** }ذكر الهمداني وجوه كثيرة منها "فيحتمل أن يكون (الابن) من (عُزير ابن الله) واقعًا في قرآن في آخر سطر والله في أول سطر آخر، أو يكون (عُزير) واقعًا في آخر سطر، و(ابن الله) في أول سطر آخر، فيكون قد انتفى الشرط التاسع منه، فلم تحذف همزته، ثم استكتبوا القراءين الأُخر من هذا القرآن أو من القرآن المُستكتب منه، فحذفوا الهمزة من الجميع؛ لعدم درايتهم بالقواعد"(٢) .

وكان للهمداني احتمال في بيان قولهم: (كل فرد فرد) فقال: "يحتمل أن يكون من قبيل العطف بحذف (الواو) أو (الفاء)، أو من قبيل التأكيد اللفظيّ، أو من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدًا إلى الكمال، أو المراد كل فرد منفرد عن الآخر، والمراد أن الحكم المذكور يتعلق بكل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون، وقد ترك لفظ (كل) في مثيله في بعض العبائر مع أن العموم مراد والظاهر أن العموم مستفاد من قرينة المقام، فإن النكرة في الإثبات قد تعمّ ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة"(٣).

---

(١) ملوك الكلام: ١٠.

(٢) ملوك الكلام :١٠٠.

(٣) ملوك الكلام: ٢١٣ ـ ٢١٤.

ومما ذكره الهمداني بعدة وجوه واحتمالات عديدة في المسألة ذاتها في بيان قوله في شجاعة الإمام عليّ (ع) :" ضربته تفرد المثنى وتثني المفرد"، فقال "يحتمل معاني:

الأول: أن ضربته تجعل نصفي المقتول واحدًا ،أي: تريهما من شدة السّرعة شخصًا واحدًا كأنه غير مقتول وتجعل الإنسان الواحد بضربته اثنين أي: نصفين.

الثاني: أن ضربته تجعل الله الّذي هو أحد فرد واحد اثنين، فإن الناس من ضرباته في الحروب يتخيّلون أنه الله فيشركون بالله ويعتقدون تعدد الآلهة وتفرد المثنّى، أي: تجعل الكفار المشركين بالله والمعتقدين تتعدد الآلهة موحّدين مسلمين يعتقدون إن الله واحد،

فحاصل المعنى أن المشرك يصير بسبب ضربته موحّدًا والموحد مشركًا، وهذا كناية عن كونه في أعلى مراتب الشجاعة وأن شجاعته خارجة عن طوق البشر.

الثالث: أن ضربته تفرد الإنسان الّذي هو اثنان روح وجسم أي: تفرّق بين الروح والجسم وتفرد أحدهما عن الآخر، وتثني المفرد أي: تجعل الإنسان الواحد الفرد اثنين؛ لأنه (ع) إذا قتله يخرج روحه من جسده فيصير اثنين.

الرابع: أن ضربته تفرد المثنى أي: تصيب الرجلين أحدهما عقيب الآخر أو الراكب ومركوبه دفعة واحدة، ويحتمل معاني أُخر لا تخفى على من تدّبر"[1].

أما ما أورده الهمداني في كتابة (بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)

"الأول: أنه لو حذفت الهمزة من لفظ الجلالة كتابة، وكُتِبَتْ البسملة هكذا :(بسم الله) لتوهم الناظر أن الاسم منون غير مضاف إلى لفظ الجلالة، وإن لفظ الجلالة مجرورة باللام الجارة فيقرأ (بسمٍ لله)، فلذلك لم تُحذَف الهمزة من الجلالة، وكذا الكلام في صفتيها إذ لو رَسَمنا هكذا(لرحمن لرحيم) لتوهم أن اللام للجر كما مر.

(١) ملوك الكلام :٢٥٦.

الثاني: أن للهمزة في لفظ الجلالة شدة اتصال بما بعدها وامتزاج؛ لأنها جُعِلَتْ عوضًا عن همزة (آله) على قول، ولذلك لا تُسقَط(ص٣٠) لفظًا أيضًا في (يا الله) مع أنها للوصل، فلو حُذفِت كتابة لزم حذف العوض والمعوض.

وأمّا (الرّحمن الرّحيم) فإن الهمزة فيهما وإن لم تَكُن عِوضًا عن شيء إلا أنها مفيدة وحدها أو مع (لام التعريف) عند بعضهم، فَحَذفُها كتابة مخلّ بخلاف همزة (اسم) فإنها للوصل ولا تفيد معنى زائدًا على الأصل، فلا يلزَم مِن حذفِها كتابة اختلال المعنى.

الثالث: أنه قد حذِفت (ألف) في الكتابة من لفظ الجلالة وصفته الأولى، إذ الأصل فيهما هكذا(اللاه)، (الرّحمان) بألف بعد اللام المشددة في الجلالة، وبعد الميم في صفتها، فلو حُذِفَتْ الهمزة أيضًا لَزِم الإجحاف.

وأمّا من قولنا: (الرّحمن) فللتخفيف ولا يخفى أنه لا يُحذَف (الألف) منه في كلّ موطِن، وإنما هو عند دخول (لام التعريف) عليه، فإن تعرى منها كقولنا :(يا رحمان الدنيا والآخرة) ثَبت (الألف) فيه، قاله الحريريّ .

الرابع : أن الاسم لما كان في ابتداء الكلام أثّر المقتضى للتخفيف فيه وحصل مطلوبه فانزجر عن البواقي.

الخامس: أن استعمال (الرّحمن الرّحيم) وإن كان كثيرًا، إلّا أنه لا يَبلغ مبلغ ما في (بسم الله)، فإنهم كثيرًا ما يكتبون (بسم الله تعالى) و(بسم الله)، ولا يكتبون (الرّحمن الرّحيم)، فلذلك حذفوا الهمزة من (بسم) دونهما.

وأمّا لفظ الجلالة فيمكن أيضًا أن يُقال: إن استعمال الاسم أكثر منه هو فإنهم كثيرًا ما يكتبون (بسمه تعالى)، ولا يكتبون لفظ الجلالة، وإن لم يسلّم هذا لقلنا : أن ثُقل الكتابة في الاسم أكثر منه في لفظ الجلالة؛ فلذلك خُصِّصَ بالحذف"[1].

(١) ينظر: ملوك الكلام: ٣٨،٣٧،٣٩.

وقد ذكر الهمداني "أنهم افترقوا في الفَرق بين الجملة والكلام فرقتين، فادعى كثير منهم (الترادف) بل ظاهر كلام الأندلسيّ في شرح المفصل أنه رأي الجميع، لقوله: الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان" ، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب في كافيته فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الإسناد مطلقًا ولم يقيّده بكونه مقصودًا لذاته حتى تخرج الجملة ، وإنما قلنا ذلك ظاهر كلامه لاحتمال أن يكون الإطلاق من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص مجازًا، أو يكون قيد المقصود لذاته مقدرًا في لفظه أو يدّعى أن الفرد الكامل من الإسناد أن يكون مقصودًا لذاته فينصرف الإطلاق إليه لكن في هذه الاحتمالات ما لا يخفى إذ الحدود مصونة عن المجاز والتقدير ودعوى تبادر الإسناد والمقصود لذاته من إطلاق الإسناد ولا دليل عليها، اللهم إلا أن يجعل (اللام) للعهد ويؤيده ما في بعض الحواشي من أن المراد بالإسناد هو الإسناد المقصود لذاته"[1].

ثامنًا: أسلوب الفنقلة في تأليف الكتاب

من الأساليب التي اتبعها القدامى في مؤلفاتهم أسلوب (الفنقلة) فكان لهذا الأسلوب أهمية كبيرة في عرض المادة العلمية ومناقشتها حتى صار منهجًا يتخذه أبرز العلماء في مصنفاتهم، فاستعمل الهمداني هذا الأسلوب في كتابه (ملوك الكلام) وتكرر في أكثر من مسألة، فيفترض الهمداني سؤالاً ويجيب عنه وهذا دليل على عقليته الفذة في طرح المادة العلمية عن طريق الافتراضات، هذا الأسلوب المهم الذي استعمله سابقوه كان له أثر في كتابه المذكور آنفًا ، ولو اطلعنا على صياغته لأسلوبه في افتراض الأسئلة لقلنا إنه حجاج بينه وبين نفسه في عرض المادة العلمية لتأصيل القاعدة اللغوية وتقعيدها وإيصال الفكرة للقارئ والمتعلم مستعملًا في ذلك عبارة (إن قلتَ، قلتُ ، إن قلتم، قلنا ،....) وقبل عرض مواطن

(١) ملوك الكلام:٢٨١.

(الفنقلة) عند الهمداني يجب معرفة ما معنى الفنقلة وهل لها معنى لغوي واصطلاحي في المعجمات اللغوية؟

وعند البحث المستمر عن مصطلح (الفنقلة) لغويًا لم نجد ما يدل على معناه اللغوي وإنما وجدنا ما دل على هذا المصطلح وهو عبارة (إن قلتَ قلتُ)، أي إنها منحوتة من هذه العبارة، ولو أمعنا النظر في كتب اللغة لوجدنا أن هذا المصطلح متداول ومعمولٌ به في كتب القدامى [١]، ونلحظ ذلك أيضًا في كتاب الكشاف للزمخشري إذ وصل عددها حوالي (٢٥٠٠)[٢] فنقلة.

وقد وظف الهمداني أسلوب الفنقلة في كثير من المسائل الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والبلاغية والتفسيرية إذ كان للهمداني فنقلاته في توضيح المسائل وبيانها فقد تكرر عنده أسلوب الفنقلة مايقارب (٦٢)[٣] مرة، ففي الصوت ذكر في مسألة { **عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ** } فقال:" غاية الأمر أن العرب تصرفت فيه بإبدال (الكاف) (جيمًا)إن قُلتَ: إن (الجصّ) فيه العجمة ولا يصدق عليه أنه ممّا وضعه غير العرب وهذا بخلاف (لجام) ؛لأن غير العرب لم يضع الجصّ (الجيم والصاد) بل (كج) بل يصدق عليه أنه ممّا وضعه العرب، وهذا بخلاف (لجام) فإن العرب لم تتصرف فيه بإبدال كل حرف منه بحرف آخر فعجمته ظاهرة؛ لأن كل من ينظر إلى (لكام ولجام) يعلم بلا تأمل أن (لجاما) معرب (لكام).

بخلاف (جصّ) فإنه يصدق عليه أنه لفظ وضعه واضع لغة العرب ومعناه بالفارسية (كج) فهو مثل (حَجَر)، فكما لا يجوز أن يُقال في (حَجَر): إنه معرب، وكان في العجميّة (كج) فتَصَرفتْ فيه العرب بإبدال كل حرف منه بحرف آخر،

---

(١) ينظر : كتاب العين : ٢/ ٢٤٦،٢٠٢،٣٨، ٨/ ٣٤٩.وينظر: كتاب سيبويه : ١/ ٨٣، ٩٤،١٢٧، ٩٥ .

(٢) بحث أسلوب الفنقلة عند الزمخشري، الدكتور عبد العزيز جودي.

(٣)ينظرعلى سبيل المثال لا الحصر: ملوك الكلام : ٢١٨،١٩٧،١٩٥،١٧٨،١٧٦،١٥،١٠،٦ ٣،٢٧٢، .

كذلك لا يجوز أن يُقال في (جصّ): إنه معرب وكان في العجميّة(كج) فتَصرَفت فيه العرب بما ترى، إذ لا فرق بينهما، فمن أين علِموا إن فيه العجمة ؟

قلتُ: المراد من قولِنا كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب، أن يكون غير العرب واضعًا لمادّة ذلك اللفظ سواء كان واضعًا لهيئته أيضًا أم لا بخلاف اللّفظ العربيّ، أي: الّذي ليس فيه العجمة، فإنه عبارة عن اللّفظ الّذي وضع العرب مادته وهيئته معًا، فعلى هذا (جصّ) فيه العجمة؛ لأن غير العرب وضع مادته الّتي هي(كج) لا العرب، نعم إن العرب وضعتْ هيئته وصورته، ولا يصير بسبب ذلك عربيًّا؛ لأنّا لم نشترط في اللّفظ الّذي فيه العجمة أن يكون غير العرب واضعًا لمادته وهيئته معًا، بل المشروط فيه أن يكون غير العرب واضعًا لمادته سواء كان واضعًا بصورته وهيئته أيضًا أو لا"[1].

أما ما قاله الهمداني في الصرف: "إن قلتَ: أليس الكسرة في(بعت) تفرق في الماضي بين الواوي واليائي؟ قلتُ: ذلك في حال التركيب، ونحن نريد الفرق بينهما حال الإفراد، إن قلتَ: أليس يأتيان في الماضيّ والمضارع في (خاف، يخاف) من الخوف (وهاب، يهاب) من الهيبة؟ قلتُ : بلى، لكنهم لم يكسروا في يائي هذا الباب؛ لأن (فَعِلَ) المكسور اطّرد في الأغلب فتح عين مضارعه، ولم تنكسر إلا في لغات قليلة، فلم يقلبه حرف العلّة عن حاله، بخلاف (فعَل) بالفتح، فإن مضارعه يجيء مضموم (العين) ومكسورها، فأثر فيه حرف العلة بإلزام عينه حركة تناسبها تلك الحرف، قاله الرضي، ولهذا بعينه التزموا الكسر في النوع الثالث، وهو ما (لامه) (ياء)، والتزموا الضمّ في الأجوف والناقص الواويّين، كما سيأتي إن شاء الله تعالى"[2].

وفي بيان قول الخليل في عيشة مرضية قال الهمداني: "فإن قلتَ: يشكل هذا بدخول (التاء) فان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث، كـ(حائض) كما مرّ

---

(١) ملوك الكلام:٨٤ ـ ٨٥.

(٢) ملوك الكلام :١٠٥.

آنفًا، ولذا جعله الجمهور من أمثلة المجاز العقلي المسند فيه الوصف المبنيّ للفاعل إلى المفعول به، قلتُ: يحتمل أن يكون (التاء) للمبالغة لا للتأنيث، فافهم"[١].

وكان للهمداني رأي في بيان حذف لام الفعل " إن قلتَ لِمَ لم تعد اللام في (اخشوا وارموا) والأصل (اخشَ) و(ارمِ) وقد اتصل بهما ضمير الفاعل؟ قلتُ أُعيدت (اللام) أولا وقيل: (اخشيوا) و(ارميوا) لكنه وجد قياس آخر اقتضى حذف (اللام)، فإنها في المثال تحركتْ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وحُذِفتْ الألف للالتقاء الساكنين"[٢].

وقد أكد الهمداني بقول الشاعر"إن قلتَ :قال امرؤ القيس:

لها متنتان خظاتا كما أكبّ على ساعديه النمر

والمتنتان: جنبتا الظهر، وأكب مطاوع كبَّه، أي: ألقاه على وجهه، والساعد معلوم و(خظاتا) تثنية خظتْ، يُقال: خظا لحمه، (يخظو)، (خظوًّا) كـ(سموٍّ) أكثر فأعاد اللام المحذوفة في المفرد وهو أفصح الشعراء. قلتُ إثبات (ص١٧٤)اللام للضرورة، وقد شاع أن في الضرورات تباح المحذورات، على أنه يُحتمل أن يكون قد أراد خظاتان فيكون اسمها مثنى حُذِفت نونه للضرورة، كما قال:" بيضك ثنتان وبيضي مئتا" ،والأصل مئتان والخظاة المكتنزة من كل شيء، إن قلتَ: فعلى ما ذكرتم وهو أنه لا يعتد بهذه الحركة يلزم التقاء الساكنين في (ضربتا) وهما (التاء) و(ألف الضمير).

قلتُ: لحركة (التاء) اعتباران: اعتبار عدمها حكمًا، واعتبار وجودها لفظًا، فاعتبار عدمها مع ما قبلها لعدم الاحتياج إليها، إذ يجوز حذف ما قبلها، واعتبار وجودها مع ما بعدها للاحتياج إليها؛ لامتناع حذف إحداهما إذ (التاء) علامة التأنيث، و(الألف) ضمير الفاعل، وبالجملة لا اعتبار للعارض إلا إذا اقتضت

(١) ملوك الكلام :١٧٦.

(٢) ملوك الكلام: ٢١٨.

الضرورة اعتباره كما في هذه الحركة بالنظر إلى ضمير الفاعل، فإن اعتبار صورتها لأجل الضرورة، كما لا يخفى"[١].

أما ما قاله الهمداني في ياء ايتكل "فلا يُقال: في (ايتكل) الأصل (اءِتكل، اتّكل) ولا في (ايتزر،اتزر) كما يُقال في: (ايتسر، اتسر) والفارق بينهما أمران:

الأول: أن (الياء) في (ايتكل) عارضة غير مستمرة وتزول عند الوصل، فإن (همزة الوصل) لا تلزم، فإذا قلتَ: قال: (اءتكل) زالت (الياء) وعادتْ (الهمزة) بخلاف (الياء)

في (ايتسر) فإنها (ياء) أصلية مستمرّة لا تزول عند الوصل فتبدل هذه (تاء) بخلاف تلك.

الثاني: أن (الياء) في قولك (ايتكل) مبدلة من (الهمزة) فحكمها حكم (الهمزة) و(الهمزة) لا تُقلب (تاء) إذا اجتمعت مع (تاء) الافتعال فوجب أن لا تُقلب (الياء) التي هي مبدلة عنها أيضًا، لأنها فرعها فحكمها حكمها، بخلاف التي في (ايتسر) فإنها ليست بعارضة مبدلة من الهمزة فلا يلزم من قلب (الياء) (تاء) في (اتيسر)

قلبها (تاء) في (ايتكل) وإن أراد به أنهم أبدلوا (الهمزة) من أول الأمر (تاء) أي: لم يبدلوها (ياء) ثم (الياء) (تاء) بل أبدلوا نفسها (تاء)"[٢]

وقال الهمداني في بيان الحديث الشريف :" والله إنكم لتجبّنون وتبخّلون وتجهّلون وإنكم لمن ريحان الله وان آخر وطأة وطئها الله بوَجٍّ" في تضعيف كلمة جبن، إن قلتَ: فهذا أيضًا يبطل قول الزمخشريّ: إن التضعيف في المبنى للفاعل للتعدية، بيان ذلك أن التضعيف إذا كان في فعل التعدية فهو لها في المبني للفاعل والمبني للمفعول. إذ المبني للمفعول هو المبني للفاعل بعينه لكن أسند فيه الفعل إلى المفعول بطريق النيابة عن الفاعل فقولنا: فرّح زيدٌ عمروًا، معناه التعدية أي: أوقعه

(١) ملوك الكلام:٢١٩ـ ٢٢٠.

(٢) ملوك الكلام:٢٣٩.

في الفرح وصيّره فرحًا، وقولنا: فُرِّحَ عمرو بالضمّ كذلك؛ أي: أوقع في الفرح وصُيّر فرحًا، وبالجملة المعنى الحادث في معلوم المزيد فيه باق في مجهوله بعينه ولم يحتمل أحد أن يكون للمجهول معنى مغاير للمعلوم، فالحال فيما نحن فيه كذلك، أي: لو كان التضعيف في المعلوم للتعدية لوجب أن يكون في المبني للمفعول أيضًا لها. والحال أنه لا معنى للتعدية فيه كما قلتم.

قلتُ: لا يبطل بهذا قوله، فإنه يدعي أن التضعيف في جبّن مثلًا للتعدية سواء بُني للفاعل بأن يُقال: جَبّن زيدٌ عمراً، أي: أوقعه في الجبن أو بُني للمفعول بأن يُقال: جُبّن عمرو، أي: أوقع فيه، ويقول الحديث: إنما ورد بلفظ المبني للفاعل ولا معنى له بلفظ المبني للمفعول"[١].

وكذلك بالنسبة إلى (الريحان) واختلاف العلماء في أصله فقال الهمداني "إن قلتَ: تصغيره على (رُويحين)لا يدل على أنه من بنات الواو؛ لاحتمال أن يكون (يائيًا) قُلبت (ياؤه) (واوًا) في التصغير لانضمام ما قبلها، قلتُ: مجرد انضمام ما قبل (الياء) لا يقتضي القلب بـ(الواو)، بل لابد مع ذلك من سكون نفس (الياء) أيضًا، يدل عليه قولهم: (بُييت) في تصغير (بيت)"[٢].

وأما افتراضات الهمداني الخاصة في النحو فكثيرة منها " فإن قلتَ: لفظ (كيف) مبني على الفتح فالحكاية إنما تكون للفتح، فكان عليه أن يقول: بالجر والفتح، قلتُ يمكن أن يُقال: أن إعرابه في هذا الوقت غير حركته البنائية وهي الفتح لدخول (الألف واللام) التي هي من خواص المعربات عليه، فلهذا قال: بالنصب ولم يقل بالفتح"[٣].

وكذلك في إعراب البيت فقد كان للهمداني رأيه في إعرابه

وكلّ رفيقيّ كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهُما اخوان

(١) ملوك الكلام٢٧٢.

(٢) ملوك الكلام:٢٧٥.

(٣) ملوك الكلام:١٧٨.

"إن قُلتَ: أيصحّ أن يكون (هما وأنتم) اسمي (كان) المحذوفة، أي: إن كانا تعاطيا ولو كنتم تملكون. قلتُ :لا، لأن المعهود بعد (أن) ولو حُذِف (كان) ومرفوعها معًا، قال :

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثير إذا اشتهر

نعم يصّح أن يكون الأصل: (إن كانا هما) و(إن كنتم أنتم) فحذف كان ومرفوعها وبقي المؤكد كما في الوجه الثاني"[١].

أما من ناحية الدلالة فكان الهمداني له افتراضه في شرح هذه المسألة "فإن قلتَ: يلزم على هذا الوجه أن يكون ترك النكاح لأجل العبادة جائزًا مع أن الأشهر الأظهر ترجيح النكاح على التّخلي للعبادة قلتُ: نعم لكن في إضافة التجرّد إلى عيسى دلالة على أن ذلك كان مختصًا بعيسى، فلعلّ هناك حكمة اقتضت تكليفه بالخصوص بالتجرّد عن النساء لطاعة الله"[٢].

وما قاله الهمداني عن دلالة قوله تعالى:{ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ}**"فإن قلتَ فما تصنع ..... بالأمثلة المتقدمة، قلتُ: أما (الأليم) في قوله: **{عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ}** فوصف (ليوم) كما يُقال: يوم أليم، وعذاب أليم، وحشر أليم أي: مؤلم وذلك في كلام العرب من فصيح المجاز ولطيفه"[٣].

وعن معنى قوله (ع): (من بكى أو أبكى أو تباكى وجبتْ له الجنة)كان للهمداني رأيه في هذا الحديث: " فإن قلتَ: كيف يكون المتباكي مثل الباكي في الأجر والثواب مع أنه لم يوجد في المتباكي ما يكشف عن الملكة النورانيّة أي: ملكة

(١) ملوك الكلام:٦٥ـ ٦٦.

(٢) ملوك الكلام: ١٥١ـ ١٥٢.

(٣)ملوك الكلام:١٦٢.

المحبة والموالاة كما وجد في الباكي؟ نعم لو كان المراد بالمتباكي من كان بالحقيقة ونفس الأمر من المحبين والموالين لكنه عرضته حالة منعته من البكاء ضرورة اختلاف حال شخص واحد بالنسبة إلى الأوقات والأزمنة فربما يخشع قلبه ولا تدمع عينه، وربّما لا يخشع قلبه أيضًا وهو في هذه الحالة يلوم نفسه ويشكو منها قائلًا: أعوذ بالله من قلب لا يخشع وعين لا تدمع على أبي عبد الله (ع) لكان لمساواته للباكي في الأجر وجه ضرورة، كون المتباكي بهذا المعنى مثل الباكي في تحقق نور ملكة الموالاة فيه، قلتُ لنا أن نلتزم باختلاف درجتهما في الأجر ونقول: إن الجنة الواجبة لهما ليست بمعنى واحد بل على حسب حالهما ويكون الخبر من قبيل الخبر الواحد عن المبتدآت المتعددة المختلفة مثل قوله تعالى: { **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ** } فإن (يسجد) الواقع خبرًا معناه على حسب موضوعاته فيراد منه مع الناس وضع الجبهة على الأرض ومع غيرهم غيره، أو يقدر الخبر بعدد الموضوعات ويراد بكل معنى أي: إن الشمس تسجد والناس يسجدون، فافهم"[1].

وقد أبدى الهمداني رأيه في الرسم القرآني فقال: "إن قلتَ: أجعل الثلث الثالث للباء والثلث الثاني للهمزة وقد طوّلت (السين) عوضًا عن الهمزة، قلتُ: ذلك لا يصح؛ لأن الهمزة إنما حُذِفتْ من بعد (الباء) وموضعها بعده فلما حُذِفتْ طولت (الباء) عوضًا عنه وصار هكذا (بـــســـمـ)، ولما ورد النهي عن الرسم كذلك أخر هذا الطول بعد أسنان (السين) وطوله فانظمّ إلى طول (السين) القليل فصار هكذا (بسـمـــــــــــ) فتدبر"[2].

(١) ملوك الكلام:٢٤٩ـ ٢٥٠.

(٢)ملوك الكلام:٢٢٥.

المبحث الثالث

وقفاته البيانية

استعمل الهمداني تفريعات ووقفات لغوية لزيادة البيان والتوضيح في نهاية المسائل اللغوية، وكانت هذه التفريعات والوقفات متمثلة بالألفاظ الآتية (تنبيه ، فائدة ، ،تفصيل القول، وغيرها)، ومنها:

***في مسألة تحقيق القول في اشتقاق الاسم**

"تنبيــه: قال بعضهم: كون الهمزة في (اسم) عوضًا يقتضي كونها مقصودة لذاتها، وكونها وصلًا يقتضي كونها مقصودة تبعًا، والعِوض كجزء أصل دون الوصل فما هو إلا الجمع بين المتنافيين فلذا قيل لا حذف ولا تعويض، وإنما قلبت الواو من (الوسم) همزة كـ(إعاء)، ثم كَثُر استعماله فجُعِلتْ همزته همزة وصل وقد تُقطع للضرورة ،انتهى، قال الأحوص:

وما أنا بالمخسوس في جذم مالك ولا من تستمر ثم يلتزم الاسما

ولو قيل: إنه حذف الهمزة وحرك (اللام) كقوله تعالى: {بئس الاسم الفسوق} لم يكن بعيدا إلا أن فيه زحافاً"[1].

*** مسألة توجيه تمثيل السيوطي للتوكيد اللفظي في المفرد ادرجي ادرجي**

"تنبيه: جعل بدر الدين بن مالك المثال المذكور مِن تأكيد الجملة نظرًا إلى أن القصد تكرير الفعل وفاعله، وهو نظير صحيح لاختلاف الأمثلة باختلاف اعتبار المعتبر، لكنه قال في تأكيد المفرد: "وأمّا تأكيد الفعل فأكثر ما يجيء مؤكده فعلًا مع فاعله، ظاهرًا كان نحو: (قام زيد قام زيد)، أو ضميرًا نحو: قم قم إلى زيد، وقد يجيء مؤكدًا لفعل خاليًا عن الفاعل، وقد اجتمع الأمران في قوله:

---

(١) ملوك الكلام: ٥٨ ـ ٥٩.

[فأين إلى أين النجاة ببغلتي] أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس" [1]

*** مسألة إعراب ما ورد في زيارات الأئمة عليهم السلام (يا بن فاطمة الزهراء)**

" تنبيه:قال في الصحاح:" وعبد الله بن قيس الرقيّات إنما أُضيف إليهن قيس؛ لأنه تزوّج عدّة نسوة وافق أسماؤهنّ كلّهن (رقيّة) فنُسِب إليهن هذا قول الأصمعي وقال غيره: كانت له عدّة جدات أسماؤهنّ كلّهن (رقيّة)، ويقال: إنما أُضيف إليهن؛ لأنه كان يشبب بعدة نساء يُسمين (رقية)" انتهى، وقال: في (القاموس) "وعبد الله بن قيس الرقيّات لعدة زوجات أو جدّات أو حباتٍ لهن أسمائهن رقية كسمُيّة، ووهم الجوهري" انتهى ،أقول: الحبّة بالضمّ المحبوب والظاهر أن وهم الجوهريّ في علم ابن قيس حيث ذكر عبد الله مكبرًا وذكره مجد الدين مصّغرًا"[2] .

***مسألة بيان الفرق بين الجملة والكلمة**

"تنبيه: في موضع علم النحو أقوال:

الأول: أنه الكلمة وحدها؛ لأنه إنما يبحث فيه عن الإعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب أن ذلك من الأحوال اللاحقة للكلمة، إن قلتَ: إن كان الإعراب والبناء من الأحوال اللاحقة للكلمة فكيف وجد الأول في بعض الجمل على ما حكموا عليه؟ قلتُ: الحكم على بعض الجمل بالإعراب المحّلي إنما هو لتنزيله منزلة المفرد ووقوعه موقعه، وفي هذا القول نظر؛ لأن النحاة يبحثون أيضًا عن أحوال الجملة ككونها اسميّة وفعلية وظرفية وكونها صغرى أو كبرى أو صغرى وكبرى أو لا، ولا وغير ذلك من الأحوال العارضة للجمل وهي ليست بكلمة، وأيضًا يبحثون عن أحوال الكلام كتأليفه من الاسمين أو الاسم والفعل وعدم تأليفه من الفعل وحده ولا

---

(١) ملوك الكلام :١٢٣.

(٢) ملوك الكلام :١٩٨ ـ ١٩٩

من الحرف لا وحده ولا مع غيره اسمًا كان أو فعلًا، وككونه خبرًا أو إنشاء ونحو ذلك من الأحوال الطارئة للكلام وهو ليس تكملة أيضًا، وجعل البحث عن الكلمة بالاستقلال وعنهما بالتبع لا دليل عليه.

الثاني : أنه الكلام وحده والبحث عن أحوال الكلمة، أما عن أحوالها العارضة لها لا من حيث إنها كلمة بل من حيث إنها تصير مع غيرها كلامًا، كالإعراب والبناء والفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، فإن الرفع والفاعلية مثلا يعرضان زيدًا من حيث إنه جزء لقام زيد، لا من حيث إنه كلمة وإلا لكان أبدًا مرفوعًا وفاعلًا، فإنه لا يخرج عن الكلمية واللازم ظاهر البطلان؛ لأنه قبل التركيب لا مرفوع ولا فاعل ولا غيرهما وبعدهما فالمرفوعية والفاعلية إحدى أحواله لتكثره فبحث عن أحوال الكلام في الحقيقة"[1].

أما بالنسبة إلى كلمة فائدة فقد وردت في مجموعة من المسائل منها:

*** مسألة توجيه قولهم لم تكتب الألف من بسم الله خطا لكثرة الاستعمال...**

"فـائدة : في الاسم لغات أوصلها بعض إلى ثماني عشرة، ونظمها

للاسم عشر لغات مع ثمانية بنقل جدي شيخ الناس أكملها

سِم سمات سمي اسم وزد سمـــة كـــذا سمـاء بتثليث الأول كـلهـا

ونظمها أيضًا شهاب الدين أحمد بن عواد الشافعيّ بقوله:

اسم سمي سماء وسمات وسمت ست أتت مثلثات

وقيل فيه عشرة لغات ونظمت:

سم وسمي واسم بتثليث أول لهنّ سماءٌ عاشرٌ تمّت أنجلا

(١) ملوك الكلام:٢٩١ ـ ٢٩٢.

وقال الراجز:

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحَذفُ همزة والقصرُ مثلثاتٍ مع سمـــاء عَشـــرُ

ويظهر من القاموس أن فيه ثماني لغات، فإنه قال: اسم الشيء بالضم والكسر و(سمه وسماه) مثلثين علامته وقيل فيه ستّ لغات الأولى سمى كـ(رضى) ويكتب ألفه بصورة الياء الثانية

سُما كـ(هدى) ويكتب ألفه طويلة، وعلى هذه اللغة قول محمد بن مالك:

ومعرب الأسماء ما قد سَلِما من شبه الحرف كـأرض وسُما

قال السيوطي في شرحه: (سُما) بضمّ (السين) إحدى لغات الاسم، وعرف كون (سُما) من هذه اللغة دون سابقتها من كونه مكتوبًا في النظم بالألف كما هو مقتضى الضمّ لا بـ(الياء) كما هو مقتضى الكسر، وأمّا الفتح مقصورًا عما يُقابل (الأرض) فضعيف وإن حَسُن اقترانه بـ(الأرض) ، لأن الإشارة إلى قسم الإعراب أهم من ذلك فافهم .وقال ابن هشام: ويدل على كون (سُما) لغة في الاسم قول بعضهم، وقد سُئِل عن اسم شخص (ما سُماك)؟ أي: ما أسمك؟ حكاه في الإفصاح، وأورد عليه الازهريّ بأن ما حكاه إنما يفيد كونه مقصورًا فإنه أثبت الألف مع الإضافة، مثل (عصاك)"[1].

***مسألة توجيه إعراب { عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ }**

"فائدة: قد عُلِمَ مما ذكرناه أن في قوله تعالى **:{ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ }** وجوهًا من الإعراب .

(١) ملوك الكلام:٣٩ ـ ٤١.

الأول : أن (عُزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ووجه عدم سقوط التنوين فقدان شرطه العجمة، وهو الزيادة على الثلاثيّ.

والثاني : أن (عُزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) صفته، وخبره محذوف، أي: (إلهنا)، وعدم سقوط التنوين من (عزير) لأجل أن ما صنف إليه (ابن) ليس علمًا، وهو لفظ الجلالة.

والثالث: أن (عُزير ابن الله) بالتنوين جر، و(إلهنا) المحذوف مبتدأ، وعدم سقوط التنوين لما ذُكِر في الوجه الثاني .

والرابع : أن (عزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ووجه التنوين أنه اسم عربيّ كما زَعِم الزمخشريّ.

والخامس : أن (ابن الله) خبر، و(عُزير) مبتدأ حُذِف تنوينه لالتقاء الساكنين .

والسادس :أن (عُزير ابن الله) مبتدأ، وخبره (إلهنا) المحذوف، وحُذِف التنوين لوقوع (ابن) صفة بين العَلمين.

والسابع: أن (عُزير ابن الله) خبر حُذِف منه التنوين لِما مر، و(إلهنا) مبتدأ .والثامن : أن (عُزير) مبتدأ حُذِف تنوينه لمنع الصرف، كما زعمه الزمخشريّ و(ابن الله خبره).

هذا ما أردنا بيانه في هذا المقام، وإنما بسطنا فيه الكلام، فإنه ممّا لم يصل إلى كنه كُثر من الأعلام، وجمّ غفير من أولي الأفهام، وربّما زلّت فيه أقدامهم، وكلّت فيه أقلامهم، فنحمد الله المتعال على إيضاح الحال"[1].

"ثم إن في النفس فوائد نفيسة أُبدي منها ثلاثًا بمثلها فليتنافس المتنافسون، وعليها فليقس الناظرون.

الفائدة الأولى: من دأب العرب إضافة (الابن والأخ والأب) إلى ما يخصصها؛ لملابسة بينهما وبين المضاف إليه، ولو بوجه ما ضرورة أن صحة الإضافة يكفيها

(١) ملوك الكلام:٩٦ ـ ٩٧.

ملابسة ما، لكنهم يراعون في هذه الإضافة معاني الأسماء المضافة في الجملة، فمن كان بينه وبين شيء من وصف أو غيره ملابسة، بحيث استولى على ذلك الشيء استيلاء الأب على ابنه، أطلق عليه الأب مضافًا إلى ذلك الشيء، كـ(أبي المحاسن) لمن كان بينه وبين المحاسن ملابسة، وكان له نحو استيلاء وتسلط عليها كأنها في قبضته، وتحت إطاعته، وكذا (أبو الفضائل، وأبو المكارم، وأبو الفضل)، ومنه (أبو تراب) في كُنى علي بن أبي طالب عليه السلام ؛ لأنه استولى على الأرض كلها، فهو صاحبها وحجة الله على أهلها، وإليه سكونها، وبه بقاؤها"[١].

"**الفائدة الثانية** : قال السيوطيّ: في الأوّليات نقلًا عنه أول ما أحدث التلقيب بالإضافة إلى (الدين) في (القرن الرابع)، وسببه أن التُرك لما تغلّبوا على الخلافة تسمّوا بـ(شمّس الدولة) و(ناصر الدولة) إلى غير ذلك فتشوقت نفوس بعض العوام إلى تلك الأسماء، فلم يجدوا إليه سبيلًا، فرجعوا إلى أمر الدين ثم فشى ذلك حتى أنسوا به وتوطنوا عليه.

قال الزمخشريّ: الّذي دعا العرب إلى التكنية الإجلال عن التصريح بالاسم بالكناية عنه ثم ترقّوا عن الكُنى إلى الألقاب الحسنه التي هي أضداد ما يُتنابز به ممّا نهى الله تعالى عنه، وسمّاه فُسُوقا، فقلّ من المشاهير في الجاهلية والاسلام من ليس له لقب ولم يزل الأسماء كلها من العرب والعجم في المخاطبات والمكاتبات على ذلك من غير نكير، غير أنها كانت تطلق على حسب استحقاق الموسومين بها"[٢].

"الفائدة الثالثة: من الألقاب المتقدمة ما يحتاج إلى البيان كـ(أنف الناقة)، وعائد الكلب، أمّا (أنف الناقة)فهو لقب جعفر بن قريع وإنمّا لُقِب به؛ لأن أباه نحر جزورًا فقسم بين نسائه، فبعثت جعفرًا أمّه وقد قسم الجزور ولم يبق إلّا رأسها وعنقها فقال: شأنك به، فأدخل يده في أنفِها وجعل يجرها فلقب به، وكانوا يغضبون منه، فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

---

(١) ملوك الكلام:١٣٨.

(٢) ملوك الكلام: ١٤٢- ١٤٣.

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ومن يسوّي بأنف الناقة الذنبا

صار اللّقب مدحًا والنسبة إليه (أنفي)، وأمّا (عائد الكلب) فهو بالهمزة، اسم فاعل من (عاد المريض) يعوده عيادة، لا بالياء على ما ضبط في النسخ المصحّحة، ولُقِب لقوله:

مالي مرضتُ فلم يعدني عائد منكم ويمرض كلبكم فأعود

وأشدّ من مرضي عليّ صدودكم وصدود كلبكم عليّ شديد" (١)

أما في عبارة تفصيل القول فقد جاء حديث الهمداني لتوضيح وبيان **مسألة: عن وجه التذكير في قوله تعالى في سورة يوسف :{ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ }** ، **مع أن الخطاب لزليخا والوجه من الخاطئات وفي سورة الطلاق :{ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ}** ، **مع أن المدح لمريم ابنة عمران والقياس من القانتات** فقال الهمداني:

"وتفصيل القول: أن في التعبير بالتذكير إشارة إلى كمال الخطأ الصادر من زليخا والطاعة الصادرة من مريم وبيان ذلك يستدعي رسم مقدمات :

الأولى: أن النساء نواقص العقل ولذا ورد في الحديث :"لا تؤاخذ النساء بأقوالها" أي: إذا صدر منهن قول مذموم في الشريعة، لا يؤخذن به؛ لأنّهن نواقص العقل لا شعور لهنّ بأقوالهنّ ولا بأفعالهنّ ، كما لا يؤخذ المجانين بأقوالهم بل ولا بأفعالها، وما يصدر منها من الأمور المخالفة للشرع لعدم شعورهم بما يصدر منهم، وفي تفسير الامام(ع)" عدلَ الله شهادة امرأتين بشهادة رجل لنقصان عقولهنّ ودينهنّ معاشر النساء خلقتنّ ناقصات العقول فاحترزن من الغلط في الشهادات فإن الله يعظم ثواب المحتفظين والمحتفظات في الشهادة" انتهى موضع الاستشهاد، ويدل على ذلك أيضًا أنهم يعبرون عنها بـ(ما) الموضوعة لغير العقلاء كما لا يخفى على

(١) ملوك الكلام:١٤٤.

الناظر في الآيات الكريمة والأشعار القديمة كقوله تعالى:{ **فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء** }، ونحو ذلك.

الثانية: أن المرء يُثاب على قدر علمه وعقله لا على قدر عمله، فكلما كان العقل كاملًا كانت العبادة كاملة، فيثاب العابد على قدر العبادة الكاملة الناشئة من العقل الكامل، فالعبادة بغير علم وعقل لا ينفع، والعامل على غير بصيرة كالسائر على غير طريق لا تزيده كثرة السير إلا بُعدًا، ويدل على ذلك أخبار متضافرة وآثار متكاثرة"[١].

"قال أبو جعفر عليه السلام بعد فقرات:" قال الله عز وجل مخاطبًا للعقل: أما إني إياك آمر وإياك أنهى وإياك أُعاقب وإياك أثيب" انتهى، فحصر الثواب والعقاب في العقل باعتبار أنه بذاته أو بواسطة قوّة ورويّة فيه منشأ للطاعة والعرفان ومبدأ المعصية والطغيان في مواد الإنسان ،ومستحق لهما في ضمن تلك المواد فلا يدل الحديث على ثبوتها له مجردًا عنها فضلًا عن أن يدل على نفي المعاد الجسماني وقال عليه السلام: " إنما يداق الله العباد يوم القيامة في الحساب على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا انتهى .

فإن للعقل مراتب متفاوتة في القوة والضعف، والكمال والنقصان، المرتبة العليا للأنبياء والأوصياء عليهم السلام ، والمرتبة السفلى لمن به يتميّز عن سائر الحيوانات الخارجة عن رتبة التكليف والمتوسطات على كثرتها متوسطات والمداقة في الحساب بحسب تلك المراتب، فحساب من في الدرجة الوسطى أشق وأدق من حساب من في الدرجة السفلى، وأخف من حساب من في الدرجة العليا؛ وذلك لأن الحساب على حسب التكاليف والتكاليف متفاوتة على حسب تفاوت العقول، إذ الأقوى عقلًا أشد تكليفًا من الأضعف"[٢].

---

(١) ملوك الكلام : ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٢) ملوك الكلام:٢٢٧ ـ ٢٢٨.

"الثالثة: أن العبادة على ثلاثة أقسام:

الأول: عبادة العبيد وهي للخوف من الضرب والتهديد، فإن من المعلوم أن عبادة العبد لمولاه وإطاعته إياه وامتثاله لأوامره وكف النفس عن مناهيه إنما يكون للخوف منه فلولم يكن خائفًا منه، وكان معتقدًا بأنه لا يزجره ولا يعذّبه ولا يعاقبه على تركه عبادته لما عَبده ولما أطاعه وهذا ظاهر.

الثاني: عبادة الأُجراء وهي أن تكون طمعًا منهم للأجرة فلو اعتقدوا أو ظنوا بأنه لا أجرة لهم في هذه العبادة ولا ثمرة تترتب عليها لما ارتكبوها.

الثالث: عبادة المقربين وهي عبادة لا تكون للخوف من الزجر والعذاب، ولا لطمع الأجروالثواب، كعبادة الأنبياء والمرسلين والأئمة الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وصاحب هذه العبادة وإن لم يكن نظره إلى الزجر والثواب لكنه يثاب عليها غاية الأجر والثواب"[1].

" فإذا تمهّدت هذه المقدمات فاعلم أن الله عزّ وجلّ لو قال: من القانتات بلفظ التأنيث لكان لمتوهم أن يتوهم أن مريم من جهة أنها من النساء، تكون بمقتضى المقدمة الأولى ناقصة العقل، فتكون بمقتضى المقدمة الثانية وهي أن كمال الأعمال ناشئ من كمال العقل عبادتها غير كاملة فتكون من أحد القسمين الأولين من أقسام العبادة المذكورة في المقدمة الثالثة، فيكون الثواب المترتب على عبادتها ناقصًا؛ لأن زيادة الثواب بكمال العبادة وكمال العبادة معرفة المعبود وصفاته واستحقاقه للعبادة، ولا تحصل ذلك إلا بزيادة العقل والعلم كما مر مرارًا، فدفع الله عزّ وعلا ذلك التوهم بقوله: {من القانتين} ، بصيغة التذكير وأشعر بأن طاعتها وعبادتها لم تقصر عن طاعة الرجال أولي العقل والكمال فهي عبادة كاملة ناشئة عن عقلها الكامل، فيترتب عليها كمال الأجر وأعلاه وزيادة الثواب ومنتهاه وتكون من القسم الثالث من أقسام العبادة.

---

(١) ملوك الكلام:٢٢٩ ـ ٢٣٠.

ويدل على أن مريم كاملة ما روي عن النبي ﷺ أنه قال:" كُمل من الرّجال كثير ولم يكمل من النساء إلا أربعة آسيا امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمدﷺ" انتهى، والله أعلم بحقيقة كلامه المجيد"[1].

تاسعًا: أهمية الكتاب

تكمن أهمية الكتاب بما فيه من مادة علمية وبما يتناوله من آراء وترجيحات واعتراضات وأسلوب طرح ولغة سليمة وأيضا تتجسد بشخصية المصنف وثقافته وعلميته، وإن المطلع على هذا النتاج العلمي المتمثل بملوك الكلام يعلم قيمته فهو يحتوي مادة علمية في الصوت والصرف والنحو واللغة والأدب والتفسير والبلاغة ، فضلًا عن ذكر المصنف لعلماء كثيرين وما أورده من مسائل تتضمن آراء نحوية ونصوصًا لغوية واستشهادات نثرية وشعرية، ثم يعد ذخيرة للمكتبة العربية بما ينهل منه الباحث قواعده اللغوية .

(١) ملوك الكلام:٢٣٠.

الفصل الثاني: مباحث لغوية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مسائل صوتية وصرفية

المبحث الثاني: مسائل نحوية

المبحث الثالث: طرائق التفسير اللغوي

المبحث الرابع : جهوده اللغوية

الفصل الثاني
مباحث لغوية

توطئة:

لقد عُني المسلمون الأولون بلغة القرآن الكريم ، والحفاظ عليها، وبذلوا جهودهم في دراسة هذه اللغة كما عنوا بدراسة صيغ الكلمات وحروفها ومخارجها ومجموع الأصوات التي تتكون منها اللغة.

فحين انتشر الإسلام خارج الجزيرة العربية، ودخل الأعاجم في دين الله، وأخذوا يتعلمون العربية أحس أهل الحفاظ على لغة القرآن ، أن العربية على لسان غير العرب قد أصابها تغييرات في نطق الكلمات هددت بمسخ صورة وقعها وجرسها وطبيعة تكوينها وتركيبها ،فغير العرب كانوا يستبدلون بأصوات عربية أخرى أصواتًا أسهل عليهم في النطق .

ولم يقف القدامى صامتين امام هذه الظاهرة بل كانوا أشد حرصًا على تنقية اللغة، والجهود التي بذلوها جهودًا توضح مدى الحرص على إعادة النطق السليم للعربية ، وللذين يقرؤون القرآن الكريم [١].

واللغة العربية من أقدم لغات العالم المعروفة وأعرقها وحسبها أنها لغة التنزيل الحكيم وهي كثيرة الفروع عديدة الفنون، تعاقب المصنفون في علومها منذ صدر الإسلام ، وقد كان للقرآن والسنة الطاهرة الفضل الكبير في حفظها وانتشارها ورقيها وازدهارها وتفتق أفكار علمائها عند دراسات لغوية جمة ، وأبحاث قيمة حية وظهور مؤلفات خالدة [٢]. وفي هذا الفصل من الدراسة تناقش الباحثة هذه المستويات اللغوية التي اعتمدها العلماء العرب في تسهيل الصعوبات التي تواجه اللغة في النطق والوزن والإعراب واللفظ.

---

(١) ينظر: فن الالقاء : ٧ ـ ٨ .

(٢) ينظر: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر : ٣٠٦.

مباحث لغوية

المبحث الأول: مسائل صوتية وصرفية

- **القول في بكة ومكة:**

الإبدال لغة: أصله من (بدَّل) ، وبدل الشيء : غيرهُ وجمعه أبدال ، وتبدَّل الشيء وتبدل به واستبدله واستبدل به، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر كإبدالك من الواو تاء في تالله[١].

أما الإبدال في الاصطلاح : هو أن يجعل حرف مكان حرف آخر لدفع الثقل[٢].

إذن الإبدال معناه التغيير والمعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللغوي ، وقد وضح العلماء القدامى والمحدثون ظاهرة الإبدال فألفوا كثيرًا من المصنفات.

"فالباء والميم من الأصوات الشفوية ، فالباء صوت شديد مجهور مرقق يتم نطقه بضم الشفتين ، ورفع الطبق ، ليغلق ما بين الحلق والتجويف الأنفي مع ذبذبة الأوتار الصوتية .أما الميم فإنه صوت أنفي مجهور ينطق بأن تنطبق الشفتان تمامًا، فيحبس الهواء ويخفض الطبق ليتمكن الهواء من الخروج عن طريق الأنف مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية وبقاء اللسان في وضع محايد"[٣].

وقد ذكر الهمداني الإبدال في كتابه ملوك الكلام وهو محور دراستنا في كلمتي بكة ومكة " فقيل: إن (بكّة) اسم للمسجد خاصته، و(مكّة) اسم لكل البلد، والدليل عليه أن اشتقاق(بكّة)من (البكّ) الّذي هو عبارة عن دفع البعض بعضا، يُقال: (بكّه، يبكّه بكّا، إذا دفعه وزاحمه، وتباك القوم(ص ١٧) إذا ازدحموا)، ولهذا سمي(بكة)؛ فإن الناس يتباكّون فيها، والازدحام والمدافعة إنما يحصل في المسجد عند الطواف لا في سائر المواضع، وفيه نظر؛ لإمكان القول بأن البلد سمّي (بكّة)، باعتبار حصول الازدحام في مسجدها.

---

(١) ينظر: لسان العرب ، مادة (بدل) : ١١/ ٤٨

(٢) ينظر : التعريفات :٧ .

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ٤٢- ٤٣.

وقيل: (مكة) بالميم اسم المسجد والمَطاف و(بكّة) اسم البلد عكس القول السّابق لقوله تعالى :{ **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ**}فجعل تعالى البيت حاصلًا في بكّة ومظروفًا لها، فلو كان (بكّة) بالباء اسمًا للبلد استقام كونها ظرفًا للبيت، الذي هو مكة.

وقيل: هما اسمان لمسمى واحد، فان (الباء والميم)حرفان متقاربان في المخرج، فيقام كل واحد منهما مقام الآخر، فيقال هذا ضربه لازم وضربه لازب، ويقال: هذا دائم، ودائب، ورائم، ورائب ويقال: سمد رأسه، وسبده.

وعلى كل حال فاشتقاقهما أما من (البكّ) بمعنى الازدحام والمدافعة، أو منه بمعنى الدق؛ لأنها تبكّ أعناق الجبابرة، لا يريدها جبّار بسوء إلا اندقت عنقه"[١].

- **القول في المسوَّدة والمسودَّة:**

ذهب العلماء إلى أن كلمة مسوَّدة وهي "صيغة المؤنث لمفعول سوَّد ومعناها كتابة أولية للكتاب أو للرسالة ونحوهما قبل أن تنقح وتحرَّر وتبيض، ضد مبيضة"[٢]

أما مسودَّة الجذر (س و د) "اسودَّ يسودّ، اسوَدِدْ/اسودَّ، اسْوِدادًا، فهو مُسودّ، اسودّ الشيء :صار لونه كلون الفحم بالتدريج ، اسودَّتِ الدنيا في عينيه : اغتمّ، حزن ،اسودَّت السماء : أظلمت ، اسودّ وجههُ من المتاعب والهموم : تغيّر واغتمّ"[٣].

والراجح من رأي العلماء هو مسوَّدة بتشديد الواو ، مثال : انتهيت من مسودَّة البحث الرأي مرفوض عند بعضهم ؛لأنها لم ترد في المعاجم بهذا الضبط لهذا المعنى والصواب انتهيت من مُسوَّدة البحث ، فالمسوَّدة هي الصحيفة المكتوبة قبل تنقيحها ، من الفعل (سوَّد) لا من الفعل (اسْوَدَّ)[٤]

---

(١) ملوك الكلام:٢٠- ٢١.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة :٢/ ١١٣٢.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة :٢ / ١١٣٠.

(٤) ينظر :معجم الصواب اللغوي : ١/ ٦٩٨.

أما ما ذهب إليه الهمداني "بأن كلا من الوجهين صحيح كـ(رواية ودراية). أما رواية فلأن أهل العرف يطلقون الصيغتين على ذلك، من غير اقتصار على إحداهما؛ لورودهما في اللغة، قال تعالى: **{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ}** وفي الدعاء اللّهم: (بيّض وجهي يوم تسوّد فيه الوجوه ولا تسوّد وجهي يوم تبيض فيه الوجوه) ،فالأول من (افعلّ)، والثاني من (فعّل).

وأما دراية فلوجود المناسبة بين الاسم والمسمى على كلا التقديرين؛ لأن تسميته بذلك اللفظ إنما هو لسواد صفائحه وأوراقه، والمواضع التي تعارف بين الناس أن يدعوها بياضًا كالحواشي وبين السطور، وقد يقال: إن كونه بصيغة اسم الفاعل من (افعلّ) أولى لوجهين:

الأول: ما في (افعلّ) من المبالغة المناسبة للمقام ضرورة أن سواد القرطاس قد بُولِغ فيه، والتفعيل وإن استعمل أيضًا للمبالغة والتكثير كالتصريف، إلا أنه في التسويد للتعدية لا للمبالغة.

الثاني: أن (سوّد) من التفعيل متعدٍ، والفعل المتعدي يحتاج إلى القصد إلى إصداره والاختيار فيه، مثل (فرّحته)، بخلاف (اسودّ) فإنه لازم لا يحتاج إلى ذلك فلفظه أنسب؛ لأن المؤلف لا يقصد سواد وجه القرطاس بل يتفق منه ذلك قليلًا قليلًا وشيئًا فشيئًا، فإنه يكتب ويؤلف ويغيّر ويبدّل ويزيد وينقص أولًا فأولًا، فيجد بغتةً أن وجه الصحيفة صار أسود"[1].

- **القول في تحقيق اشتقاق الاسم :**

اختلف الكوفيون والبصريون في اشتقاق (الاسم) ، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة ، فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوسم ؛ لأن الوسم في اللغة هو العلامة والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به، الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها ، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

(١) ملوك الكلام: ١٨.

إنما قلنا إنه مشتق من السموَّ؛ لأن السمو في اللغة هو العلو ،يقال: سما يَسْمُوا سموّا إذا علا ، ومنه سميت السماء سماء لعلوها ،والاسم يعلو على المسمى [١].

أما الهمداني فأجاب بما مفصله "أن في اشتقاق الاسم ثلاثة أقوال:

"الأول : أنه مشتقّ من (السمو) وهو الرفعة والعلو؛ لارتفاع الاسم واستعلائه على أخويه (الفعل والحرف)، حيث يتركب منه الكلام وحده دون أخويه، وهو قول البصريين قالوا: أصله سِموك-(حبر) أو(سُمو) كـ(قُفل) "[٢] .

وقال الهمداني: "وقد سمع الأصلان بنص من الجميع، وهو قولهم: (سِم وسُم) بالكسر والضمّ كما مر، فإن أصلهما (سِمو وسُمو)، فحُذِفَتْ (الواو) فبقى (سِم وسُم)، وعلى التقديرين حُذِفَتْ (اللام) وهي (الواو)؛ لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ثم سُكِنَتْ (السين)، **قيل**: لِيحصل التخفيف من طرفيه الأول والآخر، فإنه من الأسماء العشرة التي كثر استعمالها . **وقيل**: ليعوض عما سقط منه أي: علموا أنهم إذا سكنوا الأول احتاجوا إلى زيادة (همزة الوصل) فسكّنوه رجاءً لزيادة الهمزة وجَعلِها عوضًا. **وقيل**: نقل سكون (الميم) إلى (السين)، ومعلوم أن السكون ليس قابلًا للنقل، لكن مراد القائل إن الساكن إن كان سكونه سكونًا وضعيًّا أصليًّا (فلا) يتعاقب عليه الحركات الإعرابيّة؛ لأنه سكون لازم، وسكون (الميم) في (سِم أو سُم) المحذوف منهما (الواو) كذلك، فلا يتعاقب عليه الإعراب مع أنه بعد حذف (الواو) يجب أن ينتقل الإعراب إلى (الميم)، حتى لا يبقى اللفظ بلا إعراب، فلذلك نُقل سكونها إلى (السين) أي: أُعطِيَ هذا السكون اللازم الّذي لا تقوم مقامه الحركة للسين، فبعد ذلك يحصل له قابليّة الحركة فينتقل إليه الإعراب، فافهم"[٣] .

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥.

(٢) ملوك الكلام:٤٧ـ ٤٨.

(٣)ملوك الكلام:٤٨ ـ٤٩.

"الثاني: أنه مشتقّ من (الوَسم) وهو العلامة؛ لأن الاسم علامة على مسماه، فحذِفت (الفاء) لكثرة الاستعمال وعوِضَتْ عنها همزة الوصل، فصار اسمًا وهو قول الكوفيين، وعملهم أقلُّ مِن أعمال البصريين وهو حذف (اللام) وإسكان (الفاء).

الثالث: أنه مشتقّ من (السّيما) وهو العلامة فاعل بحذف الألف الزائدة و(العين) وهي (الباء) وعوِضَتْ الهمزة بعد تسكين (السين)، ووزنه على القول الأوّل (اِفع) بحذف (اللام)، وعلى القول الثاني (اِعل) بحذف (الفاء)، وعلى القول الثالث (اِفل) بحذف (العين)"[١].

وفي المقام أقوال ذكرها الهمداني في بعض تحاريره مع مالها وما عليها ومنها أنه لا حذِف ولا تعويض بل قُلِبتْ (واوه) همزة كـ(إعاء) و(إشاح)، فكَثُر استعماله فجُعلتْ همزته همزة وصل فوزنه (فِعل) لا (اِعل)، ومنها ما نقله الرازيّ في تفسيره وهو أن أصل (الاسم) من (سم)، (يسمو) أو (سم)، (يسم) والأمر منه (أُسمُ) كـ(أُدعُ) أو (اِسِمِ) كـ(اِرِمِ) ثم جعلوا هذه الصيغة اسمًا، وأدخلوا عليها وجوه الإعراب وأخرجوها عن حد الأفعال، وهذا كما سمّوا البعير يعملا" [٢].

وقد ذكر الهمداني مزيجًا من آراء العلماء وترجيحاتهم فقال:" فقد ذهب الطبرسي والزمخشري والبيضاوي والشيخ البهائي وجمع من الفحول ما حاصله أن قول البصريين أصح؛ لأن ما حُذِف فاؤه نحو (عدة) و(وعد) و(صلة) و(وصل) لا تدخله همزة الوصل، ولأنهم يقولون في تكسيره أسماء، مثل (قِنو) و(أقناء) و(حِنو) و(أحناء)، وفي تصغيره (سُمَيّ)، وعند الإسناد إلى الضمير المرفوع (سمّيتُ) فلو كان مشتقًا مِن (الوسم) لقيل في تكسيره: (أوسام)، وفي تصغيره (وسُيَم)، وعند الإسناد إلى الضمير المرفوع (وَسَمْتُ) كما يقال في تكسير (وقت) :(أوقات) وفي تصغير (عدة) (وُعَيدة) وعند اتصال الضمير (بعدة) (وَعَدْتُ)؛ لأن التكسير والتصغير واتصال الضمير يرد مثل هذه الأسماء إلى أُصولِها.

---

(١) ملوك الكلام:٤٩.

(٢) ملوك الكلام:٤٩ ـ ٥٠.

واختار شعبان أيضًا قول أهل البصرة فقال في منظومته:

وهومن السّمو مشتق وفي تصغيره والجمع برهان يفي" [١]

أما من رحج قول الكوفيين "فذهب الشيخ الرضيّ (رضي الله عنه) في شرحه على الشافية في باب الابتداء مقوّيًا لقول الكوفيين"[٢] وكذلك "الشيخ أحمد بن زين الدّين في شرحه للزيارة الجامعة عند شرح قوله عليه الصلاة والسلام وأسماؤكم في الأسماء: وهو أي: اختيار الكوفيين أولى لمطابقة الاشتقاق للمعنى؛ لأن الاسم إنما وضع لتمييز المسّمى فهو علامة له، ودليلهم بالجمع والتصغير لا ينهض بالحجة؛ لاحتمال أن يكون تلك الأمثلة مقلوبة، فأصل (أسماء) مثلًا (أوسام) فقُلِبَتْ فصار (أسماء)"[٣].

- **القول في توجيه قوله تعالى :{ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ }**

تؤكد المصادر الصرفيّة أن صيغة المبالغة هي أبنية عُدلت أو حُولت بها من صيغة اسم الفاعل إلى أبنية جديدة عرفت بأبنية المبالغة ، مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه ، وهي لا تشتق إلا من الفعل الثلاثي، وقد وردت صيغ للمبالغة أيضا من أفعال غير الثلاثية على غير القاعدة ، مثل أدرك فهو درّاك ، أعان فهو معوان ، أهان فهو مهوان ، أنذر فهو نذير ، أزهق فهو زهوق[٤].

وصيغ المبالغة قياسية وغير قياسية فمن صيغ المبالغة القياسية المشهورة صيغة (فعال) هذه الصيغة عند الصرفيين تكون لمن فَعَلَ الفعل وقتًا بعد وقت ، كما في (علام، وصبار) وعلى قياسها جاءت صفات العدل الإلهي وصفات الكمال وتلك من المسائل العقدية المهمة عند المسلمين على اختلاف مذاهبهم ، فحين ظهرت

---

(١) ملوك الكلام:٥٠ ـ ٥١.

(٢) ملوك الكلام:٥١.

(٣) ملوك الكلام:٥١ ـ ٥٢.

(٤) ينظر: التطبيق الصرفي ، عبده الراجحي : ٧٧ـ ٧٨.

ظهر معها مجموعة من المسائل الصرفية الخاصة التي تعارضت فيها القاعدة مع الجانب التأويلي نتيجة لمسها جانبًا عقديًا مهمًا.

ومن المواضع المُشكلة التي تقع في باب التأويل الصرفي ، اختلاف القدامى في صيغة (ظلام) في قوله تعالى :{ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ}**، لقد جاءت أقوال أهل اللغة والمفسرين في هذه المسألة على مذاهب عدة ، وقد أجاب الهمداني بوجهين:

"الأول: أن كلَّ ما يثبت لله تعالى من الأوصاف فإنَّما يَثبت لهُ على وجه الكمال، أي: يُسند إليه كمال ذلك الوصف، فإذا قيل: الله تعالى (راحم) فالمقصود أنه موصوف بالرّحمة الكاملة، أو أنه عادلٌ، فالمعنى أنه في كمال العدالة وموصوف بأعلى درجات العدالة، وهو الفرد الكامل للفظ العادل، فالوصف من حيث هو وصف لا يُسند إليه تعالى، وإن كان من أوصاف المدح .

وكذا إذا سُلِب عنه تعالى وصف فإنما يُسلَب كمال ذلك الوصف عنه؛ لأن السّلب إنما يترتب على الإيجاب، فكلما أُثبت في الإيجاب يتسلط عليه السَلب، فإذا قيل: إن الله تعالى ليس بجاهل فالمراد أن كمال الجهل منتف عنه، ولا يلزم من انتفاء كمال وصف عنه ثبوت أصله له، إذ أصل الوصف ومبدؤه لا يَتصف به تعالى، والحال في قوله:**{وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ }** كذلك، ولا يَلزم منه ثبوت الظلم له لا على وجه الكمال والمبالغة، فإن الوصف لا على وجه الكمال والمبالغة لا يُسند إليه مطلقًا، سواء كان من الأوصاف المحمودة أو المذمومة"[1].

"وحاصل الكلام أن شأنه تعالى يقتضي أن كل وصف يثبت له تعالى، ولو فرضنا يبلغ حد الكمال، فكمال الصفات الكماليّة ثابت له تعالى، وكمال الأوصاف الناقصة مسلوب عنه تعالى.

وأمّا الوصف لا على وجه الكمال فغير ثابت له على كل حال، سواء كان صفة نقص أو صفة كمال ،فالظلم لا على وجه الكمال منتفٍ عنه من الأصل، فلا يَلزم إثباته من نفي كماله والمبالغة فيه، وبعبارة أخرى: إن الله ـ تعالى العياذ ـ بالله

(١) ملوك الكلام :٢٣ ـ ٢٤.

لو كان يتصف بالظلم لكان يتصف بكماله والمبالغة فيه، إذ لا سبيل للوصف لا على وجه الكمال إليه تعالى، فلما أريد السَّلب سُلَب عنه ما كان يتصف به، وهو الكمال .

"الثاني : أن (ظلّامًا) ليس من أمثلة المبالغة؛ بل إنما هو (فعّال) بمعنى: ذي كذا، كسيّاف ونبّال، فإن بعض ما هو على (فعّال) يجيئ بمعنى ذي كذا من غير أن يكون من أبنية المبالغة في اسم الفاعل، فمعنى الآية :وما ربك بذي ظلم"[1].

والوجه الأول مأخوذ من (مجمع البيان لعلوم القرآن) ، فإنه قال في تفسير قوله تعالى في سورة آل عمران :**{وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ}**"وإنما ذُكَر لفظ (الظلام) وهو للتكثير تأكيدًا لنفي الظلم عنه "انتهى، يعني أن نفى كمال الظلم وكثرته يؤكد نفي أصل الظلم وقلته، فإن الله تعالى إذا اتصف بصفة فإنما يتصف بكمالها وأعلاها ولا يتصف بأصل الصفة، فلا يتصف بأصل الظلم، فلما نفي كمال الظلم وكثرته عن نفسه دلّ ذلك مؤكّدًا على نفي أصل الظلم كما لا يخفى، وإلى هذا يرجع كلام المجيب في الوجه الأول، وذلك ظاهر على من تأمل.

والوجه الثاني مأخوذ من (أوضح المسالك) وغيره من شروح (ألفية ابن مالك) قال ابن هشام في شرح قوله:

"ومع فاعلٍ وفعّالٍ فعِل في نسبٍ أغنى عن الياء فَقُبِلَ" [2]

"وقد يُستَغنى عن (ياء) النسب بصوغ المنسوب على (فعّال)، وذلك غالب في الحرف كـ(نجّار، وعطّار) وشَذّ قول امرئ القيس :

وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبّال

(١) ملوك الكلام : ٢٤.

(٢) ملوك الكلام:٢٤ـ ٢٥.

أي: بذيّ نبل، بدليل ما قبله فاستعمل (فعّالًا) في غير الحرف بمعنى ذي كذا، وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك :(وما ربّك بظلام للعبيد) أيّ بذي ظلم"[١].

وقال في (المُغني) في حرف (الباء): "إن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة، لم ينتفِ أصلها، ولهذا قيل في { **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ** }: إن (فعّالا) هنا ليس للمبالغة، بل إنما هو للنسب كقوله:

وليس بذي سيف وليس بنبّال

أي: وما ربّك بذي ظلم لأن الله لا يظلم الناس شيئًا انتهى.

وقد يجاب عن السؤال بوجهين آخرين:

الأول: أن كثرة العبيد تستلزم كثرة الظلم، فالمبالغة راجعة إلى الكّم، ومع هذا يراد نفي الظلم لجنس العبيد، وهو يستلزم أن لا يظلم تعالى أحدًا فيفيد العموم"[٢].

"الثاني: إن لفظ المبالغة لأنه تعالى أعدل العادلين فبأدنى ظلم يصير ظلامًا، ضرورة إن أقل القليل من الظّلم في حقه تعالى كثير؛ لمزيد قبحه وتنزهه تعالى عنه، كما يُقال: "زلة العالم كبيرة" ،وإلى هذا المعنى أشار الشاعر بقوله :

العيب في الجاهل المغمور مغمور — وعيب ذي الشرف المذكور مذكور
كفوفة الظفر تخفى من حقارتها — ومثلها في سواد العين مشهور" [٣]

وقد ذكر الهمداني أيضًا الفرق بين صيغ المبالغة كـ(علّام) و (ضرّاب) بمقدمتين:

---

(١) ملوك الكلام:٢٥.

(٢) ملوك الكلام: ٢٥ ـ٢٦.

(٣) ملوك الكلام: ٢٦.

"الأولى :في شرح (صيغ المبالغة)فنقول: صيغ المبالغة محوّلة عن أسماء الفاعلين للدلالة على المبالغة، فـ(ضـرّاب) مثلًا أصله (ضاربٌ) حوّل إلى (فعّال) للدلالة على المبالغة في الضّرب فما لا يدلّ على المبالغة لا يكون محولًا عن اسم الفاعل وإن كان على وزن أحد أمثلة المبالغة سواء لم يكن هناك فاعل من لفظه كـ(قوّاس) أو كان كـ(تمّار) فإنه غير محوّل عن (تامر) بل كل منهما للنسبة، لكن الأول يُقال: لمن يزاول بيع التمر والثاني لصاحب التمر وهكذا الكلام في بعض أمثلة (الصفة المشبّهة) كـ(شريف)فإنه لما لم يدل على المبالغة لم يكن محولا عن (فَاعِل) وإن كان على وزن (فَعِيْل)، بخلاف (رَحِيْم) فإنه محولٌ عن (رَاحِم) لمكان المبالغة.

ثم يظهر من قول ابن مالك في خلاصته:

فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولُ في كثرةٍ عن فاعِلٍ بَدِيلُ" (١)

" أن (صيغ المبالغة) إنّما تدل على الكثرة وحدها، وليس كذلك بل كما تدلّ عليها تدلّ على الشّدة أيضًا، والفرق بين الكثرة والشّدة كالفرق بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير في أن الشدة والتعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ومرجعها إلى الكيفية بخلاف التكثير والتقليل فإنهما بحسب اعتبار الكمّية تحقيقًا أو تقديرًا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما، فمن الأول قولهم: " أما العسل فأنا شرّاب" فإنه يدل على أنه يشرب العسل كثيرًا، وشرب العسل كثيرًا يكون على أحد وجهين:

الأول :أن يكون يشرب العسل حينًا كثيرًا، بأن يكون يشربه في كل يوم وليلة مثلًا وإن كان العسل المشروب في كل مرة قليلًا في نفسه .

الثاني: أن يكون بحيث كلما أراد أن يشرب شرب عسلا كثيرًا وإن لم يكن أصل الشرب في كلّ يوم مثلًا، وكذا (الأكول) فإنه بمعنى كثير الأكل سواء كان يأكل في

(١) ملوك الكلام:١٧٠.

مجلس واحد أكلًا كثيرًا أو كان يأكل في كل ساعة من الساعات المتكثرة، وإن كان في كل مرة يأكل أكلًا قليلًا وهذا أمر مرجعه إلى العرف ومنه أيضًا (السجّاد) لقب (علي بن الحسين عليه السلام) سمي به لكثرة سجوده لما رويَ من أنه كان يصلّي في اليوم والليلة ألف ركعة، ومن الثاني قوله تعالى :{ **وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء طَهُورًا** } فإنه صيغة مبالغة بمعنى الزائد في الطهارة والبالغ فيها مبلغًا عظيمًا، ولا يصح حمله على تكرر الصفة وتكثيرها ضرورة أن كون الماء طاهرًا ليس مما يتكرر ويتكثر، فلا بد من اعتبار زيادة الطهارة وشدّتها وتأكّدها"[١].

" فالمبالغة إنما هي في زيادة المعنى المصدري وشدّته، ومنه أيضًا (علّام) فإنه إنما يُقال في مقام ارتفاع الشأن في العلم وعلوّ الطبقة فيه وكونه بالغًا في العلم درجته القصوى ،وهكذا الكلام في كل ما يقبل الشدة والضعف من الأوصاف ولا يكون مما يتكرر ويتكثر كالألوان والعيوب والحب والبغض ونحوها، كثوب شفّاف أي: البالغ في الشفوف والرّقة وحكاية ما تحت غايته، وسيف برّاق أي زائد البريق شديد اللمعان"[٢] .

"المقدمة الثانية: في شرح بعض صيغ المنسوب فنقول: إذا أُريد نسبة الرجل إلى هاشم أو بصرة أو مزاولة الكساء أُلحق الياء المشددة بهذه الأسماء للدّلالة على النسبة المرادة، لكن هذا بحسب الأغلب. وقد يزداد عوضًا عن التشديد قبل ما قبل الياء ألف كـ(يمانٍ) و(شنائٍ) على منوال (قاضٍ) و(رامٍ) في النسبة إلى يمن وشام.

وقد يُنسب على غير هذا الوجه وهذا محل الكلام نحو (يتأت) و(تامر) فاعلم أنه يجيء بعض ما على (فَعَّال) و(فَاعِل) بمعنى ذي كذا، من غير أن يكون (اسم فاعل) أو (مبالغة) فيه كما كان (اسم الفاعل) نحو (غَافِر) وبناء المبالغة فيه، نحو (غَفَّار) بمعنى ذي كذا إلا أن (فَعَّالًا) لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل فـ(فَعَّال) الّذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء

(١) ملوك الكلام:١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) ملوك الكلام:١٧١.

ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه، أمّا من جهة البيع كـ(البقّال) أو من جهة القيام بحاله كـ(الجمّال) و(البغّال) أو باستعماله كـ(السيّاف) أو غير ذلك"[١].

" و(فَاعِل) يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة، وكلاهما محمولان على (اسم الفاعل) وبناء مبالغته يُقال (لابن) لصاحب اللّبن، و(لبّان) لمن يزاوله في البيع أو غيره، قد يُستعمل في الشيء الواحد اللّفظان جميعًا كـ(سيّاف) و (سايف) وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كـ(قوّاس) و(ترّاس)،وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام (فَعَّال) مقام (فَاعِل) قولهم: (نبّال) أي: صاحب (نبل).

وعليه حمل بعضهم قوله تعالى :{ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ** } أي: بذي ظلم ومن قيام (فَاعِل) مقام (فَعَّال) قولهم: (حَائِك) في معنى (حَوَّاك) ؛ لأنّ الحياكة من الحروف. وقد يقوم غيرهما مقامهما قالوا : امرأته معطار أي: ذات عِطر، ورجل طعم أي: ذو طعام، ورجل نهر أي: ذو عمل من النهار قال ابن مالك: "وهذا كلّه لا يُقاس عليه" انتهى، وهو مذهب سيبويه قال: "لا تقل لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكّاه ولا لصاحب الشعر شعّار" وعن المبرد" أن فاعلًا بمعنى صاحب كذا قياس" وفي شرح المفصل و"كثر (فَعَّال) حتى لا يبعد دعوى القياس فيه وقل (فَاعِل) فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره"[٢].

- **القول في اشتقاق النبيّ:**

اعلم أن للعلماء في اشتقاق النبيّ قولين ، أما سيبويه في حكايته عن الخليل فيذهب إلى أنه مهموز الأصل من أنبأ عن الله أي أخبر عنه ، والنبأ: الخبر وهو مذهب أكثر أهل اللغة فتركت العرب همزه لا على طريق التخفيف لكن على طريق الإبدال ، فالنبي في مذهب هؤلاء فعيل بمعنى فاعل ولامه همزه أبدلت ياء وأدغمت فيها الياء التي قبلها فقيل نبي.

---

(١) ملوك الكلام:١٧٣.

(٢) ملوك الكلام:١٧٣ـ ١٧٤.

والقول الآخر مذهب جماعة أهل اللغة وهو رأي عمر أبي عمرو بن العلاء قالوا ليس بمهموز الأصل وإنما هو من النباوة وهي الرفعة فكأنه قيل نبا ينبو أي : أرتفع على الخلق وعلا عليهم ولامه واو قلبت ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة وأدغمت الأولى في الثانية فقيل: نبي ، وهمزه على هذا المذهب خطأ غير جائز همزه وترك همزه لأن ما كان مهموز الأصل فتخفيفه جائز، وما لم يكن مهموزًا في الأصل فهمزه لحن إلا ما كانت فيه علة موجبة [١]

"فالنبي هو الذي أنبأ عن الله فترك همزه ، قال : وإن أخذت النبي من النبوة والنباوة وهي الارتفاع من الأرض لارتفاع قدره ولأنه شُرِّف على سائر الخلق فأصله غير الهمز وهو فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نُبيُّ والجمع أنبياء وهذا قول ابن السكيت ،أما قول ابن سيدة النَّبو العلو والارتفاع وقد نَبا والنَّبوة والنَّباوة والنبيُّ ما ارتفع من الأرض وفي الحديث "فأتي بثلاثة قِرصة فوضعتْ على نَبيّ"[٢] أي على كل شيء مرتفع من الأرض ، من النَّباوة والنَّبوة الشرف المرتفع من الأرض ومنه الحديث "لا تصلوا على النبيّ أي على الأرض المرتفعة المُحدودبة ، والنبيّ : العلم من أعلام الأرض التي يُهتدى بها"[٣]

وما ذهب إليه الهمداني "بأن لفظ (النّبوة) إنما يدل على ذلك إذا كان الحرف المدغم فيه متأصلة في الواوية ونصًا فيها، وليس كذلك بل إن كان (النّبي) من(النّباوة)، فلفظ (النبوّة) على الأصل و واوه أصلية، وإن كان من (النبأ) فعلى قلب الهمزة (واوًا) ثم الادغام كـ(المروّة) فإن أصلها (مُرُوءة) قُلِبَتْ الهمزة الواقعة بعد (الواو) (واوًا) وأُدغِمَتْ (الواو) في (الواو)، لما تقرّر في (علم التصريف) من أن الهمزة المتحركة إن كان قَبلها حرف ساكن وهو (واو) و(ياء) زائدتان لغير

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله : ٢٩٣ـ ٢٩٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤ /٤٠ .

(٣) لسان العرب: ١٥ / ٣٠٢.

الإلحاق قُلِبَتْ إلى ذلك الحرف الساكن، وأُدغِم ذلك الحرف في تلك الهمزة المنقلبة، فقيل: (مروّة)، وكذا الكلام في لفظ (النبوّة)"[١].

(١) ملوك الكلام:٣٠.

المبحث الثاني:

مسائل نحوية

- **القول في إعراب قوله تعالى :{ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً}[١]**

لقد اختلف في تفسير الكَلالة فقال قوم :هي مَن تكلَّلَ نسبُه بنسبِك، كابن العمّ ومن أشبهه، وقال آخرون : هم الإخوة للأمّ [٢]، والكَلُّ: الذي لا ولد له ولا والد. يقال منه: كل الرجلُ يَكِلُّ كَلالةً. والعرب تقول: لم يرِثْهُ كلالةً، أي لم يرِثْهُ عن عُرُضٍ، بل عن قُرْبٍ واستحقاقٍ. قال الفرزدق:

ورِثْتُمْ قَناةَ المُلْكِ غير كلالةٍ عن ابني مُنافٍ عبد شمسٍ وهاشمِ[٣]

قال ابن الأعرابي: الكلالةُ بنو العمّ الأباعدَ. وحكى عن أعرابيّ أنَّه قال: مالي كثيرٌ ويرِثُني كلالةٌ مُتَراخٍ نسبُهم. ويقال: هو مصدرٌ من تَكَلَّلَهُ النسبُ، أي تطَرَّفَهُ، كأنَّه أخذ طَرَفَيْهِ من جهة الوالدِ والولدِ وليس له منهما أحدٌ، فسمِّي بالمصدر. والعرب تقول: هو ابن عمِّ الكَلالَةِ، وابن عمّ كلالَةٍ، إذا لم يكن لحًّا وكان رجلاً من العشيرةِ. وكَلَلْتُ من المشي أكِلُّ كلالاً وكَلالَةً، أي أعْيَيْتُ. وكذلك البعير إذا أعْيا[٤]. وفي إعرابها وجوه:

قال الأخفش في قوله تعالى : **"{وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً}**، إن شئت نصبت كلالة على أنه خبر كان ، وإن شئت جعلت كان بمعنى وقع وجعلت يورث صفة لرجل وكلالة نصب على الحال كما تقول : يضرب قائما . قال أبو جعفر : تكلّم الأخفش على أن الكلالة هو الميّت فإن كان للورثة قدّرته ذا كلالة"[٥] .

---

(١) سورة النساء: ١٢.

(٢) ينظر : جمهرة اللغة :١/ ١٦٦.

(٣)ديوان الفرزدق: ٥٦٣.

(٤) الصحاح ، الجوهري: ٥/ ١٨١١.

(٥) إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس:١ / ٢٠٤.

ونَصَب (كَلالَةً) على الحال ، المعنى : وإن مات رجلٌ في حال تَكلُّلِه نسَب ورثَته ، أي : لا والد له ولا وَلد[١]، وقيل(كانَ) بمعنى وقع ، و (يُورَثُ) بمعنى موروث ، نعت لـ (رَجُلٌ) ، و (رَجُلٌ) رفع بـ(كانَ » . و (كَلالَةً) نصب على التفسير ، وقيل : نصب على الحال ، على أنّ (الكلالة) هو الميت في هذين الوجهين . وقيل : هو نصب على أنه نعت لمصدر محذوف ، تقديره : يورث وراثة كلالة ؛ على أنّ (الكلالة) هو المال الذي لا يرثه ولد ، ولا والد .وقيل : هو خبر (كان) على أنّ (الكلالة) اسم للورثة ، وتقديره : ذا كلالة[٢] .

وفي المغني "قال الشلوبين: حكى لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب(كلالة) من قوله تعالى: { وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة } فقال :أخبروني ما الكلالة ، فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل ،فقال : فهي إذا تمييز ، وتوجيه قوله أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلالة ،ثم حذف الفاعل وبنى الفعل

للمفعول فارتفع الضمير واستتر ، ثم جئ بكلالة تمييزا ،ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله ، وأخطأ في جوابه ، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله"[٣] .

"وإن كان رجل) يعني : الميت (يورث) أي : يورث منه من (ورث) ، أو يورث من (أورث) ، فيكون الرجل وارثا لا موروثا منه ، وهو صفة لـ (رجل) ، و (كلالة) خبر (كان) ، أي : وإن كان رجل موروث منه أو وارث كلالة ، ويجوز أن يكون (يورث) خبر (كان) و (كلالة) حالا من الضمير في (يورث) .واختلف في معنى الكلالة ، والمروي عن أئمتنا (عليهم السلام) أنها تطلق على الإخوة والأخوات ، والمذكور في هذه الآية من كان من قبل الأم منهم والمذكور في آخر السورة من كان منهم من قبل الأب والأم أو من قبل

(١) ينظر : تهذيب اللغة: ٩ / ٣٣١.

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٧٣.

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ١٩٢.

الأب ، فعلى هذا تكون الكلالة أن يترك الانسان من أحاط بأصل النسب الذي هو الوالد والولد ، وتكلله كالإكليل الذي يحيط بالرأس ويشتمل عليه ، لأن الكلالة في الأصل مصدر فتطلق على من ليس بولد ولا والد وعلى من لم يخلف ولدا ولا والدا وخلف ما عداهما من الإخوة والأخوات ، ويكون صفة للموروث أو الوارث بمعنى ذي كلالة ، كما تقول : فلان من قرابتي تريد من ذوي قرابتي" [١].

وقال الزركشي في قوله تعالى : " (وإن كان رجل يورث كلالة) أنه يتوقف على المراد بالكلالة ؛ هل هو اسم للميت أو للورثة أو للمال ؛ فإن كان اسما للميت فهي منصوبة على الحال ؛ وإن كان تامة لا خبر لها بمعنى وجد . ويجوز أن تكون ناقصة والكلالة خبرها ، وجاز أن يخبر عن النكرة لأنها قد وصفت بقوله " يورث " والأول أوجه . وإن كانت اسما للورثة فهي منصوبة على الحال من ضمير (يورث) لكن على حذف مضاف ، أي ذا كلالة ، وعلى هذا فكان ناقصة " ويورث " خبر . ويجوز أن تكون تامة فيورث صفة . ويجوز أن يكون خبرا فتكون صفته . وإن كانت اسما للمال فهي مفعول ثان ليورث ، كما تقول : ورثت زيدا مالا وقيل تمييز ، وليس بشيء . ومن جعل الكلالة الوارثة فهي نعت لمصدر محذوف ، أي وارثه كلالة ، أي يورث بالوراثة التي يقال لها : الكلالة ، هذا كله على قراءة (يورث) بفتح الراء ، فأما من قرأ (يورِث)بكسرها مخففة أو مشددة ، فالكلالة هي الورثة أو المال"[٢].

أما ما ذهب إليه الهمداني فالكلام في الآية الشريفة طويل الذيل فإن لهم في (كلالة) تفسيرات، وفي (يورث) قراءات، وبحسب ذلك يختلف الإعراب .

"فقال : (الكلالة) في الأصل: مصدر بمعنى (الكلال)، وهو ذهاب القوة من الإعياء، قال الشاعر:

فآليتُ لا أرثي لَها مِن كلالةٍ [ولا من حفى حتى تزور محمدا]

---

(١) جوامع الجامع :١/ ٣٧٩.

(٢) البرهان :١ / ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

فاستعيرت للقراء من غير جهة الولد والوالد؛ لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كالّة ضعيفة، وإذا جُعِلتَ صفة للموروث أو الوارث، فبمعنى ذي كلالة كما تقول: فلان من قرابتي، تُريد مِن ذوي قرابتي وفيها أعاريب:

الأول: أن يكون (كان) ناقصة، و(رجل) اسمها،(ويورَث) خبرها و(كلالة) حالًا من ضمير (يورِث) بتقدير مضاف كما أشرنا إليه، أي: إن كان رجل يورث منه والحال أن ذلك الرجل ذا كلالة، أي: صاحب قرابة من غير جهة الوالد والولد.

الثاني : أن يكون (كان) تامة، بمعنى ثبت و(رجل) فاعلها، و(يورَث) صفة لرجل ،و(الكلالة) حالًا أيضًا من فاعل (يورث).

الثالث : أن يكون (كان) ناقصة، و(رجل) اسمها، و(يورَث) صفة رجل، و(كلالة) خبر (كان) بتقدير المضاف المتقدم.

الرابع: أن يكون حالًا من ضمير (يورث) الصفة بلا تقدير مضاف.

الخامس: أن يكون حالًا من ضمير (يورث) الخبر بلا تقدير مضاف.

السادس : أن يكون خبرًا لكان بلا تقدير مضاف، وهذا إذا لم يفسر(الكلالة) بخلوّ الميّت عن الوالد والولد، كما في الوجوه الثلاثة المتقدمة، بل بالميت الّذي لم يدع ولدًا ولا والدًا، وإنما لم تقدر المضاف على هذا التفسير؛ لأن (الكلالة) بهذا المعنى نفس الضمير في (يورث)، ولصحة الإخبار بها حينئذ عن اسم الذات.

السابع :أن تُفسّر بالقرابة فتكون مفعولًا لأجله، أي: وإن كان رجل موروثًا لأجل قرابته.

الثامن : أن يكون تمييزًا قاله من لا تمييز له، وتوجيه قوله أن الأصل: وإن كان رجل ترثه (كلالة)، ثم حُذِف الفاعل الّذي هو (كلالة)، وبُني الفعل للمفعول فارتفع الضمير بعدما كان منصوبًا على أنه نائب الفاعل وهو (الهاء) من يرثه واستتر في

فعله، ثم جيء بـ(كلالة) تمييزًا وفيه نظر، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، كما لا يَخفى .وفيما ذكرناه كفاية لمن له دراية"[١].

- **القول في إعراب قوله تعالى :{ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ}**

لقد اعتمد النحويون في إعراب (عزير) على القراءة، فَأَما الْقِرَاءَة فعلى ضَرْبَيْنِ قَرَأَ بعضهم[٢] { عُزَيْرٌ ابْن الله}" لِأَنَّهُ ابْتِدَاء وَخبر فَلَا يكون فِي عُزَيْر إِلَّا التَّنْوِين وَمن قَرَأَ (عُزَيْرُ ابْن الله) فَإِنَّمَا أَرَادَ خبر ابْتِدَاء كَأَنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ عُزَيْر بن الله وَنَحْو هَذَا مِمَّا يضمر وَيكون حذف التَّنْوِين للالتقاء الساكنين وَهُوَ يُرِيد الِابْتِدَاء وَالْخَبَر فَيصير كَقَوْلِك: زيد الَّذِي فِي الدَّار فَهَذَا وَجهه ضَعِيف جدًا؛ لِأَن حق التَّنْوِين أَن يُحَرك لالتقاء الساكنين إِلَّا أَن يضْطَر شَاعِر على مَا ذكرت لَك فَيكون كَقَوْلِه:

عَمْرو العُلا هَشَمَ الثرِيدَ لِقَوْمِهِ ورِجالُ مَكَة مُسْنِتونَ عِجافُ"[٣]

"وقُرئ قوله عز وجل: {عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ} بالتنوين على أن عُزيرًا مبتدأ، و {ابْنُ} خبره، وإذا كان كذلك فلا بد من إثبات التنوين في حال السعة والاختيار إعلامًا بأن الأول مبتدأ، وأن ما بعده خبر عنه وليس بنعتٍ له، وقرئ بحذف التنوين على أن ابنًا وصف له، و (عزيرُ)مبتدأ، وخبره محذوف، أي: عزيرُ ابن الله صاحبُنَا، أو معبودنا، أو بالعكس، أي: صاحبنا أو معبودنا عزيرُ ابن الله ، أو خبر له، وحذف التنوين منه إمّا لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: (أَحَدُ الله) ، أو للتخفيف، كما تحذف حروف اللين لذلك نحو: لم يك زيدٌ قائمًا، {وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ} ، أو لكونه أعجميًا كعازرَ، وعَيزار، وعزرائيل، فامتناع صرفه للعجمة والتعريف

(١) ملوك الكلام:٤٦ ـ٤٧.

(٢) قرأها عاصم والكسائي ويعقوب وحفص بالتنوين والباقون بغير تنوين ، ينظر : تحبير التيسير في القراءات العشر: ٣٨٩.

(٣) المقتضب : ٢ / ٣١٦.

،وقيل: إن ابنًا بدل من {عُزَيْرٌ}، أو عطف بيان له، و {عُزَيْرٌ}: مبتدأ، وخبره محذوف، أو بالعكس"[١].

"وقال الزجاج: قرئتْ (عُزَيْرٌ) بالتنوين وبغير تنوين، والوجه إثبات التنوين؛ لأن (ابْناً) خبَر، وإنما يحذف التنوين في الصفةِ نحو قولك: جاءَني زيد بن عمروٍ، فيحذف التنوين لالتقاء السَّاكنين وأنَّ ابناً مضاف إلى عَلَم وأن النعت والمنْعُوتَ كالشيء الواحد. فإذا كان خبراً فالتنوين وقد يجوز حذف التنوين على ضعف لالتقاء السَّاكنين وقد قرئت (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ).بحذف التنوين، لسكونها وسكون الباءِ في قوله: (عُزيْر ابن اللَّهِ)،وفيه وجه آخر: أن يكون الخبر محذوفاً، فيكون معناها عزير ابن الله معبودنا، فيكون (ابْنُ) نَعْتاً، ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود"[٢] .

أما ما ذهب إليه الهمداني فينحلّ إلى ثلاثة أسئلة.

" الأول : تحقيق حال (عُزير).

الثاني : ذِكر طرائق معرفة العُجمة وما يتعلق بها .

الثالث : بيان حال همزة (ابن) بحسب الخط.

وقدم القول في السؤال الثاني لتوقف القول في السؤال الأول عليه، فقال :**(العجمة) في اللغة** : عبارة عمّا في اللّسان مِن اللكنة وعدم الفصاحة، قال في المصباح : "العجمة في اللّسان وهي بضمّ العين لكنته وعدم فصاحته، يُقال : (عُجم) بالضمّ عُجمَةً فهو أعجم، والمرأة عجماء" انتهى.

وفي الاصطلاح: عبارة عن كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب لا غير غير العرب وهو العرب. قال خالد الأزهريّ: المراد بالأعجميّة ما نُقِل عن لِسان غير العرب بأيّ لغة كانت، أي: فارسيّة كانت، أو غيرها.

---

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٣ /٢٥٥.

(٢) معاني إعراب القرآن للزجاج :٢ / ٤٤٢.

فـ(إبراهيم وإبريسم) لفظان فيهما العُجمة؛ لأنهما ممّا وضعه غير العرب، وليسا موضوعين بوضع واضع لغة العرب، وكذا (لجام) أيضًا فيه العجمة؛ لأنه أيضًا ممّا وضعه غير العرب. غاية الأمر أن العرب تصرفت فيه بإبدال (الكاف) (جيمًا)"[١].

قال الهمداني:" المراد من قولِنا كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب، أن يكون غير العرب واضعًا لمادّة ذلك اللفظ سواء كان واضعًا لهيئته أيضًا أم لا بخلاف اللّفظ العربيّ، أي: الّذي ليس فيه العجمة، فإنه عبارة عن اللّفظ الّذي وضع العرب مادته وهيئته معًا.

ثم إنهم اختلفوا في أن أول من تَكلم باللغة العربية من هو؟ فقال بعضهم : هو يعرب بن قحطان بن نوح ، وقال بعضهم: هو إسماعيل بن إبراهيم على نبينا وآله وعليهم السلام، وعلى هذا فواضع اللّفظ إن كان من ولد يعرب أو إسماعيل ففيه العُجمة، وإلا فلا .

ولو كان في زمانهما أو تأخر عنهما فمحمد وأحمد ومحمود ألفاظ عربيّة؛ لأن واضعها من ولد إسماعيل وآدم وإسحاق وعيسى ألفاظ عجمية؛ لعدم كون واضعها مِن ولدِه، والأول متقدم على إسماعيل، والثاني في زمانه، والثالث متأخر عنه.

فقولهم : إن اللّفظ العجميّ هو الموضوع في زمان إسماعيل أو بعده غير صحيح ؛ لأن البعدية المطلقة لا تكفي في عُجمة اللّفظ، بل يشترط فيها مع ذلك أن يكون الواضع مِن ولده، ولهذا كان إسحاق وعيسى فيهما العجمة، ولو كان عيسى متأخرًا عنه وإسحاق في زمانه، وكذلك يعقوب ويوسف فإن فيهم العُجمة؛ لعدم كونهما من ولد إسماعيل، فإن يعقوب من ولد إسحاق ويوسف من ولد يعقوب"[٢].

---

(١) ملوك الكلام:٨٣ ـ ٨٤.

(٢) ملوك الكلام:٨٥ ـ٨٦.

وقال الهمداني "قد ذكروا لفهم عُجمة الاسم ومعرفة أن واضعه من ولد إسماعيل أم لا، طرقًا عديدة يرجع الجميع إلى طريق واحد:

الأول: النقل بأن ينقل ذلك بعض أئمة اللغة. قال الشيخ عصام الدين : وطريق معرفتها أي: العجمة النقل ، وإجماع أهل اللغة على ما نقل صاحب (المفصل) عن صاحب (القواعد) انتهى، فإن نقل أحد أئمة اللغة أن في هذا الاسم عجمة فنقبل نقله، وإن نقل أنه ليس فيه عجمة فنقبل منه أيضًا .

الثاني : خروج وزنه عن أوزان الأسماء العربية.

الثالث : أن يكون في أوله (نون) ثم (راء) نحو: (نرجس)، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربيّة.

الرابع : أن يكون في آخره (زاء) بعد (دال) نحو: (مهندز)، فإن ذلك لا يكون عربيًا .

الخامس: أن يجتمع فيه (الصاد والجيم) كـ(الصولجان) و(الجص).

السادس :أن يكون فيه (جيم وقاف)، فإنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون معربة، كـ(الجردقة) للرغيف، فإنها معربة

السابع : أن يجتمع فيه (الكاف والجيم) كـ(اسكرجة).

الثامن : أن يكون خماسيًا أو رباعيًا عاريًا من حروف الذلاقة"[1].

"وإن نقلوا أن ليس فيه العُجمة، فاقبل أيضًا، وإن خالف بعضهم بعضًا بأن قال بعضهم في لفظ: إنه عجميّ وقال الآخر: إنه عربيّ، فأمّا أن تترتب على خلافهم ثمرة أو لا، فإن لم تترتب عليه ثمرة كما إذا اختلفوا في عُجمة اسم غير عَلم، فلا حاجة هناك إلى ذِكر ما يرجح به قول بعض على الآخر، إذ لا ثمرة في خلافهم، وإنمّا كان الخلاف في عُجمة اسم غير عَلَم بلا فائدة؛ لأن ذلك الاسم الّذي استعملته العرب سواء كان عربيًا أو عجميًا يقبل (اللام والإضافة والتنوين والجر) مع ما

(١) ملوك الكلام:٨٧ ـ ٨٨.

للتصرفات من الأنواع كـ(الاسم القائم على عربيّته الإجماع)، وإن ترتب عليه ثمرة كما إذا اختلفوا في عجمة علم، فإنه على القول بوجود العجمة فيه يمتنع من الصرف للعلتين، وعلى القول بفقدها ينصرف لفقدهما"[١] .

" **فالترجيح** للقول الموافق لاستعمال الفصحاء، بمعنى أن الفصحاء إن استعملوه منصرفا مع وجود شرائط العجمة فيه، وفقد اللام والإضافة، والوقوع في الشعر والتناسب ونحوها ممّا ينصرف الاسم لأجله، **فالترجيح** للقول بانصرافه، وإلا فللقول بمنعه من الصرف، وإن كان الاستعمال مختلفًا **فالترجيح** للقول الموافق للاستعمال الأكثري، وإن توافق الاستعمالان، فأمّا أن يُعلَم واضعه أم لا، فإن علِم كإنْ كانَ مِن أسماء الأنبياء المعلومة أزمنتهم، فواضح أمره ،وإن لم يُعلَم فالقولان، أي: القولان مستويان ،لا ترجيح لأحدهما على الآخر.

وقيل: الترجيح للقول بعربيته؛ لأن الأصل في كل لغة أن لا يخالطها لِسان آخر، ومِن المعلوم أن هذا اللّفظ المختلف فيه قد استعمله العرب، فلو قيل بعربيته لا يلزم مخالطة لسان بلسان، ولو قيل بأعجميته يلزم ذلك، فالثاني مرجوح فافهم.

هذا بعض ما يتعلق بالعجمة الموقوف عليه تحقيق حال (عُزير) هذا تحقيق حال (عُزير)، اعلم أنه اسم أعجميّ كـ(عازر وعيزار وعزرائيل)، إذ ليس واضعه من ولد إسماعيل فيما يُذكر، قال الجوهري : "عُزير اسم أعجميّ مثل نوح ولوط وهو يُصغر عُزَر"[٢] .

"وفي (القاموس) مثله فيجب أن يُمنع من الصرف لعجمته وتعريفه، فاستعماله منصرفًا يحتاج إلى الدليل، فيقول : العجمة لا تمنع صرف الاسم على الإطلاق بل يشترط في ذلك الاسم العجميّ عند سيبويه وأكثر النحاة على ما نقله الرضيّ شرطان:

الأوّل : كون العجميّ عَلَمًا في أول استعمال العرب له .

---

(١) ملوك الكلام:٨٩ ـ ٩٠.

(٢) ملوك الكلام :٩٠.

الثاني : الزيادة على ثلاثة، قال صاحب الجوامع : بشرط أن لا تكون بـ(ياء) التصغير، إذ لو كان رباعيًّا وأحد حروفه (ياء) التصغير لم يمنع من الصرف إلحاقا له بما قبل التصغير، فإذا عَرفت هذا فاعلم أن (عُزير) وإن وجد فيه الشرط الأول إلا أن الشرط الثاني مفقود فيه؛ لأنه وإن كان زائدًا على لغته إلا أن الثالث (ياء) التصغير ولا تأثير له إلحاقًا للاسم بما قبل التصغير، وقبل التصغير (عَزر) بسكون (الراء)، وليس متحركًا حتى يُمنع من الصرف ، وهذا معنى قول الجوهري (عزير) اسم ينصرف لخفته وان كان أعجميًا مثل (نوح ولوط)؛ لأنه تصغير (عزر).

أي: أن سكون وسط اللّفظ يوجِب خفته، و(ياء) التصغير لا يؤثر في ثقله، فيشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن أغلب كلامهم على الطول ولا يُراعون الوزن الخفيف، بخلاف كلام العرب، فلهذا ينصرف مع أنه أعجميّ، وفي القاموس: "عُزير ينصرف لخفته"، ومعناه ما قلناه"[1].

"هذا ما إليه نظر من قرأ (عُزيرٌ) بالتنوين، فجعله مبتدأ و(ابن الله) خبره، مثل، { وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ } ، فإن (المسيح) مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ويُحتمل أنه جعل (عُزيرٌ) مبتدأ، و(ابن الله) صفة، وجعل خبره محذوفًا، أي: (عُزيرٌ بن الله إلهنا) مثلا، ولم يحُذف التنوين؛ لأن شرط حذفه أن يكون (ابن) مضافًا إلى عَلَم، واسم الجلالة ليس عَلَما بل كلي عنده، وحينئذ لا يحُذَف التنوين كما في: زيد ابن شمس محبوبي، فافهم .

وأمّا من قرأه بغير تنوين مع أن القياس المقرر يقتضي أن ينوّن، فتوجيه قراءته مبنيّ على ذكر مقدمةٍ وهي: أن التنوين يُحذف لأحد سبعة أشياء.

الأول :دخول (ال).

(١) ملوك الكلام: ٩٠ ـ٩٢.

الثاني: الإضافة نحو (غلام زيد)؛ لأن الإضافة و(ال) لا يجامعان التنوين بحال، ولمح هذا المعنى من قال:

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا" (١)

"ولو جعل نفسه إضافة ومخاطبه تنوينًا لطابَق المعنى .

الثالث : شبه الإضافة نحو (لا مال لزيد)، إذ لم تقدر (اللام) مقحمة، فإن قُدِرت فهو مضاف.

الرابع : مانع الصرف، نحو (فاطمة)،إذ التنوين من خصائص المنصرف.

الخامس: اتصال الضمير، نحو (ضاربك) في من قال إنه غير مضاف، وأمّا على قول الإضافة فحذفه لها.

السادس :كون الاسم عَلَما اسمًا كان أو كنية أو لقبًا موصولًا بما اتصل به، وأُضيف إلى عَلَم من (ابن) أو (ابنة)، فشروط الحذف أربعة:

الأول : أن يكون الاسم عَلمًا، فلو كان غير عَلَم لا يحذف، نحو رجلٌ ابن زيد.

الثاني : أن يكون موصوفًا بـ(ابن) أو (ابنة)، فلو وصف بغيرهما لم يحذف.

الثالث : أن يكون متصلًا بـ(ابن) أو (ابنة) فلو فات الاتصال، نحو زيد الفاضل ابن عمرو لم يحذف.

الرابع : أن يكون (ابن) أو (ابنة) مضافًا إلى عَلَم، فلو كان مضافًا إلى غير عَلَم لم يُحذف، والوجه في حذف التنوين لزومًا لهذا الأمر هو أنه لما كثُر استعمال (ابن) بين علمين وصفًا طلبوا تخفيفه، فجعلوا الوصف والموصوف بمنزلة اسم واحد.

السابع : التقاء الساكنين، فإن (النون) قد شابهت حروف اللّين في الآخر في أنها تُزاد كما يَزدن، وفي إنها تُدغم فيهن كما يُدغم كل واحد من (الواو والياء) في الآخر، وفي أنها قد أبدلت منها (الألف) في الأسماء المنصوبة، وفي الخفيضة، فلما

(١) ملوك الكلام:٩٢.

شابهت حروف اللّين أُجريت مجراها في أن حُذِفتْ ساكنة لالتقاء الساكنين. وقد جاء ذلك في الشعر كثيرًا قال:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلًا

فحُذِف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وهو عطف على مستعتب، وقد عمل النصب في اسم الجلالة، لاعتماده على النفي فإذا عرفت هذه المقدمة فأعلم أن سقوط التنوين من (عُزير) لأحد وجهين من الوجوه المذكورة، وهما الوجهان الأخيران ،أي: الحذف لالتقاء الساكنين، ولكون (عُزير) اسمًا عَلَمًا موصوفًا بـ(ابن) مضاف إلى عَلَم، فعلى الأول (عُزير) أيضًا مبتدأ، و(ابن) خبره، وعلى الثاني الوصف والموصوف بمنزلة اسم مفرد، والمفرد لا يكون جملة مستقلة بنفسها مفيدة، فلا بد من إضمار جزء آخر يُقدر انضمامه إليه ليتم جملة، وذلك الجزء المضمر صاحبنا نبيّنا أو نحوهما، ويحتمل الكلام حينئذ وجهين من الإعراب:

الأول : أن يكون (عُزير ابن الله) مبتدأ، وذلك المضمر خبره .

الثاني : عكس هذا والتقدير على الأول: (عُزير ابن الله صاحبنا)، وعلى الثاني (صاحبنا عُزير ابن الله)، ولا يتوهم تساوي الوجهين المذكورين لحذف التنوين"[1].

"فإن الوجه الأول وهو أن يكون حذفه لالتقاء الساكنين أولى، وإن كان حذف التنوين للساكنين قليلًا لوجهين :

الأول : أن قوله تعالى :{ **عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ** }، كقوله :{ **الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ** }، وإعراب الثاني على المبتدئية والخبرية بلا إضمار، فينبغي أن يكون الأول مثله مضافًا، إلى أن الأصل عدم الإضمار.

والثاني: أن الكلام المؤلف من المبتدأ الموصوف بصفة وخبره، كقولنا :زيد بن عمرو صديقي إذا كذب أو صَدّق، فالتكذيب والتصديق إنّما يرجعان إلى خبر ذلك المبتدأ، ويتعلقان به لا إلى صفة، ، وعلى هذا فقوله تعالى :{ **عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ** }، لو

(١) ملوك الكلام :٩٣ ـ ٩٥.

كان وصفًا وموصوفًا بإضمار المبتدأ أو الخبر لزم أن يكون موصوفيته (عُزير) بأنه ابن الله مُسلَّمة عند الجميع، لما قُلنا إن التصديق والتكذيب عائدان في الكلام إلى الخبر لا إلى الوصف، فيلزم أن يكون التكذيب في الآية وهو :**{ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ }** ، عائدًا إلى كون (عُزير) معبودًا وصاحبًا، وكونه ابنًا لله مسلّما، وفساده ظاهرٌ على الناظر، وهذا هو الوجه لأمرنا بالفهم عند ذكر هذا الإعراب على قراءة (عُزير) بالتنوين.

فتحصّل أن (عُزير) اسم أعجميّ، منصرف عند أهل القراءتين ، ويحتمل احتمالًا ضعيفًا أن يُقال: إن سقوط التنوين عند من أسقطه لأجل منع الصرف؛ لأن فيه علتين (العجمة والتعريف)"[1]

أما ما ذهب إليه الهمداني في بيان مواضع إثبات همزة (ابن) بحسب الخط وحذفها:

"فقال: اعلم أن هذا أيضًا ممّا قلّ مَن تعرض له كما هو حقه وتفصيله، إن لحذف همزته بحسب الخط شروطًا، إذا اجتمعت في موضع تُحذف وإلّا فلا:

الأول :أن يكون قبله عَلَم، فلا يُحذف من (**الفاضل ابن زيد قام**)؛ لأن ما قبل (ابن) اسم فاعل لا عَلَم.

الثاني : أن يكون متصلًا بالعَلَم الّذي قبله، فلو انفصل عنه كما في (**زيد الجميل ابن عمرو قائم**)لا يحذف.

الثالث :أن يكون (ابن) وصفًا للعَلَم الّذي قبله، فلا يُحذف من (**زيدا بن عمرو**)؛ لأن (ابنًا) خبر زيد .

الرابع :أن يكون بعده عَلَم، فلا يُحذف من (**زيد ابن العالم حسن**) .

(١) ملوك الكلام: ٩٥ ـ ٩٦.

الخامس :أن يكون العَلَم بعده لمذكر، فلا يُحذف من عيسى ابن مريم نبيّ، ولا من عبد الله ابن سحوق، كصبور محدّث قال في القاموس:" وكأنها أُمّه، وأما أبوه فاسحاق"

السادس : أن لا يكون ذلك جدّ العَلَم قبله بل أباه، فلا يُحذف من محمد ابن مالك نحويّ؛ لأن مالكًا جد محمد ، ولا من جرير ابن الخطفيّ شاعر، لأن الخطفيّ ليس أبًا؛ لأنه ابن عطية ابن حذيفة وهو الملقب بالخطفيّ، قال في القاموس: "وكجمري لُقب حذيفة جدّ جرير الشاعر"، فلابد من إثبات الهمزة خطًا، والتنوين لفظًا في المثال، وغلط ابن هشام في ذلك في شرح ضمير الفصل من مغنيه.

السابع : أن لا يكون أجنبيًا، فلا يُحذف من مقداد ابن الأسود صحابي ّ، لأن أباه عمرو بن تغلبة ، والأسود ربّاه وتبنّاه، فنُسِب إليه، ويُلحَن فيه قُراء الحديث ظنًا أنه جدّه.

الثامن : أن لا يكون (الابن) مثنى، ولا مجموعًا، ولا مصغرًا، فلا يُحذف من، (جاء زيد وعمرو ابنا بكر)، ولا من (ذهب زيد وعمرو وبكر أبناء خالد، أو بنو خالدٍ) ولا من (جاء زيد بُنيّ عمرو).

التاسع: أن لا يكون العَلَم الموصوف واقعًا في آخر سطر، و(ابن) للصفة في أول سطر آخر،

وكذلك لا يكون (الابن) الواقع صفة لعَلَم، واقعًا في آخر سطر، والعَلَم الّذي أضيف إليه في أول سطر آخر.

العاشر: أن لا يعمل به عن الصفة إلى الاستفهام، فلا يُحذف من هل تميمٌ ابنُ مُرٍّ.

فهذه عشرة شروط لحذف همزة (ابن)، إن اجتَمعَتْ في موضع تُحذَف، كما في(محمد بن عبد الله نبيّنا صلّى الله عليه وآله)، وإلا فلا، والوجه في حذف الهمزة من (ابن) عند اجتماع هذه الشروط هو الوجه المذكور في حذف التنوين من العَلَم الموصوف به، وهو أنه لما كَثُر استعمال (ابن) بين علمين وصفًا مع هذه الشروط

طلبوا تخفيفه، فخففوه لفظًا بحذف التنوين من العلم الّذي قبله، وخطًا بحذف الهمزة منه، فإذا عرفتَ هذا فاعلم أن **{ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ}** "[1]

- **القول في إعراب "فاطمة سيدة نساء العالم، إلّا ما ولدتها مريم"**

لقد جاء في كلام الهمداني "أن هذا القول مشهور بين الأنام ومتداول في ألسنة العلماء الأعلام وكانوا يقولون : إنه حديث مرويّ عن خير الأنام لكن لم يثبت ذلك عنده، فإنه تصفح هذا في كتب الأخبار والأحاديث ، فلم يجد هذا الحديث "[2]

وما ذهب إليه الهمداني في إعراب هذا الحديث" (فاطمة) مبتدأ، وهي عَلَم لبنت رسول الله (ﷺ)، و(سيدة) خبره، و(نساء) مضاف إليه، و(العالم) كذلك، ومعنى هذه الألفاظ وما يتعلق بِها يُطلب من محل آخر، و(إلاّ) بكسر الهمزة وتشديد الّلام حرف استثناء، و(ما) نافية، و(ولَدتها) فعل ماضٍ، و(التاء) للتأنيث، و(هاء) المؤنث يرجع إلى فاطمة، و(مريم) فاعل (وَلدتْ).

والمعنى أن لفاطمة تفضيلًا وشرفًا على نساء العالم، فإن الله أكرمها بالسؤدد والفضيلة، وأضاف الأوصاف الجميلة، كـالعصمة، والسلطنة، والعبادة، وصِدق العبودية، والعلم، والكرم، والقناعة، والعقل، والحلم، والحياء، والزهد، والتقوى، والعفو، والرضا، وغير ذلك من الصفات الحميدة العلية، والأخلاق الزكية، والأفعال المرضيّة، فلها في كل رتبة أعلى درجة منها، وما من صفة كمال إلّا وأصْلِها ثابت لها، فهي حاوية لِتمام الصفات، وجامعة لجميع الكمالات، إلا أنه لم تلدها مريم، فلو كانتْ تَلِدها مريم لحصلت الشرافة والفضيلة لها من جميع الجهات، وكانت شريفة من طرف الأُم أيضًا، كما هي شريفة من طرف الأَب، والزوج والولد، أيْ: لو كانتْ أُمُّها مريم، التي هي أشرفُ النساءِ، كما أن أباها أشرف ولد آدم، وبعلها كذلك، لكانتْ كاملة في الشرافة"[3].

---

(١) ملوك الكلام: ٩٧ ـ ٩٩.

(٢) ملوك الكلام :٦.

(٣) ملوك الكلام :٦.

" ثم اعلم أنّ صِحّة ذلك المعنى موقوفة على كون مريم أفضل من خديجة و أشرف، إذ لو لم تكن أفضل لم تحصل لفاطمة شرافة زائدة على شرافتها وأُمّها خديجة، كما لا يخفى، فإن تم تم وإلّا فلا.

وهناك معنى آخر ألطف وأدّق، وأحسن وأحق، وهو على شيء غير معلق، وهو أن فاطمة لها جميع الصفات الحميدة، إلا أنّه لم تلدها مريم، أيّ ما ولدتْ من دون مباشرة البشر مع أُمّها، فإن من المعلوم أن الولادة من دون مباشرة البشر صفة كمالية بالنسبة إلى الولادة مع المباشرة، فهو(ﷺ) يريد أن يقول: إن فاطمة لها الصفات السّنية جميعًا إلا الولادة من دون المباشرة، ولما كانت الولادة من غير فحل مختصة بمريم، فإنها لم تلد إلّا من دون المباشرة، فلو كانتْ تلد فاطمة لكانت تلدها أيضًا من دون المباشرة، قال (ﷺ): فاطمة سيدة نساء العالم، إلّا ما ولدتها مريم.

والفرق بين هذا المعنى والمعنى السابق بَيّن، فإن هناك قطعنا النظر عن أن مريم تلد بلا فحل أو معهُ، ولاحظنا أشرفيّتها من خديجة الكبرى، فقلنا: لو كانت تلد فاطمة لحصلت الشرافة لها من طرف الأم أيضًا، وهنا قطعنا النظر عن أنها أشرف من خديجة أو لا، ولاحظنا ولادتها بلا فحل فقلنا: لو كانتْ تلد فاطمة لكانت تلدها بلا فحل، فتحوز فاطمة هذه الصفة أيضًا"[1].

"وفي هذين الوجهين شيء وهو إن الجملة المستثناة يؤلها بالمفرد وإن كانت لا تحتاج إلى التصدير بأداة مصدرية، فإن وقوعها مستثناة يؤولها بالمفرد. كقولنا: (ما جاء زيدٌ إلا يضحك)، أي: ضاحكًا، إلا أنها إذا كانت منفية لم تسمع إلا مصدرة بـ(أن) المشبهة، نحو: زيد محسن إلا أنه لم يُكرمني، أو ما أكرمني، وعلى هذا فينبغي أن يُقال: فاطمة سيدة نساء العالم إلا أنه ما ولدتها مريم، فافهم.

ويحتمل ضعيفًا أن تكون (ما) مصدرية، مثل: هند حاوية لتمام الصفات إلا ما كتبت، أي: إلا الكتابة، والمعنى: أن فاطمة حاوية لتمام الصفات إلا

(١) ملوك الكلام: ٨ ـ ٩.

ولادتها مريم، فإنها غير حاوية لهذه الصفة، إذ لم تلدها مريم بل خديجة، بناء على أن مريم أفضل من خديجة، أو إلا الولادة من غير فحل. فهذه أربعة أوجه، والمجموع إنما هو إذا كان ضمير المفعول المتصل بولدتْ ضميرًا مؤنثًا راجعًا إلى فاطمة"[١].

" وأما إذا كان ضميرًا مذكرًا فـ(ما) الواقعة بعد (إلا) موصولة، و(ولدتْ) صلتها، والضمير المذكر راجع إليها، أي إلى (ما) الموصولة التي هي كناية عن المرأة، والتعبير بـ(ما) دون (مَن) على حد قوله تعالى: **{فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء}** ، والمعنى: أن فاطمة أشرف بنات آدم، وسيدة نساء العالم إلا المرأة التي ولدتها مريم، فإن فاطمة لا تكون أفضل وأشرف منها، ويكون الكلام من باب تعليق الحُكم على المحال كقوله تعالى: **{ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ}**، إذ من المعلوم أن مريم لم تلد بنتًا حتى تكون أفضل من فاطمة، فتكون فاطمة أفضل من جميع النساء التي في العالم، ومثله قولنا: رب أصلي على نبيك إلى يوم لقائك، أي: الصلاة تصدر مني إلى اليوم الّذي ألقاك فيه فتنقطع. ومن المعلوم أنه لا يوم للقاء الله، فتكون الصّلاة مستدامة، ويحتمل هذا المثال أن نقدر مضافًا أيْ: إلى يوم لقائِنا رحمتك، لكنّه ضعيف؛ لاستلزامه قطع الصلاة حين التصليّة، فإن المصّلي في حال الصلاة يلقى رحمة الله، اللهم إلا أن يراد بالرحمة ما يُخصُّ بالآخرة، فافهم"[٢].

" إن قلتَ: المفهوم من هذا التوجيه أن مريم لو كانت والدة لبنت لكانت تلك أشرف وأفضل من فاطمة مع أن الأمر ليس كذلك، قلت: من المعلوم أن المقصود من ذلك الكلام تفضيل فاطمة (عليها السلام) على جميع نساء العالم في تمام الجهات، ومن جميع الحيثيات، فعلى هذا يندفع الإشكال ويتضح الحال، فإن مريم إذا كانت والدة لبنت، لم تكن فاطمة أشرف وأفضل منها في تمام الجهات، ومن جميع الحيثيات، بل كانت تلك أشرف من فاطمة من جهتين:

---

(١) ملوك الكلام :٩.

(٢) ملوك الكلام: ١٠.

الأولى: أنها متولدة من دون مباشرة البشر بخلاف فاطمة، فإنها ولدتْ معها.

الثاني: أن أُمّها أشرف مِن أُم فاطمة ذاتًا، لكنها لم تلد بنتًا، ففاطمة سيدة نساء العالم، والله أعلم .

" ولا يخفى أن هذا التوجيه يجري في الحديث على كون الضمير مؤنثًا، بجعل (ما) موصولة، وجعل الضمير عائدًا إليها باعتبار معناها، أعني المرأة"[١]

"فائدتان:

الأولى: ذكر الشهيد الثالث محمد تقي ابن محمد البرغانيّ من المعاصرين في المجلس الأول من كتابه الفارسيّ المسمى بـ(مجالس المتقين) هذا الحديث بهذا اللفظ: فاطمة سيدة نساء أُمتي إلّا ما ولدتها مريم وذكر في توجيهه وجهين:

الأول: أن (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام كلمة تنبيه، و(ما) موصولة، والضمير المذكر لها، و(ولّدته) بتشديد اللام على أن يكون بصيغة الغائبية من باب التفعيل، والمعنى: فاطمة سيدة نساء أُمتي ألا أيْ: تنبهوا هي المرأة التي ولّدتها من أُمها مريم، أيْ: إن مريم مع جمع من الحور العين، حَضَرنَ حين تَولّدها، فولَّدْنَها مِن أُمها.

الثاني: أن (إلا) أداة استثناء، و(ما) نافية، و(ولدته) بتخفيف اللام وتاء التأنيث والضمير المذكر، والاستثناء منقطع، والمعنى: أن فاطمة خير نساء أُمتي وجميع جهات الحسن والخيرية، مجتمع فيها إلا أنه لم تَلِدها مريم. انتهى كلامه على مقامه.

ويرد الهمداني على وجهه الأول وهو أن يكون ولّدته من التوليد، يُقال: ولّدته القابلةُ توليدًا ، أيْ: تَولتْ ولادتُها، والمولِّدة بكسر اللام القابلة، ومنه ما روته العامة عن مُسافع: "حدثتني مرأة من بني سليم قالتْ: أنا وَلّدْتُ عامة أهل دارنا ،أيْ: كنتُ لهم قابلة"[٢].

---

(١)ملوك الكلام :١١.

(٢) ملوك الكلام:١١ ـ ١٢.

- **القول في إعراب: "زيدٌ عبدُه ولدُهُ جاريتُه زوجُها أختُه عمُّها دارُهُ خشبتُهُ ساجٌ"**

قال الهمداني في إعراب هذا القول: "بأن المجموع عشرة مبتدآت وأخبار، فـ(زيد) مبتدأ أول، و(عبده) مبتدأ ثان، وهكذا إلى قولهم (خشبتُه) وهو مبتدأ عاشر، وقولهم ساجٌ خبر المبتدأ العاشر، وهو مع خبره خبر التاسع، وهو مع خبره خبر الثامن، وهو مع خبره خبر السابع، وهكذا. والمعنى خشبةُ سقفِ دارِ عمِّ أختِ زوجِ جاريةِ ولدِ عبدِ زيدِ ساجٌ، فعُدِل من هذا إلى ذلك التركيب؛ فرارًا عن تتابع الإضافات"[1].

(١) ملوك الكلام:١٨ ـ ١٩.

المبحث الثالث:

طرائق التفسير اللغوي:

التفسير لغة: "البيان، وأصله من فَسَرَ ، وفَسَّره: أبانه، والتفسير كشف المراد عن اللَّفظ المُشكل، أو كشف المغطَّى" (١).

التفسير اصطلاحًا: تنوعت أقوال العلماء في تعريف التفسير فبعضهم عرفه " في الأصل هو الكشف، والإظهار، وفي الشرع: توضيح معنى الآية، وشأنها، وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالةً ظاهرة"(٢).

أو هو "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتِمات ذلك"(٣)

وعرفه الزركشي" عِلمُ نُزولِ الآيَة وَسُورَتِهَا وَأَقَاصِيصها وَالإشاراتِ النَّازِلة فِيهَا ثمَّ تَرتيبِ مَكِيِّهَا ومدَنِيِّهَا ومُحكَمِها ومُتَشابِهِها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامتها وَمُطْلَقِهَا وَمُقَيَّدِهَا وَمُجْمَلِهَا وَمُفَسَّرِهَا"(٤).وهذه التعاريف تتفق بأن التفسير هو علم له أصول وقواعد في معرفة كلام الله ومراده.

اللغة لغة: "وهي فُعْلةٌ من لغوت أي تكلمت، أصلها لُغوة وقيل: أصلها لُغَي أو لُغوٌ، والهاء عوض، وجمعها لُغًى ، ولُغات ولُغون، واللغو: النطق ، يقال هذه لغتهم التي يلغون بها أي ينطقون، ولَغوى الطير: أصواتُها" (٥).

اللغة اصطلاحًا: ورد في تعريف اللغة تعريفات عديدة ،وكان من أدقهاهو تعريف ابن جني إذ قال :" أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"(٦)،وعرفها ابن حزم بأنها: "ألفاظ يعبر بها عن المسميات، وعن المعانى المراد إفهامها، ولكل أمة

---

(١) ينظر: لسان العرب : ٥ / ٥٥، القاموس المحيط : ٤٥٦.

(٢) التعريفات : ٦٣.

(٣) البحر المحيط: ١ /٢٦ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٤٨.

(٥) لسان العرب :١٥ /٢٥٢.

(٦) الخصائص: ١ /٣٤.

لغتهم"[١] ، وقال ابن خلدون: "هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب"[٢].

وهذه التعريفات تدل على أن اللغة هي طريق التفاهم بين اثنين عن طريق النطق بألفاظ للتواصل بين الأفراد، وتعدُّ أيضًا نسق من الرموز والإشارات التي يستعملها الإنسان بهدف التواصل مع البشر أو التعبير عن مشاعره واكتساب المعرفة وتعد إحدى وسائل التفاهم بين الناس داخل المجتمع.

وبعد معرفة مفردات هذا المصطلح لابد من معرفة التفسير اللغوي بشكل عام، فـ**التفسير اللغوي** : "بيان معاني القرآن بما ورد في كلام العرب"[٣].

أما التفسير اللغوي الخاص في هذا البحث وبحسب ما رأينا هو بيان وتوضيح معاني المفردات الخاصة باللغة بما ورد في كلام العرب وغير العرب .

لقد اجتهد الهمداني وحرص في كتابه ملوك الكلام على بيان كل مفردة وتوضيحها من خلال التفسير اللغوي الذي يتمثل بعدة طرق منها التفسير بالسياق اللغوي المتضمن آيات الذكر الحكيم والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية والنصوص النثرية، أو التفسير بالسياق السببي مستعملًا كلمة(لأن) في بعض المواضع ،أو التفسير بالمغايرة باستعمال كلمة (خلاف)، أو تفسير بكلمة واحد مرادفة لها بالمعنى ، أو التفسير بأكثر من كلمة تكون مصدرة بـ(هو ، إذا ، التي ، ما ،أي) ،أو برسم جدول لتوضيح مسألة لغوية، وغيرها من طرائق التفسير، وفيما يلي نماذج من طرق التفسير اللغوي التي اعتمدها الهمداني:

---

(١)رسائل ابن حزم الأندلسي: ٤ / ٤١١.

(٢) تاريخ ابن خلدون: ١/ ٥٥٤.

(٣) التفسير اللغوي للقرآن الكريم : ٣٨.

*** التفسير بالسياق اللغوي:**

*** التفسير بالسياق اللغوي القرآني والحديث الشريف:**

لتوضيح معاني المفردات وإعرابها وتحديد دلالاتها في كتاب ملوك الكلام كان الشاهد القرآني متصدرًا في ذلك، وكان له الأثر الكبير في توضيح المعنى من ناحية الدلالة والإعراب، وقد جاء في مسائل عديدة ذكرها الهمداني في كتابه المذكور آنفًا :

قوله تعالى: **{فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء}** فقد استشهد بهذه الآية في مسألة "فاطمة سيدة نساء العالم إلا ما ولدتها مريم" لبيان حال (ما) الواقعة بعد (إلا)،وفي المسألة نفسها ذكر الآية القرآنية: كقوله تعالى: **{ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ}**، لتوضيح "أن فاطمة أشرف بنات آدم، وسيدة نساء العالم إلا المرأة التي ولدتها مريم، فإن فاطمة لا تكون أفضل وأشرف منها، ويكون الكلام من باب تعليق الحُكم على المحال"[١].

"وقد ذكر قوله تعالى **:{ إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ }** في بيان قول الشاعر:

وكائن من بالأباطح صديق يراني لو أصبتُ هو المصابا"[٢]

وقد ذكر الهمداني في مسألة دلالة الآية الكريمة في قوله تعالى**:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ}**

"قالوا :ونظيره كثير في القرآن كقوله تعالى:{ **عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ** } بالجر على الجوار، مع كونه صفة العذاب، { **وَحُورٌ عِينٌ**} بالجر في قراءة حمزة والكسائيّ على الجوار إذ هو معطوف على { **وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ**}" [٣]

---

(١) ملوك الكلام:١٠.

(٢) ملوك الكلام: ١١٧.

(٣) ملوك الكلام:١٥٧.

وكذلك لبيان التحية ومعناها فلما "جاء الإسلام بدل ذلك بالسّلام، فجعلوا التحيّة اسمًا للسلام، وقال: **{تحيّتهم يوم يلقونه سلام}**"[١]

وقد ذكر الهمداني الآيات القرآنية التي توضح وتبين "قول (السّلام عليك) بأنها أكمل من قول: (حيّاك الله)، بل أشرفها وأكرمها وقد ذكر الله تعالى هذه التحيّة الإسلامية في عدة آيات قال تعالى:**{ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى}** ،وقال: **{ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى}**، بل أمر نبيه بذلك، فقال: **{وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ}**"[٢] إلى غير ذلك من الآيات التي استعان بها الهمداني في تفسير وتوضيح المسائل وتوضيحها في كتابه ملوك الكلام.

* **وأما الحديث الشريف** فكان له الأثر أيضًا في بيان دلالة بعض الألفاظ وإعرابها، فقد ذكر الهمداني حديث الرسول ’ في بيان آية الوضوء وما رَوَى أيضًا "عن ابن شهاب بن عون بن يزيد: أخبره أنه رأى عثمان بن عفان بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلها، ثم أدخل يمينه في الإناء فتمضمض واستنَشق، ثم غسل وجهه ثلاثًا ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات، ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: من توضَّأ نحو وضوئي هذا ثم صلّى ركعتين لا يُحدِث بها نفسه غفر الله ما تقدم من ذنبه"[٣]

***وكثير ما كان يستعين بالأبيات الشعرية** لبيان مسألة في دلالالتها و إعرابها حيث استعان بالأبيات الشعرية في تحقيق القول بمسألة التحية ومعناها

"حييّت من طلل تقادم عهده [أقوى وأقفر بعد أم الهيثم]

وقال :

(١)ملوك الكلام:٢١.

(٢) ملوك الكلام:٢٢ـ ٢٣.

(٣) ملوك الكلام:١٦٦.

إنا محيوك يا سلمى فحيّينا [وإن سقيت كرام الناس فاسقينا]" (١)

وكذلك وضح التحية للملوك "بأن يقولوا :(أبيت اللعن)، ومعناه أبيت أن يأتيَ مِن الأمرِ بما تلعن عليه قال:

أبيت اللّعن إن سكاب علقٌ نفيس لا تعار ولا تباع
فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع"(٢)

وذكر هذا البيت لبيان إعراب (بعد) "فإنَّهم لما رأوا أن (بعد) وأخواته وَرَدَت في القرآن وغيره مخفوضة غير منوَّنة:

وَمِنَ قبلِ نادَى كلُّ مولى قرابة فما عطفَتْ مولى عَلِيه العواطفُ" (٣)

***التفسير بالسياق السببي:**

لقد اتخذ الهمداني من التعليل سبيلًا لتوضيح بعض مسائله وبيانها مستعملًا (**لأن**) ومصدرًا لها في طرح مادته من حيث التعليل والتفسير، فجاء في مسألة اشتقاق الاسم، أنه مشتقّ من (الوَسم) وهو العلامة؛ **لأن** الاسم علامة على مسماه(٤).

وفي مسألة وجه تحريك واو الجماعة وانفتاح ما قبلها بأن ذلك "إنما هو لقاعدة تصريفية، وهي أن (واو) الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص فإن انفتح ما قبلها بعد حذف (لامه) أو انضم أُبقي على الفتحة والضمّة، إذ الإبقاء أصل ولا مانع منه، وإن كسر ضمّ لمناسبة (الواو) الضمة ،ففتح في (غزوا ورموا)؛ **لأن** ما قبل (الواو) بعد

---

(١) ملوك الكلام: ٢١.

(٢) ملوك الكلام: ٢٢.

(٣) ملوك الكلام: ٣ .

(٤) ينظر: ملوك الكلام:٤٩.

حذف (اللام) مفتوح؛ **لأنهما** مفتوحا (العين)، فأُبقي على الفتحة وضُمّ في (سروا)؛ **لأنه** مضموم (العين)، وكذا في (رضوا)؛ **لأنه** كان مكسور (العين) بعد حذف اللام، فقُلِبتْ الكسرة ضمة ليبقى الواو"[١]

وكذلك في مسألة : توجيه قولهم لم تكتب الألف من (بسم الله) خطً لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضًا عنها فجاء في قوله، "وأمّا قولنا: (الّذي) فمبني لأجل أنه ناقص؛ **لأنه** لا يفيد إلّا مع صلته فهو كبعض الكلمة، ومعلوم أن بعض الكلمة يكون مبنيًا فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، ألا ترى أنهم كثيرًا ما يكتبون قولهم: (اللذان) بلامين؟! **لأن** التثنية أخرجته من مشابهة الحروف، فإن الحروف لا تثنى كما لا يخفى"[٢].

وفي مسألة تحقيق حال لفظ (بَعدُ) في ديابيج الكتب من بناءٍ وإعرابٍ فقد ذكر الهمداني بيان ذلك في الإعراب "أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيكون كالمذكور، فإذا اندرجتْ هذه الحالة في قوله: (يُذكر معها المضاف إليه)، فيكون المراد من قوله: (منويًّا) المنويّ المعنى، فيصح قوله: (وعلى الثَّالث مبنية على الضم)؛ **لأن** المنويّ المعنى يُبنى على الضم"[٣].

وكذلك في توضيح وبيان الآية : **{يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ}**

"وقدم السجود على الركوع؛ **لأن** الواو لا توجب الترتيب فإنها في الأشياء المتغايرة نظيرة التثنية في المتماثلة، وإنما توجب الجمع والاشتراك"[٤].

وكان التفسير السببي واضحًا في كثير من المسائل فكان الهمداني يوضح ويعلل سبب مجيء كل قاعدة .

---

(١)ملوك الكلام:٢٧ ـ ٢٨.

(٢)ملوك الكلام:٣٨.

(٣)ملوك الكلام:٥.

(٤)ملوك الكلام :١٤.

***التفسير بالمغايرة :**

كثيرًا ما استعمل الهمداني في مسائله كلمة **(خلاف)** التي كانت تدل على تفسير معنى بمعنى مغاير له ومنها قوله:

"في الحديث عن مريم عليها السلام في مسألة (فاطمة سيدة نساء العالم إلا ما ولدتها مريم) أنها متولدة من دون مباشرة البشر **بخلاف** فاطمة، فإنها ولدتْ معها"(١).

وفي مسألة ذكر أن لفظ المسودة بتشديد الواو أو بتشديد الدال وترجيح أحد الاحتمالين

"أن (سوّد) من التفعيل متعدٍ، والفعل المتعدي يحتاج إلى القصد إلى إصداره والاختيار فيه، مثل (فرّحته)، **بخلاف** (اسودّ) فإنه لازم لا يحتاج إلى ذلك فلفظه أنسب؛ لأن المؤلف لا يقصد سواد وجه القرطاس بل يتفق منه ذلك قليلًا قليلًا وشيئًا فشيئًا، فإنه يكتب ويؤلف ويغيّر ويبدّل ويزيد وينقص أولًا فأولًا، فيجد بغتةً أن وجه الصحيفة صار أسود"(٢).

و كذلك في مسألة وجه تحريك واو الجماعة وانفتاح ما قبلها في آتوُا الزكاة ، "وسكونها وانضمامه في آتوا الزكاة، فقيل(آتوا) بإبقاء ما قبل (الواو) على الفتحة، ثم لما اتصل بالزكاة التقى ساكنان وهما (واو) الجماعة، و(اللام) من الزكاة، فَحُرِكت (الواو) بما يجُانسها وهو الضمّة، فقيل: (آتوا الزكاة)، ولم يحذف (الواو) لالتقاء الساكنين، لعدم ما يدل عليها، بخلاف (آتوا) في قوله تعالى: **{وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ}** فإنه فعل أمر وأصله (آيتِوا) بكسر

(١)ملوك الكلام:١٠.

(٢)ملوك الكلام:١٨.

التاء كـ(آمنوا) ، نقلت ضمّة (الياء) إلى ما قَبلِها فالتقى الساكنان، وهم(الياء، والواو)فَحُذِفَتْ الياء"[١]

وفي مسألة توجيه قولهم لم تكتب الألف من (بسم الله) خطً لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضًا عنها، "قال ولذا يُكتَب المنصوب المنون بالألف، نحو(رأيتُ زيدًا)**بِخِلاف** المرفوع والمجرور، نحو (جاءني زيدٌ) و(مررتُ بزيدٍ) وكذا (إذن) الناصبة، فيمن يقف عليها بـ(الألف) من غير تفصيل، وكذا (إنا) و(لذا) أيضًا" [٢].

"وأمّا (الرّحمن الرّحيم) فإن الهمزة فيهما وإن لم تَكُن عِوضًا عن شيء إلا أنها مفيدة وحدها أو مع (لام التعريف) عند بعضهم، فَحَذفُها كتابة مخلّ **بخلاف** همزة (اسم) فإنها للوصل ولا تفيد معنى زائدًا على الأصل، فلا يلزَم مِن حذفِها كتابة اختلال المعنى"[٣].

"وقال الخليل على ما نقل عنه الرازي في تفسيره وجه حذف الهمزة كتابة أنها دخلت للابتداء بـ(السين) الساكنة فلما نابت (الباء) عنها سقطت في الخط بخلاف **{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ}**، إذ (الباء) لا تنوب منابها فيه إذ يمكن حذفها مع بقاء المعنى، فيُقال : (إقرأ اسم ربك) قيل عليه، وظاهره أن الّذي منع من الإسقاط في الآية إمكان حذف (الباء) فقط"[٤].

و **تفسير قول البهائي: الإعراب على ثلاثة أقسام لفظيّ وتقديريّ ومحليّ** ،"فسر بموضع الاسم المبنيّ بمعنى أنه لو كانت فيه كلمة معربة لظهر فيها الإعراب، فالفرق بين الإعراب (**التقديري والمحلّيّ**) أن ما يُقدر الإعراب فيه فهو مستحق له، وعدم ظهوره إنما هو المانع، بخلاف الّذي إعرابه (**محلّيّ**) وهو المبنيّ، الواقع في محل المعرب، فإنه لم يستحق الإعراب، بل لو كان في محله معرب لتغيّر

---

(١)ملوك الكلام:٢٩.

(٢)ملوك الكلام: ٣١.

(٣)ملوك الكلام: ٣٨.

(٤) ملوك الكلام : ٤٥.

آخره، ثم لما بين الشّيخ أن الإعراب على ثلاثة أقسام أراد أن يُمثّل لكل قسم، فإن المثال يوضح الحال" [١].

ومنها أيضا ما ورد في مسألة :" بوروا أولادكم....." "إذا كان النكاح صحيحًا وفراش شرعي إذ الغي **خلاف** الرشد"[٢].

***التفسير بالكلمة الواحدة:**

ونعني بها أن نفسر الكلمة بأختها ومرادفها وكثير ما يستعمل هذا النوع من التفسير في الكتب والمعاجم وقد استعمله الهمداني في كثير من المواضع في كتابه (ملوك الكلام) ومنها:

"قوله(ع): بوروا كـ(قُولُوا)"[٣].

"الجرّ :السحب"[٤]

فقدنا: حسبنا [٥]

المولِّدة: بكسر اللام القابلة[٦]

(الإجفيل) : الجبان[٧]

---

(١)ملوك الكلام:٦١ ـ ٦٢.

(٢)ملوك الكلام١٢٧.

(٣) ملوك الكلام:١٢٧.

(٤) ملوك الكلام:٢١٣.

(٥)ملوك الكلام:٧٢.

(٦)ملوك الكلام: ١١.

(٧)ملوك الكلام:٨٦.

***التفسير بأكثر من كلمة:**

لم يقتصر الهمداني في تفسير مادته بكلمة واحدة فقط، بل استدعى أحيانا اللجوء إلى أكثر من ذلك لبيان مفرداته وتوضيحها، وكانت هذه العبارات متصدرة بما يأتي :

***مصدرة ب(هو):**

لقد كثر استعمال الهمداني لتوضيح مادته بهذه اللفظة ومنها:

ـ "أن المايح بالباء المنقوطة نقطتين من تحت **هو الذي** في أسفل البئر يملئ الدلو من الميح وهو أن تدخل البئر وتملأ الدلو لقلة مائها" [١].

ـ "(إزميل) وهو من الرجال الشديد، والضعيف ضدّ"[٢].

ـ "(الإخريط) وهو نبات من الحمض"[٣].

***مصدرة ب(إذا):**

ومنها قوله في مسألة: عن معنى قوله □:" حسين منّي وأنا من حسين" ، "مقدود، إذا كان ذاهبًا في الطول"[٤] .

*** مصدرة بـ(الذي):**

ومنها "اللّفظ العربيّ، أي: **الّذي** ليس فيه العجمة، فإنه عبارة عن اللّفظ **الّذي** وضع العرب مادته وهيئته معًا"[٥].

***مصدرة بـ(أي):**

---

(١)ملوك الكلام:٣١٤.

(٢)ملوك الكلام:٨٦.

(٣)ملوك الكلام:٨٦.

(٤)ملوك الكلام:٢٥٧.

(٥) ملوك الكلام: ٨٥.

كثيرًا ما كان يذكر الهمداني في كتابه ملوك الكلام (أي) التفسيرية لبيان كثير من المفردات والمسائل وتوضيحها وتفسيرها، حيث جاء استعمالها بصورة متكررة في ثنايا الكتاب ومواضعها كثيرة جدًا نذكر بعضًا منها:

في بيان قول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

"أي: إن الجدّ أتاه السؤدد مِن قبل الأب، والأب مِن قبل الابن"[١].

وفي مسألة:" فاطمة سيدة نساء...." "وهناك معنى آخر ألطف وأدّق، وأحسن وأحق، وهو على شيء غير معلق، وهو أن فاطمة لها جميع الصفات الحميدة، إلا أنّه لم تلدها مريم، **أي:** ما ولدتْ من دون مباشرة البشر مع أُمّها" [٢] .

وفي المسألة نفسها ذكر هذا القول:" رب أصلي على نبيك إلى يوم لقائك، أي: الصلاة تصدر مني إلى اليوم الّذي ألقاك فيه فتنقطع"[٣].

وكذلك في بيان معنى البيت

أرسل فيها بازلًا يقرمه بسم الذي في كل سورة سمه

"أي: أرسل الراعي في الإبل جملًا بازلا (وهو ما انشق نابه يقرمه)، أي: يعفيه عن الركوب والحمل ويتركه عن الاستعمال"[٤].

* ولم يقتصر الهمداني في تفسير مادتة بأكثر من كلمة على تصدرها بهذه العبارات بل بدونها، ومنها:

"القدّ: الشّق طولًا"[٥].

---

(١)ملوك الكلام:٧.

(٢)ملوك الكلام:٩.

(٣)ملوك الكلام:١٠.

(٤)ملوك الكلام:٤٤.

(٥) ملوك الكلام: ٢٥٧.

"القطّ: الشق عرضًا"[١].

***التفسير بكلمة من غير لغة:**

يورد الهمداني بعضًا من الألفاظ باللغة الفارسية لشرح بعض الألفاظ باللغة العربية ، وأحيانا يورد مسألة باللغة العربية ويترجمها باللغة الفارسية منها:

ـ "(أنعم الله صباحك)، من باب الأفعال من النعومة يعني: (نازك نرم ملايم كراندا خداي بامداد مرا)"[٢].

ـ "(جصّ) فإنه يصدق عليه أنه لفظ وضعه واضع لغة العرب ومعناه بالفارسية (كج) فهو مثل (حَجَر)"[٣].

***تفسير كلامه برسم جدول:**

في مسألة:" توجيه وآله المستكملين الشرفاء" فقال بعد أن شرح أحد أوجه إعراب المسألة "وإن شئت توضيح المقام ورميت الإيصال إلى المرام فانظر الى هذا الشكل المزيل للإبهام"[٤]:

المستكملين	الشرفاء	الفتح	الضم
الكسر		أحُسَن	حَسَنٌ
الفتح		أضْعَفُ	حسن

(١) ملوك الكلام: ٢٥٧.

(٢)ملوك الكلام:٢٢.

(٣)ملوك الكلام:٨٤.

(٤)ملوك الكلام:٧٦.

وقال أيضا في مسألة ثانية: "أن لا يكون العَلَم الموصوف واقعًا في آخر سطر، و(ابن) للصفة في أول سطر آخر، كما في هذا الشكل"[١]:

جاء زيد
ابن عمر

وقال في مسألة أخرى :"وكذلك لا يكون (الابن) الواقع صفة لعَلَم، واقعًا في آخر سطر، والعَلَم الّذي أضيف إليه في أول سطر آخر، كما في هذا الشكل"[٢]

جاء زيد ابن
عمرو يافلان

(١)ملوك الكلام:٩٩.

(٢) ملوك الكلام:٩٩.

المبحث الرابع:
جهوده اللغوية

أولًا: آراؤه اللغوية

لقد كثرت آراء الهمداني في كتابه (ملوك الكلام) حيث وصل إلى أكثر من ستين رأيًا، وكان أكثر ما يتصدر هذه الآراء بلفظ (أقول) أو بعبارة (والظاهر أن)، فكان طرحه لآرائه تارة يكون من بنية أفكاره وتارة أخرى يكون مسانِدًا لآراء سابقيه أو إبطال رأيٍ وتضعيفه، وقد تنوعت آراؤه في جميع مستويات اللغة من صوت وصرف ونحو ودلالة وتفسير وبلاغة ومنها:

الرأي الأول: في إعراب (من) الموصولة في البيت :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

"أيّ إن الجدّ أتاه السؤدد مِن قبل الأب، والأب مِن قبل الابن، انتهى.

أقول: (من) الموصولة اسم (إن) وخبرها في البيت الآخر، و(قد) بعد ثم الثانية لابد مِن إثباتِها ليستقيم وزن البيت، وإن سقطتْ سهوًا في بعض النسخ المعتمدة، و(جدّه) بسكون الهاء"[١].

وفي المسألة نفسها أبدى الهمداني رأيه فقال:

"أقول: ويرد على وجهه الأول وهو أن يكون ولّدته من التوليد، يُقال: ولّدته القابلةُ توليدًا ، أيْ: تَولتْ ولادتُها، والمولِّدة بكسر اللام القابلة"[٢].

الرأي الثاني: في توجيه قولهم لم تكتب الألف من بسم الله خطا لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها فكان يبدي أكثر من رأي في المسألة الواحدة فقال:

"بِما يحضرني مِنَ العبارةِ أقول لابد في تحرير المقام من تقديم مقدمتين:

---

(١) ملوك الكلام:٧.

(٢) ملوك الكلام:١١.

الأولى: في بيان سبب التوجيه لحذف الهمزة، مع أن الحذف عدم وهو لا يحتاج إلى الدليل، وإنما المحتاج إليه هو الإثبات، فنقول: الأصل كما قرر في (علم الخط العربي) الّذي هو من أقسام الأدبيات في كتابة كل كلمة أن تُكتَبَ بصورة الابتداء بها والوقف عليها، ولذا يُكتَب المنصوب المنون بالألف، نحو(رأيتُ زيدًا)بِخِلاف المرفوع والمجرور، نحو (جاءني زيدٌ) و(مررتُ بزيدٍ) وكذا (إذن) الناصبة، فيمن يقف عليها بـ(الألف) من غير تفصيل، وكذا (إنا) و(لذا) أيضًا، يُكتَب كلما في صدرها (همزة وصل) عند الاتصال بالهمزة نحو (فافعل)، ويُكتَب الفعل الباقي على حرف واحد بـ(الهاء)، نحو(قه) و(له) فما دفع في بعض الكتب من كتابة ذلك الفعل بغير (هاء) خارج عن القياس، وكذا يُكتَب نحو (يا زيد ايجل) بـ(الياء) وإن كان يتلفظ بـ(الواو) لضمّة ما قبل (الياء)، مع سكونها وأمثال ذلك كثيرة لا تحصى ولا تعد ولا تنتهي ولا تُحدّ .

الثانية : في بيان ما ينفعني في الإيراد على ذلك القائل، فنقول :لا يخفى أن للخطوط أقسامًا كثيرة لا تحصى، مختلفة باختلاف الأمم، و مقصود القائل ليس خط اليهود أو النصارى أو المجوس أو غيرها، وإنما المقصود هو الخط المتداول بين أهل الإسلام وذلك ظاهر"[1].

" فأقول :في ذلك القول إشكالان:

الأول: في قوله طُوِلَتْ (الباء)لأنه إن أراد من المطول الخط المستطيل إلى (الميم) هكذا (بســم) ففيه وجهان من النظر:

الأول: أنه ليس خط (الباء) وإنما هو خط (السين) وذلك بديهيّ.

الثاني: أنه إنما يتصور في خط النسخ في بعض بخلاف آخر، فإنه كثيرًا ما يُكتب بغيره، مثل هذا (بسم بسم) ونحو ذلك كما لا يُخفى فتأمل.

وبخلاف الثلث فإنه هكذا (بسم)، وبخلاف الكوفيّ وسائر الخطوط وإن أراد من الخط المطول ما هو رسم (الباء) أعني هذا (بسم) ففيه وجهان من النظر:

---

(١) ملوك الكلام:٣١ ـ ٣٢.

الأول: أنه ليس بمختص بـ(الباء) وإنما يُكتَب كل حرف قبل (السين) من قبيل (الباء والتاء والثاء والنون) مثلها كما هو معروف عند أرباب الخط، نحو (نسيم) مثلًا.

الثاني: ما ورد على السابق من أنه إنما يتصور في (النسخ) و(الثلث) مثلًا، لا في (الكوفيّ) وغيره من الخطوط، كـ(التوقيع)، فإن اعترض بأن الكوفيّ قد غُير إلى (النسخ) و(الثلث) على ما قلتم فلا يلاحظ إلّا هما، ففيه جوابان يعرفهما الفطن إذا تفكر فليتأمل.

الإشكال الثاني :أن كثرة الاستعمال لا دخل لها بالكتابة، ولم يَثبُت في عِلم الخط حجية كثرة الاستعمال فتأمل، هذا ما ظهر لي في المقام فإن تلقيتموه بالقبول فهو المقبول، وإلّا فاكتبوا ما لكم فيه. انتهى كلام السائل الفاضل"[1].

"أقول: وجه الأولوية أن جميع ما في التنزيل من لفظ (اسم) إنما هو لغة الأكثرين كقوله **:{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ }و{ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى } و{ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ }** إلى غير ذلك من الآيات، فليحمل (الاسم) في البسملة أيضًا على تلك اللغة فإنها الشائعة المعروفة المستعملة عند الفصحاء (فلا يحمل التنزيل عليه) ، وأما غيرها شاذ مسترذل لم نرَ وقوعه في كلام الفصحاء، فلا يحمل التنزيل عليه ولذلك أطبق المفسرون وأهل العربيّة على أنه منها وتصدّوا لذكر وجه حذف الهمزة خطًا، فلم يحتمل أحدًا منهم أن يكون من (سِم) مكسور (السين) أو مضمّومها"[2].

الرأي الثالث: في مسألة تحقيق القول في اشتقاق الاسم

" أقول: وقد سمع الأصلان بنص من الجميع، وهو قولهم: (سِم وسُم) بالكسر والضمّ كما مر، فإن أصلهما (سِمو وسُمو)، فحُذِفَتْ (الواو) فبقى (سِم وسُم)، وعلى التقديرين حُذِفَتْ (اللام) وهي (الواو)؛ لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ثم سُكِنَتْ (السين)، **قيل:** لِيحصل التخفيف من طرفيه الأول والآخر، فإنه من الأسماء العشرة التي كثر استعمالها . **وقيل:** ليعوض عما سقط منه

(١) ملوك الكلام:٣٣.

(٢)ملوك الكلام:٤٤ ـ ٤٥.

أي: علموا أنهم إذا سكنوا الأول احتاجوا إلى زيادة (همزة الوصل) فسكّنوه رجاءً لزيادة الهمزة وجَعلِها عوضًا. **وقيل**: نقل سكون (الميم) إلى (السين)، ومعلوم أن السكون ليس قابلًا للنقل، لكن مراد القائل إن الساكن إن كان سكونه سكونًا وضعيًّا أصليًّا (فلا) يتعاقب عليه الحركات الإعرابيّة؛ لأنه سكون لازم، وسكون (الميم) في (سِم أو سُم) المحذوف منهما (الواو) كذلك، فلا يتعاقب عليه الإعراب مع أنه بعد حذف (الواو) يجب أن ينتقل الإعراب إلى (الميم)، حتى لا يبقى اللفظ بلا إعراب، فلذلك نُقل سكونها إلى (السين) أي: أُعطِيَ هذا السكون اللازم الّذي لا تقوم مقامه الحركة للسين، فبعد ذلك يحصل له قابليّة الحركة فينتقل إليه الإعراب، فافهم"[1]

الرأي الرابع: وقد تعددت آراء الهمداني فيما قياس مضارعه الكسر

"أقول لنا في الوجه الأول نظر من وجوه :

الأول : أن النقل مِن الكسر إلى الضمّ يلزم في كل مضارع مكسور (العين) كيضربه ويحبه فلِمَ لم يلزموا الضمّ هناك أيضًا فِرارًا منه؟! .

الثاني :أن(هاء) الضمير أعمّ مِن أن يكون للمذكر أو للمؤنث والمحذور المذكور، إنّما هو في الأول فقط، فلا وجه لإطلاق القول .

والثالث : أنه معارض بأن وجود الضمّات الثلاثة بعدها (واو) في اللفظ أثقل مِن كسر قبل ضمّ.

الرابع : أنه لا يلزم النقل من الكسر إلى الضمّ؛ لحلول الحرف المدغم بينهما.

الخامس : أن تخصيص لزوم المحذور المذكور بحال اتصال الضمير لا وجه له، فإنه يلزم لو كسر العين، سواء اتصل الفعل بالضمير نحو: (يمدّه) أو لا يتصل نحو: (يمدّ)، فإذا ثبت أن ذلك يلزِم على الإطلاق، فيرد أن المضاعف اللازم أيضًا يلزم فيه ذلك، مع أنهم لزموا الكسر فيه .

---

(١) ملوك الكلام:٤٨ ـ ٤٩.

السادس : أن المضاعف اللازم أيضًا يلحقه (هاء) الضمير، فيُلزم فيه المحذور المذكور، مع أنهم لزموا كسر (عينه)، غاية الأمر أن الضمير المتصل بالمتعديّ ضمير (مفعول)، والمتصل باللازم ضمير (مصدر)، نحو (يفرّه) أي: الفرار.

السابع :أن قوله: الفتح مشترط بحرف الحلق في (العين) أو (اللام)، لا فيهما، غير صحيح؛ لأن حرف الحلق إذا استدعى الفتح، وهو في احدهما فاستدعاؤه له وهو فيهما يكون بالطريق الأولى، فإن العلة في الفتح ثقل حرف الحلق، فاذا تعدّد كان أدعى إلى الفتح لازدياد الثقل"[١].

الرأي الخامس: في مسألة حل معنى قوله' "بوروا أولادكم بحب علي بن أبي طالب...."

"أقول: أمّا كون اللّفظ من اللغو فمن اللغو بمكان، وأما كونه من اللعن فغنيّ عن الطعن، كيف وقد صرح اللغويون بما ذكرناه؟ ففي (المجمع) يُقال:" هو (لغيّه) بالفتح والكسر وتشديد (الياء) نقيض لرشده .

وفي (المصباح المنير) "لغيته بالفتح والكسر"كلمة يُقال: في الشتم كما يُقال: هو لزينة، وفي القاموس: "ولد غيّة ويكسر زنية"، وفي الحديث: "الولد لغيّه لا يورث""[٢].

الرأي السادس: في دلالة قول الرسول الله ﷺ: "أوصيك بريحانتيّ خيرًا في الدنيا قبل أن ينهد ركناك"

"أقول وحمل الريحان في هذا الحديث على المشموم هو اللائق كما فعله الزمخشريّ في الفائق، "فإنه قد أضاف الريحانتين إلى نفسه أي: الذين أشمهما ولا معنى لرزقه" كما لا يخفى"[٣].

---

(١)ملوك الكلام:١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢)ملوك الكلام:١٢٨.

(٣) ملوك الكلام:٢٧٧.

الرأي السابع: في بيان حديث "الدنيا رأس كل خطيئة".

" فإن الظاهر أن الدنيا كلمة، ورأس كلمة أُخرى، وإن احتمل بعيدًا أن يكون (الدنيار) كلمة، و(أس) كلمة بضمّ (الهمزة)، وتشديد (السين) بمعنى الأساس، ومثل حديثنا هذا فإن الظاهر أن (إلا) فيه بتشديد (اللام) أداة استثناء، وكونه بتخفيفها على أنه حرف تنبيه"[١]

الرأي الثامن : في مسألة معنى الشعر وتحقيق حاله بحسب الشريعة المقدسة فقال:

"والظاهر أن أشعارًا جمع (شَعَر) بفتحتين كـ(سَبَب) و(أَسْبَاب) و(شعورًا)و(شعارًا) جمعا (شعر) بفتح الشين وسكون العين كـ(فَلْس وفُلُوس) و(كَلْب وكِلَاب).إن قيل: ما الداعي لهذا التخصيص وقد ورد جمع (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين على (أفعال) كـ(نهر وأنهار)؟ قلتُ ذلك أيضًا محلّ كلام لنا، فإن (النهر) بالفتح لغة فـ(أنهار) إنما هو جمعه لا جمع (نهر) بالسكون"[٢].

"والظاهر أن المراد من (التركيب) المذكور عند العروضيين وهو أن يكون الكلام الموزون مركبًا أما من (الأوتاد) أو (الأسباب) أو (الفواصل) على سبيل منع الخلو، ويؤيد ذلك أن (بحر الرجز) يستعمل عندهم مسدسًا ومربعًا ومثنى، والأخير كل مصرع منه (مستفعلن) مرة واحدة وهو قد لا يكون مركبًا من كلمتين، وعلى هذا فيكون قيد التركيب احترازا عما يكون مركبًا من حركات اليد أو الفم أو غيرهما من الأعضاء"[٣].

---

(١) ملوك الكلام: ١٣.

(٢) ملوك الكلام:١٨٠.

(٣) ملوك الكلام:١٨٣.

ثانيًا: ردوده على اللغويين

من يدرس دراستنا لكتاب ملوك الكلام كان للهمداني حضورفي شخصيته النحوية تمثلت بردوده على اللغويين دور كبير، وقد اخترنا منها.

الرد على بعض الأفاضل

"ولا يخفى على النبيه أنه فرق بيّنٌ بينَ قولنا: زيد وعمرو يعطي كل منهما صاحبه، وبين قولنا: زيد وعمرو يعطي أحدهما صاحبه، فإن معنى الأول لمكان كلمة (كل): أن كلًا يعطي صاحبه أي: زيد يعطي عمروًا وعمرو يعطي زيدًا، ومعنى الثاني لفقدانها: أن أحدهما هو المعطي وكلامه عليه السلام من قبيل الأول لا الثاني، نعم هذا الوجه موجه في قوله تعالى **:{ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ}**، لفقدان كلمة كلّ في الجزء الأول ولوقال تعالى: يولج كل منهما في الآخر ، لما كان قوله **:{ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ }** محتاجًا إليه وهذا الظاهر لمن له أدنى ربط بالعربيّة غير مخفي عليه .

الثانية: قال في مجمع البحرين بعد نقل قوله تعالى: **{ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ}**، وبيان معناه فإن قيل: ما فائدة التكرار؟ أُجيب التنبيه على أمر مستغرب وساق الجواب الأول إلى آخره"[1] .

الرّد على صاحب مجمع البحرين

"ولا يُخفى أن هذا وهم منه (رحمه الله) إذ التكرار ظاهرًا إنما هو في فقرة الصحيفة لا في الآية الشريفة، فإن قوله تعالى: **{ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ}** ، معناه أنه يدخل الليل في النهار ولا يدل لا صريحًا ولا ضمنًا، على أنه يدخل النهار أيضًا في الليل فنبه عليه بقوله: **{ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ}**، فليس فيه تكرار لنحتاج في تخريجه إلى إخراج (الواو) عن العطف وجعلها للحال مع دخولها على الجملة الفعلية، اللّهم إلا أن يقال: لما ذكر تعالى أنه يولج الليل في النهار بقدرته الكاملة علم منه ظنًا أنه أيضًا يولج النهار في الليل؛ لأنه قادر على ذلك فلا يقتصر على إيلاج

(١) ملوك الكلام:٢٣٦.

الليل في النهار بل يولج النهار في الليل أيضًا، فإذا علم ذلك ضمنًا فيكون قوله ثانيًا :"ويولج النهار في الليل" تكرارًا وهذا ضعيف، إذ لا يلزم أن يفعل الله تعالى كلما له القدرة عليه فإنه على كل شيء قدير، فلا يفهم ضمنًا من قوله يولج الليل في النهار، أنه يولج النهار في الليل أيضًا ليجيء التكرار المدّعى فافهم"[١].

رد على عصام الدين

" إذ قد عرفت أنه يمكن أن يكون الحكم عند ابن الحاجب في الجملتين ويصح مع ذلك قوله: لا يأتي إلا من اسمين إلى آخره بالنظر إلى التأويلات المارة وغيرها وإنما قلنا: أن قول السيد جيد؛ لأن صدق الشرطية وكذبها على ما أطبق عليه المنطقيون إنما هو بمطابقة الحكم فيها بالاتصال والانفصال النفس الأمر وعدمها لا يصدق الجزئين وكذب الطرفين أو كذب أحدهما فإن الطابق بحكم فيها بنفس الأمر فهي صادقة وإلا فهي كاذبه كيف ما كان خبرجزئاها فالمدار على النسبة التي بين الجزئين لا التي بين جزئي الجزاء، فقولك: إن قام زيدًا قم صادق إذا وطنت نفسك على القيام، إن قام وكنت بحيث القامة تقم سواء قام وقمت أنت بعده أم لا وكاذب إن لم يكن منك توطين نفس على ذلك وبعبارة أخرى أن صحة ملازمة بين المقدم والتالي فالشرطية صادق كقولنا: إن كان زيد إنسانا كان حيوانا وإن كان عمر حجرًا كان جمادًا"[٢].

الرد على السيد الشريف

" بقي الكلام في قول السيد ولو كان الحكم المقصود في الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية والظاهر أن معناه ما قلناه: من أن إن ضربني زيد ضربته لو كان معناه اضربه في وقت ضربه إياي لتوقف صدقه على

(١)ملوك الكلام:٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢) ملوك الكلام:٣٠٣.

تحقق ضرب منه زيد وتحقق ضرب منك في وقته وإلا فكيف يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وهذا غير صحيح.

فإن المفهوم منه أن صدق الكلام متوقف على وقوع مضمونه في الخارج والحال أنه ليس كذلك للقطع بأن قولنا: أكرم زيدًا يوم الجمعة صادق أن وطنت نفسك على إكرامه فيه ولو مات قبل أن تكرمه وكذلك صدق قولنا: اضربه في وقت ضربه إياي لا يتوقف على وقوع ضرب من هو حصول ضرب مني في وقته على توطين النفس على ذلك ولو انتفى الضرب منه ومتى وهذا معلوم"[١].

ثالثًا: ترجيحاته اللغوية

قبل ذكر ترجيحات الهمداني في كتابه ملوك الكلام لابد من معرفة الترجيح لغة واصطلاحًا فالترجيح لغة من الفعل "رجح: رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه. وأرجَحْتُ الميزان: أَثقَلْتُه حتى مال. ورجح الشيء رُجحاناً ورُجُوحاً. وأرجَحْتُ الرجلَ: أعطيته راجحاً. وحِلْمٌ راجح: يَرْجُحُ بصاحبه"[٢]، أما في الاصطلاح فالترجيح: "إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"[٣].

اعتمد الهمداني في ترجيحاته على الأدلة الفكرية والعقلية مع تقوية حجته بالنصوص القرآنية والأحاديث الشريفة والأبيات الشعرية، ولم يكن يميل إلى مذهب من المذاهب وإنما كان يرجح الراجح في القول باعتماده على البراهين والأدلة الصحيحة، وكان يستعمل ألفاظًا للدلالة على أسلوبه في الترجيح منها(الأصح ، الراجح، الأظهر، الأولى، الأنسب)ومن هذه الترجيحات:

---

(١) ملوك الكلام:٣٠٤.

(٢)العين : ٣ / ٧٨.

(٣) التعريفات : ٥٦.

***مسألة تحقيق القول في اشتقاق الاسم**

اختلف نحاة المذهبين في اشتقاق الاسم أهو من (السمة) كما يقول الكوفيون؟ أم من (السمو) كما يقول البصريون؟

أجاب الهمداني بما مفصّله أن في اشتقاق الاسم ثلاثة أقوال:

" الأول : أنه مشتقّ من (السمو) وهو الرفعة والعلو؛ لارتفاع الاسم واستعلائه على أخويه (الفعل والحرف)، حيث يتركب منه الكلام وحده دون أخويه، وهو قول البصريين قالوا: أصله سِموك(حبر) أو(سُمو) كـ(قُفل) "[1] .

وقد ذكر الهمداني قول عبد الحكيم والجوهري حيث قال:" قال عبد الحكيم في حاشيته على تفسير البيضاويّ: ولا يجوز أن يكون (سَموا) بالفتح لأن جمع (فَعل) بفتح (الفاء) (فُعول) كـ(فلوس)، وفيه نظر، فإنه يُجمع على (أفعال) أيضًا نحو: (نحو) و(أنحاء).

ثم قال الجوهري: "و(أفعال) يكون جمعًا لكلا الوزنين، وكـ(حِبر) و(أحبار) و(قُفل) و(أقفال) ولم يرجّح أحد الأصلين، بل قال: وهذا لا تدرك صيغته إلّا بالسمع"[2].

"وعلى أيّ حال فبعد سكون (السين) جيء بهمزة الوصل؛ لأنّ مِن دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن؛ لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة، ولوضعها على غاية الإحكام والرصانة، فصار اسمًا"[3] .

"الثاني: أنه مشتقّ من (الوَسم) وهو العلامة؛ لأن الاسم علامة على مسماه، فحذِفت (الفاء) لكثرة الاستعمال وعوِضَتْ عنها همزة الوصل، فصار اسمًا وهو قول الكوفيين، وعملهم أقلُّ مِن أعمال البصريين وهو حذف (اللام) وإسكان (الفاء).

---

(1) ملوك الكلام:٤٨.

(٢) ملوك الكلام:٤٨.

(٣)ملوك الكلام:٤٩.

الثالث: أنه مشتقّ من (السّيما) وهو العلامة فاعل بحذف الألف الزائدة و(العين) وهي (الباء) وعوِضَتْ الهمزة بعد تسكين (السين)، ووزنه على القول الأوّل (اِفع) بحذف (اللام)، وعلى القول الثاني (اِعل) بحذف (الفاء)، وعلى القول الثالث (اِفل) بحذف (العين)وفي المقام أقوال أخر ذكرناها في بعض تحريراتنا مع مالها وما عليها ومن رامها فليرجع إليها.

منها أنه لا حذِف ولا تعويض بل قُلِبتْ (واوه) همزة كـ(إعاء) و(إشاح)، فكَثُر استعماله فجُعلتْ همزته همزة وصل فوزنه (فِعل) لا (اِعل)، ومنها ما نقله الرازيّ في تفسيره وهو أن أصل (الاسم) من (سم)، (يسمو) أو (سم)، (يسم) والأمر منه (أُسمُ) كـ(أُدعُ) أو (اِسِمِ) كـ(اِرِمِ) ثم جعلوا هذه الصيغة اسمًا، وأدخلوا عليها وجوه الإعراب وأخرجوها عن حد الأفعال، وهذا كما سمّوا البعير يعملا"[1].

وقد ذكر الهمداني مجموعة من العلماء الذين أيدوا المذهب البصري فقال:" قال الطبرسيّ والزمخشريّ والبيضاويّ وشيخنا البهائيّ وجَمع مِن الفحول ما حاصله: أن قول البصريين أصح لأن ما حُذِف فاؤه نحو (عدة) و(وعد) و(صلة) و(وصل) لا تدخله همزة الوصل، ولأنهم يقولون في تكسيره أسماء، مثل (قِنو) و(أقناء) و(حِنو) و(أحناء)، وفي تصغيره (سُمَيّ)، وعند الإسناد إلى الضمير المرفوع (سمّيتُ) فلو كان مشتقًا مِن (الوسم) لقيل في تكسيره: (أوسام)، وفي تصغيره (وسُيَم)، وعند الإسناد إلى الضمير المرفوع (وَسَمْتُ) كما يقال في تكسير (وقت) :(أوقات) وفي تصغير (عدة) (وُعَيدة) وعند اتصال الضمير (بعدة) (وَعَدْتُ)؛ لأن التكسير والتصغير واتصال الضمير يرد مثل هذه الأسماء إلى أُصولِها، انتهى.

واختار شعبان أيضًا قول أهل البصرة فقال في منظومته:

---

(١) ملوك الكلام:٤٩ ـ ٥٠.

وهومن السّمو مشتق وفي تصغيره والجمع برهان يفي"[١]

وقال الهمداني وممن ذهب إلى ما قاله الكوفيون" الشيخ الرضيّ (رضي الله عنه) في شرحه على الشافية في باب الابتداء مقوّيًا لقول الكوفيين وما قالوه، وإن كان أقرب مما قاله البصريّون من حيث المعنى؛ لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفات الاسم من التصغير والتكسير كـ(سُمى) و(أسماء) وغير ذلك"[٢].

" وقال الشيخ أحمد بن زين الدّين في شرحه للزيارة الجامعة عند شرح قوله عليه الصلاة والسلام وأسماؤكم في الأسماء: وهو أي: اختيار الكوفيين أولى لمطابقة الاشتقاق للمعنى؛ لأن الاسم إنما وضع لتمييز المسّمى فهو علامة له، ودليلهم بالجمع والتصغير لا ينهض بالحجة؛ لاحتمال أن يكون تلك الأمثلة مقلوبة، فأصل (أسماء) مثلًا (أوسام) فقُلِبَتْ فصار (أسماء)"[٣].

"و(الاسم) أيضًا لما كان كثير الدوران في الكلام والاستعمالات والمحاورات، وكان معلوم الأصل بشهادة معناه، وأنه علامة على المسمّى التي لا يناسب معناها إلّا الأخذ والاشتقاق من (الوسم) لا من (السمو) لم يغيّره التصغير والتكسير؛ لأن تغيير ما لم يستعمل إلا على هذه الهيئة خلاف الأصل وخلاف الاستعمال وخلاف المأنوس، ولو كان مجهول الأصل بحيث لو لم يرد إلى أصله في بعض الأحوال لجهل أصله، وجب ردّه إلى الأصل في التصغير والتكسير؛ حفظًا لأصله، ولما زال المحذور من جهل أصل الاسم وحصل المحذور من تغيير أصل سلاسة الاستعمال وخلاف المأنوس أُبقي على أصل استعماله؛ لمعلوميّة أصل وضعه، وهذا مع حسنه وظهور دليله موافق لمعناه فيجب المصير إليه"[٤].

---

(١) ملوك الكلام:٥٠ ـ ٥١.

(٢) ملوك الكلام:٥١.

(٣) ملوك الكلام:٥١ ـ ٥٢.

(٤) ملوك الكلام:٥٢.

وقد ذكر الهمداني ما جاء في" (عيون الإخبار ومعاني الأخبار) عن الرضا (ع) في تفسير (بسم الله) قال (ع): يعني "اَسِم نفسي بسمة مِن سِمات الله وهي العبادة، قيل له ما هي السمة، قال: العلامة"، فتدبر هذا الحديث من حجة الله عليك هل أُبقي للسموّ المدّعى رسمًا أو أثرًا. وأيضًا سُئِل (ع) عن (الاسم) ما هو؟ قال : "صفة الموصوف" ، ولا ريب أن العلامة صفة للشيء ،و(السموّ) لا معنى له أما في المسمى فظاهر، وأما في اللفظ بأن (الاسم) مرتفع على أخويه (الفعل والحرف) فأظهر في البطلان، انتهى كلامه بأدنى زيادة ونقصان"[١].

"ولا يخفى أن الغرض من نقل كلام الشيخين ليس ترجيح القول باشتقاق الاسم من (الوسَم)، بل كسر سَورَةِ استبعاد المصرّين على إنكاره وردّه ، وتَسكين صَوّلة المشنّعين على من قال به، وذلك فإن وهن الكلمات المذكورة غير مخفيّ على من تأمّل فيها بإنصاف، وإن شئت أن تطلع على وهنها فاستمع لما نتلو عليك، واعلم أن قول ابن زين الدّين:"ودليلهم بالجمع والتصغير لا ينهض بالحجة، لاحتمال أن يكون تلك الأمثلة مقلوبة"، إلى قوله: "على أن السبب الموجب لكون الجمع والتصغير يردان الأسماء إلى أُصولِها غالبًا"[٢]

***مسألة توجيه وآله المستكملين الشرفاء بأربعة أوجه**

سُئــل الهمداني : "عن قول: ابن مالك في الألفية

[مصلّيا على النبي المصطفى] وآله المستكملين الشرفا

أهو بفتح الميم والشين من الشرفاء والمستكملين، أم بكسر الأولى وضمّ الأخرى وعلى فرض جواز جميع الوجوه فأيها أحرى ؟

فأجاب الهمداني: بأن في ذلك يجوز أربعة أوجه:

---

(١) ملوك الكلام:٥٣.

(٢) ملوك الكلام:٥٣.

"الأول : (المستكملين الشرفاء) بكسر الميم من المستكمِلين على أنه (اسم فاعل) نعت لآله، وفاعله مستتر فيه، وفتح الشين من (الشرفاء) على أنه مصدر بمعنى العلو، مفعول (للمستكملين) وألفه للإطلاق.

الثاني : (المستكملين الشرفاء) بكسر الميم من المستكمِلين على أنه اسم فاعل أيضًا، وضمّ الشين من (الشُرفاء) على أنه جمع (شريف)، وقصر للضرورة، فإن (فعيلًا) يُجمع على (فُعَلاء) بالمدّ، كـ(كريم) و(كرماء) و (نجيب) و (نجباء)، وعلى هذا الوجه يجوز في (الشرفاء) الرفع والنصب والجر، أمّا (الرفع) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى الرفع، أي: هم الشرفاء، وأمّا (النصب) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى النصب، وعليهما فمفعول (المستكملين) محذوف أو إنه مفعول (للمستكملين)،وأمّا (الجّر) فعلى أنه نعت ثان لآله.

الثالث : (المستكملين الشرفاء) بفتح الميم من المستكملين على أنه اسم مفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه ،وضمّ الشين من (الشرفاء) على إنه جمع قصر للضرورة، كما قُلنا ،ويجوز فيه على هذا أيضًا الرفع، والنصب، والجّر، أمّا (الرفع) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى الرفع، أي: هم الشرفاء، وأمّا (النصب) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى النصب ،وأمّا (الجر) فعلى أنه نعت ثان لآله .

الرابع: (المستكملين الشرفاء) بفتح الميم من المستكملين على أنه اسم مفعول أيضًا ، وفتح الشين من (الشرفا) على أنه مصدر، وفيه على هذا وجهان (النصب والجر)،أمّا (النصب) فعلى أنه مفعول لمحذوف والجملة مستأنفة، أي: حازوا (الشرفاء) أو صفة ثانية لآله على سبيل المبالغة، كـ(زيد عدل) تابعة لمحله البعيد، وهو النصب وهو بعيد، أو منصوب بنزع الخافض كنصب الطريق في قوله: على الطريق الثعلب والخافض هنا (في)، والتقدير: المستكملين في الشرف .وأمّا (الجر) فعلى أنه صفة بعد صفة لآله على (حدّ زيد عدل)، فافهم. هذا بيان الوجوه الجارية في كلام ابن مالك على أوضح المسالك"[1].

(١) ملوك الكلام: ٧٤ ـ ٧٥.

"وأمّا بيان ترجيح الراجح منها فنقول :الوجه الأول من هذه الوجوه أحسن من غيره لوجهين:

أحدهما: أنه خالٍ مما في الوجوه الباقية من الحذف والتقدير: وقصر الألف الممدودة ونحو ذلك من التكلفات المردودة.

الثاني: أن هذا الوجه هو الوارد عن الناظم، فينبغي الاقتصار عليه، وعدم التعدّي عنه.

والوجه الأخير: أضعف الوجوه، لما فيها من التكلف والتخريج الضعيف الشاذ كالنصب بنزع الخافض، والإتباع للمحل البعيد، وتوصيف الذات بالمصدر لإرادة المبالغة.

والوجهان المتوسطان متوسطان في القوة والضعف، فلكل منهما جهة قوة، حيث إنه غير مشتمل على تخريج ضعيف شاذ، وجهة ضعف من حيث إنه مشتمل على الحذف والتقدير وقصر الممدود ونحو ذلك، كما لا يخفى، فتحصل أن الأول أحسن والأخير أضعف، وكل من المتوسطين حَسِن"[1].

(١) ملوك الكلام:٧٥ ـ ٧٦.

القسم الثاني: التحقيق

وفيه ثلاثة مطالب:

أولاً: منهج التحقيق

ثانيًا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

ثالثًا: صور النسخ المعتمدة في التحقيق

القسم الثاني:

التحقيق:

أولًا: منهج التحقيق

اعتمدتُ في تحقيق كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام على القواعد والأسس التي سار عليها المحققون، وحرصتُ على إخراج النص المحقق بالصورة التي أرادها المؤلف، على وفق الضوابط المعهودة لدى المحققين وهي كالآتي :

١ـ أعدتُ طباعة النص مراعيةً الدقة في كتابة الكلمات على وفق القواعد الإملائية المعروفة ، وكتابة الكلمة حسب قواعد رسم الكلمة المعروفة .

٢ـ قابلتُ النَسخ بالمخطوط الأصل مراتٍ عديدة ؛ تلافيًا للنقص والسهو والزيادة والتقديم والتأخير .

٣ـ قارنتُ الأصل مع النسخة الثانية للمخطوط، وثبتُ أوجه الاختلاف من الزيادة والنقص .

٤ـ خرجتُ الآيات القرآنية من القرآن الكريم وحصرتها بأقواس مزهرة {} ، مع ذكر اسم السورة ورقمها في الهامش.

٥ـ وثقتُ القراءات من كتب القراءات.

٦ـ خرجتُ الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الأحاديث وحصرتها بين قوسين مزدوجين"".

٧ـ خرجتُ الأبيات الشعرية من الدواوين الشعرية ، واعتمدت أيضًا في تخريجها على كتب الأدب والنحو واللغة .

٨ ـ أكملتُ ما في البيت الشعري في المتن وحصرته بين قوسين معقوفين وذكرتُ بحور الأبيات في الهامش، مع ذكر البيت بالصورة الصحيحة من الديوان إذا كان به نقص .

٩ ـ وثقتُ ما ورد في الكتاب من شواهد وأقوال النحويين واللغويين والمفسرين و أرجعتها إلى أصحابها .

١٠ ـ خرجتُ الأمثال من كتب الأمثال وحصرتها بالأقواس المزدوجة "".

١١ـ شرحتُ بعض الألفاظ التي تحتاج إلى بيان.

١٢ ـ ترجمتُ للأعلام واستثنيت من ذلك بعض الأعلام المشهورين وأشرتُ إلى مصادر تراجمهم .

١٣ ـ عنيتُ بضبط الآيات القرآنية والأحاديث والأشعار وما يلتبس من الألفاظ.

١٤ ـ فككتُ ما استعمله من المختصرات .

١٥ ـ وضعتُ بعض العنوانات في معقوفين [] لبيان أنها إضافة المحققة على النص.

١٦ ـ اعتمدتُ على الكثير من المصادر في تخريج النص إذ بلغ عددها مايزيد عن ثلاثة مئة كتابًا .

١٧ ـ نقلتُ الحواشي التي وضع لها المصنف كلمة (منه) إلى الهامش ، وأدخلت الحواشي التي تحتوي كلمة (صح) داخل المتن في مكانها المناسب .

١٨ـ أضفتُ نماذج من صور المخطوط في قسم الدراسة .

ثانيًا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدتُ في تحقيق كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام على نسختين نسخة الأصل ورمزنا لها (أ) ونسخة ثانية رمزنا لها (ب).

النسخة الأولى :(الأصل)

يحتفظ بها مركز إحياء التراث في قم المقدسة ، رقم الإصدار(٣/١٠٣٠) ، وهو المجلد الأول بلغ عدد اللوحات (١٤٠) لوحة أي (٢٨٠) صفحة ، في كل صفحة (٢١) سطرًا، وعدد كلمات السطر من (١٠ ـ١٤) كلمة ، ومقياس صفحاتها ١٥٥ في ٢١٥ سم ، كتبت بخط نسخ التعليق وهو خط فارسي، وتميزت هذه النسخة:

١ ـ خطها واضح وكاملة الصفحات فلا يوجد بها أي نقص.

٢ ـ تحتوي هوامش وضعها المصنف .

٣ ـ كتبت بالمداد الأسود ، وقد وضع فوق بعض الكلمات مداد أحمر .

٤ ـ وجود كلمة في أسفل الصفحة دالة عن بداية الصفحة التالية .

٥ ـ إبدال حرف الهمزة ياء مثل عائد كتبت عايد ، وفرائض كتبت فرايض وغيرها.

٦ ـ رسمت كلمة ثلاثة وثلاث بحذف الألف فكتبها ثلثة وثلث .

٧ ـ كتابة كلمة إحداهما وإحداها بحذف الألف وإبدالها ياء (احديهما واحديها) .

٨ ـ إضافة الـ التعريف لكلمة غير .

٩ـ كان يدمج إن مع كان فتكون (انكان) .

١٠ ـ كتابة حرف الزاي ذال في بعض الكلمات مثل آذار ، آزار .

١١ـ عند مراجعتنا للمخطوط وقفنا على مسائل كثيرة لم يذكرها المصنف في فهرست المخطوط ومن أمثلتها قول النبي محمد ’:" حسين مني وأنا من حسين" وكذلك إعراب "أنا الذي سمتني أُمي حيدر ....." وغيرها من المسائل.

١٢ـ وجود كثير من الاختصارات مثل:

الرمز	المعنى
الخ	إلى آخره
كك	كذلك
فيق	فيقال
يق	يقال
الع	العين
تع	تعالى
لع	لعنه الله
تح	تحقيق
ايض	أيضًا
الظ	الظاهر
ظ	ظاهر
ع	عليه السلام
المص	**المصنف**

ره	رحمه الله
مط	مطلقًا
ح	حينئذٍ
لا مط	لا مطلقًا
ص	ﷺ
فظ	فظاهر
يخ	يخلو
لا يخ	لا يخلو
س	سيبويه

النسخة الثانية :

هذه النسخة موجودة في مكتبة آية الله الحكيم العامة، وهي أكثر وضوحًا من النسخة الأصلية كُتِبت بالمداد الأسود بيد الشيخ محمد رحيم بن محمد البروجردي المتوفى سنة (١٣٠٩هـ) أحد تلامذة الهمداني، عدد صفحاتها (٣٦٢) صفحة، عدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح بين(١٣ـ١٥) كلمة ، الخط نستعليق ، وجاء في نهاية المخطوط خاتمة له "بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين الغر الميامين..... وأنا السيد الأشم ابن الحاج ميرزا محمد محمد رحيم، المجاور بالمشهد المقدس الرضوي، حرره في ليلة الأحد رابع عشر من شهر ذو القعدة ألف ومائتين وثلاث وثمانين من الهجرة النبوية ﷺ ووقع التحرير في مشهد الكاظمين عليهما السلام . وانتهت الخاتمة بختم له.

ثالثًا: صور النسخ المعتمدة في التحقيق:

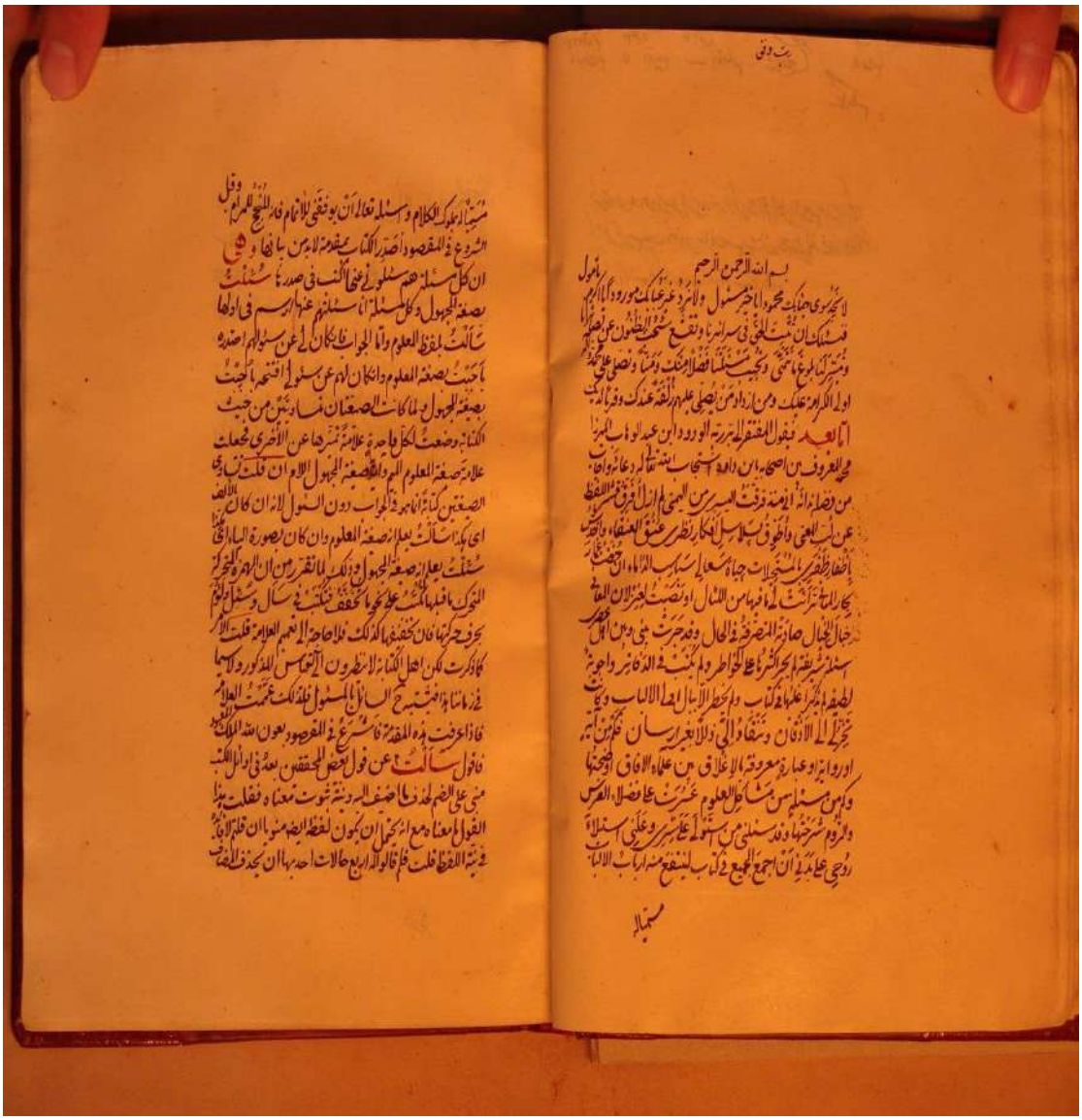

اللوحة الأولى من نسخة المؤلف

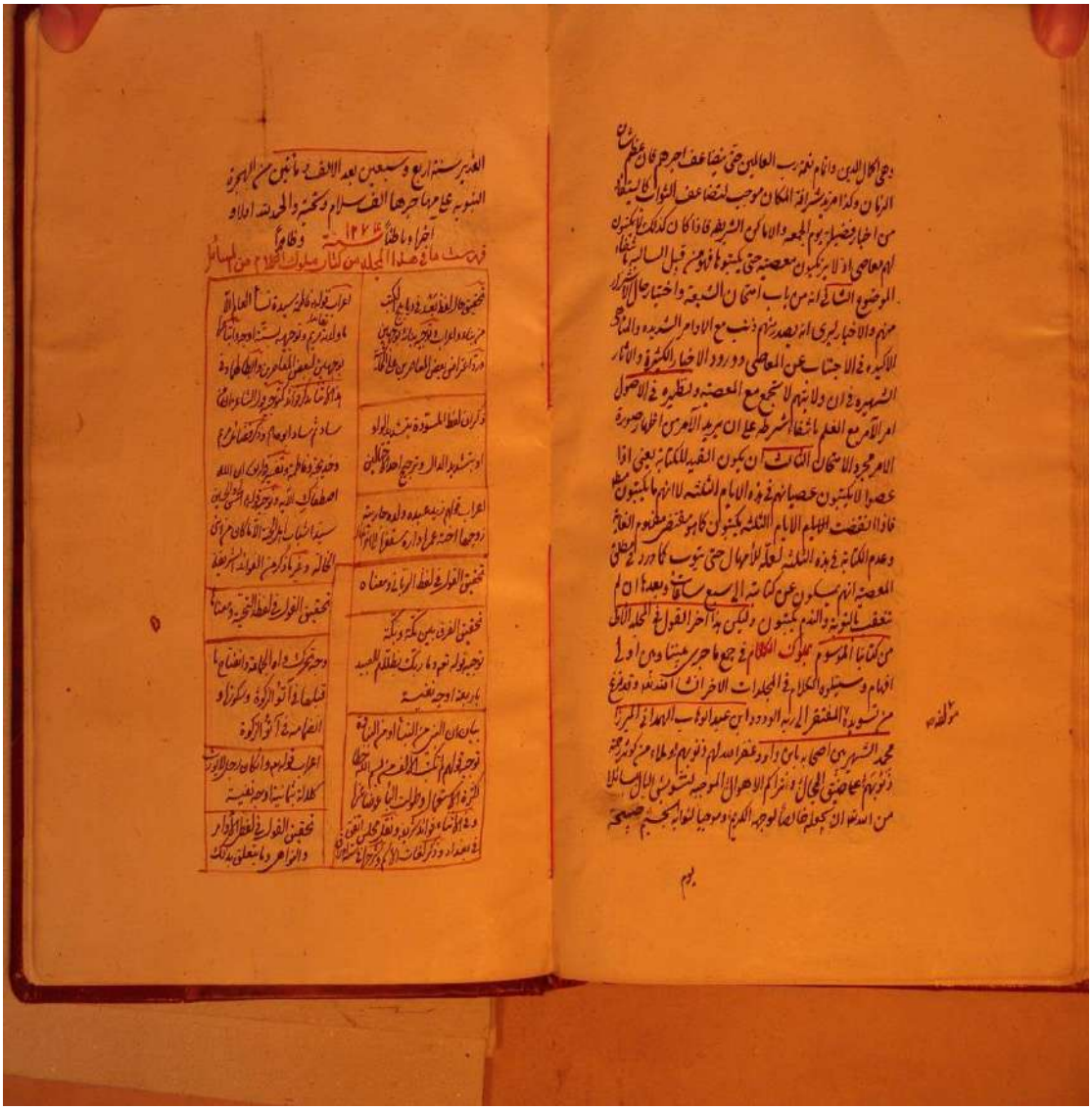

اللوحة الأخيرة من نسخة المؤلِّف

وهي التي فيها اسم الكتاب

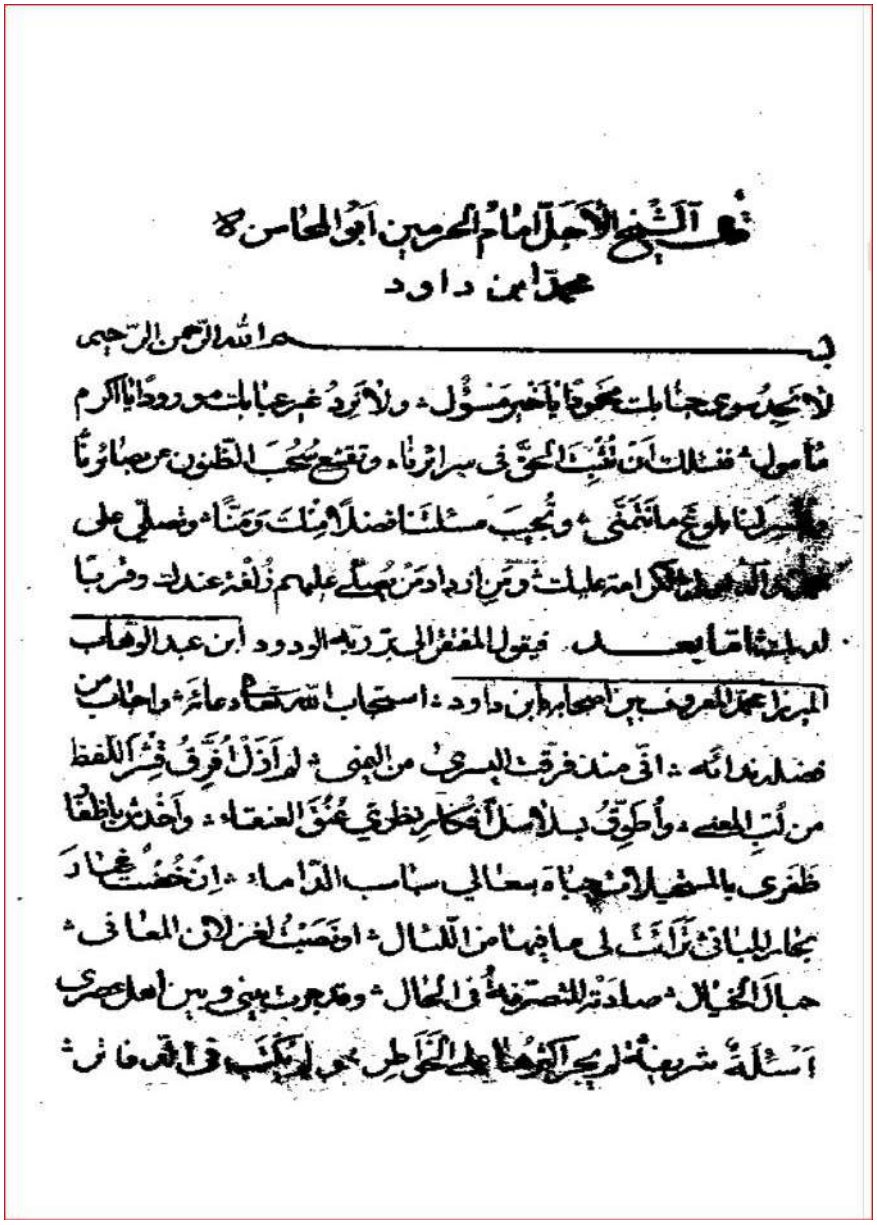

الصحيفة الأولى من النسخة الثانية

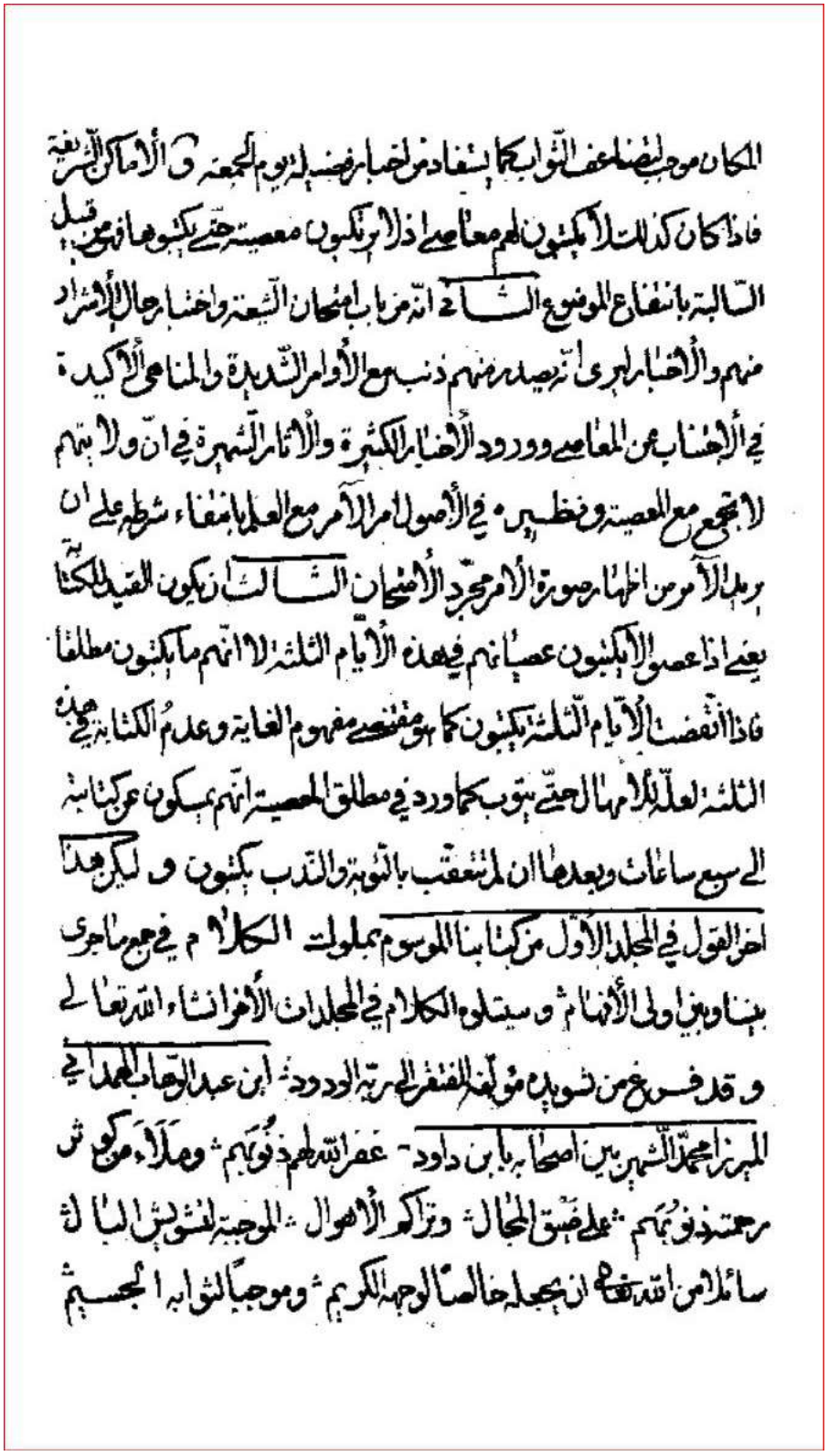

الصحيفة التي فيها اسم الكتاب من النسخة الثانية

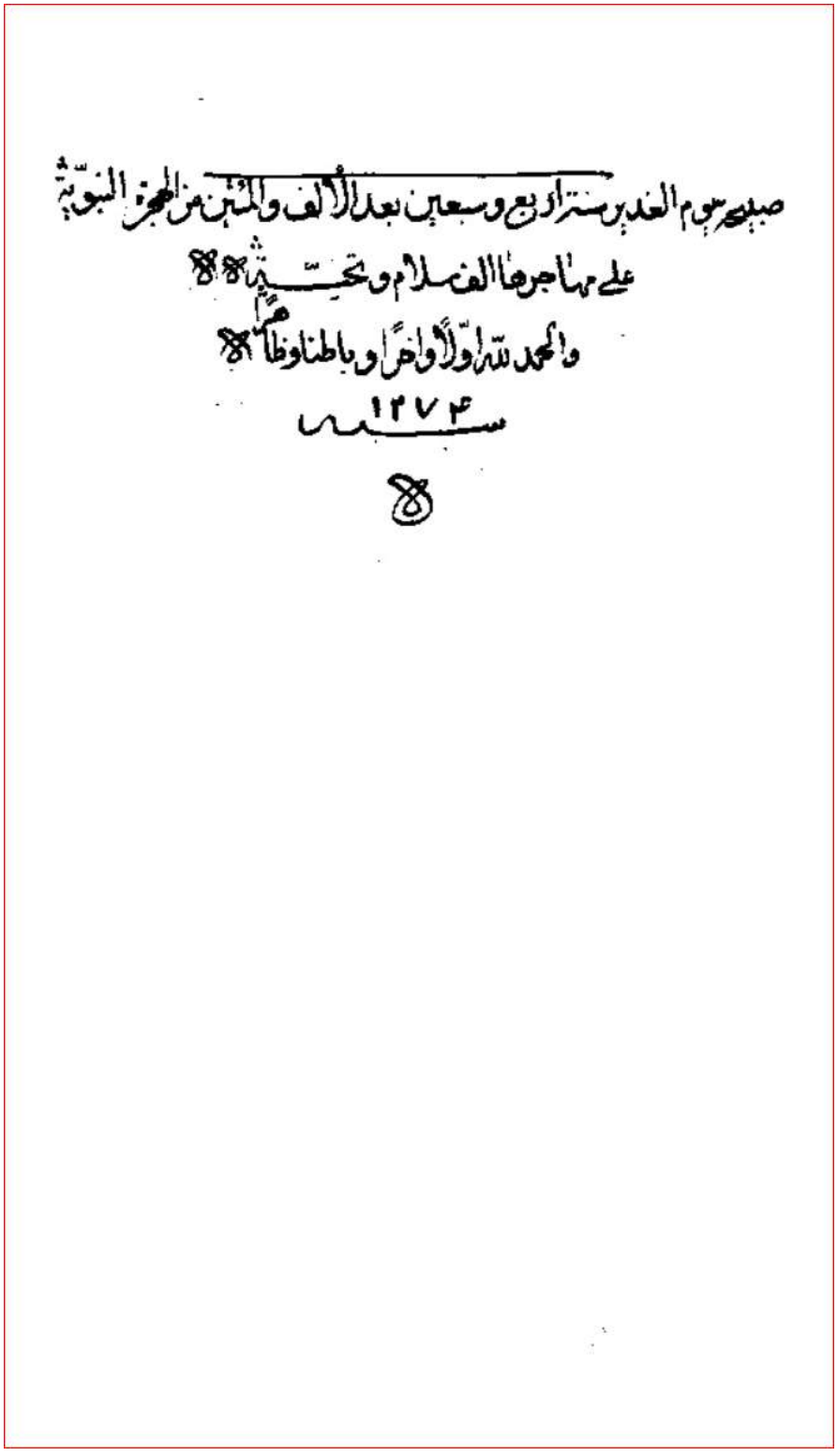
صبيحة يوم الغدير سنة اربع وسبعين بعد الألف والمئتين من الهجرة النبوية
على مهاجرها الف سلام وتحية
والحمد لله اولاً وآخراً وباطناً وظاهراً
سنة ١٢٧٤

الصحيفة الأخيرة من النسخة الثانية

الخاتمة

الخاتـمـة

بعد تمام نعمة الله علينا بإكمال رحلة البحث نورد أهم النتائج التي وصلت لها الباحثة:

١- إن كتاب ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أُولي الأفهام للميرزا محمد بن عبد الوهاب الهمداني بحر زاخر وخزين علمي بما توفر به من المصادر التي نقلها الهمداني من سابقيه وما أضاف لها من مخزونه العلمي.

٢- يعد كتاب ملوك الكلام متنوعًا بمادته العلمية فقد اشتمل كل مستويات اللغة من صوت وضرف ونحو ودلالة وتفسير وبلاغة.

٣- كان ينتقي من الآراء أصوبها، فيضيف عليها ويرجحها بأدلة علمية رصينة وكانت لآرائه صدى واسع في إعراب هذه المسائل.

٤- تناول الهمداني في مسائله الافتراضات والتفريعات الذي استطاع أن يقلب المسائل النحوية على وجوه مختلفة، ولم يقتصر الهمداني في طرح مسائله على مستوى واحد من مستويات اللغة بل كان يشرح ويوضح ويبين المسألة الواحدة في جميع مستوياتها اللغوية.

٥- كان أسلوبه بالنقل مختلفًا فتارة ينقل بالنص وتارة في المعنى، وتارة يذكر اسم الكتاب واسم العالم وتارة لا يذكره، وتارة يطرح مخزونه الفكري في افتراضات لتعزيز المسائل.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

لا نَجدُ سوى جنابِك محمودًا، يا خير مسؤولٍ، ولا نَرِدُ غيرَ عُبابِك موروداً، يا أَكرمَ مأْمولٍ، فنسألكَ أَن تُثبّتَ الحقَّ في سرائرنا، وتقشع سُحُبَ الظُّنُون عن بصائِرنا، وتُيَسِّرَ لَنا بلوغَ ما نَتَمَنَّى، وتُجِيبَ مَسْأَلتنا فَضْلًا مِنْك وَمَنًّا، وتصلّي على محمد وآله، أُولي الكرامة عليك، ومَن ازداد من يُصِلّي عليهم زُلْفَةً عندك، وقربًا لديك.

أمّا بعد:

فيقول المفتقر إلى ربّهِ الودود ابن عبد الوهاب الميرزا محمد، المعروف بين أصحابه بـ(ابن داود)، استجاب الله تعالى له دعاءه، وأجاب من فضلهِ نداءهُ: إني منذ فرقّتُ اليسرى من اليمنى لم أزلْ أُفرقُ قشر اللفظ عن لُبِّ المعنى، وأُطَوّقُ بسَلاسِلَ أَفكارِ نظري عُنُقَ العنقاء[1]، وأُخدشُ بِأظفارِ ظَفَري بالمُستحيلاتِ جِباه سَعالي سباسب[2] الداماء[3]، إن خضتُ غمار بحار المباني، تراءَتْ لي ما فيها من اللآل، أو نَصَبْتُ لغزلان المعاني حِبال الخيال، صادَته المتصرفةُ في الحال.وقد جَرَتْ بيني وبين أهل عصري أسئلة شريفة لم يجرِ أكثرُها على الخواطرِ، ولم يُكتبْ في الدفاتر، وأجوبة لطيفة لم يُذكر أغلبها في كتاب، ولم يخطر إلَّا ببال أُولي الألباب، وكانت تخِرُّ لي إلى الأذقان، وتنقادُ إليَّ ذللًا بغير أرسان.

فكم من آيةٍ أو روايةٍ أو عبارةٍ معروفة بالإغلاق بين علماء الآفاق أوضحتها، وكم من مسألةٍ من مشاكل العلوم عَسُرَتْ على فضلاء الفرس والرّوم شرَحْتُها، وقد سألني من استولى على سِرّي وعَلني، استيلاءَ روحي على بدني، أنْ أجمعَ الجميع

---

(١) العنقاء: طَائِر لم يَبقَ فِي أَيدي النَّاس من صفتهَا غير اسْمهَا. يُنظر: تهذيب اللغة : ١/ ١٦٨، (عنق).

(٢) السَباسِبُ: جمعُ سَبْسَب، وهي القَفْرُ والمَفازة. ينظر: لسان العرب: ٤٦٠/١، (سبسب).

(٣) الدَّامّاء: هي أَن يحفر اليربوع حفيرة ثم يسد بابها بترابها ويسمى ذلك التراب الدَّامّاء، وقيل له: الدامَّاء؛ لأنه يخرج تراب الجحر ويطلي به فم الآخر، من قولك ادْمُمْ قِدْرك أَي اطْلِها بالطِّحال والرَّماد. ينظر: المصدر نفسه: ١٠/ ٣٥٧، (نفق).

في كتابٍ؛ لينتفعَ منه أربابُ الألباب، (ص١) مُسَمِّيًا له بـ(**ملوك الكلام**)، وأسألهُ تعالى أن يوفقَني للإتمام، فإنهُ المُنجح للمرام.

وقبل الشروع في المقصود، أُصدِّر الكتاب بمقدمةٍ لابد من بيانها، وهي أن كل مسألة هم سألوني عنها أكتبُ في صدرها (**سُئِلْتُ**) بصيغة المجهول، وكل مسألةٍ أنا سألتُهم عنها أرسُم في أولها (**سَألتُ**) بلفظ المعلوم.

وأمّا الجواب فإن كان لي عن سؤلِهم أصدّره بـ(**أَجَبْتُ**) بصيغة المعلوم، وإن كان لهم عن سُؤلي أفتتحهُ بـ(**أُجِبْتُ**) بصيغة المجهول، ولما كانت الصيغتان مُتساويتَين مِن حيث الكتابة وضعتُ لكل واحدةٍ علامةً تميّزها عن الأخرى، فجعلتُ علامةَ صيغة المعلوم (الميم)، وآية صيغة المجهول (اللام).

إن قلتَ: تساوي الصيغتين كتابةً، إنما هو في الجواب دون السؤال؛ لأنه إن كان بـ(الألف) أيّ هكذا (**سَألتُ**) يعلم أنه صيغة المعلوم، وإن كان بصورة (الياء) أي هكذا (**سُئِلتُ**) يعلم أنه صيغة المجهول؛ وذلك لما تقرّر مِن أن الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها تُكْتَبُ على نحو ما تُخَفَّفُ، فتُكتَبُ في (سَأَل، وسُئِل، ولؤُمَ) بحرف حركتِها، فإن تخفيفها كذلك، فلا حاجة إلى تعميم العلامة، قُلتُ: الأمر كما ذكرتَ، لكن أهل الكتابة لا ينظرون إلى القياس المذكور، ولاسيما في زماننا هذا، فيشتبه حينئذٍ السائِل بالمسؤول؛ فلذلك عَمَّمتُ العلامة، فإذا عرفتَ هذه المقدمة فأشرعُ في المقصود بعون الله المَلِك المعبود، فأقول:

[المسألة الأُولى: تحقيق حال لفظ (بَعدُ) في ديابيج الكتب من بناءٍ وإعرابٍ، وتوجيه بنائه بوجهين، وردّ اعتراض بعض المعاصرين على الحاشية]

سَألتُ م: عن قول بعض المحققين: (**بعدُ**) في أوائلِ الكتب مبنيٌّ على الضَّم لحذف ما أُضيف إليه، ونيَّته ثبوت معناه.

فقلتُ: هذا القول ما معناه، مع أنه يحتمل أن يكون لفظهُ أيضًا منويًّا؟ إن قلتم: لا فائدة في نيَّة اللفظ، قلتُ: فَلِمَ قالوا له أربع حالات؟ إحداهما أن يحذف المضاف (ص٢) إليه ويُنوى ثبوتِ لفظهِ[١].

أُجِبتُ بوجهين:

الأول: إن بعض الفضلاء أسقط الحالة التي يُنوى فيها لفظ المضاف إليه، نظرًا إلى عدم الفائدة في نية اللفظ، وقال: لـ(بعد) وأمثاله ثلاث حالات؛ لأنه أما أن يُذكر معه المضاف إليه أو، لا. وعلى الثاني فأما أن يكون نسيًا منسيًّا أو منويًّا.

فعلى الأوَّلَيْن معرب، وعلى الثالث مبنيٌّ على الضَّم أشهر، فيمكن أن يكون هذا المحقق قد اختار هذا القول.

الثاني: إنّا سَلَّمنا أن مختاره قول الجمهور، لكن نقول: حَكَم ببناء (بعد)، ولم يقل يحتمل الإعراب والبناء، مع أنهُ يحتمل أن يكون لفظ المضاف إليه منويًّا أيضًا، كما أنهُ يحتمل أن يكون معناه فقط منويًّا؛ لأن نيّةَ اللفظِ لا فائدة فيها، وقولهم: له أربع حالات إحداهما: أن يُحذف المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظهِ، إنما هو للاضطرار، فإنَّهم لما رأوا أن (بعد) وأخواته وَرَدَت في القرآن وغيره مخفوضة غير منوَّنة، كقول الشَّاعر:

وَمِـنَ قبلِ نـادَى كـلُّ مـولى قرابةً فـما عطفَتْ مـولى عَلِيه العـواطـفُ[٢]

وكقراءة الجحدريّ[٣]، والعقيلّي[٤]: (للهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)[١] بالخفضِ من غيرِ تنوين[٢]، ولم يمكنهم أن يقولوا: إنها مقطوعة عن الإضافة؛ لعدم وجود

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣/ ٧٢- ٧٣.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة، ينظر: شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي: ٢/ ٩٦٣، ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٧٢.

(٣) الجحدري: عاصم بن العجاج الجحدري، أبو المجشر، من عُبّاد أهل البصرة وقرائهم توفي (١٢٩هـ)، لسان الميزان:٤/ ٣٧٢ .

(٤) العقيلي: أبو عون بن أبي شداد العقيلي توفي(٢٣٨هـ)، ينظر: المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري: ١/ ٤٣٨ .

التنوين، ولا أن معنى المضاف إليه منويّ؛ لوجود الإعراب وهو الخفض، قالوا: إن لفظ المضاف إليه منويٌّ. وفي أوائل الكتب لمّا لم يَرْوِهَا أحد بالنصب حُكِم ببنيانها على الضَّمِ؛ بناءً على نية معنى المضاف إليه؛ لعدم الفائدة في نية لفظه، فافهم.

وقد تبين من هذا الوجه بطلان قول بعض الأفاضل، فإنه إن أراد من المنويِّ في قولِه: "وعلى الثّالث مبنيٌّ على الضَّم" الأعمَّ من اللفظيّ والمعنويّ، ففيه أن (بعد) ونظائِرها ليست مبنية على الضَّم في الصورتين، وإنما البناء في منويّ المعنى. وإن أراد اللفظيَّ فقط، (ص٣) ففيه نظر من وجوه: الأول: أن النحاة صرحوا بأن لها أربع حالات. الثاني: أنها حينئذٍ ليستْ بمبنية.

الثالث: أن كلامه لا يدل على ذلك. وإن أراد المعنوي، ففيه النظر الأول والثالث. انتهى كلام المجيب.

أقول: الظاهر أن المراد ببعض الأفاضل عبد الله اليزديّ[٣]، فإنه قال في تعليقته المعروفة على (تهذيب المنطق)[٤] ما نصُّهُ: ((لـ(بعد) ثلاث حالات؛ لأنه إما أن يذكر معها المضاف إليه أو لا، وعلى الثاني فإما أن يكون نسيًا منسيا أو منويًا، فعلى الأولين معربة، وعلى الثالث مبنية على الضَّم))[٥]، انتهى.

وقد اعترض عليه بعض المعاصرين في تعليقتهِ المسمّاة بـ(القسطاس المستقيم)[٦] بهذا الاعتراض السقيم، فقال بعد نقل قولهُ لـ(بعد) ثلاث حالات ما نصّه: ((أقول بل أربع، فإن الحالة الثالثة وهي ما نويت معها المضاف إليه، أما أن

---

(١) هذه القراءة للآية الرابعة من سورة الروم.

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ، : ٢/ ٢٧٩.

(٣) عبد الله بن الحسين اليزدي (ت ٩٨١هـ). ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٥/ ١٣٣ .

(٤) تهذيب المنطق والكلام، لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ).

(٥) الحاشية على تهذيب المنطق للتفتازاني: ١١.

(٦) القسطاس المستقيم والمكيال القويم في علم الميزان: آقا محمد حسين الأردستاني اليزدي (ت ١٢٧٢هـ). ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٧/ ٧٨.

يكون منويًا لفظًا، بمعنى كونه مقدرًا في نظم الكلام، وهي فيها معربة أيضا، أو معنى فقط فتُبنى))[1]، انتهى.

ولكن لا يُخفى على من له يد بيضاء في فهم العبارات، أن ذلك الفاضل ذكر الحالات الأربع، وحكم ببناء منويّ المعنى ولم يخالف النحاة، إلا أنهُ أدرجَ حالة حذف المضاف إليه، ونية ثبوت لفظه في حالة ذكر المضاف إليه مع (بعد)؛ نظرًا إلى أن المنويّ لفظًا كالمذكور، فقوله: (إما أن يذكر معها المضاف إليه)، شامل لحالتين:

إحداهما: أن يُذكر معها المضاف إليه ذكرًا حقيقيًا مشاهدًا، نحو: جئت بعدَ العصر.

الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيكون كالمذكور، فإذا اندرجتْ هذه الحالة في قوله: (يُذكر معها المضاف إليه)، فيكون المراد من قوله: (منويًّا) المنويّ المعنى، فيصح قوله: (وعلى الثَّالث مبنية على الضم)؛ لأن المنويّ المعنى يُبنى على الضم، فتدبر.

[المسألة الثانية :إعراب ما اشتهر بين العرب والعجم، وهو: "فاطمةُ سيدة نساء العالم، إلاّ ما ولدتها مريم"، وعن تفسيره على وجه يُسَلّم]

سُئِلْتُ عن إعراب(ص٤)ما اشتهر بين العرب والعجم، وهو: **"فاطمةُ سيدة نساء العالم، إلاّ ما ولدتها مريم"**[2] وعن تفسيره على وجه يُسَلّم.

---

(١) لم أعثر على النص؛ لأن كتاب القسطاس المستقيم ما زال مخطوطا، ومكان النسخة في دامغان، مكتبة قمر بني هاشم، الرقم (١٦٩). ينظر: ما كُتب في المشهَد الحُسيني الشريف- تصنيف ونسخ، حيدر محمد عبيد الخفاجي، بحث منشور في مجلة الخزانة، العدد التاسع، السنة الخامسة، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م: ٥١٦- ٥١٧.

(٢) لم اعثر على هذا الحديث بكتب الحديث، ووجدتُ حديثًا مقاربًا بهذا اللفظ في المعنى وهو (فاطمةُ سيدةُ نساءِ أهل الجنة، إلّا ما كان من مريم بنت عمران)، ينظر: مسند الامام أحمد بن حنبل :رقم الحديث :١١٧٥٦، ١٨/ ٢٧٩ .

أجَـــبتُ: بما مفصله أن هذا الكلام مشهور بين الأنام، ومتداول في ألسِنة العلماء الأعلام، وقد سألني عن إعرابهِ وتفسيرهِ جمع من أُولي الأفهام، وكانوا يقولون: إنهُ حديث مرويّ عن خيرِ الأنام (عليه وعلى آله السلام)، لكن لم يثبت ذلك عندي، فإني تصَفّحتُ كُتب الأخبار والأحاديث، فلم أجد هذا الحديث، ومما يشهد على عدم صدوره عنه(ﷺ) خفاء معناه وعدم سلاسة لفظهِ، وكونه كالمعميات والألغاز، مع أنّ جميع كلامه إعجاز، وكلامه من كلام غيره بأدنى نظر يُماز، أما سمعت ما اشتهر من أنّ كلام الملوك ملوك الكلام، فكيف يكون مع ذلك هذا الكلام كلامه عليه الصلاة والسلام؟...

وعلى أيّ حال فنقول: (فاطمة) مبتدأ، وهي عَلَم لبنت رسول الله (ﷺ)، و(سيدة) خبره، و(نساء) مضاف إليه، و(العالم) كذلك، ومعنى هذه الألفاظ وما يتعلق بِها يُطلب من محل آخر، و(إلاّ) بكسر الهمزة وتشديد اللّام حرف استثناء، و(ما) نافية، و(ولَدتها) فعل ماضٍ، و(التاء) للتأنيث، و(هاء) المؤنث يرجع إلى فاطمة، و(مريم) فاعل (وَلدتْ).

والمعنى أن لفاطمة تفضيلًا وشرفًا على نساء العالم، فإن الله أكرمها بالسؤدد والفضيلة، وأضاف الأوصاف الجميلة، كـالعصمة، والسلطنة، والعبادة، وصِدق العبودية، والعلم، والكرم، والقناعة، والعقل، والحلم، والحياء، والزهد، والتقوى، والعفو، والرضا، وغير ذلك من الصفات الحميدة العلية، والأخلاق الزكية، والأفعال المرضيّة، فلها في كل رتبة أعلى درجة منها، وما من صفة كمال إلّا وأصْلِها ثابت لها، فهي حاوية لِتمام الصفات، وجامعة لجميع الكمالات، إلا أنه لم تلدها مريم، فلو كانتْ تَلِدها مريم (ص٥) لحصلت الشرافة والفضيلة لها من جميع الجهات، وكانت شريفة من طرف الأُم أيضًا، كما هي شريفة من طرف الأَب، والزوج والولد، أيْ: لو كانتْ أُمُّها مريم، التي هي أشرفُ النساءِ، كما أن أباها أشرف ولد آدم، وبعلها كذلك، لكانتْ كاملة في الشرافة.

إن قلتَ: لا تحصل من شرافة الأبوين الشرافة للولد، فكيف تحصل الشرافة لفاطمة، إذا كانت متولدة من مريم؟ قلتُ: بلى تحصل الشرافة للولد من جهة شرافة

أبويه، ألا ترى الأحاديث الواردة في تفاخر الحسين(عليه السلام) على جدّهِ رسول الله ﷺ حيث كان يقول له: "أنا أشرف منك؛ لأنّ لي جدًّا مثلكَ، وأبًا كعلي (عليه السلام) وأُمًّا كفاطمة الزهراء، وأخًا كالحسن المجتبى، وليس جدكَ وأَبوكَ كجدي وأبي، ولا أُمّكَ وأخوكَ كأُمّي وأخي" [1]كما تحصل للأبوين مِن جهة شرافة الولد، كما إذا كان الولد عبدًا صالحًا، مؤمنًا، متّقيًا، موحّدًا، عالِمًا، فاضِلًا، وكان أبواه من العوام، فإن لهما تحصل الشرافة بلا كلام، قال ابن الرومي[2] :

قالوا : أبو الصّقرِ من شيبان، قلتُ لهم كلّا لعمري، ولكنْ منه شيبان
وكم أب قد علا بابنٍ ذُرا شرف كما عَلا برسولِ الله عدنان

أبو الصقر: ممدوح القائل، وشيبان: حيٌّ من بكر، والذُرى بضم المعجمة والقصر: الأعالي جمع ذروة، بضم الذال وكسرها، والحسب: ما يعدُّه الإنسان من مفاخر آبائه، والمقصود واضح.

قال ابن عصفور: ومن ذلك قول الشاعر[3]:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده[4]

أي: إن الجدّ أتاه السؤدد مِن قبل الأب، والأب مِن قبل الابن، انتهى.

أقول: (من) الموصولة اسم (إن) وخبرها في البيت الآخر، و(قد) بعد ثم الثانية لابد مِن إثباتِها ليستقيم وزن البيت، وإن سقطتْ سهوًا في بعض النسخ المعتمدة، و(جدّه) بسكون الهاء.

---

(١) لم أعثر على هذا الحديث.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه ، ٣٧٣/٣.

(٣) لم نعثر عليه في كتب ابن عصفور، ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك :٢/ ٣٦٦.

(٤) البيت من الخفيف، لابي نؤاس ، ديوان أبو نؤاس : ١٨٥، وقد ورد بديوانه البيت هكذا:

قل لمن ساد ثم ساد أبو قبله، ثم قبل ذلك جده

والشاهد فيه في موضعين؛ لأن سيادة (ص٦) الأب من قبل سيادة الابن، وسيادة الجد من قبل سيادة الأب، وفي استشهادهِ به نظر؛ لأن قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى؛ وذلك لأن مضمون الكلام على قوله أن سؤدد الابن، سابق لسؤدد الأب، وسؤدد الأب سابق لسؤدد الجد، والسابق لسابق الشيء سابق لذلك الشيء، فيكون سيادة الابن سابقة لكل مِن سيادة أبيه وسيادة جّده، وسيادة الأب سابقة لسيادة الجّد، وقول الشاعر قبل ذلك مناف لهذا بلا شك.

فالحق أن (ثم) يحتمل أن يكون بمعنى (الواو)، فإنها تستعمل ـ بدون ترتيب ـ مثلها استعمالًا مجازيًا، ولا يشترط في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهلِ اللّغة، بل يُكتفى بالعلاقِة على المذهبِ المنصور، وإلا لزم أن يكون المجازات التي أحدثها فُصحاء المتأخرين وغيرهم، مما لا يسعَ أحد حصرها غلطًا، وهو غلط لا يقول به أحد.

والعلاقة المصححة هنا للتجوز الاتصال الّذي بين هذين الحرفين من جهة أن (الواو) لمطلق العطف، و(ثم) لعطف مقيد، والمطلق داخل في المقيد، فثبت بينهما اتصال معنويّ، فجاز استعمال (ثم) بمعنى (الواو) مجازًا لذلك، فلا يكون البيت مِن قبل أن المتقدم قد يأتيه الشرف مِن جهة المتأخر.

ويحتمل أن تكون للترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء، أو ذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، فيكون مقصود الشاعر ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادتِه، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده؛ لأن سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد، فلا يكون في الشعرِ إشعار بأن المتقدم قد يأتيه الشرف من جانب المتأخر، فتَدبر. (ص٧)

ثم اعلم أنّ صِحّة ذلك المعنى موقوفة على كون مريم أفضل من خديجة و أشرف، إذ لو لم تكن أفضل لم تحصل لفاطمة شرافة زائدة على شرافتها وأُمّها خديجة، كما لا يخفى، فإن تم تم وإلّا فلا.

وهناك معنى آخر أَلطف وأَدَّق، وأَحسن وأَحق، وهو على شيء غير معلق، وهو أَن فاطمة لها جميع الصفات الحميدة، إلا أنّه لم تلدها مريم، أيّ ما ولدتْ من دون مباشرة البشر مع أُمّها، فإن من المعلوم أن الولادة من دون مباشرة البشر صفة كمالية بالنسبة إلى الولادة مع المباشرة، فهو(ﷺ) يريد أن يقول: إن فاطمة لها الصفات السّنية جميعًا إلا الولادة من دون المباشرة، ولما كانت الولادة من غير فحل مختصة بمريم، فإنها لم تلد إلّا من دون المباشرة، فلو كانتْ تلد فاطمة لكانت تلدها أيضًا من دون المباشرة، قال (ﷺ): فاطمة سيدة نساء العالم، إلّا ما ولدتها مريم.

والفرق بين هذا المعنى والمعنى السابق بَيّن، فإن هناك قطعنا النظر عن أن مريم تلد بلا فحل أو معهُ، ولاحظنا أشرفيّتها من خديجة الكبرى، فقلنا: لو كانت تلد فاطمة لحصلت الشرافة لها من طرف الأم أيضًا، وهنا قطعنا النظر عن أنها أشرف من خديجة أو لا، ولاحظنا ولادتها بلا فحل فقلنا: لو كانتْ تلد فاطمة لكانت تلدها بلا فحل، فتحوز فاطمة هذه الصفة أيضًا.

وفي هذين الوجهين شيء وهو إن الجملة المستثناة يؤلها بالمفرد[1]، وإن كانت لا تحتاج إلى التصدير بأداة مصدرية، فإن وقوعها مستثناة يؤولها بالمفرد. كقولنا: (ما جاء زيدٌ إلا يضحك)، أي: ضاحكًا، إلا أنها إذا كانت منفية لم تسمع إلا مصدرة بـ(أن) المشبهة، نحو: زيد محسن إلا أنه لم يُكرمني، أو ما أكرمني، وعلى هذا فينبغي أن يُقال:(ص٨) فاطمة سيدة نساء العالم إلا أنه ما ولدتها مريم، فافهم.

ويحتمل ضعيفًا أن تكون (ما) مصدرية، مثل: هند حاوية لتمام الصفات إلا ما كتبت، أي: إلا الكتابة، والمعنى: أن فاطمة حاوية لتمام الصفات إلا ولادتها مريم، فإنها غير حاوية لهذه الصفة، إذ لم تلدها مريم بل خديجة، بناء على أن مريم أفضل من خديجة، أو إلا الولادة من غير فحل. فهذه أربعة أوجه، والمجموع إنما هو إذا كان ضمير المفعول المتصل بولدتْ ضميرًا مؤنثًا راجعًا إلى فاطمة.

(١) لم ترد هذه الجملة في النسخة الثانية ب من المخطوط.

وأما إذا كان ضميرًا مذكرًا فـ(ما) الواقعة بعد (إلا) موصولة، و(ولدتْ) صلتها، والضمير المذكر راجع إليها، أي إلى (ما) الموصولة التي هي كناية عن المرأة، والتعبير بـ(ما) دون (مَن) على حد قوله تعالى: **{فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء}** [1] ، والمعنى: أن فاطمة أشرف بنات آدم، وسيدة نساء العالم إلا المرأة التي ولدتها مريم، فإن فاطمة لا تكون أفضل وأشرف منها، ويكون الكلام من باب تعليق الحُكم على المحال كقوله تعالى: **{ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ}**، [2] إذ من المعلوم أن مريم لم تلد بنتًا حتى تكون أفضل من فاطمة، فتكون فاطمة أفضل من جميع النساء التي في العالم، ومثله قولنا: رب أصلي على نبيك إلى يوم لقائك، أيّ: الصلاة تصدر مني إلى اليوم الّذي ألقاك فيه فتنقطع. ومن المعلوم أنه لا يوم للقاء الله، فتكون الصّلاة مستدامة، ويحتمل هذا المثال أن نقدر مضافًا أيْ: إلى يوم لقائِنا رحمتك، لكنّه ضعيف؛ لاستلزامه قطع الصلاة حين التصليّة، فإن المصّلي في حال الصلاة يلقى رحمة الله، اللهم إلا أن يراد بالرحمة ما يُخصُّ بالآخرة، فافهم.

إن قلتَ: المفهوم من هذا التوجيه أن مريم لو كانت والدة لبنت لكانت تلك أشرف وأفضل من فاطمة مع أن الأمر ليس كذلك، (ص٩) قلت: من المعلوم أن المقصود من ذلك الكلام تفضيل فاطمة (عليها السلام) على جميع نساء العالم في تمام الجهات، ومن جميع الحيثيات، فعلى هذا يندفع الإشكال ويتضح الحال، فإن مريم إذا كانت والدة لبنت، لم تكن فاطمة أشرف وأفضل منها في تمام الجهات، ومن جميع الحيثيات، بل كانت تلك أشرف من فاطمة من جهتين:

الأولى: أنها متولدة من دون مباشرة البشر بخلاف فاطمة، فإنها ولدتْ معها.

الثاني: أن أُمّها أشرف مِن أُم فاطمة ذاتًا، لكنها لم تلد بنتًا، ففاطمة سيدة نساء العالم، والله أَعلم.

---

(١) سورة النساء:٣.

(٢) سورة الأعراف :٤٠.

ولا يخفى أن هذا التوجيه يجري في الحديث على كون الضمير مؤنثًا، بجعل (ما) موصولة، وجعل الضمير عائدًا إليها باعتبار معناها، أعني المرأة، فهذان وجهان آخران، والمجموع ستة أوجه، كل ذلك بدا لنا في بادئ النظر، وعلى الناظر التدبر، فإن هناك أنظارًا.

فائدتان:

الأولى: ذكر الشهيد الثالث محمد تقي ابن محمد البرغانيّ[1]من المعاصرين في المجلس الأول من كتابه الفارسيّ المسمى بـ(مجالس المتقين) [2] هذا الحديث بهذا اللفظ: فاطمة سيدة نساء أُمتي إلّا ما ولدتها مريم وذكر في توجيهه وجهين:

الأول: أن (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام كلمة تنبيه، و(ما) موصولة، والضمير المذكر لها، و(ولّدته) بتشديد اللام على أن يكون بصيغة الغائبية من باب التفعيل، والمعنى: فاطمة سيدة نساء أُمتي ألا أيْ: تنبهوا هي المرأة التي ولّدتها من أُمها مريم، أيْ: إن مريم مع جمع من الحور العين، حَضَرنَ حين تَولّدها، فولَّدْنَها مِن أُمها.

الثاني: أن (إلا) أداة استثناء، و(ما) نافية، و(ولدته) بتخفيف اللام وتاء التأنيث والضمير المذكر، والاستثناء منقطع، والمعنى: أن فاطمة خير نساء أُمتي وجميع جهات الحسن والخيرية، (ص١٠) مجتمع فيها إلا أنه لم تَلِدها مريم. انتهى كلامه على مقامه.

أقول: ويرد على وجهه الأول وهو أن يكون ولّدته من التوليد، يُقال: ولّدته القابلةُ توليدًا ، أيْ: تَولتْ ولادتُها، والمولِّدة بكسر اللام القابلة، ومنه ما روته

(١)محمد تقي بن محمد بن محمد تقي البرغاني القزويني الملقب بالشهيد الثالث من علماء القرن الثالث عشر الهجري كان فقيها مجتهدا أصوليا واعضا وهو رجل دين وفقيه شيعي إيراني من رجال العهد القاجاري ت ١٢٦٣هجري ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: جعفر: ٥٤٤/١٣ ،وكذلك ينظر: تراجم الرجال،: ٢ /٦٣٠ .

(٢)مجالس المتقين :للحاج مولى محمد تقي البرغاني المعروف بالشهيد الثالث، وهو مقتل فارسي مرتب على خمسين مجلسًا، ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٩/ ٣٦٤.

العامة عن مُسافع: "حدثتني مرأة من بني سليم قالتْ: أنا وَلّدْتُ عامة أهل دارنا ،أيْ: كنتُ لهم قابلة"[١] انتهى.

وأما قول الله في الإنجيل لعيسى (عليه السلام): "أنتَ نبي، وأنا ولّدتك"[٢] بالتشديد، فهو من التوليد بمعنى التربية، أيْ: ربيتُك. وقد خففه النصارى(وقد)[٣] وجعلوه له ولدًا، سبحانه وتعالى، عما يقولون علوّا كبيرًا.

ثلاثة أنظار:

الأول: أن الكلام حينئذٍ يحتاج إلى تقدير؛ لعدم تماميته بدونه، فإن (إلا) لو كان للتنبيه لكان (ما) الموصولة مبتدأ أو خبرًا، و(ولدته مريم) صلتها، فيبقى المبتدأ بلا خبرٍ، والخبر بلا مبتدأ؛ نعم لو كان الحديث هكذا: ألا هي ما ولدته مريم لكان لوجهه وجه.

الثاني: أنه جعل (ما) موصولة، ولم يحتمل أن تكون موصوفة، والجملة صفتها، مع أن ذلك محتمل.

الثالث: أن فيه تناقضًا بين اللفظ والمعنى، فإن معنى الحديث يستفاد منه أن فاطمة من ذوات العقول وليست بناقصة العقل، والتعبير عنها بـ(ما) الموضوعة لغير العقلاء ومن نزل منزلتهم، دون (مَن) الموضوعة للعقلاء فيه نوع إيماء إلى أنها مُنزّلة مَنزِلة غير العقلاء؛ ولذلك جعلنا (ما) حيث جعلناها موصولة كناية عن المرأة التي ولدتها ـ بالتخفيف ـ مريم، لا عن فاطمة، فتدبر.

وعلى وجهه الثاني وجهان.

الأول: أن فيه عود ضمير التذكير إلى اسم مؤنث وهو فاطمة، وهو غير صحيح.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير :٥/ ٢٢٥

(٢) هناك اختلاف بين نص المخطوطة وما وجدته في الأنجيل "إني أُخبر من جهة قضاء الربّ: قال لي: "أنت ابني ، أنا اليوم ولدتك ""سفر المزامير، الأصحاح الثاني ، الآية :٧.

(٣) وردت (وقد) بالنسخة ب ولم ترد بالنسخة الأصلية .

الثاني: أنه ينبغي تصدير الجملة المستثناة بـ(أن)وهي خالية عنها، وقد يُقال: يرد على وجهه الأول مضافًا إلى ما تقدم أن ظواهر الكتابة حيث يكون المرسوم محتملًا للفظين أو ألفاظ، ويكون بعضها أظهر هي المعول عليها وأما البواقي (ص١١)فمجرد احتمال، ولا ينبغي الالتفات إليها، ولا سيما في مثل الأحاديث، مثل حديث "الدنيا رأس كل خطيئة" [١] فإن الظاهر أن الدنيا كلمة، ورأس كلمة أُخرى، وإن احتمل بعيدًا أن يكون (الدنيار) كلمة، و(أس) كلمة بضمّ (الهمزة)، وتشديد (السين) بمعنى الأساس، ومثل حديثنا هذا فإن الظاهر أن (إلا) فيه بتشديد (اللام) أداة استثناء، وكونه بتخفيفها على أنه حرف تنبيه، كما احتمله في الوجه الأول خلاف الظاهر.

الثانية: في ذكر بعض ما ورد في مريم، وخديجة، وفاطمة.

أما مريم فكانتْ من أجمل النساء، وكانتْ تصلي فيضيء المحراب بنورها، على ما روي عن الباقر (عليه السلام) وقد اصطفاها الله لعبادته، واتباع مرضاته، وطهّرها من الأخلاق الذميمة، وصفات النقص والأدناس، والأقذار التي تعرض للنساء من الحيض والنفاس. وأرسل الملائكة إليها، يكلمونها شفاهًا ويحدثونها وتحدثهم، وخصّصها بالكرامات السّنية كـالولد من غير أب، وكمجيء الفواكه لديها في غير أوانِها.

فكانتْ تأتيها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف، غضًّا طريًّا، وقد دلتْ على ما ذكرناه الروايات، ونطقت به الآيات، قال عز وعلى: **{ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ * يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ}** [٢].

---

(١)ينظر: الكافي ، : ٢/ ٣١٥ الحديث للإمام الصادق (ع) وقد ورد "رأس كل خطيئة حب الدنيا".

(٢) سورة ال عمران: ٤٢-٤٣.

قال أبو جعفر: "اصطفاك من ذرية الانبياء لولادة عيسى من غير فحل، وخرج بهذا من أن يكون تكريرًا إذ يكون الاصطفاء على معنيين مختلفين. وقوله اقنتي أيّ اعبديه، وأخلصي له العبادة واسجدي واركعي". [١]قال الطبرسيّ: "أي كما يعبد الساجدون والراكعون لا أن يكون ذلك(ص ١٢) أمرًا لها بأن تعمل السجود والركوع في الجماعة"[٢].

وقال جار الله[٣]: "يحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع وفيه من يركع فأمرت بأن تركع مع الراكعين، ولا تكون مع من لا يركع"[٤]، انتهى.

وقدم السجود على الركوع؛ لأن الواو لا توجب الترتيب، فإنها في الأشياء المتغايرة نظيرة التثنية في المتماثلة، وإنما توجب الجمع والاشتراك، أو أن السّجود لعلّه في ذلك الدين مقدم على الركوع، وهنا وجه آخر وهو أن الصلاة تسمى سجودًا، قال: {وإِدْبَار السُّجُود}[٥] وقال (عليه السلام): "إذا دخل أحدكم المسجد، فليسجد سجدتين"[٦] أيْ: فليصلِّ ركعتين، وهما ركعتا تحية المسجد، وأيضًا (المسجد) سمي باسم مشتق من السجود، والمراد منه موضع الصلاة، وأيضًا أشرف أجزاء الصلاة السجود؛ لأن وضع الجبهة على الأرض أتم في الخضوع والعبادة له

---

(١) بحار الأنوار:١٩٣/١٤، وينظر: تفسير الميزان ٢١٤/٣:.

(٢) تفسير مجمع البيان: ٢٩١/٢.

(٣) الزمخشري العلامة ، ت٥٣٨ هـ ،كبير المعتزلة، ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي ، صاحب الكشاف والمفصل رحل وسمع ببغداد من نصر بن البطر وغيره ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٥/٧.

(٤) الكشاف:٥٣٨.

(٥) سورة ق : ٤٠.

(٦) ورد الحديث بعبارة مغايرة "َحدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:ِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ" ، ينظر: صحيح البخاري ، المجلد الاول:٤٤٤.

تعالى، وتسمية الشيء باسم أشرف أجزائه نوع مشهور في المجاز، وإذا ثبت هذا فنقول: قوله: (يا مريم أقنتي) معناه يا مريم قومي، وقوله: واسجدي أي: وصلي، وكان المراد من هذا السجود الصلاة، وقوله: (واركعي مع الراكعين)، أما أن يكون أمرًا لها بصلاة الجماعة، فيكون قوله: (واسجدي) أمرًا لها بالصلاة حال الانفراد. وقوله: (واركعي مع الراكعين) أمرًا بالصلاة في الجماعة. أو يكون المراد من الركوع التواضع، فيكون قوله: (واسجدي) أمرًا بظاهر الصلاة، وقوله: (واركعي مع الراكعين) أمرًا بالخضوع والخشوع بالقلب.

وأما خديجة فقد رويّ عن النبيّ (ﷺ) أنه قال: "فضلتُ خديجة على نساء أمتي، كما فضلتُ مريم على نساء العالمين"[١] .

وأما فاطمة فلا يمكن استقصاء ما ورد فيها (عليها السلام) فقد روي أن خديجة لما حملتْ بفاطمة كانت تسمع في بطنها التسبيح، والتحميد، والتهليل، والتمجيد، ثم كانتْ تُعَلِم أُمها أحكام دينها وهي في جوفِها[٢].

وقال (ﷺ)(ص١٣) في المباهلة لعلي: "اللّهُم هذا نفسي وهو عندي عِدلُ نفسي، اللّهُم هذه نسائي أفضل نساء العالمين، وقال اللهم هذان ولداي سبطاي فأنا حرب لمن حاربوا وسلم لمن سالموا"[٣] .

فأن قلتَ: كيف التوفيق بين قوله تعالى خطابًا لمريم: **{واصطفاك على نساء العالمين}** وبين قوله (ﷺ) "أفضل نساء العالمين فاطمة"[٤] ؟، قلتُ معنى قوله تعالى: تعالى: {على نساء العالمين} على نساء عالم زمانك.

ففي العلل عن الصادق (عليه السلام) قال: "سميت فاطمة محدّثة لأن الملائكة كانتْ تهبط من السماء فتناديها كما تنادي مريم بنت عمران، فتقول: يا

---

(١) كتاب الهداية الى بلوغ النهاية ،مكي بن أبي طالب:١٠/٢.

(٢) ينظر: دلائل الائمة:٧٧ .

(٣) مناقب الإمام أمير المؤمنين ع: ١٧٨/٢.

(٤) شرح اصول الكافي ، للمازندراني: ٢٢١/٧.

فاطمة، إن الله اصطفاك وطهركِ واصطفاك على نساء العالمين يا فاطمة، اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين، فتحدثهم ويحدثونها فقالتْ: لهم ذات ليلة أليستْ المفضلة على نساء العالمين مريم بنت عمران؟ فقالوا :أن مريم كانتْ سيدة نساء عالَمها وإن الله عز وجل جعلكِ سيدة نساء عالَمكِ وعالَمَها وسيدة نساء الأولين والآخرين"[١] .

الثالثة: نظير هذا الحديث وهو قوله: فاطمة سيدة نساء العالم إلى آخره، قوله (ﷺ): "الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة إلا ما كان من ابني الخالة عيسى ويحي"[٢] وشرحه أن حنة امرأة عمران بن ماثان ولدتْ بنتين، أحديهما وهي الكبرى زوج زكريا وأُم يحيى اسمها (ايشاع)، وثانيتهما وهي الصغرى أم عيسى واسمها مريم، وهي بلغتهم العابدة والخادمة، فاعلم أن يحيى وعيسى ابنا خالة، فإن أُم أحدهما أُخت أُم الآخر، وقد صدّق يحيى بن زكريا لعيسى بن مريم وهما في بطنيّ أُميّهما.

ففي تفسير الإمام (عليه السلام) قال: "قال رسول الله (ﷺ): "كان أول تصديق يحيى بعيسى (عليه السلام) إن زكريا كان لا يصعد إلى مريم في تلك (ص١٤) الصومعة غيره، يصعد إليها بسلّم فإذا نزل أقفل عليها ثم فتح لها من فوق الباب كوّة يدخل عليها منها الريح، فلما وجد مريم قد حبلتْ ساءهُ ذلك، وقال في نفسهِ: ما كان يصعد إلى هذه أحد غيري وقد حبلتْ والآن افتَضِح في بني إسرائيل لا يشكوّن أني أحبلتُها، فجاء إلى امرأتِهِ فقال: لها ذلك، فقالت: يا زكريا لا تخف فإن الله لا يصنع بك إلا خيرًا فآتِني بمريم أنظر إليها وأسألها عن حالها، فجاء بها زكريا إلى امرأته، فكفى الله مريم مؤنةَ الجواب عن السؤال، ولما دخلتْ على أختها وهي الكبرى ومريم الصغرى لم تقمْ إليها امرأة زكريا، فأذَن الله ليحيى وهو في بطن أمه فأزعجها وناداها، يا أُمّ، تدخل إليك سيدة نساء العالمين مشتملة على سيد رجال العالمين فلا تقومين إليها، فانزعجت وقامتْ إليها وسجد يحيى وهو في بطن أمهِ

(١) ينظر: علل الشرائع:١/ ١٨٢.

(٢) كتاب الجامع الصغير وزيادته :٤٩٢.

وصدق بعيسى بن مريم فذلك أول تصديقه له، فذلك قول رسول الله في الحسن والحسين إنهما سيّدا شباب أهل الجنة إلا ما كان من ابنيّ الخالة عيسى ويحيى"[1] انتهى، أي: إلا الّذي كان من ابني الخالة، وهو تصديق أحدهما الآخر وهما في بطنيّ أُميهما. فإن هذا لم يكن من الحسن والحسين، أي: لم يصدق أحدهما الآخر وهما في بطن الأم، فإن كليهما من أُم واحدة وليسا تؤامين، فافهم، ولو لم يكن الكلام على مثل هذا الحديث خارجًا عن وضع الكتاب لأوردنا أحاديث عديدة مع مالنا من التوجيهات بلا إطناب .

[المسألة الثالثة: ذكر أن لفظ المسودة بتشديد الواو أو بتشديد الدال وترجيح أحد الاحتمالين]

سُئِـــلْتُ ل: عن اسم الكتاب الذي يكتبه مؤلفه في أول فكره، ثم يغيّره ويزيد عليه ويبدله (ويزيد عليه)[2]يضيف إليه ويهذبه، فيضرب بالقلم على بعض ما فيه، ويصلحه ويلحق به بين سطوره وحواشيه ما جاد به فكره وأجاد، وسمح به نظره وأفاد، قال السائل: هل الاسم المطلق (ص١٥) عليه المسوّدة بصيغة اسم المفعول من (فعّل)، أو بصيغة اسم الفاعل من (افعلّ) ؟

أجَبـْـــتُ م: بأن كلا من الوجهين صحيح (رواية ودراية). أما رواية فلأن أهل العرف يطلقون الصيغتين على ذلك، من غير اقتصار على إحداهما؛ لورودهما في اللغة، قال تعالى **{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ}** [3] وفي

(١) ينظر: بحار الأنوار:١٤/ ١٨٦،ينظر: التفسير الصافي:١/ ٣٣٤ ، وهذا مروي عن الإمام الصادق(ع).

(٢) لم ترد هذه الكلمات في النسخة ب .

(٣) سورة ال عمران : ١٠٦.

الدعاء اللّهم: (بيّض وجهي يوم تسوّد فيه الوجوه ولا تسوّد وجهي يوم تبيض فيه الوجوه)[1]،فالأول من (افعلّ)، والثاني من (فعّل).

وأما دراية فلوجود المناسبة بين الاسم والمسمى على كلا التقديرين؛ لأن تسميته بذلك اللفظ إنما هو لسواد صفائحه وأوراقه، والمواضع التي تعارف بين الناس أن يدعوها بياضًا كالحواشي وبين السطور، وقد يقال: إن كونه بصيغة اسم الفاعل من (افعلّ) أولى لوجهين:

الأول: ما في (افعلّ) من المبالغة المناسبة للمقام ضرورة أن سواد القرطاس قد بُولِغ فيه، والتفعيل وإن استعمل أيضًا للمبالغة والتكثير كالتصريف، إلا أنه في التسويد للتعدية لا للمبالغة.

الثاني: أن (سوّد) من التفعيل متعدٍ، والفعل المتعدي يحتاج إلى القصد إلى إصداره والاختيار فيه، مثل (فرّحته)، بخلاف (اسودّ) فإنه لازم لا يحتاج إلى ذلك فلفظه أنسب؛ لأن المؤلف لا يقصد سواد وجه القرطاس بل يتفق منه ذلك قليلًا قليلًا وشيئًا فشيئًا، فإنه يكتب ويؤلف ويغيّر ويبدّل ويزيد وينقص أولًا فأولًا، فيجد بغتةً أن وجه الصحيفة صار أسود.

[المسألة الرابعة: إعراب قولهم: زيدٌ عبدُه ولدُهُ جاريتُه زوجُها أختُه عمُّها دارُهُ خشبتُهُ ساجٌ]

سُئِلتُ ل : عن إعراب قولهم (زيدٌ عبدُه ولده جاريته زوجها أُخته عمّها دارُه سقفها خَشَبَتُه ساجٌ).

أَجَبــتُ م : بأن المجموع عشرة مبتدآت وأخبار، فـ(زيد) مبتدأ أول، و(عبده) مبتدأ ثان، وهكذا إلى قولهم (خشبتُه) وهو مبتدأ عاشر، وقولهم ساجٌ (ص١٦) خبر المبتدأ العاشر، وهو مع خبره خبر التاسع، وهو مع خبره خبر

(١) بحار الأنوار: ٧٧/ ٣١٩.

الثامن، وهو مع خبره خبر السابع، وهكذا. والمعنى خشبةُ سقفِ دارِ عمِّ أختِ زوجِ جاريةِ ولدِ عبدِ زيدِ ساجٌ، فعُدِل من هذا إلى ذلك التركيب؛ فرارًا عن تتابع الإضافات.

[المسألة الخامسة: تحقيق القول في لفظ الربّاني ومعناه]

سُئلت ل: عن لفظ الربّاني ومعناه. أجبــت م :بأن فيه أقوالًا.

الأول: إنه منسوب إلى الرّب، بمعنى كونه عالمًا مواظبًا على طاعته، كما يُقال: رجل إلهيّ، إذا كان مقبلًا على معرفة الإله وطاعته، وزيادة الألف والنون فيه للدلالة على كمال هذه الصفة، كما قالوا: شعرانيّ ولحيانيّ ورقبانيّ، إذا وصفه بكثرة الشعر وطول اللحية وغلظ الرقبة، فإذا نسبوا إلى الشعر قالوا: شعريّ، وإلى الرقبة قالوا: رقبيّ، وإلى اللحية لحييّ، وهذا قول سيبويه،[1] وعليه فيكون منسوبًا إلى الرّب على معنى التخصيص بمعرفة الرّب وبطاعته.

الثاني: وينقل عن المبرد إن الربانيّين أرباب العلم، وأحدهم ربانيّ، وهو الّذي يربُّ العلم، ويربُّ الناس، أيْ: يعلمهم ويصلحهم، ويقوم بأمرهم والألف والنون للمبالغة، كما قالوا:(ريّان، وعطشان، وشبعان وعريان، وجوعان) ثم ضمت إليه (ياء) النسبة [2].

الثالث: أن (الرباني) إنما هو والي الأمة، وسميّ (ربانيًّا)؛ لأنه يُطاع كـالرّب تعالى، فنُسِب إليه.

---

(١)ينظر: الكتاب، باب الإضافة إلى اسم:٣ /٣٧٩-٣٨٠ .

(٢) ينظر: كتاب المقتضب ، باب مايقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب: ١٤٤/٣.

الرابع: وهوعن أبي عُبيدة[١] ن هذه الكلمة ليست بعربية، بل هي عبرانية أو سرّيانية،ومعناها الإنسان الّذي عَلِم وعَمل بما عَلِم، ثم اشتغل بتعليم طُرق الخير [٢].

[المسألة السادسة: تحقيق القول بين (مكّة وبكّة)]

سُئِـــلتُ ل:عن الفرق بين (مكّة وبكّة).وأجبـــت م: بأن في ذلك أقوالًا:

فقيـل: إن (بكّة) اسم للمسجد خاصته، و(مكّة) اسم لكل البلد، والدليل عليه أن اشتقاق(بكّة)من (البكّ) الّذي هو عبارة عن دفع البعض بعضا، يُقال: (بكّه، يبكّه بكّا، إذا دفعه وزاحمه، وتباك القوم(ص ١٧) إذا ازدحموا)، ولهذا سمي(بكة)؛ فإن الناس يتباكّون فيها، والازدحام والمدافعة إنما يحصل في المسجد عند الطواف لا في سائر المواضع، وفيه نظر؛ لإمكان القول بأن البلد سمّي (بكّة)، باعتبار حصول الازدحام في مسجدها[٣].

وقيل (مكة) بالميم اسم المسجد والمَطاف و(بكّة) اسم البلد عكس القول السّابق لقوله تعالى { **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ**} [٤] فجعل تعالى البيت حاصلًا في بكّة ومظروفًا لها، فلو كان (بكّة) بالباء اسمًا للبلد استقام كونها ظرفًا للبيت، الذي هو مكة.

وقيل هما اسمان لمسمى واحد، فان (الباء والميم)حرفان متقاربان في المخرج، فيقام كل واحد منهما مقام الآخر، فيقال هذا ضربه لازم وضربه لازب، ويقال: هذا دائم، ودائب، ورائم، ورائب ويقال: سمد رأسه، وسبده.

---

(١) أبو عبيدة : معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري ،النحوي ، صاحب التصانيف ،ولد في سنة عشر ومائة، في الليلة التي توفي فيها الحسن البصري، ت ٢٠٩ هـ ، ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٤٦/٩.

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب:٥ / ٣٤٩.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٨/ ١٢٩-١٣٣ ، ينظر: تفسير الميزان :مجلد ٣/ ١٩١.

(٤) سورة آل عمران : ٩٦.

وعلى كل حال فاشتقاقهما أما من (البكّ) بمعنى الازدحام والمدافعة، أو منه بمعنى الدق؛ لأنها تبكّ أعناق الجبابرة، لا يريدها جبّار بسوء إلا اندقت عنقه.

[المسألة السابعة: تحقيق القول في لفظة التحية ومعناها]

سُئـــــــلتُ ل: عن لفظة التحيّة ومعناها.

أَجَبـــــــتُ م: بأن التحيّة (تفعِلة)، وكان الأصل تحيية، مثل (توصية وتسمية)، والعرب تؤثر (التّفعلة) على (التفعيل)، ثم نقلوا حركة (الياء) الأولى إلى (الحاء)، وأدغموها في (الياء) بعدها، فصارتْ (تحيّة)، وكان عادة العرب قبل الإسلام إذا لقي بعضهم بعضًا قالوا: (حياك الله). واشتقاقه من الحياة، فقولهم (حيّاك الله) دعاء للمخاطب بالحياة، فكانت التحيّة عندهم عبارة عن قول بعضهم: (حيّاك الله)، فلما جاء الإسلام بدل ذلك بالسّلام، فجعلوا التحيّة اسمًا للسلام [١]، وقال: **{تحيّتهم يوم يلقونه سلام}** [٢]والأشعار ناطقة بما قلنا. قال:

حييّت من طلل تقادم عهده [أقوى وأقفر بعد أم الهيثم][٣]

وقال :

إنا محيوك يا سلمى فحيّينا (ص١٨) [وإن سقيت كرام الناس فاسقينا] [٤]

(١) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير :١٦١/١٠.
(٢) سورة الاحزاب :٤٤.
(٣) البيت من الكامل، ديوان عنترة ،معلقة عنترة ،هل سألت الخيل : ١١.
(٤) البيت من البسيط، لقد نسب هذا البيت لأكثر من شاعر منهم نهشل بن حري بن ضمرة، ورواه الأمدي لبشامة النهشلي، وقيل للمرقش، ينظر: نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب ، ابن سعيد الاندلسي:٤٥٦،ينظر: كتاب شرح درة الغواص :٢١١.

وبالجملة لكل قوم تحيّة، فتحيّة النصارى وضع اليّد على الفم، وتحيّة اليهود بعضهم لبعض الإشارة بالأصابع، وتحيّة المجوس الانحناء، وتحية العرب بعضهم لبعض أن يقولوا :(حياك الله)، وللملوك أن يقولوا :(أبيت اللعن)، ومعناه أبيت أن يأتيَ مِن الأمرِ بما تلعن عليه قال:

أبيت اللّعن إن سكاب علقٌ نفيس لا تعار ولا تباع
فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع[١]

ومن تحيّة الملوك أيضًا في الجاهلية (أنعم صباحًا)، و(أنعم الله صباحك)، من باب الأفعال من النعومة ي عني: (نازك نرم ملايم كراندا خداي بامداد مرا)[٢] وتحيّة المسلمين أن يقولوا :(السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، ولا شك أن هذه أكمل التحيات وأكرمها؛ لأن الحيّ إذا كان سليمًا كان حيًّا لا محالة، وليس إذا كان حيًّا كان سليمًا، فقد يكون حياته مقرونة بالآفات والبليات، فثبت أن قول: (السّلام عليك) أكمل من قول: (حيّاك الله)، بل أشرفها وأكرمها وقد ذكر الله تعالى هذه التحيّة الإسلامية في عدة آيات قال تعالى:**{وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى}** [٣]،وقال: **{ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى}**، [١] بل أمر نبيه

---

(١) البيت من الطويل، أربعة أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة. ونسبها إلى رجل من بني تميم وقد طلب منه ملك من الملوك فرسا يُقال لها سكاب فمنعه إياها وقال:

أبيت اللعن إن سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع
مفداة مكرمة علينا يجاع لها العيال ولا تجاع
سليلة سابقين تناجلاها إذا نسبا يضمهما الكراع
فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع

ينظر: ديوان أشعار الحماسة، حبيب بن أوس الطائي:٢٠.

(٢) هذه العبارة باللغة الفارسية وردت بالمخطوط من قبل المؤلف ومعناها (الله يجعل صباحك رقيق وناعم وخفيف) .

(٣) سورة طه : ٤٧ .

بذلك، فقال: **{وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ}** [٢]، إلى غير ذلك من الآيات، وأما الأخبار ففي فضيلة السلام أكثر من أن تحّصى.

[المسألة الثامنة: وجه دلالة قوله تعالى:{ وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَمٍ لِلْعَبِيدِ}]

ســـــألت م: عن وجه دلالة قوله تعالى: **{ وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَمٍ لِلْعَبِيد}** [٣]على انتفاء الظلم منه بالكلّية مع أن (ظلّامًا) من صيغ المبالغة، قال ابن مالك:

فعّالٌ أو مفعالٌ أو فَعُولٌ في كثرة عن فاعل بديل[٤]

فيدل على انتفاء الظلم منه على وجه المبالغة، فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك.

أُجبـــت ل:بوجهين:

الأول: أن كلَّ ما يثبت لله تعالى(ص١٩) من الأوصاف فإنَّما يَثبت لهُ على وجه الكمال، أي: يُسند إليه كمال ذلك الوصف، فإذا قيل: الله تعالى (راحم) فالمقصود أنه موصوف بالرّحمة الكاملة، أو أنه عادلٌ، فالمعنى أنه في كمال العدالة وموصوف بأعلى درجات العدالة، وهو الفرد الكامل للفظ العادل، فالوصف من حيث هو وصف لا يُسند إليه تعالى، وإن كان من أوصاف المدح .

وكذا إذا سُلِب عنه تعالى وصف فإنما يُسلَب كمال ذلك الوصف عنه؛ لأن السّلب إنما يترتب على الإيجاب، فكلما أُثبت في الإيجاب يتسلط عليه السَلب، فإذا قيل: إن الله تعالى ليس بجاهل فالمراد أن كمال الجهل منتف عنه، ولا يلزم من انتفاء كمال

---

(١) سورة النمل : ٥٩ .

(٢) سورة الأنعام :٥٤ .

(٣) سورة فصلت :٤٦.

(٤) ألفية ابن مالك :٣٩.

وصف عنه ثبوت أصله له، إذ أصل الوصف ومبدؤه لا يَتصف به تعالى، والحال في قوله:{**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ** } كذلك، ولا يَلزم منه ثبوت الظلم له لا على وجه الكمال والمبالغة، فإن الوصف لا على وجه الكمال والمبالغة لا يُسند إليه مطلقًا، سواء كان من الأوصاف المحمودة أو المذمومة.

وحاصل الكلام أن شأنه تعالى يقتضي أن كل وصف يثبت له تعالى، ولو فرضنا يبلغ حد الكمال، فكمال الصفات الكماليّة ثابت له تعالى، وكمال الأوصاف الناقصة مسلوب عنه تعالى.

وأمّا الوصف لا على وجه الكمال فغير ثابت له على كل حال، سواء كان صفة نقص أو صفة كمال ،فالظلم لا على وجه الكمال منتفٍ عنه من الأصل، فلا يَلزم إثباته من نفي كماله والمبالغة فيه، وبعبارة أخرى: إن الله ـ تعالى العياذ ـ بالله لو كان يتصف بالظلم لكان يتصف بكماله والمبالغة فيه، إذ لا سبيل للوصف لا على وجه الكمال إليه تعالى، فلما أريد السَّلب سُلَب عنه ما كان يتصف به، وهو الكمال .

الثاني : أن (ظلّامًا) ليس من أمثلة المبالغة؛ بل إنما هو (فعّال) بمعنى: ذي كذا، كسيّاف (ص٢٠) ونبّال، فإن بعض ما هو على (فعّال) يجيئ بمعنى ذي كذا من غير أن يكون من أبنية المبالغة في اسم الفاعل، فمعنى الآية :وما ربك بذي ظلم. انتهى كلام المجيب.....

والوجه الأول مأخوذ من (مجمع البيان لعلوم القرآن) ، فإنه قال في تفسير قوله تعالى في سورة آل عمران :{**وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**} [(١)]"وإنما ذُكَر لفظ (الظلام) وهو للتكثير تأكيدًا لنفي الظلم عنه "[٢]انتهى، يعني أن نفى كمال الظلم وكثرته يؤكد نفي أصل الظلم وقلته، فإن الله تعالى إذا اتصف بصفة فإنما يتصف بكمالها وأعلاها ولا يتصف بأصل الصفة، فلا يتصف بأصل الظلم، فلما نفي كمال

(١) سورة آل عمران:١٨٢.

(٢) تفسير مجمع البيان :٢/ ٤٦١.

الظلم وكثرته عن نفسه دلّ ذلك مؤكّدًا على نفي أصل الظلم كما لا يخفى، وإلى هذا يرجع كلام المجيب في الوجه الأول، وذلك ظاهر على من تأمل.

والوجه الثاني مأخوذ من (أوضح المسالك) وغيره من شروح (ألفية ابن مالك) قال ابن هشام في شرح قوله:

ومع فاعلٍ وفعّالٍ فعِل في نسبٍ أغنى عن الياء فَقُبِلَ (١)

"وقد يُستَغنى عن (ياء) النسب بصوغ المنسوب على (فعّال)، وذلك غالب في الحرف كـ(نجّار، وعطّار) وشَذّ قول امرئ القيس :

وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبّال (٢)

أي: بذيّ نبل، بدليل ما قبله فاستعمل (فعّالًا) في غير الحرف بمعنى ذي كذا، وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك :(وما ربّك بظلام للعبيد) أيّ بذي ظلم"[٣] انتهى.

وقال في (المُغني) في حرف (الباء): "إن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة، لم ينتفِ أصلها، ولهذا قيل في { **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ** }: إن (فعّالا) هنا ليس للمبالغة، بل إنما هو للنسب كقوله:

وليس بذي سيف وليس بنبّال

أي: وما ربّك بذي ظلم لأن الله لا يظلم الناس شيئًا"(١) انتهى.

---

(١) ألفية ابن مالك: ٧١.

(٢)البيت من الطويل، ديوان امرؤا القيس :١٣٧.

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/ ٣١٩،ينظر شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك:٢/ ٥٠٥ .

وقد يجاب عن السؤال بوجهين آخرين:

الأول: أن كثرة العبيد تستلزم كثرة (ص٢١) الظلم، فالمبالغة راجعة إلى الكّم، ومع هذا يراد نفي الظلم لجنس العبيد، وهو يستلزم أن لا يظلم تعالى أحدًا فيفيد العموم.

الثاني: إن لفظ المبالغة لأنه تعالى أعدل العادلين فبأدنى ظلم يصير ظلامًا، ضرورة إن أقل القليل من الظّلم في حقه تعالى كثير؛ لمزيد قبحه وتنزهه تعالى عنه، كما يُقال: "زلة العالم كبيرة" [٢] ،وإلى هذا المعنى أشار الشاعر[٣] بقوله :

العيب في الجاهل المغمور مغمور وعيب ذي الشرف المذكور مذكور
كفوفة الظفر تخفى من حقارتها ومثلها في سواد العين مشهور [٤]

وفي معناه قوله:

لا يحقر الرجل الرفيع دقيقة في السهو فيها للوضيع معاذر
فكبائر الرجل الصغير صغائر وصغائر الرجل الكبير كبائر[٥]

وقول الخفاجيّ[١]:

---

(١) مغني اللبيب: ١٥٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ٢٦٦/٣.

(٣) أبو مُحَمَّد طَاهِر بن الْحُسَيْن بن يحيى المَخْزُومِي الْبَصْرِيّ ،هُوَ بَصرِي المولد والمنشأ رازي الوطن حسن التَّصَرُّف فِي الشّعْر موف على أَكثر شعراء الْعَصْر يعدل من أهل الْعرَاق بِابْن نباتة وَابْن بابك وَمن أهل الْجَبَل بالرستمي والخازن ،وَله مصنفات مِنْهَا كتاب فتق الكمائم فِي تَفْسِير شعر المتنبي ،وَبَقِي إِلَى طُلُوع الرَّايَة الْعَالِيَة بِالريّ ،ثمَّ انْتقل إِلَى جوَار ربه ،وَقد كتبت غررا من شعره الَّذِي هُوَ روح الشّعْر وذوب السحر، ينظر: كتاب يتيمة الدهر:٥/ ٢٩.

(٤) البيت من البسيط، للمخزومي، ينظر: شرح درة الغواص: ٣٥٩.

(٥) البيت من الطويل، غير منسوب ، ورد في كتاب شرح درة الغواص: ٣٥٩.

كم من عيوب لفتى عدّها سواه زينًا حسن الصنع
فنكتة الياقوت مذمومة وهي التي تحمد في الجذع[٢]

[المسألة التاسعة: وجه تحريك واو الجماعة وانفتاح ما قبلها في آتوُا الزكاة ، وسكونها وانضمامه في آتوا الزكاة]

سُئلـــت ل: عن وجه تحرك (واو) الجماعة وانفتاح ما قبلها في قوله تعالى :**{وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ}**[٣] وسكونها وانضمام ما قبلها في قوله: **{ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ}** [٤]، مع أن الحال في الموضعين سواء بحسب الظاهر.

أجبـــــــتُ م: بأن ذلك إنما هو لقاعدة تصريفية، وهي أن (واو) الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص فإن انفتح ما قبلها بعد حذف (لامه) أو انضم أُبقي على الفتحة والضمّة، إذ الإبقاء أصل ولا مانع منه، وإن كسر ضمّ لمناسبة (الواو) الضمة ،ففتح في (غزوا ورموا)؛ لأن ما قبل (الواو) بعد حذف (اللام) مفتوح؛ لأنهما مفتوحا (العين)، فأُبقي على الفتحة وضُمّ في (سروا)؛ لأنه مضموم (العين)، وكذا في (رضوا)؛ لأنه كان مكسور (العين) بعد حذف اللام، فقُلِبتْ الكسرة ضمة

---

(١)أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري: قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، نسبته إلى قبيلة خفاجة، ولد ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر، ثم عزل عنها فرحل إلى الشام وحلب وعاد إلى بلاد الروم، فنفي إلى مصر وولي قضاء يعيش منه فاستقر إلى أن توفي عام١٠٦٩هـ، ينظر: الأعلام:٢٣٨/١.

(٢) البيت للخفاجي، شرح درة الغواص: ٣٥٩.

(٣) سورة التوبة: ٥.

(٤) سورة النساء: ٧٧.

ليبقى الواو، وقال ابن عيسى [١] في منظومته المسماة (بالترصيف في علم التصريف) [٢]:

وإنما فتحت في نحو (غزوا (ص٢٢)	**ما قبل واوه الضمير ورموا**
وإن ضمت في رضوا سروا لأن	**واو الضمير حيث بالفعل اقترن**
من بعد حذف لامه فان فتح	**ما قبله أو ضم أبقه يَصحّ**
وضمه ان كان فيه قد كسر	**فأصل قولنا رضوا رضيوا اشتهر**
فضمة الياء فيه للضاد تقل	**فلالتقاء الساكنين اليا عضل**

فعلى هذا يندفع الإشكال ويتضح الحال، ويظهر جواب السؤال، فإن (آتوا) في قوله: **{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ}** [٣] فعل ماض بقرينة (عملوا وأقاموا)، وأصله (آتيوا) كـ(آمنوا) ، حذفت ضمّة (الياء) للثقل، ثم (الياء) لالتقاء الساكنين، ولك أن تقول: قُلِبتْ (الياء) (ألفًا) لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت (الألف) وهذا أولى لوجهين.

الأول: أنه جارٍ على قانونِهم الّذي هو قلب (الواو) و(الياء) (ألفًا) عند تحركهما وانفتاح ما قبلهما.

---

(١) عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد ، أبو الوجاهة العمري المرشدي ،مفتي الحرم المكي وأحد شعراء العلماء في الحجاز، ولد بمكة وتوفي ١٠٣٧هـ ،ومن مؤلفاته (زهر الروض المقتطف ونهر الحوض المرتشف)، و(الترصيف في فن التصريف)، أرجوزة في علم الصرف)، طبعت مع شرحها المسمى (فتح الخبير اللطيف)، ينظر :الأعلام: ٣/ ٣٢١.

(٢) الترصيف في علم التصريف: أرجوزة في علم الصرف، المصدر نفسه .الكتاب حققه الأستاذ الدكتور محمد سالم رشيد العميري، منشور من قبل المكتبة الفيصلية في المملكة العربية السعودية، ولم أستطع الحصول على نسخة منه.

(٣) سورة البقرة:٢٧٧.

الثاني: أن إعلال (آتوا) ونحوه لو كان بحذف الضمّة من (الياء) لما جاز بعد ذلك حذف (الياء)، فإن أول الساكنين إنما يُحذف إذا كان مدّة، قال ابن الحاجِب [١] في مبحث التقاء الساكنين من (شافيته): "فإن كان أولهما مدّة حُذِفَتْ كـ(قُلْ، وبِع) وإلا حُرك الأول" [٢] انتهى.

فتبين إن الإعلال الأول غير صحيح وإن قال به التفتازاني [٣]: في شرح قول الزنجاني [٤] :"ويُحذَف (واو) يفعلون، وتفعلون و(ياء) تفعلين إلا إذا انفتح ما قبلها كـ(لا تخشَوْن) و(إما ترين)" [٥] انتهى فافهم.

فقيل: (آتوا) بإبقاء ما قبل (الواو) على الفتحة، ثم لما اتصل بالزكاة التقى ساكنان وهما (واو) الجماعة، و(اللام) من الزكاة، فَحُرِكت (الواو) بما يجُانسها وهو الضمّة، فقيل: (آتوا الزكاة)، ولم يحذف (الواو) لالتقاء الساكنين، لعدم ما يدل عليها، بخلاف (آتوا) في قوله تعالى: **{وَأَقِيمُواْ الصَّلَاةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ}** [٦] (ص٢٣) فإنه فعل أمر وأصله (آيتِوا) بكسر التاء كـ(آمنوا) ، نقلت ضمّة (الياء) إلى ما قَبلِها فالتقى الساكنان، وهم(الياء، والواو)فَحُذِفَتْ (الياء)أعني (اللام)، فقيل: (آتوا) بضمّ (التاء)، ثم لما اتصل بالزكاة التقى ساكنان فَحُذِفَتْ (الواو) لدَّلالة ضمّة ما قبلِها عَليها، فقيل: (آتوا الزكاة)، ومثل الأول في جميع ما قلنا: قوله

---

(١) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب ،فقيه مالكي ، ولد في أسنا من صعيد مصر ونشأ وسكن دمشق ، توفي سنة ٦٤٦هـ، الأعلام :٤/ ٢١١.

(٢)كتاب الشافية في علم التصريف ،معها الوافية نظم الشافية ، ابن الحاجب : ٤٥/٢.

(٣) التفتازاني :سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الشافعي ، تلميذ قطب الدين الرازي ، توفي سنة٧٩٣هـ ، الكنى والألقاب: ٢/ ١٢١.

(٤) الزنجاني : عبد الوهاب بن ابراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني قدس سره، وهو مؤلف الصريف المعروف بتصريف العزي في الصرف ، توفي ببغداد سنة ٦٥٥، مع موسوعات رجال الشيعة :١/ ٣١٣.

(٥) شرح العلامة التفتازاني سعد الدين على تصريف العزي للإمام عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني :٧١.

(٦) سورة البقرة:٤٣.

تعالى { **فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ**} [١] **{فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ}** [٢] ومثل الثاني: **{وَآتُواْ النِّسَاء صَدُقَاتِهِنّ}**[٣]، **{وَأَوْفُواْ الْكَيْلَ}**[٤] **{وَاتَّقُواْ اللّهَ}**[٥].

[المسألة العاشرة: بيان إن النبيّ من النبأ أو من النباوة]

سُئـــــلت ل: عن معنى قولهِم إن لفظ (النبيّ) يحتمل أن يكون من (النبأ) أي: الخبر، وأن يكون من(النّباوة)أي: الرفعة، مع أن لفظ (النبُوّة) بضمّ (الباء) وتشديد (الواو)، وهو كون الإنسان مبعوثًا من الحق إلى الخلق، يدل على أنه إنما هو من(النّباوة) فقط.

وأَجبـــــت م : بأن لفظ (النّبوة) إنما يدل على ذلك إذا كان الحرف المدغم فيه متأصلة في الواوية ونصًا فيها، وليس كذلك بل إن كان (النّبي) من(النّباوة)، فلفظ (النبوّة) على الأصل و واوه أصلية، وإن كان من (النبأ) فعلى قلب الهمزة (واوًا) ثم الادغام كـ(المروّة) فإن أصلها (مُرُوءة) قُلِبَتْ الهمزة الواقعة بعد (الواو) (واوًا) وأُدغِمَتْ (الواو) في (الواو)، لما تقرّر في (علم التصريف) من أن الهمزة المتحركة إن كان قَبلها حرف ساكن وهو (واو) و(ياء) زائدتان لغير الإلحاق قُلِبَتْ إلى ذلك الحرف الساكن، وأُدغِم ذلك الحرف في تلك الهمزة المنقلبة، فقيل: (مروّة)، وكذا الكلام في لفظ (النبوّة).

---

(١) سورة البقرة:٩٤،سورة الجمعة :٦.

(٢) سورة المائدة:٤٤.

(٣) سورة النساء:٤.

(٤) سورة المائدة: ١٥٢، سورة الإسراء:٣٥.

(٥) سورة البقرة: ١٨٩، وردت بأكثر من آية.

[المسألة الحادية عشرة: توجيه قولهم لم تكتب الألف من (بسم الله) خطً لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضًا عنها]

سُـــــئِلتْ ل : عن توجيه قولهم لم نكتَب (الألف) من (بسم الله) خطًا؛ لكثرة الاستعمال، وطُولَتْ (الباء) عوضًا عنها .وقد كتب إليّ السّائل الّذي لا أجد لمدحه سبيلًا، مَتَّعَني الله به وأعاشني معه طويلًا، ما هذا نصّه قال القائل: "حُذِفَتْ (ص٢٤)الهمزة من (بسم الله) خطًا؛ لكثرة الاستعمال وَطُولَ (الباء) عوضًا عنها"، انتهى.

بِما يحضرني مِنَ العبارةِ أقول لابد في تحرير المقام من تقديم مقدمتين:

الأولى: في بيان سبب التوجيه لحذف الهمزة، مع أن الحذف عدم وهو لا يحتاج إلى الدليل، وإنما المحتاج إليه هو الإثبات، فنقول: الأصل كما قرر في (علم الخط العربي) الّذي هو من أقسام الأدبيات في كتابة كل كلمة أن تُكتَبَ بصورة الابتداء بها والوقف عليها، ولذا يُكتَب المنصوب المنون بالألف، نحو(رأيتُ زيدًا)بِخِلاف المرفوع والمجرور، نحو (جاءني زيدٌ) و(مررتُ بزيدٍ) وكذا (إذن) الناصبة، فيمن يقف عليها بـ(الألف) من غير تفصيل، وكذا (إنا) و(لذا) أيضًا، يُكتَب كلما في صدرها (همزة وصل) عند الاتصال بالهمزة نحو (فافعل)، ويُكتَب الفعل الباقي على حرف واحد بـ(الهاء)، نحو(قه) و(له) فما دفع في بعض الكتب من كتابة ذلك الفعل بغير (هاء) خارج عن القياس، وكذا يُكتَب نحو (يا زيد ايجل) بـ(الياء) وإن كان يتلفظ بـ(الواو) لضمّة ما قبل (الياء)، مع سكونها وأمثال ذلك كثيرة لا تحصى ولا تعد ولا تنتهي ولا تُحدّ .

الثانية : في بيان ما ينفعني في الإيراد على ذلك القائل، فنقول :لا يخفى أن للخطوط أقسامًا كثيرة لا تحصى، مختلفة باختلاف الأمم، و مقصود القائل ليس خط اليهود أو النصارى أو المجوس أو غيرها، وإنما المقصود هو الخط المتداول بين أهل الإسلام وذلك ظاهر.

ويُخالجني أني رأيتُ في بعض كتب بعض أجلّة رواتِنا عليه الرّحمة، ما لعلّ حاصله أن الخط الّذي كان بأيدي أهل الإسلام هو (الكوفيّ)، ثم غيره أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى (النسخ والثلث) المعروفين الآن، وعلّمه في النّوم (ابن مقلة) [١] الّذي قيل: فيه وفي آخرين:

فصاحة سحبان[٢] وخط ابن مقلة وحكمة لقمان وزهد ابن أدهم[٣][٤]

وعلّم هو تلميذه ياقوت(ص٢٥) المستعصمي[٥] وهو كتب فاشتهر. وأيضًا كان الخط

---

(١) ابن مقلة : ابو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقلة الشيرازي ولد عام ٢٧٢هـ في بغداد وتوفي بها عام ٣٢٨، خطاط ووزير عباسي ،وكاتب وشاعر كان من خطاطي العصر العباسي وأول من وضع اسسا مكتوبة للخط العربي، ينظر : الأعلام:٦/ ٢٣٧.

(٢)سحبان بن زفر بن إياس الوائلي من باهلة خطيب يضرب به المثل في البيان يقال أخطب من سحبان وأفصح من سحبان اشتهر في الجاهلية وعاش زمناً في الإسلام وكان إذا خطب يسيل عرقا ولا يعيد كلمة ولا يتوقف ولا يقعد حتى يفرغ أسلم في زمن النبي ص ولم يجتمع به توفي سنة ٥٤ هـ ، الأعلام : ٧٩/٣.

(٣) إبراهيم ابن أدهم بن منصور التميمي البلخي أبو أسحاق ، زاهد مشهور ، كان أبوه من أهل الغنى في بلخ فتفقه ورحل إلى بغداد وجال في العراق والشام والحجاز توفي سنة ١٦١هـ ، الأعلام: ١/ ٣١.

(٤) البيت من الطويل، ولم نقف عليه في المصادر الأدبية، ينظر: رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين ع :٤١٤/٣.

(٥) ياقوت بن عبد الله المستعصمي الرومي ، جمال الدين: كاتب ، أديب، له شعر ، اشتهر بحسن الخط .من موالي الخليفة المستعصم بالله العباسي من أهل بغداد ، أخذ عنه الخط كثيرون توفي(٦٨٩هـ) ، ينظر: الأعلام: ٨ / ١٣١.

قدِما بالحروف المقطعة هكذا (ا ل ح م د ل ل ا ه) ثم ركبه أيضًا أمير المؤمنين (عليه السلام) ،أو غيره من الأئمة (عليهم السلام)، وإذا تمهد ذلك فأقول :في ذلك القول إشكالان:

الأول: في قوله طُولَتْ (الباء)لأنه إن أراد من المطول الخط المستطيل إلى (الميم) هكذا (بســم) ففيه وجهان من النظر:

الأول: أنه ليس خط (الباء) وإنما هو خط (السين) وذلك بديهيّ.

الثاني: أنه إنما يتصور في خط النسخ في بعض بخلاف آخر، فإنه كثيرًا ما يُكتب بغيره، مثل هذا (بسم بسم) ونحو ذلك كما لا يُخفى فتأمل.

وبخلاف الثلث فإنه هكذا (بسم)، وبخلاف الكوفيّ وسائر الخطوط وإن أراد من الخط المطول ما هو رسم (الباء) أعني هذا (بسم) ففيه وجهان من النظر:

الأول: أنه ليس بمختص بـ(الباء) وإنما يُكتَب كل حرف قبل (السين) من قبيل (الباء والتاء والثاء والنون) مثلها كما هو معروف عند أرباب الخط، نحو (نسيم) مثلًا.

الثاني: ما ورد على السابق من أنه إنما يتصور في (النسخ) و(الثلث) مثلًا، لا في (الكوفيّ) وغيره من الخطوط، كـ(التوقيع)، فإن اعترض بأن الكوفيّ قد غُير إلى (النسخ) و(الثلث) على ما قلتم فلا يلاحظ إلّا هما، ففيه جوابان يعرفهما الفطن إذا تفكر فليتأمل.

الإشكال الثاني :أن كثرة الاستعمال لا دخل لها بالكتابة، ولم يَثبُت في عِلم الخط حجية كثرة الاستعمال فتأمل، هذا ما ظهر لي في المقام فإن تلقيتموه بالقبول فهو المقبول، وإلّا فاكتبوا ما لكم فيه. انتهى كلام السائل الفاضل.

أجـــــبتُ م:بأن اندفاع الإشكال واتّضاح الحال مبنيّ على تقديم مقدمة، وهي أن الحروف الهجائية على أقسام، لأنها إما أن تكون ذات السنّ، أولا وعلى الأول فإما أن يكون لها سنّ واحدة كـ(الباء والتاء والثاء والنون والياء)، أو أسنان متعددة كـ(السين والشين) فإن (ص٢٦)لكلّ منهما ثلاث أسنان، والحرف الّذي له سنّ

واحدة إن لم يُقرن بحرف آخر له سنّ يرسم بسنّ صغيرة، نحو (به) فإن (الباء) في هذا المثال غير مقرون بحرف ذي سنّ فلذلك رُسمَت بسنّ صغيرة، وإن قرن بحرف فإن كان له سنّ واحدة أيضًا فيُرسَم كل واحد منهما بسنّ صغيرة أيضًا نحو:(نبه) فأن النون في هذا المثال قرن بـ(الباء) ولكل منهما سّن واحدة، فَرُسِم كل منهما بسنّ صغيرة كما رأيتَ.

وإن كان له أسنان متعددة فَيُرسَم ذلك الحرف الّذي له سنّ واحدة بسنّ أطول من سِنه الأولى، إن كان في الأول نحو (بسم) فإن (الباء) في هذا المثال قُرِن بـ(السين) الّذي له أسنان متعددة، فَرُسِمَتْ بسنّ طويلة في الجملة كما ترى؛ والسّر في ذلك هو الحذر من توالي الأسنان المتعددة اللازم من الشكل المستكره والنقش القبيح، فإنه على فرض عدم رسمه كذلك يصير هكذا (بسم) وقبحه غير مخفي على الناظر ورسمُها أطول من الحالة الأولى يزيل القبح ويوجد الحُسن، وإنما قلنا: تُرسَم بسنّ أطول من سنّه الأولى إن كان في الأول، فإنه إذا كان في الآخر يُستَغنى عن تطويل سنّه بأدنى انفصال وفرجته بين أسنان السين وسنّه نحو (سُبُل) ولا حاجة بنا إلى تفاصيل ما يتعلق بالحروف الهجائية من الأحكام؛ لأنّا قد ذكرنا منها ماله دخل بالمقام.

ونقول: بعد تمهيد ذلك يُحتمل أن يكون المراد من الخط المجعول عوضًا، الخط الذي قبل أسنان السين أعني هذا (بسم) وما أورد من أن هذا الخط ليس لأجل العوضية عن (الهمزة) بل لما تقرر عند أرباب الخط أن كل حرف من قبيل (الباء) دخلتْ على (السين أو الشين) تُرسَم هكذا، فهو مُندَفِع بالفرق بين رسم ما هو كـ(الباء) ودَخَلَتْ على (السين أو الشين) وبين رسم (باء) البسملة

بأن **الأولى**: تُرسَم بسنّ طويلة في الجملة؛(ص٢٧)لزوال النقش المرفوض القبيح بذلك الامتداد القليل.

والثاني: ترسم أطول منها، وهذه صورتها (بسم، بسم) فالطول الزائد على طول (باء) (بسم) عوض عن (الهمزة)، إن قلتَ: إنا نرى الكُتاب يكتبون (الباء) في المقامين على حدّ سواء، قلتُ: لا نُسلّم هذا الكلام على الإطلاق، فإن القدماء كانوا

يفرقون بين المقامين ويكتبون على وفق ما قلنا، كما لا يخفى على الناظر في الكتب القديمة والزبر العتيقة.

وأما المتأخرون ومنهم أهل هذا الزمان فجُلهم أيضًا يفرقون بين الموضعين، ويرسمون (باء) البسملة أطول من (باء) نحو(بسم)، وأما بعضهم فكتابتهم خارجة عن القياس، ولا عبرة بها ولا يصير رسمهم حجة علينا، وذلك ككتابتهم الفعل الباقي على حرف واحد، نحو (قه) بلا (هاء) كما مر في السؤال، ثم إنه لو لم تكن (باء) البسملة مرسومة أطول من (باء) نحو (بسم) لاحتمل أيضًا أن يكون المراد من الخط المعوض عن (الهمزة) هذا الخط الموجود قبل(السين).

ويجاب عما أورد بأنه ليس لأجل العوضيّة لقاعدة خطّية، بأنه لا مانع من أن يكون ذلك الخط لكليهما، بمعنى إنه كان قبل حذف (الهمزة) في الكتابة مرسومًا بسنّ صغيرة هذه صورتها (باسم) وبعد ذلك طوّل عوضًا عن (الهمزة) وجريًا على القاعدة الخطّية، وهذا كما قيل في (عدة) أن (التاء) عِوض مع إنها كانت موجودة قبل الحذف.

إن قُلتَ: إن كان المراد من الخط المجعول عوضًا هذا الّذي قلتم، فالخط المستطيل الواقع بعد أسنان (السين)لماذا قلتُ ذلك أمر استحساني ارتكب لتحسين الخط وتزيين النقش؟ وكثيرًا ما يترك كما فُهِم من السؤال نحو (بسم) ويدل على أن الخط المجعول عوضًا ليس هذا الخط الممتدّ إلى (الميم) أنه لو كان المراد منه ذلك،

لورد عليهم أنه وقوع فيما هرب منه(ص٢٨) فإن حذف الهمزة كتابة إنما هو لحصول الخفة في الكتابة، والتخفيف إنما يحصل فيها إذا أسقط حرف وترك كتابته، لا إذا أسقط حرف وعوّض عنه حرفان أو أكثر، وهذا الخط الممتدّ إلى (الميم) أطول من الهمزة بمرات، فكيف تحصل الخفّة في الكتابة بحذف الهمزة وتعويض هذا الخط عنها؟.

وأيضًا يفهم من كلام عمر بن عبد العزيز ذلك الّذي قلناه فإنه قال: لِكاتِبه على ما في "(الكشاف) طوّل (الباء) وأظهر(السينات) [١] ودوّر (الميم)" [٢] ، أي: طول (الباء) وأظهر أسنان (السين) بعد تطويل (الباء)فيكون (الباء) المطولة قبل أسنان (السين)وليس قبل أسنان (السين)، إلّا الّذي قلناه.

هذا ولقد اتفق لي أن كنت في من يزيد في (بغداد)، وهناك عدّة من القضاة وطلبة العلم فألْقَوا إلي مسائل وألْفَوها واضحة الدلائل، فسألتهم عن حديث التطوّيل فأطالوا حائمين حول القال والقيل، ولم يأتِ أحد منهم بطائل يصحّ أن يوجّه به كلام القائل، إلى أن حضر محمود بن عبد الله الآلوسي [٣] أحد الأئمة الحنفية وقال: رسم خط البسملة في مصحف عثمان هكذا (بـــسم) برسم (الباء) المركبة مع (السين) كـ(الباء) المفردة التي لا يكون معها حرف.

ومراد من قال: طوّلت (الباء) عِوضًا عن الهمزة، هذا الخط المطوّل الّذي بين أسنان (السين) وسنّ (الباء) فَغَيَّرها الكُتّاب إلى هذه الأشكال المعروفة، فكلام القائل إنما هو بالنظر إلى مصحف عثمان لا هذه الخطوط المبتدعة والأشكال المعروفة المخترعة، قُلتُ: لو ثَبت رسم البسملة في مصحف عثمان كذلك لتم قولهم: حُذفتْ الهمزة وطُوّلتْ (الباء) عوضًا عنها، إلّا أن تعليل الحذف بحصول الخفة لا يخلو من ضعف؛ لأن في كتابة هذا الخط المطوّل من الثُقل والصعوبة والمشقة على الكاتب ما ليس في كتابة الهمزة، لأنه في الطول بمقدار طول همزتين فأين التخفيف المدّعى؟ اللّهم إلّا أن يُقال:(ص٢٩) لو لم يحذف الهمزة لكان في كتابة (باسم) عملين، ضرورة أن رسمه حينئذ بقلمين، فإن كتابة (الباء) مع الهمزة عمل، وكتابة

(١) جمع سنّة السين وأصله سنّات أُبدلت النون ياءكما في دينار أصله دنّار بدليل جمعه على دنانير(منه)

(٢) الكشاف :١/ ٥.

(٣) محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، شهاب الدين، أبو الثناء: مفسر، محدث، أديب، من المجددين، من أهل بغداد، مولده ووفاته فيها، توفي ١٢٧٠ هـ ، ينظر : الأعلام : ١٧٢/٧ .

(السين والميم) عمل آخر؛ لانفصالهما عن (الباء والهمزة).وإمّا إذا حُذِفَتْ الهمزة فتتصل (الباء) (بالسين) و(الميم) فيُرسَم المجموع بقلم واحد دفعة واحدة وهذا أخفّ على الكاتب فتأمل.

ثم إنه قد بقى الجواب عن الإشكال الثاني وهو أن كثرة الاستعمال لا دخل لها بالكتابة، فإنها أمر راجع إلى اللفظ، أي: الناس يستعملونها كثيرًا فالواجب تحصيل الخفّة في اللفظ لا في الرسم، إذ لا يحصل من عدم كتابة الألف التخفيف في اللفظ فنقول : إنهم لم يقيّدوا الاستعمال باللفظي، بل قالوا على سبيل الإطلاق :إن هذه الكلمة تستعمل كثيرًا، والاستعمال أعمّ من أن يكون لفظيًا أو خطيًّا.

والمراد هنا من الاستعمال الكتابة، أي: لما كثر كتابة(بسم الله) ناسب التّخفيف بعدم كتابة الهمزة، قال شيخنا البهائي [1](رحمه الله) في تفسيره المسمى بـ(العروة الوثقى) : ولم يكتبوا الألف على ما هو الرسم لكثرة كتابة (بسم الله) فناسبها التخفيف[2] ،انتهى.

بقي في ذلك الكلام إشكالان لم يتعرض لهما السائل:

الأول : أن كثرة الاستعمال والكتابة أمّا توجِب الحدث، أو لا، وأيًّا ما كان فالوجه أن يستوي لفظ الجلالة وصفتيه، والجواب عنه من وجوه.

الأول: أنه لو حذفت الهمزة من لفظ الجلالة كتابة، وكُتِبَتْ البسملة هكذا :(بسم الله) لتوهم الناظر أن الاسم منون غير مضاف إلى لفظ الجلالة، وإن لفظ الجلالة مجرورة باللام الجارة فيقرأ (بسمٍ لله)، فلذلك لم تُحذَف الهمزة من الجلالة، وكذا الكلام في صفتيها إذ لو رَسَمنا هكذا(لرحمن لرحيم) لتوهم أن اللام للجر كما مر.

---

(١)هو الشيخ محمد بن حسين بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح بن إسماعيل الحارثي الهمداني العاملي الجبعي، ولد في بعلبك ٢٧ ذي الحجة سنة ٩٥٣ هـ وتوفي في سنة ١٠٣٠هـ، ينظر: الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٩٢.

(٢) تفسير العروة الوثقى :١/ ٩٣.

الثاني: أن للهمزة في لفظ الجلالة شدة اتصال بما بعدها وامتزاج؛ لأنها جُعِلَتْ عوضًا عن همزة (آله) على قول، ولذلك لا تُسقَط(ص٣٠) لفظًا أيضًا في (يا الله) مع أنها للوصل، فلو حُذفِت كتابة لزم حذف العوض والمعوض.

وأمّا (الرّحمن الرّحيم) فإن الهمزة فيهما وإن لم تَكُن عِوضًا عن شيء إلا أنها مفيدة وحدها أو مع (لام التعريف) عند بعضهم، فَحَذفُها كتابة مخلّ بخلاف همزة (اسم) فإنها للوصل ولا تفيد معنى زائدًا على الأصل، فلا يلزَم مِن حذفِها كتابة اختلال المعنى.

الثالث: أنه قد حذِفت (ألف) في الكتابة من لفظ الجلالة وصفته الأولى، إذ الأصل فيهما هكذا(اللاه)، (الرّحمان) بألف بعد اللام المشددة في الجلالة، وبعد الميم في صفتها، فلو حُذِفَتْ الهمزة أيضًا لَزِم الإجحاف.

إن قلتَ: لِمَ حُذفَتْ هذه الألف؟ قلتُ: أمّا مِن قولِنا (الله) فلكراهتهم اجتماع الحروف المتشابهة بالصورة عند الكتابة، وهو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المتماثلة في اللفظ عند القراءة، ولما حذفوا من لفظة (الله) في الخط كتبوها (بلامين)، وكتبوا اسم الموصول كقولك: الّذي بـ(لام) واحدة مع استوائهما في اللفظ في كثرة الدوران على الألسنة، وفي لزوم التعريف فإنهم لو كتبوها بـ(لام)واحدة لالتبس بقولنا: (آله)، وهذا الالتباس غير حاصل في قولنا: (الّذي)، أو نقول: وجه حذف (اللام) في قولنا: (الّذي) وكتابتها في قولِنا: (الله) أن تفخيم اسم(الله) واجب في اللفظ، وكذلك في الخط والحذف ينافي التفخيم، فأما قولنا: (الّذي) فلا تفخيم له في المعنى، فتركوا أيضًا تفخيمه في الخط، أو نقول: إن قولنا :(الله) اسم معرب تام منصرف، فأبقوا كتابته على الأصل.

وأمّا قولنا: (الّذي) فمبني لأجل أنه ناقص؛ لأنه لا يفيد إلّا مع صلته فهو كبعض الكلمة، ومعلوم أن بعض الكلمة يكون مبنيًا فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، ألا ترى أنهم كثيرًا ما يكتبون قولهم: (اللذان) بلامين؟! لأن التثنية أخرجته من مشابهة الحروف، فإن الحروف لا تثنى كما لا يخفى، ولذلك وجوه أخر يكلّ المرء عن إحصائِها ويعجز عن استقصائها.

وأمّا من(ص٣١) قولنا: (الرّحمن) فللتخفيف ولا يخفى أنه لا يُحذَف (الألف) منه في كلّ موطِن، وإنما هو عند دخول (لام التعريف) عليه، فإن تعرى منها كقولنا :(يا رحمان الدنيا والآخرة) ثَبت (الألف) فيه، قاله الحريريّ[١] .

الرابع : أن الاسم لما كان في ابتداء الكلام أثّر المقتضى للتخفيف فيه وحصل مطلوبه فانزجر عن البواقي.

الخامس: أن استعمال (الرّحمن الرّحيم) وإن كان كثيرًا، إلّا أنه لا يَبلغ مبلغ ما في (بسم الله)، فإنهم كثيرًا ما يكتبون (بسم الله تعالى) و(بسم الله)، ولا يكتبون (الرّحمن الرّحيم)، فلذلك حذفوا الهمزة من (بسم) دونهما.

وأمّا لفظ الجلالة فيمكن أيضًا أن يُقال: إن استعمال الاسم أكثر منه هو فإنهم كثيرًا ما يكتبون (بسمه تعالى)، ولا يكتبون لفظ الجلالة، وإن لم يسلّم هذا لقلنا : أن ثُقل الكتابة في الاسم أكثر منه في لفظ الجلالة؛ فلذلك خُصِّصَ بالحذف.

الإشكال الثاني: أن الظاهر أن (البسملة) كانتْ تُرسَم بلا (ألف) من أول الأمر قبل أن يكثَر استعمالها، فلا يكون كثرة الاستعمال سبب الحذف لعدمها في أول الأمر، والجواب عنه أنها كُتبَت بلا (أ لف) في أول الأمر لعلمهم بأنها يَكثر استعمالها، فتأمل .

فـائدة :

في الاسم لغات أوصلها بعض إلى ثماني عشرة[٢]، ونظمها[٣]:

للاسم عشر لغات مع ثمانية بنقل جدي شيخ الناس أكملها
سِم سمات سمي اسم وزد سمة كذا سماء بتثليث الأول كلها

(١) ينظر: كتاب درة الغواص في أوهام الخواص :٢٤٦ .
(٢)وردت في المخطوط الأصلية، ب، عشر لم تطابق قواعد العدد
(٣)وردت هذه االكلمة في النسخة ب (نظمتُها)

ونظمها أيضًا شهاب الدين أحمد بن عواد الشافعيّ بقوله[١]:

اسم سمي سماء وسمات وسمت ست أتت مثلثات

وقيل فيه عشرة لغات ونظمت:

سم وسمي واسم بتثليث أول لهنّ سماءٌ عاشرٌ تمّت أنجلا[٢]

وقال الراجز:

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحَذفُ همزة والقصرُ مثلثاتٍ مع سماء عَشرُ(ص٣٢)[٣]

ويظهر من القاموس أن فيه ثماني لغات، فإنه قال: اسم الشيء بالضم والكسر و(سمه وسماه) مثلثين علامته وقيل فيه ستّ لغات الأولى سمى كـ(رضى) ويكتب ألفه بصورة الياء الثانية سُما كـ(هدى) ويكتب ألفه طويلة[٤]، وعلى هذه اللغة قول محمد بن مالك:

---

(١) شهاب الدين أحمد بن عواد الشافعي : لم نقف على ترجمة لأحمد بن عماد فيما توافر لدينا من مصادر التراجم، سوى ما وقفنا عليه في موقع بديا من أن له كتابا اسمه: (المنعشات العوّادية في الكلام على البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على خير البرية)، في الموقع: https://ketabpedia.com/

(٢)الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع :١/ ٥.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ٤٤

(٤)القاموس المحيط :١٢٩٦.

ومعرب الأسماء ما قد سَلِما من شبه الحرف كـأرض وسُما[1]

قال السيوطي في شرحه: (سُما) بضمّ (السين) إحدى لغات الاسم، وعرف كون (سُما) من هذه اللغة دون سابقتها من كونه مكتوبًا في النظم بالألف كما هو مقتضى الضمّ لا بـ(الياء) كما هو مقتضى الكسر، وأمّا الفتح مقصورًا عما يُقابل (الأرض) فضعيف وإن حَسُن اقترانه بـ(الأرض)[2] ، لأن الإشارة إلى قسم الإعراب أهم من ذلك فافهم.

وقال ابن هشام: ويدل على كون (سُما) لغة في الاسم قول بعضهم، وقد سُئِل عن اسم شخص (ما سُماك)؟ أي: ما أسمك؟ حكاه في الإفصاح، وأورد عليه الازهريّ [3] بأن ما حكاه إنما يفيد كونه مقصورًا فإنه أثبت الألف مع الإضافة، مثل (عصاك).

وأمّا أنه يُفيد ضمّ (السين) فلا، اذ يحتمل كسرها، وفيه أنهم صرحوا بأن المسموع من قائل هذا القول الضمّ، ولهذا استدل به مثل ابن هشام، وإلا فمثل هذا الاحتمال لا يخفى على مثله.

وما يُقال على الأزهريّ من أن احتمال الكسر يرفعه كتابة الألف طويلة على ما هو رسم المضمومة السين لا بصورة (الياء) على ما هو رسم مكسورتها يدفعه أن مضمومّة (السين) ومكسورتها سيّان في الكتابة عند الإضافة إلى الضمير، فإن الألف المرسومة بصورة (الياء) مثل (العصى والرحى) ترسم طويلة عندها (عصاي وعصاك)، ولا يُكتَب (عصى ك)، واستشهد بعضهم على ثُبوت هذه اللغة

---

(١) ينظر : ألفية ابن مالك : ١٠.

(٢) ينظر :كتاب نواهد الأبكار وشوارد الأفكار حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي :١/ ١٢١ .

(٣) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، نحو يمن أهل مصر ولد بجرجا من الصعيد نشأ وعاش في القاهرة ، (ت ٩٠٥هـ)، ينظر: الأعلام :٢/ ٢٩٧ .

أي: (سُما) بالضم بقول أبي خالد القنانّي (نسبة إلى القنّان بفتح القاف جبل لبني أسد):

واللهُ أسْماكَ سُمًا مُبَارِكًا آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيثَارِكًا[1]

(ص٣٣) يُقال : سميّتَ فلانا (زيدًا ويزيد) وأسَميتَهُ (عمروا) وبه، كله بمعنى ،وقيل: إن (إسماك) له معنيان، يُقال: أسميتُ الرجل إذا وضعت له اسمًا في مولِده، وأسميته إذا دعوته بالاسم الموضوع له، والّذي في البيت من الأول، انتهى.

وروي في البيت (سَمّاك) بصيغة (التفعيل)، والاسم المبارك الذي يسمونه (محمد وسعيد وسعد ومبارك)، والمعنى الله سمّاك باسم مبارك واختارك الله بذلك الاسم على غيرك، اختيارك عليه بالفضيلة والأوصاف الجميلة، فـ(إيثار) مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل مطوي، وفيه نظر من وجهين:

الأول :أن من لغات الاسم (سم) بالنقص، فلعله المذكور في البيت والأصل (سم) غير قصر، فدخل عليه الناصب وهو (أسْمَى) فنصبه على أنه مفعول ثان، فإعرابه ظاهر، وهو فتح (الميم) لا مقدر، ورسمه بالألف؛ لأنه منصوب منون، وهو يُرسم بها مثل :(رأيت زيدًا).

الثاني :أن مِن لغاته سِمَى كـ(رضى) بكسر السين كما مر، فعلى فرض تسليم أنه في البيت مقصور لا منقوص لا دليل فيه على أن سينه مضموم إذ يحتمل كسَرَها، بل قد نص الجوهري عليه فقال : "ويُنشِد (والله اسماك سما مباركًا) بالضم والكسر جميعًا "[2]،انتهى.

الثالثة والرابعة: (اسم) بضم الهمزة وكسرها، أمّا كسرها فلأنه الأصل في همزة الوصل؛ لأنه إنمّا جيء بها لدفع الابتداء بالساكن ، فناسب الكسر لما بينه وبين

---

(١) البيت من الرجز، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك :١/ ٦٠، شرح كتاب سيبويه، حسين عبد الله السيرافي:٥/ ١٩، كتاب الكامل في اللغة والأدب: ١٢٤/٣.

(٢) الصحاح:٦ /٢٣٨٣.

السكون من التعاوض، أو لأنها هي الحركة العادلة الواسطة بين الضمة والفتحة في الثقل والخفة، أو لأنها زِيدَتْ ساكنة، فالتقى ساكنان، فَحُرِك الأول بالكسرِ، كما هو حكم الساكنين المحتاج إلى حركة أولهما.

وأمّا ضمُّها فعلى القول بأن أصله (وسم) أُبدِلَتْ الواو همزة، فليدلّ على أن المُبدل منه (الواو)، وعلى القول بأن أصله كذلك (اوسموا) حُذفَت (الواو) وعُوِضَت عنها الهمزة فيدّل (فليدل) على أن المعوض(٣٤) عنه (الواو).

والعجب من التصريفيين حيث إنهم في باب الابتداء بالسّاكن ذكروا حركة همزة الوصل من (كسرة وفتحة وضمّة) ومقام كل واحدة منها، وحصروا مقام الضمّ فيما كان بعد الساكن ضمّة أصلية في كلمته مثل (أقْتُل)، ولم يذكروا أنها مضمومة في إحدى لغات (اسم) أيضًا، مع أنهم تعرّضوا للغاته، إن قلتَ: ضمّة هذه اللغة سماعيّة وضمّة (اقتل) قياسيّة، قُلتُ : فتحة ايمُنَ أيضًا سماعيّة مع أنهم ذكروها فافهم ،والباقيتان سِم وسُم بضم السين وكسرها قال الشاعر:

وعامنا اعجبنا مقدمة
يدعى أبا السمح وقرضاب سمه
مبتركا لكل عظم يلحمه [١]

ينشد بضم السين وكسرها جميعًا نص عليه الجوهري وقال الآخر:

أرسل فيها بازلًا يقرمه بسم الذي في كل سورة سمه[٢]

---

(١) البيت من الرجز، بلا نسبة ، المصدر نفسه .

(٢)هذا البيت منهم من نسبه لرؤبة بن العجاج وهو الزمخشري في كتابه الكشاف :٤/١ ومنهم من قال: إنه بلا نسبة في أسرار العربية :٨، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٥ وشرح شواهد الشافية :١٧٦، ولسان العرب ١٤/ ٤٠١، ٤٠٢ (سما)، والمقتضب ١/ ٢٢٩، والمنصف ١/ ٦٠، ونوادر أبي زيد :١٦٦. ينظر: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ١٥/١ .

أي: ارسل الراعي في الإبل جملًا بازلا (وهو ما انشق نابه يقرمه)، أي: يعفيه عن الركوب والحمل ويتركه عن الاستعمال، ويحتمل فيها أن يكون الأصل (وَسمًا) فَحُذِفَت (الواو) وكُسِرَتْ (السين) في لغة؛ لأن الساكن يتحرك بالكسر وضُمَّتْ في أُخرى، للدلالة على حذف (الواو) وهذه اللغات الست نظمها السّيوطي في بيت وهو:

اسُمٌ بِضَمِّ أوّلِ والكسرُ مَعَ هَمزَة وحَذفها والقَصر[١]

فإذا عَرِفْتَ أن في الاسم لغات، فاعلم أن بعضهم أنكر أن يكون الأصل في (بسم الله) اسمًا بالهمزة وقال: إن أصل (بسم) كَسر (السين) أو ضمِّها على لغةِ مَن قال: (سِم أو سُم) ثم سُكِنتْ (السين) لئلا يتوالى كسرتان، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضمّ.

قال ابن هشام : "والأولى قول الجماعة أن السكون أصل وهي لغة الأكثرين وهم الذين يبتدؤون (اسما) بهمزة الوصل"[٢]، انتهى.

أقول: وجه الأولوية أن جميع ما في التنزيل من لفظ (اسم) إنما هو لغة الأكثرين كقوله: { **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ** }[٣]و{ **سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى** } [٤](ص٣٥) و{ **بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ**} [٥] إلى غير ذلك من الآيات، فليحمل (الاسم) في البسملة أيضًا على تلك اللغة فإنها الشائعة المعروفة المستعملة عند الفصحاء (فلا يحمل التنزيل عليه)[٦]، وأما غيرها شاذ مسترذل لم نرَ وقوعه في كلام الفصحاء، فلا يحمل

(١) ينظر: كتاب نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي : ١٩٩/١ .

(٢) مغني اللبيب : ٧١٩.

(٣) سورة العلق:١.

(٤) سورة الأعلى :١.

(٥) الحجرات :١١.

(٦) لم ترد هذه العبارة في النسخة (ب).

التنزيل عليه ولذلك أطبق المفسرون وأهل العربيّة على أنه منها وتصدّوا لذكر وجه حذف الهمزة خطًا، فلم يحتمل أحدًا منهم أن يكون من (سِم) مكسور (السين) أو مضمّومها.

"وقال الخليل على ما نقل عنه الرازي في تفسيره وجه حذف الهمزة كتابة أنها دخلت للابتداء بـ(السين) الساكنة فلما نابت (الباء) عنها سقطت في الخط بخلاف **{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ}**، إذ (الباء) لا تنوب منابها فيه إذ يمكن حذفها مع بقاء المعنى"[(١)]، فيُقال : (إقرأ اسم ربك) قيل عليه، وظاهره أن الّذي منع من الإسقاط في الآية إمكان حذف (الباء) فقط، وهو مخالف لما ذكره الدماميني [(٢)] من أنه لابد للحذف من أمرين:

- عدم ذكر المتعلق.

-وإضافة لفظ اسم الجلالة .

وكلاهما منتف في الآية، وهل يشترط تمام البسملة فيه؟ فيه تردد وظاهر كلام التسهيل اشتراطه انتهى .

ولنا فيه نظر من وجه آخر، وهو أن المانع للإسقاط لو كان إمكان حذف (الباء) والمجوز له عدم إمكانه، لَزِم إسقاط الألف كتبا في مثل قوله (عليه السلام) (باسمك ربي وضعتُ جنبيّ من كل موضع)[(٣)]، نابت عن الهمزة (باء)، ولم يمكن إسقاطها لفساد المعنى وفي المقام كلمات مفيدة للأعلام وتحقيقات جديدة لنا من مبذولات الإلهام وشّحنا بها تفسيرنا وزيّنا بها تحريرنا فليراجعها من أراد تنقيح المقام.

---

(١) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير : ١٠٣/١ .

(٢) بدر الدين الدَّمَامِيني : محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي، المعروف بأبن الدماميني عالم بالشريعة وفنون الأدب ، ت ٨٢٧هـ ، ينظر: الأعلام :٥٧/٦ .

(٣)الحديث عن أبي هريرة عن النبي (ص) إذا وضع جنبه يقول:" باسمك ربي وضعت جنبي فإن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظه به عبادك الصالحين "، ينظر: مسند الإمام ابن حنبل: ٢/ ٢٦٤.

[المسألة الثانية عشرة: إعراب قوله تعالى :{ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً } بثمانية أوجه نفيسة]

سُـئلت ل : عن إعراب قوله تعالى: { **وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً** }[1].

أجـبت م : وهذا لفظ ما كَتَبَتُه للسائل: حمدًا لله ذي الجلالة، لا يورث لرجل كلالة، والصلاة على النبيّ وكلّ آله ومن جرى على منواله، توجب الاستحقاق للألوان من نواله وبعد. فالكلام في الآية الشريفة طويل الذيل فإن لهم في (كلالة) (ص٣٦) تفسيرات، وفي (يورث) قراءات، وبحسب ذلك يختلف الإعراب، ونحن نقتصر على ما هو الصواب.

فنقول : (الكلالة) في الأصل: مصدر بمعنى (الكلال)، وهو ذهاب القوة من الإعياء، قال الشاعر:

فآليتُ لا أرثي لَها مِن كلالةٍ [ولا من حفى حتى تزور محمدا][2]

فاستعيرت للقراء من غير جهة الولد والوالد؛ لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كالّة ضعيفة، وإذا جُعِلتَ صفة للموروث أو الوارث، فبمعنى ذي كلالة كما تقول: فلان من قرابتي، تُريد مِن ذوي قرابتي وفيها أعاريب:

الأول: أن يكون (كان) ناقصة، و(رجل) اسمها،(ويورَث) خبرها و(كلالة) حالًا من ضمير (يورِث) بتقدير مضاف كما أشرنا إليه، أي: إن كان رجل يورث منه والحال أن ذلك الرجل ذا كلالة، أي: صاحب قرابة من غير جهة الوالد والولد.

الثاني : أن يكون (كان) تامة، بمعنى ثبت و(رجل) فاعلها، و(يورَث) صفة لرجل ،و(الكلالة) حالًا أيضًا من فاعل (يورث).

---

(١) سورة النساء: ١٢، وردت في المخطوط **{وإنْ كانَ رَجُلٌ لا يُورَثُ كَلالَةً }**.

(٢) البيت من الطويل ، للأعشى، قاله في مدح الرسول (')، ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: ١٣٥.

الثالث : أن يكون (كان) ناقصة، و(رجل) اسمها، و(يورَث) صفة رجل، و(كلالة) خبر (كان) بتقدير المضاف المتقدم.

الرابع: أن يكون حالًا من ضمير (يورث) الصفة بلا تقدير مضاف.

الخامس: أن يكون حالًا من ضمير (يورث) الخبر بلا تقدير مضاف.

السادس : أن يكون خبرًا لكان بلا تقدير مضاف، وهذا إذا لم يفسر(الكلالة) بخلوّ الميّت عن الوالد والولد، كما في الوجوه الثلاثة المتقدمة، بل بالميت الّذي لم يدع ولدًا ولا والدًا، وإنما لم تقدر المضاف على هذا التفسير؛ لأن (الكلالة) بهذا المعنى نفس الضمير في (يورث)، ولصحة الإخبار بها حينئذ عن اسم الذات.

السابع :أن تُفسّر بالقرابة فتكون مفعولًا لأجله، أي: وإن كان رجل موروثًا لأجل قرابته.

الثامن : أن يكون تمييزًا قاله من لا تمييز له، وتوجيه قوله أن الأصل: وإن كان رجل ترثه (كلالة)، ثم حُذِف الفاعل الّذي هو (كلالة)، وبُني الفعل للمفعول فارتفع الضمير بعدما كان منصوبًا على أنه نائب الفاعل(ص٣٧) وهو (الهاء) من يرثه واستتر في فعله، ثم جيء بـ(كلالة) تمييزًا وفيه نظر، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، كما لا يَخفى .وفيما ذكرناه كفاية لمن له دراية.

[المسألة الثالثة عشرة: تحقيق القول في اشتقاق الاسم]

سُئِلت ل : عن اشتقاق الاسم أهو من (السمة) كما يقول الكوفيون؟ أم من (السمو) كما يقول البصريون؟ وعن الاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين.[1]

أجـبتُ م: بما مفصّله أن في اشتقاق الاسم ثلاثة أقوال:

(١) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٨ .

الأول : أنه مشتقّ من (السمو) وهو الرفعة والعلو؛ لارتفاع الاسم واستعلائه على أخويه (الفعل والحرف)، حيث يتركب منه الكلام وحده دون أخويه، وهو قول البصريين قالوا: أصله سِموكـ(حبر) أو (سُمو) كـ(قُفل) [١] .

قال عبد الحكيم [٢] في حاشيته على تفسير البيضاويّ: ولا يجوز أن يكون (سَموا) بالفتح لأن جمع (فَعل) بفتح (الفاء) (فُعول) كـ(فلوس)، وفيه نظر، فإنه يُجمع على (أفعال) أيضًا نحو: (نحو) و(أنحاء)[٣] .

ثم قال الجوهري: "و(أفعال) يكون جمعًا لكلا الوزنين، وكـ(حِبر) و(أحبار) و(قُفل) و(أقفال) ولم يرجّح أحد الأصلين، بل قال: وهذا لا تدرك صيغته إلّا بالسمع"[٤] .

أقول: وقد سمع الأصلان بنص من الجميع، وهو قولهم: (سِم وسُم) بالكسر والضمّ كما مر، فإن أصلهما (سِمو وسُمو)، فحُذِفَتْ (الواو) فبقى (سِم وسُم)، وعلى التقديرين حُذِفَتْ (اللام) وهي (الواو)؛ لاستثقالهم تعاقب الحركات الإعرابية عليها، ثم سُكِنَتْ (السين)، **قيل**: لِيحصل التخفيف من طرفيه الأول والآخر، فإنه من الأسماء العشرة التي كثر استعمالها . **وقيل**: ليعوض عما سقط منه أي: علموا أنهم إذا سكنوا الأول احتاجوا إلى زيادة (همزة الوصل) فسكّنوه رجاءً لزيادة الهمزة وجَعلِها عوضًا. **وقيل**: نقل سكون (الميم) إلى (السين)، ومعلوم أن السكون ليس قابلًا للنقل، لكن مراد القائل إن الساكن إن كان سكونه سكونًا وضعيًّا أصليًّا(ص٣٨) (فلا)[٥] يتعاقب عليه الحركات الإعرابيّة؛ لأنه سكون لازم، وسكون (الميم) في (سِم

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي: ٢ / ٢٥٨

(٢) عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي ،فاضل، من أهل سيالكوت التابعة للاهور بالهند ،له كتاب حاشية على تفسير البيضاوي، ت ١٠٦٧ ينظر : كتاب الأعلام : ٢٨٣/٣ .

(٣) ينظر:حاشية على تفسير البيضاوي ، عبد الحكيم السيالكوتي: ٤٣ .

(٤) الصحاح:٦/ ٣٨٣.

(٥) وردت (لم) بالمخطوط ب.

أو سُم) المحذوف منهما (الواو) كذلك، فلا يتعاقب عليه الإعراب مع أنه بعد حذف (الواو) يجب أن ينتقل الإعراب إلى (الميم)، حتى لا يبقى اللفظ بلا إعراب، فلذلك نُقل سكونها إلى (السين) أي: أُعطِيَ هذا السكون اللازم الّذي لا تقوم مقامه الحركة للسين، فبعد ذلك يحصل له قابليّة الحركة فينتقل إليه الإعراب، فافهم .

وعلى أيّ حال فبعد سكون (السين) جيء بهمزة الوصل؛ لأنّ مِن دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن؛ لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة، ولوضعها على غاية الإحكام والرصانة، فصار اسمًا .

إن قُلتَ: ذَكر النحاة أنه لا ثقل في تعاقب الحركات على (الواو والياء)من نحو: (دَلو) و(قِنو) و(ظَبي)؛ لحصول الخفّة بسكون ما قبلِها، ولذلك لا تُقدر كما في (القاضي) فلِمَ حُذِفَتْ (الواو) من (سِمو، سُمو) مع أن ما قبلِها ساكن؟.

قُلتُ: الأمر كما ذكروا لكن (سِموًا) قد كَثُر استعماله، فليس ثقله بسبب كون لامه (واوًا) حتى يُقال: يرتَفع بسكون ما قبلِها، بل إنما هو لأجل كثرة استعمالهم إيّاه، ولذلك لم يرضوا بإبقاء (الواو) وتقدير الإعراب عليها، فإن الخفّة وإن حصلتْ بذلك إلّا أنها لا تَبلغ مبلَغ ما في حذف (الواو)، فافهم.

الثاني: أنه مشتقّ من (الوَسم) وهو العلامة؛ لأن الاسم علامة على مسماه، فحذِفت (الفاء) لكثرة الاستعمال وعوِضَتْ عنها همزة الوصل، فصار اسمًا وهو قول الكوفيين، وعملهم أقلُّ مِن أعمال البصريين وهو حذف (اللام) وإسكان (الفاء).

الثالث: أنه مشتقّ من (السّيما) وهو العلامة فاعل بحذف الألف الزائدة و(العين) وهي (الباء) وعوِضَتْ الهمزة بعد تسكين (السين)، ووزنه على القول الأوّل (اِفع) بحذف (اللام)، وعلى القول الثاني (اِعل) بحذف (الفاء)، وعلى القول الثالث (اِفل) بحذف (العين)(ص٣٩) وفي المقام أقوال أخر ذكرناها في بعض تحريراتنا مع مالها وما عليها ومن رامها فليرجع إليها.

منها أنه لا حذِف ولا تعويض بل قُلِبتْ (واوه) همزة كـ(إعاء) و(إشاح)، فكَثُر استعماله فجُعلتْ همزته همزة وصل فوزنه (فِعل) لا (اِعل)، ومنها ما نقله الرازيّ

في تفسيره وهو أن أصل (الاسم) من (سم)، (يسمو) أو (سم)، (يسم) والأمر منه (أُسمُ) كـ(أُدعُ) أو (اِسِمِ) كـ(اِرمِ) ثم جعلوا هذه الصيغة اسمًا، وأدخلوا عليها وجوه الإعراب وأخرجوها عن حد الأفعال، وهذا كما سمّوا البعير يعملا[١].

وقال الأخفش: هذا مثل (آلان) فإن أصله (آن) ،(يأين) إذا حضر ثم أدخلوا (أل) على الماضي منه وتركوه مفتوحًا، [٢] إلى غير ذلك من الأقوال، قال الطبرسيّ[٣]والزمخشريّ [٤] والبيضاويّ [٥] وشيخنا البهائيّ[٦] وجَمع مِن الفحول ما ما حاصله أن قول البصريين أصح لأن ما حُذِف فاؤه نحو (عدة) و(وعد) و(صلة) و(وصل) لا تدخله همزة الوصل، ولأنهم يقولون في تكسيره أسماء، مثل (قِنو) و(أقناء) و(حِنو) و(أحناء)، وفي تصغيره (سُمَيّ)، وعند الإسناد إلى الضمير المرفوع (سمّيتُ) فلو كان مشتقًا مِن (الوسم) لقيل في تكسيره: (أوسام)، وفي تصغيره (وسُيَم)، وعند الإسناد إلى الضمير المرفوع (وَسَمْتُ) كما يقال في تكسير (وقت) :(أوقات) وفي تصغير (عدة) (وُعَيدة) وعند اتصال الضمير (بعدة) (وَعَدْتُ)؛ لأن التكسير والتصغير واتصال الضمير يرد مثل هذه الأسماء إلى أُصولِها، انتهى.

---

(١) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير : ١٠٥/١ .

(٢) المصدر نفسه:١/ ١١٥، ينظر: معاني القران للأخفش:١/ ١١٣.

(٣) مجمع البيان:١/ ٥٠.

(٤) تفسير الكشاف: ١/ ٥.

(٥)أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ١/ ٢٦،عبد الله بن عمر بن محمد ناصر الدين البيضاوي، نسبة نسبة إلى قرية يقال لها: البيضاء، وله التصانيف المفيدة، ومن أجلها «التفسير» مختصر «الكشاف»، و «الطوالع» و «المصباح» و «المنهاج» كلها في الأصول، و «الغاية القصوى» في الفروع وغير ذلك، وكان له من الأصحاب والتصانيف ما ليس لغيره. وتوفي سنة اثنتين وتسعين وست مائة ،ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:٥ / ٤٤٢.

(٦) ينظر: العروة الوثقى في تفسير سورة الحمد: ٩٠/١ .

واختار شعبان [١] أيضًا قول أهل البصرة فقال في منظومته:

وهــومن السّــمو مشــتق وفــي تصغيره والجمع برهان يفي[٢]

وقال الشيخ الرضيّ (رضي الله عنه) في شرحه على الشافية في باب الابتداء مقوّيًا لقول الكوفيين وما قالوه،" وإن كان أقرب مما قاله البصريّون من حيث المعنى؛ لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفات الاسم من التصغير والتكسير كـ(سُمى) و(أسماء) وغير ذلك.

ونحو قولهم: (تسمّيت) و(سمّيت) تدفع ذلك إلا أن يقولوا: إنه قُلِب الاسم بأن جعل (الفاء) في (ص٤٠) في موضع (اللام) لما قصدوا تخفيفه بالحذف ،إذ موضع الحذف (اللام) ثم حذف (نسيًا)، ورد في متصرفاته في موضع (اللام) إذ حُذِف من ذلك المكان"[٣] انتهى.

وقال الشيخ أحمد بن زين الدّين [٤] في شرحه للزيارة الجامعة عند شرح قوله عليه الصلاة والسلام وأسماؤكم في الأسماء: وهو أي: اختيار الكوفيين أولى لمطابقة الاشتقاق للمعنى؛ لأن الاسم إنما وضع لتمييز المسّمى فهو علامة له، ودليلهم

---

(١) شعبان بن محمد بن داود الموصلي ، المعروف بالآثاري (٧٦٥ هـ - ٨٢٨ هـ)،أديب، له شعر كثير، فيه هجو ومجون. ولد بالموصل وتنقل في البلدان، وتلقب بالآثاري لإقامته في أماكن الآثار النبويّة، مدة. واستقر في القاهرة، وبها وفاته ،ت٨٢٨،ينظر: الأعلام:٣/ ١٦٣-١٦٤.

(٢) لامية في النحو ، لآثاري ، ٤٢ .

(٣)شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الأستراباذي:٢ / ٢٥٩.

(٤) الشيخ أحمد بن زين الدين بن إبراهيم بن صقر بن إبراهيم بن داغر بن راشد الصقري المطيرفي البحراني الإحسائي ، هو مؤسس مذهب الكشفية نسبة إلى الكشف والإلهام ولد في الإحساء وتعلم في بلاد فارس وتنقل بينها وبين العراق ،وسكن البحرين ومات حاجًا بقرب المدينة، وحمل إليها ودفن فيها، توفي سنة ١٢٤١،ينظر: الأعلام :١٢٩/١.

بالجمع والتصغير لا ينهض بالحجة؛ لاحتمال أن يكون تلك الأمثلة مقلوبة، فأصل (أسماء) مثلًا (أوسام) فقُلِبَتْ فصار (أسماء).

وقولهم: التصغير والتكسير يردان الأسماء إلى أُصولِها مُجاب عنه، بأن ذلك إنما هو في الغالب بقي غير الغالب، وهذا منه لا يُقال: الحمل على الغالب أولى؛ لأنا نقول ذلك إذا لم يكن مانع منه، ولم يكن للحمل على غير الغالب مرجّح، وأمّا إذا وجد المرجّح للحمل على غير الغالب فلا نسلم أولوية الحمل على الغالب، والمرجح هنا للحمل على غير الغالب هو (المناسبة المعنوية)، على أن سبب الموجب لكون الجمع والتصغير يردان الأسماء إلى أُصولِها غالبًا هو عدم مجهوليّته أصل الكلمة.

فإن ما كان أصله في الغالب مجهولًا لو لم يرد إلى أصله في التصغير أو التكسير لجهل أصله بالكلية، فيعلم منه أن ما كان أصله معلومًا فإنه لا يجب مع أحدهما الرد، وذلك كـ(الشُّويكي) تصغير (الشّاكي) مقلوب (شائك)، فإن التصغير لم يرده إلى أصله لمعلوميّته أنه (شائك).

و(الاسم) أيضًا لما كان كثير الدوران في الكلام والاستعمالات والمحاورات، وكان معلوم الأصل بشهادة معناه، وأنه علامة على المسمّى التي لا يناسب معناها إلّا الأخذ والاشتقاق من (الوسم) لا من (السمو) لم يغيّره التصغير والتكسير؛ لأن تغيير ما لم يستعمل إلا على هذه الهيئة خلاف الأصل وخلاف الاستعمال وخلاف المأنوس، ولو كان مجهول الأصل بحيث لو لم يرد إلى أصله في بعض الأحوال لجهل أصله، وجب ردّه إلى الأصل(ص٤١)في التصغير والتكسير؛ حفظًا لأصله، ولما زال المحذور من جهل أصل الاسم وحصل المحذور من تغيير أصل سلاسة الاستعمال وخلاف المأنوس أُبقي على أصل استعماله؛ لمعلوميّة أصل وضعه، وهذا مع حسنه وظهور دليله موافق لمعناه فيجب المصير إليه.

والشهرة ليست في مثل هذا الّذي يخالف أصل معناه دليلًا، إذ رُبّ مشهور لا أصل له، وفي (عيون الإخبار ومعاني الأخبار) عن الرضا (عليه السلام) في تفسير (بسم الله) قال (عليه السلام): يعني "اَسِم نفسي بسمة مِن سِمات الله وهي العبادة، قيل له ما هي السمة، قال: العلامة"[١]، فتدبر هذا الحديث من حجة الله عليك هل أُبقي للسموّ المدّعى رسمًا أو أثرًا. وأيضًا سُئِل (عليه السلام) عن (الاسم) ما هو؟ قال : "صفة الموصوف" [٢] ، ولا ريب أن العلامة صفة للشيء ،و(السموّ) لا معنى له أما في المسمى فظاهر، وأما في اللفظ بأن (الاسم) مرتفع على أخويه (الفعل والحرف) فأظهر في البطلان، انتهى كلامه بأدنى زيادة ونقصان.

ولا يخفى أن الغرض من نقل كلام الشيخين ليس ترجيح القول باشتقاق الاسم من (الوسَم)، بل كسر سَورَةِ استبعاد المصرّين على إنكاره وردّه ، وتَسكين صَوّلة المشنّعين على من قال به، وذلك فإن وهن الكلمات المذكورة غير مخفيّ على من تأمّل فيها بإنصاف، وإن شئت أن تطلع على وهنها فاستمع لما نتلو عليك، واعلم أن قول ابن زين الدّين:"ودليلهم بالجمع والتصغير لا ينهض بالحجة، لاحتمال أن يكون تلك الأمثلة مقلوبة"، إلى قوله: "على أن السبب الموجب لكون الجمع والتصغير يردان الأسماء إلى أُصولِها غالبًا" ،فيه وجوه من الإيراد[٣] :

إيرادات على الشيخ أحمد الإحسائي[٤]

الأول: أن القلب المكانيّ مع كونه خلاف الأصل غير مطرد، فلابد من الاقتصار فيه على السماع، ولا يجوز التجاوز عنه، ولا سيما إذا احتمل اللفظ أن يكون غير

---

(١) عيون أخبار الرضا (ع) : ١/ ٢٣٦، ينظر: معاني الأخبار ، باب آخر في معنى بسم الله، رقم الحديث:١، ٣.

(٢) الكافي: ١/ ١١٣.

(٣) وردت عبارات ايراد اول ايراد ثاني ايراد ثالث في حاشية المخطوط ولا توجد بها اشارة لإضافتها الى المتن.

(٤) وهو الشيخ أحمد بن زين الدين الذي تقدمت ترجمته.

مقلوب، فإنه لا يجوز ارتكاب القلب فيه قطعًا، وبهذا رُد ما ذهب إليه الخليل في (جاء) وهو (ص٤٢) إنه مقلوب والهمزة (لام) الفعل وبالجملة إذا دار الأمر بين إعلال اللفظ بما هو جار على قياس كلامهم، وإعلاله بما هو خارج عن ذلك، فبلا شك وارتياب أن الأول هو الصواب.

الثاني :أن القلب أمّا أن يكون في جميع تلك الأمثلة حتى (الاسم) كما فُهِم من كلام الرضيّ، أو يكون في ما عداه كما هو المفهوم من كلام بعضهم، لا سبيل إلى كل منهما، أمّا إلى الأول فلأن قلب (الوسم) بجعل (فائه) مكان (اللام) لاوجه له لوجهين:

الأول: أنه إن قُلِب أو لم يُقلب يُحذَف (الواو) منه، فالصواب الاكتفاء بالحذف فقط .

الثاني : أن الموجب لتخفيف (الوسم) بحذف (الواو) إن كان كثرة الاستعمال، فالقلب لأيّ شيء ؟ ولم يعهد إلى الآن قلب الحرف القائم على حذفه دليل ثم حذفه، وقول الرضيّ جعل (الفاء) موضع (اللام) لما قصدوا تخفيفه بالحذف، إذ موضع الحذف (اللام)، مردود بأن ما قصدوه من تخفيف (الوسم) بالحذف إن كان لدليل كما ينقلون عنهم أنه لكثرة الاستعمال، فلا حاجة إلى جعل (الفاء) موضع (اللام)، فإن حرفًا إذا قام على حذفه دليل فيحذف في أيّ مكان كان، وإن لم يكن لدليل فلا فائدة أيضًا في القلب، فإن وقوع (الفاء) موقع (اللام) لا يُوجِب الحَذف، وإلّا لحُذِف كل (لام)، وما اشتهر مِن أن (اللام) محل التغيير فمعناه إذا اضطر إلى تغيير حرف من حروف الكلمة، فالأولى تغيير ما في (اللام) فإنه محل التغيير، لا أن كل ما وقع في (اللام) فلابد من تغييره وحذفه ولولم يقم عليه دليل.

وأمّا إلى الثاني وهو أن يكون القلب في ما عدا لفظ (الاسم)؛ فلأنه يجب حينئذ أن يُقال: في تصغيره (وُسَيم)؛ لأن (الواو) إنما حُذِفَت من الأول في المكبر فإذا أعادوا الحرف المحذوف في المصّغر ليتمّ بناء (فُعيَل) فإنما يعيدونه ويردّونه إلى مكانه الأصلي، نحو (عدة) فإن المحذوف منه (الفاء) فإذا صغّروها قالوا : (وُعَيدة) برد (الواو) إلى مكانه الأصلي وهو الأوّل، مع أنهم(ص٤٣) لا يقولون: في تصغيره (وُسَيم) بل (سُمَيّ).

الثالث: أن قوله: والمرجح هنا للحمل على غير الغالب المناسبة المعنوية غير صحيح، إذ غاية ما يمكن أن يُقال في توجيه المناسبة ما قاله الرضيّ: إن الاسم بالعلامة أشبه، والعلامة إنما هي معنى (الوسم) لا (السّمو) ، والجواب عنه: أنا لا نسلم أن العلامة إنما هي معنى (الوسم)، إن سلمنا أن الاسم بالعلامة أشبه، بل هي معنى (السّمو) أيضًا.

قال الفيروز آبادي: في فصل (السين) من باب الياء والواو (اسم) الشيء بالكسر والضمّ و(سمه) و(سماه)مثلثين علامته [١] انتهى.

فثبت أن (الاسم) معناه العلامة، سواء جعل مشتقًا من (الوسم) أو من (السمو)، فعلى التقديرين المناسبة المعنوية موجودة فانتفى المرجح للحمل على غير الغالب، فيتعين الحمل على الغالب .

ولو سلّم عدم كون معنى الاسم العلامة على تقدير كونه مشتقًا مِن (السموّ) فنقول : المناسبة المعنوية لا تعني اشتقاق (الاسم) من (الوسم)، بل من اللفظ الّذي معناه العلامة، فيجوز أن يكون ذلك (السيّما) الّذي ادّعاه قائِل القول الثالث، فإنه أيضًا بمعنى العلامة، قال في القاموس: (السّيما) و (السيماء) و(السيّمياء) بكسرهن العلامة[٢] انتهى.

وقوله: "على أن السبب الموجب لكون الجمع والتصغير يردان الأسماء إلى أُصولِها غالبًا، هو عدم مجهوليّة أصل الكلمة "إلى قوله: "والشهرة ليست في مثل هذا الّذي يخالف أصل معناه دليلًا" ،كلامٌ تمجه الأسماع وتنفر عنه الطباع، كم عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم، فَلم يفهم معناه ولم يعلم مؤداه ،وكفى بذلك شهيدًا كل من له حظ من العربية وممارسة للفنون الأدبيّة، وذلك فإنه إن أراد بالأسماء التي يردها التصغير إلى أُصولها (الأسماء المعلة) بالحذف والمقلوبة بالقلب الحرفي فلا يستقيم فإن هذه الأسماء على قسمين:

---

(١) القاموس المحيط:١٢٩٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٣٣ .

ـ قسم أُعِل بالحذف فلم تبقَ من حروف أصوله إلا حرفان.

ـ أو بالقلب الحرفيّ الّذي ليس بلازم ونعني بعدم(ص٤٤) لزوم القلب عدم ثبوت علّته في جميع الأحوال.

فالأول: كعدة ومه وكل ومذ اسمين ودم وحر فإن كل واحد من هذه الأسماء حذف منه حرف .

والثاني كـ(باب، وناب وميزان و موقط) فان فيها القلب الحرفيّ غير[1] اللازم .

وقسم أُعِل بالحذف وحروفه أكثر من حرفين، أو بالقلب اللازم فالأول كـ(ميت وناس) والثاني كـ(قائم و أدد وتراث).

والقسم الأوّل من قسمي هذه الأسماء يُرد إلى الأصل عند التصغير فيُقال : (وعيدة وسنية وأكيل ومنيذ ودُمَي وصُرَيح) برد الحرف المحذوف، و(بويب ونييب ومويزين ومييقط)بالرد إلى الأصل لزوال علة القلب، لكن ليس السبب الموجب للرد عدم مجهوليّة أصل الكلمة كما قال، بل هو شيء آخر وهو إمكان بناء (فُعيل) في نحو (عدة) وزوال سبب الإعلال في نحو (باب).

وأما القسم الثاني من قسميها فلا يجب ردّه بل يُقال :(مييت ونويس وقويئم وتريّث وأديد) لإ مكان بناء (فُعَيل) مع عدم رد المحذوف في نحو (ميّت) ولزوم القلب لثبوت علّته في المكبر والمصغر، في نحو :(قائم)، فعلم أن عدم الردّ في مثله لازم، فتأمل.

وإن أراد بتلك الأسماء الاسماء المقلوبة بالقلب المكاني فلا يستقيم أيضًا، فإنها لا تُردّ إلى أصولها غير المقلوبة لا في التصغير؛ لإمكان بناء (فُعَيْل) مع عدم الرّد ولا في التكسير، ألا ترى أنه يُصغر (أشياء) وفيه القلب على الأصح على (أشيّاء) من دون رّد إلى الأصل وهو (شئياء)، ويجمع (قسو)مقلوب (قوس) على (قسيّ) من دون ردّ أيضًا؟ فرّد الاسم المقلوب عند التكسير إلى أصله ليس بمقلوب، كيف وقد

(١) لقد وردت في المخطوط الغير في النسختين الأصلية ، ونسخة (ب).

يُجمع الاسم العاري عن القلب ثم يُقلب بعد الجمع كـ(آرام ،آدر، وآراء)؟! فإن مفرداتها خالية عن القلب وهي (الريم والدار والرأي) وقد قُلِبنَ بعدما جُمِعنَ فافهم.

والحاصل أن ما ذكره ليس بمقبول، وعلى فرض قبوله فلا نقبل معلوميّة أصل الاسم، كيف وقد اختلفوا فيه على ثلاثة (ص٤٥)أقوال؟! ولو كان معلوم الأصل لما اختلفوا، فما لنا لفظ أجهل أصلًا منه، وقوله:" إنه معلوم الأصل بشهادة معناه، وإنه علامة على المسمى التي لا يُناسب معناها إلا الأخذ والاشتقاق من (الوسم) لا من (السمو)"، قد مرّ ما فيه مِن أن كون الاسم علامة على المسمّى لا يُعيّن الاشتقاق من (الوسم)، بل مِن اللفظ الّذي بمعنى العلامة، و (السّيما) أيضًا معناه العلامة.

وقوله: "(السّمو) لا معنى له" إلى قوله: "فاظهر في البطلان" ظاهر البطلان؛ لأن المقصود منه نفي المناسبة بين المشتق والمشتق منه في المعنى على كون (الاسم) مشتقًا من (السمو) فإن معناه : العلوّ ولا معنى له، لا في المسمى، ولا في اللفظ.

والجواب عنه إن للارتفاع معنى صحيحًا في المسمى واللفظ جميعًا، أما في المسمى فلأن من المعلوم أن (الاسم) رفعة وشعار له يرتفع عن زاوية الهجران إلى محفل الاعتبار والعرفان، وعن حضيض الخفاء إلى أوج الجلاء، وأمّا في اللفظ فلأنه يفوق المسمى ويعلوه.

فإن المسمى كان أولًا بلا اسم، فلما وضعوا له اسمًا فاقه وعلاه، وهذا كله ظاهر غير مخفي على من تأمّل فيما قلناه، وإنما الإشكال في توجيه الحدثين وذلك أيضًا سهلٌ، فإن قوله عليه السلام : اسم نفسي بسمة من سمات الله تفسير معنى لا بيان اشتقاق، فلا يفهم منه أن (الاسم) مشتق من (الوسم)، ألا ترى أنه لو قال مكانه: أجعل على نفسي علامة من علامات الله لم يكن المراد أن (الاسم) مشتق من العلامة لعدم المناسبة اللفظية بين لفظي العلامة و(الاسم)؟!

نعم يُفهم منه أن ما أُشتُقّ منه (الاسم) لو كان لفظًا معناه العلامة لكان أحسن؛ ولكن لا يُفهم منه أنه (الوَسم) وليس غيره، فيجوز أن يكون ذلك (السيما) فإنه بمعنى العلامة أيضًا.

وكذا قوله عليه السلام: "الاسم صفة الموصوف" ليس فيه إشعار باشتقاق (الاسم) مِن (الوسم)، بل مما معناه العلامة غاية الأمر.

ومعنى (السيما) أيضًا العلامة، على أنّا لا نسلّم دلالته على الاشتقاق، مما معناه العلامة (ص٤٦)إنه يدل على أن معنى (الاسم) العلامة، وقد نقلنا عن (القاموس) أن (الاسم) على كونه مشتقًا من (السموّ) معناه العلامة أيضًا، هذا ما أمكننا في المقام، والله الهادي إلى أحسن المرام فتأمل أيها الناظر في هذا البيان، ولا تستشهد بمجرد قول الشيّخ على ما لا تقبله الأذهان، ويوجب القول به نفي كثير من ضروريات الصرف على ما بان.

تنبيــه

قال بعضهم: كون الهمزة في (اسم) عوضًا يقتضي كونها مقصودة لذاتها، وكونها وصلًا يقتضي كونها مقصودة تبعًا، والعِوض كجزء أصل دون الوصل فما هو إلا الجمع بين المتنافيين فلذا قيل لا حذف ولا تعويض، وإنما قلبت الواو من (الوسم) همزة كـ(إعاء)، ثم كَثُر استعماله فجُعِلتْ همزته همزة وصل وقد تُقطع للضرورة ،انتهى، قال الأحوص[1]:

وما أنا بالمخسوس في جذم مالك ولا من تستمر ثم يلتزم الاسما [2]

(١) هو أبو محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري. شاعر إسلامي أموي هجّاء، من طبقة جميل معمر ونصيب، وكان معاصراً لجرير والفرزدق. وهو من سكان المدينة، لقب بالأحوص لضيق عينه، توفي (١٠٥ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء :٥٩٣/٤.

(٢)شعر الأحوص الأنصاري: ١٩٧.

ولو قيل: إنه حذف الهمزة وحرك (اللام) كقوله تعالى: {بئس الاسم الفسوق}[١] لم يكن بعيدا إلا أن فيه زحافاً.

[المسألة الرابعة عشرة: تحقيق القول في لفظي الأوامروالنواهي وما يتعلق بذلك]

سُئلت ل: وعلى السائل سلام مصون عن التناهي عن لفظي الأوامر والنّواهي، أهما جمعا الأمر والنهي أم لا ؟ وعلى الأول فما وجه خروجهما عن القياس؟ إذ ليس القياس في جمع فَعْل فواعل، وعلى الثاني فما مفرداهما؟ .

أجبت م : بأنهما محتملان للوجهين، أي: لأن يكونا جمعي الأمر والنهي بمعنى القول المخصوص، ويجريان في الأمر والنهي بمعنى الطلب أيضًا، ولأن لا يكونا جميعهما.

أما الأول: فلما نصّ عليه الجوهري قال: "أمرتُه بكذا أمرًا، والجمع الأوامر"[٢]، انتهى.

والقول بأنّهما ليسا جاريين على القانون، إذ ليس القياس في جمع (فَعْل، فواعل) ناشئ من توهم القياس في باب التكسير، وليس كذلك بل هو محتاج إلى السماع، نعم قد يغلب بعضه في بعض أوزان المفرد كـ(فعول وأفعل) في (فَعْل) مفتوح (الفاء) الساكن (العين) وصحيحه، وأما كونهما قياسيين فيه فلم يقل به أحد.

إن قلتَ: فمفرد الأمور ما هو؟ قُلتُ : مفرده الأمر بمعنى الفعل(ص٤٧) والحال، وحاصل المقال أن الأمر في اللغة يطلق على الفعل والحال، يُقال: أمر فلان مستقيم أي: فعله وحاله، ومنه قول الله الحميد: { **وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ** } [٣] أي: فعله، وهو بهذا المعنى جامد وليس بمصدر، وجمعه (أمور)، وعلى ما يقابل النهي وهو بهذا المعنى مصدر قولك (أمرته) بكذا نقيض نهيته وجمعه (أوامر)، وهذا

---

(١)سورة الحجرات : ١١.

(٢)الصحاح : ٥٨١/٢.

(٣)سورة هود : ٩٧ .

الذي قلناه هو المفهوم من كلام الجوهري، فإنه قال: "الأمر واحد الأمور، يقال: أمر فلان مستقيم وأموره مستقيمة وأمرتُه بكذا أمرًا والجمع أوامر"[١]، ومعلوم أن مراده ما قلناه.

وأما الثاني: فلما حكى في النهاية عن بعضهم وهو إنكار مجيء (أوامر) جمعًا للأمر بل جمعه (أمور)، سواء كان بمعنى القول المخصوص، أو الفعل، وقال : إن هذا شيء يذكره الفقهاء، وربما يؤيده ما في (القاموس) فإنه ذكر جمع (الأمر) على (أمور) بعد أن فسره بضد (النهي) والحادثة، ولم يَذكر جمعه على (أوامر) [٢].

والظاهر كون (أمور) جمعًا له على التفسيرين، إن قلتَ: فعلى هذا ما مفرداهما؟ قلتُ: يحتمل أن يكونا جمعين (لآمرة وناهية) بتأويل كلمة (آمرة) و(ناهية) على سبيل المجاز من قبل إسناد الشيء إلى الآلة كقولهم: قضيّة موجِبة بالكسر وسالبة، وكقولهم: (ما) النافية و(لا) الناهية، فيكون الجمع أيضًا على وفق القاعدة والقياس.

فإن الوصف إذا كان على وزن (فاعلة) فيجمع على (فواعل) كـ(نائمة) و(نوائم)، ويكون إطلاقهما على الصيغة مَجازًا بملاحظة العلامة المذكورة، إلا أنه اشتهر ذلك إلى أن بلغ حد الحقيقة، فيكون إذن من المنقولات العرفية.

ويظهر من ذلك وجه اختصاص الجمع المذكور بـ(الأمر) بمعنى القول المخصوص، قاله بعضهم، ويحتمل أن يجعل (أوامر) جمعًا (لأمور) حكاه في (الإحكام)[٣] على ما نقل، فيكون جمع الجمع، وكأنه نقل فيه (الواو) عن مكانه فقُدِّم على (الميم)، قال بعضهم: ويضعفه مع ما فيه من التعسف أنه غير جارٍ مجرى (الأمور) في الاستعمالات؛ لاختصاصه بالأقوال، واختصاص(ص٤٨) الأمور

(١) الصحاح: ٥٨٠/٢ .

(٢) ينظر: القاموس المحيط : ٣٤٤.

(٣) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام: ٢/ ١٣٢.

بغيرها، فلو كان جمعًا له لكان بمنزلته، إلا أن يجعل ذلك من طوارئ الاستعمال في المقامين، ولا يخلو عن بُعدٍ، وإنه لو كان جَمع جمع لما كان صادقًا على أقل من تسع، مع أنه ليس كذلك كما هو ظاهر من ملاحظة الإطلاقات، انتهى.

وقد استأنفتُ الكلام على هاتين الصيغتين في هذا الكتاب، مع أني قد تعرّضت لهما في كتابي الموضوع لحل الصيغ، فإني أجملت الأمر هناك، على أن هذا الكتاب موضوع لجمع المطالب الجارية بيني وبين أهل زماني، كما قلنا في صدره.

[المسألة الخامسة عشرة: تفسير قول البهائي: الإعراب على ثلاثة أقسام لفظيّ وتقديريّ ومحليّ، الأول للأول والثاني للثاني وهما للثالث، شرح قوله: وكل رفيقيَّ كلّ رحل وإن هما .....البيت الذي هو من المشكلات لفظًا ومعنى وإعرابًا]

سُئلت ل : عن تفسير العبارة المنسوبة إلى شيخنا البهائي أبهى الله شأنه: الإعراب على ثلاثة أقسام (لفظيّ وتقديريّ ومحلّي)، الأول للأول والثاني للثاني وهما للثالث.

أجَبتُ م : مفسّرًا لكلام الشيخ وعبارته، ومبينًا لمرامه وإشارته، بما استحسنه جمعٌ من الفحول، ووجد من جانبهم شرف القبول، وأحببتُ أن أمزج هنا جوابي بالعبارة المتقدمة رجاءً لأن يعلمه الناظر بمجرد النظر ويفهمه.

فأقول: الإعراب على ما هو المعروف بين الأصحاب منقسم إلى قسمين: لفظي وتقديري، وقال بعضهم، واختاره الشيخ هنا: إنه على ثلاثة أقسام:

لفظيّ :أي ملفوظ به، ويعبر عنه بالظن أيضًا، **وتقديريّ :**أي مقدر وجوده لمانع ،**ومحليّ**،

وفسر بموضع الاسم المبنيّ بمعنى أنه لو كانت فيه كلمة معربة لظهر فيها الإعراب، فالفرق بين الإعراب (**التقديري والمحلّيّ**) أن ما يُقدر الإعراب فيه فهو مستحق له، وعدم ظهوره إنما هو المانع، بخلاف الّذي إعرابه (**محلّيّ**) وهو المبنيّ،

الواقع في محل المعرب، فإنه لم يستحق الإعراب، بل لو كان في محله معرب لتغيّر آخره، ثم لما بين الشّيخ أن الإعراب على ثلاثة أقسام أراد أن يُمثّل لكل قسم، فإن المثال يوضح الحال .

فقال: الأوّل، أي: هذا اللفظ المركب من (الهمزة) والواو المشددة) و(اللام) للأوّل، أي: للقسم الأول من أقسام الإعراب، وهو (**اللفظيّ**) وذلك ظاهر، فإن الأوّل كلمة معربة بالإعراب (**اللفظيّ**). قال الصادق × في زيارة(ص٤٩) عاشوراء "اللهم خصّ أنت أوّل ظالم باللعن مني وابدأ به أولًا، ثم الثاني، ثم الثالث.."[١].

و(الثاني) أي: هذا اللفظ المركب من (الثاء والألف والنون والياء) للثاني، أي: للقسم من الإعراب، وهو (**التقديريّ**) وذلك معلوم، فإن (الثاني) كلمة آخرها (الياء) اللازمة الواقعة بعد كسرة، فيُقدر فيها الرفع والجر، كسائِر الأسماء المنقوصة؛ لاستثقالهما على (الياء)، مثال ذلك قول الشّيخ: (الثاني للثاني)، فإن قوله الثاني مرفوع وعلامة رفعه ضمّةٌ مقدرةٌ على (الياء)، وقوله للثاني مجرور لمكان (اللام) وعلامة جرّه كسرةٌ مقدرةٌ على (الياء) ،وهما أي: كلمة (هما)التي هي ضمير مثنّى للثالث، أي: للقسم الثالث من أقسام الإعراب وهو (**المحليّ**)، وهو بمحله، فإن (هما) اسم مبنيّ سواءً رُفِع أو جُر أو نُصِب؛ لأنه مضمَر وكلّ مضمر له البناء يجب. قال الفرزدق:

وكلّ رفيقيّ كل رحل وإن هما تعاطى القنا قوماهُما اخوان[٢]

ولا يخفى أن هذا البيت من المشكلات لفظًا و إعرابًا ومعنى، فلا جناح إن شرحناه، فنقول: قوله (كل) مبتدأ (رفيقيّ) تثنية (رفيق) حذف نونه للإضافة، و(كل رحل) قال ابن هشام: (كل) هذه زائدة[٣]، وأعترض عليه بأن (كلًّا) هذه لو كانت

(١) المزار :٤٨٤.

(٢)البيت من الطويل، ديوان الفرزدق: ٨٧٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب :١/ ١٩٦.

زائدة لم يحصل العموم في (الرحل) مع أن العموم مراد، كما أنه كذلك في (الرفيقين)، أي: كل رفيقين لكل رحل هذا شأنهما.

وأُجيب بأنه لو لم تكن زائدة لكانت للعموم، وإضافة الرفيقين إليها تفيد نعتهما بعمومِها، فيصير المعنى كل مترافقين في كل فرد من أفراد السفر أخوان، وليس ذلك بمراد؛ لعدم تناول المترافقين في سفر واحد وأكثر، بل ليس بمفيد؛ لعدم تحقيق المترافقين في جميع الأسفار.

أقول: وفي الجواب نظر، فإن (كلًّا) إذا أُضيفت إلى منكر كانت لاستغراق أفراده، وهنا كذلك، فـ(كل) الأولى لاستغراق أفراد الرفيقين وعمومها، و(كل) الثانية لعموم أفراد (الرحل) واستغراقها، والمعنى:(ص٥٠) كل فرد من أفراد (رفيقي) كل فرد من أفراد السفر هذا شأنهما.

فقول المجيب: إضافة (الرفيقين) إليها أي: إلى (كل) تفيد نعتهما، أي: نعت (الرفيقين) بعمومها، أي: بعموم (كل)، فيصير المعنى: كل مترافقين في كل فرد من أفراد السفر أخوان، فلا يتناول المترافقين في سفر واحد في غير محلّه، فإن إضافة (الرفيقين) إلى (كل) لا تفيد أن العموم المفهوم من (كل) نعت للرفيقين، بل الحال كما قلنا، فليست (كل) زائدة لفوات تلك الفائدة.

ثم قال ابن هشام بعد قوله" (كل) هذه زائدة: وعكسه حذفها في **{على كلّ قلب متكبر}**[١]، فيمن أضاف" [٢]انتهى، يعني كما أن (كلا) قد لا يحتاج إليها فيؤتى بها كما في البيت على زعمه، كذلك قد يحتاج إليها ولا يؤتى بها، كما في قراءة غير ابي عمرو[٣]وابن ذكوان [١].

---

(١) سورة غافر: ٣٥.

(٢) مغني اللبيب : ٢٦٠.

(٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهمة بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم وقيل ابن جلهمة بن حجر بن خزاع، إمام البصرة في القراءات، أخذ قراءته عن مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم، وتوفي عام ١٥٤هـ في زمن أبي جعفر المنصور. ينظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد: ٧٩-٨٣.

(كذلك يطبع الله على قلب كل متكبّر جبار)[٢] بترك تنوين قلب، وإضافته إلى متكبر

فإنه يجب في هذه القراءة تقدير (كل) بعد قلب، ليعمّ أفراد المتكبّر الجبار كما عمّ (كل) المضافة إلى قلب أفراد القلب.

وفي كلامه هذا أيضًا نظرٌ، إذ لا حاجة إلى تقدير (كل)؛ لأن قلب المضاف إلى متكبر منكر، إذ المضاف إلى النكرة لا يصير بالإضافة معرفة، وإضافة (كل) إلى النكرة تفيد استغراق الأفراد وعمومِها، والمعنى: على كل فرد من أفراد قلب متكّبر جبار، وهذا ظاهر للمتأمل.

فليرجع إلى شرح البيت قوله (رحل) بـ(الراء والحاء) المهملتين السفر. وقوله: وإن هما فيه خلاف بسطنا فيه الكلام في مواضع من كتبنا، و(هما) فاعل فعل محذوف يفسره تعاطى، وهو الّذي كان اللفظ به لو ذكر الفعل (ألفًا) ؛ لأنه ضمير الغائب المتصل بالفعل الماضي، كقولك: (تضاربا، وتخاصما)، وكذلك (تعاطيا)، فلما حذف الفعل تعذر الاتصال، فعدل إلى المنفصل المرفوع؛ لأنه فاعل، وضمير المنفصل المرفوع للغائبين المذكرين لا يكون الا (هما)، فوجب الإتيان به موضع تلك

---

(١)هو عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال بشير - ابن ذكوان بن عمرو وكنيته أبو محمد وقيل أبو عمرو الدمشقي أخذ القراءة عرضا على أيوب بن تميم، قال أبو عمرو وقرأ على الكسائي حين قدم الشامي، يقول ابن ذكوان أقمت عند الكسائي سبعة أشهر وقرأت عليه القرآن غير مرة وهو إمام شهير ثقة شيخ الإقراء بالشام.، كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع: ٢٨.

(٢)قوله: ﴿كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبّارٍ﴾ قرأ أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين «قلب»، جعلا «متكبرا» من صفة القلب، وإذا تكبّر القلب تكبّر صاحب القلب، وإذا تكبّر صاحب القلب تكبّر القلب، فالمعاني متداخلة غير متغايرة، وقرأ الباقون بإضافة القلب إلى متكبر، والمعنى على ما تقدّم، غير أنه أضاف التكبّر إلى صاحب القلب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها :٢٤٣.

(الألف) التي كانت عند ذكر الفعل، فقيل: (وإن هما) على حد قوله تعالى: **{ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ }** [١] فإنه لابد هنا أيضًا من(ص٥١) تقدير الفعل ليقع حرف الشرط قبله، (فأنتم) إذا فاعل لتملك المقدر كما في قولهم: **"لو ذات سوارٍ لطمتني"**[٢]، وقول عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة [٣]، وقوله:

لو غيركم علق الزبير بحبله أدّى الجوار إلى بني العوام [٤]

ولا يخفى على من شمّ رائحة النحو أنه لو قال قائل: إن هما في البيت (وأنتم) في الآية تأكيدان للضميرين المرفوعين في قولك (تعاطيًا)، و(تملكون) المحذوفين، والفعل والفاعل جميعًا محذوفان، لم يكن بعيدًا، ولو قيل: إن التقدير (وإن تعاطى قومهما تعاطى) ثم حُذِف الفعل وفاعله الّذي هو (قوم)، وبقي المضاف إليه وهو ضمير المثنى، كان محتملًا أيضًا .

إن قُلتَ: أيصحّ أن يكون (هما وأنتم) اسمي (كان) المحذوفة، أي: إن كانا تعاطيا ولو كنتم تملكون. قلتُ :لا، لأن المعهود بعد (أن) ولو حُذِف (كان) ومرفوعها معًا، قال :

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثير إذا اشتهر[٥]

---

(١) سورة الإسراء:١٠٠.

(٢) كتاب مجمع الأمثال ، ينظر: المثل :٣٢٢٧ : ٢٠٢/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب : ٣٥٣.

(٤) من قصيدة لجرير هجا بها الفرزدق، والبيت يشير إلى غدر رهط الفرزدق بالزبير بن العوام منصرفه من وقعة الجمل، غدر به ابن جرموز وهو في طريقه إلى المدينة، ينظر: ديوان جرير بشر محمد بن حبيب، تح: د. نعمان محمد أمين:٢/ ٩٩٢.

(٥) ألفية ابن مالك :١٩.

نعم يصّح أن يكون الأصل: (إن كانا هما) و(إن كنتم أنتم) فحذف كان ومرفوعها وبقي المؤكد كما في الوجه الثاني.

وما يُقال في هذين الوجهين: الجمع بين الحذف والتوكيد فلا نسلم امتناعه، وقد أجازه إماما أهل العربية سيبويه والخليل، وذكره ابن هشام في تراجمة الحذوف في المغني، حيث قال: "حَذف المؤكد وبقاء التأكيد"[١] فتدبر.

وقوله (تعاطى) فيه احتمالان:

الأول: أن يكون مثنى و(القنا) مفعوله، والأصل (تعاطيا) فحُذِف (لامه) للضرورة وعكسه ثبوت (اللام) للضرورة في قول امرىء القيس:

لهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كمَا أكَبّ عَلى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ[٢]

إذا قُلنا: إن (خظاتا) فعل وفاعله (الألف) بعد (التاء)، إذ يجب أن يقول:(خظتا) كـ(غزتا) بحذف (الألف) لالتقاء الساكنين التقديريّ، فإن حركة (تاء) التأنيث عارضة لا اعتداد بها، فهي ساكنة تقديرًا، وإن قُلنا: إن (خظاتا) اسم مثنى والأصل (خظاتان) حُذِفَتْ (نونه) للضرورة، كقوله: **(بيضك ثنتان وبيضي مئتا)** [٣] إذ الأصل (ص٥٢)مئتان ، فليس من إثبات (اللام) في شيء .

والاحتمال الثاني: أن يكون (الألف) مِن (تعاطى) لام الفعل، ويؤيده كتبه بصورة (الياء)؛ وذلك أن (الألف) الأصلية والمبدلة مِن (الواو) تُرسَم طويلة نحو (ضربا)و

(١) مغني اللبيب : ٨٢٢ ، ولم نقف على رأي الخليل وسيبويه سوى مانقله ابن هشام في مغنيه.

(٢) ديوان امرىء القيس ، امرىء القيس بن حجر الكندي : ١٠٧.

(٣) ينظر: كتاب مجمع الأمثال:١٨١/٢.

(غزا)، والمبدلة من (الياء) سواء كانت أصلها (الواو) أو لا ترسم بصورة (الياء) نحو (رمى) و(أعطى)،قال الحريري [١] في (الألف) المبدلة مِن (الواو والياء):

اذا الفعل يومًا غمّ منك هجائه فألحق به تاء الخطاب ولا تقف

فان قرأت بالياء يومًا كتبته بياءٍ وإلا فهو يُكتَب بالألف [٢]

ومعنى البيت الثاني أن الفعل إذا استبان لك أن أصله (الياء) فاكتبه بصورة (الياء)، وإن استبان أنه (واو) فاكتبه بصورة (الألف)، إن قُلتَ: قوله (تعاطى) على هذا الاحتمال مفرد والضمير مستتر فيه الراجع إلى (كل) المضافة إلى المثنى المنكر ضمير الواحد، مع أنه يجب مراعاة معنى (كل) إن كانت مضافة إلى منكر فلِمَ وحّد الضمير؟ قُلتُ: لأن (الرفيقين) ليسا باثنين معينين ؛ بل هما كثير، كقوله تعالى: **{ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا }** [٣]،فانه لو كان طائفتان اثنين مُعينين لم يُجِر (اقتتلوا) بصيغة الجمع، ثم حُمِل على اللفظ إذ قال : هما اخوان بضمير التثنية كما قيل: **{ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا }** [٤] فروعي لفظ طائفتين، وجملة (هما أخوان) خبر (كل).

وقوله: (قوما) قال ابن هشام : أمّا بدل من (القنا)؛ لأن (قومهما) من سببهما إذ معناه (تقاومهما)، فحذف الزوائد، فهو (بدل اشتمال)، وأمّا مفعول لأجله أي: تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق من باب صنع الله؛ لأن تعاطى القنا يدل على تقاومهما[٥]، انتهى.

---

(١) الحريري أبو محمد القاسم بن علي بن محمد ، العلامة البارع ذو البلاغتين ،ولد بقرية المشان من عمل البصرة، من مؤلفاته درة الغواص في أوهام الخواص، توفي ٥١٦هـ ، ينظر: سير أعلام النبلاء :١٩/٤٦٠-٤٦٥ .

(٢) كتاب مقامات الحريري : ٥٠٣.

(٣) سورة الحجرات:٩.

(٤) سورة الحجرات٩.

(٥) ينظر : مغني اللبيب :٢٦٠.

وقال بعض من عاصرنا: وَهِمَ ابن هشام، فقال في مغني اللبيب: هذا البيت من المشكلات لفظًا وإعرابًا ومعنى[١]، وأطال في تقرير ما يزيل الإشكال الّذي ادعاه، ومنه راجع المعنى اطلّع على ما قلناه ومنشؤه أنه ظن أن (قومًا) مفرد منصوب(ص٥٣) فأشكل الأمر عليه ، فتكلف في تخريجه وتوجيه ما يرد عليه، وتكلّم بما أخجلُ أن أصرّح أو أُشير إليه، والصواب أن (قوما) مثنى مرفوع بـ(تعاطى) مضاف إلى (هما).

قال الدماميني [٢] : قد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مِن قوماهما بفتحة واحدة، وملكتُ هذه النسخة وضبطُ هذا البيت هو الّذي كان باعثًا على شرائِها[٣]، انتهى.

وقال الشمني [٤] : وأُصرح مِن هذه النسخة التي رآها،" أن ابن عصفور ذَكر هذا البيت شاهِدًا على تثنية قوم" [٥] انتهى.

وقال السيوطي في شواهده على المغني: "قد استشهد ابن مالك بهذا البيت على تثنية قوم" [٦]، انتهى.

وجميع ما نقلناه يصحّح ما قلناه، انتهى مقام المعاصر وكلامه القاصر، و لعمري ما له من ناصر.

---

(١) ينظر: المصدر السابق :٢٥٩.

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر الدماميني: قاض مالكي قرشي مخزومي من أهل الإسكندرية. ولي قضاءها أكثر من ثلاثين سنة، الأعلام :١٢٧/٤ .

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني ، عبد القادر البغدادي :٤/ ٢٠٨ـ ٢٠٩،خزانة الادب: ٧/ ٥٤٢ .

(٤)أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني القُسَنْطيني الأصل، الإسكندري. أبو العباس، تقي الدين، محدّث مفسر نحوي. ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة. من كتبه (شرح المغني لابن هشام - ط) و (مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا - ط) و (كمال الدراية في شرح النقاية - خ) في فقه الحنفية، توفي ٨٧٢هـ ، الأعلام :١ / ٢٣٠ .

(٥) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام :٢٣/٢.

(٦)شرح شواهد المغني: الجلال السيوطي: ٢/ ٥٣٧.

والتحقيق:

أن قوله: (قوماهما) لو كان مثنى مضافًا كما اعتقده هؤلاء لكان فاعلًا لـ(تعاطى)، و(القنا) مفعوله، فيشكل قوله (وإن هما) إذ لا يجوز أن يُقال: (هما) فاعل (تعاطى) محذوفًا، ولا تأكيد للفاعل المحذوف معه، والتقدير: (وان تعاطيا القنا قوماهما)؛ للزوم إرجاع الضمير وهو الألف من (تعاطيا) المعوّض عنه في البيت بهما إلى متأخّر لفظًا ورتبتة، وهو قوله :(قوماهما)، فإنه الّذي أُسند إليه التعاطي، فينبغي أن يُقال: أنه من باب حَذِف (كان) مع اسمها بعد (أن) الشرطية، وبقاء تأكيد اسمها، والتقدير: (وإن كانا هما تعاطى القنا قوماهما)، فضمير كان وتأكيده راجعان إلى (كل رفيقي)، أو إنه من باب حذف (كان) وإبقاء اسمها وخبرها، أو إنه من باب حذف الفعل والفاعل جميعًا وإبقاء المضاف إليه، والتقدير (وإن تعاطى قومهما تعاطى القنا قوماهما).

ولا يخفى أن في جميع الوجوه تعسفًا وتكلفًا وإخراجًا للبيت عما هو الظاهر، وحملًا له على الشاذ النادر؛ لأن حذف (كان) مع اسمها إنما شاع بعد (إن) الشرطية إن كانت تنويعية، كما في (إن خيرًا فخيرًا) وأمّا بعد غير إن التنويعية فشاذ نادر، وكذا حذف كان وحدها(ص ٥٤)إنما كَثُر بعد (أن) المصدرية، نحو (أما أنت منطلقًا انطلقت)، وأمّا في غيره فنادر.

إذا عَرِفتَ ذلك فاعلم أن كلام ابن عصفور وابن مالك ومن تبعهما في ذلك مبني على جواز تثنية اسم الجمع[1]، وقد ذهب بعضهم إلى المنع، فنحن إن قُلنا بعدم جواز تثنيته فيلزمنا أن نرتكب ما ارتكبه ابن هشام في قوله: (قومًاهما) من أنه اسم مفرد منون وليس تثنية قوم إلى آخر ما قال، وإن قلنا: بجواز تثنيته فلا، ولتحقيق المقام محل آخر، فتدبر.

(١) لم تجد الباحثة كلام ابن عصفور وابن مالك.

تمجيد: حال شيخنا البهائي أبهى الله شأنه وأعلى مكانه في العِلم، والفضل، والتحقيق، والتدقيق، وجلالة القدر، وعظم الشأن، وحُسن التصنيف، ورشاقة العبارة، وجميع المحاسن، أظهر من أن يذكر، وفضائله أكثر من أن يحصر، وقد كان فاضلًا كاملًا ماهرًا متبحرًا جامعًا شاعرًا أديبًا منشئًا عديم النظير في زمانه، وقد كان عماد عصره، وعميد مصره، وله تصانيف يكل المرء عن إحصائها، ويَمَلّ عن استقصائها منها الفوائد الصّمدية، وقد شرحناها شرحًا بسيطًا، وسميناه بـــ(جوامع الكلم) ، ومنها (لُغز في لفظ الكافية) [1] جمع فيه رؤوس المطالب النحوية، وقد استخرجْتُه وجمعتُ فيه جلّ المسائل الصّرفية، ثم قويت كلا لهما ،وكتبْتُ شرحًا لهما؛ لكنّه وقع في زاوية الهجران، ولم يتم إلى الآن؛ لاشتغالي بتصنيف أجوبة الأسئلة التي تردني على الدّوام من الخواص والعوام.

فأسأل الله ذا الفضل الوسيع، أن يوفقني لأداء حق الجميع، بجاه محمد وآله ومن جرى على منواله، فإذا عرفت حال الشيخ رحمه الله، فاعلم لا بُعْد أن تكون تلك العبارة المذكورة من عباراته، فإنه على ما يقوله الناس كثيرًا كان يعّبر بمثل هذه العبائر، والله اعلم بالسرائر.

[المسألة السادسة عشرة: اعراب قوله: وشاهد افلاس الفتى كتم عيبه ...]

سئــلت ل: عن إعراب قوله:

وشاهد إفلاس الفتى كتم عيبه وذكر عيوب العالمين من العقل [2]

(١)كتاب الشيخ البهائي الموسوم بلغز الكافية حُقِقَ على يد الباحث علي موسى عكله. ونشر في مجلة المورد في جامعة ميسان، ولم يذكر المحقق النسخة التي ذكرها المؤلف في تقديمه للمخطوط، كما أن الباحثة لم تعثر على النسخة التي أشار إليها في مؤلفات الشيخ البهائي.

(٢)البيت لعبد الله بن علوي بن محمد الحداد ،ديوان الإمام الحداد المسمى الدر المنظوم لذوي العقول والفهوم :٤٩٢.

أجبت م : بأن الإشكال في هذا البيت (٥٥ص)إنما هو في قوله: (من العقل)، من حيث التعلّق، وهو ظاهر الاندفاع، فإنه متعلق بقوله بـ(إفلاس) وهو مصدر (أفلس) والمعنى الّذي يشهد (بـإفلاس الفتى من العقل) شيئان:

أحدهما : كتم عيبه وستره.

وثانيهما : بيان عيب العالمين وذكره.

[المسألة السابعة عشرة: شرح قوله: إذا نحن نِلنا من ثريدة عوكل]

سُئِلت ل : وهذه صورة ما كتبه السائل كعبة الآمال، ومحطّ رحال الرّجال، وقد اشتبه علينا معنى هذا الشعر ومراد الشاعر، فبيّنوه لنا ببيان ظاهر، فإنه يكون لديكم سهلًا، وليس غيركم لذلك أهلًا، وهو قوله:

إذا نحن نِلنا من ثريدة عوكل فقدنا لها ما قد بقي من طعامِها [1]

أجَبت م : بأن كتبت نور العين وضياءها، وعين الحياة وماءها، قوله: (نلنا) من النيل، بفتحة فسكون، يُقال : (نلته، أنيله، وأناله) من بابي (ضرب وعلم) نيلًا: أصبته، والثريدة (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، يُقال: ثردت الخبز فتتته وكسرته، فهو ثريد، والفّتُّ الكسر بالأصابع وفي قوله: (قد نالها) وجهان :

الأول: وهو الّذي يتبادر الذهن إليه أن (قد) حرف تحقيق، و(نال) فعل ماض، و(الهاء) ضمير مفعول راجع إلى عوكل، والموصول فاعل (نال)، والمقصود على هذا الوجه الهجو والذم وبيان أن المذموم خسيس وشحيح يشفق على الدرهم الصحيح، ويميت من الجوع نفسه، ويخزن فلسه ويجمع المال إلى المال، ولا يأكل من طعامه في حال من الأحوال، إلا إذا نال أحد من ثريدته وبقي منها شيء، فإنه

(١) كتاب شرح درة الغواص: ١٠٠ .

حينئذ يأكله وينالـه ما قد بقي منها، فالمعنى: إذا نحن نلنا وأصبنا من ثريدة عوكل فقدنا لها وأصابها ما بقي من الثريدة، وإذا لم ننل من ثريدتها لم ينلها شيء من طعامها فإنها خسيسة ولا تأكل مِن طعامها ، فتدّبر في هذا الوجه الوجيه فإني لم أرَ مَن سبقني إليه.

الثاني : أن (قد) اسم بمعنى حسب، و(نا) ضمير المتكلم، و(لها) جار ومجرور خبر مقدم، والموصول مبتدأ مؤخر، قاله الحريري في (درّة الغواص)، ونصّه: أراد هذا الشاعر بقولِه: (فقدنا) أي فحسبنا. ثم استأنف (ص٥٦)فقال: لها ما قد بقي مِن طعامِها، أي: لا نرزؤها به لاستغنائنا عنه واكتفائنا بِما نِلنا منه [١]،انتهى، ولا يخفى أن ما قُلناه أولى لموافقته لظاهر اللفظ، اللهم إلا أن يكون فيما قبل البيت أو فيما بعده ما يؤيد قول الحريري، فافهم .

[المسألة الثامنة عشرة: من قصر الليل إذا زُرتني... البيتين]

سُئـلت ل : عن معنى قول الشاعر:

مِن قِصر اللّيل إذا زُرتِني أشكو وتشكين من الطُّولِ
عدوّ شانيك وشانيهما أصبحَ مشغولًا بمشغولِ [٢]

أجبـت م : بأن قوله: (من قصر) متعلق بقوله (أشكو)، وزرتني من الزيارة، و(أشكو) وتشكين من الشكاية، و(من الطول) متعلق بتشكين، و(عدو) مبتدأ.

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص :٢٠.

(٢) البيت لعلي بن محمد بن جعفر، أبي الحسين، العلويّ الكوفي الحماني شاعر، من أهل الكوفة. كان منزله فيها ببني حمان فنسب إليهم. وكان وجيه الكوفة في عصره، وبها وفاته. حبسه الموفق العباسي ثم أطلقه. وكان يقول: أنا شاعر وأبي شاعر، إلى أبي طالب، كلهم شعراء. وكان شعره مجموعا في " ديوان " يظهر أنه بقي حتى القرن التاسع: وذكره صاحب هدية العارفين ولم يعرف مصيره. وتصدى أخيرا أحمد حسين الأعرجي لجمع ما بقي متفرقاً من شعره، ونشره في مجلة المورد توفي سنة ٣٠١ هـ ، الأعلام: ٤/ ٣٢٤.

والشاني من شنأه شنآنًا أبغضه وأصله الشانيء، أُبدلت الهمزة بالياء لكسرة ما قبلِها، وشانيهما (عطف) على قوله شانيك، وضمير المثنى الواقع مضافًا إليه راجع إلى القصر والطول، والضمير المستتر في أصبح مرجعه العدوّ ، وعدوّ عدوّ المحبوب المحبّ، وعدوّ القصر والطول الرقيب، فإنه لا يحب جلوس المحب مع المحبوب سواء كان اللّيل قصيرًا أو طويلًا، فهو عدوّ للقصر والطول، وعدوّ الرقيب أيضًا المحب يقول :إذا زرتني ليلة أشكو أنا من قُصر تلك الليلة، وأرجو أن يكون كل ساعة منها سنةً، وتشكين أنتِ مِن طولها خوفًا من الرقباء، وترجين أن تكون تلك اللّيلة قصيرة، (وعدوّ عدوّكِ) وهو أنا مع عدوّ عدوّ القصر والطول وهو أيضًا أنا، أصبح مشغولًا بمشغول، والمعنى التفصيلي: أني لما رأيتُ شكواكِ مِن طول اللّيل أصبحت وأنا عدوّ لمن يبغضك، ومبغض لمن يبغض مُجالستنا ومُعاشرتنا، مشغولًا بنفسي، ومتحيّرًا في أمري، ومتفكرًا في حالي، فإني غريق في بحر الاشتياق، وحريق بنار الفراق، ولا يحصل لي وصال محبوبتي، ولا أرى جمال مطلوبتي، وإذا رزقني الله تعالى مشاهدة وجهها التي تتلألأ في ليلة من اللّيالي، فلا يخلو أمّا أن تكون تلك اللّيلة طويلة أو قصيرة، وعلى التقديرين لا تحصل لي لذّة من المجالسة معها.

أمّا على الأول فلأنها تشكو من طول الليلة وتخاف من الرقيب وتخشى من أن يطلع الناس على حالنا فترجو أن يمضي اللّيل الطويل(ص٥٧) على سبيل التعجيل فلا تستأنس بي مستريحة.

وأمّا على الثاني: فلعدم حصول لذة كاملة من الجلوس معها، فإن من أهلك نفسه في فراق أحد، وأفنى عمره في اشتياقه، يروم إذا حصل الوصال أن يدوم إلى ما شاء الله المتعال.

وقد ذكر أصحابنا لهذا البيت توجيهات عديدة، وتأويلات ليست بسديدة تركناها مخافة التطويل.

[المسألة التاسعة عشرة: توجيه وآله المستكملين الشرفاء بأربعة أوجه]

سُئــلت ل : عن قول: ابن مالك في الألفية:

[مصلِّيا على النبي المصطفى] وآله المستكملين الشرفا[1]

وقد كتب إليّ السائل ما هذه صورته: "بحر الأدب، وفخر العجم والعرب، ما تقول في قول ابن مالك: حشره الله مع الخلفاء: وآله المستكملين الشرفاء، أهو بفتح الميم والشين من الشرفاء والمستكملين، أم بكسر الأولى وضمّ الأخرى وعلى فرض جواز جميع الوجوه فأيها أحرى ؟

فبيّنوا ما أرومه منكم وأرجوه، وأوضحوه على أحسن الوجوه، دمتم كما رمتم"، انتهى .

أجَبـت م : بأن في ذلك يجوز أربعة أوجه:

الأول : (المستكملين الشرفاء) بكسر الميم من المستكمِلين على أنه (اسم فاعل) نعت لآله، وفاعله مستتر فيه، وفتح الشين من (الشرفاء) على أنه مصدر بمعنى العلو، مفعول (للمستكملين) وألفه للإطلاق.

الثاني: (المستكملين الشرفاء) بكسر الميم من المستكمِلين على أنه اسم فاعل أيضًا، وضمّ الشين من (الشُرفاء) على أنه جمع (شريف)، وقصر للضرورة، فإن (فعيلًا) يُجمع على (فُعَلاء) بالمدّ، كـ(كريم) و(كرماء) و (نجيب) و (نجباء)، وعلى هذا الوجه يجوز في (الشرفاء) الرفع والنصب والجر، أمّا (الرفع) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى الرفع، أي: هم الشرفاء، وأمّا (النصب) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى

(١) ينظر: ألفية ابن مالك: ٩ .

النصب، وعليهما فمفعول (المستكملين) محذوف أو إنه مفعول (للمستكملين)،وأمّا (الجّر) فعلى أنه نعت ثان لآله.

الثالث : (المستكملين الشرفاء) بفتح الميم من المستكملين على أنه اسم مفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه ،وضمّ الشين من (الشرفاء) على إنه جمع قصر للضرورة، كما قُلنا ،ويجوز فيه على هذا أيضًا الرفع، والنصب، والجّر، أمّا (الرفع) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى الرفع، أي: هم الشرفاء(ص٥٨) ،وأمّا (النصب) فعلى أنه صفة مقطوعة إلى النصب ،وأمّا (الجر) فعلى أنه نعت ثان لآله .

الرابع: (المستكملين الشرفاء) بفتح الميم من المستكملين على أنه اسم مفعول أيضًا ، وفتح الشين من (الشرفا) على أنه مصدر، وفيه على هذا وجهان (النصب والجر)،أمّا (النصب) فعلى أنه مفعول لمحذوف والجملة مستأنفة، أي: حازوا (الشرفاء) أو صفة ثانية لآله على سبيل المبالغة، كـ(زيد عدل) تابعة لمحله البعيد، وهو النصب وهو بعيد، أو منصوب بنزع الخافض كنصب الطريق في قوله: على الطريق الثعلب والخافض هنا (في)، والتقدير: المستكملين في الشرف .وأمّا (الجر) فعلى أنه صفة بعد صفة لآله على (حدّ زيد عدل)، فافهم. هذا بيان الوجوه الجارية في كلام ابن مالك على أوضح المسالك.

وأَمّا بيان ترجيح الراجح منها فنقول :الوجه الأول من هذه الوجوه أحسن من غيره لوجهين:

أحدهما: أنه خالٍ مما في الوجوه الباقية من الحذف والتقدير: وقصر الألف الممدودة ونحو ذلك من التكلفات المردودة.

الثاني: أن هذا الوجه هو الوارد عن الناظم، فينبغي الاقتصار عليه، وعدم التعدّي عنه.

والوجه الأخير: أضعف الوجوه، لما فيها من التكلف والتخريج الضعيف الشاذ كالنصب بنزع الخافض، والإتباع للمحل البعيد، وتوصيف الذات بالمصدر لإرادة المبالغة.

والوجهان المتوسطان متوسطان في القوة والضعف، فلكل منهما جهة قوة، حيث إنه غير مشتمل على تخريج ضعيف شاذ، وجهة ضعف من حيث إنه مشتمل على الحذف والتقدير وقصر الممدود ونحو ذلك، كما لا يخفى، فتحصل أن الأول أحسن والأخير أضعف، وكل من المتوسطين حَسِن. وإن شئت توضيح المقام ورميت الإيصال إلى المرام فانظر الى هذا الشكل المزيل للإبهام:

المستكملين	الشرفاء	الفتح	الضم
الكسر		أحُسَن	حَسَنٌ
الفتح		أضْعَفُ	حسن

[المسألة العشرون: توجيه قوله ع يأكل في سواد ويشرب في سواد وينظر في سواد... الحديث، بأربعة أوجه]

سُئلت ل : عن قوله عليه السلام [1] في تفسير قوله تعالى :{ وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ}[2] :بكبش أملح يأكل في سواد، ويشرب في سواد، وينظر في سواد، ويمشي في سواد، ويبول (٥٩ص)ويبعر في سواد... الحديث [1].

([1])عن الرضا عليه السلام.

(٢) سورة الصافات :١٠٧.

أجبت م : بأن هذا الحديث ذكره صاحب الصافي [٢] في سورة الصافات قال :وسُئِل عليه السلام عن معنى قول النبيّ ﷺ :(أنا ابن الذبحين)، قال: يعني اسماعيل بن ابراهيم الخليل وعبد الله بن عبد المطلب ، أمّا إسماعيل عليه السلام فهو الغلام الحليم الّذي بشر الله تعالى به إبراهيم عليه السلام، فلما بلغ معه السعي، وهو لما عمل مثل عمله[٣] ، قال: { يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ } [٤] ولم يَقل: يا أبت افعل ما رأيت ستجدني إن شاء الله من الصابرين، فلما عَزِم على ذبحه فداه الله بذبح عظيم، بكبش أملح يأكل في سواد، ويشرب في سواد، وينظر في سواد، ويمشي في سواد، ويبول ويبعر في سواد، وكان يرتع قبل ذلك في رياض الجنّة أربعين عامًا، وما خَرج من رحم أُنثى، وإنما قال الله تعالى: له كن فكان، ليفتدي به إسماعيل، فكل ما يُذبح بمنى فهو فدية لإسماعيل عليه السلام إلى يوم القيامة، فهذا أحد الذبحين.

ثم ذكر قصة الذبيح الآخر، ثم قال: والعلّه التي من أجلها دفع الله عز وجل الذبح عن إسماعيل هي العلة التي دفع من أجلها الله الذبح عن عبد الله، وهي كون النبيّ والأئمة في صلبهما، فببركة النبيّ والأئمة دفع الله الذبح عنهما، فلم تجرِ السُنة في الناس بقتل أولادهم، ولولا ذلك لوجب على الناس كل أضحى التقرب إلى الله تعالى

---

(١) " فلما عزم على ذبحه فداه الله بذبح عظيم بكبش أملح يأكل في سواد ، ويشرب في سواد ، وينظر في سواد ، ويمشي في سواد ، ويبول ويبعر في سواد ، وكان يرتع قبل ذلك في رياض الجنة أربعين عاما ، وما خرج من رحم أنثى ، وإنما قال الله عز وجل له : كن فكان ، ليفتدى به إسماعيل" بحار الأنوار: ١٢/ ١٢٥.

(٢) وهو الفيض الكاشاني: ولد الفيض الكاشاني في ١٤ صفر ١٠٠٧ هـ. في مدينة كاشان الإيرانية، في عائلة علمية مشهورة عند الشيعة اسمه محمد، ولُقّب بالفيض، واشتهر بـ محسن أو محمد محسن توفي الفيض الكاشاني في يوم ٢٢ ربيع الثاني في سنة ١٠٩١ هـ. ودفن في الأرض التي اشتراها قبل موته، ينظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء، عبد الله أفندي:٥/ ١٨٠.

(٣) ينظر:التفسير الصافي : ٤/ ٢٧٩.

(٤) سورة الصافات :١٠٢.

ذكره بقتل أولادهم، وكل ما يتقرب به الناس من أضحيته فهو فداء لإسماعيل إلى يوم القيامة[١]، انتهى.

وفي توجيهه أربعة أوجه :

الأول: أن المراد من السواد اللون المقابل للبياض، والمعنى أن الأجزاء والأعضاء والمواضع التي تصدر منها هذه الأفعال وهي الفم، والعين، والقوائم، والمبعر تكون سوداً.

الثاني : أن يكون المراد منه الظلّ، والمعنى أنه يأكل ويشرب وينظر ويمشي ويبول ويبعر في ظلّه، فعبر عليه السلام عن الظلّ لسواده بالسواد، وأشار إلى أن ذلك الكبش(ص٦٠)كان ذا ظل عظيم لسمنه وعظم جثّته، بحيث يأكل ويشرب في ظلّه، ويمشي وينظر في ظلّه، ويبول ويبعر في ظلّه، فيكون قوله عليه السلام يأكل في سواد مجازًا عن سمنه .

الثالث : أن يكون المراد من السواد الخضرة، وعبّر عنها به، فإن الخضرة إذ أكثَرتْ وطالتْ تميل إلى السواد، والمعنى أنه رعى في الخضرة والمرعى زمانًا طويلًا وكان أكله وشربه في الخضرة، ونظره ومشيه في الخضرة، وبوله وبعرته في الخضرة، فسَمِن لذلك، والتوجيهات الثلاثة مروية عن أهل البيت عليهم السلام.

الرابع [٢]: أن يكون المراد من السواد الظلّ والفيء، والمعنى أنه يأكل ويشرب في الفيء، ويمشي وينظر في الفيء، ويبول ويبعر في الفيء، فعّبر عليه السلام عن الفيء لسواده بالسواد، ومعنى أنه يأكل ويشرب في الفيء أنه يأكل في مكان لا تقع فيه الشمس لكثرة ما فيه من الأشجار والنباتات، فإن الأغصان المورِقة من كل

---

(١) ينظر: التفسير الصافي:٤/ ٢٧٩.

(٢) (والفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني أن المراد منه الظل في هذا الوجه الفيء أي ليس في ذلك المكان شمس وفي الوجه الثاني ظل ذلك الكبش أي أن هناك شمسا لكنه من كثرة سمنه وكبر ظله كان يمشي ... في ظله فالفرق واضح) منه في حاشية الأصل.

شجرة ملتفّة بالأغصان المورقة من الشجرة الأخرى، فكأنَّ ذلك المكان مكان ذو سقف، فلا تقع فيه الشمس لوقوعِها فوق الأغصان والأوراق مِن الأشجار.

فحاصل معنى قولنا: يأكل في الفيء، أنه يرعى في الروضة الملتفّة النبات والبُستان المجتمع الشّجر، ويصحّ أن يُقال: لم يكن في ذلك المكان أشجار ذات أوراق وأغصان، فمعنى عدم وقوع الشمس فيه أن فيه من النباتات الكثيرة الطّوال بحيث إذا مشى الكبش فيه يغرق في بحر النبات ويغيب فيه، ومعلومٌ أن المكان إذا كان هكذا لا تقع الشمس على سطحه وظهره، وهذا كله كناية عن كون ذلك الكبش سمينًا، إذ مِن البيّن أن ما رعى في مثل هذا البستان الّذي وصفناه لا يهزل، ولم أرَ لهذا الوجه موجّهًا فافهمه لكونه موجّهًا .

ولنَذكُر قصة عبد الله بلا إطناب، وإن كان خارجًا عن وضع الكتاب، فنقول :كان عبد المطلب قد رأى(ص٦١) في المنام أنه يحفر زمزم، ونعت له موضعها، فقام يحفر وليس له ولد إلا الحارث، فنذر لئن ولد له عشرة ثم بلغوا لينحرنّ أحدهم عند الكعبة، فلّما صارتْ أولاده عشرة أخبرهم بنذره فأطاعوه، وكتب كل منهم اسمه في قدح، فخرج على عبد الله، فأخذ عبد المطلب الشفرة لنحره، فقامت قريش من أنديتها وقالوا : لا تفعل حتى ننظر فيه .

فانطلق إلى قومه فقال: قرّبوا عشرة من الأبل ثم اضربوا عليها وعلى القداح فإن خرجتْ على صاحبكم فزيدوا مِن الإبل حتى يرضى ربّكم، فقربوا عشرة فخرجت على عبد الله، ثم زادوا عشرة، فخرجتْ أيضًا على عبد الله، فلم يزالوا حتى صارت مائة فخرجت القداح على الأبل فنُحِرت، فلذلك قال سيد الكونين: (أنا ابن الذّبيحين)، اللّهم صل عليه وآله الفارقين بين الصدق والمين الّذي لم يعصوك طرفة عين.

[المسألة الحادية والعشرون: اعراب قوله لا اضحك الله سن الدهر البيت]

سُئـلت ل :عن إعراب (سنّ الدهر) من قولهم :

لا أضحك الله سنّ الدهر [إن ضحكت ولا تبسم في أفنانه الزهر(١)]

وقد كان السؤال منّي في مجلس فيه جمع مِن الفحول وجماعة من أولي العقول .

أجبـت م : بأن فيه وجهين

الأول : (سنّ الدهر) بفتح النون من السنّ على أن يكون مفعولا لأضحك، وكسر الراء من (الدهر) على أن يكون مضافًا إليه السنّ.

الثاني : (سن الدهر) بالعكس، أي: بكسر النون من (السّن)على أن يكون الأصل (سنّي) بياء المتكلم، فحذفت إجّزاءً عنها بالكسرة، ونُصب (الدهر) على الظرفية، أي: (لا أضحكك الله سنّي في الدهر). ورجح الوجه الثاني على الأول؛ لأن في الأول تجوزًا، لأن الدهر عار عن السّن، ولا ضحك له .

وأُجيب بأنه محمول على حذف مضاف، أي: سنّ أهل الدهر. كما ورد: (السلام على من بكته السماء بالدماء، أي: أهل السماء، فإن السماء لا بكاء لها، وقال تعالى :{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} (٢)أي: أهلها فإن القرية لا يُسأل عنها.

قلت: القول بتقدير المضاف وإن كان صحيحًا في ظاهر الآية؛ لكنه لا يَصح في المثالين، فإن المقصود من قوله: السّلام على من بكته السماء(ص٦٢) ابانة أن مصيبة الحسين عليه السلام أعظم المصائب، ورزيته أعظم الرزايا، بحيث بكى عليه ما عري من لوازم البكاء، فكيف من هو غير عارٍ عن ذلك، قال شاعر العجم:

---

(١) البيت من البسيط، للمولى مسيحا الفسوي، وقد ذكره المصنف آخر المسألة، ولد عام ١٠٣٧هـ المتوفي ١١٢٧هـ ،وهذه القصيدة توجد برمتها ٩١بيتا في الجزء الثاني من كتاب الرائق للعلامة أحمد العطار من شعراء القرن الثاني عشر، ينظر: الغدير : ١١ /٣٦٩ـ ٣٧٢.

(٢) سورة يوسف: ٨٢ ، لقد وردت الآية في المخطوط{واسألوا القرية}.

گر چشم روزگار بر او فاش می گریست خون می گذشت از سر ایوان کربلا[١]

كما لا يخفى على أولي الأفكار إن قلتُ: إن الوجه الثاني لا يساعده رسم الخط، فإن (سنّ الدهر) يُرسَم على ما هو المعروف بلا ياء، ولو كان الأصل سنّي بالياء لرُسِم بها ، فإن الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين من الكلمتين لا يُحذف خطًا، نحو قوله :

كأَن بالنار لما شفّني [من حب أروى كبدي تلذع[٢]]

فإن (بي) يرسم بالياء ، نعم إذا كان الساكنان في كلمة والقياس اقتضى الحذف، يحذف لفظًا وكتبًا كـ(قل) و(بع)، قلتُ: لم أقل: إن حذف الياء لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة المقلوبة بالدال، بحيث لو لم يلزَم التقاء الساكنين لما حُذِف، بل لأجل الإجزاء بالكسر، فإن (ياء) المتكلم كثيرًا ما يحُذف وتبقى الكسرة دليلًا عليها ، نحو: { **رَبِّ ارْجِعُونِ** } أي: ربيّ ارجعوني، و { يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا } [٣] على قراءة من قرأ بكسر (التاء)،ثم إن في بعض الأشعار ما يُشعر بترجيح الوجه الأول بل تعيينه قال:

لا أضحك الله سن الدهر أن له قواعد عدلت عن كل ميزان[٤]

---

(١) شعر بندف ارسي ينشد في العزاء والاذكار للشاعر محتشم الكاشاني:

لــو كشـفت الأيــام لــه عيـونهـا لبكى وسال الدم من على رأس رواق كربلاء

(٢) البيت للسيد الحميري:٢٦٢ .

(٣) سورة يوسف:٤.

(٤)تقدم تخريجه.

[المسألة الثانية والعشرون: إعراب قوله تعالى :{عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ }، وذكر طرق معرفة العجمة، وبيان حال همزة (ابن) بحسب الخط في ثمانية أوراق]

سُئلت ل : عن قوله تعالى { وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ } [١] ، وهذه صورة كتاب السائل قَصِيّ الأَرَب ورَضِيّ العرب :

لا زلت تاجًا لهامات العلا علما في العلم يحوى بك التحقيق طالبُهُ[٢]

قال الله تعالى في سورة براءة :{ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ } ، قيل: قرأ عاصم [٣]، ويعقوب [٤] والكسائيّ [٥] وسهل [١] ، (عُزيرٌ) منونًا والباقون (عزير

(١)سورة التوبة:٣٠

(٢) البيت لعبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين العصامي، الأسفراييني، المشهور بملا عصام. نحوي، مشارك في البلاغة والعروض والمنطق والأصول وغيرها. ولد بمكة، وتوفي بالمدينة سنة١٠٣٧ هـ ،من تصانيفه: الكثيرة :شرح الشذور لابن هشام، شرح الإرشاد وكلاهما في النحو، شرح على منظومة الشمني في أصول الحديث، بلوغ الإرب من كلام العرب، وتسهيل العروض إلى علم العروض ، معجم المؤلفين ،عمر كحالة :٦/ ١٨١،خلاصة الأثر في أعين القرن الحادي عشر ،محمد أمين بن فضل الله المحبي :٣/ ٨٨ ، سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر :٧٣ .

(٣)الإمام الكبير مقرئ العصر ، أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي واسم أبيه بهدلة ، وقيل : بهدلة أمه ، وليس بشيء ، بل هو أبوه ، مولده في إمرة معاوية بن أبي سفيان . ينظر : سير أعلام النبلاء : ٢٥٧/٥ .

(٤)أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن يزيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالولاء، البصري المقرئ المشهور، وهو أحد القراء العشرة، وهو المقرئ الثامن وله في القراءات رواية مشهورة منقولة عنه ، ينظر : وفيات الأعيان: ٣٩٠/٦ .

(٥)الْكسَائي عَليّ بن حَمْزَة بن عبد الله بن فَيْرُوز الْأَسدي مَوْلَاهُم الْكُوفِي إِنَّمَا قيل لَهُ الْكسَائي لِأَنَّهُ دخل الْكُوفَة وأتى حَمْزَة بن حبيب الزيات وَهُوَ ملتف بكساء فَقَالَ حَمْزَة :من يقْرَأ فَقيل

ابن الله) بغير تنوين[٢]، والظاهر أن الصحيح هو القراءة الثانية؛ لأن هناك أمرين يقتضيان سقوط التنوين من (عُزير)

الأول : أنه غير منصرف للعلميّة والعجمة، ومعلوم أن غير المنصرف لا ينون .

الثاني : أنهم قالوا يُحذف التنوين من العَلم الموصوف بـ(ابن)(ص٦٣) مضاف إلى عَلم أو (ابنة) كذلك، وعَلمية (عُزير) وموصوفيته بـ(ابن) مضاف إلى عَلم ظاهرتان، فما الوجه للقراءة الأولى المعروفة بأنها الأولى؟ ثم إنهم قالوا: بحذف الهمزة من (ابن) هذا كتابة أيضًا ، وقد ثُبِّتتْ هي في الآية، فما الوجه؟ ولو ذَكرتم طرائق معرفة العُجمة وإليها هديتنا، وسطرتم مواضع إثبات همزة (ابن) وَحذفها لأحْيَيْتَنا، والسلام .

أجبــت م : بأن كتبتُ بعد ذكر ما لا يُناسِب ذكره أن سؤالك هذا ينحلّ إلى ثلاثة أسئلة.

الأول : تحقيق حال (عُزير).

الثاني : ذِكر طرائق معرفة العُجمة وما يتعلق بها .

الثالث : بيان حال همزة (ابن) بحسب الخط.

ولِنُقدم القول في السؤال الثاني لتوقف القول في السؤال الأول عليه، فنقول: **(العجمة) في اللغة** : عبارة عمّا في اللّسان مِن اللكنة وعدم الفصاحة، قال في

لَهُ صَاحب الكساء فَبَقيَ علما عَلَيْهِ وَقيل: بل أحرم فِي كسَاء، شيخ الْقُرَّاء وَأحد السَّبْعَة وَإِمَام النُّحَاة ، ينظر :الوافي بالوفيات: ٤٨/٢١ .

(١) سهل بن شعيب الكوفي لم أجد له ترجمة ، ينظر: كتاب غاية النهاية في طبقات القراء ، باب السين: ٣١٩.

(٢) قرأها عَاصِم وَالْكسَائِيّ وَيَعْقُوب (وَقَالَت الْيَهُود عُزَيْر ابْن اللَّهِ) بِالتَّنْوِينِ وكسره وَلَا يجوز ضمه فِي مَذْهَب الْكسَائي؛ لِأَن ضمة النُّون ضمة إِعْرَاب فَهِيَ غير لَازِمَة لانتقالها ، وَالْبَاقُونَ بِغَيْر تَنْوِين. ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر:٣٨٩.

المصباح: "العجمة في اللّسان وهي بضمّ العين لكنته وعدم فصاحته، يُقال : (عُجم) بالضمّ عُجمَةً فهو أعجم، والمرأة عجماء"[١] انتهى.

وفي الاصطلاح: عبارة عن كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب لا غير غير العرب وهو العرب.قال خالد الأزهريّ[٢]: المراد بالأعجميّة ما نُقِل عن لِسان غير العرب بأيّ لغة كانت، أي: فارسيّة كانت، أو غيرها[٣].

فـ(إبراهيم وابريسم) لفظان فيهما العُجمة؛ لأنهما ممّا وضعه غير العرب، وليسا موضوعين بوضع واضع لغة العرب، وكذا (لجام) أيضًا فيه العجمة؛ لأنه أيضًا ممّا وضعه غير العرب. غاية الأمر أن العرب تصرفت فيه بإبدال (الكاف) (جيمًا).

إن قُلتَ: إن (الجصّ) فيه العجمة ولا يصدق عليه أنه ممّا وضعه غير العرب وهذا بخلاف (لجام) ؛لأن غير العرب لم يضع الجصّ (الجيم والصاد) بل (كج) بل يصدق عليه أنه ممّا وضعه العرب، وهذا بخلاف (لجام) فإن العرب لم تتصرف فيه بإبدال كل حرف منه بحرف آخر فعجمته ظاهرة؛ لأن كل من ينظر إلى (لكام ولجام) يعلم بلا تأمل أن (لجاما) معرب (لكام). بخلاف (جصّ) فإنه يصدق عليه أنه لفظ وضعه واضع لغة العرب ومعناه(ص ٦٤) بالفارسية (كج) فهو مثل (حَجَر)، فكما لا يجوز أن يُقال في (حَجَر): إنه معرب، وكان في العجميّة (كج) فتَصَرفتْ فيه العرب بإبدال كل حرف منه بحرف آخر، كذلك لا يجوز أن يُقال في (جصّ): إنه معرب وكان في العجميّة(كج) فتَصرَفت فيه العرب بما ترى، إذ لا فرق بينهما، فمن أين علِموا إن فيه العجمة ؟

---

(١) المصباح المنير: ٣٩٤/٢ .

(٢) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي وكان يعرف بالوقاد نحوي من أهل مصر نشأ وعاش في القاهرة وتوفي عائدا من الحج قبل أن يدخلها سنة ٩٠٥هـ، ينظر : الأعلام :٢/ ٢٩٧.

(٣)ينظر : شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو :٢/ ٣٣٣.

قلتُ: المراد من قولِنا كون اللفظ ممّا وضعه غير العرب، أن يكون غير العرب واضعًا لمادّة ذلك اللفظ سواء كان واضعًا لهيئته أيضًا أم لا بخلاف اللّفظ العربيّ، أي: الّذي ليس فيه العجمة، فإنه عبارة عن اللّفظ الّذي وضع العرب مادته وهيئته معًا، فعلى هذا (جصّ) فيه العجمة؛ لأن غير العرب وضع مادته الّتي هي(كج) لا العرب، نعم إن العرب وضعتْ هيئته وصورته، ولا يصير بسبب ذلك عربيًّا؛ لأنّا لم نشترط في اللّفظ الّذي فيه العجمة أن يكون غير العرب واضعًا لمادته وهيئته معًا، بل المشروط فيه أن يكون غير العرب واضعًا لمادته سواء كان واضعًا بصورته وهيئته أيضًا أو لا.

فالأول كـ(إبريسم)، والثاني كمثالنا هذا، ولا يُخفى أن هذا التحقيق مبنيّ على جعل اللّباس الثانويّ داخلًا في الهيئة والصورة فتأمل، على أنه قد اجتمع فيه ما لا يجتمع في اللّفظ العربيّ؛ لشهادة التتبع والاستقراء، وهو (الجيم والصاد)، فلهذا حكموا بتعريبه، وإلا لم يكن له وجه، إذ لأحد أن ينقل الكلام في (حجر)، ويقول: إن فيه العجمة مثل (جصّ)؛ لأن غير العرب وضع مادته التي هي (سنك) والعرب وضعتْ هيئته وصورته.

ثم إنهم اختلفوا في أن أول من تَكلم باللغة العربية من هو؟ فقال بعضهم : هو يعرب بن قحطان بن نوح ، وقال بعضهم: هو إسماعيل بن إبراهيم على نبينا وآله وعليهم السلام، وعلى هذا فواضع اللّفظ إن كان من ولد يعرب أو إسماعيل ففيه العُجمة، وإلا فلا .

ولو كان في زمانهما أو تأخر عنهما فمحمد وأحمد ومحمود ألفاظ(ص٦٥) عربيّة؛ لأن واضعها من ولد إسماعيل وآدم وإسحاق وعيسى ألفاظ عجمية؛ لعدم كون واضعها مِن ولدِه، والأول متقدم على إسماعيل، والثاني في زمانه، والثالث متأخر عنه.

فقولهم : إن اللّفظ العجميّ هو الموضوع في زمان إسماعيل أو بعده غير صحيح؛ لأن البعدية المطلقة لا تكفي في عُجمة اللّفظ، بل يشترط فيها مع ذلك أن يكون الواضع مِن ولده، ولهذا كان إسحاق وعيسى فيهما العجمة، ولو كان عيسى متأخرًا

عنه وإسحاق في زمانه، وكذلك يعقوب ويوسف فإن فيهم العُجمة؛ لعدم كونهما من ولد إسماعيل، فإن يعقوب من ولد إسحاق ويوسف من ولد يعقوب.

إن قُلتَ: فممّا ذكرتم تبين أن نوحًا وإدريس عجميان لعدم كون واضعهما مِن ولد إسماعيل.وقولهم: سمي نوحٌ نوحًا ؛لأنه كان ينوح على نفسه خمس مائة عام ، وسُميّ إدريس إدريس؛ لأنه كان يُكثِر بحكم الله وسنن الإسلام، يشعر بأنهما عربيان، فكيف التوفيق؟ قُلتُ: ذلك خطأ منهم، فإنه لما وافق لفظ (نوح) مع ناحتْ المرأة تنوح نوحًا ونياحًا لفظًا وهو ظاهر ومعنى أيضًا ؛ لأنه كان ينوح على نفسه، توهموا أنه مشتق منه ناظرين إلى ظاهر قولهِم **الاشتقاق** :أن تجد بين اللّفظين تناسبًا في اللّفظ والمعنى، غير دارين أن المراد مِن اللفظين اللفظان مِن لغة واحدة.

قال الشيخ ابو علي[١] نقلًا عنه بعد ذكر قولهم سُمي"(إدريس ،إدريس) إلى آخره: وفيه نظر؛ لأنه اسم أعجميّ ، ولذلك امتنع من الصرف ولو كان (إفعيلًا) من الدرس لم يكن فيه غير سبب وهو العلميّة، وكان يجب أن ينصرف"[٢] انتهى.

وكذا قولهم (أيوب) مِن (آب ،يؤب)و(إبليس) من (أبَلَسَ) أي :يئس، ومنه : **{ فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ }**[٣] أي: آيسون من النجاة والرحمة، كل ذلك غلط واضح ووهم فاضح، كيف و(إبليس) كـ(إدريس) لم يستعمل إلا ممنوعا من الصرف؟! فلو كان من (ص٦٦)(أبلس) لكان عربيًا وبقيت فيه العلمية وحدها، وقولهم: إنه لم ينصرف استثقالًا منه، حيث إنه اسم لا نظير له في الأسماء العربية، فشبهته العرب بالأسماء العجمية التي لا تنصرف، مردود لأنهم يقولون : (إزميل) وهو من الرجال الشديد والضعيف ضدّ، و(إعزيض) للطلع و(إحريض) لصبغ أحمر، ويقال: هو العصفر، و(ثوب إضريج)بالجيم مشبع الصبغ، وقالوا: هو من الصفرة خاصّة، ومثله كثير كـ(الإخريط) وهو نبات من الحمض، و(الإجفيل) وهو الجبان، ونحو ذلك. كما لا يخفى على من له ربط بعِلم اللغة وإحاطة بالأوزان العربية.

---

(١) الشيخ أبو علي الطبرسي.

(٢) جوامع الجامع: ٢ /٤٥٨.

(٣) الأنعام:٤٤.

وقد ذكروا لفهم عُجمة الاسم ومعرفة أن واضعه من ولد إسماعيل أم لا، طرقًا عديدة يرجع الجميع إلى طريق واحد:

الأول: النقل بأن ينقل ذلك بعض أئمة اللغة. قال الشيخ عصام الدين [١] : وطريق معرفتها أي: العجمة النقل ، وإجماع أهل اللغة على ما نقل صاحب (المفصل) [٢] عن صاحب (القواعد) [٣] انتهى، فإن نقل أحد أئمة اللغة أن في هذا الاسم عجمة فنقبل نقله، وإن نقل أنه ليس فيه عجمة فنقبل منه أيضًا .

الثاني : خروج وزنه عن أوزان الأسماء العربية؛ وذلك أن أوزانها محصورة، "والّذي ذكره الزبيديّ [٤] أن جملة أبنية الأسماء المجردة والمزيدة ثلاثة مئة بناء وثمانية أبنية، للثلاثي مئتان وثمانية وثلاثون بناء، منها للمجرد منه عشرة أبنية أو

---

(١) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين: صاحب (الأطول) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة. ولد في أسفرايين (من قرى خراسان) وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها. وله تصانيف غير (الأطول) منها (ميزان الأدب) و (حاشية على تفسير البيضاوي) في الأزهر، و (شرح رسالة الوضع للإيجي) في أوقاف بغداد، و (حاشية على تفسير البيضاوي لسورة عم) في الرباط، وشروح وحواش في (المنطق) و (التوحيد) و (النحو) طبع بعضه، الأعلام: ٢/ ٦٦.

(٢) المفصل في صنعة الأعراب، جار الله الزمخشري.

(٣) أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، حافظ للحديث، من العلماء ولد في بغداد ، ونشأوتوفي في دمشق توفي سنة ٧٩٥هـ ،صاحب كتاب القواعد في الفقه الإسلامي ومن كتبه أيضا شرح جامع الترمذي وجامع العلوم والحكم وغيرها، ينظر: الأعلام :٣/ ٢٩٥.

(٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي، الاشبيلي ،نزيل قرطبة ، كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، وكان أخبر أهل زمانه بالإعراب والمعاني والنوادر إلى علم السير والأخبار، وله كتب تدل على وفور علمه منها مختصر كتاب العين، وكتاب طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس من زمن أبي الأسود الدؤلي إلى زمن شيخه أبي عبد الله النحوي الرباحي ، توفي سنة ٣٧٩هـ ، ينظر: كتاب وفيات الأعيان ، ابن خلكان :٣٧٣/٤، وينظر: كتاب قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:٢٢٩.

أحد عشر بناءً؛ بناءً على ثبوت وزن (دُئل)، والبقية للمزيد فيه منه، وللرباعيّ أحد وستون بناءً، للمجرد منه خمسة، والبقية للمزيد فيه منه، وللخماسيّ تسعة أبنية، وللمجرد منه أربعة، والبواقي للمزيد فيه منه"[١].

فإن خرج وزن اسم عن هذه الأوزان ففيه العجمية كـ(إبريسم وإبراهيم)، فإن مثل هذين الوزنين مفقود في أبنية الأسماء في اللّسان العربيّ.

الثالث : أن يكون في أوله (نون) ثم (راء) نحو: (نرجس)، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربيّة.

الرابع : أن (ص٦٧) يكون في آخره (زاء) بعد (دال) نحو: (مهندز)، فإن ذلك لا يكون عربيًا .

الخامس: أن يجتمع فيه (الصاد والجيم) كـ(الصولجان) و(الجص).

السادس: أن يكون فيه (جيم وقاف)، فإنهما لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون معربة، كـ(الجردقة) للرغيف، فإنها معربة كـ(رده، والجوسق القصير، وجوزق القطن، والجوالق) بكسر الجيم واللام، وبضمّ الجيم وفتح اللام وكسرها، وعاء و(الجلاهق) كـ(علابط البندق) الّذي يرمى به، و(الجوقة) الجماعة، وجوبق كـ(جوهر) بموحدة قرية، وغير ذلك من الأمثلة.

السابع : أن يجتمع فيه (الكاف والجيم) كـ(اسكرجة).

الثامن : أن يكون خماسيًا أو رباعيًا عاريًا من حروف الذلاقة، وهي ستة (الفاء والراء والميم والنون واللام والياء) يجمعها قولك (فر من لب) واللّب: سبع يشبه الذئب يوجد في جزيرة الأندلس، فإن الاسم الخماسيّ والرباعيّ العربيّ لابد أن يكون فيه شيء منها، نحو (جعفر، وزبرج، وسفرجل وقذعمل، وقرطعب، وحجمرش) .

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٤٨٩١/١٠.

وأمّا نحو (عسجد) للذهب، و(العسطوس) لشجرة تشبه الخيزران تكون بالجزيرة، و(الزهزقة) لشدة الضحك، و(الدهدقة) للكسر والقطع فشاذ، ذكر الأربعة أبو الفتح[1] هذا ،ما جمعه أبو حيان في شرح (التسهيل) ، وغيره.

انتهى ما ذكروه من الطُرق التي تُعرف بها عُجمة الاسم، وحاصله إنك إذا رأيت اسمًا فانظر إلى حروفه، فإن كان مصدّر بـ(نون) قبل (الراء) كـ(نرجس) فاحكم بوجود العجمة فيه، ويشترط في تصديره بـ(النون) قبل (الراء) أن لا يكون ذلك بسبب النقل من فعل حتى لا ينتقض قولهم: (نرفع) علمًا، فإنه كلمة عربية إجماعًا، وقد اجتمع فيه (الراء والنون) وعدم انصرافه للعلميّة ووزن الفعل.

وإن لم يكن كذلك فإن كان مختومًا بـ(زاء) بعد (دال) نحو (مهندز) فاحكم أيضًا بوجود العُجمة فيه، فإن مثل ذلك لا يكون عربيًا، وإن لم يكن كذلك، فإن اجتمع فيه الجيم مع الصاد المهملة نحو: (الصولجان والجصّ)، أو مع القاف نحو (منجنيق)(ص٦٨) أو الكاف نحو (اسكرجة) فاحكم أيضًا بوجود العُجمة فيه، فإن اجتماع (الجيم مع الصاد) أو مع (القاف) أو مع (الكاف) في كلمة غير موجود في كلام العرب.

وإن لم يكن كذلك فإن كان خماسيًا أو رباعيًا وكان عاريًا من حروف الذلاقة فاحكم أيضًا بوجود العُجمة فيه، إلا الأمثلة الأربعة المذكورة الشاذة، فإن العجمة فيها مفقودة، وإن لم يكن كذلك ولم يكن خماسيًا ولا رباعيًا، أو كان خماسيًا أو رباعيًا، ولم يكن عاريًا من حروف الذلاقة فانظر إلى وزنه، فإن لم يكن وزنه كوزن الأسماء العربية، فاحكم بوجودها فيه كـ(إبريسم وإبراهيم)، وإن كان وزنه كوزنها فيجب عليك متابعة نقل أئمة اللغة، فإن نقلوا أن فيه العجمة فاقبل .

وإن نقلوا أن ليس فيه العُجمة، فاقبل أيضًا، وإن خالف بعضهم بعضًا بأن قال بعضهم في لفظ: إنه عجميّ وقال الآخر: إنه عربيّ، فأمّا أن تترتب على خلافهم ثمرة أو لا، فإن لم تترتب عليه ثمرة كما إذا اختلفوا في عُجمة اسم غير عَلم، فلا

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب:١/ ٧٩.

حاجة هناك إلى ذِكر ما يرجح به قول بعض على الآخر، إذ لا ثمرة في خلافهم، وإنمّا كان الخلاف في عُجمة اسم غير عَلَم بلا فائدة؛ لأن ذلك الاسم الّذي استعملته العرب سواء كان عربيًا أو عجميًا يقبل (اللام والإضافة والتنوين والجر) مع ما للتصرفات من الأنواع كـ(الاسم القائم على عربيّته الإجماع)، وإن ترتب عليه ثمرة كما إذا اختلفوا في عجمة علم، فإنه على القول بوجود العجمة فيه يمتنع من الصرف للعلتين، وعلى القول بفقدها ينصرف لفقدهما .

فالترجيح للقول الموافق لاستعمال الفصحاء، بمعنى أن الفصحاء إن استعملوه منصرفا مع وجود شرائط العجمة فيه، وفقد اللام والإضافة، والوقوع في الشعر والتناسب ونحوها ممّا ينصرف الاسم لأجله، **فالترجيح** للقول بانصرافه، وإلا فللقول بمنعه من الصرف، وإن كان الاستعمال مختلفًا **فالترجيح**(ص٦٩) للقول الموافق للاستعمال الأكثري، وإن توافق الاستعمالان، فأمّا أن يُعلَم واضعه أم لا، فإن علِم كإنْ كانَ مِن أسماء الأنبياء المعلومة أزمنتهم، فواضح أمره ،وإن لم يُعلَم فالقولان، أي: القولان مستويان ،لا ترجيح لأحدهما على الآخر.

وقيل: الترجيح للقول بعربيته؛ لأن الأصل في كل لغة أن لا يخالطها لِسان آخر، ومِن المعلوم أن هذا اللّفظ المختلف فيه قد استعمله العرب، فلو قيل بعربيته لا يلزم مخالطة لسان بلسان، ولو قيل بأعجميته يلزم ذلك، فالثاني مرجوح فافهم.

هذا بعض ما يتعلق بالعجمة الموقوف عليه تحقيق حال (عُزير)، وأما لحقيقتها وشرح ماهيّتها، فيطلب من سائر كُتبنا ولا سيما تحريرنا الكبير، فإنا قد بذلنا هناك جُهدًا فيها بلطف من الله وعون منه.

هذا تحقيق حال (عُزير)، اعلم أَنه اسم أعجميّ كـ(عازر وعيزار وعزرائيل)، إذ ليس واضعه من ولد إسماعيل فيما يُذكر، قال الجوهري : "عُزير اسم أعجميّ مثل نوح ولوط وهو يُصغر عُزَر"[١] انتهى.

وفي (القاموس) مثله[١] فيجب أن يُمنع من الصرف لعجمته وتعريفه، فاستعماله

(١)الصحاح : ٢/ ٤٧٧.

منصرفًا يحتاج إلى الدليل، فيقول : العجمة لا تمنع صرف الاسم على الإطلاق بل يشترط في ذلك الاسم العجميّ عند سيبويه وأكثر النحاة على ما نقله الرضيّ شرطان:

الأوّل : كون العجميّ عَلَمًا في أول استعمال العرب له .

الثاني : الزيادة على ثلاثة، قال صاحب الجوامع : بشرط أن لا تكون بـ(ياء) التصغير، إذ لو كان رباعيًّا وأحد حروفه (ياء) التصغير لم يمنع من الصرف إلحاقا له بما قبل التصغير[٢]، واعتبر ابن الحاجب تحرك الأوسط في تأثير العجمة أيضًا، فقال:" لو كان الاسم الأعجميّ على ثلاثة أحرف، ووسطه متحرك لمنع مِن الصرف وجوبًا" [٣] نحو(لمك)[٤] قال الرضي : "وقولهم: إن الاسم الأعجمي متى كان على ثلاثة أحرف(ص٧٠) ينصرف في تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة أولى، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو: (سقر)،إنمّا أثر لقيامه مقام الساد مسدّ علامة التأنيث وهو الحرف الرابع،وأمّا العجمة فلا علامة لها حتى يسدّ شيء مسدّها، بل الأعجمي لمجرد كونه ثلاثيًا وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن أكثر كلامهم على الطول، ولا يُراعون الأوزان الخفيفة، بخلاف كلام العرب فيصرف" [٥].

فإذا عَرفت هذا فاعلم أن (عُزير) وإن وجد فيه الشرط الأول إلا أن الشرط الثاني مفقود فيه؛ لأنه وإن كان زائدًا على لغته إلا أن الثالث (ياء) التصغير ولا تأثير له إلحاقًا للاسم بما قبل التصغير، وقبل التصغير (عَزر) بسكون (الراء)، وليس متحركًا حتى يُمنع من الصرف على أضعف القولين وهو قول ابن الحاجب،

---

(١) لم أعثر عليه في القاموس ،ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:٨١/٦.

(٢) ينظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١١٩/١ .

(٣) ينظر: الكافية في النحو: ابن الحاجب، ص١٣.

(٤) لَمَكُ: أبو نُوْح: نوح بن لَمَك، ويقال: ابن لامَك بن اخنوخ، وهو إدريس النبي ع ،العين: ٥٧٩/٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية ،رضي الدين الاستراباذي،١٤٤/١.

فهو على القولين منصرف لفقد شرط العجمة فيه، وهذا معنى قول الجوهري (عزير) اسم ينصرف لخفته وان كان أعجميًا مثل (نوح ولوط)؛ لأنه تصغير (عزر) أنتهى .

أي: أن سكون وسط اللّفظ يوجِب خفته، و(ياء) التصغير لا يؤثر في ثقله، فيشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن أغلب كلامهم على الطول ولا يُراعون الوزن الخفيف، بخلاف كلام العرب، فلهذا ينصرف مع أنه أعجميّ، وفي القاموس: "عُزير ينصرف لخفته"[١]، ومعناه ما قلناه.

هذا ما إليه نظر من قرأ (عُزيرٌ) بالتنوين، فجعله مبتدأ و(ابن الله) خبره، مثل، **{ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ }** [٢]، فإن (المسيح) مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ويُحتمل أنه جعل (عُزيرٌ) مبتدأ، و(ابن الله) صفة، وجعل خبره محذوفًا، أي: (عُزيرٌ بن الله إلهنا) مثلا، ولم يحُذف التنوين؛ لأن شرط حذفه أن يكون (ابن) مضافًا إلى عَلَم، واسم الجلالة ليس عَلَما بل كلي عنده، وحينئذ لا يحُذَف التنوين كما في: زيد ابن شمس محبوبي، فافهم .

وأمّا من قرأه بغير تنوين مع أن القياس المقرر(ص٧١)يقتضي أن ينوّن، فتوجيه قراءته مبنيّ على ذكر مقدمةٍ وهي: أن التنوين يُحذف لأحد سبعة أشياء.

الأول :دخول (ال).

الثاني: الإضافة نحو (غلام زيد)؛ لأن الإضافة و(ال) لا يجامعان التنوين بحال، ولمح هذا المعنى من قال:

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا[٣]

(١) القاموس : ٤٣٩.

(٢) سورة التوبة:٣٠.

(٣) البيت من الطويل ،مجهول النسبة ، كتاب ذكريات علي الطنطاوي : ٣٤١.

ولو جعل نفسه إضافة ومخاطبه تنوينًا لطابَق المعنى .

الثالث : شبه الإضافة نحو (لا مال لزيد)، إذ لم تقدر (اللام) مقحمة، فإن قُدِرت فهو مضاف.

الرابع : مانع الصرف، نحو (فاطمة)،إذ التنوين من خصائص المنصرف.

والقول بأن التنوين محذوف من غير المنصرف مبنيّ على أن الأصل في الاسم المتمكن أن يكون منصرفًا ، وإن قُلنا: إن كلًا مِن المنصرف والممنوع أصل برأسه، لم يكن القول صحيحًا، إذ الممنوع مِن الصرف كان بلا تنوين في ابتداء الوضع، لا أنه كان منونًا فحُذِف منه التنوين، وتوضيح المسألة يطلب من كِتابنا الموسوم بكشف "الإبهام عن وجه مغني ابن هشام".

الخامس: اتصال الضمير، نحو (ضاربك) في من قال إنه غير مضاف، وأمّا على قول الإضافة فحذفه لها.

السادس :كون الاسم عَلَما اسمًا كان أو كنية أو لقبًا موصولًا بما اتصل به، وأُضيف إلى عَلَم من (ابن) أو (ابنة)، فشروط الحذف أربعة:

الأول: أن يكون الاسم عَلمًا، فلو كان غير عَلَم لا يحذف، نحو رجلٌ ابن زيد.

الثاني : أن يكون موصوفًا بـ(ابن) أو (ابنة)، فلو وصف بغيرهما لم يحذف.

الثالث: أن يكون متصلًا بـ(ابن) أو (ابنة) فلو فات الاتصال، نحو زيد الفاضل ابن عمرو لم يحذف.

الرابع: أن يكون (ابن) أو (ابنة) مضافًا إلى عَلَم، فلو كان مضافًا إلى غير عَلَم لم يُحذف، والوجه في حذف التنوين لزومًا لهذا الأمر هو أنه لما كثُر استعمال (ابن) بين علمين وصفًا طلبوا تخفيفه(ص٧٢)، فجعلوا الوصف والموصوف بمنزلة اسم واحد، كما جعلوهما كذلك في :(لا رجل ظريف)، فحذفوا تنوينه، ولم يحركوه بالكسر لالتقاء الساكنين، كما يحرك في (زيد الفاضل)؛ لأن الساكِنَين كأنهما التقيا في كلمة واحدة، فحُذف الأول منهما.

السابع : التقاء الساكنين، فإن (النون) قد شابهت حروف اللّين في الآخر في أنها تُزاد كما يَزدن، وفي إنها تُدغم فيهن كما يُدغم كل واحد من (الواو والياء) في الآخر، وفي أنها قد أبدلت منها (الألف) في الأسماء المنصوبة، وفي الخفيضة، فلما شابهت حروف اللّين أُجريت مجراها في أن حُذِفتْ ساكنة لالتقاء الساكنين، وقد وجب حذفها حين لاقت ساكنًا، إذا كانتْ خفيفة لهذه العلة، وهم لو لم ينظروا إلى أنه ينبغي أن يكون للـ(نون) اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل، لحذفوه من الاسم وجوبًا أيضًا لتلك العلة، لكن ضايقهم النظر إلى ذلك عن وجوب الحذف، فحذفوه قليلًا وعليه قراءة من قرأ**{ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ}** [١] بغير تنوين[٢]، وقد جاء ذلك في الشعر كثيرًا قال:

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلًا[٣]

فحُذِف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وهو عطف على مستعتب، وقد عمل النصب في اسم الجلالة، لاعتماده على النفي، وقرأ عمارة بن عقيل [٤] **{ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ}** [٥] بترك تنوين (سابق)، ونصب (النهارَ)[٦]، فإذا عرفت هذه المقدمة فأعلم أن سقوط التنوين من (عُزير) لأحد وجهين من الوجوه المذكورة، وهما الوجهان الأخيران ،أي: الحذف لالتقاء الساكنين، ولكون (عُزير) اسمًا عَلَمًا موصوفًا بـ(ابن) مضاف إلى عَلَم، فعلى الأول (عُزير) أيضًا مبتدأ، و(ابن) خبره، وعلى الثاني الوصف والموصوف بمنزلة اسم مفرد، والمفرد لا يكون جملة مستقلة

---

(١) سورة الإخلاص : ٢ .

(٢) وهي قراءة ابو عمرو بن العلاء. ينظر: السبعة في القراءات:٧٠١.

(٣) البيت من المتقارب ، لأبي الأسود الدؤلي ، ديوان أبي الأسود الدؤلي : ٥٤ .

(٤) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي: شاعر مقدم، فصيح، توفى سنة ٢٣٩هـ ، ينظر : الأعلام : ٣٧/٥ .

(٥) سورة يس : ٤٠ .

(٦)المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والأيضاح عنها:٢ / ٨٢.

بنفسها مفيدة، فلا بد من إضمار جزء آخر(ص٧٣) يُقدر انضمامه إليه ليتم جملة، وذلك الجزء المضمر صاحبنا نبيّنا أو نحوهما، ويحتمل الكلام حينئذ وجهين من الإعراب:

الأول: أن يكون (عُزير ابن الله) مبتدأ، وذلك المضمر خبره .

الثاني: عكس هذا والتقدير على الأول: (عُزير ابن الله صاحبنا)، وعلى الثاني (صاحبنا عُزير ابن الله)، ولا يتوهم تساوي الوجهين المذكورين لحذف التنوين.

فإن الوجه الأول وهو أن يكون حذفه لالتقاء الساكنين أولى، وإن كان حذف التنوين للساكنين قليلًا لوجهين :

الأول: أن قوله تعالى :{ **عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ** }، كقوله :{ **الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ** }، وإعراب الثاني على المبتدئية والخبرية بلا إضمار، فينبغي أن يكون الأول مثله مضافًا، إلى أن الأصل عدم الأضمار.

والثاني: أن الكلام المؤلف من المبتدأ الموصوف بصفة وخبره، كقولنا :زيد بن عمرو صديقي إذا كذب أو صَدّق، فالتكذيب والتصديق إنّما يرجعان إلى خبر ذلك المبتدأ، ويتعلقان به لا إلى صفة، فلو قال أحد: لمن قال زيد ابن عمرو صديقي كذِبتْ، فتكذيبه، إنّما يرجع إلى إخباره عن زيد بأنه صديقه، لا إلى توصيفه زيدًا بأنه ابن عمرو، فالمقصود من قوله كذِبتْ، أن زيدًا بن عمرو ليس صديقك لا أنه صديقك ولكن ليس ابن عمر، فيبقى الوصف مسلمًا عند الطرفين، وعلى هذا فقوله تعالى :{ **عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ** }، لو كان وصفًا وموصوفًا بإضمار المبتدأ أو الخبر لزم أن يكون موصوفيته (عُزير) بأنه ابن الله مُسلَّمة عند الجميع، لما قُلنا إن التصديق والتكذيب عائدان في الكلام إلى الخبر لا إلى الوصف، فيلزم أن يكون التكذيب في الآية وهو :{ **ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ** }[1] ، عائدًا إلى كون (عُزير) معبودًا وصاحبًا، وكونه ابنًا لله مسلّما، وفساده ظاهرٌ على الناظر، وهذا هو الوجه لأمرنا بالفهم عند ذكر هذا الإعراب على قراءة (ص٧٤) (عُزير) بالتنوين.

---

(١) سورة التوبة: ٣٠.

فتحصّل أن (عُزير) اسم أعجميّ، منصرف عند أهل القراءتين ، ويحتمل احتمالًا ضعيفًا أن يُقال: إن سقوط التنوين عند من أسقطه لأجل منع الصرف؛ لأن فيه علتين (العجمة والتعريف)، لكن لا مطلقًا بل بناءً على قول الزمخشري: " إن الأعجميّ إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط جائز صرفه برجحان، وترك صرفه بمرجوحيته"[١]، حيث جوّزه متجاوزًا عمّا ذهب إليه ابن الحاجب من أن العجمة تؤثر مع تحريك الوسط تأثيرها لمنع الصرف مع سكونه، فإن (عُزيرًا) تصغير (عزر)، وهو ثلاثيّ وسطه ساكن، لكن لا يخفى ضعف قوله، إذ لو كان للعجمة تأثير مع سكون الوسط لسمع، نحو (لوط ونوح)غير منصرف في شيء من الكلام.

وتتمة رده تطلب من تحريرنا، ولما كان مذهبه أن الثلاثي الساكن الوسط يجوز ترك صرفه، قال في كشافه: "وعُزير اسم أعجميّ ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه"[٢]، انتهى، فجعل وجه سقوط التنوين منع الصرف بناء على تأثير العجمة في الثلاثيّ الساكن الوسط، وقد عَرِفتُ ضعف هذا، وعَلِمتُ أن سقوط التنوين لشيء آخر غير مَنع الصرف.

ثم قال فيه: (ومن نَوَّنَهُ فقد جعله عربيًّا)[٣] انتهى، فجعل وجه منونيّته كونه عربيًّا، إذ لو قال بعجميّته لزمه أن يمنع من الصرف لتأثير العجمة في الثلاثيّ الساكن الوسط عنده، وقد عرفتَ من نص أهل اللغة أنه أعجميّ، وأن كونه منوّنًا لشيءٍ آخر لا للدليل الجعليّ الّذي ذكره، فتأمل.

فائدة:

قد عُلِمَ مما ذكرناه أن في قوله تعالى **:{ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ }** وجوهًا من الإعراب .

---

(١)شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٤٣.

(٢)تفسير الكشاف:٢/ ٢٦٣.

(٣) تفسير الكشاف :٢/ ٢٦٣.

الأول : أن (عُزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ووجه عدم سقوط التنوين فقدان شرطه العجمة، وهو الزيادة على الثلاثيّ.

الثاني : أن (عُزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) صفته، وخبره محذوف، أي: (إلهنا)، وعدم سقوط التنوين من (عزير) لأجل أن ما صنف (ص٧٥) إليه (ابن) ليس علمًا، وهو لفظ الجلالة.

الثالث: أن (عُزير ابن الله) بالتنوين جر، و(إلهنا) المحذوف مبتدأ، وعدم سقوط التنوين لما ذُكِر في الوجه الثاني .

الرابع : أن (عزيرًا) بالتنوين مبتدأ، و(ابن الله) خبره، ووجه التنوين أنه اسم عربيّ كما زَعِم الزمخشريّ.

الخامس : أن (ابن الله) خبر، و(عُزير) مبتدأ حُذِف تنوينه لالتقاء الساكنين .

السادس :أن (عُزير ابن الله) مبتدأ، وخبره (إلهنا) المحذوف، وحُذِف التنوين لوقوع (ابن) صفة بين العَلمين.

السابع: أن (عُزير ابن الله) خبر حُذِف منه التنوين لِما مر، و(إلهنا) مبتدأ .

الثامن : أن (عُزير) مبتدأ حُذِف تنوينه لمنع الصرف، كما زعمه الزمخشريّ و(ابن الله خبره) .

هذا ما أردنا بيانه في هذا المقام، وإنما بسطنا فيه الكلام، فإنه ممّا لم يصل إلى كنه كُثر من الأعلام، وجمّ غفير من أولي الأفهام، وربّما زلّت فيه أقدامهم، وكلّت فيه أقلامهم، فنحمد الله المتعال على إيضاح الحال.

بيان مواضع إثبات همزة (ابن) بحسب الخط وحذفها:

اعلم أن هذا أيضًا ممّا قلّ مَن تعرض له كما هو حقه وتفصيله، إن لحذف همزته بحسب الخط شروطًا، إذا اجتمعت في موضع تُحذف وإلّا فلا:

الأول : أن يكون قبله عَلَم، فلا يُحذف من (**الفاضل ابن زيد قام**)؛ لأن ما قبل (ابن) اسم فاعل لا عَلَم.

الثاني : أن يكون متصلًا بالعَلَم الّذي قبله، فلو انفصل عنه كما في (**زيد الجميل ابن عمرو قائم**)لا يحذف.

الثالث : أن يكون (ابن) وصفًا للعَلَم الّذي قبله، فلا يُحذف من (**زيدا بن عمرو**)؛ لأن (ابنًا) خبر زيد .

الرابع : أن يكون بعده عَلَم، فلا يُحذف من (**زيد ابن العالم حسن**) .

الخامس :أن يكون العَلَم بعده لمذكر، فلا يُحذف من عيسى ابن مريم نبيّ، ولا من عبد الله ابن سحوق، كصبور محدّث قال في القاموس:" وكأنها أُمّه، وأما أبوه فاسحاق"[١]

السادس : أن لا يكون ذلك جدّ العَلَم قبله بل أباه، فلا يُحذف من محمد ابن مالك نحويّ[٢] ؛لأن(ص٧٦)مالكًا جد محمد ، ولا من جرير ابن الخطفيّ شاعر[٣]، لأن الخطفيّ ليس أبًا؛ لأنه ابن عطية ابن حذيفة وهو الملقب بالخطفيّ، قال في القاموس: "وكجمري لُقب حذيفة جدّ جرير الشاعر"[٤]، فلابد من إثبات الهمزة خطًا، والتنوين لفظًا في المثال، وغلط ابن هشام في ذلك في شرح ضمير الفصل من مغنيه.

---

(١) القاموس :٨٩٣.

(٢) محمد بن عبد الله ابن مالك صاحب الالفية.

(٣)أبو حزرة ، جرير بن عطية بن الخطفى التميمي البصري، توفى سنة(١١٠هـ). ينظر : سير أعلام النبلاء : ٥٩١/٤ .

(٤) القاموس : ٨٠٦.

السابع : أن لا يكون أجنبيًا، فلا يُحذف من مقداد ابن الأسود صحابي[١]، لأن أباه عمرو بن تغلبة [٢]، والأسود ربّاه وتبنّاه، فنُسِب إليه، ويُلحَن فيه قُراء الحديث ظنًا أنه جدّه.

الثامن : أن لا يكون (الابن) مثنى، ولا مجموعًا، ولا مصغرًا، فلا يُحذف من، (جاء زيد وعمرو ابنا بكر)، ولا من (ذهب زيد وعمرو وبكر أبناء خالد، أو بنو خالدٍ) ولا من (جاء زيد بُنيّ عمرو).

التاسع: أن لا يكون العَلَم الموصوف واقعًا في آخر سطر، و(ابن) للصفة في أول سطر آخر، كما في هذا الشكل:

جاء زيد
ابن عمر

وكذلك لا يكون (الابن) الواقع صفة لعَلَم، واقعًا في آخر سطر، والعَلَم الّذي أضيف إليه في أول سطر آخر، كما في هذا الشكل:

جاء زيد ابن
عمرو يافلان

العاشر: أن لا يعمل به عن الصفة إلى الاستفهام، فلا يُحذف من هل تميمٌ ابنُ مُرٍّ.

---

(١)هو أبو الأسود المقداد بن عمرو بن ثعلبة الحضرمي، تبناه الأسود، واشتهر بذلك فلما نزلت {ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ} قيل له المقداد بن عمرو توفى سنة (٣٣هـ). ينظر :شجرة النور الزكية في طبقات المالكية :١٠٠/٢ .

(٢)عَمْرو بن تَغْلب العَبْديّ من عبد القيس، وقيل: هو من بكر بن وائل. وقيل: من النَّمر بن قاسط بن هِنب بن أَفصى بن دُعْمِيّ بن جَدِيلة بن أَسَد بن ربيعة بن نزار. ينظر : الاصابة في تمييز الصحابة : ١٩٣/١ .

فهذه عشرة شروط لحذف همزة (ابن)، إن اجتَمعَتْ في موضع تُحذَف، كما في(محمد بن عبد الله نبيّنا صلّى الله عليه وآله)، وإلا فلا، والوجه في حذف الهمزة من (ابن) عند اجتماع هذه الشروط هو الوجه المذكور في حذف التنوين من العَلَم الموصوف به، وهو أنه لما كَثُر استعمال (ابن) بين علمين وصفًا مع هذه الشروط طلبوا تخفيفه، فخففوه لفظًا بحذف التنوين من العلم الّذي قبله، وخطًا بحذف الهمزة منه، فإذا عرفتَ هذا فاعلم أن **{ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ}** قد ذَكرنا له وجوهًا مِن الإعراب، و ليستْ شروط حذف الهمزة خطًا موجودة إلا في الوجه (السادس والسابع) منها، كما لا يخفى، فيجب حذفُها على الوجهين لا مطلقًا، فعدم الحذف على الإطلاق دليل(ص٧٧) على ضعف هذين الوجهين، وقد قُلنا مرارًا: إن ظاهر قوله تعالى **:{ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ }**، كقوله **:{الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ}**، وهو كلام مركب من المبتدأ والخبر، فذاك مثله، فباقي الأوجه ضعيف، أو نقول :يحتمل أن يكون (الابن) من (عُزير ابن الله) واقعًا في قرآن في آخر سطر والله في أول سطر آخر، أو يكون (عُزير) واقعًا في آخر سطر، و(ابن الله) في أول سطر آخر، فيكون قد انتفى الشرط التاسع منه، فلم تحذف همزته، ثم استكتبوا القراءين الأُخر من هذا القرآن أو من القرآن المُستكتب منه، فحذفوا الهمزة من الجميع؛ لعدم درايتهم بالقواعد، فافهم .

فائدة:

المراد من العلم الذي اشترطنا أن يكون (ابن) وصفًا له أعمّ مِن أن يكون اسمًا أو لقبًا أو كنية، وقد كَتَب تاج الدّين المالكيّ [1] إلى عبد الملك ابن الشيخ جمال الدّين العصاميّ [1] سائلًا عن هذه المسألة:

(١) قاضي مكة شرفها الله تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم بن تاج الدين المكي: المعروف بابن يعقوب، إمام الأدباء وجمال الخطباء له ديوان جمع من الحكايات أسماها ومن الرسائل أسناها، وفتاوي نفيسة جمعها ولده سماه تاج المجاميع ، توفى سنة (١٠٦٦هـ). ينظر : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، ٤٣٩/١.

ماذا يقول إمام العصر سيّدنا ومن لديه يرى التحقيق طالبه
في الدار هل جائز تذكير عائدها في قولنا مثلًا في الدار صاحبه
ومِن ابانة همز ابن أراد فهل يكون موصوفه اسما نطالبه
أم كونه علما كاف ولو لقبا أو كنيته إن أراد الحذف كاتبه
أفد فما إن راينا الحق منخفضا إلا وأنت على التمييز ناصبه[٢]

فأجابه المسؤول بقوله:

يا فاضلا لم يزل يهدي الفرائد من علومه وتروّينا سحائبه
تأثينك الدار حتم لا سبيل إلى التذكير فامنع إذًا في الدار صاحبه
والاسم موصوفه عميم فإن لقبا أو كنيته فارتكاب الحذف واجبه
هذا جوابي فاعذر إن تجد خللًا فمصدر العجز والتقصير كاتبه
لازلت تاجًا لهامات العلا علمًا في العلم يحوي بك التحقيق طالبه[٣]

[المسألة الثالثة والعشرون:تجويز الضم والكسر في قوله عليه الصلاة والسلام في الزيارة الجامعة:ويكرّفي رجعتكم]

سُئِلت ل : عن وجه تجويزي الضم والكسر في قوله عليه الصلاة والسلام (ص٧٨)في الزيارة الجامعة: "ويكرّ في رجعتكم"[٤] وهذه مُصورة كتاب (السائل):

---

(١)عبد الْملك بن جمال الدَّين بن إسماعيل العصامي جدّ الْمَذْكُور قبله ولد سنة ٩٧٨ ثَمَان وَسبعين وَتِسْعمِائَة بِمَكَّة وَنَشَأ بهَا وَأخذ عَن مشايخها وبرع في الْعُلُوم وصنّف مصنفات مِنْهَا شرح الشذور وَشرح الْقطر وَشرح الشَّمَائِل وَشرح الألفية وَغير ذَلِك، توفى سنة (١٠٣٧هـ) . ينظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :٤٠٣/١ .

(٢) سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر :٧٣ .

(٣)المصدر نفسه.

(٤) المزار : ٥٣١.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الّذي يجيب سائله وعليه تكرّ والصلاة على ولاة أمره، الّذين برؤيتهم العيون تقرّ، ثم السلام على مَن الأعداء بفضله تفرّ، مفتاح كنوز البر وكشاف الرموز والسرّ، مؤسس قواعد الجود والحلم، مرصص مقاصد الفضل والعلم، الّذي قيل في شأنه: **{ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ }** [1] ، **{ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ }** [2]، وبعد:

فقد بلغني يا مولايّ أن جنابكم تجوّزون في قول الإمام عليه الصّلاة والسّلام، في زيارة الجامعة "ويكرّ في رجعتكم" كسر (الكاف) وضمّها، بل ترجّحون الضمّ على الكسر، وما أدري لِمَ ذلك؟ مع أن الموجود في كُتب الأدعية والزيارات المصححة المعربة كلها بالكسر،

ولا يكاد يوجد موضع بالضمّ، فإن كان ذلك للالتفات إلى القواعد العربية، والضوابط الصرفية، فهي تقضي الكسر، إذ قد تقرر أن المضاعف المتعدّي يجب ضمّ (عينه)، واللازم يجب كسر (عينه)، إذا كان ماضيهما على فعل بالفتح، و(تكرّ) لازم قَطعًا؛ لأنه أمّا بمعنى (يعود) أو يعطف، وعلى التقديرين لازم يتعدى بـ(إلى)على الأول، و بـ(على) على الثاني، فيُقال: يكرّ إلى الدنيا، يكرّ على فلان، وماضيه (فَعَل) بالفتح لا (فعِل) بالكسر، لعدم (فَعِل) (يفعُل) ولا (فعُل) بالضمّ لعدم مجيء المضاعف منه، وإن كان بالنظر إلى الأمور المعنويّة، والمناسبات الخارجية، فأعلِمونا ذلك حق الإعلام، لنفوز ببركاتكم إلى فَهِم المرام، والسّلام عليكم ما بقيتُ وبقيت اللّيالي والأيام، انتهى.

أجَبــت م : بأن توضيح المقام، وتنقيح المرام، يستدعي تقديم مقدمة، وهي أن الفعل الماضي إذا كان ثلاثيًا مجردًا : فأمّا أن يكون على وزن (فعَل) بفتح العين، أو على وزن (فعِل) بكسر العين، أو على وزن (فعُل) بضمّها، وموضع البحث هو

---

(١) سورة التين: ٤.

(٢) سورة يوسف: ٣١.

القسم الأول، أعني (فعَل) بفتح العين، فإن (يكرّ) من (كرّ) وهو في الأصل على وزن (فعَل) بالفتح(٧٩ص)؛ لكن سُكِّن عينه للإدغام، فنقول : هو ينقسم إلى ما قياس مضارعه الكسر، وما قياس مضارعه الضمّ، وما قياس مضارعه الفتح، وما يجوز فيه الأولان ، وهما (الكسر والضمّ) فهذه أربعة أقسام :

القسم الأول: ما قياس مضارعه الكسر، وهو أربعة أنواع:

الأول : ما فاؤه (واو)، كـ(وعد، وولد، ووعظ، ووقف)، فإن كسر (العين) تجب في مضارعه من غير استثناء، لحصول الخفة حينئذ بحذف (الواو)، كـ(يعِد، ويلِد، ويعِظ، ويقِف) .

وقال بعض الفضلاء في شرح قصيدة ابن مالك المسماة (بأبنية الأفعال)[١] :القول بوجوب كسر مضارع هذا النوع عجيب، فإنه قد جاءتْ أفعال منه بالفتح، بل أنا أقول: باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإني تَتَبعتْ موارده، فوجدتُ حلقي (اللام) منه مفتوحًا، كـ(وَجَأ) التبس بجاء دق عروق خصييه بين حجرين ولم يخرجهما وودعه يدعه، تركه ووزعه يزعه كفه[٢] انتهى، وفي كلامه نظر من وجهين:

الأول : أن هذه الأمثلة وغيرها في الأصل بكسر العين، ومن ثمة حُذِفت الواو من الجميع ، ألا ترى أنها لا تُحذف إلا إذا وقعت بين (الياء) المفتوحة والكسرة اللازمة، وفتح (العين) بعد حذف (الواو) لحرف الحلق؟ وأمّا (يذر) فهو بمعنى (يدع)، فالفتح في حلقي (اللام) من هذا النوع عارض أصله الكسر.

قال ابن مالك في بعض زبره لابد لحذف (الواو) من مضارع نحو: وضع من سبب، فأمّا أن يكون (الواو) وحدها أو مع الفتحة الموجودة، أو مع الضمة المنوبّة، أو مع

---

(١) لامية الْأَفْعَال لِابْنِ مَالك منظومة صرفية من الْبَحْر الْبَسِيط بلغ عدد أبياتها مائَة وَأَرْبَعَة بَيْتا، وسمّيت بِهَذَا الِاسْم؛ لِأَنَّهَا بنيت على رويّ اللَّام، وأضيفت إِلَى الْأَفْعَال تَغْلِيبًا لَهَا لَا اختصاصاً بهَا. فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال:١٣٧.

(٢) ينظر: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير : ٦٨.

الكسرة المقدرة، منع مِن الأول،والثاني ثبوت (الواو) في (يؤجل) ونحوه،ومن الثالث بقاءها مع الضمة الموجودة في يوجه ونحوه، مع أن الموجود أقوى من المنويّ، فتعين الرابع وهو أن يكون سبب حذفها (الياء و الكسرة) المنوية، فكان (وضع ،يضيع) في الأصل من باب (ضرب ،يضرب)، ففُتِحَتْ عينه، ونوى كسرها[١] انتهى.

هذا هو الّذي أجمع عليه أئمة العربية كالزمخشريّ، وابن الحاجب، والرضيّ رضي الله عنه، وابن مالك(ص٨٠)، وابن هشام، نعم قال التفتازاني: هذا التأويل تعليل بعد الوقوع، ذكروه لئلا يلزم خَرم قاعدتهم وإلا فمن يهمّ بهذا مع أن كسر (العين) مع حرف الحلق كثير في الكلام[٢] انتهى ويُقال عليه: استقراء كلامهم أفاد العلم بأن الحذف علة الكسر، فإن **التصريف** هو العلم بالقواعد والأحكام الخاصة المستنبطة من استقراء كلام العرب.

الثاني :أنه استعمل ما لم تستعمله العرب، وهو ماضي (يدع)، فإنهم أماتوه وتركوا استعماله، ولو ترك قوله تركه في تفسير (ودعه) لكان له وجه، كأن يُقال :(يدعُ الممات ماضيه)، بمعنى ترك، وهذا من الوداع، يُقال: (ودعه) كـ(وضعه)، و(ودّعه) بمعنى هذا، وجاء في الشعر:

وودعــه وهــو مــودوع[٣]

وقُرأ شاذًا **{ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ}** [٤]، وهي قراءته ﷺ وبالجملة قياس مضارع هذا النوع الكسر.وأمّا (يجُدن) بضم الجيم في قوله:

لو شئتِ قد نُقِع الفؤادُ بِشَرْبَةٍ تدعُ الصَّوادِي لا يُجدْنَ غَليلا[١]

---

(١) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف : ١٩٢.

(٢) لم تعثر عليه الباحثة.

(٣) ينظر: تاج العروس :١١ / ٥٠١.

(٤) سورة الضحى: ٣.

فضعيف، قال الجوهريّ :لا نظير له في باب المثال[٢]، وأمّا (يوجُه ويوجُل) بضمّ (الجيم) وفتحها، فلا يردان نقضًا إذ الكلام فيما (عين) ماضيه مفتوح.

النوع الثاني : ما عينه (ياء)، نحو (جاء وفاء) أي: رجع، وبان أي: ظهر، وحان أي: قَرُب، وبان، أي: كذب، وهاج أي يبس، وغاب، وطاب وصاد، وصار، وسار، وطار ، وزاد، وباع، وذاع، وشاع (انتشر)، وضاق، ولاق، فإنه يجب كسر عين مضارعه كـ(يجي ء ويفيء ويبين ويحين ويمين) إلى آخر الأمثلة؛ وإنمّا لزموا الكسر فيما ذكر حرصًا على بيان كون الفعل (يائيًا) لا (واويًا)، إذ لو قالوا في باع: يَبيُع لوجب قَلب الياء واوًا، لبيان البنية، فكان يلتبس اليائيّ بالواويّ في الماضي و المضارع.

إن قلتَ: أليس الكسرة في(بعت) تفرق في الماضي بين الواوي واليائي؟ قلتُ: ذلك في حال التركيب، ونحن نريد الفرق بينهما حال الإفراد، إن قلتَ: أليس يأتيان في الماضيّ والمضارع في (خاف، يخاف) من الخوف (وهاب، يهاب) من الهيبة؟ قلتُ : بلى، لكنهم لم(ص٨١) يكسروا في يائي هذا الباب؛ لأن (فَعِلَ) المكسور اطّرد في الأغلب فتح عين مضارعه، ولم تنكسر إلا في لغات قليلة، فلم يقلبه حرف العلّة عن حاله، بخلاف (فعَل) بالفتح، فإن مضارعه يجيء مضموم (العين) ومكسورها، فأثر فيه حرف العلة بإلزام عينه حركة تناسبها تلك الحرف، قاله الرضي[٣]، ولهذا بعينه التزموا الكسر في النوع الثالث، وهو ما (لامه) (ياء)، والتزموا الضمّ في الأجوف والناقص الواويّين، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

النوع الثالث : ما (لامه ياء) نحو بُنيَ البيت، وجري الماء، وشويَ اللّحم ،وحكيَ القول، رويَ الحديث، وبكي وأتي ورمى وشرى وسقى ومضى ومشى وبدى، فإنه

---

(١) البيت منسوب للبيد بن ربيعة العامري، ولم تعثر الباحثة عليه في الديوان، فيما ذكره الرضي الاسترابادي في شرح الشافية. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٣٢.

(٢) ينظر: الصحاح :٢/ ٥٤٧.

(٣) ينظر:شرح الشافية:١٢٦/١.

يجب كسر (عين) مضارعه، ما لم يكن حرف حلق، كما في التسهيل([1]) نحو (يبني ويجري ويشوي) إلى آخر الأمثلة.

وأمّا (عمِر، يعمَر) بكسر العين في الماضي وفتحه في المضارع، فليس مما نحن فيه، وأمّا (أبى، يأبى) فشاذ، وأمّا إذا كان عينه حرفًا من حروف الحلق، فأمّا أن تكون (فاؤه) (واوًا) أو لا، فإن كان فمضارعه أيضًا بالكسر نحو (وئى يئي ووعى يعي ووهى يهي)، وإلا فبالفتح نحو (رأى يرأى) و(رعى، يرعى)، و(سعى، يسعى)،(ونأى ينأى)

وأمّا (بغاه، يبغيه) أي: طلبه فشاذ وإنّما لم يلزم كسر العين المضارع في حلقي العين؛ لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين، للحلقي مساوية للاحتراز من التباس اليائيّ بالواويّ.

النوع الرابع: المضاعف القاصر نحو تبّت يده، وضجّ أي: صرخ، وفرّ أي: هرب، وحقّ الأمر أي: وجب، وضلّ عن الطريق أي: طغى، وأنّ العليل، وقلّ الشيء، فإن عين المضارع منه يجب أن يكون مكسورًا، نحو يتبّ ويضجّ ويفرّ ويحقّ ويضلّ ويئنّ ويقلّ، والوجه في وجوب الكسر في هذا النوع هو حصول الفرق بين المضاعف اللازم والمتعدي، فإن المضاعف إذا كان متعديًا يجب ضمّ عين مضارعه، كما سيأتي، وما جاء من هذا النوع على غير ما ذكرنا فشاذ، وذلك على قسمين :

قسم التزم فيه خلاف(٨٢ص) القياس نحو مرّ به يمرّ، وعمّ النخل يعمّ طال، وشكّ في الأمر يشكّ، تردّد فيه، وشقّ عليه الأمر يشقّ: صلب، وخشّ في الباب يخشّ: دخل، وغيرها من الأفعال المضاعفة اللازمة الآتية على (يفعُل) بضمّ العين، قال الجوهري : الضمّ لا يأتي في مضاعف اللازم إلا لملاحظة التعديّة[٢] انتهى، أي: فكأنَّ المضاعف متعدّ فيُضمّ، كما يُضمّ المضاعف المتعدي بنفسه، وقد نبهنا على ذلك في الأمثلة حيث ذكرناها مع حرف الجر.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤٤٦/٣.

(٢)لم تجده الباحثة في الصحاح، وذكره بحرق اليمني في فتح الأقفال. ينظر: فتح الأقفال: ٨٦.

وقسم فيه وجهان : **القياس** وخلافه نحو (شذّ، يَشِذّ،ويشُذُّ)، نَدُر، و(نَسَّ، يَنِسُّ، وينُسُّ)، و(فحّتْ الأفعى) تفِحُّ وتفُحّ،إذا أنفحتْ بفمها وصَوتَتْ، والأبنية غير منحصرة فيما ذكرنا.

إذا عَرِفتَ هذا فاعلم أنه لا خلاف بين أهل العربية في أن (كرّ) لازم، فالقياس يقتضي كسر (عينه) وجوبًا، لكنهم أجمعوا على أنه من الأمثلة الخارجة عن القياس المخالفة له، وهل هو من القسم الأول من الأمثلة الشاذّة الملتزم فيها خلاف القياس، أو من القسم الثاني الجائز فيه القياس.وخلافه قولان، قال: بالأول ابن مالك في لاميته، وقلده شُراحها، وجمع آخر على ما اطّلعنا، قال الشيخ عز الدين بن جماعة[١] في حاشيته على الجاربرديّ [٢]: القياس في المضاعف اللازم الكسر[٣]، وقد جاءت منه أفعال كثيرة خارجة عن هذا القياس بعضها التزم ضمّ عين مضارعه، وبعضها جاء مضارعه بالوجهين، فالضرب الأول سبعة عشرون وهي :(مرّ وجلّ وهبّت الريح وذرّت الشمس وأجت النار وكرّ رجع وهمّ به وعمّ وشذّ) وذكر الباقي.

والضرب الثاني ثمانية عشر وذكرها فقد عدّ (كرّ) من القسم الملتزم فيه خلاف القياس، وقال الشيخ أحمد بن زين الدين [٤] في شرحه للزيارة الجامعة: (يكُرّ) بضم الكاف كـ(يمدّ)[٥] انتهى، وقال بالثاني: جمع (كِر) من أهل العربيّة منهم ابن مالك في

---

(١)عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، ابن جماعة الكناني، الحموي الأصل، الدمشقيّ المولد، ثم المصري، عز الدين [وهو سبط محمد بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ)، وجدّ محمد عز الدين ابن جماعة (ت ٨١٩ هـ)] . ينظر : طبقات الحفاظ :٣٥٣-٣٥٤ .

(٢)أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه شافعيّ. اشتهر وتوفي في تبريز سنة (٧٤٦هـ) . ينظر : الأعلام : ١١١/١.

(٣) لم تعثر الباحثة عليه.

(٤)الشيخ أحمد بن زين الدين بن إبراهيم بن صقر بن إبراهيم بن داغر بن راشد بن وهيم بن شمروخ آل صقر المطيرفي الأحسائي. ينظر: دليل المتحيرين:٢٩.

(٥) لم تعثر الباحثة عليه.

(التسهيل) فإنه قال:(كرّ) فيه الضم والكسر[١] ،والحاصل أن تجويزي(ص٨٣)الكسر والضمّ كليهما إنما هو بالنظر إلى القول الثاني، وترجيح الضمّ على الكسر بالنظر إلى القول الأول، فإن قائله يُوجِب الضمّ فافهم، وممن جوز الوجهين شيخنا العلامة الشيخ مرتضى الأنصاريّ[٢] متع الله المسلمين بطول بقائه.

القسم الثاني: ما قياس مضارعه الضمّ، وهو أيضا أربعة أنواع:

الأول : المضاعف المتعدّي، نحو صَبّ الماء، وعدّ الشيء ومدّه، وزفّ العروس إلى زوجها، ودلّه، وفكّه، فإنهم لزموا ضمّ (عين) مضارعه، كـ(يصبّ، ويعدّ، ويمدّ، ويزفّ، ويدلّ، ويفكّ).

قال الجاربردي: "لما عَلِموا أن المضاعف المتعديّ يلحقه (هاء) الضمير نحو يشدّه ، لزِموا الضمّ في (عينه)؛ لأنهم لو كسروه لزِم النقل مِن الكسر إلى الضمّ، وهو مُستثقل، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرف الحلق في (العين) أو (اللام)، لا فيهما، أو نقول: إنمّا ضموا ليحصل نوع من الخفّة، ليجري اللّسان على سنن واحد"[٣] انتهى .

أَقول لنا في الوجه الأول نظر من وجوه :

الأول : أن النقل مِن الكسر إلى الضمّ يلزم في كل مضارع مكسور (العين) كيضربه ويحبه فلِمَ لم يلزموا الضمّ هناك أيضًا فِرارًا منه؟! .

الثاني :أن(هاء) الضمير أعمّ مِن أن يكون للمذكر أو للمؤنث والمحذور المذكور، إنّما هو في الأول فقط، فلا وجه لإطلاق القول .

والثالث : أنه معارض بأن وجود الضمّات الثلاثة بعدها (واو) في اللفظ أثقل مِن كسر قبل ضمّ.

---

(١) ينظر :شرح الكافية الشافية: ٢٠٢٠/٤.

(٢)لشيخ مرتضى الأنصاري، (١٢١٤ ـ ١٢٨١ هـ) هو أحد كبار فقهاء الشيعة في القرن الثالث عشر، وقد تصدى للمرجعية بعد صاحب الجواهر. ينظر : أعيان الشيعة :١٠/ ١١٧.

(٣)شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٦١ .

الرابع : أنه لا يلزم النقل من الكسر إلى الضمّ؛ لحلول الحرف المدغم بينهما.

الخامس : أن تخصيص لزوم المحذور المذكور بحال اتصال الضمير لا وجه له، فإنه يلزم لو كسر العين، سواء اتصل الفعل بالضمير نحو: (يمدّه) أو لا يتصل نحو: (يمدّ)، فإذا ثبت أن ذلك يلزِم على الإطلاق، فيرد أن المضاعف اللازم أيضًا يلزم فيه ذلك، مع أنهم لزموا الكسر فيه .

السادس : أن المضاعف اللازم أيضًا يلحقه (هاء) الضمير، فيُلزم فيه المحذور المذكور، مع أنهم لزموا كسر (عينه)، غاية الأمر أن الضمير المتصل بالمتعديّ ضمير (مفعول)، والمتصل باللازم ضمير (مصدر)، نحو (يفرّه) أي: الفرار.

السابع: (ص٨٤) أن قوله: الفتح مشترط بحرف الحلق في (العين) أو (اللام)، لا فيهما، غير صحيح؛ لأن حرف الحلق إذا استدعى الفتح، وهو في احدهما فاستدعاؤه له وهو فيهما يكون بالطريق الأولى، فإن العلة في الفتح ثقل حرف الحلق، فاذا تعدّد كان أدعى إلى الفتح لازدياد الثقل،ويمكن أن يُجاب عن هذه الأنظار:

أمّا عن الأول فبأن المضاعف لما كان فيه اجتماع المتجانسين، وهو نوع من الثقل ، ولذلك لم يسموه صحيحًا، لَزِم ارتفاع الكسر منه، بخلاف مثل : يضربه، إذ هو لصحته قد يحتمل ما لا يحتمله غيره ، وأمّا عن الثاني فبأن المحذور المذكور، لما تم في المذكر، حمل المؤنث عليه، وأمّا عن الثالث فبأن توالي الضمّات فيه من الخفّة؛ بسبب جري اللسان فيه على سننٍ واحد ما ليس في النقل من الكسر إلى الضمّ، لمخالفة صوتِ النطق بالضمّة لصوت النطق بالكسرة قبلها، وأمّا عن الرابع فبأن الحرف الساكن من جهة أنه حاجز غير حصين،

لم يعتدوا به مع ظهوره، فعدم اعتدادهم به مع خفائه بسبب إدغامه فيما بعده أولى ، وأمّا عن الخامس فلابد أن يعلم أولًا أن النقل من الكسرة إلى الضمّة يجوز إذا كانت إحدى الحركتين غير لازمة، نحو (يضرب)، قال الجاربردي والرضي في شرح قول ابن الحاجب: "سقط من وزن الاسم الثلاثيّ المجرد (فُعِل وفِعُل) استثقالًا ونحو

(يضرب) لم يعبأوا به، وإن كان فيه انتقال من الكسر إلى الضمّ؛ لأن الضمّ في معرض الزوال بالجازم والناصب"[١] ، انتهى.

فقول نظام الدين النيسابوري [٢] في شرح ذلك القول الخروج من الكسر إلى الضمّ ثقيل على الإطلاق غير صحيح، فإذا علِم أن النقل المذكور معفوّ إذا كانت إحدى الحركتين عارضة، ولا يجتنب منه[٣].

فنقول: المضاعف المتعدّي قبل اتصال الضمير به يلتزم فيه النقل المذكور لو كُسِر (عينه)، إلا أنه من جهة عدم لزوم ضمة (لامه) لا بأس به، ولا يجب الاجتناب منه، ولما اتصل به الضمير وهو مضموم فتتقوى ضمّة اللام بضمّة الضميروتنزلان منزلة ضمّة أصلية لازمة دائمة فيثقل اللفظ، وبهذا يظهر الجواب عن الإيراد المتولد(ص٨٥) من النظر

الخامس وهو أن المضاعف اللازم يلزم فيه ذلك مع عدم اتصال الضمير فتأمل.

وأمّا عن السادس فبأن اتصال (هاء) المصدر باللازم قليل، لا يبلغ مبلغ اتصال (هاء) المفعول بالمتعدّي، فلا يناسب الاجتناب بسبب لزوم النقل المذكور على الوجه الممنوع في حالة واحدة نادرة،وأمّا عن السابع فبأنّه قياس في اللغة، ومنعه ظاهر.

ولنقبض عنان القلم، فإن جميع ما عللوا به الأحكام الصرفيّة والنحويّة نكت بعد الوقوع، ولا طائل تحت الكلام عليها، فإذا علم أن القياس في المضاعف المتعدي الضمّ، فما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ، وهو على قسمين :

ـ قسم التزم فيه خلاف القياس، وهو فعل واحد، وهو (حبّه) قال في المصباح:" حببته (أحبُّه) من باب ضرب والقياس الضمّ لكنه غير مستعمل"[١] انتهى، وفي

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٥.

(٢) مفسر، من كبار علماء الشيعة الإمامية في عصره. أصله من مدينة "قم" ونشأ وأقام في نيسابور. من كتبه "غرائب القرآن ورغائب الفرقان" طبع، في ثلاثة مجلدات، يعرف بتفسير النيسابوري، ألفه سنة ٨٢٨ هـ. و "لب التأويل" طبع، و "أوقاف القرآن" طبع، توفى (٨٥٠هـ) ينظر : معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»،: ١/١٤٥ .

(٣)لم تعثر الباحثة عليه.

الصحاح:" حبه، يحبه، بالكسر شاذ؛ لأنه لا يأتي مِن المضاعف المتعدّي (يفعِل) بالكسر إلا ويشركه (يفعل) بالضمّ، خلا هذا الحرف" [٢] .

ـ قسم جاء فيه الوجهان القياس وخلافه، وهو خمسة أفعال على ما اقتصر عليه ابن مالك في شرح التسهيل وفي لاميته[٣] فلان الشيء يهرّه، ويهره كرهه، وهرّت القوم الحرب كذلك.

الثاني: شدّه يشدّه، ويشدّه أوثقه.

الثالث: بتّه ،يبُتّه ، ويبِتّه بتًّا قطعه، ومنه قولهم: (أفْعَلُ) كذا البتّة أي: قطعًا، قال بعض الفضلاء : إنها مصدر بمعنى القطع، واللام زائدة لازمة، والتاء للمرة، ولا يمكن أن يدخله التنوين للام، وقال بعض: هي كلمة واحدة غير منصرفة للتأنيث والعلمية، فإنها علم للقطع، خاص في أيّ مكان يقع.

الرابع : علهُ الشراب (يعلّه)، ويعلّه سقاه عللا بعد نهل، والنهل بالتحريك الشرب الأول، والعلل الثاني

الخامس : (نمّ) يقال: نم الحديث ينُمّه وينِمّه انتشره وأفشاه.

فهذا هو الّذي اقتصر عليه ابن مالك في كتابه، وتعقبه شارح لاميّته ،وقال: كلام الناظم يوهم الحصر في هذه الخمسة،وقد ظفرت في القاموس بأربعة أفعال(ص٨٦) وبعضها في الصحاح أيضًا :

الأول : نثّ، يُقال: نثّ الخبر بالنون ينُثّه، وينِثّه أفشاه .

الثاني :شجّ رأسه يشجّه اجرحه .

الثالث : "أضّه، يؤضّه ويئضّه، ألجأه" وهذه ثلاثةفي القاموس .

---

(١) المصباح المنير: ١/ ١١٧.

(٢)الصحاح: ١/ ١٠٥.

(٣) لم تعثر الباحثة عليه.

الرابع : "رمّه، يرمّه ويرمّه أصلحه"، وهذا في الصحاح، ثم أورد على صاحب الصحاح بأن قوله في مادّة (رمّه) إنه من ذوات الوجهين ينافي قوله في مادة بتّ: إن ذوات الوجهين أربعة[١] انتهى.

أقول: وقد ظفرتُ أنا بعاشر، وهو صرّه، يصرّه ويصره جمعه، وفي الكشاف أنه قرأ ابن عباس "{ **فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**}[٢] بضمّ (الصاد) وكسرِها وتشديد (الراء) المفتوحة، وقال: إنه أمر من صرّه إذا جمعه "[٣].

الثاني :الأجوف الواوي نحو: (ساء، وآب، وتاب، وفات، ومات، وماح، وعاد، وصان، وقال، وزال، وحال، فصل وغاط في الماء: دخله حتى غاب، وناط: علق، وطاف)،

فإن القياس ضمّ عين مضارعه كـ(يسوء، ويؤوب، ويتوب، وينوب) إلى آخر الأمثلة.

الثالث : الناقص الواوي، نحو:(بدى: ظهر، وخلا المكان، وسما: ارتفع، وفشا الخبر: انتشر، وهجاه: شتمه بشعر)، فإن ضمّ عين مضارعه لازم كـ(يبدو، ويخلو، ويسمو، ويهجو)، وإنما لزِموا ذلك حرصًا على بيان كون الفعل واويًّا لا يائيًا، وكذا الوجه في التزامهم ضمّ عين نحو: يقول، إذ لو قالوا في قال، وغزى: يقِول، ويغزِوُ لوَجَب قلب (واو) المضارعين (ياءً) لبيان البنية، وهو عندهم أهم من الفرق بين (الواوي، واليائي)، فكان يلتبس إذن الواوي باليائي في الماضي والمضارع، هذا إذا لم يكن عين فعلهِ حرف حلق.

وأمّا إذا كان، فلا يلزم ضمّ عين المضارع، بل قد يأتي بالضمّ نحو:دعى، يدعو ولحوتُ العودَ: فشّرته، ألحو، ورغى البعير: صاح، يرغُو، ولغى، يلغو وقد يأتي

---

(١)ينظر: فتح الأقفال: ٧٩.

(٢) سورة البقرة : ٢٦٠.

(٣) الكشاف: ١/ ٣١٠.

بالفتح، نحو:طحى، يطحى، فخى، يفخو وقد يأتي بالوجهين نحو: ضحى، يضحى، ويضحو، وطغى، يطغو، ويطغى، ومحى، يمحو،ويمحى.

الرابع: باب المغالبة وهو الفعل المجرد المسند لبيان الغلبة إلى الغالب من معمولي المفاعلة بعدها المتحد معها في الماضوية وغيرها، وذلك أن المفاعلة تدل على (ص٨٧) صدر الفعل من كل من معموليهما، ووقوعه على الآخر من دون إشعار بالغالب منها، فإذا أريد أن يبين صريحًا ما هو الغالب من معمولها ذكر بعدها الفعل المجرد منها، المتحد معها في الماضوية وغيرها، ونسب إلى الغالب منهما فيُقال :ضاربتُ زيدًا فضربته أو فضربني، أي: غلبته في الضرب، أو غلبني فيه.

قال الجاربردي :وقد يُقال ضاربني فلان فضربته إذا ضاربا غيرهما، وكانت الغلبة في ضربه من المتكلم، وفيه أن وضع فاعل لنسبة أصله من حيث اعتبرت مشاركة أمرين فيه إلى الأمر الأول بالفاعلية متعلقًا من تلك الحيثية بالآخر على جهة المفعولية، وبالعكس وهو نسبته إلى الأمر الآخر متعلقًا بالأول، فإذا قيل: ضاربني فلان، فضارب دلّ على صدور الضرب من فلان، ووقوعه على ضمير المتكلم صريحًا، وصدوره منه، ووقوعه على فلان ضمنًا، فكيف يصّح قوله؟ ويجوز أن لا يكون ضربته ولا ضربك ولكنكما ضربتما غيركما[١] انتهى.

ثم إن هذا الفعل المذكور بعد المفاعلة لا يكون إلا متعديًا من باب (نصر) ، وإن لم يكن يجب الأصل كذلك، بل كان لازمًا من باب (نصر) أو متعديًا أو لازمًا من غيره، فيُقال:_(كارمني فلان فكرَمته) بفتح العين متعديًا.

وإن كان (كرُم) لازمًا بضمّ العين، وكذا :(يضاربني فأضربه) بضمّ العين، وإن كان ضرب مكسور العين في المضارع، فهذا الباب مما يجب ضمّ عين مضارعه قاعدة مطردة؛ إلّا في المثال واويًا كان أو يائيًا، وتقييده بالواوي في بعض حواشي (البهجة المرضية)[٢] سهوا، والأجوف والناقص اليائيين، وإطلاقهما فيها سهو من

(١) لم تعثر الباحثة عليه.

(٢) البهجة المرضية في شرح الألفية ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت ٩١٠ هـ..

قلم الناسخ، فإن كل واحد منها يُبنى عند بيان الغلبة فيها على (أفعِله) بالكسر في المضارع دون الضمّ، لئلا يلزم خلاف لغتهم، إذ لم يجىء في شيء منها بفعل مضموم العين، بل الجميع مكسورها فيُقال: يواعدني ويراميني ويبايعني، أعده وأرميه وأبيعه ، واستثنى الكسائيّ [1] عن تلك القاعدة ما عينه أو لامه أحد حروف الحلق أيضًا، زعمًا منه أنه يلزم في كل ما عينه أو لامه أحدها أن(ص٨٨) يكون مفتوح العين في الماضي والمضارع، فيُقال: شاعرني فشعرتهُ أشعره، وبفتح العين فيهما.

وفيه نظر من وجهين:

الأول : أنّ ما فيه أحد حروف الحلق لم يتعين فيه الفتح لورود خلافه في اللغة نحو (برأ، يبرأ) و(دخل، يدخل).

الثاني : أن أبا زيد [2] حكى في باب المغالبة (شاعرتُهُ، أشعُره) بالضمّ، وكذا (فاخرته، أفخُره)، ثم هل يجوز الاقتصار في هذا الباب على المجرد لبيان الغلبة من غير سبق المفاعلة لفظًا كما يُقال لأحد المتخاصمين: خَصَمَك فلان، أي: غلبك في الخصومة، كأنه قيل: خاصمك فخصمك، قيل: نعم، وجُعِلَ منه قول جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز:

الشَّمسُ طالعةٌ ليستْ بكاسفةٍ تبكي عليكَ نجومَ اللَّيلِ والقَمَرا[3]

كإنه قال: الشمس تباكي النجوم والقمر عليك، فتغلبهما في البكاء، فما فيها من الكدر لذلك إلا أنها كاسفة، فيكون النجوم نصبها بتبكي، وقيل: ليس تبكي من باب

(١) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، أبو الحسن الكسائي،إمام في اللغة والنحو والقراءة ،من أهل الكوفة ، له تصانيف كثيرة منها معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، توفى سنة (١٨٩هـ) : الأعلام : ٤ / ٢٨٣.

(٢) مجهول ، ذكر في طبقات رواة الحديث كراو ضعيف.

(٣) البيت من البسيط ، ديوان جرير:٧٣٦/٢.

المغالبة ونصب النجوم بكاسفة أي: إنها لم تكسف النجوم والقمر في حال طلوعها، لعدم ضوئها بسبب بكائها عليك.

وتحقيق القول في البيت يقتضي إفراد الكلام، والخروج عن المقام، ثم إن جميع ذلك إذا أريد أن يبين صريحًا ما هو الغالب كما قلنا فيعلم ما هو المغلوب ضمنًا، وأمّا إذا أُريد العكس، وهو أن يُبين صريحًا ما هو المغلوب فيعلم ما هو الغالب ضمنًا، فيذكر المفاعلة ويُؤتى بعدها بالفعل المجرد بلفظ المجهول، ويُنسَب إلى المغلوب، نحو (ضَارَبَني فضُرِبْتُ) بضمّ الفاء وكسر العين، وهذا وإن لم أعثر على من ذكره ،إلا أن القواعد لاتأباه .

ـ القسم الثالث : ما قياس مضارعه الفتح، وهو نوع واحد وذلك كل ماض عينه أو لامه حرف من حروف الحلق، وهي (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء)، ولم يكن من باب المغالبة، ولكن لا مطلقًا، بل بثلاثة شروط:

الأول :أن لا يكون مضاعفًا، فإن كان فهو على قياسه السابق من ضمّ عين معدّاه، نحو : دعّه يدُعُّه وكسر عين لازمه، نحو صحّ جسمه يصحّ.

الثاني : أن لا يشتهر فيه الكسر، نحو (شخر، يشخر شخيرًا) بالمعجمتين، صوّت من حلقه وأنفه، و(رجع، يرجع) و(نزع، ينزع).

الثالث : أن لا يشتهر(ص٨٩) فيه الضمّ كـ(يدخل) المتصرف مِن دخل، وصرخ يصرخ، ونفخ ينفخ، قعد يقعد، وأخذه يأخذ، وبلغ يبلغ، ونخل الدقيق ينخله كذا قال ابن مالك: في قصيدته، وكان عليه أن يشترط أيضًا كون حرف الحلق مؤثرًا، لئلا يرد نحو(وعد، يعد)، و(وضع، يضع)، و(باع، يبيع) و(دعا، يدعو)، و(فاح المسك، يفوح)، فإن القياس في هذه الأمثلة ليس فتح عين المضارع، بل كسرها في بعضها ، وضمّها في بعضها الآخر؛ لأن حرف الحلق لا تأثير له إذا كان عينًا أو لامًا، لما فاؤه (واو)كـ(وعد) و(وضع)، وكذلك إذا كان لامًا للأجوف (اليائيّ) نحو (باع، يبيع) أو الواوي نحو (فاح، يفوح)، وكذا إذا كان عينًا لما لامه (واو) كـ(دعا، يدعو)، وإنما كان القياس في هذا النوع الفتح؛ ليعارض خفّة الحركة ثقل الحرف

الحلقيّ. ولم يفتحوا العين إذا كانت الفاء حرف حلق؛ لأن فاء المضارع المجرد الثلاثيّ ساكنة فهي ضعيفة بالسكون، فلا حاجة إلى فتح العين.

ـ القسم الرابع: ما قياس مضارعه الكسر والضمّ وهو كل فعل خلا من شرط الفتح ، وهو حرف الحلق في عينه أو لامه، وأن يتعيّن فيه الضمّ أو الكسر لشهرة أو داعٍ من الدواعي المذكورة، نحو نكث العهد: نقضه، ينكُث، وينكِثُ، ونسج الثوب، وجزره: قطعه، ونشر الخبر: أفشاه، وحجز بين الشيئين: حال، ورفس برجله، وعطل عليه الأمر: التبس، فهذه الأمثلة ونحوها يجوز في عين مضارعها الوجهان؛ لخلوها مما ذكرنا فتدبر واغتنم .

فتحصل مما ذكرنا أن الماضي إذا كان على وزن فعل بفتح العين فتارة يتعين في عين مضارعه الضمّ، وذلك إذا اشتهر الضمّ فيه، أو كان فيه مقتضٍ من المقتضيات المذكورة، وأخرى يتعين فيه الكسر، وذلك إذا اشتهر فيه الكسر كـ(ضرب، يضرب)، أو كان فيه داع من الدواعي المسطورة، وأخرى يتعين فيه الفتح، وذلك إذا لم يكن مما يتعين فيه الضمّ أو الكسر لشهرة أو داعٍ، وكان عينه أو لامه حرفًا من حروف الحلق كـ(سأل، يسأل)(٩٠ص) و(منع يمنع)، وأخرى يجوز فيه الضمّ والكسر، وذلك في غير ما ذكر كالأمثلة المزبورة.... وتوضيح هذه الأقسام بما لا مزيد عليه يُطلب منه سائر تحاريرنا .

[المسألة الرابعة والعشرون]

سُئلت ل : عن قول جرير

وكائن من في بالأباطح صديق يراني لو أصبتُ هو المصابا[1]

(١) ديوانه :٢٤٤، لقد ورد البيت في النسخة (ب) من المخطوط بصورة صحيحة كما جاء في الديوان :

وكائن بالأباطح من صديق يراني لوأُصبت هو المصابا

أجبت م : بأنه لا إشكال في البيت إلا في قوله: هو المصابا، فإن الضمير المرفوع ضمير فصل، ويشترط له أن يطابق ما قبله غيبة وخطابًا و تكلّمًا، كما يطابقه إفرادًا وتثنية وجمعا، وتذكيرًا وتأنيثًا، وهنا غير مطابق، والقياس أن يقول: يراني أنا ليطابق ضمير الفصل ما قبله وهو ضمير المتكلم وحده كقوله تعالى :**{ إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ }** [1] ، والجواب عنه بوجوه:

الأول : أن في البيت روايات(روايات)

الأولى : يراه لو أُصِبتُ هو المصابا بالغيبة، أي: لو أُصِبتُ أنا يرى ذلك الصديق نفسه مصابًا لخلوص صداقته، فيكون ضمير الفاعل في يرى والمفعول الأول لشيء واحد وهو الصديق، وهذا من خصائص أفعال القلوب، ولا يجوز ذلك في غيرها، يُقال: علمتُني أديبا ولا يُقال: ضربتني، حذرًا مِن الالتباس بضربتُني خطابًا، إذا الفرق بينهما حينئذ إنما هو بحركة (التاء)، وهي قد لا ترفع الالتباس؛ لاحتمال الذهول عنها مع أن الأصل في الأفعال العلاجية تغاير الفاعل والمفعول، وهذا التعليل مثل ما قيل في المضارع الّذي كان أول ماضيه (تاء) زائدة كـ(تعلم، وتجاهل، وتدحرج) حيث لا يكسرون ما قبل آخر المضارع، كما كانوا يكسرون في غير هذه الأبواب .

الثانية : تراه لو أصبت هو المصابا بالخطاب، أي: لو أصبتُ أنا ترى أنت صديقي هو المصاب؛ لخلوص صداقته فيصاب هو إذا أُصِبتُ أنا، وعليها فضمير الفصل مطابق ما قبله.

الثالثة: يراني لو أصيب هو المصابا بإسناد الفعل المبنيّ للمفعول إلى ضمير الصديق، فهو تأكيد للضمير المستتر في أصيب العائد إلى الصديق، أو لفاعل يرى العائد إليه أيضًا، والمعنى أن صديقي لخلوص صداقته معي، لو أُصيب هو يراني مصابًا؛ لأن مصيبته مصيبتي(ص ٩١) وهذه عن ابن الحاجب قال :والرواية المشهورة وهي لو أُصِبتُ غلط، إذ لا يقول عاقل إذا أصابتني مصيبة يراني

([1]) سورة الكهف: ٣٩.

الصديق مصابًا؛ لأن ذلك لغو[1]وفيه نظر، فإن اللغوية مسلمة لو كان مصابا نكرة كما في عبارة ابن الحاجب، وليس كذلك، فإنه في البيت معرف بـ(اللام)، فيفيد الحصر، ويصير المعنى أن صديقي لشدّة صداقته لو أصبت يراني المصاب، أي: لا يرى المصاب إلا إياي دون غيري، فمصائب غيري في نظر صديقي عدم بالنسبة إلى مصائبي عنده؛ لأن مصيبته تجيء في نظره عظيمة، وإن كانت هي في الواقع حقيرة، وهذا معنى صحيح، وجملة القول في الجواب الأول أن البيت لا يتعين حمله على تلك الرواية فإن فيه روايات .

الجواب الثاني :سلمنا أن الرواية كذلك لكن لا نسلم أن الضمير للفصل، وإنما هو تأكيد لفاعل يراني، وهو ضمير الصديق.

الثالث :سلمنا أنه ضمير فصل، ونقول :إنه مطابق ما قبله في المعنى، فإن الشاعر لما كان عند صديقه بمنزلة نفس الصديق، حتى كان بحيث إذا أُصيب صديقه قد أُصيب، تحقيقا لدعوى الاتحاد، جعل ضمير الصديق (هو)بمنزلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى، وهذا لطيف قال:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا نحن روحان حللنا بدَنا[2]

وشبهه قوله :

ألم تر أني يوم جوّ سويقةٍ [بكيتُ فنادتني هنيدَة ماليا] [3]

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٦٦٢/٢.

(٢)البيت من الرمل، للحسين بن منصور الحلاج :١٥٨ .

(٣)البيت من الطويل ، للفرزدق: ٦٥٣ .

والأصل أن يقول: مالك؛ لأن المعنى أني بكيتُ فنادتني هند و استفهمت عن سبب بكائي بقولها: مالك؟ لكن لما كان الباكي عند هند بمنزلة نفسها، بحيث إذا أُصيب كأنها أُصيبتْ، وإذا بكى كأنها بكتْ، قالت :ماليا بضمير المتكلم، أي :أيّ شيء لنفسي؟، فأقامت (الياء) مقام (الكاف)، وكذلك في البيت أُقيم هو مقام أنا.

الرابع : أن الكلام على تقدير مضاف إلى (الياء)، والمصاب مصدر ميمي لا اسم مفعول، والمعنى أن صديقيّ إذا أُصِبْب أنا يرى مصابي؛ لشدة صداقته معي هو المصاب العظيم، وإن كان في الواقع حقيرًا .(ص٩٢)

وأما تقدير الوصف فكثر ومنه قوله تعالى:**{ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ }**[١] ، أي: الواضح، وإلّا لم يتم القول؛ لأنه قبل ذلك أيضًا جاء بالحق؛ لكن لم يكن واضحًا على زعمهم.

وأمّا قوله تعالى: **{ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا }**[٢] ، فقد تخيّل بعض من يدّعي الفضل أنه من ذلك الباب أيضًا؛ لأن الآيات الأُخر ناطقة بإقامة الموازين للأعمال، فهو على تقدير الوصف أي: وزنًا نافعًا وليس كذلك؛ لأن المراد والله أعلم فنزدري بهم، ولا يكون لهم عندنا وزن ومقدار، ومثله في الاستعمال أكثر من أن يحصى، يُقال: فلان لا يُقيم لفلان وزنًا، أي: لا يعبأ به، ولا يلتفت إليه، وهو من قبيل الكناية، وعلى هذا فلا حذف في الآية.

هذا ما ذخره ذهني من التحارير أو أخذَته أُذني من النحارير مع فوائد زوائد خطرت ببالي البالي، والحمد لله مدبر الأيّام واللّيالي.

[المسألة الخامسة والعشرون: توجيه تمثيل السيوطي للتوكيد اللفظي في المفرد بقوله: أدرجي أدرجي مع فوائد عظيمة]

سُئلت ل : عن تمثيل السيوطي في شرح قوله[٣] :

---

(١)سورة البقرة: ٧١.

(٢) سورة الكهف : ١٠٥.

(٣) ينظر: شرح السيوطي على ألفية ابن مالك: ٣٩٨.

وما من التوكيد لفظي يجي مكررًا كقولك ادرجي ادرجي[1]

لتأكيد المفرد بقوله :(ادرجي ادرجي) مع أن الظاهر أنه من تأكيد الجملة.

أَجبتُ م : بأن الفعلين إمّا أن يكونا مذكرين أو مؤنثين، وعلى الأول فالجيم من الأول مضموم، لما تقرر من أن ما بعد الساكن الثاني إذا كان حرفًا مضمومًا بالضمة الأصليّة في كلمته، نحو قالت: (اخرج) بضمّ الساكن الأول، لئلا يلزم الثقل، وهو النقل من الكسرة إلى الضمة، فإن الساكن حاجز غير حصين، والياء في الثاني للإشباع، وعلى هذا فلا يرد عليه أنه من تأكيد الجملة، وقد مثل به لتأكيد المفرد؛ لأن المقصود تأكيد الفعل، وإن استلزمه قهرًا تأكيد الفاعل المستتر وجوبًا وهو (أنت)، إذ ليس هذا من التأكيد اللفظي المصطلح، الّذي هو

تكرير اللّفظ، فإن المستتر ليس من مقولة اللّفظ حقيقة، فلا يُقال لمن قال: قم قم: إنه كرر الضمير، نعم تأكيد المستتر هو تكريره بإتيان منفصل بعده، نحو (ادرج أنت)، وعلى الثاني فالجيم من الأول مكسور لمناسبة الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين ،وفي (الياء) وجهان، بل قولان:

ـ كونها حرف(٩٣ص) تأنيث والفاعل ضمير مستتر.

ـ وكونها ضمير الفاعل.

وعلى الأول فلا إشكال أيضًا في كون المثال لتأكيد المفرد لتقرير تقدم في تقدير التذكير، وأمّا إعادة (الياء)؛ فلأن فعل المؤنث إذا أُكِد تأكيدًا لفظيًا فيعاد العلامة في المؤكد بالكسر، فيقال: ضربَتْ ضربَتْ هند.

وعلى الثاني هو كون (الياء) ضمير الفاعل، فيتجه الإشكال، إذ ينبغي في الكلام الاقتصار على قدر الحاجة، فإن كان الغرض متعلقًا بتأكيد الفعل فقط، فإعادة

(١) ألفية ابن مالك في النحو: ٤٦.

(الياء) زائدة، أو بتأكيد الفاعل فقط، فإعادة الفعل بلا فائدة، فلم يبقَ إلا أن يكون الغرض تأكيدهما معًا، حذرًا عن اللغوية، فيصير مثالًا لتأكيد الجملة، وحلّه من وجهين :

الأول :ما أفاده الرضيّ (ع)[1] من أن المكرّر في التكرير اللّفظيّ الجاري في الأسماء والأفعال والحروف، أمّا مستقل وهو ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه، ولا كلام لنا فيه، أو غير مستقل، وهو ما لا يجوز فيه ذلك، كالضمير المتصل، وبعض الحروف، وهو محل الكلام. فإنه إن كان على حرف واحد كـ(واو العطف وفائه، ولام الابتداء)، أو كان ممّا يجب اتصاله بأول نوع من الكلم كحروف الجر، فإنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو آخر نوع منها كـ(الضمائر المتصلة)، فلا يكرر وحده، بل يكرّر مع عماده، نحو: مررت (بك بك)، و(إنك إنك) ، و(ضربتُ ضربتُ)، وإن كان العماد في الأول معمولًا ظاهرًا، فالمختار عمد الثاني يضمره لا بظاهره، نحو زيد قائم في الدار فيها.

وقد جوّزوا في تكرير الضمير المتصل وجهًا آخر غير تكرير العماد، وهو أن يكرره منفصلًا فيُقال: مثلًا (ضربتَ أنتَ)، وهو من باب تكرير اللّفظ بمرادفه، وأمّا قوله:

فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما ما بهم أبدًا شفاء[2]

---

(١) الشَّرِيف الرّضي (٣٥٩ – ٤٠٦ هـ) محمد بن الحسين بن موسى، أبو الحسن، الرضي العلويّ الحسيني الموسوي: أشعر الطالبيين، على كثرة المجيدين فيهم. مولده ووفاته في بغداد. انتهت إليه نقابة الأشراف في حياة والده. الأعلام:٩٩/٦.

(٢) البيت من الرجز، مختلف في نسبته ففي تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: لمؤلفه زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي: ٢/ ٤٩٣، نُسِبَ لخطام المجاشعي، وفي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٣٥٠/٢، نُسِبَ لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي وقد جاء فيهما:

وقوله[1]:

وصالياتٍ ككما يؤثفين لم يبق من آي بها يحلّين [2]

فضرورة ضرورة كون اللام والكاف على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور، وإن لم يكن غير المستقل على حرف واحد، ولا واجب الاتصال، جاز تكريره(ص٩٤) وحده، نحو: إن إن زيدًا قائم، وحاصل الجواب أن قوله: ادرجي ادرجي مثال لتأكيد المفرد، وهو(ياء) الضمير؛ إلا أنها لما كانت غير مستقلة على حرف واحد وجب تكريرها مع عمادها، وهو الفعل كما هو أحد الوجهين، فادرجي ادرجي كضربت ضربت في كلام الرضيّ(ع) .

الوجه الثاني : أن التأكيد اللفظي هو تكرير اللفظ لتقوية مضمون ذلك اللفظ المكرر، وأن المراد منه هو ظاهر مدلوله، سواء كرّر معه لفظ آخر لسبب آخر أو لا، ففي ذلك المثال نقول المراد منه تكرير الفعل لصون المخاطب من أن يشتبه عليه لفظ (ادرج) بلفظ آخر، أو يتوهم التجوز فيه، أو لغير ذلك من فوائد التأكيد.

ولما كان فاعل (ادرج) ضميرًا متصّلًا، وجب أن يعاد مع الفعل، إذ لو لم يعد وقيل (ادرجي ادرج) لزم خلو الفعل المسند إلى المؤنث من علامة التأنيث، فيشتبه فعل المؤنث بفعل المذكر، لا يُقال: قد فرضتم كون (الياء) ضميرًا للفاعل لا علامة للتأنيث، لأنا نقول: الفعل المسند إلى المؤنث محتاج إلى العلامة لامتيازه عن

فلا والله لا يلفى لما بي*** ولا للما بهم أبدا دواء

(١)ينسب البيت لخطام المجاشعي، وهو شاعر إسلامي، وورد في كتاب المؤتلف: خطام الريح المجاشعي الراجز وهو خطام بن نصر بن رياح بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم:١٤٢.

(٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني:٤/ ٢١٢٩.وقد ورد

لم يبق من آي بها يُحَلَّيْنْ ***غيرَ حُطامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْنْ

وصَالِيَات كَكَمَا يُؤثَفَيْنْ ***وغيرَ وَدٍّ جاذلٍ أوْ ودَّ

المسند إلى المذكر، وهنا لما كان نفس الفاعل ضميرًا متصلًا أغنى عن العلامة فحصلت بها الفائدتان .

ويخالجني أن المقرر أن علامة التأنيث في الفعل الماضي (التاء) الساكنة في الآخر، وفي المضارع المفتوحة في الأول، وفي الأمر الحاضر (الياء) الساكنة على المذهبين مع مقتضى إطلاق كلام من رأيت فافهم.

وبالجملة الوجهان في (الياء)، كونها لمحض التأنيث، وكونها ضمير الفاعل وعلامة التأنيث معًا، ثم إن الوجه الثاني أولى من الوجه الأول؛ لدلالته على انحصار طرق تأكيد الفعل المسند إلى الضمير المتصل في تكريره مع ضميره المتصل.

كما إذا أردتَ تأكيد الفعل في قمت، فإنه منحصر في تكريره مع (التاء)، بخلاف الوجه الأول، فإنه لا يدل على انحصار طرق تأكيد الضمير المتصل(ص٩٥) في تكريره مع عماده، إذ لك أن تقول في تأكيد (الياء) وتكريره: (ادرجي أنتِ) بإتيان الضمير المنفصل من دون تكرير للفعل كما تقدم .

تنبيه: جعل بدر الدين ابن مالك [١] المثال المذكور مِن تأكيد الجملة نظرًا إلى أن القصد تكرير الفعل وفاعله، وهو نظير صحيح لاختلاف الأمثلة باختلاف اعتبار المعتبر، لكنه قال في تأكيد المفرد: "وأمّا تأكيد الفعل فأكثر ما يجيء مؤكده فعلًا مع فاعله، ظاهرًا كان نحو: (قام زيد قام زيد)، أو ضميرًا نحو: قم قم إلى زيد، وقد يجيء مؤكدًا لفعل خاليًا عن الفاعل، وقد اجتمع الأمران في قوله:

[فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس][٢]

(١) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الإمام البليغ النحوي بدر الدين ابن العلامة جمال الدين الطائي الجياني، ت(٦٤٠هـ ـ٦٨٦هـ) ، الوافي بالوفيات :١/١٦٥.

(٢) شرح الكافية الشافية: ابن مالك:٢/ ١١٨٥.

انتهى"[1].

ولا أظن أحدًا يجعل نحو: (قام زيد قام زيد) من تأكيد المفرد، وأمّا جعل نحو: قم قم، واحبس احبس من تأكيد المفرد ففيه وجهان :

الأول :أن القصد إنما تعلّق بتأكيد الفعل وحده، ولما كرر لفظ الفعل لَزِم منه تكرير الفاعل ضمنًا، وتبعا ضرورة عدم إمكان تجريد أمر المخاطب منه الضمير، فإنه مستتر فيه وجوبا، وهذا بخلاف، نحو: (قام زيد قام زيد)، فإن القصد فيه إن كان متعلقًا بتأكيد الفعل وحده، كان تكرير الفاعل لغوًا، ولا ضرورة تدعو إلى تكرير الفاعل، لإمكان تركه رأسًا،

كأن يُقال: (قام قام زيد)، فـ(زيد) فاعل قام الأول، والثاني تأكيده، وكذا يلزم اللغويّة إن كان القصد متعلقًا بتأكيد الفاعل.

فإن تكرير الفعل حينئذ لغو، ولا ضرورة تبعث على تكريره، لإمكان أن يُقال: (قام زيد زيد)، وبالجملة الفرق بين (قام زيد قام زيد) و(قم قم) و(احبس احبس) واضح جدًا، ولا يستلزم صحة كون الثاني من تأكيد المفرد أن يكون الأول أيضًا من تأكيد المفرد، كما لا يخفى.

الثاني : من وجهين جعل (قم قم) من تأكيد المفرد، أن يدّعى أن (قم) الثاني خالٍ عن الضمير؛ لأنه تأكيد للفعل فقط، وليس هناك ما يقتضي باحتوائه على الضمير، وليس هذا كما ادعاه الشمني[2] في قوله تعالى:{ (ص٩٦) **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ** }[3]

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك : ٣٦٣.

(٢) الشمني (٥٩٣هـ) محمد بن خلف الله بن خليفة بن محمد التميمي القسنطيني، أبو عبد الله، المعروف بابن الشمني: نحوي، أديب، فقيه، من أهل قسنطينة. رحل الى مصر، واستقر بالقاهرة واقرأ في جامع عمرو، وكان أحد الشهود المعدلين بها. مُعجَمُ أعلام الجزائِر – مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر: ٣٦٦.

(٣) سورة النساء:١٧٦.

، من أن هلك لا ضمير فيه؛ لأنه تفسير للفظ الفعل فقط[١] انتهى. فإنه غير صحيح، والصحيح أن الضمير مستتر فيه بدليل ظهوره فيما إذا كان الاسم السابق مثنى أو مجموعًا لقولك: إن رجلان قاما قمتُ، وكقوله : إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ونحو ذلك.

ولعل وجه ما ادعاه من خلوّ الفعل المفسر عن الضمير الفرار من لزوم الفصل بين الموصوف وهو (امرؤ) والصفة وهي جملة (ليس له ولد) بالجملة المفسرة وهي أجنبيّة، فقدّر (هلك) خاليًا من الضمير لئلا يلزم محذور الفصل، وبمثل هذا ضعَّف ابن الحاجب قول من قال في قوله:

إلا رجلًا جزاه الله خيرًا يدل على محصّلة تبيت[٢]

إن (رجلًا) مفعول فعل محذوف على شريطة التفسير أي: ألاجزى الله رجلًا جزاه الله خيرًا)، فإن (يدلّ) صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسّرة وهي أجنبيّة[٣].

أقول: وفيه نظر لاحتمال أن يكون (ليس له ولد) حالًا من الضمير المستتر في (هلك) كما صرّح به بعض المعربين، ولا يكون صفة حتى يلزم الفصل، وبالجملة فـ(قام زيد قام زيد) ليس منه تأكيد المفرد في شيء، فتدّبر.

[المسألة السادسة والعشرون: إعراب قوله :

وأما عن هوى ليلى وتركي زيارتها فإني لا أتوب[٤]

بثلاث أوجه وجيهة]

---

(١) لم نعثر على قول الشمني في كتابه، ينظر: تفسير ابن كمال باشا:٣/ ٢٢٩ .

(٢)البيت من الوافر، منسوب إلى عمرو بن قعاس، خزانة الأدب: ٣/ ٥٣.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب:١/ ٤١٣.

(٤)البيت من الوافر، ديوان قيس بن الملوح:٣٦.

سُئِلتُ ل : عن قوله:

وأمّا عن هوى ليلى وتركي زيارتها فاني لا أتوب

قال السائل: الظاهر أن (تركي زيارتَها) معطوف على (هَوى)، فيكون كِلا الأمرين داخلًا في حيّز لا (أتوب)، فيفيد الكلام أنه لا يتوب عن هوى ليلى، ولا يتوب أيضًا عن ترك زيارتها، مع أن اللائق سجال العشاق أن لا يتوب عن زيارة معشوقه، ولا ينبغي له أن لا يتوب عن ترك زيارته بأن يُصرّ على تركها، فكان الظاهر (ترك تركي) بأن يقول :وأمّا عن هوى ليلى وزيارتها فإني لا أتوب.

أجبتُ م : بوجوه :

الأول :أن الترك يراد به هنا إبقاء، أي: لا أتوب عن هوى ليلى ومحبّتها، ولا أتوب عن إبقاء زيارتها واستدامتها، وحاصلهُ أني مُصِرٌّ على هواها، وعلى إبقائي زيارتها على ماهي عليه الآن، فلا أغيّر ما كان مِن الأمرين(ص٩٧) عّما كان .

الثاني : أن (الواو) للقسم، والقسم بترك الزيارة المرّ المذاق كالقَسم عند العامة بالطلاق، إلا أن المراد بالبيت ترك الزيارة إن تبتُ عن هواها.

الثالث : أنها للمعيّة على معنى لا أتوب عن هوى ليلى مع تركي زيارتها، والمراد بقرينة الحال أني أترك زيارتها، ولا أترك هواها.

فإن قلتَ: ما معنى تقييد القسم بالطلاق في الوجه الثاني بقولك عند العامة، قلتُ: لأن القَسم بالطلاق والعتاق والبراءة حرام عندنا، بل لا يجوز الحلف إلا بالله تعالى؛ لأن القسم بشيء يستلزم تعظيمًا له، ولا مستحق للتعظيم المطلق وبالذات سوى الله تعالى.

وعن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى **:{ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى }**[1] ،**{ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى }** [1]، وما أشبه ذلك أنه قال: "إن الله عز وجل أن يقسم من خلقه بما شاء وليس لخلقه أن يقسموا إلا به والأخبار في ذلك متكثرة كما لا يخفى" [2].

---

(١) سورة الليل:١.

[المسألة السابعة والعشرون: حل معنى قوله عليه السلام: بوروا أولادكم بحب علي بن أبي طالب .....الحديث]

سئلت ل: عن معنى ما رواه جابر بن عبد الله الأنصاريّ رضي الله عنه قال :قال رسول الله ﷺ: (بوروا أولادكم بحبّ علي بن أبي طالب عليه السلام، فمن أحبّه فاعلموا أنه لرشدة ومن أبغضه فاعلموا أنه لغيّه) [٣]انتهى.

أجبتُ م : بأن قوله ﷺ : بوروا كقُولُوا، أمرٌ من باره: إذا امتحنه واختبره وجرّبه، وقوله: (لغيّه) جار ومجرور، يُقال: فلان لغيّه وولد غيّه مفتوحة الغين المعجمة ومكسورتها، والفتح أفصح، ومشددة والياء المثناة من تحت، إذ لم يكن لنكاح صحيح، وكذلك ولد زينة ولزينة بفتح (الزاء) المعجمة، فكَسرَها ويُقال في ضدّه ولد رشدة والرشدة بفتح (الراء) المهملة وكسرها، والفتح أفصح ، إذا كان لنكاح صحيح وفراش شرعي أذ الغي خلاف الرشد، كما في صريح القرآن الكريم، ومنه ما في (جامع الكافي) بإسناده عن سليم بن قيس [٤] عن أمير المؤمنين قال: قال رسول الله ﷺ:" أن الله حرّم الجنة على كل فحاش بذيء قليل الحياء لا يبالي بما قال ولا بما قيل له فإنك إن فتشته لم تجده إلا لغيّه(ص٩٨)أو شرك شيطان" [٥].

ومنهم من توهم أن (اللام) من جوهر الكلمة، وأن اللّفظ يحتمل أن يكون (لُغية) بضمّ (اللام) وسكون (الغين) المعجمة وفتح (الياء) الخفيفة المثناة من تحت، (فُعلة) من اللغو، أي: مُلغًى، أو لعنة بالعين المهملة المفتوحة أو الساكنة ثم النون

---

(١) سورة النجم:١.

(٢)الكافي:٧/ ٤٤٩.

(٣)بحار الأنوار :٣٩/ ٣٠٠ .

(٤) سليم بن قيس الهلالي العامري: روى عن أبي عبد الله(ع)، و الحسن(ع)، و الحسين(ع)، و علي بن الحسين(ع)، و ينسب إليه هذا الكتاب المشهور، توفي سليم في سنة ٧٦ هـ في نوبندجان قرب شيراز وكان عمره آنذاك ٧٨ سنة. وقيل: إن وفاته كانت سنة ٩٠هـ ، الغدير: ٦٦/١.

(٥)الكافي:٢/ ٣٢٣

مِن اللعن، أي: من دأبُهُ أن يلعن الناس أو يلعنوه، أقول: أمّا كون اللّفظ من اللغو فمن اللغو بمكان، وأما كونه من اللعن فغنيّ عن الطعن، كيف وقد صرح اللغويون بما ذكرناه؟ ففي (المجمع) يُقال:" هو (لغيّه) بالفتح والكسر وتشديد (الياء) نقيض لرشده" [١].

وفي المصباح المنير: "لغيته بالفتح والكسر"[٢] كلمة يُقال: في الشتم كما يُقال: هو لزينة، وفي القاموس: "ولد غيّة ويكسر زنية"[٣]، وفي الحديث: "الولد لغيّه لا يورث"[٤].

[المسألة الثامنة والعشرون:]

سُئِلت ل: قال السائل: اختلف الفقهاء في التكة والقلنسوة المعمولتين من وبر غير مأكول اللحم، من حيث جواز الصلاة فيهما، فذهب الأكثر إلى المنع، وقال الشيخ [٥] في المبسوط بالكراهة [٦]، واحتج الشيخ في المختلف[٧] "بأنه قد ثبت للتكة والقلنسوة حكم مغاير لحكم الثوب من جواز الصلاة فيهما، وإن كانتا بخستين أو من

---

(١) مجمع البحرين: ٣/ ٣٤٢.

(٢)المصباح المنير: ٤٥٧/٢.

(٣) القاموس المحيط:١٣٢٠.

(٤)القول للإمام الباقرعليه السلام. ينظر: وسائل الشيعة (آل البيت): ٢٦/ ٢٧٤.

(٥) محمد بن الحسن بن علي الطوسي، أبو جعفر: جليل في أصحابنا، ثقة، عين، من تلامذة شيخنا شيخنا أبي عبد الله، ولد (قدس الله روحه) في شهر رمضان، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق شهور سنة ثمان وأربعمائة، وتوفي (رضي الله عنه) ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين وأربعمائة. معجم رجال الحديث: ١٦/ ٢٦٠.

(٦) ينظر:المبسوط: ١/ ٨٣.

(٧)الشيخ العلامة، جمال الدين أبو منصور، الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلي، فاضل، عالم، علامة العلماء محقق مدقق، ثقة ، فقيه محدث متكلم، ماهر، جليل القدر، توفي ليلة السبت حادي عشر المحرم سنة ٧٢٦. ينظر: معجم رجال الحديث: ١٧٢/٦.

حرير محض فكذا تجوز لو كانتا من وبر غير المأكول وبأن الملزوم للمدّعي وجودًا وعدمًا إن كان ثابتًا ثبت المطلوب وكذا إن كان منفيًا" [١] انتهى.

قال: ما يريد العلّامة أعلى الله مقامه بالدليل الثاني؟ فاهدنا الصراط المستقيم، وأوضح السليم من السقيم فإنا لم نزل نتململ في هذا الدليل تململ السلّيم.

أجبت م: بأن قوله بأن الملزوم إلى آخره إشارة إلى الشبهة الحمارية المشهورة في الكتب العقلية، وتقريرها أن ما يستلزم وجوده وعدمه حمارية زيد، فهل هو موجود أو معدوم؟[٢] وعلى التقديرين يلزم المحال ضرورة لزوم كون زيد حمارًا على كل من تقديري وجود ما يستلزم وعدمه، وهو محال، وجوابها أن لزوم المحال إنما هو على تقدير أن يتصف(ص٩٩) شيء في نفس الأمر باستلزام وجوده وعدمه لحماريّة زيد، ثم يكون موجودًا أو معدومًا .

وأمّا إذا لم يتصف شيء بذلك فلا يُلزِم مجال، فإنا نختار أن الشيء المستلزم لها كذلك معدوم، وعدمه بعدم الاستلزام لا بالعدم مع الاتصاف بالاستلزام، فلا يلزم المحال. ولو عاد السائل وقال: إن الشيء الذي يستلزم وجوده حماريّة وكذا عدمه بأي وجه كان، ولو بعدم الاستلزام فهل هو موجود أو معدوم؟ لعدنا أيضًا وقلنا: إن المحال إنما يلزم بعد اتصاف شيء في نفس الأمر بهذا الاستلزام، إذ حينئذ يلزم المحال على التقادير.

وأمّا إذا لم يتصف به شيء في نفس الأمر أصلًا فلا يلزم من عدمه بعدم الاستلزام محال، وهكذا كلّما عاد السائل نعود أيضًا بمثله، ثم لا يخفى أن هذه شبهة يمكن إجراؤها في جميع المحال، وفي إلزام أي محال أريد، وكذا في إثبات كل حُكم شرعيّ أو غيره، وكذا في نقيضه، فكما تقول: ما يستلزم وجوده وعدمه (حماريّة زيد) إلى آخر الشبهة، كذلك يصح أن تقول: ما يستلزم وجوده وعدمه خلافة أبي بكر، فهل هو موجود أو معدوم؟، وعلى التقديرين يلزم كونه خليفة وهو خلف.

---

(١) مختلف الشيعة:١/ ٤٨٥.

(٢) ينظر: تحفة السنية في شرح نخبة المحسنية:١/١٢٦.

والجواب الجواب حرفًا بحرف، فإذا عرفت تقرير الشبهة بجوابها فاعلم أن قول العلامة: (وبان الملزوم للمدعيّ إلى آخره) إشارة إلى الشبهة المذكورة قد تمسّك بها لإثبات حكم شرعيّ وهو جواز الصلاة في التكة والقلنسوة المذكورتين، وحاصلها أن ما يستلزم وجوده وعدمه جواز الصلاة فيهما إن كان ثابتًا وموجودًا ثبت المطلوب.

وكذلك إن كان معدومًا، والجواب أن نمنع من استلزام نفي الملزوم حالتي وجوده وعدمه للمطلوب لجواز كون النفي راجعًا إلى الذات لا إلى وجودها مع فرض استلزامها وجودًا، أو عدمًا للمطلوب، والحاصل أن ثبوت المطلوب إنمّا هو إذا كانتْ ذات الملزوم في الواقع حالتي وجوده وعدمه مستلزمة للمطلوب، ثم يفرض وجوده أو عدمه(ص١٠٠).

والاستلزام ممنوع، بمعنى أنا نمنع ثبوت ذات تكون ملزومةً في الحالتين للمطلوب، فالنفي راجع إلى الذات لا إلى وجودها، مع فرض كونها ملزومة في الحالتين له فافهم، ثم على ما ذكرناه من إمكان جريان هذه الشبهة في إثبات كل محال ظهر لك عدم صلاحيتها للاستدلال.

وأمّا العلامة فلعله أوردها بأدنى مناسبة تشحيذًا لأذهان الناظرين، هذا وأمّا الجواب عن الدليل الأول فظاهر؛ لأن أحكام الشرع مما لا سبيل للعقل إليها، فاستثناء ما لا يتم عن مطلق الثبوت في النجس، وكذا في المحرر لو سلّم لدليل قام عليه لا يستلزم استثناءه في المعمول من وبر غير المأكول مع عدم الدليل عليه بل قيام الدليل على خلافه وهو رواية أحمد بن إسحاق الأبهريّ [1] قال: "كتبتُ إليه جعلتُ فداك عندنا جوارب وتكك تُعمل من وبر الأرنب فهل يجوز الصّلاة في وبر

(١) أحمد بن إسحاق الأبهريّ، روى عن أبي الحسن عليه السلام، وروى عنه علي بن مهزيار في التهذيب، ويحتمل أن يكون الأبهري تصحيف الأشعري، وإلا فهو شخص آخر في هذه الطبقة، وهو مجهول الحال. معجم رجال الحديث:٢/٥٠.

الأرانب من غير ضرورة ولا تقية؟ فكتب: لا يجوز الصلاة فيها بضميمة عدم القول بالفصل بين وبر الأرانب ونحوها من غير المأكول وتحقيق القول إلى محلّه موكول"[١].

[المسألة التاسعة والعشرون]

سُئـلت ل: عن التوفيق بين كلام أهل العربية: الكنية ما صُدِّرَ بـ(أب) أو (أُم)، واللقب ما أشعر بـ(مدح) أو (ذم)، وبين كلام صاحب القاموس[٢]: أبُو العَتَاهِية [٣]، ككَرَاهِية لقب أبي إسحاق إسماعيل ابن أبي القاسم بن سويد، لا كنيته، ووهم الجوهريّ انتهى، حيث جعل ما يسمّونه كنية لقبًا، وأنكر على القائل بأنه كنيته[٤].

أجبـت م : بأن التوفيق بينهما يتوقف على بيان الفرق بين أقسام الأعْلام، وهو مما خفي على الأعْلام، فنقول: الّذي يظهر من استقصاء كلام النحاة، كما لا يخفى على من أعطاها حق النظر، أن في الفرق بين أقسام العلم وهي (الاسم، والكنية، واللقب) أقوالًا

الأول: أن بينهما تباينًا، وهو الّذي يظهر من ابن الحاجب فإنه قال في إيضاح شرح المفصل: "العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام(١٠١) (الاسم، والكنية، واللقب) ، والدليل على حصرها أنه لا يخلو هذا العلم أما أن يكون مضافًا إليه (أب) أو (أُم)، أو لا،

---

(١)مختلف الشيعة:٢/ ٨٣.

(٢)الفيروز أبادي صاحب القاموس المحيط في اللغة.

(٣)رَأْسُ الشُّعرَاءِ الأَدِيْبُ الصَّالِحُ الأَوْحَدُ أَبُو إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيْلُ بنُ قَاسِمِ بنِ سُوَيْدِ بنِ كَيْسَانَ العَنَزِيُّ مَوْلاَهُمُ الكُوْفِيُّ نَزِيْلُ بَغْدَادَ.ولُقِّبَ بِأَبِي العتَاهيَةِ لاضْطِرَابٍ فِيْهِ، وَقِيْلَ: كَانَ يُحِبُّ الخَلاعَةَ فَيَكُوْنُ مَأْخُوْذاً مِنَ العُتُوِّ. تُوُفِّيَ أَبُو العَتَاهِيَةِ: فِي جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَمائَتَيْنِ وَقِيْلَ: سَنَةَ ثَلاَثَ عَشْرَةَ وَمائَتَيْنِ، وَلَهُ ثَلاَثٌ وَثَمَانُوْنَ سَنَةً أَوْ نَحْوَهَا بِبَغْدَادَ. سير أعلام النبلاء:٨ /٣٣٣-٣٣٤.

(٤) ينظر: الصحاح : ١٤٧٧/٦.

فإن كان فهو (الكنية)، وإلا فلا يخلو أمّا أن يكون فيه دلالة على (مدح) أو (ذم)، أو لا، فإن كان فهو (اللقب)، وإلا فهو (الاسم)"[1] انتهى.

وقال الجامي في شرح كافيته مثله، ومعنى هذا أنا ننظر أولا إلى لفظ العلم، ونقطع النظر عن معناه، فإن رأينا أن لفظه مصدر بـ(أب) أو (أُم) فنسميه بالكنية، سواء كان فيه دلالة على مدح كـ(أبي السيف وأبي الخير وأبي الفضل وأبي المحاسن)، أو ذم كـ(أبي جهل)، أو لم يكن فيه دلالة على شيء منهما كـ(أبي عمرو وأبي بكر وأُم عمرو)، **فالكنية** عندنا هو العَلَم المصدر بـ(أب أو أم) مطلقًا، ومعنى الإطلاق ما عُلِم مما قلنا، وإن رأينا أن لفظه غير مصدر بأحدهما فننظر حينئذ إليه بحسب دلالته، فإن رأينا أن فيه دلالة على مدح كـ(المصطفى والمرتضى وزين العابدين وتاج الدولة)، أو ذم كـ(قفة وبطّة وأنف الناقة)، فنسميه بـ**(اللقب)**، فهو عندنا ما أشعر بالمدح أو الذم، ولم يكن مصدرًا بـ(أب) ولا (أُم)، وإن رأينا أنه لا يدل على أحدهما كـ(زيد وعمرو وبكر)، فنسّميه بـ**(الاسم)**، فهو عندنا العَلَم الّذي لا يكون مصدرًا بـ(أب) أو (أُم)، ولا مشعرًا بمدح أو ذم، وهذا معنى كلامهما كما ترى.

الثاني: أن بين (اللقب والكنية) عمومًا من وجه، وبينهما وبين الاسم تباينًا، وهو المستفاد من عبارة السيوطيّ، قال في شرح خلاصة ابن مالك: الاسم ما ليس كنية ولا لقبًا، و(الكنية) ما صَدر بـ(أب) أو (أُم)، و(اللقب) ما أشعر بمدح أو ذم[2].

ولا يخفى أن كلًا من تفسيري اللقب والكنية صادق على نحو: (أبي السيف وأبي الفضل وأبي جهل)، فيلزم أن يكون بينهما عموم من وجه، لاجتماعهما في تلك، وانفراد (اللقب) عن (الكنية) في نحو: (زين العابدين، وأنف الناقة)، و(الكنية) عن (الاسم) في نحو: (أبي بكر وأُم عمرو)، ويوافقه ما نقل عن بعض (حواشي المطول) وهو أن الفرق بينهما بالحيثية، فإشعار بعض الكُنى بالمدح أو الذم لا

(١) الايضاح في شرح المفصل: ٦٩/١.

(٢) ينظر: البهجة المرضية في شرح ألفية ابن مالك :٢٠٨-٢٠٩.

يضرّ[١] أنتهى. والفرق بين (الاسم) وبين (الكنية) و(اللقب) تباين، لتصريحه بأنه ما ليس كنية ولا لقبًا (ص١٠٢).

الثالث: ما نقل عن اللقاني[٢] مِن أن (الاسم) ما وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداء كائنًا ما كان، وما استعمل في المسمى بعد ذلك كنيته إن بدأ ولقب أن أشعر قال: وإنما قُلنا ذلك إذ يلزم مما ذكروه أن لا يكون نحو (محمد ومحمود وأحمد ومنصور) أسماء بل ألقابا؛ لدلالتها على المدح، واللازم منتف اتفاقا[٣] انتهى.

والمفهوم من هذا أن الفرق بين (الاسم)، وبين (اللقب)، و(الكنية) تباين؛ لأن (الاسم) على ما قال ما وضع للمسمى ابتداء، سواء كان في أوله (أب) أو (أم) أو لا، وعلى التقديرين أعمّ من أن يشعر بمدح أو ذم أولا، وهما ما استعملا في المسمى بعد ذلك، وبين (اللقب) و(الكنية) عموم وجه لما وجّه.

الرابع: ما اختاره ياسين [٤] في حاشية (مجيب الندا) [٥] للفاكهيّ [١]، ونصّه "أن ما وضع

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ١٨٨/١.

(٢) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني، أبو الإمداد، أبو إسحاق، برهان الدين، فقيه مالكي، عالم بالحديث وأصوله، متصوف، نسبته إلى لقانة من البحيرة بمصر. توفي وهو راجع من الحج ودفن بقرب العقبة. له كتب كثيرة، منها تفسير القرآن، توفي عام ١٠٤١هـ، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر: عادل نويهض : ٨/١.

(٣) لم تعثر الباحثة على النص في كتابي اللقاني الموجودين، وهما درة التوحيد وبَهْجَة المحَافِل وأجمل الوَسائل بالتعريف برواة الشَّمَائل.

(٤) ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي: شيخ عصره في علوم العربية. ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر. له حواش كثيرة، منها " حاشية على ألفية ابن مالك" وغيرها، توفي عام ١٠٦١هـ. ينظر: الأعلام:١٣٠/٨.

(٥) كتاب مجيب الندا في شرح قطر الندى، عبد الله الفاكهي.

أولًا اسم مطلقًا، ثم ما صدر بـ(أب) أو (أُم) كنية مطلقًا، ثم يعتبر الإشعار، وعليه فتكون الأقسام متباينة"[٢] انتهى.

ضرورة عدم صدق حدّ أحد الأقسام على الآخر كما لا يُخفى على من تدّبر هذا ما رأيته من الأقوال في المقام.

وأمّا ما تحقق عندي في الفرق بين هذه الأقسام، فهو أن (الاسم) هو العَلَم الّذي قصد به الدلالة على المسمى، أي: الذات المتشخصة وتعيينها، ولم يقصد به التعظيم والمدح، ولا التحقير والذم، سواء دل بجوهره وخصوص مادته على ذلك، أو لا ، وسواء صَدِّر بـ(أب) أو (أم) أو لا، وسواء وضِع أولا أو لا، فـ(زيد، ومحمد، ومحمود، وأبو عمرو، وأبو الفضل) أسماء وضِع كل منها أولا، وقصد به الدلالة على ذات المسمى فقط.

وكذلك هذه إن سمي بها من لُقِبِّ بـ(زين العابدين) أولًا؛ رجاءً لأن يصير عابدًا مثلًا، لا يُقال هذا التعريف ليس بجامع ضرورة كون العَلَم الّذي يدخل عليه (اللام) للمح الأصل كالحسن اسمًا مع أنه قصد به الدلالة على المعنى الأصلي؛ لأن قولهم دخول اللام للمح(ص١٠٣)الأصل صريح في ذلك؛ لأنا نقول ليس قولهم للمح الأصل معناه لمح المعنى الأصلي حتى يكون دخول اللام، لكونه نكرة، بل معناه لمح أصل هذا العَلَم، أي: إن أصله كان قابلًا (للّام) لنكارته، وهو الآن وإن لم يكن قابلًا لها لعلميّته ؛ إلا أنّها تدخل عليه إجراء له على ما كان عليه، ونظير هذا قولهم نحو: (زيدون) مسمى به شخص يعرب بالحروف للمح الأصل، أذ ليس معناه للمح الجمعية السابقة، وملاحظة معناها الآن، بل معناها ما قلناه من أن ذلك للمح حكمه الأصليّ ، وإجرائه على ما كان عليه قبل التسمية، وإن كان مفردًا الآن.

---

(١) الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن العباس المكي الفاكهي، مؤرخ من أهل مكة توفي سنة٣٥٣هـ الأعلام :٤/ ١٢٠.

(٢) حاشية يس على شرح قطر الندى، تحقيق :حبيب كريم الكمولي: ١٨/٢.

ثم لو سلمنا أن قولهم للمح الأصل معناه لمح المعنى الأصلي، لقُلنا :إن المراد عدم القصد بالذات، والقصد في هذا إنّما هو بالعرض، فلا ينافي هذا الغرض فافهم.

إن قلتَ: إن هذا التعريف ينقض بأسامي الأنبياء والأئمة عليهم السلام لوجود قصد التعظيم والمدح فيها، قلتُ: لا نسلّم وجود القصد، بل نقول: إن الله تعالى قد ألهم أهلهم أن يسموهم بهذه الأسامي، فسموهم بها من غير قصد منهم إلى اتصاف ذواتهم بما يُفهم من نفس الألفاظ، ومن دون الالتفات إلى مداليل جواهِرها وموادها، ويؤيد ما قلناه ما قاله الطريحي في(ح، م، د) :"قيل لم يسم به أي: بـ(محمد) أحد قبل نبينا ﷺ ألهم الله أهله أن يسموه به"[1] انتهى.

و(اللقب) هو العَلم الّذي قصد به اتصاف الذات بما يفهم من نفس اللفظ من مدح أو ذم، سواء صدر بـ(أب) أو (أُم) أولا، فـ(زين العابدين، وعائد الكلب وكذا أبو الفضل وأبو جهل) ألقاب إن قصد بكل منها ذلك.

والكنية هو العَلَم المصدر بـ(أب) أو (أُم) المقصود به ستر الاسم مع قطع النظر عما يُفهم من نفس اللّفظ من مدح أو ذم، وعدم إرادة اتصاف المسمى به من كَنيتُ، أي: سترت، فـ(أبو عمرو، وأُم كلثوم، وأبو الفضل، وأبو جهل، وأُم المؤمنين) كلها كنية إن قصد بها ما مرّ مع ذلك الشرط(ص١٠٤) الّذي هو قطع النظر إلى آخره، فإن قُلتَ: المنقول من العرب أنها تقصد بالكنية التعظيم، كأحد قسمي اللقب فما الفرق؟ قلتُ: الفرق بينهما معنى أن (اللقب) يمدح الملقب أو يذم بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف (الكنية) فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف أن تُخاطَب باسمها كما لا يخفى.

فعلى ما ذكرنا من تعريف الأقسام يحتمل أن يكون نحو (محمود) اسمًا ولقبًا ، ونحو:

---

(١) مجمع البحرين: ١ /٥٧٠.

(أبي الفضل وأبي جهل) اسمًا ولقبًا وكنية، وأمّا نحو (عمرو) فاسم لا غير، ، ويدل على كون (أبي الفضل) محتملًا للاسمية ما نقله الطبرسيّ[١] والطريحيّ[٢] من كون (أبي لهب) اسم ابن عبد المطلب عمّ النبي ﷺ وما حكاه ابن عرفة[٣] في من اعترض على من كنّى واحدًا بـ(أبي القاسم) وقال: أنكنيّه بـ(أبي القاسم) مع النهيّ عنه؟ فأجاب بأنه اسمه لا كُنيته فإن (أبا لهب) و(أبا القاسم) مصدران بـ(أب) وقد جعلاهما اسمين[٤] فافهم.

ومحصل الفرق بين الأقسام أن (الاسم) يقصد بدلالته الذات المعنية فقط. واللقب ما يقصد به الذات مع الوصف، فمرجعه إلى المعنى. وأما (الكنية) فمرجعها إلى اللفظ، وإن أشعرت بالتعظيم.

هذا ويظهر لك بعد الإحاطة بما قلناه، ما في تلك الأقوال من الاختلال، إذ يرد على قول ابن الحاجب: الاسم ما لم يكن مُصَدرًا بـ(أب) أو (أُم) ولا مشعرًا بمدح أو ذم[٥]، (أبو القاسم وأبو لهب)، فإنهما اسمان كما عرفت مما حكيناه ونقلناه، مع تصدرهما بـ(أب)، وكذلك نحو (أحمد، ومحمود، ومحمد، ومنصور) فإنها تشعر بالمدح إشعارًا قويًا، مع أنها أسماء

(١) ينظر: مجمع البيان: ١٠/ ٤٧٦.

(٢) لم نقف عليه في كتب الطريحي.

(٣) مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَرَفَة الورغمي التّونسِيّ الْمَالِكِي أَبُو عبد الله قَالَ أَبُو حَامِد بن ظهيرة فِي مُعْجَمه: إِمَام عَلامَة، ولد بتونس سنة سِتّ عشرَة وَسَبْعمائة، وَقَرَأَ بالروايات على أبي عبد الله مُحَمَّد بن حسن بن سَلمَة وَغَيره، وبرع فِي الْأُصُول، وَالْفُرُوع، والعربية، والمعاني، وَالْبَيَان، والقراءات، والفرائض، والحساب. وَكَانَت وَفَاته لَيْلَة الْخَمِيس الرَّابِع وَالْعِشْرين من جُمَادَى الْآخِرَة سنة ثَلَاث وَثَمَانِينَ، وَلم يخلف بعده مثله. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١/ ٢٣٠.

(٤) أغلب كتب ابن عرفة في الفقه، وله كتاب في التفسير، ولم تعثر الباحثة على ما ذكره الهمداني من رأي في كتبه.

(٥) ينظر: الإيضاح: ٦٩.

بالاتفاق، فيختلّ حدّه للاسم جمعًا، وحده للكنية واللقب منعًا.

والقول بأن مراد ابن الحاجب من قوله: **الاسم** ما لا يشعر أن لا يكون المقصود من وضعه الدلالة على المدح أو الذم، وإن كان جوهر الكلمة يدل(ص١٠٥) على أحدهما، بخلاف **اللقب** فأن المقصود منه تلقيب المسمى به إشعاره بما يشعر من مدح أو ذم ضعيف كما لا يُخفى.

وعلى قول السيوطيّ: "(الكنية) ما صدر بـ(أب) أو (أُم) ، أبو القاسم، وأبو لهب، وعلى قوله (اللقب) ما أشعر بمدح أو ذم نحو: أحمد، ومحمد، ومحمود، ومنصور، وأبي الفضل، وأبي جهل".[١]

واعلم أنه إذا سمّي رجل بـ(زيد) مثلًا، ثم اشتهر بصفة كمال في ضمن هذا الاسم، كما اشتهر مسمّى (حاتم) بالجود في ضمن لفظ (حاتم)، كان إذا أطلق ذلك الاسم أشعر بذلك الوصف قطعًا، مع أنه اسم فرد، هذا على تعريفها للقب، اللّهم إلّا أن يدفع بأن المراد من إشعار اللقب بالمدح، إشعاره به منه حين الوضع.

وأمّا لو لم يشعر به حين الوضع فليس بلقب، وإن أشعر بعد ذلك بسبب الاشتهار في ضمن ذلك الاسم بصفة تقضي المدح، وعلى قول اللقانيّ، وياسين:" الاسم ما وضع ابتداء مطلقًا"[٢]، ما فرضناه سابقا، فتأمل.

إذا عرفتَ جميع ما ذكرنا فاعلم أن (أبا العتاهية) كنية؛ نظرًا إلى القول الأول والرابع فإنه إنما استعمل في المسمى بعد وضع الاسم له، وهو إسماعيل، ومصدر بـ(أب)، وإلى هذا نظر الجوهريّ، ولقب على ما حققناه، فإن المقصود به اتصاف الذات بما يفهم من نفس لفظ (العتاهية) من الذم، فإن (العتاهية) بمعنى الجنون والحماقة، وإليه نظر صاحب القاموس[٣] إن قُلتَ: من أين عُلِم أن المقصود اتصاف

---

(١)همع الهوامع:١/ ٢٤٥.

(٢) حاشية يس على شرح قطر الندى :١٨/٢.

(٣) ينظر: القاموس المحيط/١٢٤٩.

الذات إلى آخره دون ستر الاسم وهو (إسماعيل)، مع قطع النظر عما يفهم من نفس اللفظ؟.

قلتُ: عُلِم ذلك من حصول ستر الاسم بـ(أبي إسحاق)، فإنه كنيته. فإن قلتَ: ما المانع من أن يكون القصد في كليهما ستر الاسم فيكونان كنيتين؟قلتُ: هو لزوم تعدد الكُنى المؤدي إلى اللغوية، بخلاف إذا كان القصد من وضع (أبي العتاهية) وصف الذات إلى آخره، ومن وضع (أبي إسحاق) ستر الاسم، فإنه لا يلزم منه ما يؤدي إلى اللغوية، فهو الصواب(ص١٠٦).فإن قلتَ: لِمَ جعلتَ (أبا إسحاق) كنيته، و(أبا العتاهية) لقبه دون العكس؟

قلتُ: لعدم دلالة الأول على المدح أو الذم، بخلاف الثاني فافهم. وعلى قول السيوطيّ واللقانيّ هو مورد اجتماع (الكنية واللقب) لصدق حدهما عليه[1]، فإن قوله كنيته إن بدأ ولقب إن أشعر لازمه أنه إن بدأ وأشعر فهو كنية ولقب باعتبارين هذا . ثم إن في النفس فوائد نفيسة أُبدي منها ثلاثًا بمثلها فليتنافس المتنافسون، وعليها فليقس الناظرون.

الفائدة الأولى: من دأب العرب إضافة (الابن والأخ والأب) إلى ما يخصصها؛ لملابسة بينهما وبين المضاف إليه، ولو بوجه ما ضرورة أن صحة الإضافة يكفيها ملابسة ما، لكنهم يراعون في هذه الإضافة معاني الأسماء المضافة في الجملة، فمن كان بينه وبين شيء من وصف أو غيره ملابسة، بحيث استولى على ذلك الشيء استيلاء الأب على ابنه، أطلق عليه الأب مضافًا إلى ذلك الشيء، كـ(أبي المحاسن) لمن كان بينه وبين المحاسن ملابسة، وكان له نحو استيلاء وتسلط عليها كأنها في قبضته، وتحت إطاعته، وكذا (أبو الفضائل، وأبو المكارم، وأبو الفضل)، ومنه (أبو تراب) في كُنى علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنه استولى على الأرض كلها، فهو صاحبها وحجة الله على أهلها، وإليه سكونها، وبه بقاؤها.

(١) ينظر: همع الهوامع:٢٤٦.

ومن كان له مناسبة مع شيء، بحيث استولى ذلك الشيء عليه، وجعله كالذليل بين يديه، أُطلق عليه الابن، وأُضيف إلى ذلك الشيء كـ(ابن السبيل) للمجتاز المنقطع به في غير بلده، العاجز عن سفره لذهاب ماله ونفقته، كأن السبيل استولى عليه استيلاء الأب على ابنه، و(ابن الماء) لطمير الماء، باعتبار أنه نشأ منه، فكأن الماء مُستولٍ عليه، ومحيط به، ومن كان بينه وبين شيء آخر ملابسة على نحو المساواة، والمساواة بأن لا يكون لأحد الطرفين استيلاء واستعلاء على الطرف الآخر، أُطلق عليه الأخ المضاف(ص١٠٧) إلى ما يساويه، كقوله:

أخوك أخو مكاشرة وضحك [وحياك الإله وكيف أنت[١]]

لمن بينه وبين التبسم ملابسة من دون أن يكون هناك استعلاء، أي: هما صاحبان، ومنه إخوان المكاشرة من كاشره إذا تبسّم في وجهه وانبسط، ومنه أيضًا إخوان الصفا[٢]، وقوله

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/ ٥٦١.

(٢) إخوان الصفا جماعة سرية نشأت بالبصرة، ولها فروع في أكثر البلاد، أسسها زيد بن رفاعة الذي أقام بالبصرة، وصادف فيها جماعة جامعين لأصناف العلم وأنواع الصناعة منهم أبو سليمان البستي (المقدسي) وأبو الحسن الزنجاني وأبو أحمد المهرجاني والعوفي وغيرهم. عصابة تألفت بالعشرة وتصافت بالصداقة، واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة؛ فوظفوا بينهم مذهبا زعموا أنهم قربوا به الطريق إلى الفوز برضوان الله. وذلك أنهم قالوا: إن الشريعة قد دنست بالجهالات، واختلطت بالضلالة، ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة؛ لأنها حاوية الحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية. وصنفوا خمسين رسالة في جميع أجزاء الفلسفة علمها وعملها، وسموها رسائل إخوان الصفا، وكتبوا فيها أسماءهم وبثوها في الوراقين، ووهبوها للناس. الإمتاع والمؤانسة: ١٦٣.

تعالى:{ **أَخَا عَادٍ** } [١] وهو هود، وقوله :{ **أَخَاهُمْ هُوداً** } [٢] ؛لأنهم يجتمعون إلى واحد.

ومنه (يا أخا العرب)، والعمدة في صحة الإضافة وجود الملابسة، وإن اختلفت قوةً وضعفًا، فتارة تكون الملابسة الموجبة للإضافة المصححة لها الاستيلاء من أحد الطرفين على الآخر، والاستيلاء ينشأ غالبًا من المزاولة، بمعنى أن كثرة المزاولة كأنها أحدثت سلطنة له عليه، كما في (أبي الخير، وأبي الشر)، فإن إطلاق الأب المضاف إلى الشر على الشرير باعتبار استيلائه على الشر ودخول الشر تحت إرادته، بمعنى إنه كلما أراد أن يحدث الشر استطاع، وهذا الاستيلاء إنما نشأ من كثرة المزاولة، وإلّا فمن صَدَر عنه شر مرة واحدة لا يُقال له :(أبو الشر) ؛ لأنه قضيته في واقعة، وكذا الكلام في (أبي الخير)، فإن من اتفق له أن عمل خيرًا لا يُقال له: (أبو الخير) ما لم يزاوله، بحيث يحصل له الاستيلاء عليه، وكذا (أبو الصلاح).

وقد يكون استيلاء من دون مزاولة وملازمة بينهما، كما يُقال للمسافر المنقطع به، الّذي ذهب في طريق سفره ماله، ونفذت نفقته: (ابن السبيل)، ولو كان ذلك أول سفره فهذا قد استولى عليه السبيل، وجعله كالذليل ، مع أنه لم يكن ملازم السفر، وتارة تكون الملابسة شيئًا آخر غير الاستيلاء، كما يُقال للدليل الحاذق: ابن بجدتها، أي: عالم بالأرض كأنه نشأ بها، فليس الملحوظ من الاستيلاء والسلطنة، وإلّا لقيل: أبو بجدتها، فإن الدليل هو المستولي على الأرض المحيط بها، بل لوحظ هنا معنى آخر، أي: كأنه نشأ منها، ونمى بها فحذق في الدلالة حذاقة الابن في الدلالة على أُمِه، ويُقال:" أبو لهب لعبد العزى لحُسنه وإشراق وجهه والتهاب(ص١٠٨) وجنتَيه" [٣].

---

(١) سورة الأحقاف:٢١.

(٢) سورة الأعراف: ٦٥.

(٣) تفسير مقاتل بن سليمان: ٩١٣/٤.

ويُقال: (ابن السبيل) لمار الطريق المسافر مطلقًا، ولو لم يكن منقطعًا به ذاهبا ماله بل هو الظاهر المتبادر من (ابن السبيل) إذا أطلق في اللغة، وأما تفسيره في القاموس بالمنقطع[١] فقد يُقال: إن نظره إلى تفسير ما وقع في الآية، فإن (ابن السبيل) في آية الزكاة[٢]، الّذي هو من جملة أصناف الزكاة الثمانية، هو المنقطع به، فليس مقصوده أن الانقطاع مأخوذ في معناه بحسب اللغة، ويُقال: (ابن الدنيا) لصاحب الثروة، ولو كان الملحوظ استيلاءه على أموال الدنيا لقيل: (أبو الدنيا)، كما قيل للمعمر: (أبو الدنيا) باعتبار استيلائه على الدنيا بطول عمره، كأنه والدها وأبوها، وإن أمكن القول بأن صاحب الثروة مقهور الدنيا ومغلوبها باعتبار ما تستلزمه الثروة من الآلام والهموم والأسقام والغموم.

ويُقال للجواد الكريم: (أخو الجود)، أي: هما صاحبان، وليس النظر إلى الاستيلاء، وإلا قيل: (أبو الجود)؛ لأنه مستول على الجود، بل إلى معنى عدم المفارقة أي: الجود لا يفارقه، وهو لا يفارق الجود، كما إن أحد الأخوين لا يفارق الآخر، فهما إخوان رضيعا لبان.

وقد أفصح الأعشى عن هذا المعنى بقوله :

رضيعا لبان ثدي أم تخالفا باسجم داج عوض لا تفرق[٣]

وكذا القول في (أخي الفضل)، و(أخي الحرب)، أي: إنه مُلابس للفضل والحرب، مُتَلبس بهما دائمًا، لا يفارقهما ولا يفارقانه، وأمثلة الباب كثيرة، أفصح عنها شرحنا للزهرة مستقصاة .

---

(١) ينظر: القاموس المحيط :١٠١٢.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة التوبة، ٦٠.

(٣) البيت من الطويل، ديوان الأعشى : ٣٣ ، ورد البيت في الديوان بلفظ آخر هو:

رضيعى لبانٍ ثدي أم تحالفا بأسحمِ داجٍ عوضُ لا نتفرق

فعُلِم من مجموع ما تقدم أن لفظ (أب) إذا أُضيف كان له وجهان:

الأول : أن يضاف، ويراد منه معناه الأصلي، وهو الوالد وذلك إذا كان المضاف إليه اسمًا عَلَمًا كما في نحو (أبي إسحاق، وأبي القاسم، وأبي الحسن)، فإن المراد من قولهم ذلك والد إسحاق تحقق، أمّا حقيقة كما إذا كان للمُكنى به ولد اسمه (إسحاق) فكُنِّيَ باسمه كما هو دأب العرب كـ(أبي الحسن) و(أبي الحسين) عليهما السلام أو تفاؤلا؛ لأن يعيش ويصير له ولد يسمّى بذلك، كما إذا كُنِّي به الإنسان (ص١٠٩)في صغره.

الثاني : أن يُضاف، ويراد منه معنى الملابسة والصاحبيّة، وذلك إذا كان المضاف إليه غير ذلك، كأن يكون اسم معنى كما في (أبي جهل)، أو آلة لصفة بحيث إذا قيل فلان مُلابِس لتلك الآلة أفاد كونه ملابسًا لتلك الصفة، وموصوفًا بها، كما في (أبي السيف)، فإن المراد من الأب المضاف ما ذكرناه من معنى الملابسة، فكأنهم قالوا في (أبي جهل): ذو جهل، وفي (أبي السيف): صاحب سيف وشجاعة، ولو بالالتزام.

وإذا ثَبت أنه يستعمل على وجهين، ويراد منه في كل استعمال أحد المعنيين، فلا يبعُدان، يُقال: إن الكنية في اصطلاحهم أو المصدر بـ(الأب) المراد به المعنى الأول، أي: المضاف إلى العَلَم، وأمّا المصدر بـ(الأب) المضاف إلى اسم المعنى أو الآلة أو نحوهما، المراد منه معنى الملابسة ومصاحبة المخاطب للمضاف إليه، فهو لقب، إذ لا ينفك إضافة (الأب) إلى (الجهل أو الفضل) عن الدلالة على المدح أو الذم وقصدهما، وعلى هذا يقوى قول صاحب القاموس: إن أبا العتاهية لُقِب ضرورة أن العتاهية الجنون والحماقة ولفظ (أب) يدل على ملابسة إسماعيل بن سويد للعتاهية وتلبسه بالجنون، واستيلائه على الحماقة استيلاء الأب على ابنه، فتأمل.

الفائدة الثانية : قال السيوطيّ: " في الأوّليات نقلًا عنه أول ما أحدث التلقيب بالإضافة إلى (الدين) في (القرن الرابع)، وسببه أن التُرك لما تغلّبوا على الخلافة تسمّوا بـ(شمّس

الدولة) و(ناصر الدولة) إلى غير ذلك فتشوقت نفوس بعض العوام إلى تلك الأسماء، فلم يجدوا إليه سبيلًا، فرجعوا إلى أمر الدين ثم فشى ذلك حتى أنسوا به وتوطنوا عليه"[١].

قال الزمخشريّ: الّذي دعى العرب إلى التكنية الإجلال عن التصريح بالاسم بالكناية عنه ثم ترقّوا عن الكُنى إلى الألقاب الحسنه التي هي أضداد(ص١١٠)ما يُتنابز به ممّا نهى الله تعالى عنه، وسمّاه فُسُوقا، فقلّ من المشاهير في الجاهلية والاسلام من ليس له لقب ولم يزل الأسماء كلها من العرب والعجم في المخاطبات والمكاتبات على ذلك من غير نكير، غير أنها كانت تطلق على حسب استحقاق الموسومين بها.[٢]

وأمّا ما استحدث من تلقيب السفلة بالألقاب العلية، حتى زال التفاضل، وذهب التفاوت، وانقلبت الضعة، والشرف، والنقص، والفضل، شرعًا واحدًا فنكر وهب أن العذر مبسوط في ذلك، فما العذر في تلقيب من ليس من الدين بقبيل ولا دبير، ولا له فيه ناقة ولا جمل، بل هو محتو على ما يضاد الدين وينافيه، بجمال الدين، وشرف الإسلام؛ هي لعمر الله الغصّة التي لا تساغ، نسأل الله تعالى إعزاز دينه وإعلاء كلمته[٣] انتهى.

ومنع بعض العلماء المالكية مِن الألقاب المضافة للدين فقال:" ممّا ينبغي التحفظ عنه من البُدع الأعلام المخالفة للشرع المضافة للدين لما فيه من تزكيّة النفس المنهي عنها، وأجاب بعضهم بأن اللقب لم يضعه الإنسان لنفسه، بل سماه به أبواه في صغره، وعدم تكليفه أو لقبه به غيره لحكايةٍ وقصّة تناسب ذلك اللقب، وكونه تزكيةً لنفسه غير صحيح؛ لأن الإضافة قد تكون لأدنى مناسبة، فهو مضاف للسبب تفاؤلا، فـ(عزّ الدّين) بمعنى يعزّه الله بالدّين وكذا (محيي الدّين) بمعنى محيي نفسه

(١) لم نقف عليه في كتب السيوطي، رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين×:١/ ٥٦.
(٢) ينظر: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري: ٤٨٢/٢.
(٣) ينظر: ربيع الأبرار ونصوص الأخير:٢/ ٤٨٢.

بالدّين، ولو صح هذا مُنع (أحمد، ومحمد، وحسن، وهو محمود)". [١]

وقال المحدثون: إذا اشتهر اللقب جازوا إن كان ذمًّا كـ(أعرج وأعمش)، فإن ذلك وإن كان ذكرًا للشخص بعينه إلا أن ذلك العيب صار بمنزلة الصفة المميّزة التي لا يعرف إلا بها[٢]، وفي الحديث: "جاءتْ زينب العطارة الحولاء إلى نساء رسول الله ﷺ". [٣]

الفائدة الثالثة: من الألقاب المتقدمة ما يحتاج إلى البيان كـ(أنف الناقة)، وعائد الكلب، أمّا (أنف الناقة)(ص١١١) فهو لقب جعفر بن قريع [٤] وإنمّا لُقِب به؛ لأن أباه نحر جزورًا [٥] فقسم بين نسائه، فبعثت جعفرًا أمّه وقد قسم الجزور ولم يبق إلّا رأسها وعنقها فقال: شأنك به، فأدخل يده في أنفِها وجعل يجرها فلقب به، وكانوا يغضبون منه، فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم ومن يسويّ بأنف الناقة الذنبا[٦]

صار اللّقب مدحًا والنسبة إليه (أنفي)، وأمّا (عائد الكلب) فهو بالهمزة، اسم فاعل من (عاد المريض) يعوده عيادة، لا بالياء على ما ضبط في النسخ المصحّحة، ولُقِب لقوله:

مالي مرضتُ فلم يعدني عائد منكم ويمرض كلبكم فأعود
وأشدّ من مرضي عليّ صدودكم وصدود كلبكم عليّ شديد [١]

---

(١)رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع): ١/٥٧-٥٨.

(٢) ينظر: ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا : ١٥٦.

(٣)شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني: ١٢/ ١٦٧.

(٤)جعفر بن قريع بن عوف، من تميم، من عدنان: جدّ جاهلي. كان لقبه (أنف الناقة) وبه عرف بنوه، وكانوا يكرهون هذا اللقب، الأعلام:٢/ ١٢٦.

(٥) ينظر: بحار الأنوار:٦٣/٨٠.

(٦) البيت من البسيط ، ديوان الحطيئة: ٤٥.

[المسألة الثلاثون:]

سُئلت ل :عن قول أعرابيّ أتى النبي ﷺ فقال:" طمش طاح فغادر شبلًا لمن النّشب"، فقال عليه السلام :للشّبلِ مميطًا فدخل عليّ عليه السلام فذكر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفظ الأعرابيّ فأجاب بما أجاب به النبي ﷺ فقال:"أنا مدينة العِلم وعليّ بابها"،قال السائل: ذكره صاحب مجمع البحرين في(ب) و (ب) وقال: هذا سبب حديث "أنا مدينة العِلم وعليّ بابها"[٢] ، لكنه رحمه الله لم يفسّر لفظ الأعرابيّ، ولم يبين معناه وقد تتبعنا كُتب اللّغة من الصحاح والقاموس والنهاية، فلم نجد لفظ (طمش) وكأن العرب أماتوه ولم يستعملوه ولو كان له مأخذ في اللّغة واستعمال لما أهملوه.

أجبت م : بأن الفيروز آبادي ذكر لفظ (طمش) بالميم في (طبش) بالباء وقال: الطبش بفتحة فباء ساكنة (الناس) "كالطمش بالميم يقال: ما في الطبش"[٣] مثله، أي: ما في الناس، واعترض عليه بأن ذكر (الطمش) بالميم هنا يدلّ على وجوده في اللّغة فكان عليه أن يذكره في محله، أقول: لم يذكره في محله لوجهين:

الأول : أنه لما لم يكن له معنى آخر استغنى بذكره(ص١١٢) مع مرادفه عن ذكره في محلّه رومًا للاختصار.

الثاني : أنه يحتمل أن يكون أصله (الطبش) أبدل (بائه) (ميمًا) لقربهما في المخرج فإنهما من الحروف الشفويّة، فليس هو أصلًا برأسه بل لغة في (طبش) فمن ثمة لم يذكره في محله وعلى كل حال فهو اسم جمع كالناس، و(طاح) أي: هلك ومضارعه (يطوح، ويطيح) وفيه تفصيل ذكرناه في تعليقتنا على شرح نظام الدين للشافية، و(غادر) بمعنى ترك، قال تعالى: **{وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا}** [٤] أي: لم نُبق منهم أحدًا.

---

(١)البيت من الكامل ،لعبد الله بن مصعب ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية :٦٩/١.

(٢) مجمع البحرين : ١١/٢.

(٣) القاموس المحيط :٥٩٦.

(٤) سورة الكهف : ٤٧.

و(الشبل) بالكسر ولد الأسد، وما ورد من قوله: "أكرمتك بشبليك وسبطيك"[1] فعلى الاستعارة، و(النشب) بفتحتين المال الأصيل من الناطق والصامت كالحيوان والعقار والضياع، (مميطًا) من الإماطة ويستعمل لازمًا ومتعديًا، يُقال: أماط عنّي الأذى أي: أبعده عني ونحّاه وأزاله وأذهبه، ويُقال: أمطتُ عنه إذا تنحّيت عنه، والمعنى: رجل مات وترك ولدًا لمن ماله؟ فقال للولد مُبعّدًا لغيره أو مُبتعدًا عن غيره ولازمه أن يكون المال له جميعًا؛ لأن الولد إذ لم يشاركه غيره كان المال له جميعًا هذا.

ثم بيان أن سبب قوله :"أنا مدينة العلم وعليّ بابها" هو معرفة عليّ عليه السلام بالحُكم لا اللّغة، نظرًا إلى كثرة العارفين باللغات العربيّة على اختلافها في زمانه عليه السلام، أو باللّغة لا الحُكم؛ نظرًا إلى أن جملة أصحابه كانوا يعرفون هذا الحكم بحيث لو سألهم الإعرابي بغير هذا اللّفظ كأن يقول: من مات وترك ولدًا لمِن ماله؟ لأجابوا بأن المال للولد خارج عن السؤال، وقد أوضحناه في محل آخر، بقي الكلام في إرجاع ضمير المفرد المذكر إلى اسم الجمع فإن (الطمش) على ما فسّره في القاموس اسم جمع كـ(الناس).

فنقول: قد تكرّر منا في زبرنا أن الجمع هو الاسم الموضوع للآحاد المجتمعة ودالاً عليها دلالة تكرار المفرد بالعطف، واسم الجمع هو الموضوع لمجموع الآحاد دالًّا عليها (ص١١٣)دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمّاه، فلابد في وضع الجمع من ملاحظة الأفراد مع اجتماع كل واحد منها مع الآخر،وفي وضع (اسم الجمع) من ملاحظة الهيئة الحاصلة من انضمام كل فرد إلى الآخر، وعلى هذا فيجوز في ضميره الإفراد نظرًا إلى الهيئة الاجتماعية الوحدانيّة، فكأن الآحاد والكثرات بعد ملاحظة انضمام بعضها إلى بعض أمر واحد هو مرجع الضمير، ويجوز في ضميره الجمع بملاحظة الكثرات التي التأمت الهيئة الاجتماعية منها، وقد سمع الوجهان كثيرًا شائعًا فمن الثاني قوله:

---

(١)مجمع البحرين : ٥/ ٤٠١.

قوم إذا الشرُّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات ووحدانا
فليت لي بهم قوم إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا[١]

ومن الأول قوله :طَمش طاح فغادر وقوله :

ودّع عميرة إن الركب مرتحل وهل تطيق فراقًا أيّها الرجُل [٢]

فجرد مرتحلًا عن علامة الجمع والتأنيث ولم يقل مرتحلة أو مرتحلون، وقوله تعالى :**{يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ }** [٣] وقوله: **{ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ }** [٤] ولم يقل الطيبات أو الطيّبة، وما قاله عصام الدين في تصحيح إفراد الضمير من أن" علماء التفسير والأصول والنحو صرحوا بأن (لام التعريف) يبطل معنى الجمع، فلما بطُل هنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته"، وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكًا ولو كان باقيًا لَزِم أن لا يصعد إليه الكلمة الطيّبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلام[٥] انتهى.

مردود بأن الجمع الّذي بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار لفظه أي: لفظه لفظ الجموع وجمعيته باعتبار معناه أي: إن المراد به جماعة وأداة الاستغراق لمّا دخلت عليه أبطلت جمعية باعتبار معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعد أن كان كل جماعة جماعة، وأمّا جمعية لفظه وكونه على أوزان الجموع فهي باقية لم يغيرها مغيّر، والتوابع كالوصف والبدل وإضرابهما إنمّا تتبع له من حيث اللّفظ ولو كان الحال (ص١١٤) على ما قال لصحّ أن يُقال: (جاء الرجال العالم) مع أنه غير

---

(١) البيت من البسيط ،لصفي الدين الحلي ، الأبيات ليست بالتسلسل في ديوانه، ديوان صفي الدين الحلي: ٦٤-٦٥.

(٢) البيت من البسيط ، للأعشى ، جاء في ديوانه (ودع هريرة) ، ديوان الأعشى:٥٥.

(٣)سورة النساء: ٤٦ .

(٤) سورة فاطر: ١٠.

(٥) شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو (الفوائد الضيائية) : ١/ ١٧.

مسموع فما ذكره ممنوع والصواب ما ذكرناه مِن أن في اسم الجمع ملاحظتين فيذكر ضميره بملاحظة الهيئة المجتمعة، ويؤنث أو يُجمع باعتبار الكثرات والوحدات التي التأمت الهيئة منها وهذا التأويل الّذي ذكرناه في تذكير الضمير وتوحيده أشمل من أن يُقال: إن التذكير باعتبار اللّفظ والتأنيث باعتبار المعنى، فإن هذا إنما يجري في مثل قوله: الركب مرتحل ضرورة أن لفظ (ركب) على وزن آحاد كفلس فيصح القول بأن إفراد الضمير وتذكيره إنما هو باعتبار لفظه، وأمّا إذا كان على أوزان الجموع فلا يأتي فيه هذا التأويل، وقد يلاحظ المجموع من حيث المجموع في الجمع أيضًا كما في لفظ (الأنعام) جمع النِعم فإنه يُذكر ويُؤنث قال تعالى في موضع: { **مِّمَّا فِي بُطُونِهِ** } [1] وفي موضع: { **مِّمَّا فِي بُطُونِهَا** } [2] فافهم، فتلخّص أن في إفراد الضمير وتذكيره في قوله: (طمش طاح فغادر) وجوهًا:

الأول: أن يكون ذلك بملاحظة الهيئة الاجتماعية الوحدانيّة التي تجعل الإفراد والآحاد بمنزلة أمر واحد.

الثاني: أن يكون ذلك باعتبار اللّفظ فان لفظ (طمش) على أوزان المفردات .

الثالث :أن يكون قد أُطلِق لفظ (طمش) الموضوع للدلالة على أكثر من اثنين على حد وضع غيره من أسماء الجموع على الواحد المردّ، وكالنكرة فإن المراد (رجلٌ مات) كما تقدم فيكون إفراد الضمير وتذكيره لهذا تدبّر.

[المسألة: الحادية والثلاثون]

سُئــلت ل: إمام الحرمين وعين أعيان الكاظمين قد أشكل علينا قول الفيروز آبادي ونحن الّذين لنا في العلوم طوال الأيادي، ويُقال هما ابن عمّ لا خال وابنا خالة لا

---

(١) سورة النحل :٦٦.

(٢)سورة المؤمنون:٢١.

عمّة، فنسألك أن تصرف الهمة، لصرف تلك الغمّة، عن هذه الأمة لا زلت للمتون شروحًا، ولا جاد الفنون روحًا .

أجبت م :وهذه صورة ما كتبتُ: يامن ارتضع درّ الفضل صغيرًا، وتقلد درّ الأفاضل كبيرًا(ص١١٥) ما نقلته هو عبارته في (العمّ) وله نظيرتها في (الخال) فإنه قال: وهما (ابنا خالة) ولا تقل (ابنا عمّة) .

وللفيومي مثلها في (عمّ) قال:" وهما (ابنا عمّ) و(ابنا أخ) و(ابنا خالة) ولا يُقال هما (ابنا عمّة) ولا (ابنا أخت) ولا (ابنا خال)" [(١)] انتهى، وقد سبقهما الجوهريّ إليها فإنه قال: "في العم تقول هما (ابنا عمّ) ولا تقل (ابنا خال)، وتقول: هما (ابنا خالة) ولا تقل هما (ابنا عمّة)"[٢].

والظاهر من هذه العبارات أن الوجه في ذلك هو عدم السماع من العرب العرباء لكن الحكم بعدم السماع يرجع أمّا إلى المضاف إليه أي: لم يسمع تثنية (العمّ) فيما إذا أضيف مثنى (ابن) إليه فلا يُقال: هما (ابنا عمين) بل يُقال: (ابنا عمّ) .

وأمّا إلى المضاف أي: لم يسمع استعمال مثنى (ابن) فيما يكون النسبة فيه من جهتين، وسمع استعماله فيما تكون من جهة واحدة، ونقول في توضيح الأول: لما كان كون أحدٍ (ابن خالة) لآخر مستلزمًا لكون الآخر (ابن خالة) له صحّة الإضافة المذكورة، وأغنت عن تثنية المضاف إليه بخلاف (ابني الخال والعمّة) فإنه لما لم يكن أحدهما مستلزمًا للآخر بل وقوعه في بعض المواد كما إذا تزوج عمرو بأخت زيد وزيد بأخت عمرو وولد لكل منهما ولد فإنه لا شبهة في أنه يصير عمرو خالًا لابن زيد وزيد خالًا لابن عمرو، فيكون الولدان ابني خال وابني عمّة جميعًا، لم تصح الإضافة فيهما إلى المفرد بل أُحتيج إلى تثنية المضاف إليه، بأن يُقال: (ابنا عمتين) و(ابنا خالين)، أو نقول لعل السبب في ذلك هو أن المراد من قولهم: (هما

(١) المصباح المنير :٢/ ٤٣٠.

(٢) الصحاح : ٥/ ١٩٩٢.

ابنا عم) كون كل منهما (ابن عمّ) الآخر فيكونان (ابني عمّين) لا(عمّ)، مع أنه قبل (ابنا عمّ) لكن لما كان للعمّين جهة واحدة جامعة هي الأخوة مصحّحه لأن يجعلا عمًا واحدًا ويسند الولدان إليه فيُقال: (هما ابنا عمّ) ولم تكن للعمّتين جهة واحدة ،كذلك مصحّحة لأن تجعلا عمّة واحدة ويسندان إليها صحّ هناك(ص١١٦) ولم يصحّ هنا وكذلك لوجود الجهة المصححة في (الخالتين) وعدم وجودها في (الخالين) صحّ الجعل المذكور والإسناد فيهما دونهما.

ونقول في توضيح الثاني كون أحد الولدين ابن عمّ للآخر من قبيل الأوصاف والعناد بين المتضايفة كـ(الابوّة) و(النبوّة) فإذا اتصف أحد الولدين به اتصف الآخر أيضًا به، إذ يكفي في تحقق ذلك العنوان حصول النسبة من جهة واحدة، بخلاف كون أحدهما ابن خال للآخر، فإنه ليس من التضايف في شيء ولا يلزم منه اتصاف أحدهما به اتصاف الآخر به أيضًا؛ لعدم كفاية النسبة من جهة واحدة في تحقق هذا العنوان بل لابد في تحققه من حصول النسبة من جهتين، مثلًا إذا تزوج زيد أخت عمرو كان ابن عمرو ابن خال لابن زيد، ثم إذا حَصَلَتْ هذه النسبة من طرف عمرو أيضًا بأن تزوج أخت زيد تحقق ذلك العنوان وإلّا فلا، فحكم أهل اللغة بإن (ابنا) بصيغة التثنية إنّما يُستعمل فيما إذا كانت النسبة من جهة واحدة، ولا يستعمل فيما إذا كانت النسبة من جهتين وهكذا الكلام في (ابني الخالة والعمّة) نفيًا وإثباتًا حرفا بحرف، فأن زيدًا إذا كان ابن خالة عمرو كان عمرو أيضًا ابن خالة زيد من الجهة التي كان زيد من تلك الجهة ابن خالة له، بخلاف إذا كان ابن عمة له فإنه من حيث كونه ابن عمة لعمرو يكون عمرو ابن خال له لا ابن عمّة ولو كان ابن عمّة له من جهه أخرى كما في الصورة المفروضة فلا يُقال فيهما ابنا عمّة لعدم كون كل منهما ابن عمّة للآخر من الجهة التي يكون الآخر ابن عمّة له، بخلاف في العمّ فإن أحدهما إذا كان ابن عمّ للآخر كان الآخر ابن عمّ له من تلك الجهة، كما لا يَخفى على المتأمل.

[المسألة: الثانية والثلاثون]

سُئــلت : عن قول عليّ عليه السلام" لولا تجرّد عيسى عن دين الله لكنت على دينه" [١](ص١١٧)

أجَبــتُ : بأني وإن لم أعثر على هذا الخبر في أصلٍ معتبر إلا أنّ له معاني في بادىء النظر فإن ما بعد لولا أمّا أن يكون بالجيم من قولهم تجرّد فلان عن ثيابه أي: نزعها أو بالميم من قولهم (مَرَدَ) و(تَمَرّد) على الناس أي: غنى عليهم، وعلى الأول ففي الخبر وجوه:

الأول : أن يكون المراد الترغيب إلى النكاح بجعل (عن) للتعليل كما هو أحد معانيها نحو قوله تعالى:{ **وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ** } [٢]، وعلى للضرر، ودينه بمعنى طريقته وسلوكه في نفسه لا دينه المبعوث عليه.

والمعنى إن عيسى إنما كف نفسه عن النكاح وترك التزويج لأجل طاعة الله وعبادته، فلولا كان تجرده عن الزواج وتمرده عن اتخاذ الأزواج لأجل طاعة الله ولأجل رغبته في دين الله لكنت على ضرره ومخالفًا لدينه وطريقته ومجانبًا عنه في ذلك، لأن النكاح مرغوب فيه وممدوح في الشريعة، ولكن لما كان تجرده عن الأهل والعيال لطاعة الله المتعال لم يكن عليه بأس وعلى هذا فصلة التجرد محذوفة والتقدير: (لولا تجرّد عيسى من النساء عن طاعة الله إلى آخره وفي التعبير عن الرغبة عن النساء بالتجرد عنها مع أن لفظ التجرّد ومتصرفاته يُستعمل في التعرّي عن الثياب إشارة لطيفة إلى أن النساء لباس للرجال وثياب لهم كما قال تعالى: **{هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ}** [٣] .

فإن قلتَ: يلزم على هذا الوجه أن يكون ترك النكاح لأجل العبادة جائزًا مع أن الأشهر الأظهر ترجيح النكاح على التّخلي للعبادة قلتُ: نعم لكن في إضافة

---

(١) شرح الأسماء الحسنى: ٦٦. وجاءت في المصدر "لولا تمرد عيسى .....".

(٢) سورة التوبة :١١٤.

(٣)سورة البقرة: ١٨٧.

التجرّد إلى عيسى دلالة على أن ذلك كان مختصًا بعيسى، فلعلّ هناك حكمة اقتضت تكليفه بالخصوص بالتجرّد عن النساء لطاعة الله.

الثاني: أن يكون عن متعلقًا بالنشوء المحذوف والمعنى لولا كان تجرّد عيسى من النساء ناشئًا عن طاعة الله (ص١١٨) لكنتُ مخالفًا لطريقته ودينه ولكنه كان ناشئًا عن طاعته، فلا بأس، ولا يتوجّه على هذا الوجه لزوم جواز ترك النكاح لأجل العبادة ضرورة الفرق بين ما كان الطاعة موجبةً للتخلّي والاعتزال عن النساء وباعثة عليه، وبين ما كان الشوق إلى العبادة موجبًا للتخلّي، فيمكن القول بجواز الثاني دون الأول والمعنى أنهما كعيسى في الطاعة وخوضه في بحر صحبة المعبود ومناجاته مع ربه الودود، لم يبقَ له حالة تميل نفسه بها إلى النكاح فكأنما حصل التّجرّد له قسرًا وقهرًا من غير اختيار منه، وترجيح للتخلي على النكاح فلا اعتراض لي عليه ولا أنا على ضرره بخلاف ما لو كان تركه النكاح وتجرّده من النساء للتخلّي للعبادة اختيارا، فإني حينئذٍ أكون على ضرره ومعارضًا له ومعترضًا عليه، وحاصل هذا الوجه أن تَجرد عيسى كان مسببًّا عن الطاعة لا سببًا لها .

الثالث: أن يكون (عن) للمجاوزة متعلقا بالتجرّد و(على) للمصاحبة بإرادة نسبة ترك الأولى إلى عيسى ضرورة أن طاعة الله على وجه يليق به تعالى، مع اختيار النكاح والرغبة في النساء وقضاء شهوتي البطن والفرج أشق وأضر من طاعته مع ترك النكاح والرغبة عنهن، وترك اللّذات الجسمانية لسهولة العبادة مع الخلوة والتجرّد والاعتزال وصعوبتها مع اختيار الأهل والعيال، ولا شبهة في أولويّة الأصعب وأفضليته لقوله عليه السلام: "أفضل الأعمال أحمزها"[1].

فالمعنى أن عيسى عدل عن الطاعة على الوجه الأشق مع أنه أحق وموافق لمطلوب الحق إلى الطاعة على الوجه الأسهل، فتجرّد بذلك عن طاعة الله؛ لأن من طاعته تعالى اختيار النكاح وحب النساء، فإن التجرّد المطلق مخصوص به تعالى

(١) بحار الأنوار: ٦٧ / ١٩١.

فلولا كان اختيار عيسى التجرّد عن الذات الجسمانية تجرّدا عن طاعة الله التي هي أحق وأشق لكنتُ على دينه ومصاحبًا لطريقته(ص١١٩)، فيكون المراد أني وإن كنتُ طالبًا لِترك اللّذات والشهوات وفعل ما يوجبها لكن حداني إلى ارتكابها اختيار الأشق الأفضل وليس في هذا الوجه إلا نسبته عيسى إلى ارتكاب خلاف الأولى، ويهوّن الخطب تفاوت بعض المعصومين مع بعض في مراتب العصمة فقد روي أن يحيى وعيسى على نبينا وآله وعليهما السلام تلاقيا، "وكان عيسى طلقًا بسّامًا بشاشًا في أغلب الأوقات، ويحيى حزينًا كئيبًا عبوسًا في أغلب الأوقات، فقال: يحيى لعيسى مالي أراكَ ضاحكًا كأنك آمل، وقال عيسى: له ما لي أراكَ عابسًا كأنكَ آيس فانتظرا الوحي في ذلك، فنزل الوحي بأن الطلق البسّام أحبّكما إلي" [1] ،وعلى الثاني وهو أن يكون ما بعد (لولا) بالميم ففيه وجهان:

الأول: أن يكون (الله) من اللّهو بحذف الياء اجتزاء بالكسرة الدالة عليها، ويكون ضمير (دينه) راجعًا إلى الله، أي: إن عيسى كان على الدّين الحق والإقرار بالرّب تعالى ولو كان على دين اللاهي الّذي هو الجحود بالرّب وادعاء الإلوهيّة لكنتُ علىه أنا أيضًا دين اللاهي، لكنه لم يكن على هذا الدّين ولم يكُن دينه الجحود وإنكار المعبود، فأنا على دين عيسى الّذي هو الإقرار بالرّب تعالى.

الثاني: أن يكون عليه السلام قاله لبعض النصارى في مقام الاحتجاج عليه، وإلزامه بأن عيسى لم يكن إلهًا فإنه عليه السلام إذا قال للنصارى: إن عيسى تمرّد على دين الله وطاعته، ولولا تمردّه عن دينه لكنتُ أنا على دينه المبعوث عليه، لم يلبثوا إلّا أن قالوا: كيف يجوز أن يُنسَب ذلك إلى عيسى مع جده في طاعة الله واجتهاده في دين الله؟ فيكرّ عليهم عليه السلام بأن عيسى إن كان إلهًا فكيف يعبد غيره ويجتهد في طاعه الله وعبادته؟ وإنّما الإله هو الّذي يليق به العبادة فينقطعون(ص١٢٠)عن الكلام ويلتزمون بدين الإسلام، ويكون هذا الخبر نظير ما في العيون من أن سيدنا ومولانا الرضا عليه السلام قال للجاثليق: "يا نصرانيّ والله

(١)البداية والنهاية : ٢/ ٩١.

إنا لنؤمن بعيسى الّذي آمن بمحمّد ﷺ وما ننقم على عيساكم شيئًا إلّا ضعفه، وقِلة صيامه، وصلواته قال الجاثليق: أفسدتَ والله علمك، وضعفتَ أمرك، وما كنتُ ظننتُ إلّا أنك أعلم أهل الإسلام، قال الرضا عليه السلام وكيف ذلك؟ قال الجاثليق: من قولك أن عيسى كان ضعيفًا قليل الصوم والصلاة وما أفطر عيسى يومًا قط ولا نام بليلٍ قط، وما زال صائم الدهر وقائم الليل، قال الرضا عليه السلام: فلِمن كان يصوم ويصّلي قال: فخرس الجاثليق وانقطع" [1]فهذه معانٍ خمسة للخبر وعلى الناظر ان يتدبّر.

[المسألة الثالثة والثلاثون]

سُئلت: عن دلالة قوله تعالى:{ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ}** [2] على ما ذهب إليه الشيعة من مسح الرَجلين وما يتعلق بالمقام من ذكر أدلّة الفريقين، وترجيح الراجح من القولين.

أجبت : بأن هذه الآية معترك الشيعة والسنّة، ومشتبك قنا الأفكار والأسنة وفقهاؤها رضوان الله عليهم أطلقوا كميت المقال في هذا المجال، وكفونا مؤنة القيل والقال، ونحن نظرًا إلى وجوب الامتثال نقتصر على مورد السؤال، ونجيل الطرف في كلمات الأوائل التماس أن يبدو لنا بعض ما تركوه للأواخر، فنقول هنا مقدمتان:

الأولى: أن في قوله:{ أَرْجُلَكُمْ} قراءات ثلاث:

الأولى:" الجر وهي قراءة الحمزة وابن كُثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم.

الثانية : النصب وهي قراءة الكسائي ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم" [3].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام:١/ ١٤٣.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:١/ ٤٠٦.

الثالثة: الرفع ذكرها في كنز العرفان مرسلة ولم ينسبها إلى قار. [1]

الثانية: إذا اختلفت القراءة في الكتاب فإن أمكن(ص١٢١) إرجاع احداهما إلى الأخرى بحسب المؤدى فيه، وإن كانتْ على وجهين مختلفين في المؤدى كما في قوله تعالى:{ **حَتَّىَ يَطْهُرْنَ**} [2] حيث قُرأ بالتشديد من التطهر الظاهر في الاغتسال، والتخفيف من الطهارة الظاهرة في النقاء عن الحيض فلا يخلو.

أمّا أن نقول بتواتر القراءات كلها كما هو المشهور، وأمّا أن لا نقول كما هو مذهب جماعة، فعلى الأول فهما بمنزلة آيتين تعارضتا فلابد من الجمع بينهما يحمل الظاهر على النص، أو على الأظهر ومع التكافؤ يحكم بالتوقف والرجوع إلى غيرهما، وعلى الثاني فإن ثبت جواز الاستدلال بكل قراءة كما ثبت بالإجماع جواز القراءة بكل قراءة كان الحكم كما تقدم، وإلّا فلابد من التوقف في محل التعارض والرجوع إلى القواعد، كذا أفاده شيخنا العلامة الأنصاريّ في بعض زبره، إذا عرفتَ ما قدمناه فاعلم إنّما وصل إلينا من المذاهب في هذه المسألة أربعة.

الأول:" التخيير بين المسح والغسل وهو مذهب الحسن البصري [3] وابن جرير [4] وأبي علي الجبائيّ [5] "[6]ومتابعيهم.

الثاني :وجوب الجمع بينهما وهو مذهب إمام المعتزلة وأتباعه، [1] والظاهر أن نظر أصحاب هذين القولين إلى الجمع بين القراءتين ضرورة أن أرجلكم على قراءة

---

(١) ينظر:كنز العرفان : ١/ ٣٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٣) الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبو سعيد ، مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، المتوفى سنة(١٠٠هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤/ ٦٣.

(٤) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ،أبو جعفر الطَّبَرِي، صاحب التصانيف البديعية ، من أهل آمل طبرستان ، المتوفى سنة ٣١٠هـ ، سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٦٧ .

(٥)محمد بن عبد الوهّاب بن سلام الجبائي البصري، شيخ المعتزلة ، وصاحب التصانيف ،وكان أبو علي متوسعا بالعلم ، سيال الذهن ، توفى سنة ٣٠٣هـ ، سير أعلام النبلاء: ١٤/ ١٨٣.

(٦)القول المبين عن وجوب مسح الرجلين :٣٢.

النصب عطف على الأيدي، وعلى قراءة الجر عطف على الرؤوس، فقضية القراءة الأولى وجوب غسل الأرجل كالأيدي، وقضيّة الثانية وجوب مسحها كالرؤوس وتنافيهما بحسب المؤدّى ظاهر، فجمعوا بينهما بأحد وجهين.

الأول : وجوب الجمع بين (الغسل والمسح) وسيظهر جمعًا بين القراءتين.

الثاني: التخيير بين (الغسل والمسح) وسيظهر بطلان هذين القولين بما لا مزيد عليه ممّا سيأتي على أنه قد استقر الإجماع بعد هؤلاء على خلافهم.

المذهب الثالث : ما ركن إليه الفقهاء وهو وجوب الغسل واستدلوا عليه بالأدلة الثلاثة.

الأول : الكتاب على قراءة النصب والاستدلال به بأحد وجهين(ص١٢٢)

الأول: أن يكون نصبه للعطف على الوجوه أو الأيدي.

الثاني : أن يكون بفعل مقدر أي:(إغسلوا أرجلكم) كقولهم:

[لما حططت الرحل عنها واروا] علفتها تبنًا وماء باردًا[٢]

أراد سقيتها ماء باردًا، وقوله :

[يا ليت زوجك قد غدا] متقلدًا سيفًا ورمحًا[٣]

أي: ومعتقلًا رمحًا وقوله:

[وهِزة نسوة من حيِّ صدقٍ] وزججن الحواجب والعيونا[٤]

---

(١) ينظر : شرح فروع الكافي : ١/ ٢٦٩.

(٢) البيت من الرجز ، لذي الرمة، ديوان ذي الرمة :٥٨.

(٣) البيت من مجزوء الكامل ، لعبد الله بن الزبعري ، خزانة الأدب: ٩/ ١٤٢.

(٤) البيت من الوافر ، للراعي النميري ، واسمه عبيد بن حصين ،ديوان الراعي النميري :٢٣٢.

أي: وكحّلن العيونا ،وقوله تعالى:{ **وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** } [١] ، إلى غير ذلك من الأمثلة.

ثم وجّهوا قراءتي (الرفع والجر) بما يُرجعهما إلى قراءة (النصب) بحسب المؤدى، فجعلوا (الأرجل) في قراءة الرفع مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: (وأرجلكم مغسولة) واضطربوا في قراءة (الجر) ولهم في ذلك ثلاثة أوجه:

الأول : أن (الأرجل) معطوفة على (الرؤوس) الممسوحة والمراد المسح على الخفّين .

الثاني : أنها معطوفة على الوجوه المغسولة لكنها جرّت بالجوار، قالوا :ونظيره كثير في القرآن كقوله تعالى:{ **عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ** } [٢] بالجر على الجوار، مع كونه صفة العذاب، { **وَحُورٌ عِينٌ**}[٣] بالجر في قراءة حمزة والكسائيّ[٤] على الجوار إذ هو معطوف على { **وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ**}[٥] لا على { **أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ** }[٦] كما سيجيء وقولهم: (حُجر ضبّ خرب) [٧] وقوله :

[كأن ثبيرًا في عرانين وبله] كبير أناس في بجادٍ مزمّل[٨]

---

(١)سورة الحشر:٩.

(٢)سورة هود: ٢٦.

(٣) سورة الواقعة :٢٢.

(٤)لم أعثر عليه فيما توفر لي من كتب الأمثال ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٥ / ١٩٧.

(٥) سورة الواقعة :١٧.

(٦) سورة الواقعة : ١٨.

(٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني :٢/ ٣٣٩.

(٨) البيت من الطويل ، لأمرىء القيس ، ديوان امرىءالقيس : ٦٧.

وقوله:

لم يبق إلا أسير غير منفلت وموثقٍ في عقال الأسر مكبول[١]

في رواية من روى (موثق) بالجر لمجاورة (منفلت) وحقه الرفع عطفا على (أسير) كما في الرواية الصحيحة وللنحاة باب واسع في ذلك.

الثالث :أنها معطوفة على الرؤوس الممسوحة لكن لا لتمسح وهذا للزمخشريّ قال في الكشاف بعد ما اختار عطفها على الرؤوس:" فإن قلتَ: فما تصنع بقراءة (الجر) ودخولها في حكم المسح، قلتُ :الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه فعُطِفتْ على الثالث الممسوح لا لتمسح؛ ولكن ليُنبه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها، وقيل إلى الكعبين فجيء بالغاية،(ص١٢٣) إماطة لظن ظان يحسّبها ممسوحة؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة"[٢] انتهى بلفظه.

أقول: ومن الكلمات المذكورة غير خفي على من أحاط بالعربية خُبرًا أو يسمع منها خَبرًا، أما عطف (الأرجل) على (الأيدي) أو (الوجوه) فغير صحيح لوجوه.

الأول : حصول اللبس لعدم القرينة على ذلك كما لا يُخفى .

الثاني : وقوع الفصل الكثير منهما كما ترى.

الثالث : أن مثل هذا العطف لا يقع في كلام آحاد الناس، فكيف القرآن العزيز؟! الّذي هو قرآن عربي غير ذي عوج؛ وذلك لأن الجملة المأمور فيها بالغسل قد انقضت وتم حكمها ظاهرًا بالأمر بالمسح في الجملة الثانية، ولا يجوز بعد انقطاع

(١) البيت من البسيط ، للنابغة الذبياني، ديوان النابغة : ١٩،ورد في الديوان.
لم يبق غير طريد غير منفلت *** أو موثوق في حبال القد مسلوب

(٢) الكشاف : ١/ ٦١١.

حكم الجملة الأولى أن يعطف عليها، وهل ذلك الأمثل قول القائل: ضربتُ زيدًا وعمروًا وأكرمتْ خالدًا وبكرًا بجعل (بكرًا) معطوفًا على زيد المضروب، لقصد الإعلام بأنه مضروب لا مكرم؟

ولا يخفى أن ذلك في غاية الاستهجان عند أهل اللسان تنفر عنه طباعهم وتشمئز عنه أسماعهم؛ لأن الكلام إذا وِجد فيه عاملان عطف على الأقرب كما هو مذهب البصريين[1] وشواهده مشهورة خصوصًا مع عدم المانع كما في هذه المسألة فإن العطف على الرؤوس لا مانع منه لغة ولا شرعًا ، وبالجملة فالانتقال من جملة إلى أخرى قبل تمام الغرض من الأولى مخلّ بالفصاحة، وأما نصبها بفعل مقدّر سوى الفعلين المذكورين في الآية فأضعف من الأول، أما أولًا فلأنه قول بمجرد التشهر قدّروه على وفق مدّعاهم والحال أن الأصل عدم التقدير وعدم الحذف لتماميّة المعنى بدونهما، وأما ثانيًا فلأن ذلك إذا جاز فإنما يجوز مع قيام القرينة وعدم اللبس والاضطرار إلى التقدير؛ لعدم إمكان حمله على اللفظ المذكور كما في الأمثلة المتقدمة فإن الماء لا يُعلف والرمح لا يتقلد والعيون لا تزجج فحذف(١٢٤)الفعل لعدم الالتباس، وأمّا إذا أمكن حمله على ظاهره وكان عن التقدير مندوحة فإن الأرجل تمسح كما تغسل وإرادة المسح أظهر، فلا ضرورة إلى تقدير (اغسلوا) وأما نصبها فبالعطف على المحل كما سيجيء.

وأمّا جعل (الأرجل) في قراءته الرفع مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مغسولة ففيه أنه محتمل أيضًا لمذهبنا أي: وأرجلكم ممسوحة بل هو أولى لقرب القرينة أي: مرجح لتقدير: مغسولة، بل ما هو إلا كالمصادرة على المطلوب،وأمّا وجوه إرجاع قراءة الجر إلى قراءة النصب فباطلة.

أمّا الأول وهو حمل الآية على المسح على الخُفين، فإن الخُفين لم يجرِ لهما ذكر ولا عليها دليل ولا إيماء وعدم لبسهما هو الأغلب خصوصًا في الحجاز، فكيف تختص الآية بهما وقد ورَدت لتعليم المكلفين جميعًا فتسمية الخف رجلًا أو

(١) ينظر : نفائس الأصول في شرح المحصول : ٥/ ٢٠٣٢.

تقدير محذوف غلط فاحش، على أن الآية لا تدل حينئذ على حكم الأرجل وأنه الغسل بل ساكتة عن حُكمِها، فكيف يُقال بأن حُكمها الغسل مستدلًا على ذلك بالكتاب؟

أمّا الثاني وهو الجر بالمجاورة فلوجوه :

الأول: أنه مبني على أن عطف (الأرجل) على (الأيدي) أو (الوجوه) وقد بيّنا بطلانه.

الثاني : إن الجر بالجوار في نفسه ضعيف جدًّا، وأنكره أكثر أهل العربية والقائل به شاذ من الناس لا يُعبأ بهم فلا يخرّج القرآن عليه.

الثالث: أن من جَوَزه إنّما جوزه بشرطين

الأول: عدم تأديته إلى الالتباس على السّامع كما في الأمثلة المذكورة، فإن الألم إنّما هو للعذاب والخرب للحجر لا للضبّ والمزّمل صفة لكبر أناس لا للبجاد الذي هو البساط؛ لانه يزمل به.

الثاني : أن لا يكون معه حرف العطف قال ابن هشام: في القاعدة الثانية من الباب الثامن من كتاب (المغني): "والّذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا كما مثلناه في التوكيد نادرًا ، كقوله:

يا صاح بلّغ(ص١٢٥) ذوي الحاجات كلّهم أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عرى الذنب [١]

وقال الفراء: أنشدينه أبو الجراح بخفض كلّهم ، فقلتُ له: هلّا، قلتُ كلَّهم يعني بالنصب فقال: هو خير من الّذي قلته أنا ثم استنشدته إيّاه ، فأنشدنيه بالخفض ولا يكون في النّسق لأن العاطف يمنع من التجاور"[٢] انتهى، وفي الآية كلا الشرطين مفقودان ، أمّا الأول فلالتباس حُكم الأرجل بسبب تكافؤ احتمالي الجر بالجوار المقتضي للغسل، وبالعطف على الأقرب وهو الرؤوس المقتضي للمسح،وأمّا الثاني

(١)البيت من البسيط ، لأبي الجراح العقيلي ، خزانة الأدب : ٥/ ٩٠.

(٢) مغني اللبيب : ٨٩٥.

فظاهر، فإن قُلت: إن قوله تعالى: { **وَحُورٌ عِينٌ** } ، مجرور بالجوار على ما عرفت مع وجود حرف العطف، وليستْ معطوفة على { **أَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ** } إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، بل معطوفة على (**وِلْدَانٌ**)؛ لأنهنّ طائفات بأنفسهن وقد جاء أيضًا في قول الشاعر:

فهل أنت إن ماتت أتانك راحل إلى آل بسطام بن قيس فخاطب [1]

بعطف (خاطب) على (راحل) وجرّه بجوار (قيس)، فلا يتم ما ذكرتم قلتُ: الحُكم يكون الجر في { **وَحُورٌ عِينٌ** } بالجوار بعيدًا جدًّا، وإنّما جره بالعطف على { **جَنَّاتُ** } في قوله :{ **أُوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ**} [2] على حذف مضاف أي: هم في جناتٍ وفاكهة، ولحم طير،

ومصاحبة حور عين، أو على أكواب باعتبار المعنى، أمّا لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلّدون بأكواب ينعمون بأكواب، أو لأنه يطاف بالحور نفسها عليهم مثل ما يجاء بسراري الملوك إليهم على ما قاله في الكواشي[3] وغيره، ودعوى كونهن طائفات بأنفسهن لا مطافًا بهن لم يثبت بها رواية ولا يشهد لها دراية.

وأمّا البيت فبعد تسليم كونه من قصيدة مجرورة القوافي لا نسلم كون لفظه خاطب فيه اسم فاعل ويجوز أن تكون فعل أمر، أي: فخاطبني وأجبني عن سؤلي سلمنا كونها اسم فاعل لكن يمتنع كونها مجرورة إعرابًا، ويجوز أن تكون مرفوعة عطفًا على راحل وأين من(ص١٢٦)نقلها صحيحًا إنها كذلك.

---

(١)البيت من الطويل، للفرزدق، ورد في الديوان ، ديوان الفرزدق : ٨٩.

ألست إذا القعساء أنسل ظهرها إلى آل بسطام بن قيس بخاطب

(٢)سورة المعارج: ٣٥.

(٣) تفسير الكواشي (التلخيص في تفسير القرآن العظيم) ، تأليف موفق الدين أبي العباس المعروف بالكواشي توفى سنة (٦٨٠)، لم أعثر عليه ، متوفرفقط الجزء الأول منه.

والإقواء: وهو تحريك الروي بحركة مخالفة لحركة روي آخر في شعر العرب العُرباء كثير، حتى قَلَّ أن يوجد لهم قصيدة سالمة عنه صرّح بذلك غير واحد سلِمنا كونها مجرورة بالجوار، لكن لا يَلزم من وقوع جر الجوار مع العطف في الشعر جوازه في غيره، إذ يجوز في الشعر لضرورة الوزن أو القافية ما لا يجوز في غيره فلا يُقاس عليه، وبالجملة الجر بالجوار إن صحّ فيعتبر فيه الشرطان المفقودان في الآية كيف وهو غير صحيح لم يقل به إلا من ضعف في النحو، فإن قلتَ فما تصنع بالأمثلة المتقدمة، قلتُ: أما (الأليم) في قوله: {**عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ**} فوصف (ليوم) كما يُقال: يوم أليم، وعذاب أليم، وحشر أليم أي: مؤلم وذلك في كلام العرب من فصيح المجاز ولطيفه.

وأمّا (**حُورٌ عِينٌ**) فقدم أن في جرّها وجهين آخرين: العطف على (جنات النعيم) والعطف (على أكواب) باعتبار المعنى.

"وأمّا هذا حجر ضبٍّ خربٍ فقال ابن هشام: إنه قول بعض والأكثر الرفع"[1]، "وتأول السيرافيّ وابن جني الجّر على أنه صفة لضبٍّ، ثم قال السيرافيّ: الأصل خربِ الحجر منه ، بتنوين خربٍ ورفع الحجر ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ وخفض الحجر كما يُقال: مررتُ برجلٍ حسن الوجه في الإضافة والأصل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الحجر مكانه لِتَقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنّي: الأصل خرب حجره ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، فإن قلتَ يلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز وليس هذا، مثل مررتُ برجلٍ قائم أبواه لا قاعدين، لأن ذلك يجوز في الوصف الثاني دون الأول"[2]، قلتُ: أهون ذلك أمن اللبس؟ كما لا يخفى .

---

(١) مغني اللبيب : ٨٩٤.

(٢) مغني اللبيب : ٨٩٦.

وأمّا قوله: (كبير أناس في بجاد مزمل) ففيه الوجهان، والأصل في بجاد مزمل الكبير منهم منه أو كبيرهم به، وأمّا(ص١٢٧) (موثقٍ) فمع صحّة الرواية بالجر يكون بالعطف على التوهم؛ لأن معنى الأيسرغير أسيرومثله قوله:

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جائيا [١]

قال سيبويه: في كتابه يجوز في قولهم جاء القوم غير زيد وعمرو وعمرًا بالنصب على التوهم؛ لأن غير زيد يقع في موقع إلا زيدًا وما نحن فيه على عكس ذلك فافهم[٢] .وأمّا كلام الزمخشريّ في الوجه الثالث ففيه مواقع للنظر لابد من ذكر كل منفردًا حتى يتبين الحال.

الأول: قوله (الأرجل) من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبّ الماء عليها إلى آخره، وفيه أن كل الأعضاء المغسولة تغسل بصبّ الماء عليها؛ لأن حقيقة الغسل صبّ الماء على المغسول مع الجريان، أو غمسه في الماء والأرجل كثيرًا ما تغسل بلا صبّ كما في النهر والحوض، وكذلك باقي الأعضاء والقول بأن غسل الأيدي والوجوه يجب فيه الدلك دون الأرجل بل غسلها صبّ الماء عليها، فهذا معنى قوله الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصبّ الماء عليها فاسدٌ؛ لأن غسل الوجوه والأيدي المأمور به في الآية، معناها إجراء الماء عليها حتّى يسيل سواء كان ذلك بصبّ الماء على العضو أو غمسه فيه وهذا هو الظاهر من لفظ الغسل.

وأمّا الدلك فغير ظاهر منه لعدم دخوله في مفهومه ولو فرض أن قال به قائل: فذلك لدليل خارج عن الآية، ولا تدل الآية إلا على وجوب الغسل الّذي هو عبارة عن إجراء الماء على العضو حتى يسيل سواء في ذلك اليد والوجه والرجل.

---

(١) البيت من الطويل ، لعبد الله بن رواحة ، ديوان عبد الله بن رواحة : ١٦٦.

(٢) ينظر :الكتاب : ١/ ١٧٤.

الثاني : قوله: فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهي عنه، وفيه أن الإسراف في كل شيء مذموم ولا خصوصية له بالأرجل ولا بالوضوء، فقد يكون مكروهًا وقد يكون حرامًا كما إذا أدّى إلى ضررٍ وضياع مالٍ، بل قد يكون الإسباغ المستحب(ص١٢٨)إجماعًا، بل الوضوء الواجب حرامًا كما إذا أُحتيج إلى الماء لحفظ نفس محترمة، وهذه أمور مقررة بين أهل الإسلام وليست الآية مسوقة لتعليم شيء من ذلك، وتكلف ذلك لأجل إخراج الآية عن دلالتِهاعلى المسح غلط.

الثالث: قوله: فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح وفيه أن حقيقة العطف تقتضي أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه في كل لغة، فكيف يصحّ أن يكون الأرجل معطوفة على الرؤوس الممسوحة ويكون حُكمها الغسل؟! وليس بين الغسل والمسح قدر جامع حتى يُقال: استعمل تعالى لفظ (إمسحوا) فيه فيُراد منه بالنسبة إلى (الرؤوس) المسح وبالنسبة إلى (الأرجل) الغسل بل هما حقيقتان مختلفتان، فإن **(المسح)** أن يبل المحلّ بالماء من غير أن يسيل، **و(الغسل)** إجراء الماء عليه حتّى يسيل، فلم يبقَ إلّا القول بإنه تعالى استعمل لفظ (امسحوا) وهو لفظ واحد في حقيقته بالنسبه إلى الرؤوس وفي مجازه بالنسبة إلى الأرجل وهو غَلَطَ بُرهن عليه في الأصول، والحاصل كون المراد غسل (الأرجل) حقيقة لا يُجامع عطفها على الرؤوس الممسوحة ولا ينطبق مع العربية.

الرابع : قوله: ولكن ليُنبه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها وفيه وجهان من النظر:

الأول : أن القول بوجوب الاقتصاد في غسل (الرجلين) من غير سرف لا قائل به، ولا دليل عليه وأيّ حديث عن رسول الله أو أثر عن الصحابة أو تابعيهم أو رأي الفقهاء الأربعة أو غيرهم يدل على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء على (الرجلين) بل ورد في السنة استحباب إسباغ الوضوء وهو المبالغة في الغسل وتكريره، ولو كانت (الأرجل) مما يُغسل لكان ينبغي أن يكون الإسباغ فيها والمبالغة في صب

الماء عليها آكد و(ص١٢٩) أفضل؛ لأنها أكثر الأعضاء تعلقًا بالوسخ وعرضةً للنجاسة خصوصًا في الحجاز للبسهم النعال العربيّة وهي لا تحجب إلا أسفل القدم الملاصق للأرض، ولا تردّ وسخًا ولا غبارًا ولا تمنع نجاسة، فكيف يجب الاقتصاد في صبّ الماء عليها؟ والحال أن الإسباغ في الوضوء مستحب إجماعًا فما ظنك بـ(الأرجل) في الحجاز للابسي النعال العربية.

الثاني: أنا سلمنا وجوب الاقتصاد في غسل (الرجلين) من غير سرف لكن متى ينتقل المخاطب بعد عطفها على الرؤوس الممسوحة، وجعلها معمولة لفعل المسح إلى أن المراد غسلها غسلًا يسيرًا مشابهًا للمسح، والعجب أنه في أول الآية لم يحمل الأمر على الوجوب والندب تحرزًا عن الألغاز والتعمية، ولا يَخفى أنهما فيما ذكره هنا أشد وأكثر، فكلامه كالمتناقض ولو أراد كل فرقة من الفرق المضلة أن يؤولوا القرآن على ما يوافق مدعاهم بمثل هذا التأويل بل بما هو أقرب، أمكنهم ذلك وخرج القرآن عن كونه دليلًا لأهل الحق كما لا يخفى.

الخامس : قوله : قيل {إلى الكعبين}، فجيء بالغاية إماطة لظنّ ظان يحسبها ممسوحة؛ لأن المسح لم يُضرب له غاية في الشريعة وفيه:

أولاً: إنه أول المسألة.

وثانيًا : إن ضرب الغاية لا يدل على الغسل بوجه، فإنه لو ضرب الغاية في المسح وقال: (امسحوا بأرجلكم إلى الكعبين) لم ينكر وكان يجب المسح إليهما فكذا إذا عُطف على الممسوح.

وثالثًا : إن عطف المحدود على غير المحدود ولا محذور فيه بل هو في هذه الآية أفصح وأبلغ لأنه تعالى قال: { **فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**}، فعطف الغسل المحدود على غيره، فالمناسب في الآية أن يُعطف في المسح كذلك لتناسب الجملتان فيها، فافهم.

الدليل الثاني من الأدلة الثلاثة(ص١٣٠)التي استدلوا بها على وجوب غسل الرجلين السنة، فروي محمد بن إسماعيل البخاريّ في صحيحه عن ابن عباس "إنه توضَّأ إلى أن قال : أخذ غرفة من ماء فَرَشّ بها على رجله اليُمنى، ثم أخذ غرفةً أخرى فغسل بها رجله اليُسرى، ثم قال: كذا رأيتُ رسول الله ﷺ يتوضَّأ" (١).

"ورَوَى أيضًا عن ابن شهاب بن عون بن يزيد: أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعى بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلها، ثم أدخل يمينه في الإناء فتمضمض واستنَشق، ثم غسل وجهه ثلاثًا ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات، ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات إلى الكعبين، ثم قال:قال رسول الله ﷺ: من توضَّأ نحو وضوئي هذا ثم صلّى ركعتين لا يُحدِث بها نفسه غفر الله ما تقدم من ذنبه" (٢) ، وروى أيضًا في صحيحه "عن عبد الله بن زيد سُئِل عن وضوء النبيّ ﷺ فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم وضوء رسول الله ﷺ فغسل يديه ثلاثًا ثم أدخل يده في التور فتمضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرفات، ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثًا، ثم أدخل يده فغسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بها وأدبر مرة واحدة، ثم غسل رجليه إلى الكعبين" (٣).

وروى عن عبد الله بن عمر قال: "تخلف النبي ﷺ عنا في سفره فأدركنا وقد أرهقه العصر فجَعَلنا نتوضَّأ ونمسح على أرجلِنا، فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثًا، ورَوِيَ أيضًا عن أبي هريرة أنه كان يقول: إنّ أبا القاسم ﷺ قال :ويل للأعقاب من النار" (٤) .

---

(١) صحيح البخاري :١ / ٦٥،رقم الحديث : ١٤٠.

(٢) صحيح البخاري : ١ /٧٢، رقم الحديث: ١٦٢.

(٣) صحيح البخاري : ١/ ٤٨، رقم الحديث ١٨٦.

(٤) صحيح البخاري : ١/ ٤٤، رقم الحديث ١٦٥.

والجواب أمّا عما رواه عن ابن عباس فنقول: قد نقل العلماء عنه واشتهر أن مذهبه المسح وأنه كان يقول: في كتاب الله "غسلتان ومسحتان"[1] و"من باهلني(ص١٣١) باهلته"[2]، وكان يحتج بالآية على القائلين بالغسل، فهذا الحديث إن صحَّ دلّ على الاستحباب، وإرادته بيان الوضوء الكامل وإلّا ناقضَتْ روايته مذهبه .

وأمّا عن الرواية الثانية والثالثة فبأن ظاهر سوقهما أن غَسل الأرجل على سبيل الندب، لأن حديث عثمان أنه أفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء فتمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثًا إلى آخره، ولا ريب أن غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق تثليث الغسل مستحب، وكذا الحديث الثاني فظاهرهما أنهما وردا لبيان مستحبات الوضوء ومكملاته، ومنه غسل (الرجلين)، وترك بيان مسح (الرجلين)؛ لأنه ليس فيه تكرار ولا إسباغ وهو مقدر بالآية إلى الكعبين فلا يحتاج بعد الآية إلى بيان.

وإذا احتمل الحديثان وشبههما إرادة الاستحباب بغسل الرجلين سقط الاستدلال بهما على الوجوب، وأمّا رواية ابن عمر وقوله: فجَعَلنا نتوضَّأ ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار، كما رواه البخاريّ فهي دليل على وجوب المسح.

وبيان ذلك أن أهل الحجاز ليس هواهم ولبسهم النعال العربيّة كانت أعقابهم ربّما تنشقّ فيداوونها بالبول، ويزعمون أنه يزيل الشقاق ولهذا تسمعهم يقولون (إعرابيّ بوّال) على عقبيه فربمّا تركوا غسلها نسيانًا لتهاون أو نحو ذلك فقال ﷺ: ويل للأعقاب من النار لينبه على أن من بال على عقبيه يجب عليه أن يغسله؛ لأن البول إنّما كان على الأعقاب ولو كان المراد إيجاب غسلها للوضوء لقال: اغسلوا أرجلكم ولم يأتِ بلفظة صريحها كون الغسل للعقب

(١) وسائل الشيعة : ١/ ٣٢١.

(٢) نهج الحق وكشف الصدق : ٤٠٨.

فقط(ص١٣٢) لإزالة النجاسة وهلا قال ويل للأرجل أو إغسلوا أرجلكم على أن عبد الله بن عمر والذين توضؤوا ومَسَحوا على أرجلهم كانوا من أصحاب رسول الله ﷺ ولا شكّ أنهم أعلم منا ومنكم بسنن رسول الله ﷺ لمشاهدتهم له في أفعاله سيما في الأسفار، ولأخذهم معالم دينهم وواجباتهم وسننهم عنه بغير واسطة خصوصًا الضرورية المتكررة كالوضوء، ولولا عِلمهم بوجوب المسح ما مسحوا.

وأمّا قوله ﷺ ويل للأعقاب من النار، فقد ظهر وجهه والحاصل أن صريح الآية الكريمة على قراءة (الجرّ) وظاهرها على قراءة (النصب) وصريح حديث ابن عباس وصريح فعل عبد الله بن عمر وأصحاب رسول الله ﷺ يدل على وجوب المسح.

الدليل الثالث : من الأدلة الثلاثة التي استدلوا بها على وجوب الغسل الاستحسان، ففي الكشاف أن الغسل يشتمل على المسح دون العكس، فالعمل به وظيفة الاحتياط[١] انتهى، وفيه أن لكل من المسح والغسل حقيقة تباين حقيقة الآخر، فلا يُقال لمن مسح: غسل، ولا لمن غسل: مسح، ولو جاز ذلك لجاز غسل الرؤوس، ولو تحلى الناظر بحلية الإنصاف، وتخلى عن التعصب والاعتساف لانكشف له بما ذكرناه حقيقة الأمر، واهتدى إليها، ومن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها.

المذهب الرابع: مسح الرجلين وهو مذهب أهل البيت، وذهب إليه من مجتهدي الصحابة عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وباقي شيعة علي عليه السلام من الصحابة كسلمان الفارسيّ، والمقداد، وعمار بن ياسر، وأبي ذر ، وركن إليه من الفقهاء أبو العالية وعكرمه والشعبي وكان ابن عباس يقول: "في كتاب الله غسلتان ومسحتان ومن باهلني باهلته"[٢]، وذكر لأنس قول الحجاج:" اغسلوا القدمين ظاهرهما وباطنهما وخلّلوا بين(ص١٣٣) الأصابع، فقال أنس:

(١) ينظر: الكشاف : ١/ ٦١٠ .

(٢) لقد تقدم تخريجه.

صدق الله وكذب الحجاج" [١]وقرأ الآية، وكان أهل البيت عليهم السلام وابن عباس وأنس يحتجّون بالآية على من يقول بالغسل.

وكان الشعبي يقول:" نزل القرآن بالمسح والغسل سُنة"[٢]، ورَوى ابن عباس" إنه توضَّا رسول الله ﷺ ومسح على رجليه" [٣].

"وروى أوس الثقفيّ قال: رأيتُ النبيّ ﷺ أتى كظامة قوم بالطائف أو بالمدينة فتوضَّأ ومسح على قدميه" [٤] ،وأمّا ما وَرَدَ عن أئمة الوحي في وجوب المسح فكثير، ودلالة الكتاب على ذلك ظاهرة.

أمّا على قراءة الجر فلكون (الأرجل) حينئذ معطوفة على (الرؤوس) الممسوحة فهي تابعة لها إعرابًا وحكمًا، وأمّا على قراءة النصب فلأنها معطوفة على محل الرؤوس، إذ الجار والمجرور في محل النصب على المفعوليّة، كقولك: مررتُ بزيدٍ وعمروًا، والعطف على المحل سائغ شائع وقُرىء :{ **تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ** }[٥]، وشواهده في كلام العرب أكثر من أن تحصى وقد أفردنا لجمعها بابًا في كُتبنا النحوية فراجعها. وأمّا ما مَثل به بعض أصحابنا شاهدًا على ذلك من قوله:

مُعاويَ إنّنا بَشرٌ فأسجِح فَلسنا بالجبالِ ولا الحديدا [٦]

فيحتمل أن يكون من قبيل العطف على التوهم على عكس قوله:

بَدا ليَ أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا [٧]

---

(١) المغني : ١/ ١٢٠.

(٢) الكشاف: ١/ ٥٩٨ .

(٣) المغني : ١/ ١٢١.

(٤)ذكرى الشيعة في احكام الشريعة :١٤٦/٢.

(٥) سورة المؤمنون : ٢٠.

(٦) البيت من الوافر ، لعبد الله بن الزبير الأسدي ، خزانة الأدب :٤ / ١٦٥.

(٧) تقدم تخريجه .

فإن خبر ليس ورد منصوبًا ومجرورًا بالباء الزائدة كثيرًا فتوهم في قوله (فلسنا بالجبال) أنه منصوب فعطف عليه بالنصب، كما توهم في قوله: (لستُ مدرك) أنه مجرور بالباء فعطف عليه بالجرّ، ولنقبض عنان القلم فإن الأمر أوضح من أن يُقام عليه البرهان أو يحتاج إلى زيادة بيان والله تعالى أعلم.

[المسألة الرابعة والثلاثون]

سئلت ل: عن الفرق بين صيغ المبالغة كـ(علّام) و(ضرّاب) وصيغ المنسوب كـ(نبّال وتمّار)ونحوهما(ص١٣٤).

أجبت م: بأن تحقيق الفرق بين الصيغتين يستدعي تقديم مقدمتين

الأولى :في شرح (صيغ المبالغة)فنقول:صيغ المبالغة محوّلة عن أسماء الفاعلين للدلالة على المبالغة، فـ(ضـرّاب) مثلًا أصله (ضاربٌ) حوّل إلى (فعّال) للدلالة على المبالغة في الضّرب فما لا يدلّ على المبالغة لايكون محولًا عن اسم الفاعل وإن كان على وزن أحد أمثلة المبالغة سواء لم يكن هناك فاعل من لفظه كـ(قوّاس) أو كان كـ(تمّار) فإنه غير محوّل عن (تامر) بل كل منهما للنسبة، لكن الأول يُقال: لمن يزاول بيع التمر والثاني لصاحب التمر وهكذا الكلام في بعض أمثلة (الصفة المشبّهة) كـ(شريف)فإنه لما لم يدل على المبالغة لم يكن محولا عن (فَاعِل) وإن كان على وزن (فَعِيْل)، بخلاف (رَحِيْم) فإنه محولٌ عن (رَاحِم) لمكان المبالغة.

ثم يظهر من قول ابن مالك في خلاصته:

فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولُ في كثرةٍ عن فاعِلٍ بَدِيلُ [1]

أن (صيغ المبالغة) إنّما تدل على الكثرة وحدها، وليس كذلك بل كما تدلّ عليها تدلّ على الشّدة أيضًا، والفرق بين الكثرة والشّدة كالفرق بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير في أن الشدة والتعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ومرجعها إلى الكيفية بخلاف التكثير والتقليل فإنهما بحسب اعتبار الكمّية تحقيقًا أو تقديرًا كما

(١) ألفية ابن مالك :٢٧٧.

في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما، فمن الأول قولهم: " أما العسل فأنا شرّاب" فإنه يدل على أنه يشرب العسل كثيرًا، وشرب العسل كثيرًا يكون على أحد وجهين:

الأول :أن يكون يشرب العسل حينًا كثيرًا، بأن يكون يشربه في كل يوم وليلة مثلًا وإن كان العسل المشروب في كل مرة قليلًا في نفسه .

الثاني: أن يكون بحيث كلما أراد أن يشرب شرب عسلا كثيرًا وإن(ص١٣٥) لم يكن أصل الشرب في كلّ يوم مثلًا، وكذا (الأكول) فإنه بمعنى كثير الأكل سواء كان يأكل في مجلس واحد أكلًا كثيرًا أو كان يأكل في كل ساعة من الساعات المتكثرة، وإن كان في كل مرة يأكل أكلًا قليلًا وهذا أمر مرجعه إلى العرف ومنه أيضًا (السجّاد) لقب (علي بن الحسين عليه السلام) سمي به لكثرة سجوده لما رويَ من أنه كان يصلّي في اليوم والليلة ألف ركعة، ومن الثاني قوله تعالى :{ **وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء طَهُورًا** } [1] فإنه صيغة مبالغة بمعنى الزائد في الطهارة والبالغ فيها مبلغًا عظيمًا، ولا يصح حمله على تكرر الصفة وتكثيرها ضرورة أن كون الماء طاهرًا ليس مما يتكرر ويتكثر، فلا بد من اعتبار زيادة الطهارة وشدّتها وتأكّدها.

فالمبالغة إنما هي في زيادة المعنى المصدري وشدّته، ومنه أيضًا (علّام) فإنه إنما يُقال في مقام ارتفاع الشأن في العلم وعلوّ الطبقة فيه وكونه بالغًا في العلم درجته القصوى ،وهكذا الكلام في كل ما يقبل الشدة والضعف من الأوصاف ولا يكون مما يتكرر ويتكثر كالألوان والعيوب والحب والبغض ونحوها، كثوب شفّاف أي: البالغ في الشفوف والرّقة وحكاية ما تحت غايته، وسيف برّاق أي زائد البريق شديد اللمعان .

وأما نحو: كوكب لمّاع، وسِراج وهّاج، ونجم وقّاد فيصح كون المبالغة فيه على نحو الشّدة وتأكد اللمعان والوقود، ويصح كونها فيه باعتبار الكثرة على أحد وجهين:

---

(١)سورة الفرقان :٤٨.

الأول :أن تكون الكثرة فيه راجعة إلى أشعته، فإن من المعلوم أن النيّر كلما اشتد نوره ووقوده كثرت أشعته، ويظهر ذلك من النظر إلى الشمس المستولي شعاعها على نواحي الدنيا مع أنها في الفلك الرابع، والسراج الّذي لا يتجاوزها نوره وشعاعه من القدر القليل.

الثاني :أن يُقال كما أن الشرب في الشرّاب يتجدد آنا فآنا وينقطع، فمن ثمة كان للمبالغة والتكثير، كذلك (ص١٣٦) الكوكب يَهج أي: يتّقد ثم ينقطع وقوده ثم يَهِجُ وينقطع أيضًا وهكذا إلى أن يتصف بالكثرة ولكن الكثرة في كل شيء بحسبه، فالنّير بحسب كل جزء من أجزاء الزمان يتجدد منه نور، ولكن لما كان الزمان سريع السير يتراءى أي مجموع الأنوار الكثيرة المتّحدة بحسب أجزاء الزمان نورًا واحدًا، ويتوهم أن جميع الاتقادات الحاصل بعضها عقيب بعض من غير مهلة وتراخٍ وقود واحد، وليس كذلك وهذا كما إذا حرّكت النار حركة تدويريّة، فإنها ترى دائرة متحركة وليست هناك دائرة في نفس الأمر وإنّما أوهمتْ سرعة الحركة كون تلك دائرة متحركة، فافهم.

ولا يخفى أن هذا الوجه إنّما يتم على القول بعدم بقاء الأكوان، وأمّا على القول ببقائها فهناك نور واحد منبسط فيكون المبالغة باعتبار شدته وزيادته، والحاصل أن المبالغة سواء فهمت من الحروف كـ(الياء في احمرّي وأوحديّ وخارجيّ وأعجميّ ودوّاريّ) أو من الأسماء كـ(شوّاف وضرّاب) أو من الأفعال كـ(طوّف، احمرّ ، احمارّ) قد تكون على نحو (الشّدة والتأكد)، وقد تكون على نحو (الكثرة والتكرر) فـ(طوّف) بمعنى أكثر الطواف، و(احمرّ) بمعنى اشتدتْ حمرته، ثم التكثير في الأوصاف على نحو التكثير في صيغة (التفعيل)، قد يكون في الفعل (لازمًا أو متعديًّا) بحسب الوضع والاستعمال كقوله :أمّا العسل فأنا شرّاب أو بحسب الوضع فقط، كـ(أكول) فإنه بحسب الوضع متعد لتعدية الأكل، لكن صار بحسب الاستعمال لازمًا فإنه يستعمل بمعنى كثير الأكل من غير ملاحظة المفعول وهو المأكول.

وقد يكون في المفعول كقوله تعالى:{ **أَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ** }[1] على وجه فإن كثرة العبيد تستلزم كثرة الظلم فالمبالغة راجعة إلى (الكمّ) ومع هذا يُراد نفي الظلم لجنس العبيد

وهو يستلزم أن لا يظلم أحدًا فيفيد العموم ، وكقوله تعالى:{ **مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**}[2] على قراءة من(ص١٣٧) قرأ كـ(فعّال) والمعنى أنه تعالى يملك أو مالك يوم الّدين كثيرًا وكثرة المالكية باعتبار كثرة المماليك، بناءً على أن مفعول ملّاك محذوف.

المقدمة الثانية: في شرح بعض صيغ المنسوب فنقول: إذا أُريد نسبة الرجل إلى هاشم أو بصرة أو مزاولة الكساء أُلحق الياء المشددة بهذه الأسماء للدّلالة على النسبة المرادة، لكن هذا بحسب الأغلب. وقد يزداد عوضًا عن التشديد قبل ما قبل الياء ألف كـ(يمانٍ) و(شئامٍ) على منوال (قاضٍ) و(رامٍ) في النسبة إلى يمن وشام.

وقد يُنسب على غير هذا الوجه وهذا محل الكلام نحو (يتأت) و(تامر) فاعلم أنه يجيء بعض ما على (فَعَّال) و(فَاعِل) بمعنى ذي كذا، من غير أن يكون (اسم فاعل) أو (مبالغة) فيه كما كان (اسم الفاعل) نحو (غَافِر) وبناء المبالغة فيه، نحو (غَفَّار) بمعنى ذي كذا إلا أن (فَعَّالًا) لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل فـ(فَعَّال) الّذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه، أمّا من جهة البيع كـ(البقّال) أو من جهة القيام بحاله كـ(الجمّال) و(البغّال) أو باستعماله كـ(السيّاف) أو غير ذلك.

و(فَاعِل) يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة، وكلاهما محمولان على (اسم الفاعل) وبناء مبالغته يُقال (لابن) لصاحب اللّبن، و(لبّان) لمن يزاوله في البيع أو غيره، قد يُستعمل في الشيء الواحد اللّفظان جميعًا كـ(سيّاف) و (سايف)

([1]) سورة الأنفال: ٥١.
([2]) سورة الفاتحة : ٤ ، { مالك يوم الدين }.

وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كـ(قوّاس) و(ترّاس)،وقد يقوم أحدهما مقام الآخر فمن قيام (فَعَّال) مقام (فَاعِل) قولهم: (نبّال) أي: صاحب (نبل) قال:

وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبّال[١]

أيّ بذي نبل بقرينة سابقه وعليه حمل بعضهم قوله تعالى :{ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ** } أي: بذي ظلم ومن قيام (فَاعِل) مقام (فَعَّال) قولهم: (حَائِك) في معنى (حَوَّاك) (ص١٣٨)لأنّ الحياكة من الحروف. وقد يقوم غيرهما مقامهما قالوا : امرأته معطار أي: ذات عِطر، ورجل طعم أي: ذو طعام، ورجل نهر أي: ذو عمل من النهار قال ابن مالك: "وهذا كلّه لا يُقاس عليه"[٢] انتهى، وهو مذهب سيبويه قال: "لا تقل لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكّاه ولا لصاحب الشعر شعّار"[٣] وعن المبرد" أن فاعلًا بمعنى صاحب كذا قياس" [٤]وفي شرح المفصل و"كثر (فَعَّال) حتى لا يبعد دعوى القياس فيه وقل (فَاعِل) فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره"[٥].

وقال الرضيّ رضي الله عنه :"و(فَعَّال) في المنسوب أكثر استعمالًا من (فَاعِل) وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين فلا يُقال لصاحب (البّر، بّرار) ولا لصاحب الفاكهة فكّاه" [٦] انتهى .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) لم تعثر الباحثة عليه .

(٣) الكتاب :٣ / ٣٨٢.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد :٣/ ٣٨٦.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل :٥٨٢/١.

(٦)شرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين الاستراباذي:٨٥/٢.

فإذا عرفت المقدمتين، نقول في النتيجة: إن بين الصيغتين فرقًا في المعنى وفي اللفظ، أمّا في المعنى فـ(فَعَّال) النسبة يدل على أن موصوفه مزاول لمبدأ اشتقاقه بحيث اتخذه صنعة له، فقولك: زيد (تمّار)، يدل على أنه زاول بيع التّمر حتّى جعله حرفة لنفسه ،و(فعّال المبالغة) كـ(ضرّاب) يدل على أن الضرّب كثير الوقوع من موصوفه ولو في كل يوم مرّة، ومن المعلوم أنه بمجرد كون الضّرب كثير الوقوع منه لا يُقال إنه زوال الضّرب حتى جعله حرفة لنفسه.

فمبدأ (فعّال النسبة) لابد أن يكون قد صار من المزاولة حرفة وصنعة له، بخلاف (فعّال المبالغة) فإنّه يدل على حصول مبدئه كثيرًا من غير أن تتخذه حرفة وصنعة له، فعلَم أن الكثرة في كل من الصيغتين موجودة، أمّا في (فعّال المبالغة) فواضح، وأما في النسب فلاستلزام المزاولة الكثرة، لكن الكثرة الفعلية في (فعّال المبالغة) أكثر، فإنه للدلالة على صدور الحدث الّذي تدل عليه الصيغة من (الفاعل) كثيًرا في الخارج و(فعّال النسبة) للدلالة(ص١٣٩) على أن الموصوف صاحب ملكة هذا الحدث.

وقد ظهر أن توجيه قوله تعالى: { **لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ** } [1] ، بأن (ظلامًا) من صيغ المنسوب لا من أمثلة المبالغة غير تام؛ لما عرفتْ من دلالة (فعّال النسبة) على المزاولة، فالنفي متسلط عليها، ويلزم من ذلك ثبوت أصل الظلم، بل التوجيه التام أن يُقال: إن ظلامًا من صيغ المنسوب، وصيغ المنسوب يقوم بعضها مقام بعض، ولفظ (ظلام) من أمثلة قيام (فَعَّال) مقام (فَاعِل)، وبالجملة مجرد جعله من صيغ المنسوب لا يرفع السؤال، بل لابد من ضمّ حديث قيام بعضها مقام بعض إليه كما تقدم، وأمّا في اللفظ فيعرف أنه ليس من أسماء (الفاعلين) و(المفعولين) ولا من أمثلة المبالغة بأمور:

الأول: أن لا يكون له فعل ولا مصدر كـ(نابل) و(بغّال)، و(مكان آهِل)، أي: ذو أهل.

---

(١) سورة الأنفال: ٥١.

الثاني: أن يكون له فعل ومصدر لكنّه مؤنث مجرد عن التاء كـ(حائض)، و(طالق)، وقالوا في نحو :(مرضع)، و(مطفل) { **السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ**}[1]، إنه على معنى النسبة لهذا.

الثالث: أن يكون له فعل ومصدر لكنّه بمعنى الفاعل كقوله : سيلٌ مفعَم أي: ذو إفعام، وحجاب مستور أي: ذو ستر ، ويجوز أن يراد مبالغة أنه حجاب من دونه حجاب أو حجب فهومستور بغيره أوحجاب يستر أن يبصر فكيف يبصر المحتجب به .

الرابع: أن يكون له (فعلٌ ومصدر) لكنّه بمعنى (المفعول) كـ(ماء دافق) وجعل الخليل منه { **عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ** } [2] أي: عيشة ذات رضا على أن يكون المصدر بمعنى المجهول، أي: عيشة مرضية[3]، فإن قلتَ: يشكل هذا بدخول (التاء) فان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث، كـ(حائض) كما مرّ آنفًا، ولذا جعله الجمهور من أمثلة المجاز العقلي المسند فيه الوصف المبنيّ للفاعل إلى المفعول به، قلتُ: يحتمل أن يكون (التاء) للمبالغة لا للتأنيث، فافهم.

الخامس: أن يكون له فعل ومصدر لكنّه يكون جاريًا على(ص١٤٠)ما تضمّنه على وجه المبالغة نحو (عزّ، عزيز) و(ذلّ، ذليل) و(شعر، شاعر) و(موت، مائت) و(همّ ناصب) فإن جميع ذلك معنى أُطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ (العزيز والذليل والشاعر والمائت والهامّ صاحب العزّ والذل والشعر والموت والنصب)، كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو (رجل عدل)، و(صوم) و(ماء غور) وإنّما هي إقبال وإدبار فجعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر كما قال المتنبيّ:

---

(١) سورة المزمل :١٨.

(٢)سورة القارعة :٧.

(٣)ينظر: العين :٦٥/٢.

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك في نفسه شعر [١]

والموت كأنه يستصحب موتًا آخر، والنصب كأنه يستلزم نصبًا أي: ليس هو شعرًا واحدًا ولا الموت موتًا واحدًا، ولا الهمّ همًّا واحدًا، بل كل منهما مضاعف مكرّر، قال المرزوقيّ[٢] نقلًا عنه "إن من شان العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الّذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدًا وتنبيهًا على تناهيه من ذلك قولهم: ظلّ ظليل، وداهية دهياء، وشعر شاعر"[٣] انتهى، ومنه ليل أليل .

وأمّا قولهم :(شغلٌ شاغلٌ) فليس من هذا بل هو (اسم فاعل) على الحقيقة أي: شغل، يشغل، المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه، فافهم وتأمل، ولا تقصر الفرق بين الصيغتين على ما ذكرنا.

[المسألة الخامسة والثلاثون]

سُئِلت ل : عن قول الفيروز آبادي في "كيف يُقال كيف لي بفلان؟ فنقول: كل الكيف والكيف بالجر والنصب"[٤].

أجبــت م : بأن معنى كلام السائل أنك كيف وجدت لي فلانًا من حيث المودة والمحبة معي، ومن حيث قضاءه لحوائجي، أي كيف رأيته بالنسبة إلي في مراعاته لحقوقي وحفظه لي في غيابه وقيامه بلوازم الصداقة، ومعنى الجواب: أني وجدته على إرادتك قائمًا بلوازم صداقتك، حافظًا لمودتك، مراعيًا بذمتك قاضيًا

(١)البيت من الطويل، ديوان المتنبي: ١٩٢. والبيت في الديوان:

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله***ولكن لشعري فيك من نفسه الشعر

(٢) أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي المرزوقي، عالم بالأدب من أهل أصبهان ، كان معلم أبناء بني بُوَيه فيها ، من كتبه (الأزمنة والأمكنة) مجلدان ،و(شرح ديوان الحماسة لأبي تمام) أربعة مجلدات تُوفي سنة ٤٢١هـ ، الأعلام: ١/ ٢١٢.

(٣)شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي :٤١٥.

(٤) القاموس المحيط : ١٩٤/٣.

لحاجتك(ص١٤١)صادقًا عليه، (كلّ) (كيف) ولفظ (كيف) في الجواب، أما مجرور بإضافة (الكل) إليه أو منصوب على سبيل الحكاية من لفظ (كيف).

فإن قلتَ: لفظ (كيف) مبني على الفتح فالحكاية إنما تكون للفتح، فكان عليه أن يقول: بالجر والفتح، قلتُ يمكن أن يُقال: أن إعرابه في هذا الوقت غير حركته البنائية وهي الفتح لدخول (الألف واللام) التي هي من خواص المعربات عليه، فلهذا قال: بالنصب ولم يقل بالفتح.

[المسألة السادسة والثلاثون]

سُئلت ل : عن الحال في قوله عليه السلام في دعاء الصباح "كيف تخيّب مسترشدًا قصد إلى جنابك ساعيًا؟"[١].

أجبت م : بأنه يجوز فيه وجهان:

الأول: أن يكون بـ(الياء) المنقوطة نقطتين من تحت من السعي، يعني: من طلب منك الرشاد، وقصدك لينال المراد وسعى في ذلك أنت لا تخيبه.

الثاني: أن يكون بنقطة واحدة من (سغب) إذا جاع فهو (ساغب) أي: (جائع) وهو وإن كان يلائم القافية التي قبلها من قوله عليه السلام (هاربًا) والتي بعدها من قوله: (شاربًا)، ويناسب ما بعده من ذكر (الظمآن والحياض والشرب)، فان الجوعان والظمآن من وادٍ واحد، إلّا أن الأول أولى، كما لا يخفى على من ورد حياض الفصاحة فشرب منها، وجلس على موائد البلاغة فشبع عنها.

[المسألة السابعة والثلاثون]

سُئــلت ل : عن قوله:

(١) زاد المعاد ويليه كتاب مفتاح الجنان :٣٨٧.

إن الغزالة من طول المدى خرفت فلا تفرق بين الجدي والحمل[١]

أجبت م : بأن الشاعر يصف ربيعًا باردًا وقبله:

كأن كانون أهدى من ملابسه لشهر آذار أنواعًا من الحلل [٢]

و(كانون) أول شهور الشتاء بحساب الروم، وأراد بـ(ملابسه) الغيم والثلوج والأمطار وشهر (آذار) أول شهور الرّبيع، و(الحلل) جمع الحلّة وهي نحو (الإزار والرداء) و(الغزالة) من أسماء الشمس و(المدى) بالفتح: الزمان،(ص١٤٢)و(خَرِفتْ) بكسر الراء من (الخَرَف) بفتحتين: وهو فساد العقل، و(الجدي): أول البروج الشتوية، تحلّ فيه الشمس في كانون الأول، و(الحمل): أول البروج الربيعية، وتحل فيه الشمس في آذار.

والمعنى كأن الشمس من كبرها وتطاول الزمان عليها فسد عقلها، فنزلت في برج الجدي في وقت كان ينبغي لها أن تنزل فيه في برج الحمل، ولم تفرق بينهما لما بها من الخرف العارضيّ.

[المسألة الثامنة والثلاثون]

سُئلت ل: عن معنى الشعر وتحقيق حاله بحسب الشريعة المقدسة، وهذه صورة كتاب السائل حسّان البيان، وسحبان الزمان، لقد حويت خصالًا من آلاف، والشاهد العدل أعداء وأُلاف، إن العبد بعدما اطلع على جملة من بدائع كلماتكم وروائع إفاداتكم، وجدها كنزًا من كنوز المعاني ومعجزًا كإعجاز السبع

(١) البيت من البسيط، للقاضي عياض، ختم كتاب الشفا :٣٦. روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار:١٥٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو للقاضي عياض، علمًا أن رواية عجز البيت جاءت بلفظ (نيسان)في ختم كتاب الشفا :٣٦،وجاء بلفظ (تموز) في كتاب نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار:٤٦٥/١.

المثاني، فعلِم أن لديكم دواء دائه، وعندكم شفاء بلائه، فإنه قد اشتبه عليه بعض المسائل ولم يجد من ينقحه بمحكم الدلائل، فمن جملتها معنى الشعر وحكمه بحسب الشريعة، فأسألك أن تشعرني بهما بالبيانات البديعة ليزول عنّي الاشتباه ويحصل لي الانتباه، شيد الله بنيان البيان بوجودكم وأفاض على العالمين مسائل جودكم.

أجبــتُ م: بأن (الشعر) بسكون العين، فاؤه أمّا مفتوح أو مكسور أو مضمّوم، ويختلف معناه بحسب ذلك كما قُلنا في نظم (الألفاظ المثلثة) :

لنبتة الجسم يُقال شعر والقول ذو الوزن بقصد شعر
في جمع أشعر يُقال شعر تفصيل معنى الشعر في الشرح ارسم

فالشعر بفتحة فسكون وقد يتحرك "نبتة الجسم مما ليس بصوف ولا وبر، والجمع (أشعار وشعور وشِعار)"[١] قاله في (القاموس)، فأطلق الكلام في الجمع والظاهر أن أشعارًا جمع (شَعَر) بفتحتين كـ(سَبَب) و(أَسْبَاب) و(شعورًا)(ص١٤٣) و(شعارًا) جمعا (شعر) بفتح الشين وسكون العين كـ(فَلْس وفُلُوس) و(كَلْب وكِلَاب).

إن قيل: ما الداعي لهذا التخصيص وقد ورد جمع (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين على (أفعال) كـ(نهر وأنهار)؟ قلتُ ذلك أيضًا محلّ كلام لنا، فإن (النهر) بالفتح لغة فـ(أنهار) إنما هو جمعه لا جمع (نهر) بالسكون، وإن قال به جمع كالخطابيّ في حاشيته (شرح التلخيص) [٢] وغيره وقد نصّ على ما ذكرناه الفيوميّ [٣] فقال: "الشعر بسكون العين ويجمع على (شعور) مثل (فلس وفلوس) وبفتحها فيجمع على (أشعار) كـ(سبب وأسباب)"[٤]،وقال: "النهر الماء الجاريّ

---

(١)القاموس المحيط : ٤١٦.

(٢) لم أعثر على هذا الكتاب على الرغم من بحثي عنه.

(٣) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي ، أبو العباس لغوي ،اشتهر بكتابه المصباح المنير ، ولد ونشأ بالفيوم بمصر تُوفيّ سنة ٧٧٠ هـ ، الأعلام : ١/ ٢٢٤.

(٤)المصباح المنير :١/ ٣١٤.

المتّسع والجمع (النُهُر) بضمتين و(أنهر)،والنهر بالفتح لغة والجمع (أنهار) مثل (سبب وأسباب)"[١] انتهى.

إن قيل: ما وجه جمع (الشعر) مع أنه اسم جنس والحريّ به أن لا يُجمع؟ قلتُ: قال الشهاب[٢] : "إنما جمع تشبهًا لاسم الجنس بالمفرد، كما قيل :إبل وآبال"[٣] مع أن (إبلًا) اسم جنس، وقولنا: في جمع (أشعر) يُقال: (شعر) معناه أن (شُعْرًا) بضمّ الشين وسكون العين جمع (أشعر) كـ(حمر وأحمر) يُقال: رجل (أشعر) أي: كثير شعر الجسد وقوم شعر، هذا مجمل ما يتعلق بـ(الشعُر والشعَر) بالفتح والضم.

وأمّا (الشِعْر) بكسر الأول وسكون الثاني فجمعه (أشعار) كـ(حِمْل وأحمال) ومعناه في الأصل الفطانة والعلم، يُقال: شعر به كـ(نصر) و(كرم): علم به، وفطن وعقل، وفي الحديث: "ليت شعري ما فعل فلان" أي: ليت علمي حاضرٌ أو محيط بما صنع، فحذف خبر ليت وهو كثير.

وفي دعاء كميل "فليت شعري يا سيّدي"[٤] أي: علمي وفطانتي، ولهذا يُقال لقائله: الشاعر فإنه عالم ومتفطن بالكلام المنظوم، وجمعه (شُعَراء) كـ(صَالِح وصُلَحاء) و(عَاقِل وعُقَلاء).

قال الجوهريّ: وليس بقياس[٥]انتهى، لأن القياس في الفاعل الوصفيّ أن يُجمع على (الفعّل) و(الفعّال) كـ(جاهل) فإنه يجمع على (جهّل) و(جهّال).

---

(١) المصباح المنير :٢/ ٦٢٧.

(٢)لم تعثر الباحثة عليه.

(٣) المصباح المنير : ١/ ٣١٤.

(٤) زاد المعاد :٦٢. (وليت شعري يا سيدي).

(٥) ينظر : الصحاح: ٦٩٩/٢.

وقال ابن خالويه: "وإنما جُمع شاعر على شعراء لأن من العرب من يقول: شعُر"[١](ص١٤٤) بالضمّ كـ(كرُم)فقياسه أن يجيء الصفة منه على (فعيل) نحو (شرف) فهو (شريف) و(كرم) فهو (كريم)، فلو قيل كذلك لالتبس بشعير وهو الحب فقالوا: (شاعر) ولمحوا في الجمع بناؤه الأصلي، وأمّا نحو (علماء وحلماء) فجمعا(عليم وحليم) انتهى.

وأمّا حدّه فقال بعضهم: هو لفظ موزون مقفى يدل على معنى فهذه أربعة أشياء (اللفظ والمعنى والوزن والقافية).

"فاللّفظ وحده هو الّذي يقع فيه الاختلاف بين العرب والعجم، فإن العربيّ يأتي به عربيًّا والعجمي عجميًّا، فأما الثلاثة الأُخر فالأمر فيها على التساوي بين الأُمم قاطبة ألا يرى أنا لو عَمِلْنا قصيدة على قافية لم يقف عليها أحد من الشعراء، ساغ ذلك مساغًا لا مقال فيه، وكذلك لو اخترعنا معاني لم يسبقونا إليها لم يكن بنا بأس بل يعد ذلك من جملة المزايا، وكذلك الوزن لتساوي الناس في معرفته والإحاطة بأن الشيئين إذا توازنا وليس لأحدهما رجحان على الآخر فقد عادل هذا ذاك كَكَفتي الميزان"[٢] انتهى، فلم يُصّرح بقيد القصد نظرًا إلى معلوميّته وهكذا فَعَل الزمخشريّ فإنه قال في الكشاف: "الشعر كلام موزون مقفى يدل على معنى" [٣] ولم يذكر قيد القصد صريحًا لما أشرنا إليه، ويدل على ذلك أنه قال بعد ذلك "الكلام الّذي يتّفق أن يجيء موزونًا من غير قصد من القائل إلى ذلك ولا التفات منه إليه كالواقع في كثير من إنشاءات الناس وخطبهم ورسائلهم ومحاوراتهم لا يسميه أحد شعرًا ولا يخطر ببال المتكلم ولا السامع أنه شعر" [٤] انتهى.

---

(١)كتاب ليس في كلام العرب :٣٥٧.

(٢)القسطاس في علم العروض :٢١- ٢٣.

(٣) الكشاف : ٤/ ٢٦.

(٤) الكشاف : ٤/ ٢٧.

وممن صرح بهذا القيد الفيوميّ فإنه قال: "الشعر العربي هو النظم الموزون وحده ما تركب تركبًا متعاضدًا وكان مقفى موزونًا مقصودًا به ذلك، فما خلا من هذه القيود أو من بعضها فلا يسمى شعرًا ولا يسمى قائله شاعرًا ولهذا لم يكن شعرًا ما ورد في الكتاب والسنة موزونًا لعدم القصد أو التقفية وكذلك ما يجري على ألسِنَة بعض الناس من غير قصد لأنه(ص١٤٥) مأخوذ من شعرت إذا فطنت وعلِمت، وسمي شاعرًا لفطنته وعلمه به، فاذا لم يقصده فكأنه لم يفطن به" [(١)] انتهى ، فعلم أن المعبر في حد الشعر خمسة قيود:

أحدها: (التركيب) فليستْ الكلمة الواحدة العارية عن التركيب شعرًا، هذا إذا كان المراد من التركيب المعتبر في حدّ الشعر ضم كلمة إلى كلمة أخرى مثلها، والظاهر أن المراد من (التركيب) المذكور عند العروضيين وهو أن يكون الكلام الموزون مركبًا أما من (الأوتاد) أو (الأسباب) أو (الفواصل) على سبيل منع الخلو، ويؤيد ذلك أن (بحر الرجز) يستعمل عندهم مسدسًا ومربعًا ومثنى، والأخير كل مصرع منه (مستفعلن) مرة واحدة وهو قد لا يكون مركبًا من كلمتين، وعلى هذا فيكون قيد التركيب احترازا عما يكون مركبًا من حركات اليد أو الفم أو غيرهما من الأعضاء.

والثاني: أن يكون (التركيب) متعاضدًا ،أي: دالًا على المعنى، فتركيب المهملات لا يكون شعرًا .

والثالث: أن يكون مقفى.

والرابع: أن يكون موزونًا، والفرق بين (القافية والوزن) أن (القافية) عبارة عن تواطئ الفاصلتين وتوافقهما، ومجيئهما على حرف واحد، سواء كان الكلام موزونًا أي: معتدلًا أجزائه أولًا، والوزن عبارة عن اعتدال أجزاء الكلام سواء كان مقفى أو

(١) المصباح المنير :٣١٤/١.

لا، ولا يخفى أنه قد يسمى الكلام الغير الموزون شعرًا ، نظرًا إلى قصد القائل، ودخول ما قبله في حد الشعر، كقول بعضهم، قال ابن هارون[١] لغلمانه:

وقارن الوعد بحر الوعيد لأن شكرتم لأزيدنكم

ولأن كفــرتم إن عــذابي لشــديد[٢]

فإن الشطر الأخير يسمى (شعرًا) وإن لم يكن موزونًا؛ لأن صدوره على قصد الشعر وداخل في حد الشعر ولم يبال القائل بعدم موازنته؛ لأن مقصوده عدم تغيير الآية.

والخامس: أن يكون المقصود منه الشعرية، فلا يكون الاتفاقيّات شعرًا وهي كثيرة(ص١٤٦)واقفة في كلام الله وكلام رسوله وكلام الناس، قال في الكشاف: "ولو فتشتَ في كل كلام لوجدتَ الواقع في أوزان البحور غير غزير"[٣] انتهى، قالوا فالواقع في كلام الله تعالى قوله تعالى:{ **أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ * ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ** } [٤]فإنه على وزن بحر الرمل (فاعلاتن فاعلاتن فاعلات)، وقوله:{ **وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ* أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ**} [٥]، وقوله: {**قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ**} [٦]، وقوله: { **نَصْرٌ مِّنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ**} [٧]، وقوله: { **لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ** } [٨] ،وقوله: { **لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ**} [١] ،وقوله: { **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ** } [٢]،

---

(١) لم تعثر الباحثة عليه.

(٢) البديع في نقد الشعر: ٢٥٩.

(٣)الكشاف : ٤/ ٢٧.

(٤) سورة البقرة :٨٤ـ ٨٥.

(٥) سورة الواقعة: ١٠ ـ١١.

(٦) سورة عبس : ١٧.

(٧) سورة الصف :١٣.

(٨) سورة ال عمران: ٩٢.

وقوله: { **وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى**} [٣] وقوله:{ **يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ** } [٤]،ونحو ذلك مما لو ذكر للزم الإطناب، ويوضح كون هذه الآي على أوزان البحور اتصال شطر آخر بها، كأن تقول: قال رب الناس في تنزيله: {**لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ** } [٥] وتقول: عندي يا قوم حديث عجيب،{ **نَصْرٌ مِّنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ**}، وتقول: آياتنا بوجهك الوجيه، { **يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ**} ،وقال الشاعر:

يطلب الإنسان في الصيف الشتاء فإذا جاء الشتاء أنكره
هو لا يرضى بحال أبدا قتل الإنسان ما أكفره[٦]

وقال:

لأن شكرتم لأزيدنكم ولأن كفرتم عذابي لشديد[٧]

وقال :

أحسن الأشعار عندي اسقني الخمرة جهارا
والذ الآي عندي وترى الناس سكارى [١]

---

(١) سورة إبراهيم :٧.

(٢) سورة القمر : ٥٢.

(٣)سورة الحج :٢.

(٤)سورة عبس :٣٤.

(٥)سورة آل عمران: ٩٢.

(٦)البيت من الرمل، قيل البيت لأمرئ القيس ، فتح البيان في مقاصد القرآن :٨١/١٥.

يتمنى المرء في الصيف الشتاء فإذا جاء الشتا أنكره
لا بذا يرضى ولا يرضى بذا قتل الأنسان ما أكفره

(٧) تقدم تخريجه.

والواقع في كلام الرسول ﷺ قوله:" أنا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب" [٢] ،وقوله:

"هل أنت إلّا إصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت" [٣].

والواقع في كلام الناس أكثر من أن يحصى كما لا يخفى على المتتبع في خطبهم، وانشاءاتهم، ورسائلهم، ومحاوراتهم، فلو لم يكن القصد معتبرًا في شعرية الكلام الموزون المقفى لكان هذه المذكورات من الآي وغيرها شعرًا مع أنها ليستْ بشعر إجماعًا، كيف وقد قال تعالى :{ **وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ**} [٤]، أي: ما علمناه (ص١٤٧) الشعر بتعليم القرآن وما ينبغي للقرآن أن يكون شعرًا، فإن نظمه ليس بنظم الشعر أو ما علَّمْنَا النبيّ قول الشعر وصناعة الشعر، أي: ما أعطيناه العلم بالشعر وإنشائه، وما ينبغي له أن يقول الشعر من عند نفسه، **فالتفسير الأول** صريح في أن القرآن ليس بشعر، **والتفسير الثاني** نصّ في أن النبيّ لا يعلم صناعة الشعر ولا يقول الشعر، فكيف تكون هذه المذكرات شعرًا .

وبالجملة إن هذا القيد معتبر قطعًا ومن أسقطه فنظره إلى ما اشتهر في الألسُن من أن العيان لا حاجة له إلى البيان.

تبصرة :

ما ذكرناه من معنى الشعر هو المشهور المعروف، ويظهر من كلام بعض المفسرين أن الشعر يطلق على معنين:

---

(١)البيت من مجزوء الرمل، كتاب البديع في نقد الشعر :٢٥٩.

أحسن الأشعار عندي وانفِ بالخمر الخمارا
وألـذ الآي عنـــي وترى الناس سكارى

(٢)تخريج الأحاديث والآثار : ١٦٦/٣.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل :٣١٣/٤.

(٤) سورة يس :٦٩.

الأول: الكلام الموزون، والمراد بالوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات والسكنات ومناسبتهما في العدد والمقدار، بحيث يجد النفس من إدراكها لذة مخصوصة، يُقال لها الذوق.

الثاني: الكلام الشعري المؤلف من القضايا التي لا تذعن النفس بها، والمخيّلات المرغبة والمنفردة، ونحوهما مما لا حقيقة له ولا أصل، وإنما هو تمويه محض سواء كان موزونًا أو غير موزون، قال: ولهذا أي: لأن الشعر يطلق على معنين جميعا عدوا القرآن مع أنه ليس بمقفى ولا موزون شعرًا، قال: والإطلاق الثاني هو الّذي أراده تعالى من قوله: { **وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ** } ، القمي قال: كانت قريش تقول: أن هذا الّذي يقوله محمد ﷺ شعر، فرّد الله عز وجل عليهم بقوله :{**وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ** } أي: ليس ما أنزلنا عليه من صناعة الشعر في شيء، أي: ممّا يتوخاه الشعراء من المخيلّات المرغّبة والمنفرة، أقول الإطلاق الثاني ناظر إلى قول أرباب الميزان، القياس المؤلف من المخيلّات والقضايا التي لا تذعن النفس بها يُقال له الشعري كما لا يَخفَى.

فعلَم مما ذكرنا أن الشعر له إطلاقان وفي الآية الشريفة(ص١٤٨) يمكن حمله على كل واحد منهما، ولا يرد السؤال المتقدم وهو أنه كيف التوفيق بين قوله تعالى: {وما علمناه الشعر} إلى آخره ، وبين ما ورد من الكتاب والسنة موزونًا؟.

أمّا على حمله على الكلام الشعري فواضح إذ المراد حينئذ ما علمناه الكلام الشعريّ الهزل، وأمّا على حمله على الكلام الموزون فلما سبق من أن القصد معتبر فتدبر، هذا مجمل ما يتعلق بالسؤال الأول.

وأمّا السؤال الثاني وهو تحقيق حكم الشعر بحسب الشريعة، فنقول: في الجواب عنه لا يُخفى على أرباب الألباب أن الشعر أي الكلام المنظوم كمال في نفسه وباعتبار نظمه، والوزن والقافية ليس بنقص في الكلام، ولو كان نقصًا لما أتى بهما أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وقد استفاض عنه الأبيات وتمثل بأشعار

الغير في كثير من خطبه البليغة، وكذا سائر الأئمة عليهم السلام وقد صح أن رسول ﷺ كان يسمع الشعر ويحثُ عليه، "وعن الخليل كان الشعر أحب إلى رسول الله من كثير من الكلام" [(١)]انتهى ، وما روته العامة من أنّه كان يتمثل بالأبيات على غير وجههما لتصير غير موزونة كما" رُويَ عن عائشة أنها قالت: كان رسول الله يتمثل ببيت أخي بني قيس:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلًا ويأتيك بالأخبار من لم تزود[(٢)]

فجعل يقول: ويأتيك من لم تزوّد بالأخبار فيقول أبو بكر: ليس هكذا يا رسول الله فيقول: إني لستُ بشاعر وما ينبغي لي"[(٣)]، وكما "رُوِيَ عن الحسن أن رسول صلى الله عليه وآله وسلم كان يتمثّل بهذا البيت :

"كفى الاسلام والشيب للمرء ناهيا"، فقال: أبو بكر يا رسول الله إنما قال الشاعر:

[أُوَدِّعُ سَلْمَى إِنْ تَجَهَّزْتُ غَازِيًا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا [(٤)]

أشهد أنك رسول الله وما علّمك الشعر وما ينبغي لك "[(٥)]ونحو ذلك، لم يثبت، فإن صحّ فلعله إنّما فعل ذلك لئلا يتوهموا أنه شاعر، وأن كلامه ككلام أهل الشعر،

---

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب :٨٧/١٣.

(٢) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد، وردت في الديوان كلمة (الأخيار) بدل كلمة (الأخبار) في عجز البيت، ديون طرفة بن العبد :٢٩.

(٣) كتاب المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي:٢٠١/٣.

(٤) البيت من الطويل ، لسحيم عبد بني الحسحاس ، ديوان سحيم :١٦.

عميرة ودّع إن تجهزتَ غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيًا

(٥) التلخيص الحبير :٢٧٥/٣.

فإن الشعراء كثيرًا ما يكذبون ويعظون الناس ولا يتعظون وينهون عن المنكر ولا ينتهون ويأمرون بالمعروف ولا يعملون.(١٤٩)

إن قلتَ: إن كان الشعر والكلام الموزون المقفى أحلى وأحسن وأعلى وأزين من الكلام المنثور العاري عن الوزن والتقفية، فلِم لَم يُنزّل القرآن عليه مع أنه إعجاز والكلام الإعجازي ينبغي أن لا يكون فوقه كلام أفصح وأبلغ وأحسن منه؟ قلتُ لم ينزل القرآن عليه لوجهين:

الأول: أن الكلام الموزون المقفى كثيرًا ما يكون كذبًا ولا يحسن إلا الكذب منه، ولذا قيل: "أحسن الشعر أكذبه"، وقلّما يوجد منظوم خال عار عن الكذب بل لا يوجد، فلو نزل القرآن عليه لتوهموا أنه كسائر الأشعار مشتمل على الكذب ومحتو على ما لا أصل له، ولا يُخفى أن هذا لا يدل على أن الكلام المنظوم مذموم باعتبار نظمه.

الثاني: أن من المعلوم أن تأليف الكلام الموزون المقفى والإتيان به أصعب من تأليف الكلام المنثور والإتيان به بمراتب، فإن الكلام المنثور يأتي به كل من كان له حظّ من العربية، والكلام المنظوم لا يقدر على تأليفه والإتيان به إلا من كان ذا طبع سليم وذهن مستقيم وذوق غير سقيم، وإنكار هذا مكابرة فالله جل وعلا لم يُنزل القرآن موزونًا مقفى إشارة إلى أنهم مع قوة فصاحتهم وكمال بلاغتهم قد عجزوا عن الإتيان بآيةٍ مثله مع أنه كلام منثور، والكلام المنثور سهل التأليف، فكيف حالهم لو كان كلامًا موزونًا مقفى؟ فافهم.

وبالجملة أن الكلام المنظوم باعتبار نظمه ووزنه وتقفيته كمال ممدوح بلا ريب، ومن أنكر ذلك فقد أنكر العيان وكابر المحسوس.

وأمّا باعتبار مدلوله ومعناه فحاله في الحسن والقبح والذم والمدح كحال الكلام المنثور، قال بعض المحققين:" الشعر باب من الكلام فحسنه كحسن الكلام

وقبيحه كقبيح الكلام"[١] انتهى، وتفصيل حاله على هذا الاعتبار هو أنه إن كان في مدح نبينا ﷺ أو أحد أئمتنا عليهم السلام أو كان في مرثيتهم، أو كان في توحيد الله تعالى(ص١٥٠)والثناء عليه، أو كان متضمّنًا للحكمة والموعظة والنصيحة، فممدوح إنشاؤه وإنشاده في استماعه مطلقًا، أي سواء كان الإنشاء وتالييه في الأمكنة المتبركة والأزمنة المباركة من الأيام والليالي الشريفة، كـ(ليالي شهر رمضان وأيامه) أو لا، بل ذلك من أعظم العبادات وأفضل الطاعات، وكذا إذا كان في مدح غير نبيّنا من الأنبياء السابقين والعلماء الراسخين، والصلحاء، والمؤمنين، والزهاد والمتقين أو كان في هجاء غير المؤمنين فإنه أيضا ممدوح جائز، لكن في غير الأيام والأزمنة المباركة السعيدة مثل (ليالي القدر) ونحوها.

ويدل على ما ذكرناه أخبار كثيرة ففي (العيون) عن الصادق عليه السلام أنه قال:" من قال فينا بيت شعر بنى الله له بيتا في الجنة" [٢]وقال: "ما قال فينا قائل شعرًا حتى يؤيد بروح القدس" [٣]وروي حسن بن جهم [٤] عن الرضا عليه السلام أنه قال:" لا يقول أحد شعرًا في مدحِنا إلا ويبني الله تعالى له بلدًا وسيعًا بقدر الأرض تسعة وأربعون مرة، ويزوره في ذلك البلد جميع الأنبياء المرسلين والملائكة المقربين" [٥]

وروى جعفر بن عمار عن الصادق عليه السلام أنه قال في آخر حديث طويل:" كل من قال شعرًا في تعزية جدّي الحسين عليه السلام وأبكى الناس فقد وجبت له الجنة البتة " [٦].

---

(١)الكشاف :٣ /١٣٣.

(٢) عيون أخبار الرضا :١٥/١.

(٣) جامع أحاديث الشيعة: ١٢/ ٥٦٨.

(٤) الحسن بن الجهم ،من أصحاب الأمام الرضا ×، معجم رجال الحديث :٥/ ٢٨٤.

(٥)بحار الأنوار :٢٣١/٢٦.

(٦)ورد في بحار الأنوار،" قال : ما من أحد قال في الحسين شعرا فبكى وأبكى به إلا أوجب الله الله له الجنة وغفر له"،بحار الأنوار ، ٤٤/ ٢٨٥.

وعن الباقر عليه السلام: كان رسول الله في يوم فتح مكة واقفًا في فضائها فجاء عنده قوم قالوا: سلامًا قال: سلامٌ ثم قال عليه السلام: من أي طائفة هذا القوم، فقالوا : من طائفة بكر بن وابل، فقال: ما يقولون من قيس بن ساعدة، فقالوا له: يا رسول الله قد وصل إلى رحمة الله فقال عليه السلام: أيكون فيكم من يعلم شيئًا من أشعاره؟ فقال أحد منهم: سمعت منه يقول:

في الأولين الذاهبين من القرون لنا بصائر
لما رأيت مواردًا للموت ليس لها مصادرًا
ورأيت قومي نحوها تمضي الأصاغر والأكابر
لا يرجع الماضي إلي ولا من الباقين غابر
أيقنت إني لا محاله حيث صار القوم صائر (١)

وفي الأمالي عن قيس بن (ص١٥١)عاصم أنه قال:" وفدتُ مع جماعة من بني تميم إلى النبي ﷺ فدخلت وعنده الصلصال بن الدّلهمس فقلت: يا رسول الله عظني موعظة ننتفع بها، فقال ﷺ: يا قيس إن مع العزّ ذلًا، وإن مع الحياة موتًا، وإن مع الدنيا آخرة، وإن لكل شيء حسيبًا، وعلى كل شيء رقيبًا، وإن لكل حسنة ثوابًا، ولكل سيئة عقابًا، ولكل أجل كتابًا، وإنه لابد لك ـ يا قيس ـ من قرين يُدفن معك وهو حيّ ،وتدفن معه وأنت ميت، فإن كان كريمًا أُكرمك، وإن كان لئيمًا أسلمك، أي: أخذلكَ ثم لا يحشر ألا معك ولا تُبعث إلا معه، ولا تسأل إلا عنه، فلا تجعله إلا صالحًا، فإنه إن صلح أنِستَ به، وإن فسد لا تستوحش إلا منه، فهو فعلُك، فقال: يا نبيّ الله أحب أن يكون هذا الكلام في أبيات من الشعر فندّخره فأمر النبيّ ﷺ من يأتيه بحسان، قال قيس: فأقبلت أفكّر فيما أشبه بهذه العظة من الشعر، فاستتب لي القول قبل مجيء حسان، فقلت: يا رسول الله قد حضرتني أبيات أحسبها توافق ما تريد، فقال النبي ﷺ قل يا قيس، فقال:

(١)الأبيات من الكامل ،ينظر : عيون الأثر :٨٤/١.

تخير خليطا من فعالك إنما قرين الفتى في القبر ما كان يفعل
ولابد بعد الموت من أن تعده ليوم ينادى المرء فيه فيقبل
فان كنت مشغولا بشيء فلا تكن بغير الذي يرخى به الله تشغل
فلن يصحب الإنسان من بعد موته ومن قبله إلا الذي كان يعمل
ألا إنما الانسان ضيف لأهله يقيم قليلا بينهم ثم يرحل"[١]

وعن خلف بن حماد [٢] أنه قال: قلت لأحد أئمتناعليهم السلام روى أصحابنا من آبائكم أن إنشاء الشعر في ليلة الجمعة وأيام شهر رمضان ولياليه مكروه، وأنا قصدت أن أنشئ قصيدة في مرثية عن أبيك وهذا شهر رمضان فقال عليه السلام: قل في مرثيته ما قصدت في ليلة الجمعة وشهر رمضان وغير ذلك من الليالي المباركة والأيام السعيدة فإن الله يجزيك خيرًا [٣] (ص١٥٢).

وفي الأمالي عن جابر الجعفي[٤] قال: "دخلت على أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وعنده زيد أخوه فدخل عليه معروف المكي فقال أبو جعفرعليه السلام: يا معروف انشدني من طرائف ما عندك فأنشده:

لعمرك ما ان أبو مالك بوانٍ ولا بضعيف قواه
ولا بألد لدى قوله يعاد حكيم إذا ما نهاه
ولكنه سيد بارع كريم الطبائع حلو ثناه

---

(١)الأبيات من الطويل، الأمالي :م١/٥٠ ـ٥١.

(٢)خلف بن حماد بن ياسر (ناشر) بن المسيب: كوفي، ثقة، سمع من موسى بن جعفر عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة منهم محمد بن الحسين بن أبي الخطاب. معجم رجال الحديث : ٨ /٦٩.

(٣)ينظر :وسائل الشيعة :١٠/ ٤٦٩.

(٤)جابر بن يزيد، أبو عبد الله، وقيل أبو محمد الجعفي ، عربي ،قديم ، لقي أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام، ومات في أيامه ،سنة ١٢٨هـ ، معجم رجال الحديث :٤/ ٣٣٦ـ ٣٣٧.

إذ اسدته سدت مطواعه ومهما وكلت إليه كفاه" [١]

وفي المجمع عن كعب بن مالك أنه قال:" يا رسول الله ماذا تقول في الشعراء؟ قال: إن المؤمن مجاهد بسيفه ولسانه فو الذي نفسي بيده لكأنما يرضخونهم بالنبل، قال: وقال النبي:

لحسان بن ثابت اهجهم أو هاجمهم وروح القدس معك"[٢]، وفي الجوامع "قالعليه السلام لكعب: اهجهم فو الذي نفسي بيده لهو أشد عليهم من النبل" [٣] ، وفي كتاب الكشي عن الصادق عليه السلام: "يا معشر الشيعة علموا أولادكم شعر العبديّ فإنه على دين الله" [٤].

وفي الحديث: (إن من الشعر لحكمة) [٥]وقال عليه السلام لحسان بن ثابت: "لا تزال يا حسان مؤيدًا بروح القدس ما نصرتنا بلسانك"[٦]، و(ما) في قوله ما نصرتنا ظرفية وإنما اشترط رسول الله ﷺ في دعائه لحسان لعلمه بعاقبة أمره أنه يخالف أمير المؤمنين، ولو علم سلامته في مستقبل الحال لدعى له على الإطلاق[٧]، الإطلاق[٧]، ومثل ذلك قوله تعالى مخاطبًا لأزواج النبيّ: **{يَا نِسَاء النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاء إِنِ اتَّقَيْتُنَّ }** [٨] ،كما لا يخفى.

وبالجملة الأخبار الدالة صريحًا على ما قلناه كثيرة ونحن نكتفي بما ذكرناه، فإن دلالتها على المدّعى في غاية الظهور، ولا سيما أمر النبيّ صلى الله

---

(١)الأبيات من المتقارب، الأمالي : ٩٤-٩٥.

(٢)مجمع البيان :٣٦٠/٧.

(٣) جوامع الجامع : ٢/ ٦٩٥.

(٤)اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي):٧٠٤/٢.

(٥) مسند الإمام بن حنبل:٢٤٦/٤.

(٦) بحار الأنوار: ٢١/ ٣٨٨.

(٧)ينظر : الإرشاد :١/ ١٧٧.

(٨) سورة الأحزاب: ٣٢.

عليه وآله وسلم بالقراءة في فضاء مكة وعدم النهي عن ذلك، وأمره عليه السلام بأن يأتوا بحسان حين قال له قيس: أحبُ أن يكون هذا الكلام في أبيات من الشعر، وأمر أبي جعفرعليه السلام بأن ينشده معروف من طرائف ما عنده.

وإن كان في هجاء المؤمنين أو في مدح الذين لا يستحقون المدح (ص١٥٣)أو يستحقون الذم فحرام، قال شيخنا العلامة الأنصاري: "من جهة قبحه عقلًا" [١] ويدل عليه من الشرع قوله تعالى :{ **وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ**} [٢] ، وعن وعن النبي ﷺ: "من عظم صاحب دنيا وأحبه طمعا في دنياه سخط الله عليه وكان في درجته مع قارون في التابوت الأسفل من النار"، [٣] وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: "من مدح سلطانا جائرا أو تخفف وتضعضع له طمعا فيه كان قرينه في النار" [٤]ومقتضى هذه الأدلة حرمة المدح طمعًا في الممدوح.

وأمّا لدفع شره فهو واجب، وقال في (المسالك) :" لا فرق هنا في المؤمن بين الفاسق وغيره، اللهم إلا أن يدخل هجاء العاشق في مراتب النهي عن المنكر بحيث يتوقف ردعه عليه، فيمكن جوازه حينئذ إن فُرِض" [٥] انتهى.

ومن أجل أن هذا الشعر من المذموم، ذمّ الله تعالى قائليه، فقال جل وعلا :{ **وَالشُّعَرَاء يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ** } [٦] ، أي: لا يتبعهم على كذبهم وباطلهم وفضول قولهم، وما هم عليه من الهجاء وتمزيق الأعراض ومدح من لا يستحق المدح إلا الغاوون من السفهاء، وإن كان متضمنًا للغناء فقراءته واستماعه حرام دون إنشاءه، إلا أن يكون قصد المنشئ التغني به، ففي هذه الصورة إنشاؤه حرام إن وقع التغني به في الخارج، وإلا فمكروه.

---

(١) المكاسب :٥١/٢ .
(٢) سورة هود :١١٣.
(٣) المكاسب :٥١/٢.
(٤) المكاسب :٥٢/٢
(٥) مسالك الأفهام :٣ / ١٢٨.
(٦) سورة الشعراء: ٢٢٤.

إن قلتَ: ما معنى الغنى الّذي يُحرم إنشاء الشعر واستماعه بسببه؟ قلتُ: كلام الأصحاب مضطرب في تعريفه والأحسن أن يرد إلى العرف، فما سمي به فيه غناء يُحرم وإن لم يكن مطربًا فإنه في الفارسية عبارة عن (خوانندكي) [١] .

ولتحقيق القول محل آخر، وفهم مما ذكرنا من أن حكم الشعر بحسب عروض العوارض كحكم النثر، إن الكلام المنثور المتضمن للغناء حرام استماعه والتغني به فافهم، وإن لم يكن متضمنا لشيء منه ذلك فمكروه في الأمكنة المباركة والأيام السعيدة، وكذلك في غيرها والله أعلم.

تكملة:

قال ﷺ: "لأن يمتلئ بطن الرجل قيحًا خير من أن يمتلئ شعرًا" [٢] ووجهه (ص١٥٤) "بعضهم بحمل الشعر على مطلق الهجاء أو هجاء الرسول، وردّه في (الفصول) بأنه لو كان كذلك لم يكن لذكر الامتلاء معنى إذ قليله وكثيره سواء، والصواب أن يوجه بأن الامتلاء من الشعر في قوة الشعر الكثير"[٣] ، فيستفاد من الحديث مذمومية كثرة الشعر.

والمراد من الشعر الشعر الّذي لم يكن متضمنًا لشيء من المذكورات فإنه الّذي كثرته مذمومة لا المتضمن لمدح النبيّ وغيره، فإن كثرة ذلك عبادة، ولا المتضمن لهجو مؤمن فإن قلته أيضًا مذمومة كما مر، ومعنى كثرة الشعر أن يجعل الشاعر همّته الشعر ويشتغل به بحيث يشغله عن أموره ولا يكون له غير الشعر شغل، ويكون نظره إلى الشعر، ومشيه في الشعر ونومه ويقظته في الشعر، وقعوده

---

(١) معناها: (مغني).

(٢) ورد الحديث "لأن يمتلىء جوف أحدكم قبحًا يريه خير له من أن يمتلىء شعرًا" رقم الحديث :١٥٠٧، مسند الإمام بن حنبل :٩٦/٣.

(٣) الفصول الغروية في الأصول الفقهية: ١٥٢.

وقيامه في الشعر، وهذه هي الكثرة المذمومة التي أمر عليه السلام بإعادة الوضوء لها، فقال: (كثرة الشعر يعاد لها الوضوء) [١] ، وإن احتملنا من باب الظرافة

أن يكون قوله: يعادلها بكسر الدال وضمّ اللام من المعادلة، فيكون مدحًا للشعر كما لا يخفى.

[المسألة التاسعة والثلاثون]

سُئلت ل: عن أعراب ما ورد في زيارات الأئمة□:" يا بن فاطمة الزهراء"[٢].

أجبت م: بأن لفظ الزهراء أمّا أن يكون وصفًا كـ(الحسناء)، أو يكون علمًا لفاطمة لقبًا لها كما صرح به الطريحيّ، حيث قال:" والزهراء بنت محمد □ وسميّت بذلك لأنها إذا قامت في محرابها زهر نورها إلى السماء كما يزهر نور الكواكب، لأهل الأرض.

ورُوِيَ إنّما سميّت الزهراء؛ لأن الله تعالى خلقها من نور عظمته"[٣] انتهى، فعلى الأول يكون إعراب لفظ فاطمة الجر بالفتح، أمّا الجر فلأنه مضاف إليه، وأما كونه بالفتح فلمكان عدم الانصراف، والزهراء نعت له وإعرابه الجر بالكسرة، وأمّا الجر فلأنه نعت لمجرور، وأمّا كونه بالكسرة فلانصرافه بدخول اللام فيكون، كقولنا: مررت بأحمد الفاضل، ويجوز أيضًا الرفع والنصب على القطع على حد سائر(ص١٥٥) النعوت، فهذه ثلاثة أوجه.

وعلى الثاني فالكلام من قبيل اجتماع الاسم واللقب المفردين، وقد تقرر في محله أن فيه ثلاثة أوجه:

---

(١) هداية المسترشدين:٢ /٤٦٩.

(٢) كامل الزيارات:٣٧٩.

(٣) مجمع البحرين: ٣/ ٣٢١.

الأول: جواز نصب اللقب ورفعه على القطع، وعليه فيكون إعراب فاطمة الجر بالفتحة كما تقدم وإعراب الزهراء النصب بتقدير (أمدح) والرفع بتقدير (هو) وهذان وجهان.

الثاني: إضافة (الاسم) إلى (اللقب)، نحو (جاء سعيد كرز) بضمّ الكاف وسكون الراء، اللئيم الحاذق بتأويل الاسم بالمسمى واللقب بالاسم، وبعبارة أخرى بتأويل المضاف بالذات والمضاف إليه باللفظ، أي: جاءني ملقب هذا اللقب، وعلى هذا فإعراب (فاطمة) الجر بالكسرة لخروجها عن أحكام غير المنصرف بإضافتها إلى (الزهراء) وإعراب الزهراء أيضًا الجر بالكسرة لأنه مضاف إليه.

فإن قلتَ: نقل في التصريح عن (ابن خروف)[1] "أنه اشترط في جواز الإضافة أن لا يكون اللقب وصفًا في الأصل مقرونًا ب(الـ) كـ(هارون الرشيد ومحمد المهدي)، وإلا فلا يُضاف الأول إلى الثاني"[2]، قلتُ: هذا الشرط لا دليل عليه صناعة وسماعًا.

أما صناعة: فلأن اقتران المضاف إليه بـ(الـ) لا يمنع من الإضافة، اللّهم إلا أن يُقال: إن اللقب إذا كان وصفًا في الأصل واقترن بـ(الـ) كان اقترانه بها للمح الأصل الّذي هو وصف فيكون في (الـ) إشعارًا بأن مدخوله وصف لمِا قبله فتمنع الإضافة؛ لأن الموصوف لا يضاف إلى الصفة وفيه مع وضوح ضعفه؛ لأن الإشعار بالوصف لا يجعله وصفًا، أن إضافة الصفة إلى الموصوف أيضا جائزة كـ(مسجد الجامع وجانب الغربي).

---

(١) علي بن محمد بن يوسف بن مسعود القيسي القرطبي، أبو الحسن نظام الدين، المعروف بابن خروف: شاعر أندلسي، من أهل قرطبة. رحل إلى المشرق وأقام بحلب، واتصل بقاضيها ابن شداد وأسند إليه الإشراف على مارستان يسمى " مارستان نور الدين " واختل في آخر عمره، وتوفي بها متردّيا في جب. وهو غير معاصره وسميّه " ابن خَرُوف " النحوي توفى سنة ٦٠٤هـ ، الأعلام : ٤/ ٣٣٠.

(٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:١/ ١٣٥.

وأمّا سماعًا: فلقولهم في عبد الله هذا ابن قيس الرقيات بإضافة قيس إلى الرقيات وهي: جمع رقية كسميّة، والظاهر أنها لقب قيس قال الرضي رضي الله عنه: الأشهر إضافة قيس إلى الرقيّات، أمّا على أن الرقيات (ص١٥٦) لقب لـ(قيس) كـ(سعيد كرز) أو على أن الإضافة لأدنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منها (رقية)، وقيل هن جداته، وقيل شبّب بثلاث كذلك قال:

قل لابن قيس أخي الرقيات ما أحسن العرف في المعيبات[١]

الثالث: الإتباع على أن (اللقب) عطف بيان لأنه أشهر نقله نجم الأئمة [٢] عن الزجاج والفراء، قال في باب الإضافة: "ظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثاني رفعًا أو نصبًا وجب إضافة الأول إليه .

وقد أجاز الزجاج والفراء الإتباع على أنه عطف بيان، ثم قال: وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وقال: في باب العلم وهو الأولى لِما رَوَى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالإتباع لرجل ضخم العينين و(ابن قيس الرقيّات) بتنوين (قيس) وإجراء (الرقيّات) عليه والأشهر إضافة (قيس) إلى (الرقيّات)" [٣] انتهى ، وعلى هذا فإعراب (فاطمة) الجر بالفتحة وإعراب (الزهراء) الجر بالكسرة، فهذان وجهان آخران والمجموع سبعة أوجه.

تنبيـه:

قال في الصحاح:" وعبد الله بن قيس الرقيّات إنما أُضيف إليهن قيس؛ لأنه تزوّج عدّة نسوة وافق أسماؤهنّ كلّهن (رقيّة) فنُسِب إليهن هذا قول الأصمعي وقال غيره: كانت له عدّة جدات أسماؤهنّ كلّهن (رقيّة)، ويقال: إنما أُضيف إليهن؛

(١) البيت من المنسرح ، لأبي دهبل الجمحي، ديوان أبي دهبل الجمحي : ٥٠.

(٢) الرضي الاستراباذي.

(٣) وهذا من منقوله عن شرح الرضي عن الكافية:٢٣٩/٢.

لأنه كان يشبب بعدة نساء يُسمين (رقية)" [١]انتهى، وقال: في (القاموس) "وعبد الله بن قيس الرقيّات لعدة زوجات أو جدّات أو حباتٍ لهن أسمائهن رقية كسمُيّة، ووهم الجوهري" [٢] انتهى ،أقول: الحبّة بالضمّ المحبوب والظاهر أن وهم الجوهريّ في علم ابن قيس حيث ذكر عبد الله مكبرًا

وذكره مجد الدين [٣] مصّغرًا

[المسألة الأربعون]

سألــت ل: عن قوله :

إذا قلت قدني قال بالله حلفةً لتغنى عني ذا إنائك أجمعا[٤]

(ص١٥٧) أُجِبْتُ م: بأن أبا الحسن[٥] استشهد بهذا البيت على جواز أن يلتقي (القسم) بـ(لام كي)، وفيه شاهد آخر على جواز التأكيد بـ(أجمع) بدون (كل)، وأما إضافة (ذا) و(ذات) فهي مختلفة، ففي قولك: جئت ذا صباح، (ذا) :من الأسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف أي: وقتًا، صاحب هذا الاسم، وكذا (جئته ذات يوم) أي: مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص (ذا) بالبعض و(ذات) بالبعض الآخر يحتاج إلى سماع، ثم هذا التأويل قريب من التأويل المذكور في نحو: (جاء سعيد كرز) مما اجتمع فيه (الاسم واللقب) المفردان، أي: جاء ملقب بهذا اللقب.

---

(١) الصحاح :٢٣٦١/٦.

(٢)القاموس : ١٢٨٩-١٢٩٠.

(٣) هو اسم الفيروز آبادي صاحب قاموس المحيط.

(٤)البيت من الطويل، لحريث بن عتاب النبهاني ، شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي:٣٩٨.

(٥)الأخفش الأوسط، (ت ٢١٥هـ)، ذكر هذا البيت في كتابه معاني القرآن:١/ ٣٦١.

وأما (ذا صبوح وذا غسوق) فليس من هذا الباب؛ لأن الصبوح والغسوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما، فالمعنى: جئتَ زمانا صاحب هذا الشرب، فلم يضف المسمى إلى اسمه وقوله:

إليكم ذوي ال النبي تطلّعت [نوازع من قلبي ظماء وألبب][1]

أي: أصحاب هذا الاسم، وجاءني ذوا سيبويه أي: صاحبا هذا الاسم، قال الجوهري في (ويه) من إعراب (سيبويه): "إعراب ما لا ينصرف ثنّاه وجمعه، يُقال (السيبويهان، والسيبويهون)، ومن لم يعربه يقول في التثنية (ذوا سيبويه) و(كلاهما سيبويه) وفي الجمع (ذوو سيبويه) و(كلهم سيبويه) " [2].

وأما (ذا إنائك) في البيت فلما كان ما في الإناء من الشراب ملابسًا له قيل له: ذا إنائك، كما أنه لما كانت الضمائر ملابسة للصدور قيل لها ذات الصدور، وكذلك قولهم: "اللّهم اصلح ذات بيننا وبينهم"، أي: أحوالنا وأحوالهم، فإن الأحوال ملابسة للبين، ويقولون للحبلى تضع: ألقت ذا بطنها.

فصلٌ عقدته لذكر ما جرى من المسائل بيني وبين هذا السائل الفاضل فـأقول: سألته وسألني عن ضبط بعض الألفاظ وما يتعلق بها، فمنها لفظ (الشجاعة) بمعنى شدة القلب عند البأس فقلتُ: هو بفتح (الشين) كالشجاعة، والبراعة، والفقاهة، (ص١٥٨)والنّباهة، والفصاحة، والبلاغة، والعامة يضمّونها. ومنها (سرحين) أو (سرفين) فقلتُ: هو بكسر السين كـ(قنديل) و(برطيل)، والعامة يفتحونها. ومثله (تلميذ) فإنه بالفتح من أغلاط العامة والصحيح الكسر لوجود (فعليل) .

---

(١) البيت من الطويل ،لكميت بن زيد ، شعر كميت بن زيد الأسدي ، كميت بن زيد(جمع داود سلوم): ٤/ ١٨٥.

(٢) الصحاح : ٦/ ٢٢٥٨.

ومنها قولهم :جاء القوم بأجمعهم فإنه بفتح (الميم) غلط، والصواب بضمّ (الميم) وهو جمع لقولك: جمع على حدَّ (فَلْس وأَفْلُس)، والمعنى جاؤوا بجماعتهم، وإنما قلنا : إن الفتح غلط فإن أجمع وما يتصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده عن ضمير المؤكد. ومنها (سرداب) فقلتُ: هو معرب سردآب: أي: ماء بارد؛ لأنه كان يعد لتبريد الماء وهو قبل التعريب مفتوح (السين) وبعده مكسورة والفتح خطأ إلا على العجمية، ومنها (دستور).

فقلتُ: قياس كلام العرب أن يضمّ (سينه) كـ(خرطوم وزُنبور ونُمرود) وإلى ما لا يُحصى إذ لم يجئ في كلامهم (فَعلول) بفتح الفاء إلا (صَعفوق وقربوس) بسكون الراء للسرج لكن الظاهر أن (دستورًا) في الأصل مفتوح وضمّ لما عُرِّب، وعليه لا يكون الفتح خطأ نظرًا إلى أصله؛ لأن العرب لم تعربه قديمًا حتى ينسخ أصله بالكلية ويندرج باستعمالهم في عداد الأسماء العربية وهو دفتر يُكتب فيه أسماء الجند ويستعمل بمعنى الاستئذان، بل قيل إنه أصل معناه بالفارسية، وفي حواشي المطالع الشريفية:" (الدستور) بضمّ الدال فارسي معرّب ومعناه (الوزير الكبير) الّذي يرجع إليه في الأمور، وأصله (الدفتر) الّذي يجمع فيه قوانين الملك وضوابطه فسمي به الوزير؛ لأن ما فيه معلوم له، ولأنه مثله في الرجوع إليه، أو لأنه في يده أو لأنه لا يفتح إلا عنده"[1] انتهى، ويطلق اليوم على(آلة الاحتقان) قيل: "والظاهر أنه مجاز عما يرجع إليه، أو عن الاستئذان لما إنه يستأذن المريض عند استعماله"انتهى ، ولا يخفى بعده .

ومنها(ص١٥٩) (إياس) فقلتُ: هو كـ(كتاب) أوله مكسور والعامة تفتحه، ومنها لقب (عمرو بن العبد الشاعر) فقلت: لقبه (طَرَفَة) بفتحات ثلاث متوالية والعامة تسكن راءه، ومنها لقب (حذيفة) جدّ (جرير) الشاعر، فقلتُ: هو (خَطَفَي) بفتحات متتابعة كـ(جَمَرَي)، والعامة لما رأوا رسم خطه بالياء، قالوا: (خطفِي) بفاء مكسورة بعدها ياء، ومنها علم بلد صاحب القاموس، فقلتُ: فيروز آباد بفتح الفاء،

(١)لم نقف عليه في مطالع الحواشي الشريفية ، ينظر : التعريفات: ١٠٣، ينظر: التكملة والتذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ٥١٢.

أي: عمارة فيروز، فإن الإضافة في لسان العجم بالعكس أي: بلد عمّرها فيروز بالفتح على وزن (الفعلول) وهو مفقود في أوزان العربيّة.

وأما (زنبور) و(نمرود) وغيرهما فبالضم وإن كانت العامة تفتح وما ذكرناه في علم هذا البلد هو الصحيح الفصيح، وقد يُكسر.

ومنها اسم الّذي يستصبح به فقلتُ: (الشمع) بفتحتين كـ(فَرَس) والسكون مولّد، ومنها اسم (آلة شق الخشب) فقلتُ: هو (المئشار) بالهمزة، والعامة تقول بالنون، وإنما (المنشار) بالنون خشبة ذات أصابع يُذْرى به البُرّ، ومنها اسم بياع الأطعمة والمأكولات فقلتُ: العامة تقول: (البقال) والصحيح (البدال) بالدال؛ لأنه لا يبيع البقل، ومنها (مارية) فقال: هو بالتشديد أم بالتخفيف؟ قلتُ: بالتخفيف فأنكر عليّ، وقال: إنما هو بالتشديد فقلتُ: المارية بالتشديد، القطاة الملساء.

وأمّا بنت أرقم التي كان في قرطيها درتان كبيضتي حمامة لم يُرَ مثلهما قط فأهدتها إلى الكعبة، وفي المثل (خذها ولو بقرطي مارية) [1] أي: على كل حال، فاسمها (مارية) بتخفيف الياء كصاحبته، وعنى حسان ابنها الحارث الأعرج بقوله شعر:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر بن مارية الكريم المفضل[2]

ومنها النسبة إلى مدينة الرسول ﷺ فقلت: المدينة من (مدَنَ) بالمكان: أقام به،(ص١٦٠) أو من (دان) إذا أطاع، إذ يُطاع السلطان بالمدينة لسكناه بها، وهي أبيات كثيرة تجاوز حدّ القرى ولم تبلغ حدّ الأمصار، وهي علم للمدينة النبوية، بحيث إذا أُطلقت لا يتبادر غيرها، ولا يستعمل فيها إلا معرفة، والنكرة اسم لكل

(١) ورد (خذه ولو بقرطي مارية)، مجمع الأمثال : ٢/ ٣٥٧.

(٢) البيت من الكامل ، لحسان بن ثابت ، ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : ١٩٤.

مدينة والنسبة إلى الكل مدينتي، ولها مدنيّ فرقًا بينها ومنها النسبة إلى البديهة، فقلت : قاعدة النسبة إلى (فعيلة) حذف الياء والتاء وإبدال كسر العين فتحة، فيُقال: (فرقة حنفية)، وعلى هذا فالقياس أن يُقال: هذه المسائل (بدهية) لكن العامة يخطؤون فيقولون (بديهيّة) بإثبات الياء، ومنها النسبة إلى (الدهر) فقال: (دُهريّ) بضمّ (الدال) وأطلق فأنكرت عليه؛ لأن المسنّ يُقال له: (الدُّهريّ) بالضمّ، و(الملحد) يُقال له: الدَّهريّ بالفتح .

قال ثعلب: هما جميعًا منسوبان إلى الدّهر وهم ربما غيرّوا في (النسب) كما قالوا: للمنسوب إلى الأرض السهلة نفتح السين (سُهلّى) [١] وفي المصباح يُقال:" للرجل الّذي يقول بقدم الدّهر ولا يؤمن بالبعث والحشر (دّهري) بالفتح على القياس، وأمّا الرجل المسّن إذا نُسب إلى (الدّهر) فيُقال فيه (دُهري) على غير قياس" [٢] ، لكن في القاموس إن القائل ببقاء (الدّهر الدَهري) بالفتح وبضمّ وفيه أيضًا (دهر) بفتح أوله (وادٍ دون حضرموت) و(أبو قبيلة) و(الدُهريّ) بالضم نسبة إليهما على غير القياس.

ومنها لقب ناقة النبيّ ﷺ فقلتُ: لقبُها (عضباء) بالعين المهملة، والعامة ولا سيما العجم تعجم أولها ولا يخفى أن (العضباء) في اللغة الناقة، وكذلك الشاة المشقوقة الأذن، وأمّا ناقة النبيّ ﷺ التي تُلقب بـ(عضباء) فإنما كان ذلك لقبًا لها ولم تكن مشقوقة الأذن[٣] ففي المصباح "وكانت ناقة النبيّ ﷺ تلقب بـ(العضباء) لنجابتها لا لشق أُذنها" (ص١٦١) [٤]انتهى.

---

(١) لم نقف على رأي ثعلب فيما توافر لي من مصادره، ينظر: الصحاح :٦٦٢/٢.

(٢) المصباح المنير : ١/ ٢٠١.

(٣) ينظر : القاموس :٧٠٨.

(٤) المصباح المنير: ٢/ ٤١٤.

ويُخالجني أن أحد قضاة بغداد سألني بحضرة وزيرها عن قول الفيروز آبادي: "ولقب ناقة النبيّ لم تكن (عضباء)"[1] انتهى، قال: تلقيب ناقته بهذا اللقب أظهر من الشمس فكيف ينكره؟ فاستغربت ذلك وأنكرته عليه فراجَعنا القاموس فكان كما يقول، فقلتُ: أظن أن العبارة ساقطة (الواو) والصحيح هكذا: و(العضباء) الناقة المشقوقة الأذن إلى آخره، ولقب ناقة النبيّ ﷺ ولم تكن (عضباء) والواو من قوله ولقب ناقة النبي ﷺ عطفت لقب ناقة النبيّ ﷺ على الناقة المشقوقة الأُذن فيكون لقب ناقة النبيّ ﷺ خبرًا للعضباء على حد: زيد قائم وقاعد.

وقوله: لم تكن (عضباء) الصحيح بالواو أي: ولم تكن (عضباء)، يعني: أن ناقته ﷺ لم تكن مشقوقة الأُذن، لا أن لقبها لم يكن عضباء، فارتضى ما ذكرته وبعد ذلك راجعنا نسخًا من القاموس فإذا كلها بالواو.

ومنها اسم الطائر الولود، فقلتُ: هو (الخشّاف) و(الخفاش) كـ(رمّان) والعامة تفتح الفاء، وبالجملة لم يزل يسألني عن أمثال ما ذكرناه مما اشتهر بين العامة على خلاف ما هو في اللغة إلى أن قلتُ: له اقصر فإن استيفاء مفاسد منطق العامة لا يطيقه نطاق البيان ألا ترى إلى كسرهم فاء (ذِهاب) مصدر (ذهب) مع أنها مفتوحة، وإسكانهم (الهاء) من لفظ (وَهْم) والصواب أنها بالفتح مصدر (وَهِمَ، يَوْهَم) كـ(غَلِط، يغلَط، غلطًا)، وكسرهم همزة الأصالة مع أنها مفتوحة، يُقال: (أصل، أصالة) مثل (ضَخُم، ضخامَة) صار ذا أصل أو ثبت ورسخ أصله، وفتحهم (العين) من العِطر والصّواب أنها بالكسر، وكسرهم همزة (الأمارة) بمعنى العلامة، وإنما هي مفتوحة، و(الإمارة) بكسرها مصدر أمر علينا إذا ولي وتشديدهم دال (أداء) في قولهم: لأدائه إلى كذا، والصواب أنه بالتخفيف وفتح الهمزة قال تعالى :{

(١)القاموس : ١١٦.

وَأَدَاء إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ } [1] وفي (ص١٦٢)القاموس: "أدى ، يؤدي ،تأدية، والاسم الأداء"[2] ، وإهمالهم (الضاد) من التحريض بمعنى الحّث والترغيب فيقولون فيه:

التحريص وهو غلط والصواب أنه بالضاد المعجمة يُقال: (حرضه، تحريضًا): حَثّه، وكتابتهم لفظ (التضافر) المستعمل في كلام الفقهاء كثيرًا، كقولهم: الأخبار المتضافرة ونحو ذلك بالظاء المشالة، والصحيح أنه بالضاد المعجمة، يُقال: (تضافروا على الأمر) أي: (تظاهروا) وتضافر القوم: تعاونوا، وضافرته: عاونته، أي الأخبار المتعاونة المتظاهرة على المدعي ، وأغرب من هذا كله قولهم في (أعمى وأعشى) ونحوهما من الأسماء المقصورة التي هي على وزن (أفعل أو مفعل) بفتح العين إنه بالكسر المتعقب بالياء فاستقرئ وتتبع.

ثم سألني عن بعض العبائر والأشعار وبعض الكلمات المتداولة الاستعمال فمنها قوله عليه السلام في كتاب له إلى عقيل بن أبي طالب عليه السلام: " فاقتتلوا شيئًا كلا ولا"[3] ، قلتُ: الظاهر أنها كلمة تُقال لما يستقصرونه جدًّا، والمعروف عند أهل اللغة (كلا وذا)، قال في الصحاح: "وأما قول الكميت:

كلا وكذا تغميضة ثم هجتهم لدى حين أن كانوا إلى النوم أفقرا[4]

فيقول: كان نومهم في القلة والسرعة كقول القائل (لا وذا)"[5] انتهى، وقال ابن هاني المغربي[6]:

---

(1) سورة البقرة:١٧٨.

(2) القاموس:١٢٥٨.

(٣) نهج البلاغة (خطب الإمام علي):٤٠٩.

(٤) البيت من الطويل، ديوان الكميت بن زيد الأسدي: ١٨٧.

(٥)الصحاح :٥٥٤/٦.

(٦)محمد بن هانئ بن محمد بن سعدون الأزدي الأندلسي، أبو القاسم، يتصل نسبه بالمهلب بن أبي صفرة: أشعر المغاربة على الإطلاق. وهو عندهم كالمتنبّي عند أهل المشرق. وكانا متعاصرين، (ت٣٦٢هـ). ينظر: الوافي بالوفيات ٢٦٠/١، والأعلام ١٣٠/٧.

وأسرع في العين من لحظة وأقصر في السمع من لا ولا [١]

وبالجملة (لا ولا) لفظان قصيران عند السمع سريعا الانقطاع، يُكنى بهما عما كان سريعًا من الفعل لمشابهته في قصر الزمان بهما، فقول علي عليه السلام: اقتتلوا أي: الجيش، شيئًا (كلا ولا) أي: شيئًا قليلًا وموضع (كلا ولا) نصب؛ لأنه صفه شيئًا، ومنها قول الشاعر:

وصل الحبيب جنان الخلد أسكنها وهجره النار يصليني به النارا
فالشمس في القوس أمست وهي نازلة إن لم يزرني، وفي الجوزاء إن زارا [٢]

فقلتُ: معنى البيت أن محبوبه (١٦٣)إذا لم يزره فليله في غاية طوله، وإذا زاره فليله في غاية قصره، فكنّى بكون الشمس نازلة في القوس عن غاية طول الليل؛ لأن ذلك لا يكون إلّا والشمس بهذا البرج وبكونها نازلة في الجوزاء عن غاية قصره؛ لأن ذلك لا يكون إلا والشمس فيها، لكن لا يخفى أن استعمال هذه الألفاظ في الشعر وكذلك نحوها من الألفاظ المعهودة عند أهل العلوم والصناعات في معانٍ خاصة تُغاير معانيها اللغوية معيب عند الأدباء؛ لأن بناء الشعر على اللغة والعرف العام، وهذه المعاني المصطلحة لا يفهمها أحد من تلك الألفاظ إلا من تصدّى للاصطلاح.

ولقد قرأت في تأريخ الخطيب[٣]عن أبي محمد إسماعيل بن منصور البغداديّ[١]، البغداديّ[١]، قال: "كنتُ في حلقة والدي والناس يقرؤون عليه فوقف عليه شاب،

(١)البيت من المتقارب، شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد:١٦/ ١٤٩.

(٢)البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة ، ينظر : التكملة والذيل على درة الغواص:٨٣٨.

(٣)تاريخ بغداد وذيوله المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بْن ثابت بْن أَحْمَد بْن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، والخطيب البغدادي هو: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أبو بكر، المعروف الخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين، مولده في (غزية) بصيغة

وقال: يا سيّدي بيتان من الشعر لم أفهم معناهما وهما: وصل الحبيب..... البيتين، فقال له: يا بنيّ هذا من علم النجوم لا من علم الأدب"[٢] انتهى.

ومثله كتلاعب (الأفعال بالأسماء) وقوله:

إن الغزالة من طول الثرى خرفت فلا تفرق بين الجدي والحمل [٣]

ونحو ذلك مما استعمل فيه الألفاظ المصطلحة والكل معيب.

ومنها قوله:

كضرائر حسناء قلن لوجهها حسدا وبغيًا إنه لدميم [٤]

قال: كيف تنشده؟ فانشدتُ وأجملت، فقال: أحسنتَ وأجملتَ ما استنشدت هذا البيت من أديب إلا وغلط، وأنشده بالذال المعجمة من ذميم مع أن الوجه لا ينعت بالذم وإنما هو بالدال المهملة، قال في الصحاح: "الدّميم القبيح"[٥] والمعنى أن الضرائر، قُلن: أن وجه الحسناء دميم أي: قبيح. ومنها قول الفرزدق:

التصغير منتصف الطريق بين الكوفة ومكة، ومنشأه ووفاته ببغداد، من كتبه: (تاريخ بغداد)، و(الكفاية في علم الرواية)، (ت٤٦٣هـ). ينظر: تاريخ دمشق ٣١/٥، ومعجم الأدباء ٣٨٤/١.

(١)لم نقف على ترجمة لأبي محمد إسماعيل بن منصور البغدادي في ما توافر لدينا من مصادر التراجم.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع:١٤٥.

(٣) البيت من البسيط ،للقاضي عياض ،ينظر :خزانة الأدب وغاية الأرب :٢٤٤/٢.

(٤) البيت من الكامل ، لأبي الأسود الدؤلي، ديوان أبي الأسود الدؤلي :٤٠٣.

(٥) الصحاح : ٥/ ١٩٢١.

على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده ما جاد بالماء حاتم [١]

قال: كيف تنشده؟ فقلتُ إن سألت عن حركة تاء (حاتم) فهي الكسر على وزن (فاعل) والفتح من أغلاط العامة، وإن سألت عن خفضه مع أنه بحسب الظاهر فاعل جاد فقد يُقال:(ص١٦٤) إنه خفض على البدل من الهاء في (جوده)، وفاعل (جاد) ضمير مستتر فيه راجع إلى (حاتم)، والمعنى وأهل البيت أدرى: أصاب القوم عطش الشديد لا يسقى بعضهم بعضًا حفظًا لنفسه وخوفًا من الهلاك، بحيث لو كان الحاتم في القوم لما جاد بالماء على حاتميته، أي: مع كونه حاتمًا يضرب به المثل في الجود.

ومنها قول ربيع بن زياد[٢]:

قد كُنّ يكننّ الوجوه تسترًا فاليوم حين بَدون للنظار[٣]

قال: أهو (بدأن) بالهمزة أم (بدين) بالياء، قلتُ: إنما هو (بدون) بالواو لأنه ناقص بالواو من (بدا، يبدو) وهذا البيت من مراثي الحماسة وقبله:

من كان مسرورًا بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرًا يندبنه بالصبح قبل تسلّح الأسحار[١]

---

(١) البيت من الكامل، ديوان الفرزدق:٦٠٣، ورد في الديوان:

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم

(٢)الربيع بن زياد بن عبد الله بن سفيان بن هدم بن عوذبن غالب بن قطيعة بن عبس العبسي ، مشهور في الجاهلية، الإصابة في تمييز الصحابة :٢/ ٤٣٠.

(٣) البيت من الكامل، شرح ديوان الحماسة ، التبريزي :١/ ٤١٣.

قد كن يخبأن الوجوه تسترًا فاليوم حين برزن للنظار

وعيب على قوله: (فليأت نسوتنا)؛ لأنه وإن أراد المعنى الحقيقيّ إلا أن إتيان النساء عندهم كناية عن وقاعهنّ وجماعهنّ، قال جار الله المعتزلي[٢] في قوله تعالى: { **فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ**} [٣] :"هذا من الكنايات اللطيفة والتعريضات المستحسنة، وهذه وأشباهها في كلام الله تعالى آداب حسنة على المؤمنين أن يتعلّموها ويتأدبوا بها، ويتكلّفوا في محاوراتهم ومكاتباتهم مثلها"[٤] انتهى.

وفي قوله: بالصبح إلى آخره قلب، أي: بالأسحار قبل تسلح الصبح، وقد شرحتُ الأبيات في تضاعيف صحفي، بما لا مزيد عليه فراجع.

ومنها قوله:

لَو طابَ مولِدَ كلّ حي مثلهُ وَلَد النساءُ وما لهنّ قوابلّ
لو بان بالكرم الجنين بنانه لدرتْ به ذكرا أم أنثى الحاملُ[٥]

وقوله:

الطيب أنت إذا أصابك طيبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسِلُ [٦]

فقلتُ: أما قوله(لو طاب مولد كل حيّ مثله) فظاهر، فإن طيب المولد وكذا طهارة المولد قد يكون كناية عن كون المولود عن نكاح صحيح، فإذا

---

(١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي:٤١٣/١.جاء في الديوان

يجد النِّساء حواسرا يندبنه يلطمن أوجههن بالأسحار

(٢) أراد به الزمخشري.

(٣) سورة البقرة : ٢٢٣.

(٤)الكشاف: ١/ ٢٦٦.

(٥)البيت من الكامل ، للمتنبي ، وردت كلمة (بنانه) في الديوان (بيانه)، ديوان المتنبي: ١٧٩.

(٦) البيت من الكامل ، للمتنبي ، ديوان المتنبي :١٨٠.

قيل(١٦٥)زيد طيب المولد أو طاهر المولد، فالمعنى أنه عن نكاح صحيح ليس بولد زنية ولا ولد شبهة ولا ممن تناله الألسن لجهالة حاله، وقد يُكنى عن سهولة الولادة والنظافة من الأرجاس والتنزه من دم النفاس والنقاء من الأقذار وغير ذلك مما لا تخلو عنها النساء عند الولادة، ومن ثم احتجن إلى من تقبل الولد وتتلقاه عند ولادته من بطونهنّ، فإن الاحتياج إلى القابلة إنما هو لتعين الحامل على الوضع، وتتلقى الولد وتتولّى ما يتعلق به من غسله وتنظيفه و حفظه وجعله في سريره، وتباشر ما يتعلق بالأُم من تنظيفها من الاقذار وغسل خرقها وتبديلها ونحو ذلك، ففي الاحتياج إلى القوابل منقصة من وجهين:

الأول: ما علم من أنه فرع عدم النظافة وعدم التنزه والنقاء.

الثاني: أنه مستلزم لاطلاع القابلة على عورة الحامل، فلو طاب مولد الولد أي: كان طاهر المولد بالمعنى الثاني لما احتاجت أمه عند ولادتها إلى قابلة، والممدوح كان كذلك.

وأمّا قوله: "لو بان بالكرم الجنين بنانه "ففيه وجهان:

الأول: أن يكون (بنانه) بالنون بعد الباء، ويكون بدل بعض من الجنين أي: لو بان بنان الجنين بالكرم لدَرَتْ الحامل بالجنين أنه ذكر أم أنثى، ضرورة أن الأنثى لا توصف عندهم بالكرم، وإنما الموصوف الذكور خاصة، قال:(الجود في الخوض مثل الشّح في الرجل) ، فلو بان بنان الجنين بالكرم لعلم أنه ذكر، والمقصود أن الممدوح كريم منذ نشأ وتصور في الرحم وكان جنينًا، فلو كان يبين بنان الجنين بالكرم ويعرف كرمه وهو في الرحم لدرتْ الحامل به بكرمه، وإذا درتْ بكرمه علِمتْ أنه ذكر، لكن بنان الجنين لا يبين بالكرم فلم تدر حامله بكرمه فلم تعلم أنه ذكر أم أنثى.

الثاني: أن يكون (بيانه) بالياء مفعولًا مطلقًا لقوله: (بان) فيكون المعنى أن (ص١٦٦)الممدوح بان بالكرم حال كونه في الرحم، فلو بان جنين بالكرم مثل بيان الممدوح لدَرَتْ الحامل بذلك الجنين أنه ذكر أو أنثى، لكن لم يبن بالكرم جنين ليكون

سببًا لدراية الحامل بذكوريّته، إلا الممدوح فإنه بان بالكرم حال كونه جنينًا وعلِمتْ حامله أنه ذكر.

وأما قوله: الطيب أنتَ..... البيت، فالتقدير: الطيب إذا أصابك فأنت طيبه، والماء إذا اغتسلت به فأنتَ الغاسل له.

ومنها قولهم: لا جرم، فقلتُ: هي كلمة كانت في الأصل بمنزلة لابدّ ولا محالة، فجرتْ على ذلك وكثرتْ حتى تحولتْ إلى معنى القسم وصارتْ بمنزلة حقًا، فلذلك يُجاب عنه بـ(اللام) كما يُجاب بـ(اللام) عن القسم، ألا تراهم يقولون: لا جرم لآتينك؟ قال في القاموس: "لا جرم أي: لابدّ أو حقًّا أو لا محالة " [١] انتهى ، وقال بعضهم في قوله تعالى: { **لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ** } [٢] ،(جرم) بمعنى وجب أي: وجب وحقّ لهم النار ولا رد لما قبلها من الكلام أي: ليس لهم الأمر كما قالوا، ثم ابتدأ فقال: وجب لهم النار.

ومنها قولهم: هلمّ جرًّا فقلتُ: (هلمّ) بفتح الميم بمعنى: (تعال)، يستوي فيه الواحد والجمع والتأنيث في لغة أهل الحجاز قال تعالى :{**وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا**} [٣]،"وعن الخليل أن أصله (لمّ) من (لم الله شعثه) أي: جمعه كأنه أراد ضمّ نفسك إلينا بالقرب منّا، و(ها) للتنبيه وإنما حُذِفت ألفها لكثرة الاستعمال وجعلا اسمًا واحدًا"[٤]، وقيل: أصله (هل أم) أي: هل لك في كذا أمّه أي: أقصده، فرُكِبتْ الكلمتان فقيل (هلمّ) ،ولا يخفى ضعفه.

وبعضهم فرق بين (هلمّ) بصيغة المفرد و(هلمّوا) بصيغة الجمع، بأن لفظ (هلمّ) خطاب لمن يصلح أن يُجيب وإن لم يكن حاضرًا، ولفظ (هلمّوا) موضوع للموجودين الحاضرين، ويفسره الحديث: "هلمّ إلى الحج هلمّ إلى الحج فلو نادى

---

(١) القاموس :١٠٨٧.

(٢) سورة النحل: ٦٢.

(٣) سورة الأحزاب :٤٨

(٤) الصحاح :٥/ ٢٠٦٠.

هلمّوا إلى الحج لم يحج يومئذٍ إلا من كان إنسيًا مخلوقًا "[1]قاله في (مجمع البحرين)(ص١٦٧).

وأظّن أن إبداء هذا الفرق إنما هو لتوجيه هذا الحديث، وإلا فلا فرق بينهما في أصل اللغة، فإن الجمع مأخوذ من المفرد، فإذا كان المفرد موضوعًا لدعاء من يصلح أن يجيب وأن لم يكن حاضرًا فكذا الجمع، وأما ما ورد من افتراق بعض الجموع عن مفرداتها بفروق فإنما نشأ ذلك من الاستعمال بأن استعملت العرب الجمع في الأخص من مفرده أو الأعم منه، ولم يثبت ذلك هنا وإلا لتعرّض له أهل اللغة، وأما الحديث ففيه وجوه نفردها بالذكر إن شاء الله منها:

أن (هلمّ) بصيغة المفرد يصلح أن يكون خطابًا للجنس؛ لتوحّده بخلاف (هلمّوا) بصيغة الجمع الموضوعة للدلالة على الإفراد والمجتمعة فإنها لا تصلح لذلك؛ لأن الجنس واحدٌ فلو قال: (هلمّ) كان أمرًا للأفراد الموجودين الحاضرين بالحج، ولهذا قال: لم يحج يومئذ إلا من كان إنسيًا مخلوقًا لما مرّ من أن (هلمّوا) من صيغ الجمع الموضوعة للإفراد.

وأما قوله (هلمّ) بصيغة الواحد فخطاب للموجودين الحاضرين والآيتين بعد حين بمعنى أن الخطاب إنما هو للجنس الشامل للموجودين وغيرهم فكأنه قال: هلمّ أيها الإنسان وهذا ظاهر، هذا ما يتعلق بـ(هلمّ)، وأما جّرًا ففيه وجهان:

الأول: ما ركن إليه المفضل [2] قال: "هلمّ جرًّا من أمثال العرب معناه تعال على هيئتكم كما يسهل عليكم وأصله من الجرّ في السّوق وهو أن تترك الأبل والغنم

([1]) مجمع البحرين : ١٨٧.

(٢)المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب :لغويّ، عالم بالأدب. كان من خاصة الفتح بن خاقان وزير المتوكل. من كتبه البارع في اللغة و الفاخر في الأمثال، وضياء القلوب في معاني القرآن، توفي سنة(٢٩٠هـ)، ينظر:الأعلام:٧/ ٢٧٩.

ترعى في مسيرها وانتصاب جرًّا على الحال عند البصريين، وعلى المصدر عند الكوفيين لأن في (هلمّ) معنى (جروا)" [١] انتهى.

الثاني: أن يكون من جررتُ الحبل أجرّه، سحبته فـ(هلمّ جرًّا): معناها استدامة الأمر وانسحابه، يُقال: كان ذلك عام كذا وهلمّ جرًّا إلى اليوم، وفي الحديث: "لم يزل منذ قبض الله نبيّه، وهلمّ جرًّا يمن بهذا الدين على أولاد الأعاجم فاصله من الجرّ وهو السحب"[٢] فتدّبر.

ومنها قولهم: زيد لا محالة قائم، فقلتُ: لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول (ص١٦٨)من حال إلى كذا، أي: تحول إليه وخبر لا محذوف أي: لا محالّة موجودة، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر مفيدة لتأكيد الحكم.

ومنها قولهم: وأمثال هذا أكثر من أن يحصى، قال: يرد عليه أن ما بعد منه لا يصلح أن يكون مفضلًا عليه إذ ليس مشاركًا لما قبله في الكثرة، التي هي أصل الفعل، قلتُ: يجاب عنه بوجهين :

الأول: أن المعنى أكثر مما يمكن أن يحصى إلا أنه سُومِحَ في العبارة اعتمادا على ظهور المراد.

الثاني: أن كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل أي: متباعدة في الكثرة من الإحصاء لا يُقال: إن (من) إذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل (أفعل التفضيل) بدون الأشياء الثلاثة، ولاشك أن التفضيل مراد؛ لأنا نقول: يمكن القول بأن (من) التفضيلية محذوفة كقوله تعالى { **يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى** } [٣] ، أي: أكثر من خلافها، تأمل.

ومنها قولهم: (كل فرد فرد) فقلتُ: يحتمل أن يكون من قبيل العطف بحذف (الواو) أو (الفاء)، أو من قبيل التأكيد اللفظيّ، أو من قبيل وصف الشيء

---

(١)الفاخر:٣٢ـ ٣٣.

(٢) مجمع البحرين: ٦/ ١٨٧.

(٣) سورة طه : ٧.

بنفسه قصدًا إلى الكمال، أو المراد كل فرد منفرد عن الآخر، والمراد أن الحكم المذكور يتعلق بكل فرد على سبيل التفصيل والأنفراد دون، وقد ترك لفظ (كل) في مثيله في بعض العبائر مع أن العموم مراد والظاهر أن العموم مستفاد من قرينة المقام، فإن النكرة في الإثبات قد تعمّ ويحتمل أن يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة.

ومنها قولهم فصاعدًا وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون (الفاء) فاء جزاء شرط محذوف، وصاعدًا منصوبًا على المصدرية، قال الشهيد الثاني [١]في شرح ألفية الشهيد الأول [٢] في قوله: "ويجب على المتخلي غسل الغائط بالماء أو بثلاثة أحجار فصاعدًا" قال: "فاصعد عن الثلاث صاعدًا إن لم يحصل النقاء بها فانتصابه بالمصدرية لفعل محذوف (ص١٦٩)و(الفاء) هي الداخلة على جواب الشرط مثلها في قولهم فقط"[٣] انتهى، وتقدير الشرط بقوله إن لم ينق المحل بها إشارة إلى وجوب التصاعد على تقدير عدم حصول النقاء بالثلاثة وإلا فيمكن حمله على الاطلاق، أي: إن شئت فاصعد صاعدًا، أي: يجوز ذلك، فإن قلتَ: (صاعدًا) اسم فاعل فكيف وقع مفعولًا مطلقًا؟ قلتُ: على حد قولهم (قم، قائمًا) وقول الفرزدق:

على حلفة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام[٤]

---

(١) زين الدين بن علي بن أحمد بن محمد بن جمال الدين بن صالح العاملي الجبعي، الشهيد الثاني، أمره في الثقة والعلم والفضل والزهد والعبادة والورع والتحقيق (والتبحر) وجلالة القدر وعظم الشأن ، قُتل لأجل التشيع سنة ٩٦٦هـ ،معجم رجال الحديث : ٨ / ٣٨٥.

(٢) الشيخ شمس الدين أبوعبد الله محمد بن جمال الدين مكي، المعروف بالشهيد الأول المستشهد سنة ٧٨٦هـ ، السلطان المفرج عن أهل الإيمان : ٩ .

(٣) المقاصد العلية في شرح الألفية : ١٤٤.

(٤) البيت من الطويل ، ديوان الفرزدق: ٥٣٩.والبيت في الديوان:
على قسم لا أشتم الدهر مسلمًا*** ولا خارجًا من في سوء كلام

قال سيبويه: التقدير "ولا يخرج خروجًا"[١]، أراد أن يجعله معطوفًا على لا أشتم ، قال الأندلسيّ: وإنما جاز أن يقع (اسم الفاعل) موقع المصدر لأن المصدر قد يقع أيضًا موقعه في قولك: رجل عدل ونحوه [٢] انتهى، ومن وقوع زنة الفاعل مفعولًا مطلقًا قولهم: اعتصمت عائذًا بك، على أن يكون بمعنى المصدر (مفعولًا مطلق) للفعل المذكور أو لفعل محذوف من جنس لفظه، أي: اعتصمت وعذتُ عوذًا بك، ويُحتمل أن يكون حالًا ففيه ثلاثة أوجه.

الثاني: أن (الفاء) عاطفة عاملًا قد حُذِف وبقي معموله على ما قبله وصاعدًا حال، قال في النهاية:" وفيه لا صلاة لِمن لم يقرأ بـ(أم الكتاب) فصاعدًا أي: فما زاد عليها، كقولهم: اشتريتُ بدرهم فصاعدًا وهو منصوب على الحال تقديره فزاد الثمن صاعدًا"[٣]، وقال نجم الأئمة: "ومن المواضع التي يحذف فيها عامل الحال قياسًا على الوجوب أن يبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا مقرونة بالفاء، أو ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدًا، أو ثم زائدًا أي: فذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا أي: آخذًا في الازدياد" [٤] ويُقال: هذا في ذي أجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي بأكثر، وتقول في غير الثمن: قرأتُ في كل يوم جزءًا من القرآن فصاعًدا، أو ثم زائدًا أي: ذهبتْ القراءة زائدة، أو كانت كل يوم في الزيادة، وقال ابن هشام والأزهريّ : "ويُحذف عامل الحال في صور وجوبًا منها هي التي يبين بها (ص١٧٠)ازدياد في المقدار أو نقص فيه بتدريج، **فالأول**: كتصدق بدينار فصاعدًا. **والثاني**: اشتره بدينار فسافلًا (فصاعدًا، وسافلًا) حالان و(الفاء) الداخلة عليهما عطفتْ عاملًا قد حُذِف وبقي معموله من عطف الأخبار على الإنشاء والأصل

---

(١) الكتاب :١/ ٣٤٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط :٢/ ٤٧٠.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير :٣/ ٣٠.

(٤)شرح الرضي على الكافية:٢ /٤٧.

تصدّق بدينار، فذهب المتصدق به صاعدًا أو اشتره بدينار فاسخط المشتري به سافلًا، قال أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا (الفاء)"[1] انتهى.

فإن قلتَ: الرضي والجماعة لِمَ حملوه على ما حملوه ولم يحملوه على كون الأخذ بدرهم وزائد وإن لم يكن ذا أجزاء؟ قلتُ لرعاية ظاهر (الفاء)؛ لأنه لا يعطف بعض الثمن على بعض بـ(الفاء) ضرورة أنها موضوعة للتعقيب، ولا تقدم لبعض أجزاء الثمن على بعض، ولذا لا يُقال اشتريته بدرهم فنصف، فلا بد من جعل الثمن ذا أجزاء كما ذكروه.

وبالجملة صريح كلام هؤلاء أن الفاء للعطف، بل صرح الرضي بقيام (ثم) أيضًا مقامها كما سمعتَ، فلا حاجه إلى تقدير شرط، لكن تقدير الشرط في أكثر الموارد وكأنه أولى وأظهر والتقدير في الحديث: وإن شاء فيصعد صاعدا، وفي المثال: اشتريته بدرهم فان لم يكن بدرهم فيذهب صاعدًا أي: يكون زائدًا عليه ولا يحتمل النقيصة، وكذا الكلام في بعته بدرهم.

الثالث: أن تكون (الفاء) عاطفة، ولكن العطف على محل بدرهم ويكون (الفاء) إشارة إلى ما ذكروه من أخذه بالتدريج وكان الوجه في مصيرهم إلى الحالية ترجيحهم الحاليّة على العطف على المحل لقلّته، فتدبر.

[المسألة الحادية والأربعون]

سئلت ل :عن وجه اجتماع الحركات الأربعة في نحو (ضَرَبَتا) تثنية الغائبة مع تصريح أئمة التصريف بعدم جواز تواليها.

أجبــت م :بأن المسائل المتعلقة بالحركة كثيرة أوصلناها في بعض كتبنا إلى ثلاثين مسألة، منها أنها تحدث بعد الحرف أو قبله أو معه؟ ومنها أن الحرف هل هو مجتمع من حركتين أو لا؟ ومنها أن الحركات(ص١٧١)هل هي التي في أيدي

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢/ ٢٩٣،شرح التصريح على التوضيح :١/ ٦١٥.

الناس في ظاهر الأمر، أعني الفتحة والكسرة والضمة أم أكثر؟ ومنها أن الحركة الإعرابية أقوى مع كونها طارئة من البنائية مع كونها دائمة؟ ومنها أنهم يقولون في حركات الإعراب: (رفع وجرونصب) وفي حركات البناء (ضمّ وكسر وفتح).

ومنها أن حركة الإعراب هل هي أصل لحركة البناء أم بالعكس أم كل منهما أصل في موضعه؟ ومنها أن الحركة هل هي قائمة بالحرف والمتحرك الحرف أم المتحرك العضو؟ ومنها أن الحركة هل تقوم مقام الحرف أم لا؟ ومنها أنهم ما يعنون بقولهم الحركة تثقل في الوقف، أيريدون أن حركة الإعراب في مررتُ ببكر، وهذا بكر، صارت في الكاف؟ أو يريدون أنها مثلها؟ إلى غير ذلك في المسائل التي لم يتعلق بها السؤال وقد أشبعنا في جميع ذلك المقال في مطاوي كتبنا وتضاعيف صُحفنا، ومن جملة تلك المسائل تقسيم الحركة إلى قسمين:

(أصليّة وعارضة)، وتحقيق القول في (ضَرَبَتا) من حيث التوالي يتوقف على شرح هذه المسألة وتنقيح أقسام الحركة، فنقول: للحركة خمسة أقسام معلومة:

القسم الأول: الحركة الأصلية وهي التي تكون مع الحرف في ابتداء الوضع أو الاشتقاق، فالأول: كحركة (الفاء والعين) من (الفَرَح) مصدر (فَرِح) فإن الواضع لما وضعه وضعه هكذا أي: بتحريك (الفاء والعين).

والثاني: كحركة العين من (نَصَرَ) فإنه لما اشتق من المصدر حرك عينه من دون تأخير وذلك ظاهر، وحكم هذه الحركة أن تنقلب (الواو) معها (ألفًا) كما في (قال) أصله: (قَوَلَ) ويرد معها الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين، ولا يجوز أن يجتمع مع ثلاثة أخرى مثلها إلا مع الفاصل، إلى غير ذلك من الأحكام.

القسم الثاني: الحركة الطارئة أي العارضة: وهي التي لم تكن في الكلمة لكنها طرأت بسبب داع من الدواعي مثل التقاء الساكنين ونحوه وهذه على أربعة أقسام (ص١٧٢)؛ لأنها أما أن تطرأ بسبب أمر داخلي أو أمر خارجي وكل منهما لا يخلو من قسمين؛ لأن مقره أما أن يكون جزءًا من أجزاء الكلمة أو لا، فهذان قسمان آخران والمجموع أربعة أقسام وبضميمتها إلى القسم الأول يتم العدد المدّعى.

القسم الأول: من أقسام (الحركة العارضة)أن تكون الحركة قد عرضت بسبب أمر داخلي وموضعها جزء من أجزاء الكلمة، والأمر الداخلي شيئان:

أحدهما: الضمير المرفوع المتصل الّذي هو كجزء من الفعل.

والثاني: (نون التأكيد) المتصل بنفس الفعل بحيث لا يُرى بينهما فاصل لا لفظًا ولا تقديرًا، وحكم هذا القسم من الحركة حكم الحركة الأصليّة من رد المحذوف معها كردّه معها، نحو (قولا، وقولن) فإنهما في الأصل (قل) بحذف العين؛ لالتقاء الساكنين ولما اتصل به الألف أو النون تحركت اللام منه بالفتحة فهي طرأت بسبب أمر داخلي وهو الألف في الأول ونون التأكيد في الثاني، ومقرها جزء من الكلمة وهو اللام فردّ العين المحذوفة لزوال التقاء الساكنين، إن قلتَ لِمَ لم تعد اللام في (اخشوا وارموا) والأصل (اخشَ) و(ارمِ) وقد اتصل بهما ضمير الفاعل؟ قلتُ أُعيدت (اللام) أولا وقيل: (اخشيوا) و(ارميوا) لكنه وجد قياس آخر اقتضى حذف (اللام)، فإنها في المثال تحركتْ وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وحُذِفتْ الألف للالتقاء الساكنين.

وفي المثال الثاني ثقلت الضمة عليها فحُذِفتْ فالتقى الساكنان فحُذِفتْ (اللام)، ويوضح ذلك الجمع من الأجوف، نحو (قولوا) فإنه في الأصل (قل) فلما اتصل ضمير الفاعل وهو كالجزء من الفعل أُعيدتْ (العين) وقيل: (قولوا) ولم يجد بعد ذلك قياس يقتضي حذف (العين) فسَلِمتْ وهذا ظاهر، إن قلتَ: لِم كان هذان الشيئان أمرين داخلين؟ قلتُ: أما (ضمير الفاعل) فواضح؛ لأنه داخل في أجزاء الفعل ومحكوم عليه بحكم الجزء، ألا ترى أنه لا يعطف عليه كما لا يعطف على جزء الكلمة ؟(ص١٧٣)فلا يُقال: ضربًا وزيد، بل ضربا هما وزيد.

وأما نون التأكيد فلأنه حرف التصق بالفعل لفظًا ومعنى فأشبهت في الالتصاق (ضمير الفاعل) المتصل فنَزلتْ منزلته، فاعتد بالحركة الطارئة معها كما اعتد بما طرأت مع (ضمير الفاعل) فأُعيد معها الحرف المحذوف، ولا يُخفى أن هذا التشبيه إنما يتحقق في غير البارز، إذ لا فاصل بينها وبين الفعل حينئذ، بخلاف إذا كان الضمير بارزًا كما في الجمع والمفردة المخاطبة فإنه يفصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحّاد اللفظيّ فلا يشبه (ضمير الفاعل) المتصل فلا يعاد المحذوف معه ولذلك يُقال: (لا تخشوّن وارضوّن) ولا يُقال: لا (تخشاوّن) و(ارضاوّن) بإعادة اللام .

القسم الثاني: أن تكون الحركة عارضة بسبب أمر داخلي، ولا يكون موضعها جزءاً من أجزاء الكلمة وهذه لا حكم لها ووجودها كعدمها، فتجتمع مع ثلاثة، حركة أخرى بلا فصل ولا يعاد معها الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين، نحو (ضربتا) و(رمتا) فإنهما في الأصل (ضربتْ)، و(رمتْ) بتاء التأنيث التي هي خارجة عن الكلمة وليستْ كالجزء منها، فلما اتصل بهما ألف المثنى التقى ساكنان فحُرِكتْ التاء بالفتحة؛ لأجل الألف فحركة التاء في المثالين عارضة؛ بسبب أمر داخلي وهو (ضمير الفاعل)، لكن ليس موضعها جزءاً من أجزاء الكلمة، فلم يعتد بها ولذلك لم يبالُوا باجتماع أربع حركات متواليات في (ضربتا)، ولم يروا اللام المحذوفة في (رمتا)، ولم يقولوا: (رماتا)؛ لأن التاء في حكم الساكن لأن حركته في حكم السكون، نعم في اللغات لغة رديّة يقول: اجعلها (رماتا) بإعادة الألف نظرًا إلى الحركة الصّوريّة، إن قلتَ :قال امرؤ القيس:

لها متنتان خظاتا كما أكبّ على ساعديه النمر[1]

والمتنتان جنبتا الظهر واكب مطاوع كبه أي: ألقاه على وجهه، والساعد معلوم

(١) البيت من المتقارب ، ديوان امرئ القيس:١٠٧ .

و(خظاتا) تثنية خظتْ، يُقال: خظا لحمه، (يخظو)، (خظوًّا) كـ(سموٍّ) أكثر فأعاد اللام المحذوفة في المفرد وهو أفصح الشعراء. قلتُ إثبات (ص١٧٤)اللام للضرورة، وقد شاع أن في الضرورات تباح المحذورات، على أنه يُحتمل أن يكون قد أراد خظاتان فيكون اسمها مثنى حُذِفت نونه للضرورة، كما قال:" بيضك ثنتان وبيضي مئتا" [(١)]،والأصل مئتان والخظاة المكتنزة من كل شيء، إن قلتَ: فعلى ما ذكرتم وهو أنه لا يعتد بهذه الحركة يلزم التقاء الساكنين في (ضربتا) وهما (التاء) و(ألف الضمير).

قلتُ: لحركة (التاء) اعتباران: اعتبار عدمها حكمًا، واعتبار وجودها لفظًا، فاعتبار عدمها مع ما قبلها لعدم الاحتياج إليها، إذ يجوز حذف ما قبلها، واعتبار وجودها مع ما بعدها للاحتياج إليها؛ لامتناع حذف إحداهما إذ (التاء) علامة التأنيث، و(الألف) ضمير الفاعل، وبالجملة لا اعتبار للعارض إلا إذا اقتضت الضرورة اعتباره كما في هذه الحركة بالنظر إلى ضمير الفاعل، فإن اعتبار صورتها لأجل الضرورة، كما لا يخفى.

القسم الثالث: أن تكون الحركة عارضة بسبب أمر خارجي، ومحلها جزء من أجزاء الكلمة أو كالجزء منها.

القسم الرابع: أن يكون عروضها لأمرخارجي ولم يكن محلها جزءً من الكلمة وعلى التقديرين لا عبرة بها وليس لها حكم الحركة الأصليّة، فلا يعاد معها الحرف المحذوف:

فالأول: نحو (بع الفرس) (وقل الحق) (واخشوّن واخشيّن) فإن الحركة في هذه الأمثلة قد عرضت بسبب أمر خارجي منفصل وهو (المفعول) في المثالين الأولين و(نون التأكيد) في الآخرين وموضعهما في الأولين الجزء من الكلمة أعني اللام، وفي الآخرين ما هو كالجزء منها وهو (ضمير الفاعل) ولم يعد العين ولا اللام، ولم

(١) مجمع الأمثال: ٢ / ١٨١.

يقل (بيع الفرس) ولا (قول الحق) ولا (اخشاونّ واخشاينّ) وكون نون التأكيد أمرًا خارجيًا منفصلًا بناء على ما مر من أنها مع الضمير البارز كالمنفصل.

والثاني: نحو (دعت النساء) فإن الحركة في هذا المثال ونحوه عارضة؛ بسبب أمر خارجي وهو الفاعل فإنه كلمة مستقلة منفصلة (ص١٧٥)عن الفعل ومحلها (تاء التأنيث) الخارجة عن الكلمة، فلذلك لا تعاد (اللام)، ولا يُقال :(دعات النساء) وجميع ذلك ظاهر فرع إذا خفّفت همزة ما وقعت فيه الهمزة المتحركة بعد (لام التعريف) الساكنة كـ(الأحمر) و(الاستغفار) و(الاسم) و(الابن) فبقاء همزة الوصل أكثر من حذفها وإن وقع حذفها أيضًا في كلامهم، وتوضيح ذلك أن الهمزة التي بعد (اللام) إذا خففتْ بحذفها بعد نقل حركتها إلى (اللام) في (الأحمر) ولأنها همزة وصل وهي تسقط في الدرج في (الاستغفار) ونحوه فيحرك (اللام) للساكنين هي والسين، فإن اعتد بحركة (اللام) حذفتْ همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها المعتد بها، فيُقال (لحمر) و(لستغفار) وهذا قليل غاية القلة ومنه قوله:

وقد كنت تخفي حبّ سمراء حقبة فَبح لان منها بالذي أنت لائح[١]

فإن الأصل (الآن) وهو اسم للوقت الّذي أنت فيه فنقل حركة الهمزة الأصليّة إلى (اللام) وحذفها ثم حذف همزة (الـ) لتحريك (اللام). وإن لم يعتد بها لعروضها في (اللام الساكنة) وضعًا لم تُحذف أي: همزة الوصل؛ لكون ما بعدها في حكم الساكن لعدم الاعتداد بالحركة، فتبقى الهمزة الوصلية مع (اللام المتحركة) وهذا أكثر بدلالة الاستقراء وموافق للقياس؛ لأن القياس في كلامهم عدم الاعتداد بالعارض ولذا لم يردّوا (الواو) المحذوفة في (قل الحق) كما مر مع حصول الحركة وزوال التقاء الساكنين، فيُقال (اَلَحمر) و(اَلِستغفار) بهمزة الوصل واللام المفتوحة

(١) البيت من الطويل ، لعنترة بن شداد، ديوان عنترة بن شداد: ٢٦.

في الأول المكسورة في الثاني، قال ابن الحاجب في الشافية :وعلى هذا الأكثر يُقال عند لحوق (من) و(في) الجارتين: (منَ لحمر) بفتح النون واللام و(فِلَحمر)بكسر الفاء وفتح اللام لسقوط همزة الوصل درجًا ،وكون حركة (اللام) في حكم المعدوم لعدم الاعتداد بها فالتقاء (الياء) من (في) و(النون) من (من) الساكنتين مع اللام المتحركة بتلك الحركة (ص١٧٦) في حكم التقاء الساكنين فحُركتْ (النون) بالفتح وحُذِفت ياء (في) على قياس التقاء الساكنين[١]، وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في سائر كتبنا فلا نطيل هنا فإن جميع ذلك ظاهر، نعم بقي في المقام ذكر أوهام لأولي الأفهام وهي كثيرة تقصر عن استيفائها واستقصائها أرقام الرّق والحر،**{ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ}**[٢] فلنقتصر على وهم رجل يدعى أن له يدًا في هذه المطالب صاحب الحواشي الفاشية علي السيوطي المدعو بأبي طالب فإنه قال في الفصل المعقود لهمزة الوصل بعد ذكر الأسماء العشرة: "ومما يتفرع على كون تلك الهمزات للوصل أنه إذا اتصل بها لام التعريف الواقعة في الدرج سقطتْ تلك الهمزات وكسر اللام لدفع التقاء الساكنين، وإن حذف حرف مما قبل اللام لسكونه وسكون اللام، يجوز أن يعاد ذلك الحرف حينئذ قياسًا"[٣].

فليقرأ قوله تعالى: **{ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ}** [٤] في سورة الحجرات بحذف الهمزتين وكسر لام الاسم ونحوه في الاتصال وعلى الانفصال وإلى الاستخراج وأمثال ذلك في حذف الهمزة وكسر اللام، وإن شئت فأعد ياء (في) وألف (على) و(إلى) قياسًا على عود ياء (بيعنّ) وألف (خافنّ) وهذا مما لم يقرع على الآذان إلا على أقل قليل، فإذا سمعوه أخرجوا عن سواء السبيل.

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ، الاستراباذي: ٢/ ٧٠١

(٢) سورة لقمان : ٢٧.

(٣) لم نقف على هذا النص في كتاب.

(٤) سورة الحجرات : ١١.

وقد ذكرتُ هذا لجمع من مدّعي العلوم العربية أولي منديل طويل عريض، وذوي أقبية وأثواب بيض، فانكروه وأصرّوا على وجوب ذكر تلك الهمزة في تلك الحال، ولم يدروا أنهم كالضال المضل والمرء لا زال عدوّ لما جهل انتهى، وفيه نظر لوجهين:

الأول: في قوله يجوز أن يعاد ذلك الحرف حينئذ قياسًا، وهو أنه لا قياس هناك يقتضي إعادته بل قياس عدم الاعتداد بالعارض يقتضي عدم إعادته، وقد مرّ تفصيل ذلك.

الثاني: في قوله قياسًا على عود ياء (بيعن) وهو أن هذا القياس مع الفارق فإن الحركة في (بيعن) عرضت بسبب أمر داخلي وموضعها جزء من أجزاء الكلمة وليست الحركة في نحو في الاتصال كذلك، وقد مر تفصيل ذلك أيضًا على أنا لو قسنا على عود ياء (بيعن) لوجب أن نعيدها ولم يجز لنا حذفها بوجه كما في ياء (بيعن) واللازم باطل فإن الإعادة(ص١٧٧)جائزة كما صرح هو بذلك، بقوله:" يجوز أن يُعاد ذلك الحرف حينئذ قياسًا"، فتدبر.

[المسألة الثانية والأربعون]

سُئلــت ل : عن معنى الحديث الشريف الّذي نقله صاحب (كنز الدقائق) [١] ونصه هذا في (أُصول الكافي): "عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن علي عن الحسن بن علي عن يوسف بن عبد السلام عن سيف بن هارون مولى الـ جعفر[٢] قال أبو عبد الله عليه السلام :اكتب بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) كنز الدقائق : للميرزا محمد بن محمد رضا القمي المشهدي.

(٢)في الأصل: (جعفرة).

من أجود كتابك ولا تمد (الباء) حتى ترفع السـين" [1]انتهى .

أجبـت م: بأن البسملة كانت ترسم في المصاحف العثمانية هكذا بـــــــــم بمدّ (الباء) وتطويله قبل (السين) فنهى عن الرسم كذلك وقال: لا تمدّ (الباء)، أي: لا تجره ولا تطوّله قبل حتى ترفع (السين) وتكتبه، فاذا رفعتْ (السين) وأظهرت أسنانه مدّ (الباء) بعد ذلك وطوّله، فيصير هكذا (بســـــــم) هذا معنى الحديث ، ويظهر منه أن المراد من الخط المطول في قول المفسرين حُذِفت الهمزة من (بسم الله) وطوّلتْ (الباء) عوضًا عنها، الخط المستطيل إلى (الميم) لا ما هو رسم (الباء) أعني هذا (بســـــــم) كما احتملناه سابقًا في هذا الكتاب قبل أن نطلع على هذا الحديث فيرد عليه وجهان من النظر تقدما:

الأول: أن هذا الخط ليس خط (الباء) بل خط (السين) كما هو بديهيّ.

الثاني: أنه إنما يتصور في خط النسخ في بعض بخلاف آخر، فإنه كثيرًا ما يكتب بغيره مثل هذا (بسم بسم) ونحو ذلك ، وبخلاف الثلاث فإنه هكذا (بسم) وبخلاف الكوفي وسائر الخطوط.

ويُجاب عن النظر الأول بأن هذا الخط المستطيل إلى (الميم) من جهة وقوعه بعد أسنان (السين) ينبغي أن يكون له، لكن القاعدة الخطية لا تقتضي رسم (السين) المتصل بحرف بهذا القدر من الطول (بســـــــــــــم)، بل المتداول بين أرباب الخط أنهم يكتبونه منفصلًا عن الحرف المتصل به بأدنى خط؛ ليحسن النقش وينفصل (ص١٧٨)أحد الحروف عن الآخر لتسهل قراءة الكلمة للقارئ الناظر مثل هذا سئل فلا يكتبون هذه الكلمة هكذا سئل ولا هكذا سئل بل كما كتبنا.

فعلى هذا ينبغي كتب (السين) من (البسملة) هكذا (بســـــم) لا هكذا (بســـــــــــــمـ)كما هو الأكثر الأشهر، بل لا يكتبونها بغير هذا الطريق إلا لداع كضيق المقام؛ بسبب وقوعها في آخر سطر أو في شكل صغير أو نحو ذلك مثلًا، إذا أريد رسم البسملة في شكل صغير فلا بد حينئذ من رسم سينها

(١) الكافي : ٢/ ٦٧٢.

غير مطولة مثل هذا (بسم الله الرحمن الرحيم)، فإذا علم أن هذا القدر من الطول ليس حق (السين) فيعلم أنه عوض عن طول (الباء) الّذي كان له في حالة الانفصال، فإنه يرسم في حالة الانفصال مطولًا هكذا (بـــــــــــ).

ومن المعلوم أيضًا أن طول (الباء) في حالة الانفصال لم يكن هذا القدر فيعلم أن الزائد على ذلك عوض عن الهمزة فثلث ذلك الخط المستطيل حق (السين) وثلثه حق (الباء) وثلثه الآخر عوض عن الهمزة فمن جهة أن ثلثه حق (الباء) قيل: إنه طوّل (الباء) ومدّ (الباء) وخط (الباء) مسامحة في التعبير، وتفصيل القول: أنه ينبغي أن ترسم (البسملة) هكذا (بـــــــــــسمـ) بخط قبل (السين) أداء لحق (الباء) وخط بعد (السين) أداء لحق (السين) نفسه؛ لكن ورد النهي عن الرسم كذلك والأمر بإطالة (الباء) بعد كتب (السين) فينبغي أن ترسم بعد هذا لنهي هكذا (بســـــــــمـ) بخط طويل في الجملة بعد (السين) حتى يكون النصف الأول من هذا الخط (للسين) عملًا بالقانون الّذي ذكرناه، والنصف الآخر منه (للباء) عملًا بالحديث الّذي سطرناه، لكن طول ذلك النصف الّذي للباء في الجملة عوضًا عن الهمزة، وهذا معنى قولهم طوّلت (الباء) عوضًا عن الهمزة فحصل خط طويل ثلثه الأول للسين وثلثه الثاني للباء وثلثه الثالث للهمزة ، فالسين أيضًا له حق من هذا الخط لكن الثلث الأول فإنه الواقع بعد أسنانه،(ص١٧٩)إن قلتَ: أجعل الثلث الثالث للباء والثلث الثاني للهمزة وقد طوّلت (السين) عوضًا عن الهمزة، قلتُ: ذلك لا يصح؛ لأن الهمزة إنما حُذِفتْ من بعد (الباء) وموضعها بعده فلما حُذِفتْ طولت (الباء) عوضًا عنه وصار هكذا (بـــســـمـ)، ولما ورد النهي عن الرسم كذلك أخر هذا الطول بعد أسنان (السين) وطوله فانظمّ إلى طول (السين) القليل فصار هكذا (بســـــــــــم) فتدبر.

وعن النظر الثاني بأنه يتصور في جميع الخطوط، أما في النسخ فواضح وقولنا: إنه كثيرًا ما يكتب بغيره إلى آخره يجاب عنه بأن دعوى الكثرة غير مسلمة، نعم قليلًا ما يُكتب هكذا (بسم)، لكنه أما للجهل بالقواعد وعدم الاطلاع

على الحديث، أو لداع آخر كما ذكرنا فلا يضرّنا، وأما في الثلث فبأن يرسم هكذا (بسم) وهكذا في الكوفي وسائر الخطوط. ونحن لا نشتغل بتفصيل ذلك فإنه ظاهر على من له أدنى بصيرة وهذا بحث نشرنا فيه بساط البيان وبسطنا الكلام ولم يقع من أحد أولي الأفكار بسط في المقام.

[المسألة الثالثة والأربعون:]

سُئلت ل : عن وجه التذكير في قوله تعالى في سورة يوسف :{ **إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ** } [١] ، مع أن الخطاب لزليخا والوجه من الخاطئات وفي سورة الطلاق :{ **وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ** } [٢] ، مع أن المدح لمريم ابنة عمران والقياس من القانتات.

أجبت م: بأن في ذلك أوجهًا أوجهها أنه من باب التغليب أي: تغليب الذكور على الإناث وهو إجراء صفة مشتركة المعنى بين الذكور والإناث عليهم جميعًا على طريقة إجرائها على الذكور خاصّة، فإن (الخطأ والقنوت) ممّا يوصف به الذكور وللإناث لكن لفظ (خاطئين) و(قانتين) إنما يجري على الذكور فقط، وهذا الوجه الزمخشريّ وأتباعه قال في الكشاف: "وإنما قال من (الخاطئين) بلفظ التذكير تغليبا للذكور على الإناث"[٣].

وثانيها: أن التذكير للإشعار بأن طاعة مريم (ص١٨٠)لم تقصر عن طاعة الرجال الكاملين المطيعين حتى عدّت من جملتهم، وكذا معصية زليخا لم تقصر عن معصية الرجال العاصين حتى عدّت من جملتهم، وتفصيل القول أن في التعبير بالتذكير إشارة إلى كمال الخطأ الصادر من زليخا والطاعة الصادرة من مريم وبيان ذلك يستدعي رسم مقدمات :

---

(١) سورة يوسف : ٢٩.

(٢)سورة الطلاق : ١٢.

(٣) الكشاف :٢ /٤٦١.

الأولى: أن النساء نواقص العقل ولذا ورد في الحديث :"لا تؤاخذ النساء بأقوالها" [١] أي: إذا صدر منهن قول مذموم في الشريعة، لا يؤخذن به؛ لأنّهن نواقص العقل لا شعور لهنّ بأقوالهنّ ولا بأفعالهنّ ، كما لا يؤخذ المجانين بأقوالهم بل ولا بأفعالها، وما يصدر منها من الأمور المخالفة للشرع لعدم شعورهم بما يصدر منهم، وفي تفسير الامام عليه السلام" عدلَ الله شهادة امرأتين بشهادة رجل لنقصان عقولهنّ ودينهنّ معاشر النساء خلقتنّ ناقصات العقول فاحترزن من الغلط في الشهادات فإن الله يعظم ثواب المحتفظين والمحتفظات في الشهادة"[٢] انتهى موضع الاستشهاد، ويدل على ذلك أيضًا أنهم يعبرون عنها بـ(ما) الموضوعة لغير العقلاء كما لا يخفى على الناظر في الآيات الكريمة والأشعار القديمة كقوله تعالى:{ **فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء** }[٣]، ونحو ذلك.

الثانية: أن المرء يُثاب على قدر علمه وعقله لا على قدر عمله، فكلما كان العقل كاملًا كانت العبادة كاملة، فيثاب العابد على قدر العبادة الكاملة الناشئة من العقل الكامل، فالعبادة بغير علم وعقل لا ينفع، والعامل على غير بصيرة كالسائر على غير طريق لا تزيده كثرة السير إلا بُعدًا، ويدل على ذلك أخبار متضافرة وآثار متكاثرة.

قال أبو جعفر عليه السلام بعد فقرات:" قال الله عز وجل مخاطبًا للعقل: أما إني إياك آمر وإياك أنهى وإياك أُعاقب وإياك أثيب" [٤] انتهى، فحصر الثواب والعقاب في العقل باعتبار أنه بذاته أو بواسطة قوّة ورويّة فيه(١٨١)منشأ للطاعة والعرفان ومبدأ المعصية والطغيان في مواد الإنسان ،ومستحق لهما في ضمن تلك المواد فلا يدل الحديث على ثبوتها له مجردًا عنها فضلًا عن أن يدل على نفي

---

(١) لم نهتدِ إليه.

(٢) وسائل الشيعة :١٨ / ٢٤٥.

(٣) سورة النساء : ٣.

(٤) بحار الأنوار : ١ /٩٦.

المعاد الجسماني وقال عليه السلام: " إنما يداق الله العباد يوم القيامة في الحساب على قدر ما آتاهم من العقول في الدنيا" [١] انتهى .

فإن للعقل مراتب متفاوتة في القوة والضعف، والكمال والنقصان، المرتبة العليا للأنبياء والأوصياء عليهم السلام، والمرتبة السفلى لمن به يتميّز عن سائر الحيوانات الخارجة عن رتبة التكليف والمتوسطات على كثرتها متوسطات والمداقة في الحساب بحسب تلك المراتب، فحساب من في الدرجة الوسطى أشق وأدق من حساب من في الدرجة السفلى، وأخف من حساب من في الدرجة العليا؛ وذلك لأن الحساب على حسب التكاليف والتكاليف متفاوتة على حسب تفاوت العقول، إذ الأقوى عقلًا أشد تكليفًا من الأضعف.

وفي (الكافي) قيل لأبي عبد الله عليه السلام:" فلان بمكان رفيع من عبادته ودينه وفضله، قال: كيف عقله؟ قلتُ: لا أدري، فقال: إن الثواب على قدر العقل "[٢]،أي: فإن كان العقل كاملًا كان الثواب كاملًا، وإن كان ناقصًا كان ناقصًا؛ لأن زيادة الثواب بكمال العبادة وكمالها بمعرفة المعبود، ولا تحصل ذلك إلا بزيادة العقل والعلم، فإذن زيادة الثواب على قدر العقل، كما أن زيادة العقاب على قدره، لقول الصادق عليه السلام:"يُغفر للجاهل سبعون ذنبًا قبل أن يُغفر للعالم ذنب واحد"[٣]، ثم ذكر عليه السلام بعد قوله: الثواب على قدر العقل، قصة رجل عابد من بني إسرائيل قال: لملك بعد ما أتاه في صورة أنسي وقال له: إن مكانك لنزه لا يصلح إلا للعبادة، قال: أن لمكاننا هذا عيبًا إذ ليس لربّنا بهيمة، فلو كان له حمار

(١) الكافي : ١/ ٥٩.

(٢) الكافي : ١/ ٦٠.

(٣) الكافي : ١/ ٣٥٧.

لرعيناه، فأوحى الله إلى الملك إنما أُثيبه على قدر عقله [1]والقصة(ص١٨٢)تمامها في الكافي .

"وقال رسول الله ﷺ: إذ أُبلغكم عن رجل حسن حال، أي: من فعل الصلاة والزكاة والصيام والحج والصدقات وغيرها من الأعمال الديّنية والدنيويّة فانظروا في حسن عقله فإنه إنما يجازي بعقله"[2] انتهى ،أي: فأن وجدتم عقله على وجه الكمال فاعلموا أن أعماله أيضًا على وجه الكمال وأن الثواب المترتب عليها على وجه الكمال، وإن وجدتم عقله ناقصًا فاعلموا أن جميع ذلك ناقص فلا تغتروا بحسن أعماله وأفعاله واستقامة أحواله ظاهرًا، ولا تحكموا بمجرد ذلك على صحة عقيدته وسلامة قلبه وكمال عمله وثوابه، بل أنظروا أولًا إلى حُسن عقله وكمال جوهره، فإنه إنما يجازى بعقله ،أي: على قدره، وبالجملة إن الأخبار الدالة على ما ذكرناه كثيرة يكلّ المرء عن إحصائها ويملّ عن استقصائها وفيما ذكرناه كفاية لمن له دراية.

الثالثة: أن العبادة على ثلاثة أقسام:

الأول: عبادة العبيد وهي للخوف من الضرب والتهديد، فإن من المعلوم أن عبادة العبد لمولاه وإطاعته إياه وامتثاله لأوامره وكف النفس عن مناهيه إنما يكون للخوف منه فلولم يكن خائفًا منه، وكان معتقدًا بأنه لا يزجره ولا يعذّبه ولا يعاقبه على تركه عبادته لما عَبده ولما أطاعه وهذا ظاهر.

الثاني: عبادة الأُجراء وهي أن تكون طمعًا منهم للأجرة فلو اعتقدوا أو ظنوا بأنه لا أجرة لهم في هذه العبادة ولا ثمرة تترتب عليها لما ارتكبوها.

الثالث: عبادة المقربين وهي عبادة لا تكون للخوف من الزجر والعذاب، ولا لطمع الأجر والثواب، كعبادة الأنبياء والمرسلين والأئمة الطاهرين صلوات الله وسلامه

---

(١) ينظر: الكافي : ١/ ١٢.

(٢)الكافي: ١/٦٠.

عليهم أجمعين، وصاحب هذه العبادة وإن لم يكن نظره إلى الزجر والثواب لكنه يثاب عليها غاية الأجر والثواب.

فإذا تمهّدت هذه المقدمات فاعلم أن الله عزّ وجلّ لو قال: من القانتات بلفظ التأنيث لكان لمتوهم أن يتوهم أن مريم من جهة أنها من النساء، تكون بمقتضى المقدمة الأولى ناقصة العقل، فتكون بمقتضى المقدمة الثانية وهي أن كمال الأعمال ناشئ من كمال العقل عبادتها غير كاملة فتكون من أحد القسمين الأولين من أقسام العبادة المذكورة في المقدمة الثالثة، فيكون الثواب المترتب على عبادتها ناقصًا؛ لأن زيادة الثواب بكمال العبادة وكمال(ص١٨٣)العبادة معرفة المعبود وصفاته واستحقاقه للعبادة، ولا تحصل ذلك إلا بزيادة العقل والعلم كما مر مرارًا، فدفع الله عزّ وعلا ذلك التوهم بقوله: {من القانتين} ، بصيغة التذكير وأشعر بأن طاعتها وعبادتها لم تقصر عن طاعة الرجال أولي العقل والكمال فهي عبادة كاملة ناشئة عن عقلها الكامل، فيترتب عليها كمال الأجر وأعلاه وزيادة الثواب ومنتهاه وتكون من القسم الثالث من أقسام العبادة.

ويدل على أن مريم كاملة ما روي عن النبي ﷺ أنه قال:" كُمل من الرّجال كثير ولم يكمل من النساء إلا أربعة آسيا امرأة فرعون، ومريم بنت عمران، وخديجة بنت خويلد، وفاطمة بنت محمدﷺ" [1]انتهى، والله أعلم بحقيقة كلامه المجيد.

وثالثها: أن يقدر موصوف عام للذكور والإناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج أي: وكانت من الجمع أو الفوج القانتين أي: بعضهم ومثله في تقدير الموصوف العام قوله تعالى :{ **وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ**} [2]أي: فوج ظهير وقول الشاعر:

(١) الأربعون حديثًا في إثبات إمامة أمير المؤمنين × : ٣١٥.

(٢) سورة التحريم : ١٤.

يا عاذلاتي لا تردن ملامتي إن العواذل لسن لي بأمير[١]

أي: لسن لي بفوج أمير أو فريق، وإنما أحتيج هنا إلى تقدير موصوف عام من جهة الإخبار بالأمير والظهير المفردين عن الجمع وهو الملائكة وضمير العواذل، ولو ادّعى أن فعيلًا يستوي فيه التثنية والجمع والمفرد والمذكر والمؤنث لما أُحتيج إلى هذا التقدير، وعلى هذه الأوجه الثلاثة كلمة (من) للتبعيض لا لابتداء الغاية وذلك ظاهر ، وإنما لم نقدر الموصوف القوم؛ لأنه لا يعم النساء، إذ قيل إنه للرجال لا نساء فيهم، وقد استشهد الجوهريّ على ذلك بقول زهير:

وما أدري وسوف أخال أدري أقوم آل حصن أم نساء[٢] [٣]

لمقابلة القوم فيه بالنساء، وقال تعالى :{ **لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاء مِّن نِّسَاء**} [٤]

ورابعها: أن (من) إذا كانت لابتداء(ص١٨٤) الغاية فتارة تفوح منها رائحة النشو والتوليد فتسمي بـ(من) النشوية والتوليدية، وتارة تخلو عنها، فالثاني نحو: سرتُ من البصرة إلى الكوفة، فإن (من) في هذا المثال ومثله خالية عن معنى النشو عارية عن رائحة التوليد، والأول كما تقول: بنات رسول الله من خديجة، أي: متولدة وناشئة منها، ومنه قوله تعالى:{ **وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ**} [٥] ، على كون من نسائكم متعلقًا بربائبكم والمعنى حينئذ: حرّمت عليكم ربائبكم الناشئة من نسائكم المدخول، بهن أي: وأحلّت إذا لم تكونوا دخلتم بهنّ، وهذا

---

(١) البيت من الكامل ،غير منسوب ، الصحاح :٢ / ٢٩٥.

(٢)البيت من الوافر ، للشاعر زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى : ١٣.

(٣) ينظر: الصحاح : ٥/ ٢٠١٦.

(٤) سورة الحجرات :١١.

(٥) سورة النساء : ٢٣.

معنى قول الزمخشريّ في كشّافه: "إذا قلت: ربائبكم من نسائكم اللائي دخلتم بهنّ، فإنك جاعل (من) لابتداء الغاية كما تقول: بنات رسول الله من خديجة"[١] انتهى.

والحاصل أن (من) في المثال المذكور وفي الآية على الوجه المسطور نشويّة وتوليدية لوضوح ما فيها من رائحة (النشو والتوليد)، فيمكن أن يكون (من) في الآيتين من هذا القبيل أي: نشويّة وتوليديّة، فيكون الصفة بحال متعلق الموصوف والمعنى، وكانت ناشئة ومتولدة من القوم القانتين، فيكون من مدح الإنسان بنسبه وقرابته مثل قوله عليه السلام:" أشهد أنك كنت نورًا في الأصلاب الشامخة، والأرحام المطهّرة" [٢]فإنه مدح الحسين عليه السلام بكونه في صلب شامخ، ورحم مطهّر، ومثل ذلك كثير.

أن قلتَ: هذا إنما يتم لو كان لها قوم وعشيرة جليل القدر ورهط رفيع المنزلة والشأن، قلتُ: وهو كذلك فإنها من أعقاب هارون أخي موسى وجلالة قدرهم جلية ورفعة شأنهم عن البيان غنية، فإنهم أهل بيت عصمة وطاعة، فهذا أيضًا توجيه وجيه خال عن الخلل، لكن ليس فيه التصريح بمدح مريم بأنها نفسها كانتْ من المطيعات بل اللازم من تعريف قومها بالقنوت(ص١٨٥)وتوصيفهم بالإطاعة كونها أيضًا مطيعة مثلهم، وهذا يخالف الغرض المسوق له الآية، وهو مدحها بأنها مُنعتْ فرجها من دنس المعصية

وصدّقت بشرائع ربّها وكلماته وكتبه المنزلة على أنبيائه، وكانتْ من جملة المطيعات له والمواظبات على أطاعته كما لا يخفى ثم إن في الآيتين وجوهًا أخر تطلب من حفظة أفكارنا وخزنة أسرارنا وقد سطرناها في بعض أسفارنا.

---

(١) الكشاف : ١/ ٤٩٤.

(٢) بحار الأنوار :٩٨/ ٢٠٠.

[المسألة الرابعة والأربعون]

سألــت م :عن قول سيد الساجدين، وسند الزاهدين، إمام الثقلين، علي بن الحسين صلوات الله عليه وعلى آبائه وأبنائه في دعائه عليه السلام عند الصباح والمساء: "يولج كل منهما في صاحبه ويولج صاحبه فيه" [1] ، فقلتُ: معنى هذه الفقرة الشريفة أنه تعالى يدخل كل واحد من الليل والنهار في الآخر، بأن يقلب بعض أجزاء الليل المظلمة بأجزاء النهار المنيرة، ويدخله فيه وبالعكس فيكون قد نقص من أحدهما شيئًا وزاده في الآخر كنقصان ليل الصيف وزيادة نهاره وزيادة ليل الشتاء ونقصان نهاره وهذا المعنى يستفاد من قوله عليه السلام: "يولج كل منهما في صاحبه"، فأيّ فائدة في قوله:" ويولج صاحبه فيه"؟

أجبــت ل :بأن المراد التنبيه بالواو الحاليّة على أمر مستغرب وهو حصول الزيادة والنقصان معًا في كل من الليل والنهار في آن واحد، فيدل على كمال قدرته تعالى حيث أدخل الليل في النهار حين إدخال النهار فيه فيكون زيادة النهار ونقصانه واقعين في وقت واحد.

كذلك "زيادة الليل ونقصانه فلو لم يذكر قوله: ويولج صاحبه فيه، لم يحصل الإشعار بذلك والتنبيه عليه بل كان الظاهر من كلامه عليه السلام وقوع زيادة النهار في وقت ونقصانه في وقت آخر وكذا الليل كما هو محسوس للخواص والعوام"[2] انتهى كلامه منسوبًا إلى شيخنا البهائي رحمه الله،ورأيته أيضًا في شرح السّيد الداماد حشره الله مع أجداده الأمجاد، ويرد عليه أن الجملة(ص١٨٦) الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعليّة مصدّرًة بمضارع مثبت

تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من (الواو)، نحو: جاء زيدٌ يضحك؛ لأنه بمنزلة المفرد لتشبه المضارع به، فكما لا يدخل (الواو) على المفرد نحو جاء زيد ضاحكًا فكذلك لا يدخل على ما اشبهه وهو المضارع ،قال ابن مالك:

---

(١) الصحيفة السجادية ، الإمام زين العابدين × : ٢١.

(٢) مفتاح الفلاح :٣٠٤.

وذات بدء بمضارع ثبت حَوَت ضميرًا ومنه الواو خلت [١]

فينبغي أن يقول: يولج صاحبه فيه بلا (واو)، ويجاب عنه بأن الجملة المبدوءة بالمضارع المثبت قد تقع (حالًا) بتقدير مبتدأ بعد (الواو) وجعل المضارع خبرًا عنه فيصير الجملة اسمية في التقدير، كما ورد : قمت وأصكّ عينه ، أي : وأنا أصكّ أي : اضرب ،قال ابن مالك:

وذات واو بعدها انوِ مبتدأ له المضارع اجعلن مسندا[٢]

والحال في المقام كذلك، فالتقدير: وهو يولج إلى آخره، وهناك وجه آخر ذكره بعض من يدعي الفضل وهو أن المراد بأحد الإيلاجين إيجاد كل عقيب الآخر، باعتبار إيلاجه في مكانه، وبالإيلاج الآخر الزيادة والنقصان كما مر.

وقد فسر بعضهم قوله تعالى :{ **يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ** } [٣] ، بالإتيان بأحدهما في مكان الآخر، قال الشيخ أبو علي : في مجمع البيان في أوائل آل عمران، "قيل في معناه قولان:

أحدهما: أن معناه ينقص من الليل فيجعل ذلك النقصان زيادة في النهار وينقص من النهار فيجعل ذلك النقصان زيادة في الليل، على قدر طول النهار وقصره عن ابن عباس والحسن ومجاهد وعامة المفسرين.

وثانيهما: أن معناه تدخل أحدهما في الآخر بإتيانه بدلًا منه في مكانه عن أبي علي الجبائي"[٤] انتهى.

---

(١)ألفية ابن مالك :٢٠٣ .

(٢) ألفية ابن مالك :٢٠٤.

(٣)سورة فاطر: ١٣ .

(٤) مجمع البيان : ٢ / ٢٧١.

ومعنى **الإيلاج** في أصل اللغة **الإدخال**، يُقال: أولجه فولج ولوجا أدخله، واقتصر الزمخشريّ في كشافه على المعنى الآخر قال:" ذكر الله تعالى قدرته الباهرة بذكر حال الليل والنهار في المعاقبة بينهما" [1] وقال البيضاويّ: " إيلاج الليل في النهار إدخال أحدهما في الآخر(ص١٨٧)بالتعقيب أو بالزيادة والنقص" [2]، فكأنه عليه السلام قصد المعنيين معًا فإن حملتَ الإيلاج في الفقرة الأولى على معنى الزيادة والنقص كان في الفقرة الثانية بمعنى المعاقبة، وإلا فبالعكس فيكون المستفاد من الجملة المعطوفة غير ما يستفاد من الجملة المعطوف عليها والله أعلم، فعلم أن (الواو) على هذا الوجه (واو) العطف وهو الظاهر المتبادر كما لا يخفى. فائدتان:

الأولى: قال بعض الأفاضل في توجيه الفقرة الشريفة ما حاصله أنه لو أعطى زيد عمروًا درهما، ولم يعط عمرٌو زيدًا ذلك لكان زيد هو المعطِي بالكسر، وعمرو هو المعطَى بالفتح، فلو أردت أن تبهم الأمر على السامع وقصدت أن تخفي المعطِي من المعطَى، لقلتَ، زيد وعمرو يعطي أحدهما صاحبه درهمًا، فقد أبهمت المعطِي وأَخفيت المعطَى في قولك ذلك، فإن المعلوم منه صريحًا أن أحدهما لا بعينه معطٍ والآخر معطىً، فلا يفهم منه أن كلًا منهما (معطٍ) و (معطىً) فلو أردتُ بيان ذلك لقلتُ بعد ذلك عاطفًا: ويعطي صاحبه إيّاه، وهكذا الحال في قوله عليه السلام فإن المفهوم صريحًا من قوله: "ويولج كل واحد منهما في صاحبه"، أنه تعالى يولج أحدهما لا بعينه في الآخر، أي: يولج أما الليل في النهار وأما النهار في الليل، فأراد عليه السلام أن يبين أنه تعالى يدخل هذا في ذاك ويدخل ذاك في هذا على حد قوله تعالى: **{ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ}** ، فذكر الفقرة الثانية وهي "ويولج صاحبه فيه" انتهى.

---

(١) الكشاف:١/٣٥٠.

(٢)أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٢/٢.

الرد على بعض الأفاضل

ولا يخفى على النبيه إنه فرق بيّنٌ بينَ قولنا: زيد وعمرو يعطي كل منهما صاحبه، وبين قولنا: زيد وعمرو يعطي أحدهما صاحبه، فإن معنى الأول لمكان كلمة (كل): أن كلًا يعطي صاحبه أي: زيد يعطي عمروًا وعمرو يعطي زيدًا، ومعنى الثاني لفقدانها: أن أحدهما هو المعطي وكلامه عليه السلام من قبيل الأول لا الثاني، نعم هذا الوجه موجه في قوله تعالى :{ **يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ}**، لفقدان كلمة كلّ في الجزء الأول ولو(ص١٨٨) قال تعالى: يولج كل منهما في الآخر ، لما كان قوله :{ **وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ}** محتاجًا إليه وهذا الظاهر لمن له أدنى ربط بالعربيّة غير مخفي عليه .

الثانية: قال في مجمع البحرين بعد نقل قوله تعالى: { **يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ}**، وبيان معناه "فإن قيل: ما فائدة التكرار؟ أُجيب التنبيه على أمر مستغرب"[1]، وساق الجواب الأول إلى آخره .

الرّد على صاحب مجمع البحرين

ولا يخفى أن هذا وهم منه (رحمه الله) إذ التكرار ظاهرًا إنما هو في فقرة الصحيفة لا في الآية الشريفة، فإن قوله تعالى: { **يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ}** ، معناه أنه يدخل الليل في النهار ولا يدل لا صريحًا ولا ضمنًا، على أنه يدخل النهار

أيضًا في الليل فنبه عليه بقوله: { **وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ** }، فليس فيه تكرار لنحتاج في تخريجه إلى إخراج (الواو) عن العطف وجعلها للحال مع دخولها على الجملة الفعلية، اللّهم إلا أن يقال: لما ذكر تعالى أنه يولج الليل في النهار بقدرته الكاملة علم منه ظنًا أنه أيضًا يولج النهار في الليل؛ لأنه قادر على ذلك فلا يقتصر على إيلاج الليل في النهار بل يولج النهار في الليل أيضًا، فإذا علم ذلك ضمنًا فيكون قوله ثانيًا

(١) مجمع البحرين:٢/ ٣٣٥.

:"ويولج النهار في الليل" تكرارًا وهذا ضعيف، إذ لا يلزم أن يفعل الله تعالى كلما له القدرة عليه فإنه على كل شيء قدير، فلا يفهم ضمنًا من قوله يولج الليل في النهار، أنه يولج النهار في الليل أيضًا ليجيء التكرار المدّعى فافهم.

[المسألة الخامسة والأربعون:]

سئلت ل: عن توجيه كلام السيوطيّ في شرحه على الألفية وهذه صورة سؤال السائل :مولاي مثل السيوطيّ لـ(تخذ) بمعنى (صيّر) الناصب لمفعولين بقوله تعالى:{ **لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا** }[1]، ومن الجائز أن يكون (اتخذ) من (الأخذ)، وأيضًا يحتمل أن يكون (أجرًا) مفعوله و(عليه) مفعوله بواسطة كباقي المتعديات إلى مفعول واحد سواء كان من (تخذ) أو (أخذ)، فترجيح أحد المحتملات ترجيح بلا مرجح، ومثل أيضًا لاتخذ بقوله تعالى:{**اتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً**}[2] ، مع مجيء الاحتمالين هنا سيكون (اتخذ) من (تخذ) و(خليلًا) حالًا سواء(١٨٩ص)كان (اتخذ) من (تخذ) أو (أخذ) والجواب بأنه قال: (اتخذ) غير مقيد بكونه عن أحدهما يظهر فساده بأدنى تأمل فما التوجيه الوجيه والسلام عليكم.

أجبت م : بأَنَّ في (اتخذ) ثلاثة أقوال:

الأول: أنه مأخوذ من (وخذ) بالواو وقال في التصريح :"وذهب بعضهم إلى أن (اتخذ) مما أبدل فاؤه (تاء)، لأن فيه لغة وهي (وخذ) بالواو"[3] انتهى، وهذا قول غير معروف.

والثاني: "أنه مأخوذ من (تخذ) بالتاء بمعنى (أخذ) كـ(اتّبع) من (تبع) فأدغمت أحدى التائين في الأخرى"[4]، وعليه البصريون وابن الأثير والزمخشريّ، قال في

---

(١)سورة الكهف : ٧٧.

(٢)سورة النساء : ١٢٥.

(٣) شرح التصريح :٢/ ٧٣٨.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر : ١/ ١٨٣ .

الكشاف : "و(التاء) في (تخذ) كما في (تبع) و(اتخذ) (افتعل) منه فـ(اتبع) من (تبع) وليس من (الاخذ) في شيء"[١] انتهى.

واختاره التفتازاني فقال في شرح تصريف الزَّنجانيّ: "وأما (اتخذ) فليس من (أخذ) بل من (تخذ) بمعنى (أخذ)"[٢] انتهى، فـ(التاء) على هذا القول أصلية، وإنما نفوا كونه مأخوذًا من (أخذ) بالهمزة؛ لأن الافتعال منه (ايتخذ) بالياء؛ لأن فاءه (همزة) والهمزة لا تدغم في التاء.

والثالث: أنه مأخوذ من (أخذ) وعليه الكوفيون والجوهريّ، قال في الصحاح: "(الاتخاذ) (افتعال) من (الأخذ) إلا أنهم أدغموا بعد تليين (الهمزة) وأبدال (التاء) ثم لما كثر استعماله على لفظ (الافتعال) توهموا أن (التاء) أصليّة فبنوا منه (فعل، يفعل)، وقالوا: تخذ، يتخذ وقرأ بعضهم: (لتخذت عليه اجراً)"[٣] انتهى.

وقال السّيد الداماد[٤] في تعليقاته على الصحيفة الشريفة: ليس يعجبني إلا ما ذهب إليه الجوهريّ وضعف متمسكهم عليه غير خفي؛ لأن (الهمزة) إنما

---

(١)الكشاف : ٢ / ٧٤٠.

(٢) لم نقف على رأي التفتازاني في كتاب شرح التصريف، ينظر رأيه في: شرح التصريح ٧٣٨/٢.

(٣) الصحاح : ٢ / ٥٥٩.

(٤) هو محمد باقر الداماد بن المير شمس الدين محمد الحسيني الاسترآبادي الاصفهاني (٩٧٠ - ١٠٤١) والمدفون بالنجف ، والمتخلص ب « اشراق » (ذ ٩ : ٧٦) الشهير بمير داماد لشهرة والده بداماد ، لكونه صهر المحقق الكركي على بنتيه، وتلقّب بأستاذ البشر ، وهو معاصر للبهائي (م ١٠٣٠) يروى عن خاله عبد العالي ابن المحقق الكركي وعن الحسين ابن عبد الصمد (م ٩٨٤) والد البهائي، وذكر الملا محمد أمين الاسترآبادي المعاصر للمجلسي في سنة ١٠٩٨ أنّ المير الداماد كان ابن ثلاث عشر سنة حين إجازة خاله له ، وقد دخل في الرابعة عشر وقت إجازة الحسين بن عبد الصمد التي تاريخها ٩٨٣ ، فيظهر منه أنّ ولادة الداماد سنة ٩٧٠. ينظر: طبقات أعلام الشيعة ٦٧/٨، ومعجم طبقات المتكلمين ١٨٢/٤.

يُمنع إدغامها في (التاء) ما دامتْ (همزة)، والجوهري وأصحابه لا يدغمونها إلا بعد الإبدال كما ذكر [1]انتهى.

والتحقيق عندي أن القول الثاني هو الصواب؛ لأن (اتخذ) لو كان مأخوذًا من (أخذ) فيكون في الأصل (اءتخذ) بهمزة مكسورة بعدها همزه ساكنة، فقول الجوهريّ: إدغموا بعد تليين (الهمزة) وإبدال (التاء) إن أراد به أنّهم ليّنوا (الهمزة) بقلبها (ياء) (ص١٩٠)فصار (ايتَخَذَ) ثم أبدلوا (التاء) من (الياء) ثم أدغموا فصار (اتخذ)، ففيه أن (الياء) المنقلبة من (الهمزة) لا تبدل (تاء) كـ(الياء) الأصليّة الغير المنقلبة عن شيء فلا يُقال: في (ايتكل) الأصل (اءِتكل، اتّكل) ولا في (ايتزر،اتزر) كما يُقال في: (ايتسر، اتسر) والفارق بينهما أمران:

الأول: أن (الياء) في (ايتكل) عارضة غير مستمرة وتزول عند الوصل، فإن (همزة الوصل) لا تلزم، فإذا قلتَ: قال: (اءتكل) زالت (الياء) وعادتْ (الهمزة) بخلاف (الياء) في (ايتسر) فإنها (ياء) أصلية مستمرّة لا تزول عند الوصل فتبدل هذه (تاء) بخلاف تلك.

الثاني: أن (الياء) في قولك (ايتكل) مبدلة من (الهمزة) فحكمها حكم (الهمزة) و(الهمزة) لا تُقلب (تاء) إذا اجتمعت مع (تاء) الافتعال فوجب أن لا تُقلب (الياء) التي هي مبدلة عنها أيضًا، لأنها فرعها فحكمها حكمها، بخلاف التي في (ايتسر) فإنها ليست بعارضة مبدلة من الهمزة فلا يلزم من قلب (الياء) (تاء) في (اتيسر) قلبها (تاء) في (ايتكل) وإن أراد به أنهم أبدلوا (الهمزة) من أول الأمر (تاء) أي: لم يبدلوها (ياء) ثم (الياء) (تاء) بل أبدلوا نفسها (تاء) ففيه مع أن عبارته لا تفيده:

---

(١) ينظر: شرح الصحيفة السجادية الكاملة: ١١٢.

رد على السيد الداماد

أن الهمزة لا تبدل (تاء) إذا اجتمعت مع (تاء) الافتعال كما مرّ آنفا وهذا ظاهر، فقول السّيد: إن الجوهريّ وأصحابه لا يدغمون إلا بعد الإبدال إن أراد به بعد إبدال (الهمزة) (ياء) ثم (الياء) (تاء)، وَرَدَ عليه أن (الياء) المبدلة من الهمزة لا تبدل (تاء) كما مضى تحقيقه، وإن أراد بعد إبدال الهمزة من أول الأمر (تاء)، وَرَدَ عليه أن (الهمزة) لا تبدل (تاء) إذا اجتمعت مع (تاء) الافتعال.

فعلَم أن قول البصريين وأتباعهم في استدلالهم أن (الهمزة) لا تدغم في (التاء) معناه أنها لا تدغم فيها لا بعد الإبدال ولا ما دامت همزة وأما الثاني فظاهر، وأما الأول فقد أوضحناه غير مرّة.

بقى ها هنا إشكال وهو أن أهل التصريف، قالوا: إن حكم حرف العلة المنقلبة عن الهمزة انقلابا واجبًا، حُكم حرف العلة الأصلية لا حكم الهمزة(ص١٩١)،مثلا حكم (الياء) في جاءي كحكم (الياء) في قاضي؛ لأنها منقلبة من الهمزة، إذ الأصل (جاءِءٌ) انقلابًا واجبًا، وفي (ايتكل) أيضًا (الياء) منقلبة من (الهمزة) انقلابًا واجبًا؛ لأنه قد اجتمع همزتان فيجب أن يكون حكم هذه (الياء) كحكم (ياء) (ايتسر)، والجواب أنهم راعوا هنا أصل (الهمزة) لما ذكرنا من عدم لزوم همزة الوصل، إذا كنتَ تقول: قال ائتكل ، فترجع الهمزة إلى أصلها.

والحاصل أن (الياء) المنقلبة عن الهمزة لا يجوز قلبها (تاء) لتدغم[١]لما ذكرنا، وقد نبه عليه التفتازاني والرضي وابن الحاجب وابن هشام وشارحوا كلامها، قال ابن الحاجب: في بحث الاعلال من شافيته "الواو والياء تقلبان تاء في نحو اتّعد واتّسر بخلاف ايتزر"[٢]، وقال في إيضاحه: "إن باب اِفتعل مما فاؤه (همزة) يجب أن تنقلب الهمزة فيه (ياء) إذا ابتدأ به؛ لإنكسار ما قبلها فيُقال: (ايتكل)

(١) ينظر :شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الاستراباذي : ٣ / ٨٣.

(٢) الشافية في علم التصريف ، ابن الحاجب :١/ ٩٥.

وأصله (اءِتكل) فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فإذا انقلبت (ياء) صار مشبهًا بقولك :(ايتسر) باعتبار أصله فتوهم قلب (الياء) (تاء) كما قُلبتْ في (اتعد)و(اتسر)لكن ليس ذلك بمستقيم" [١].

وقال ابن هشام في توضيحه: "تقول في (افتعل) من (الأزار)، (ايتزر) ولا يجوز أبدال (الياء) (تاءً) وإدغامها في (التاء)؛ لأن هذه (الياء) بدل من (الهمزة) وليست بأصليّة، وقول الجوهري في (اتخذ) إنه (اِفتعل) من (الأخذ) وهم، وإنما (التاء) أصل وهو من (تخذ) كـ(اتبع) من (تبع)" [٢] انتهى، فإذا ثبت أن (الياء) المنقلبة عن (الهمزة) لا تقلب (تاء) فاحكم بشذوذ ما ورد مخالفًا، قال ابن مالك:

ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا وشذَ في ذي الهمز نحو ائتكلا[٣]

وذلك ألفاظ حكوها وهي (ايتمن) من (الأمانة)، وقرئ شاذًا:"والّذي اتمن أمانته"[٤] و(اتمر) من (الأمر) و(اتهل) من (الأهل) و(اتجر) من (الأجر) و(اتّكل) من (الأكل) و(اتزر) من (الأزار) ومنه الحديث: "إن كان قصيرًا فليتزر به"[٥]، رُويَ بالإبدال والادغام (ص١٩٢)، وأمّا الرواية الشائعة عن عائشة: "كان رسول الله يأمرني اذا حُضت أن أتزر"[٦] فهي بهمزة مفتوحة فألف.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب: ٢/ ٤٣٣.

(٢)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣٥٣ .

(٣) ألفية ابن مالك : ٧٩.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٤، والحجة للقراء السبعة ١: ٢١٩.

(٥) الموطأ : ١ / ١٦٩.

(٦) سنن الترمذي : ١/ ١٧٥

قال المطرزيّ[١] وابن هشام وعوام المحدثين: يحرفونه فيروونه بـ(ألف) و(تاء) مشدّدة، ولا وجه له في العربية؛ لأنه من الإزار، ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة[٢] انتهى، أي: فأبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها والحاصل أن كل ذلك_شاذ على المعروف لا يقاس عليه. نعم حكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز[٣] وهي إجازة غير مجازة، فإذا تحقق أن (اتخذ) مأخوذ من (تخذ) فيبطل قولكم من الجائز أن يكون (اتخذ) من (الأخذ).

فنقول حينئذ: مقصود السّيوطيّ أن من جملة الأفعال التي كـ(صيّر)، (تَخِذَ)، و(اتخذ) أي: مجرد هذا اللفظ ومزيده، أي: أن (تخذ) قبل النقل إلى (باب الافتعال) من جملة أفعال التصيير، وبعد النقل أيضًا كذلك.

ولا يخرج بسبب النقل إلى الافتعال عن كونه من جملة تلك الأفعال، فلما ادّعى ذلك أراد أن يمثل مثالين، مثالًا للمجرد، ومثالًا للمزيد فيه فمثّلَ للمزيد فيه بقوله تعالى:{ **وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً**} [٤] ، وقولكم: يحتمل أن يكون (خليلًا) حالًا غير خالٍ عن الخلل، إذ المقصود أنه جعله خليلًا لا أنه اتخذه في حال خلّته كما لا يخفى. على أن خليلًا لا يكون فضلة لعدم تماميّة الكلام بدونه، فكيف يكون حالًا؟ ومثل للمجرد بقوله عزّ وعلا: { **لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**}[٥]، على قراءة من قرأ بفتح

---

(١) ناصر عبد السيد أبي المكارم بن علي ، أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المطرزي ، أديب عالم باللغة من فقهاء الحنفية، ولد في جرجانية خوارزم، ودخل بغداد حاجًّا (سنة ٦٠١)، كان رأسا في الاعتزال، من كتبه (الإيضاح) في شرح مقامات الحريري، و(المغرب في ترتيب المعرب)، وتوفي في خوارزم سنة (٦١٠هـ). ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ٢١٨، والأعلام: ٧/ ٣٤٨ .

(٢) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب: ٢٥، وينظر: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ٢٦٥/٣.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٧٣٨/٢.

(٤) سورة النساء : ١٢٥.

(٥) سورة الكهف : ٧٧.

بفتح (التاء) المخففة وكسر (الخاء) وسكون (الذال) المعجمة، وقولكم: يحتمل أن يكون (عليه) مفعولًا بواسطة كباقي المتعديات إلى مفعول واحد جوابه واضح، فإن التعدية واللزوم بحسب المعنى، فإن تم معنى الفعل بالفاعل وحده بحيث لم يتوقف فهمه على متعلق فهو لازم، وإن كان بحيث يتوقف فهمه على متعلق فهو متعد فكل واحد منهما على قسمين:

أما الأول: فلأنه أما أن يتمّ معناه بفاعل واحد ولا يحتاج إلى أن يعطف على فاعله(ص١٩٣)اسم آخر، أو لا، فالأول كـ(ذهب) والثاني كـ(شترك زيد وعمرو)، واصطفّ خالد وبكر.

وأما الثاني: فلأنه أما أن يتوقف فهمه على متعلق واحدٍ أو أكثر، والثاني إن كان متعلقه الموقوف عليه فهمه اثنين فهو على قسمين؛ لأن افتقاره إلى المفعول الثاني أما أن يكون على معنى حرف من الحروف الجارة بحيث لو جيء به من دون ذلك الحرف لاقتضى المعنى تقديره، أو لا.

فالأول كأوصل فإنه يفتقر إلى المفعول الثاني على معنى إلى ومثل (سأل) فإنه يحتاج إلى أحد مفعوليه على معنى (عن) بحيث ولو لم تأت بها، وقلت أسأله التوبةَ، لكان التقدير بمقتضى المعنى أسأل عنه التوبة.

والثاني: كـ(علم وصيّر) فإن كلًا منهما يفتقر إلى المفعول الثاني، ويتوقف فهم معناه عليه لكن لا على معنى حرف، فلا بد من تعديته إلى مفعوليه من دون الاستعانة بجارّ، نحو: علمتُ زيدًا نائمًا وصيرته قائمًا.

وهناك أقسام أُخر يطلب من سائر تحاريرنا، والبحث هنا إنما يتعلق بهذا القسم الأخير وهو ما يتوقف فهمه على متعلق ثان لا على معنى حرف، فنقول: لو كان أحد مفعوليه مجرورًا لجارّ لكان ذلك الجارّ متعلقًا بعامل مقدّر وجوبًا، وكان ذلك العامل المقدر ثاني مفعوليه مثلًا، إذا قلتُ: زيد على الفرس ثم أدخلت عليه الناسخ، وقلتَ علمتُ زيدًا على الفرس، فـ(زيدًا) مفعول أوّل (علمتُ) وعلى الفرس

ليس متعلقا به ليرد أنه إنما يتعدى بنفسه إلى مفعولين، بل متعلق بعامل مقدر هو المفعول الثاني، والتقدير علمتُ زيدًا كائنًا في الدار، فلا فرق بينه وبين علمتُ زيدًا قائمًا، فإذا علِم حقيقة المقال في هذا المثال اتضح الحال واندفع الإشكال، فإن (عليه) في كلامه المتعال غير متعلق بـ(تخذت) ليرد قولكم فـ(عليه) مفعول بواسطة وأجرًا مفعوله كباقي المتعديات إلى مفعول واحدٍ بل هو متعلق بعامل مقدر، ويكون مفعولًا ثانيًا لـ(تخذ) بمعنى (صيّر)، والمعنى والله أعلم: ولو شئت لجعلت وصيّرت أجرًا كائنًا (ص١٩٤)عليه فهو كقولك :صيّرت زيدًا راكبًا على الفرس، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان بعد بيان، وقد اتضحت المسألة بالعيان لمن كان من أولي الأذهان فلنقبض العنان ونسكّتْ المداد عن الجريان والقلم من الجولان.

[المسألة السادسة والأربعون]

سألــت م :عن وزن لفظ طاغوت.

أجبــت ل : بما نصّه أنه (فَلَعُوت)؛ لأن أصله (طَغَووت) أو (طَغَيُوت)على أن كليهما مستعمل فقلب (فاعِل) فصار كما ترى، وأما معناه فقال الجوهري:" الكاهن والشيطان وكل رأس في الضلال، قال: قد يكون واحدًا وقد يكون جمعًا ومثل للجمع بقوله تعالى:{ **أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ**}[١]" [٢] ولي فيه أدنى تأمل، انتهى كلام المجيب.

وقوله: إن أصله (طغووت) أو (طغيوت) أي: أما بـ(الواو) أو بـ(الياء) واقتصر على الأول الفيروز آبادي فقال في القاموس: "والطاغوت فلعوت من طغوت"[٣]، وصحّح الطبرسيّ الثاني فقال في مجمع البيان: "الطاغوت وزنها في الأصل فعلوت وهو مصدر مثل الرغبوت الرّهبوت والرحموت ويدل على أنها مصدر وقوعها على الواحد والجماعة بلفظ واحد، وأصلها (طغيوت) لأنها من

(١) سورة البقرة : ٢٥٧.

(٢) الصحاح : ٦ / ٢٤١٣.

(٣) القاموس المحيط :١٣٠٧.

(الياء) ويدل على ذلك قوله { **فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**} [١] ثم (اللام) قدمت إلى موضع (العين) فصار (طيغوت) ثم قُلِبت (الياء) (ألفًا) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (طاغوت)، فوزنها الآن بعد القلب (فلعوت) وجمعها (طواغيت وطواغت وطواغ) على حذف الزيادة و(الطواغي) على العوض من المحذوف "[٢] انتهى، ولعل وجه تأمّله أنها من جهة كونها مصدرًا تطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد ولا يلزم من ذلك أن يكون جمعًا قال الطبرسيّ في الآية :"والطاغوت هنا واحد أريد به الجمع، وهذا جائز في اللغة إذ كان في الكلام دليل على الجماعة" [٣] انتهى.

فائدة:

قال جار الله[٤]: "إن قلتَ: ما وزن (التابوت)؟ قلتُ: لا يخلو من أن يكون (فَعَلُوتا) أو (فاعُولًا) فلا يكون (فاعولًا) (ص١٩٥)لقلة نحو(سلس، قلق)، ولأنه تركيب غير معروف فلا يجوز ترك المعروف إليه، فهو إذًا (فعلوت) من التوب وهو الرجوع؛ لأنه ظرف توضع فيه الأشياء وتودعه، فلا يزال يرجع إليه ما يخرج منه وصاحبه يرجع إليه فيما يحتاج إليه من مودعاته، وأما من قرأ بـ(الهاء) على لغة الأنصار وهو أُبّي وزيد بن ثابت فهو (فاعول) عنده إلا في من جعل (هاءه) بدلًا من (التاء) لاجتماعهما في الهمس وإنهما من حروف الزيادة ولذلك أُبدلت من (تاء التأنيث)"[٥] انتهى.

---

(١) سورة البقرة :١٥

(٢)مجمع البيان : ٢ /١٦١- ١٦٢.

(٣)مجمع البيان : ٢/ ١٦٥.

(٤) جار الله لقب للزمخشري .

(٥) الكشاف :١ / ٢٩٣.

[المسألة السابعة والأربعون]

سَــأَلْــتُ م: عن معنى قوله عليه السلام: "من بكى أو أبكى أو تباكى وجبتْ له الجنة" [١] فقلتُ: لا يصلح في (تباكى) من معاني (تفاعل) إلا التكلّف وبه صرّح الفيروز آبادي حيث قال: التباكي تكلف البكاء[٢] وفي المجمع: "تباكى الرجل تكلف البكاء ومنه إن لم تجدوا البكاء فتباكوا"[٣] .وفيه إشكالٌ وهو أن أهل التصريف ذكروا في الفرق بين تكلّف هذا الباب، وتكلف (تفعّل)، أن المقصود في (تفعّل): ممارسة ذلك الفعل ليحصل، كـ (تحلّم زيدٌ)، فإنه يطلب أن يصير حليمًا، وتفاعل أن يظهر الفاعل الفعل وهو على خلافه لا لتحصله بل ليظهر أنه عليه وليس به، قال الشيخ الرضيّ (رضي الله عنه) في شرح قول ابن الحاجب: "ويجيء تفاعل ليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتف"[٤] ما نصّه: "معنى تغافلتْ أظهرتْ من نفسي الغفلة التي هي أصل تغافلتْ فتفاعل على هذا لا بها هكذا الأمر على من تخالطه تُرِي من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلًا، وأما (تفعل) في معنى التكلّف نحو تحلّم، وتمرّأ فعلى غير هذا؛ لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ولا يقصد إظهار ذلك إيهامًا على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ولا يقصد حصوله له بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له"[٥] انتهى، وهذا المعنى لا يحسن هنا؛ إذ المتباكي على الحسين عليه السلام يطلب أصل الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة(ص١٩٦)ولا يقصد إظهار ذلك ليوهم الناس أن ذلك فيه لغرض.

---

(١) مرآة الكمال لمن راح درك مصالح الأعمال ٥٥٢/٣.

(٢) ينظر: القاموس المحيط :١٢٦٤.

(٣) مجمع البحرين : ١ / ٧٦.

(٤) الشافية في علم النحو ٢٠/١.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستربادي ١٠٢/١.

وهكذا القول في الروايات الدالة على استحباب التباكي في الصلاة للآخرة كذكر الجنة والنار، ودرجات المقربين إلى حضرته، ودركات المبتعدين عن رحمته كـرواية التهذيب: "قال: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام أيتباكى الرجل في الصّلاة؟ فقال: بخ بخ ولو مثل رأس الذباب"[١] ورواية الفقيه: "سألتُ الصادق عليه السلام عن الرجل يتباكى في الصلاة المفروضة حتى يبكي، فقال: قرة عين والله، وقال: إذا كان ذلك فاذكرني عنده"[٢] ، إلى غير ذلك من الروايات التي فيها لفظ التباكي المفسر بتكلف البكاء لمن لا يقدر عليه فإن ذلك المعنى لا يصح في جميع ذلك.

أجبـت ل: بأن الفرق بين تكلف التأبين أن الفاعل في تفعّل لابد أن يظهر ما ليس فيه تكلفة وهو يحبه بخلاف في (تفاعل) فإنه يبرزما ليس فيه لكنه لا يلزم إلا بحبه وأن لا يكون مراده بل كونه كذلك هو الأغلب الأكثر فيه، وقد يكون كـ(تفعّل) كالحديث، ومنه أيضًا (تَشَاعَرَ) أي: أظهر من نفسه قول الشعر بكلفة مع أنه منتفٍ عنه وليس بشاعر، فإن المتشاعر أيضًا يطلب أن يكون شاعرًا كالمتحلّم، فالّذي ذكروه في (تفّعل) لازم أن يكون كذلك بخلاف الّذي قالوه في (تفاعَلَ) فإنه أغلبيّ فيه وليس بلازم أن يكون (تفاعَلَ) المقيد للتكلف كما ذكروه بل قد يكون الفعل مقصود الفاعل ومراده فيتكلفه ليحصل له حقيقة ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره إن ذلك فيه، ويدل عليه كلام التصريفيين كما لا يخفى على من راجع كتبهم، انتهى كلام المجيب.

ثم بعد ذلك راجعت كتبهم فوجدتها على خلاف ما أجاب به قال الجاربردي[٣]: " وللمتكلف (تفعّل) ومعناه أن الفاعل يتعانى ذلك الفعل ليحصل

---

(١) تهذيب الأحكام : ٢ / ٢٨٧.

(٢) من لايحضره الفقيه : ١ / ٣٤٩.

(٣) أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجاربردي ، فقيه شافعي، اشتهر وتوفى في تبريز سنة ٧٤٦ هـ ، له(شرح مناهج البيضاوي في أصول الفقه) وغيرها ، الأعلام : ١ / ١١١.

بمعاناته كـ(تشجع) إذ معناه استعمل الشجاعة وكلّف نفسه إياها لتحصل ولما كان هذا ملتبسًا بتفاعل من حيث أن كل واحد(ص١٩٧) منهما غير ثابت لمن نسب إليه فُرِق بينهما بأن معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل، ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصّله بل ليظهر أنه عليه، فإن الفاعل في تحلّم زيد يطالب أن يكون حليمًا، والفاعل في تجاهل زيد لا يطلب أن يكون جاهلًا" [١] انتهى .

فقوله:" ومعنى التفاعل إظهار الفعل على خلافه لا لتحصّله بل ليظهر أنه عليه" صريح في أن الفاعل في التفاعل لا يطلب الفعل، وابن عصفور سمّى هذا التكلف" إيهامًا وقال: هو أنه يُريك في حال ليس فيها، وأنشد:

إذا تخازَرْتُ وما بي من خَزَر"[٢] .....

و(الخزر) ضيق العين مع صغرها، وتخازر ضيّق جفنه ليحدّد النظر وقال الرضيّ ع:" تفاعل لأيهامك الأمر على من تخالطه ترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلًا" إلى أن قال: ولا يريد ذلك الأصل حقيقة ولا يقصد حصوله بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له" [٣] انتهى، نعم عبر في الشافية بعبارة مجملة محتملة للحمل على مقالة المجيب، لكن بعد ملاحظة الشروح وتفسيرها لها تكون على خلافها، قال:" وتفاعَلَ ليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له وهو منتف ، نحو: تجاهلت وتغافلت" [٤] انتهى ، فلم يعتبر عدم إرادة ذلك الأصل وعدم قصد حصوله وإن كان تمثيله (بتغافلتْ) و(تجاهلتْ) قد يشعر بذلك ولا سيما قوله:

---

(١)شرح الجاربردي على الشافية في الصرف : ٥٦ .

(٢) البيت من الرجز، وهو لعمرو بن العاص في: شرح أبيات سيبويه ٢: ٣٣٩، ، أو للعجاج في: أساس البلاغة ٢٤٣/١، وللرماح بن ميادة في: الحماسة البصرية ٩٥/١.

(٣)شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الأستراباذي ، ١ /١٠٢ .

(٤)شرح شافية ابن الحاجب ،رضي الدين الأستراباذي ،١ / ٩٩ .

نحو، أي: مثل هذين المثالين، ومعلوم أن الفاعل فيهما لا يريد أصل الفعل ولا يقصد حصوله إلا أن تعبيره بالإظهار نعم نحو: (تباكى) و(تشاعر) ؛ لأن الفاعل أظهر من نفسه البكاء والشعر مع أنهما منتفيان عنه فافهم، وقد خطر بالبال في جواب السؤال وجهان آخران :

الأول: أن كلّية ما قالوه في (تفاعل) لو كانتْ مسلّمة لكان هو هنا أيضًا كما قالوه أي: إن المتباكي يبهم الأمر على غيره ليوهمه أنه باكٍ فيرى من نفسه البكاء وهو ليس فيه أصلًا ولا يريده حقيقة (ص١٩٨) ولا يقصد حصوله له ومع ذلك أوجب الله له الجنة كرامة للحسين صلوات الله وسلامه عليه وإن كان لا يحب البكاء ولا يريده حقيقة، لكنه لما تشبّه بالقوم الباكين حيث أظهر من نفسه الحزن وآثار البكاء صار منهم بمقتضى ما ورد من أن من تشبه بقوم فهو منهم، فوجبت له الجنة كما وجبت لهم وهذا كما ورد من أن امرأة نصرانيّة دخلت دارًا أُقيم فيها مأتم الحسين عليه السلام فاكتنفها دخان المطبخ فسالت الدموع من عينيها وجرت على خديها فأوجب الله لها الجنة كرامة له عليه السلام.

والحاصل أن من يتباكى أي: يتكلف البكاء وهو ليس فيه ولا يريده في الواقع بل يتشبه بالباكين ليوهم أنه باك مثلهم يُثاب كما يثابون على ما يظهر من الأخبار، ويدل عليه صحيح الاعتبار، فتكلف تفاعل في محلّه.

فإن قلتَ: كيف يكون المتباكي مثل الباكي في الأجر والثواب مع أنه لم يوجد في المتباكي ما يكشف عن الملكة النورانيّة أي: ملكة المحبة والموالاة كما وجد في الباكي؟ نعم لو كان المراد بالمتباكي من كان بالحقيقة ونفس الأمر من المحبين والموالين لكنه عرضته حالة منعته من البكاء ضرورة اختلاف حال شخص واحد بالنسبة إلى الأوقات والأزمنة فربما يخشع قلبه ولا تدمع عينه، وربّما لا يخشع قلبه أيضًا وهو في هذه الحالة يلوم نفسه ويشكو منها قائلًا: أعوذ بالله من قلب لا يخشع وعين لا تدمع على أبي عبد الله عليه السلام لكان لمساواته للباكي في الأجر وجه ضرورة، كون المتباكي بهذا المعنى مثل الباكي في تحقق نور ملكة الموالاة

فيه، قلتُ لنا أن نلتزم باختلاف درجتهما في الأجر ونقول: إن الجنة الواجبة لهما ليست بمعنى واحد بل على حسب حالهما ويكون الخبر من قبيل الخبر الواحد عن المبتدآت المتعددة المختلفة مثل قوله تعالى: { **أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ**}[1] (ص١٩٩) فإن (يسجد) الواقع خبرًا معناه على حسب موضوعاته فيراد منه مع الناس وضع الجبهة على الأرض ومع غيرهم غيره، أو يقدر الخبر بعدد الموضوعات ويراد بكل معنى أي: إن الشمس تسجد والناس يسجدون، فافهم.

الثاني :أن قولهم: يظهر الفاعل في (تفعّل) ما يريده في الواقع وفي (تفاعل) ما لا يريده معناه على ما يظهر من أمثلة البابين، ويعلم من الشواهد التي في البين: أن الفعل في تفعّل ينبغي أن يكون في حد ذاته من الأوصاف الكمالية بحيث إذا أظهره الفاعل من نفسه والحال أنه منتف عنه تشتاق نفسه وتميل إلى حصوله له في الواقع كالحلم في تحلّم وفي تفاعل ينبغي أن يكون بعكس ذلك، أي: لا يكون في نفسه صفة كمال فلو أبرزه الفاعل من نفسه لداع استكرهه ولم يرده كـ(الجهل) في تجاهل و(السكر) في المتساكر في قوله:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر[2]

ومعنى قولنا في حد ذاته: أن يكون كونه من الصفات الكمالية لا بالنظر إلى شيء بل في حد نفسه وفي حد ذاته يكون صفة كمال فعلى هذا يتضح الحال، فإن البكاء في حد ذاته ليس صفة كمال فلو أظهره أحد من نفسه لم يكن في الواقع مريدًا له إذ ليس فيه جهة حسن وكمال ليريده، ويقصد أنه يحصل له وما يُقال: من أن البكاء على الحسين عليه السلام ممدوح، فجوابه أنه بسبب تعلقه به عليه السلام

(١) سورة الحج : ١٨.

(٢)البيت من الوافر ، للفرزدق ، لم أعثر عليه في الديوان ، خزانة الأدب ،البغدادي : ٩/ ٢٨٩.

صار كذلك، و أما هو بنفسه مع قطع النظر عن العوارض المكتنفة به فلا يكون ممدوحًا، فتأمل.

ثم لا باس بتوضيح سائر كلمات الخبر فنقول: قوله: (من أبكى) مطلق شامل للإبكاء بالقول أو الفعل بأن يأتي بأفعال مبكية، فإن قلتَ: هل يجوز التشبه بالإمام عليه السلام أو بمعادية لإبكاء الناس كما تفعله العجم فرجل منهم يُشبّه نفسه بالحسين عليه السلام وآخر بزينب ويلبس هذا (٢٠٠ص) ثياب النساء وآخر بيزيد أو غيره من أصحابه فيجتمعون ويحكون بأفعالهم وأقوالهم وقعة الطف للحاضرين والناظرين إبكاءً لهم أو لا؟ قلتُ: أما التشبيه بالمعصوم عليهم السلام أو أحد أولاده وأصحابه فلا سبيل إلى منعه مع العمومات الدّالة على رجحان البكاء والإبكاء على المعصومين وأولادهم المظلومين، بأيّ نحو كان نعم هناك أمران يتوهم كونهما مانعين لذلك:

الأول: في أن التشبه بأكابر الدّين وتسمية الإنسان نفسه بالإمام هتكا لحرمتهم وفيه أن ليس المراد تشبه النفس بالنفس والشخص بالشخص بل التشبه في الصورة والزيّ واللباس لمجرد تذكر أحوالهم تهييجًا للبكاء.

الثاني: أن التشبه بهم وحكاية ما صدر من العدوّ من الإذلال بالنسبة إليهم موجب لاطلاع الناس على ما جرى عليهم من الذل والهوان وفي ذلك هتك لحرمتهم، وفيه أن حكاية ما جرى عليهم من الذل بالفعل مثل حكايته بالقول، وقد وردت أخبار كثيرة في الأمر يذكر ما جرى عليهم من الذل كائنًا ما كان للناس في المجامع، بل ورد ذكر ذلك في نفس الأخبار كقوله عليه السلام: ذُبِح جدّي كما يذبح الكبش من القفا [1]، وبالجملة فالحكاية بالفعل كالحكاية بالقول حتى التشبه بالنساء وركوبها على الجمال من غير وطاء ضرورة عدم الفرق بين حكايته بالفعل والإخبار عنه بالقول.

(١) ينظر : بحار الأنوار: ٩٨ / ١٠٥.

وأما التشبه بالأعادي فلا مانع منه أيضًا إلا ما يتخيّل من ظاهر قوله عليه السلام :" من تشبّه بقوم فهو منهم"[1] وفيه أولًا: أن هذا لا يسمّى تشبيهًا ضرورة أن ظاهر التشبه بالقوم أن يعّد المشبه نفسه منهم، وينظمه في عدادهم بالطوع والرغبة بحيث يحسب منهم وهنا ليس كذلك فإن من تشبّه بيزيد أو أحد أصحابه لا يريد التشبه به حقيقة وواقعًا بحيث يعدّ نفسه منهم ويُحَبِبها إليهم وإنما يريد إبكاء الناس وتهييج بكائهم بحكاية (ص٢٠١)ما جرى على آل الرسول ﷺ بالفعل، وقد يُتخيّل أن ما ورد من الأخبار من تحريم إذلال المؤمن نفسه يدل على المنع لما في التشبه بيزيد من إذلال المتشبّه نفسه، والجواب أن هذا من أعظم المجاهدات لله ومِن الأفعال المتقربة بها إليه، وهو تعالى أكرم من أن يجعل من أذل نفسه في سبيله محرومًا، على أن الأشخاص مختلفة، فكم من شخص ليس التشبه بيزيد أو أحد أصحابه مهانة بالنسبة إليه وإذلالًا، والأغلب أن من يتشبه بيزيد إنما هو من قبيل هذه الأشخاص.

وأما التشبه بالنساء فواضح أيضًا فإن المتشبّه بـ(زينب) لا يريد أن يجعل نفسه امرأة يتزيّا بزيّها بل يريد أن يصوّر ما جرى على زينب ويجسمه لإبكاء الناس، وما يُقال من أن التشبه بالنساء مستلزم للبس ثيابها فمردود بأن لبس ثياب النساء إنما يُحرم إذا أراد اللابس أن يُري نفسه في صورة النساء ويجعلها في عدادهن، وهنا ليس كذلك والله تعالى أعلم.

وقوله (وجبتْ) معناه أنها ثابتة لابد منها بالوعد الصدق، قوله له أي: تختص به جنته ليست لغيره أو يفرد بجنته مما تحصل لغيره تشريفًا له أو أن دخوله في الجنة مما لابد منه فهو يشير إلى موته مسلمًا فلا يضمر فيه شرط الوفاة على الإسلام بخلافه على الأولين، فتأمل.

---

(١) شرح نهج البلاغة ، ابن ميثم البحراني : ١ / ٢٤٦.

[المسألة الثامنة والأربعون]

سُئلتْ ل: عن معنى قوله ﷺ:" حسين منّي وأنا من حسين" [١].

أجبــت م :أمّا عن معنى قوله: (حسين مني) فبأن المراد أن أمه بنتي، أو لأنه لم يرتضع من ثدي أمه وإنما نبت لحمه وشدّ عظمه من لعاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما قوله :"أنا من حسين" ففيه وجوه:

الأول: أن بقاء ديني وآثار شريعتي إلى يوم القيامة إنما هو بسببه عليه السلام إذ لولا شهادته لما بقي للدين المحمديّ أثر.

الثاني : أن بقاء نسلي الذين هم خلفاء رب العالمين (ص٢٠٢)وأئمة المسلمين إنما هو بسبب الحسين عليه السلام فإنه أبو الأئمة المعصومين، وفيه ردّ على من زعم أن القائم من أولاد المجتبى عليه السلام.

الثالث: أنه إشارة إلى ما ورد في تفسير قوله تعالى:{ **وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ**} [٢] ، من أن المراد منه الحسين عليه السلام ولولا هذا الفداء لما وجد لإسماعيل نسلٌ أصلًا لكن لا يخفى أن هذه الرواية غير واضحة الدلالة بل هي بظاهرها مطروحة لدلالتها على انحطاط رتبة الحسين عليه السلام عن رتبة إسماعيل وهو خلاف المذهب ، إلا أن يراد بالفداء مجرّد البدليّة أو يجعل (الباء) للسببية (لا) للتعديّة وكلاهما بعيد.

ثم إن هذا السائل سألني عن بعض الآيات والأخبار لا بأس بإيرادها :

الأول: ما ورد من أن الجنة وأهلها يبكون على الحسين عليه السلام، فقال: إن الجنّة دار السّرور الأبدي فما معنى بكائها والبكاء فيها، قلتُ: لا ضير في تغيير أوضاع الجنة بسبب قتله العظيم، وانقلابها بسبب مأتمه كما أن آدم وحواء لما دخلا قصر فاطمة ورأيا قرطين في أذنيها إحداهما حمراء والأخرى خضراء، سألا جبريل عليه

---

(١) مسند الإمام ابن حنبل : ٤ / ١٧٢.

(٢) سورة الصافات :١٠٧.

السلام عنهما فبيّن سبب اختلاف لونهما، فأمرا مع جميع الملائكة بإقامة عزائه، ولا سيما مع ملاحظة الأخبار الدالة على أن الجنة وما فيها خُلِقتْ من نور الحسين عليه السلام كما في العوالم عن النبي ﷺ أنه قال:" فتق الله نور الحسين وخلق منه الجنة وحور العين" [1]، فنور الجنة وحور العين من نور الحسين عليه السلام ونوره من نور الله والحسين أفضل من الجنة، وحور العين الخبر فيكون الجنة وما فيها فرعًا مخلوقًا من نوره، فإذا تغير الأصل وتزلزل يسري التغيير إلى الفرع أيضًا فالحور والغلمان وما في الجنان يتغير ويتشبه بالأصل في البكاء والحزن ألا ترى أن الشجرة إذا تحركتْ تحرك جميع أوراقها وأغصانها، وإذا تكسر أو سُلِب جلده تغيرتْ أوراقه وأصفرت ، وقد يُقال: إن البكاء شوقًا لوصال المحبوب ولقاء الجمال الحسيني سرور وفرح (ص٢٠٣)كالبكاء الصادر من يعقوب حين رؤية كتاب يوسف.

الثاني: قوله:" لكل شيء ثواب إلا الدمعة فينا"[2]، فقلتُ: معناه لكل شيء من الطاعات ثواب إلا الدمعة فينا فإن ثوابه غير مُحصى، وفي بعض النسخ لكل (سرٍّ) والمعنى أن لكل (سرٍّ) من حيث إنه (سرٌ) ثوابًا أزيد من العلانية إلا الدمعة فينا، فإن سرّها أنقص ثوابًا من العلانية أو مساوٍ لثوابها، وذلك إن البكاء أي الدمعة مما لا يحتمل الرياء على أن علانية الدمعة مما يتأسى بصاحبها الناس، ويحزنون بمشاهدتها.

الثالث: قوله تعالى :{ **إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا** } [3] ، فقلتُ: الآية في سورة الأحزاب وفيها دلالة على جواز لعن يزيد ومعاوية وتقريب الاستدلال أنه ورد في أخبارهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:" يا علي حربك حربي، وسلمك سلمي، ولحمك لحمي، ودمك

---

(١)العوالم : ١ / ٨ .

(٢) العوالم : ١ / ٥٤٤.

(٣)سورة الأحزاب : ٥٧.

دمي، ومن حاربك فقد حاربني وحارب الله" [١] وقال أيضًا :"حسين مني وأنا من حسين لحمه لحمي ودمه دمي"[٢] وقال: "فاطمة بضعة مني من أذاها فقد آذاني" [٣] ، فيزيد ومعاوية آذيا رسول الله، وكل من آذى رسول الله لعنه الله وأعدّله عذابًا، فيزيد ومعاوية لعنهما الله وأعدّ لهما عذابًا، أما الصغرى فلأنهما آذيا عليًّا والحسنين والبتول وكل من آذاهم آذى رسول الله بنص الأخبار المذكورة، وأما الكبرى فدلتْ عليها الآية كذا أفيد.

الرابع: "الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة"[٤] فقال: في هذا الحديث إشكال؛ لأن قوله شباب أهل الجنة يفهم منه أن الجنة فيها شباب وغير شباب وليس الأمر كذلك، بل كل من فيها شباب على ما وردتْ به الأخبار، والدليل على أنه يفهم منه ذلك؛ أنه لو لم يكن كذلك لم يكن للتخصيص فائدة، إذ ذكر الشباب يقع ضائعًا، وكان ينبغي أن يُقال: سيّدا أهل الجنة، قلتُ: يمكن الجواب بأمور:(٢٠٤)

أحدها: أن يراد أنهما سيّدا شبابٍ هم من أهل الجنة من شبان هذا الزمان .

الثاني: أن يراد أنهما سيّدا من مات وهو شاب فدخل الجنة، أي: سيّدا أهل الجنة الذين كانوا شبابًا عند مفارقة الدنيا ، وصحّ ذلك مع أنهما ماتا وقد كهلا؛ لأنهما كانا عند الإخبار كذلك، وقيل: لا يلزم أن يكون السيّد في سنّ من يسودهم فقد يكون أكبر، وقد يكون أصغر سنًا منهم.

الثالث: أن أهل الجنة وإن كانوا شبابًا كلهم إلا أن الإضافة هنا إضافة توضيح، باعتبار بيان العام بالخاص، كما تقول: جميع القوم وكل الدارهم؛ لأن (كلا وجميعًا) يصلحان لكل ذي آحاد، فإذا قلتَ: (الدراهم) فقد خصصته بعد أن كان شائعًا فكذلك (شباب)، وإن كان أهل الجنة كلهم شبابًا إلا أنه يصحّ إطلاقه على من في الجنة

---

(١) مسند أبي بصير : ١/ ٣٧٧.

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) كتاب سليم بن قيس الهلالي : ٣٩١.

(٤) مسند الرضا عليه السلام ، داود بن سليمان الغازي: ٢٠ .

وعلى من في غيرها، فخصص شياعه بقول أهل الجنة، كما خصص شياع جميع بالقوم والدراهم.

الرابع: أن يراد أنهما أفضل من مات شابًا في سبيل الله من أصحاب الجنة، ولم يرد أنهما من الشباب لأنهما ماتا وقد كهلا، بل ما يفعله الشبان من المروءة، كما تقول: فلان فتى وإن كان شيخًا مشيرًا إلى مروءته وفتوته، وهناك وجوه أُخر في معنى الخبر لا يخفى على من تدبر.

الخامس: قوله في شجاعة عليّ عليه السلام:" ضربته تفرد المثنى وتثني المفرد"[1]، فقلتُ يحتمل معاني:

الأول: أن ضربته تجعل نصفي المقتول واحدًا ،أي: تريهما من شدة السّرعة شخصًا واحدًا كأنه غير مقتول وتجعل الإنسان الواحد بضربته اثنين أي: نصفين.

الثاني: أن ضربته تجعل الله الّذي هو أحد فرد واحد اثنين، فإن الناس من ضرباته في الحروب يتخيّلون أنه الله فيشركون بالله ويعتقدون تعدد الآلهة وتفرد المثنّى، أي: تجعل الكفار المشركين بالله والمعتقدين تتعدد الآلهة موحّدين مسلمين يعتقدون (ص٢٠٥) إن الله واحد، فحاصل المعنى أن المشرك يصيير بسبب ضربته موحّدًا والموحد مشركًا، وهذا كناية عن كونه في أعلى مراتب الشجاعة وأن شجاعته خارجة عن طوق البشر.

الثالث: أن ضربته تفرد الإنسان الّذي هو اثنان روح وجسم أي: تفرّق بين الروح والجسم وتفرد أحدهما عن الآخر، وتثني المفرد أي: تجعل الإنسان الواحد الفرد اثنين؛ لأنه عليه السلام إذا قتله يخرج روحه من جسده فيصير اثنين.

الرابع: أن ضربته تفرد المثنى أي: تصيب الرجلين أحدهما عقيب الآخر أو الراكب ومركوبه دفعة واحدة، ويحتمل معاني أُخر لا تخفى على من تدّبر.

---

(١) موسوعة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١١١/١.

ومما ورد في شجاعته عليه السلام ما نقله صاحب مجمع البيان في تفسير قوله تعالى:**{قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ }** [١] قال: "وفي الحديث كانت ضربات علي بن أبي طالب عليه السلام أبكارًا كان إذا اعتلى قدّ وإذا اعترض قطّ" [٢]،وفيه أيضًا :"إذا تطاول قدّ، وإذا تقاصر قطّ"[٣] ، القدّ: الشّق طولًا ،يُقال: قده فهو مقدود، إذا كان ذاهبًا في الطول ومنه :**{ قُدَّ مِن قُبُلٍ}**[٤] ، و (القطّ) الشق عرضًا ، ومنه: قططتُ القلم، أي: قطعتْ رأسه عرضًا، والأخبار في وصفه بالشجاعة كثيرة كما لا يخفى على من تتبع.

[المسألة التاسعة والأربعون]

سُئلت ل :عن إعراب قوله عليه السلام:

أنا الّذي سمّتني أمي حيدره[٥] [كليث غابات كريه المنظره]

وقد قاله عليه السلام حين برز إلى مرحب فضربه، ففلق رأسه فقتله.

أجبــت م: بأن (أنا) مبتدأ والموصول خبره و(سمّتني) بتاء التأنيث ونون الوقاية وياء المتكلم صلته، و(أمّي) فاعل سمتني و(حيدره) مفعوله الثاني،ُيقال سمّيت فلانًا زيدًا وسميته بزيد وأسميته زيدًا وبزيد كله بمعنى، قال الشاعر:

والله أسماك سما مباركا آثرك الله به إيثاركا [١]

---

(١) سورة يوسف : ٢٧ .

(٢) مجمع البيان : ١/ ٢٥٢.

(٣) الفائق في غريب الحديث : ٣ / ٧٣.

(٤) سورة يوسف : ٢٦ .

(٥) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد:١٩/ ١٢٧.

ونقل عن حياة الحيوان أنه اختلف في وجه تسميته عليه السلام بـ(حيدره) على أقوال: قيل: إنه: "اسمه في الكتب القديمة، وقيل: إن أمه فاطمة بنت أسد سمته بهذا الاسم حين ولدته وكان أبوه(ص٢٠٦) غائبًا فسمته باسم أبيها أسدا، فقدِم أبوه وسمّاه عليّا، وقيل إنه كان يُلقب في صغره به؛ لأن حيدره هو الممتلئ لحمًا، العظيم البطن" [٢]، وعليّ كان كذلك هذا ما يتعلق بالبيت وهناك مسألتان شريفتان لا بأس أن نتعرض لهما.

إحداهما : تتعلق بعائد الموصول، فنقول: إذا كان المبتدأ مقدمًا ضمير مخاطب أو متكلم والخبر اسما موصولًا، فأنت في عائده بالخيار إن شئتَ طابقتَ المبتدأ وإن شئتَ طابقتَ الموصول، فيجوز لك أن تقول: أنا الّذي قمتُ، بضمّ (التاء)، وأنا الّذي نصرتني، كما قال عليه السلام: أنا الّذي سمّتني أمي حيدره ،ومنه قول الإمام عليه السلام في الدعاء الثاني والخمسين من الصحيفة الشريفة: "أنا المرتهن بعملي أنا المنقطع بي أنا المقرّ بذنبي"[٣] فمال إلى جانب المعنى وراعى المبتدأ دون الموصول وهو (اَلـ) ، ويجوز أن نقول: أنا الّذي قام وأنت الّذي قام وقمتَ بفتح (التاء)، كما قال:

أنتَ الّذي أخلفتني ما وعدتني [وأشمتّ بي من كان فيك يلوم] [٤]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) حياة الحيوان الكبرى : ١ / ٣٨٦ ـ ٣٧٨.

(٣) المزار في كيفية زيارة النبي والأئمة الأطهار (عليهم السلام)، الشهيد الأول : ٢٧٦.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأميمة وقيل: أمامة ترد عتاب زوجها ابن الدمينة. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٩٦٦، وشرح حماسة أبي تمام لأبي علي الفارسي ١٤٨/٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٤٧/٢.

فطابق بين ضمير الصلة، والمخبر عنه، ولو طابق الموصول لقال: أنتَ الّذي أخلفني ما وعدني، فالوجهان جائزان لكن الثاني وهو مطابقة الموصول هو الكثير، ومطابقة المخبر عنه قليلة لاستلزامها خلو صلة الموصول من عائد إليه في اللفظ، قال ابن هشام: في (مغني اللبيب) عند ذكر الأشياء التي تحتاج إلى رابط مع هذا أي: مع كونها قليلة، فهو قياس[١] انتهى، ومن ثم قالوا: التقدير في قوله:

فيا ربّ ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع[٢]

(وأنت الّذي في رحمته) بضمير غيبته فطابقوا بين ضمير الصلة والموصول ولم يقولوا: (التقدير في رحمتك) بضمير خطاب مطابقةً بين ضمير الصلة والمخبز عنه. هذا إذا كان الضمير مقدمًا، وأما إذا كان مؤخرًا فيتعين مطابقة الموصول، فيُقال: الّذي حسن أنت، وهذا مذهب الفراء ومقتضى أصول البصريين، قال (ص٢٠٧) ابن قاسم[٣] نقلًا عنه وهو الصحيح لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام، وأجاز الكسائيّ ذلك مع التأخير فيجوز عنده، الّذي قمت أنت[٤] ، وبسط القول في المسألة في سائر تحاريرنا.

الثانية: تتعلق بوزن لفظ (أُم) فنقول قال بعضهم: وزنها (فُعل) بدليل مجيء (الأمومة) في المصدر، و(الأمات) في الجمع، وقوله تعالى:{ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ**} [٥] ، (الهاء) فيه زائدة والوزن (فعلهات) ومنع بعضهم زيادة (الهاء)، وأن الوزن (فُعل) وسنده أن (الهاء) يجوز أن يكون أصلا لما نقل خليل بن أحمد في

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٥٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الملوح ، لم أعثر عليه في ديوانه ،مغنى اللبيب : ٦٥٥.

(٣) لم نهتدِ إلى معرفة ابن قاسم.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٣٤/٢.

(٥) سورة النساء : ٢٣.

كتاب العين من قولهم: (تامّهت) بمعنى اتخذت أُما[١]، وهذا يدل على أصاله (الهاء)، لأن (تفعلهت) معدوم فتعيّن أن يكون (تفعلت) ، فوزن (أُمّ) (فع) وأصله (أمّهة) كـ(أبّهة) وهي العظمة والكبر حُذِفت (الهاء) وقدّر (تاء التأنيث) كما في (نار)، وقال بعضهم: هما أصلان فـ(أُم) (فعُل) و(أمّهة) (فُعّلَةَ)، واختاره الفيوميّ في المصباح فقال: "والوجه ما أورده في البارع من أن فيها أربع لغات (أم) بضمّ الهمزة، وكسرها و(أمة، وأمهة)، فـ(الأُم والأُمّهة) لغتان وليست أحداهما أصلًا للأخرى وكذا (الأمهات والأمّات) فلا حاجة إلى دعوى حذف وزيادة"[٢] انتهى، ونظيرهما في الأصالة (دمث ودمثر) للمكان اللّين فإنهما أصلان إذ لا يمكن أن يُقال: (الراء) زائدة لأنها ليست من حروف (سألتمونيها) فتحصل أن في (أُمّ) ثلاثة أقوال.

الرد على الفيومي

والراجح عندي زيادة (الهاء)" لأن دعواها أسهل من دعوى الحذف "[٣]كما قاله ابن جني؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حُذِف فيه، ولأن دعوى الحذف لا تتمشّى في لفظ الأمومة إذ هو (فعولة) بلا خلاف، ولا يجوز أن يكون (فعوعة) بحذف (الهاء) التي هي (الأم) فيكون الأصل (أُمُومَهة) إذ (فعوعلة) غير موجودة، ونقل الخليل:(تأمهت) بالهاء شاذ مسترذل والمشهور (تامّمت) بميم بعد الميم المشددة[٤]، قال في شرح الهادي_وفي كتاب العين "من الاضطراب

(١) ينظر: العين ٤١٩/٨، وفيه: (تأمَّمْتَ أمّاً). وجاء في المحكم ٣٦٣/٤: وتَأَمَّهَ أُمًّا: اتخذها كَأَنَّهُ على أُمَّهَةٍ، وَهَذَا يقوى كَون الْهَاء أصلا، لِأَن تَأَمَّهْتُ تَفَعَّلْتُ، بِمَنْزِلَة تَفَوَّهْتُ وتَنَبَّهْتُ.

(٢)المصباح المنير : ١ / ٢٣.

(٣) لم نقف على رأي ابن جني فيما توافر لنا من مصادره، ينظر رأيه في: المصباح المنير ٢٣/١، ولوامع الدرر ٢٩٥/١٤.

(٤) ينظر: العين ٤١٩/٨. وينظر: شرح الملوكي في التصريف ٢٠٤.

والتصريف (ص٢٠٨) الفاسد ما لا يدفع"[١] انتهى ،ولو سلّم عدم استرذاله لما أفاد شيئًا أيضًا؛ لجواز أن يكون مأخوذًا من لفظ (الأمهات) بعد زيادة (الهاء) كما أخذ (تمسكن) من (المسكين) بعد زيادة (الميم)، وكذا (تمندل) من (المنديل).

والقول بأنهما أصلان كـ(دمث) و(دمثر) مردود بأن نحو (دمث) و(دمثر) من الشاذ النادر ولا يعبأ به، و المتنازع فيه لا يحمل على الشاذ وبأن لقائل أن يفرق بين المقيس وما قيس عليه فيمنع القياس، تحريره أن نقول لا يستقيم القياس على (دمث) و(دمثر)، لوجوب كونهما أصلين وجواز كون المقيس وهو (أُم) و(أُمّهة) غير أصلي.

أما وجوب كونهما أصلين فلأنه لا شيء من أجزاء (دمثر) يصلح للزيادة إلا (الميم) فتحقق كون ماعدا (الميم) أصولًا ، وأما الميم فلا يمكن زيادتها للزوم كونها زائدة أيضا في (دمث) واللازم باطل، أما الملازمة فلأن الاشتقاق قاض بها، وأما بطلان اللازم فلأنه لو كان كذلك لم يبق إلا حرفان وهذا فاسد اتفاقًا؛ لإفضاء ذلك إلى كون الاسم على حرفين، وأما جواز كون (أُم) و(أمهة) غير أصلين فلأنه لا يلزم منه القول بزيادة (الهاء) في (أمهة) بقاء الاسم على حرفين فتدبر.

وبالجملة الأولى القول بزيادة (الهاء) وهو مختار الرضيّ[٢] وشارح الهادي وابن جني وجماعة [٣]، فيكون لفظ (أمهة) و(أمهات) واردًا على المبرد[٤] بطريق الاعتراض، فإنه كان لا يعدّ (الهاء) من جملة حروف الزيادة ويقول: إنها تسعة[٥]،

---

(١) لم نقف على ما نقله عن الخليل في العين، ينظر رأيه في: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٣/٥، وشرح الملوكي في التصريف ٢٠٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٥/٣.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢١٦/٢ ، ٢١٩، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٦٣/٤، والمفصل في صنعة الإعراب ٥٠٤.

(٤) ينظر: المقتضب ١٦٩/٣.

(٥) ينظر: المقتضب ١٦٩/٣.

وقد تكلمنا على قوله في مواضع من كتبنا فليراجعها من أراد والله الهادي إلى الرشاد.

[المسألة الخمسون:]

سُئــِلت ل: عن حل الإشكال الّذي يورد على مثل نحو:**{إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا}**[1]، وتقرير الإشكال يستدعي تقديم مقدمتين:

الأولى : أن المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:

ـ قسم يؤكد عامله فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك.

ـ وقسم يبين نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد(ص٢١٠).

ـ وقسم يبين عدده فيفيد عدد مرّات العامل زيادة على التوكيد.

فالأول: كـضربت ضربًا .

والثاني: كـضربت ضرب الأمير.

والثالث: كـضربت ضربت. ويسمى القسم الأول مؤكدًا لعامله؛ لأنه يفيد ما أفاده عامله فيكون مفاد عامله مذكورًا مرّتين فيؤكد.

الثانية: أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء، نحو ما جاءني إلّا زيد، فإن زيدًا استثني من متعدد مستغرق وهو أحد المحذوف يدخل فيه لولا (إلاّ) وهذا معلوم.

فبعد معرفة هاتين المقدمتين اتَّضَحَ الإشكال وقوى، فإن مصدر (نظنّ) المقدّر وهو (ظنًّا)، إذ التقدير: إن نظنّ ظنًّا إلا ظنًّا، بمقتضى المقدمة الأولى يفيد ما يفيده عامله، إذ لو كان مذكورًا كان تأكيدًا له، وقد مرّ أن المصدر المؤكّد لا يفيد إلا ما يفيده عامله والعامل هنا وهو (نظنّ) لا يحتمل غير (الظنّ) مع (الظنّ) فهو أيضًا

(١) سورة الجاثية: ٣٢.

ليس محتملًا لغير الظن مع الظّن حتى يخرج الظّن منه فلا يصح إخراجه منه؛ لأن (الاستثناء مفرغ) وهو بمقتضى المقدمة الثانية، يجب أن يعمّ المستثنى منه منه المستثنى وغيره حتى يصح الإخراج، فإنه فرع الإدخال، فإخراج ما ليس بداخل لا معنى له.

أجبت م: بأوجه أوجهها أن الفرق بين المفعول المطلق المؤكّد لعامله والمبيّن لنوعه العموم مطلقًا بأعمّيته الأول من الثاني، فإنه يعمّ جميع أنواع الحدث، والثاني إنما يدل على ذلك النوع الخاص الّذي تدل عليه، فالثاني وهو الخاص داخل في العام بمعنى أن العام يصدق عليه وعلى غيره فيصح إخراجه منه، فاندفع الإشكال فإن التنوين من (ظنّا) للتحقير، أي: إن نظنّ إلا ظنا حقيرًا ضعيفًا، قال في المطول: "على ما يخطر ببالي إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف"[1] انتهى. فالمفعول المطلق للنوع لا للتأكيد فمصدر (ظنّ) محتمل للظن الضعيف الحقير (ص٢٠٨)والقويّ الشديد وغيرهما من الظّنون، فيخرج منه الظن الضعيف وهكذا الكلام في جميع ما وقع بعد (إلا) ونحوها، نحو: إن ضربت إلا ضربًا، فإن تنوينه للتعظيم والتحقير والتنكير وغير ذلك.

الثاني: أنه محمول على التقديم والتأخير أي: إن نحن إلا نظنّ ظنًا ومثله قوله:

[أحلّ به الشيب أثقاله] وما اغترّه الشيب إلا اغترارًا [2]

أي: وما اغتره إلا الشيب اغترارًا، ومنه أيضًا قولهم: "ليس الطيب إلا المسك" [3]وبرفع الجزئين على أحد أوجه تخريج الكسائي، وهو أن يكون في ليس

---

(١) المطول ٩٠.

(٢) البيت من المتقارب ، للأعشى ، ورد في الديوان (اعترارا) ، ديوان الأعشى : ٤٥.

(٣) كتاب سيبويه ١٤٧/١، والأصول في النحو ٩٠/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢.

ضمير شأن وجملة المبتدأ والخبر وهما الطيب والمسك خبرًا لها [1]، وإنما قلنا: إن هذا المثال على ذلك الوجه من المواضع التي وُضِعت فيها (إلا) في غير موضعها إذ موضع (إلا) على ذلك الوجه أول الجملة الأسمية الواقعة خبرًا والتقدير ليس إلا الطيب المسك لكنها توسطت بين المبتدأ والخبر.

الثالث: ما ذكره بعضهم وهو أن قولك: ما ضربت إلا ضربًا مثلًا يحتمل من حيث توهم المخاطب أن تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته، فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكأنك قلتَ: ما فعلتَ شيئًا غير الضرب، أي: لم أفعل سائر أنواع المكاره والإيذاء كالشتم ونحوه، وهكذا الكلام في إن نظن إلا ظنًّا فيعتبر في (نظنّ) احتمالات واعتبارات مجازيّة بحيث يكون حقيقة المصدر وهو (الظّن) واحدًا منها كأنه قيل: ما ندرك إلا الإدراك الظنّي ولا ندرك ما فوقه من الإدراكات وهذا أردى الوجوه وابعدها.

[المسألة الحادية والخمسون:]

سُئِلت ل: عن صحيحة علي بن الرّيان، قال: "كَتَبَ بعض أصحابنا بيد إبراهيم بن عقبة [2] إليه يعني أبا جعفرعليه السلام يسأله عن الصّلاة على (الخمرة المدنية)، فكتب صل فيها ما كان معمولًا بخيوطه ولا تصلّ على ما كان بسيوره، قال: فتوقف أصحابنا فأنشدهم بيتًا لـ(تأبط شرًا الفهميّ) [3]

(١) وهي لغة تميم. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٢٥/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١١٨١/٣، ومغني اللبيب: ٨٣.

(٢) من أصحاب الهادي عليه السلام ،ينظر : معجم رجال الحديث : ١/ ٢٣٦.

(٣) هو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير، الفهميّ، من مضر المعروف بتأبط شرًّا: شاعر عدّاء، من فتاك العرب في الجاهلية. كان من أهل تهامة. شعره فحل. قيل إنما سمي بتأبط شرًّا؛ لأنه أخذ سيفًا تحت أبطه وخرج فقيل لأمه أين هو قالت لا أدري تأبط شرًا، وقيل كلام

[وأطوي على الخمص الحوايا كما انطوت] كأنها خيوطة ماريٍّ تغار وتفتل[1] "[2]

(ص٢١١) أجبت م: بأن الخمرة بضمّ (الخاء) المعجمة وسكون (الميم) حصيرة صغيرة من "السعف والورس وهو نبات كالسمسم" [3] على ما في القاموس، وقال الفارابيّ[4]:" شيء منسوج من السعف أصغر من المصّلى" [5] وقال الهرويّ[6]: " هي سجادة بقدر ما يضع الرجل عليه حرّ وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة من خوص" [7] انتهى، ونظيرها ما يصنع اليوم من التربة الحسينية عريضًا بقدر ما يضع عليه الإنسان حرّ وجهه، والخيط هو السلك، ويجمع على (أخياط وخيوط وخيوطة) كما نص عليه الجوهري ومجد الدّين، مثل (فحول وفحولة) [8] ولا يعتبر فيه أن يكون من القطن بالخصوص، أو من شيء

أخر، (ت نحو ٨٠ق هـ). [ينظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ٧٨، والأعلام: ٩٧/٢].

(١) البيت من الطويل ، خزانة الأدب :٩ /١٩١.

(٢)الكافي: ٣ / ٣٣٥.

(٣) القاموس : ٥٧٩.

(٤) هو إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابيّ، أبو إبراهيم، أديب، غزير مادة العلم، من أهل فاراب (وراء نهر سيحون) وهو خال الجوهري صاحب الصحاح. انتقل إلى اليمن، وأقام في زبيد، وصنف كتابا سماه (ديوان الأدب)، (ت٣٥٠هـ). ينظر: الأعلام ٢٩٣/١.

(٥) معجم ديوان الأدب : ١ / ١٦٦.

(٦) هو القاسم بن سلّام بنِ عبدِ اللهِ الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عُبيد: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. من أهل هراة. ولد وتعلم بها. وكان مؤدبا، من كتبه (الغريب المصنف) في غريب الحديث، و(أدب القاضي) و(فضائل القرآن)، (ت٢٢٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢٥٣/٢.

(٧) ينظر: غريب الحديث لابن سلَّام ٢٧٧/١.

(٨) ينظر: الصحاح : ١١٢٥/٣، ينظر: البديع في علم العربية ، ابن الاثير ، مجد الدين أبو السعادات: ١١٧/٢ .

مخصوص، ضرورة أنّه في اللغة بمعنى السلك فيعمّ المفتول أي جنس كان، سواء كان من الخوص، أو من القطن أو الصوف بالخصوص، أو من غيرهما، وكذا الحبل فإن معناه الرباط، أي ما يربط به ويشد به فيشمل الجميع.

وحينئذ فنقول إن الخمرة أما أن تكون معمولة بخيوط أو بسيور وعلى التقديرين، فأما أن تكون ظاهرة تمنع من إصابة الجبهة للنبات بالقدر المعتبر في السجود، أو باطنة لا تمنع فهذه أربعة صور للخمرة.

الأولى: أن تكون معمولة بخيوط ظاهرة مانعة من إصابة الجبهة للنبات، وهذه لا يجوز السجود عليها إن كانت تلك الخيوط من غير جنس ما يجوز السجود عليه، وأما إذا كانت من جنس ما يجوز السجود عليه فلا إشكال في جواز السجود عليها.

الثانية: أن يكون معمولة من خيوط باطنه غير مانعة من الإصابة المذكورة، وهذه يصح السجود عليها مطلق، سواء كانت الخيوط من جنس ما يجوز السجود عليه أو لا.

الثالثة: أن يكون معمولة من السيورة الظاهرة المانعة من الإصابة، بحيث تقع الجبهة على السيور، وهذه لا يصح السجود عليها.

الرابعة: أن تكون السيورة مغطّاة بحيث تقع الجبهة(ص٢١٢)على الخوص وهذه يصح السجود عليها، فإن قلتَ: إذا كان كذلك فما الوجه في إطلاق صحيحة الجواز في المعمولة من الخيوط والمنع في المعمولة من السيور؟ قلتُ: لعل الشائع في ذلك الزمان في المعمولة بالخيوط أن تكون الخيوط باطنة لا تمنع من إصابة الجبهة للنبات بالقدر المعتبر في السجود، أو تكون من جنس ما يجوز السجود عليه.

وأما المنع في المعمول بالسيور فهو أما لأنه كان الشائع في المعمولة بالسيورة أن تكون السيور ظاهرة مانعة من إصابة القدر المعتبر من الجبهة للنبات، أو لأنهم كانوا يتخذونها من الميتة لعدم مبالاتهم، أو لأنهم يزعمون أن دباغها طهورها، فالمنع باعتبار تحريم استعمال الميتة مطلقًا لا باعتبار السجود على ما لا

يصلح السجود عليه، هذا ما يتعلق بأصل المسألة، وأما حديث توقف الأصحاب وإنشاد الشعر ففيه وجهان:

الأول: أن يكون توقفهم باعتبار إدخال (تاء التأنيث) على الجمع في لفظتي الخيوطة والسيورة فتوقفوا في صحته لكونه غير متعارف فاستشهد بالشعر المزبور لصحته، ذكره جمال الدين الخونساريّ[١] في حاشية الروضة [٢] ، ويظهر من الطريحيّ أيضًا فإنه قال:" الخيط السلك وجمعه (خيوط وخيوطة)، مثل (فحول وفحولة) ومنه قوله:

..... خيوطة ماريٍ تغار وتفتل"[٣]

ومنه الحديث وسأله عن الصّلاة عن الخمرة المدنّية، فكتب صلّ على ما كان فيها معمولًا بخيوطة لا بسيورة.

الثاني: أن يكون توقفهم في معنى لفظ الخيوطة، فيكون قد عرفوا معنى السيورة وتوقفوا في الخيوطة فلم يعلموا أن المراد منها الحبال أو شيء آخر يصنع الخمرة منه، فأنشدهم البيت استشهادًا به على أن المراد بالخيوطة الحبال ووجه شهادة البيت المذكور بذلك، ودلالته عليه ظهور هذا المعنى فيه من لفظ الخيوطة فافهم، و(المارِي) الحبّال الّذي يفتل الخيوط، و(يغار) من أغار(ص٢١٣)شد الفتل، و(يفتل) من فتله لواه، وهو فتيل ومفتول ففي البيت قلب والتقدير: خيوطة ماري تفتل وتغار.

---

(١) هو جمال الدّين محمد بن حسين بن محمد الخوانساري، المعروف بـآغا جمال خوانساري، هو محدّث، أصوليّ، حكيم، متكلّم، فقيه إماميّ. له تأليفات كثيرة، اشتهر بين النّاس آنذاك لتأليفه كتاب عقائد النساء أو "كلثوم نَنِه"، توفي الآغا جمال (رحمه الله) في يوم ٢٦ من شهر رمضان المبارك عام ١١٢٥ هـ. ينظر: طبقات أعلام الشيعة ٢٠٥/٨.

(٢) التعليقات على شرح اللمعة الدمشقية : ٢٢٨.

(٣)مجمع البحرين :١ /٧٢٠.

[المسألة الثانية والخمسون:]

سُئـلت ل: عن قول عليّ عليه السلام: "من طال هن أبيه فقد تمنطق به" [١].

أجبـت م: بأن معناه أن من كثرت إخوته فقد تمنطق بذكر أبيه فهن عبارة عن الذكر، وطوله كناية عن كثرة الأولاد، وتمنطق، أي: تحزّم كناية عن تحصيل القوة والاعتضاد، يعني من كثرة أولاد أبيه، أي إخوته تقوّى بهم ويعتضد ويتحزّم، فإن من لا أخ له لا عضد له، وقيل: المراد من رأى قبائح أبيه في مكان أو سمع بشتم لدفعها وتحزّم في هذا التقدير المضاف وهو لفظ دفع وجعل (الباء) من (به) بمعنى اللام.

[المسألة الثالثة والخمسون:]

سُئلت ل:والسائل من لا تحضرني عبارة أرضى بها للإفصاح عن سموّ شأنه وعلو مكانه وتفرّده بغايات المحاسن، وجمعه لأشتات المفاخر، عن تفسير قوله ﷺ حين خرج وهو محتضنٌ أحد ابني ابنته:" والله إنكم لتجبّنون وتبخّلون وتجهّلون وإنكم لمن ريحان الله وان آخر وطأة وطئها الله بوج" [٢] ، وكان غيره يقول: هذا الحديث مما لهجوا بالسؤال عن معناه، وجهلوا له قراءة لفظه ومبناه، وقد سار مسير الرياح، وطار في البلاد بغير جناح، فلم يتفق من يفسّره كما هو حقه، ويبيّن معناه على ما يستحقه.

أجبـت م: بأن أهل اللغة تعرّضوا لتفسير هذا الحديث، لكن بعضهم اقتصر على توجيه عجزه وسكت عن صدره عن عجزه، وبعضهم عكس الحال وأطال في المقال، وما أطاب فيما قال، ونحن بعون الله المتعال نتصدى لتحليل لغات الكلمات وإعراب المشكلات، وتفصيل المعاني والتأويلات وانتظام الفقرات، فنقول: قال الزمخشريّ في الفائق:" قال عمر بن عبد العزيز: زعمتْ المرأة

---

(١) مقامع الفضل : ١ /٤٩٧.

(٢) غريب الحديث ، ابن قتيبة الدنيوي: ١ / ١٥٦.

الصالحة خولة بنت حليم امرأة عثمان بن مظعون أن (ص٢١٢) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج ذات يوم وهو محتضن أحد ابني ابنته وهو يقول: والله إنكم لتجبّنون وتبخلون وتجهلون، وإنكم لمن ريحان الله، وإن آخر وطأة وطأها الله بوج"[١] انتهى ، اللغة محتضن من الاحتضان، يُقال: احتضن الصبي وحضنه، جعله في حضنه وهو بالكسر ما دون الأبط إلى الكشح وفي الأفعال الثلاثة احتمالات ثلاثة:

الأول: أن يكون كلّ واحد منها بضمّ (التاء) وكسر (العين) المشددة وهي (الباء) في الأول و(الخاء) في الثاني و(الهاء) في الثالث مبنيًا للفاعل من باب التفعيل من الجبن والبخل والجهل والتضعيف فيها للنسبة، قال الجوهريّ: "جبّنته تجبينًا نسبته إلى الجبن"[٢]، وقال: "بخّلته أي: نسبته إلى البخل"[٣]، وقال: "التجهيل أن تنسبه إلى الجهل" [٤]، ويظهر من الزمخشريّ في الفائق أنه جعل التضعيف للتعدية فإنه قال: معنى هذه الأفعال أنكم لتوقعونني في الجبن والبخل والجهل [٥] انتهى ، ولا بأس أن نفصل الكلام في المقام بأن نذكر الفرق بين المعنيين ونبين ما هو المناسب منهما، فنقول: التعدية: تضمين الفعل معنى التصيير وجعل الفاعل في المعنى مفعولًا للتصيير فاعلًا لأصل الفعل في المعنى.

تقريره: أنك إذا أردت أن تجعل اللازم متعديًا ضمّنته معنى (التصيير) بنقله إلى باب التفعيل مثلًا، ثم جئتَ بـ(اسم) وجعلته (فاعلًا) لهذا الفعل المضمن معنى (التصيير)، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولًا لهذا الفعل، كقولك: فرح زيد

---

(١) الفائق في غريب الحديث ، الزمخشري : ١ / ١٨٥.

(٢)الصحاح ، الجوهري: ٥ / ٢٠٩٠.

(٣)الصحاح ، الجوهري :١٦٣٢/٤ .

(٤)الصحاح ، الجوهري : ١ ٦٦٣/٤.

(٥)ينظر : الفائق في غريب الحديث ،الزمخشري : ١ /١٨٥.

وفرّحته فمفعول فرحته هو الّذي صيرته فرحًا. والنسبة انتساب الفاعل المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، كقولك: فسّقته، أي: نسبته إلى الفسق، وسميته فاسقًا وليس المعنى صيّرته فاسقًا، أي: فاعلًا لفعل الفسق كما في قولك: فرحته فإنك لم تصيّره فاسقًا وإنما صيّره الشيطان فاسقًا بوساوسه.

إذا عرفت (ص٢١٣)ذلك فاعلم أن كلا من المعنيين لا يصح في المقام في بادىء النظر، إذ لا معنى صحيح ـ بحسب الظاهر ـ لقولنا : إن أبناء بنت النبي ﷺ يوقعونه في الجبن والبخل والجهل ويصيرونه فاعلًا لها، وكذا قولنا: إنهم ينسبونه إليها ويسمونه جبانًا وبخيلًا وجاهلًا، ويمكن أن نقول: في تصحيحها معنى توقعونني في الجبن والبخل إني أحبّ البقاء والمال لأجلكم، على حد قولهم: "الولد مجبنة مبخلة" [١]أي: يوقع أباه في الجبن ويصيّره جبانًا، فيدع المقاتلة والحرب في سبيل الله خوفًا من أن يُقتل فيضيع ولده بعده، وفي البخل فلا ينفق في سبيل الله ولا يسخو بما عنده إبقاء على ماله له.

ومعنى توقعونني في الجهل ما ورد أيضًا من أن الولد مجهلة الأب، أي يوقع أباه في الجهل ويصيّره جاهلًا؛ إذ يشتغل بسبب الملاعبة معه عن تحصيل العلم أو من كثره حبّه إياه يعمى عن إدراك معايبه، كما قيل: إن حب الشيء يعمى ويصمّ فيرى جميع ما يفعله ويصدر منه من المعائب محاسن، ولا يفرق كالجاهل بينهما. وتبين مما قلناه معنى ما نقله الطبرسيّ في مجمع البيان وهو أنه" قال النبي ﷺ للأشعث بن قيس: هل لك من ابنة حمزة من ولد؟ قال: نعم، لي منها غلام ولوددت أن لي به جفنة من الطعام أطعمها من معي من بني جبلة، فقال: لئن قلتَ ذلك إنهم لثمرة القلوب وقرة الأعين، وإنهم مع ذلك لمجبنة مبخلة محزنة" [٢] انتهى، هذا تصحيح معنى التعدية .

---

(١) الحديث لرسول الله (ص) " إن الولد مجبنة مبخلة مجهلة "، المصنف ، عبد الرزاق الصنعاني : ١٤١/١١.

(٢) مجمع البيان :٢ /٢٥٢.

وأمّا تصحيح معنى النسبة فلابد فيه من ارتكاب تجوز بأن يُقال: معنى بخّل الولد أباه ونسبه إلى البخل أنه صار سببًا لنسبته إلى البخل بمعنى أنه يحب المال لأجله، فيقاسي بليّة البرد والحرّ، ويركب مطية البحر والبر، ليجمع الذر إلى الذر، ويمسكه بعد ما جمعه في يده، ويذخره لولده، ولا يسخو به أبدًا، ولا يعاون به أحدًا (ص٢١٤) حتى إذا أخرجه من الكيس خاطبه وناجاه، وفدّاه وحيّاه، وقال له: بأبي أنت وأمّي كم من أرض قطعتْ، وكيس خرقتْ، وعرض مزقتْ، وماء وجه أرقتْ، ثم يلقيه في الكيس، ويقول له اسكن على بركة اسم الله في مكان لا تزول عنه، ونم نومة العروس، إلى يوم البؤس، والمعنى هنا أنكم تصيرون سببًا لنسبتي إلى البخل والجبن والجهل، ثم المعنى الأول اساس والمعنى الثاني أقيس.

أمّا اسسيّة المعنى الأول فلخلوّه عما في المعنى الثاني من المسامحة، وأما قيسّية المعنى الثاني، فلأن المعاني المذكورة للأبواب المتشعبة تُسمع وتُحفظ وليس شيئا منها مطردًا، وهو نظر لغويّ فلابد في كلّ لفظ من الاقتصار على المعنى الّذي ذكره له أهل اللغة وحمله في كل كلام ورد على ذلك المعنى، قال الرضيّ:" استعمال الفعل المزيد فيه في المعنى المعين يحتاج إلى السماع فليس لك أن تستعمل (أذهب) بمعنى أزال الذهاب أو عرض للذهاب أو نحو ذلك" [(١)]انتهى .

وقد أطبق اللغويون على أن معنى جبّن وبخّل وجهّل النسبة، فليس لأحد أن يستعملها في التعدية، ولا أن يحمل كلام غيره عليه، نعم من أنكر مجيء التضعيف للنسبة وحمل التضعيف في كل ما احتمل النسبة على التعدية وأرجعه إليها، قال الزمخشريّ وابن الحاجب حيث ادعيا أن التضعيف في فسقته[(٢)] وكفرته للتّعدية، فله أن يحمل لتجبنون، وأخويه مجتنبًا عن النسبة على التعدية، وأمّا نحن وكل من فرق بين المعنيين وصحح أن التضعيف في نحو فسّق زيد عمروًا للنسبة، فإنه لم يصيّره

(١)شرح شافية ابن الحاجب ،رضي الدين الأستراباذي :١ /٨٤-٨٥ .

(٢) ينظر : الشافية في علم التصريف ، ابن الحاجب : ١ / ٢٠.

في الحقيقة فاعلًا للفعل المشتق هو منه وهو الفسق، وإنما جعله منسوبًا إلى ذلك الفعل فنحمله على النسبة عاملين بستنا السنية غير متجاوزين عن تصريح أهل اللغة، وتفصيل القول في النسبة والتعدية يدعى من حفظة أفكارنا، وحملة أسرارنا.

الاحتمال الثاني: أن يكون (ص٢١٥)بضمّ (التاء) وفتح (العين) المشددة مبنيًا للمفعول من الباب المذكور، والمعنى من جهته أن الله سبحانه أتم عليكم إحسانه فآتاكم ما لم يؤت أحدًا يبغضكم الخلق ويعادونكم وينسبونكم إلى ما أنتم منه برآء كالجبن والبخل والجهل، ويسمونكم جبناء وبخلاء وجهلاء، فأنتم تجبّنون وتبخّلون وتجهّلون ومعنى التضعيف حينئذ النسبة قطعًا، إذ لا معنى لقوله: إن الخلق يوقعونكم في الجهل والجبن والبخل كما هو مقتضى التعدية.

إن قلتَ: فهذا أيضًا يبطل قول الزمخشريّ: إن التضعيف في المبنى للفاعل للتعدية، بيان ذلك أن التضعيف إذا كان في فعل التعدية فهو لها في المبني للفاعل والمبني للمفعول. إذ المبني للمفعول هو المبني للفاعل بعينه لكن أسند فيه الفعل إلى المفعول بطريق النيابة عن الفاعل فقولنا: فرح زيد عمروًا، معناه التعدية أي: أوقعه في الفرح وصيّره فرحًا، وقولنا: فُرِّحَ عمرو بالضمّ كذلك أي: أوقع في الفرح وصُيّر فرحًا، وبالجملة المعنى الحادث في معلوم المزيد فيه باق في مجهوله بعينه ولم يحتمل أحد أن يكون للمجهول معنى مغاير للمعلوم، فالحال فيما نحن فيه كذلك، أي: لو كان التضعيف في المعلوم للتعدية لوجب أن يكون في المبني للمفعول أيضًا لها. والحال أنه لا معنى للتعدية فيه كما قلتم.

قلتُ: لا يبطل بهذا قوله، فإنه يدعي أن التضعيف في جبّن مثلًا للتعدية سواء بُني للفاعل بأن يُقال: جَبّن زيدٌ عمراً، أي: أوقعه في الجبن أو بُني للمفعول بأن يُقال: جُبّن عمرو، أي: أوقع فيه، ويقول الحديث: إنما ورد بلفظ المبني للفاعل ولا معنى له بلفظ المبني للمفعول.

وأمّا الأفعال الثلاثة في نفسها مع قطع النظر عما بعدها فلها معنى صحيح مجهوله أيضًا، وهو أنكم لتوقعون بفتح (القاف) في الجبن والبخل والجهل والموقع لكم فيها أولادكم، ولكن لضميمتها إلى ما بعدها يتعين المجهول كما لا يخفى.

الاحتمال الثالث: أن يكون(ص٢١٦)بفتح (التاء والفاء والعين) مبنيًا للفاعل من باب التفعل والأصل تتجبنون إلى آخره بتائين حُذِفتْ أحداهما على قياس { **نَارًا تَلَظَّى**}[١] {**فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى**}[٢] ذكر هذا الاحتمال بعض من يدعي الفضل من المعاصرين، وقال: (التاء) للمطاوعة، وأورد عليه بأن تفعل إنما يكون لمطاوعة (فعّل) الّذي تضعيفه للتعدية، نحو: كسرته فتكسّر، قال التفتازاني:" المطاوعة حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله" [٣] انتهى .

فلا يصح جعل الأفعال من باب التفعل وجعل التضعيف و(التاء) فيها للمطاوعة، لأن مطاوعاتها بفتح (الواو) وهي (جبّن وجهّل وبخّل) التضعيف فيها للنسبة، إن قلتَ: لعل القائل يجعل التضعيف في المطاوعات للتعديّة، قلتُ: فلا معنى صحيح للحديث، إذ لا معنى لقوله: إن الناس يوقعونكم في الجهل والجبن والبخل وإنكم تقبلون منهم ذلك ولا تمتنعون كما هو مقتضى المطاوعة، انتهى كلام المورد، أقول: وما ادّعاه من أن تفعل لمطاوعة فعل الّذي تضعيفه للتعدية غلطٌ، فإنه لمطاوعته مطلقًا قال ابن الحاجب:"وتفعل لمطاوعة (فعّل)"[٤] ولم يزد على ذلك، وقوله بعد هذا نحو كسرته فتكسر ، من باب المثال لا دلالة فيه على ما قال، قال الرضي (رضي الله عنه) في شرح قوله: لمطاوعة (فعّل):" يريد سواء كان للتكثير،

---

(١) سورة الليل : ١٤.

(٢) سورة عبس: ٦.

(٣) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح : ٣٣٩/٢ .

(٤)الشافية في علم التصريف ، ابن الحاجب : ١/ ٢٠.

نحو قطّعته فتقطع، أو للنسبة نحو قسيته ونزرته وتممته أي: نسبته إلى قيس ونزار وتميم، فتقيّس وتَنَزَّر وتتمّم، أو للتعدية كعلّمته فتعلّم " [1]انتهى.

والعبارة التي نقلها عن التفتازاني لتصحيح مدّعاه لا دلالة فيها عليه أصلًا، بل المفهوم منها أن (المطاوَع) بفتح (الواو) لابد أن يكون متعديًّا، فإنه قال: عند تعلق الفعل المتعدي إلى آخره وهو كذلك.

فإن الفعل الدال على المطاوعة قائم بفاعل هو مفعول فعل آخر، نحو كسرت الكوز فتكسر الكوز، فالتكسر قائم بفاعل وهو الكوز وهو مفعول لفعل آخر وهو كسّر، فيجب أن يكون ذلك الفعل متعديًا لا أن (ص٢١٧)يكون تضعيفه للتعدية.

وحاصله أن بين قولنا: (فعّل) المتعدي وبين قولنا: (فعّل) الّذي تضعيفه للتعدية، أي: للتعدية المحضة فرقًا ظاهرًا، والثاني أخص من الأول إذ كل (فعّل) الّذي تضعيفه للتعدية فعل المتعدي، وليس كل فعّل المتعدي تضعيفه للتعدية، فان جلّدته وفسّقته فعّل المتعدي والتضعيف فيهما ليس للتعدية، بل في الأول للسلب وفي الثاني للنسبة فيجتمعان في فرّحته، فإنه فعّل المتعدي وفعّل الّذي تضعيفه للتعدية، ويفترق الأول في فسّقته وجلّدته فإنه فعّل المتعدي وتضعيفه ليس للتعدية ، فإذا علِم الفرق فليعلم أن الواجب في فعّل (المطاوَع) بفتح (الواو) أن يكون متعديًا، سواء كان تضعيفه للتعدية أو لا، والعبارة المنقول عن التفتازاني لا تدل على أزيد من هذا كما لا يخفى.

وبالجملة ما أورده المورد عليه لا يرد عليه، نعم يرد عليه شيء آخر وهو أن نقل المجرد إلى بعض أبواب المتشعبة موكول على السماع، فليس لك أن تقول: في (نصر، اَنْصَر) وهكذا ، وبهذا رُّد على الاخفش في قياس (أخال وأظن، وأحسب، على أعلم وأرى) وكذا استعمال المزيد في المعنى المعين يحتاج

(١) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الأستراباذي : ١٠٨/١.

فيه إلى السماع، قال الرضيّ (رضي الله تعالى عنه): "فليس لك أن تستعمل (أذهب) بمعنى أزال الذهاب أو عرض للذهاب أو نحو ذلك " [١]انتهى.

فيرد عليه أن من الأفعال الثلاثة ما لم ينقل الى تفعّل وهو الجهل والبخل ومنها ما نقل لكن له معنى لا يناسب الحديث وهو الجبن، قال في الصحاح: "تجبّن"[٢]، غلظ ولا معنى لقوله: إنكم لتغلظون ولو صحّ معناه فلا يصح القول في الآخرين، ولنقبض عنان القلم عن القول في الأفعال الثلاثة، فإننا من طعن الحاسد بعدم سعة هذا الحديث لأُزيد من هذا القدر من الكلام نخشى، وقد ذكرنا ما ذكرنا من الوجوهات وما يتعلق بها لريّ الأكباد العطشى، ولنرجع إلى القول في سائر كلمات الحديث. ص٢١٨)

فنقول: (الريحان) أُختلِف فيه فقال الزمخشريّ في الفائق وكثيرون: هو من بنات الواو وأصله (ريوحان) بـ(راء) مفتوحة فـ(ياء) ساكنة ثم (واو) مفتوحة من الروح قُلِبتْ (الواو) (ياء) لاجتماعها مع (الياء) السابقة الساكنة وأدغمتْ (الياء) فيها فصار (ريّحان) على وزن (فيعلان) ثم خُفِف بحذف (الياء) الأولى الساكنة وحركة (الياء) الثانية فوزنه (فعلان) وياؤه مبدلة من (الواو) والدليل على ذلك تصغيره على (رُويحين) بالواو بعد ضمة التصغير دون الياء[٣] ، إن قلتَ: تصغيره على (رُويحين)لا يدل على أنه من بنات الواو؛ لاحتمال أن يكون (يائيًا) قُلبت (ياؤه) (واوًا) في التصغير لانضمام ما قبلها، قلتُ: مجرد انضمام ما قبل (الياء) لا يقتضي القلب بـ(الواو)، بل لابد مع ذلك من سكون نفس (الياء) أيضًا، يدل عليه قولهم: (بُييت) في تصغير (بيت).

وأما (ضويريب) في تصغير (ضراب) بقلب (الياء) (واوًا) فمن جهة أن المدة الثانية في التصغير حكمها (الواو)، و(الياء) في (ريحان) ليست بمدّة، وقال

(١)شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الأستراباذي ، ٨٥/١ .

(٢) ينظر: الصحاح ٢٠٩١/٥.

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر ١٨٥/١.

بعضهم على ما نقله البيضاويّ في تفسير قوله تعالى:{ } **وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ** }[1] :"إنه في الأصل (رَوحان) قُلِبتْ واوه ياء للتخفيف"[2]، وتصغيره على (رويحين) أدلّ على هذا القول من دلالته على القول السابق، إذ لا يدل إلّا على أن (الياء) الموجودة في لفظه في الأصل (واو) وأما على أن قبل (الواو) كان (ياء) فيجري فيه القلب، ثم الادغام، ثم التخفيف فلا.

وقال جماعة على ما في المصباح :"إنه من بنات (الياء) وهو (وزان) شيطان، وليس فيه تغيير بدليل جمعه على رياحين مثل شيطان وشياطين"[3] وفيه أن جمعه على رياحين لا يدل على أنه من بنات (الياء) إذ يُحتمل أن يكون من بنات (الواو) وجمع على (رواحين) بالواو فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها لا يُقال مجرد كسرما قبل (الواو) لا يقتضي القلب بـ(الياء) وإلا لوجب (قيامًا) في مصدر (قاوَمَ) وهو ليس بجائز، فضلًا عن أن يجب بل لابد مع ذلك (٢١٩)من أن تكون (الواو) ساكنة كما في (ميزان) فإنه في الأصل (موزان) لأنا نقول: قد تقلب (الواو) الغير المتطرفة المكسور ما قبلها (ياء) حملًا على الفعل كما في المصادر نحو (قيام) والأصل (قوام) قُلبت (الواو) (ياء) ولو لم تكن ساكنة حملًا على الفعل أو حملًا على المفرد كما في الجمع نحو (ديار) والأصل (دوار) قُلبت (واوه) (ياء) حملًا على المفرد وهو (دار)، وكما في (ديم) والأصل (دوم) قُلبت (الواو) (ياء) للحمل على المفرد وهو (ديمة) فليكن هذا من هذا القبيل، أي: من الجموع التي قلبت واواتها ياء للحمل على مفرداتها، فإن المفرد الّذي هو (الريحان) قد وقع فيه قلب الواو ياء بدليل التصغير على (رويحين) فقُلبت في (رياحين) أيضًا حملًا عليه فتدبر هذا محمل القول في لفظ الرياحين، الريحان.

---

(١)سورة الرحمن : ١٢ .

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل :٥ / ١٧١.

(٣) المصباح المنير :١ / ٢٤٢.

وأما معناه ففي المجمع "أنه كل نبت طيب الرائحة"[١]، وعند العامة نبت مخصوص، وفي الصحاح:" الريحان نبت معروف، والريحان الرزق، يقول: خرجت ابتغي ريحان الله، أي رزقه، قال النمر بن تولب [٢]:

سلام الإله وريحانه ورحمته وسماء ودرر[٣]

وقولهم: سبحانه الله وريحانه، نصبوهما على المصدر يريدون تنزيهًا له واسترزاقًا" انتهى ، فعلم أنه في اللغة يُطلق على الرزق وعلى المشموم، والحديث يحتمل المعنيين، والمعنى على الأول أنكم من رزق الله كما ورد في الحديث: "الولد من ريحان الله" [٤] ،أي: من رزقه حكاه الجوهريّ، وفي النهاية يُطلق "الريحان على الرزق، وبه سميّ الولد ريحانًا"[٥] ومنه الحديث، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : "أوصيك بريحانتيّ خيرًا في الدنيا قبل أن ينهد ركناك" [٦] فلما مات رسول الله صلى الله عليه وآله قال: هذا أحد الركنين فلما ماتت فاطمة قال: هذا الركن الآخر، وأراد بريحانتيه الحسن والحسين عليه السلام أقول وحمل الريحان في هذا الحديث على المشموم هو اللائق كما فعله الزمخشريّ في الفائق، "فإنه قد أضاف الريحانتين إلى نفسه أي: الذين أشمهما ولا معنى لرزقه" [٧]كما لا يخفى.

وعلى الثاني أنكم مما كرم الله (٢٢٠)به الأناس وحيّاهم به فإن (الشمامات) تسمى تحايا ويُقال: حيّاه بطاقة نرجس وبطاقة ريحان أو يُقال: أطلق

(١) مجمع البحرين :٢/ ٣٦٣.

(٢) النمر بن تولب العكلي ، كان شاعر الرباب في الجاهلية ولا مدح أحدا ولا هجى، وأدرك الإسلام وهو كبير، وكان فصيحا جوادا. ينظر : قاموس الرجال : ١٠ / ٤٠٢.

(٣) البيت من المتقارب، الصحاح :١ /٣٧١.

(٤) الصحاح :١ / ٣٧١.

(٥) النهاية في غريب الحديث ،ابن الأثير : ٢/ ٢٨٨.

(٦)معاني الأخبار :٤٠٣.

(٧) الفائق في غريب الحديث ، ١٦٢/١ .

اسم المشموم عليهم؛ لأنهم يشمّون ويقبّلون، فكأنهم من جملة الرياحين التي أنبتها الله ومنه الحديث المتقدم على الأصح، وقال الطريحيّ: "في الحديث الحسن والحسين ريحانتان يعني أشمهما وأقبّلهما؛ لأن الأولاد يشمون ويقبلون فكأنهم من جملة الرياحين " (١)انتهى.

ووطأه ووطأها الله من الوطء الّذي هو الإبادة والطحن، يُقال: وطأه العدو أي: أباده، وطحنه قال تعالى:{ **لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَؤُوهُمْ**} (٢) ، أي: يقعوا بهم ويبيدوهم، وينالوهم بمكروه وفي النهاية:" الوطىء الدوس بالقدم فسمي به الغزو والقتل؛ لأن من وطىء الشيء برجله، فقد استقصى في هلاكه وإهانته"(٣) ، و(وجّ) قال في الفائق : "اسم واد بالطائف"(٤)، وفي القاموس مثله وزاد عليه قوله: "لا بلد به كما زعم الجوهريّ وهو ما بين جبلي المحترق والأُحَيحِدَينِ، قال: ومنه آخر (وطأه، وطأها) الله بوجّ يريد غزوة حنين لا الطائف، وغلط الجوهريّ وحنين واد قبل وجّ، وأما غزوة الطائف فلم يكن فيها قتال" (٥) انتهى، وفي الفائق مثله.

الإعراب:(إن) بكسر الهمزة لوقوعه في الابتداء من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المنصوب اسمها، إن قلتَ: الخطاب لواحد فإنه ﷺ احتضن أحد ابني ابنته وخاطبه، فلِمَ أتى بضمير الجمع؟ قلتُ: لاحظ جنس الأولاد، فإن العموم هو المراد، ولو قال: إنك بضمير الواحد لتوهم متوهم أن مضمون الكلام مخصوص بمن احتضنه عليه السلام وكثيًرا ما يخالفون المقام قصدًا لعموم الكلام ومن ذلك قوله عليه السلام في الزيارة الجامعة: "يا وليّ الله إن بيني وبين الله عز وجل ذنوبًا لا

---

(١)مجمع البحرين: ٢ /٣٦٣.

(٢)سورة الفتح : ٢٥ .

(٣)النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير : ٥/ ٢٠٠.

(٤)الفائق في غريب الحديث :١٨٦/١ .

(٥)القاموس المحيط :٢٠٨،وفي الأصل: (جبل المحترق والأصيحرين)، والتصويب على القاموس.

يأتي عليها إلا رضاكم فيحق من ائتمنكم على سره..... الزيارة"[1]، ولكن هذا على عكس ذلك الحديث، فإن المنادى (ص٢٢١)اسم مفعول جميع الأئمة عليهم السلام يدل على ذلك الإتيان بضمير الجمع في قوله: "إلا رضاكم وائتمنكم واسترعاكم إلى آخره، فينبغي أن يقول: يا أولياء الله بصيغة الجمع، لكنه عبر بصيغة الإفراد لشمول الجنس للجميع.

ثم في الحديث دقيقه لابد من التنبيه عليها، وهي أنه ﷺ وإن كان خاطب بالجمع وهو يقتضي استواء المخاطبين في الحضور الذهني، لكن الولد الحاضر كان سابقًا في الخاطر لمكان الحضور وما سواه من الأولاد عليهم السلام بعده في الحضور الذهني، وهكذا الحال في خطابات الزيارة الشريفة.

فإن الإمام الحاضر عند الزائر سابق في الخاطر، ثم إن قصد ما سواه منهم عليهم السلام مع الحاضر كانوا بعده في الحضور الذهني، وإن لم يقصد غيره، تعيين الحاضر في القصد وكان الجمع للتعظيم و(اللام) في لتجبّنون (لام) الابتداء المسماة بالمزحلقة دخلت بعد (إن) المكسورة والأصل لأنكم تجبنون، كرهوا افتتاح الكلام بحرفي توكيد فزحلقوا اللام دون (إن) لئلا يتقدم معمولها عليها و(الواو) في الأفعال الثلاثة، أما فاعل أو نائب فاعل و(النون) على الثاني (نون) الرفع قطعًا فهي مفتوحة، وعلى الأول يحتمل أن تكون (نون الوقاية) بأن يكون الاصل لتجهّلونني بنونين مفتوحة وهي نون الرفع ومكسورة لمناسبة الياء وهي نون الوقاية، فحُذفت الأولى كراهة توالي المثلين وحُذِفت ياء المتكلم اجتزاء عنها بالكسرة الدالة عليها، ويحتمل أن تكون (نون) الرفع على حذف المفعول، وقوله (وإنكم) الكلام فيه الكلام و(الواو) فيه للعطف على الجملة السابقة.

وزعم الزمخشريّ أنها للحال كأنه قال: مع أنكم من ريحان الله المتعال، وفيه عدول عن ظاهر المقال[2]، وكان قوله ﷺ مع ذلك في خطابه للأشعث بن

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٣٠٩/٢، والمزار ٥٣٤.

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر ١٨٥/١.

قيس [1] المتقدم ذكره نقلا عن مجمع البيان دعاه إلى ما قال، والجار والمجرور من قوله: "لمن ريحان الله" متعلق بالمستقر بلفظ الاسم فإنهما لو قدرا متعلقين باستقر بلفظ الفعل(ص٢٢٢) لم تدخل عليهما اللام؛ لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه وجملة وطأها الله محلها الجر على أنها صفة (وطأه) والضمير المنصوب في (وطأها) مفعول مطلق راجع إلى (وطأه) و(بوجّ) خبر (إن).

النظم:

وجه تعلق قوله ﷺ: وإن آخر (وطأة) و(طأها) الله تعالى بوج أيّ آخر أخذة، ووقعه أوقعها الله بالكفار كانت بوج بما قبله من ذكر الأولاد، أنه إشارة إلى قلّة ما بقي من عمره والتأسف على مفارقة أولاده لقرب وفاته؛ لأن غزوة حنين كانتْ في شوال سنة (ثمان)، ووفاته في شهر ربيع الأول من سنة (إحدى عشرة) كأنه قال: وإنكم لمن ريحان الله وأنا مفارقكم عن قريب فكنّى عنه ذلك بهذا القول وله وجوه أُخر منعنا من تحريرها الملل الحاصل من كثرة الكتابة.

[المسألة الرابعة والخمسون :]

سُئلت ل : وهذه صورة كتاب السائل: يا من كلام جملة مالكي الكمال عن ذكر مجمل كماله قاصر ، ومن رام حصر أوصافه ولو بالاستمداد من أقلام الأقاليم

(١) هو الأشعث بن قيس بن معدى كرب الكندي، أبو محمد: أمير كندة في الجاهلية والإسلام. كانت إقامته في حضرموت، ووفد على النبي ﷺ بعد ظهور الإسلام، في جمع من قومه، فأسلم، وشهد اليرموك فأصيبت عينه، وكان من الذين كتموا شهادتهم في قول النبي ص: "من كنت مولاه فعلي مولاه"، فدعا عليه الإمام ع بأن لا يموت حتى يذهب الله بكريمتيه، وأعان ابن ملجم على قتل الإمام ع، وابنه محمّد أعان على قتل مسلم بن عقيل وهاني بن عروة بالكوفة، ثم حضر مع عمر بن سعد واقعة الطف واشترك في قتل الإمام الحسين ع في مجزرة كربلاء، مات سنة ٤٢ ه ، وقيل في ذي القعدة سنة ٤٠ ه ، وقيل سنة ٤١ ه وهو ابن ٦٣ سنة. ينظر: نسب معد واليمن الكبير ١٣٩/١، والتبيين عن أصحاب أمير المؤمنين ٥٨/١.

فهو غير حاصر، كلام جملة مالكي الكمال في كلاميّة جملة الجزاء وعدمها ذو إجمال، وأحبّ أن يكون من جنابكم العال بيان في ذلك خال عن الإجمال، كاشف عن مقال الرّجال، فأجيبوا داعيكم في هذا السؤال، وأوضحوا له الحال فنفسه منتظرة للجواب وعينه ناظرة إلى الباب.

أجبــت م: بأن كتبتُ: أعلم أنهم افترقوا في الفَرق بين الجملة والكلام فرقتين، فادعى كثير منهم (الترادف) بل ظاهر كلام الأندلسيّ في شرح المفصل أنه رأي الجميع، لقوله:" الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان"[١] ، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب في كافيته فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الإسناد مطلقًا ولم يقيّده بكونه مقصودًا لذاته حتى تخرج الجملة[٢] ، وإنما قلنا ذلك ظاهر كلامه لاحتمال أن يكون الإطلاق من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص مجازًا، أو يكون قيد المقصود لذاته مقدرًا في لفظه أو يدّعى أن الفرد الكامل من الإسناد أن يكون مقصودًا لذاته فينصرف الإطلاق إليه لكن في هذه الاحتمالات ما لا يخفى(ص٢٢٣)إذ الحدود مصونة عن المجاز والتقدير ودعوى تبادر الإسناد والمقصود لذاته من إطلاق الإسناد ولا دليل عليها، اللهم إلا أن يجعل (اللام) للعهد ويؤيده ما في بعض الحواشي من أن المراد بالإسناد هو الإسناد المقصود لذاته.

لكن قال بعضهم: ومما يدل على أن الكلام عنده كالجملة ويكذّب ما في بعض الحواشي، أنه قال: في بحث حرفي الاستفهام من الكتاب المذكور: أن لهما صدر الكلام وذلك يقتضي أن يكون: قام أبوه، من قولنا: (زيدًا قام أبوه) كلامًا، وإلّا لم يصح قوله ولهما صدر الكلام بل العبارة الصحيحة ولهما صدر الجملة [٣]انتهى .

---

(١) وهذا من منقوله عن: الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية ٧٣٨.

(٢) ينظر : الكافية في علم النحو :١١ .

(٣) لم نقف على هذا القول في كتاب.

وفيه أن الكلام في عبارته محمول على معناه اللغويّ لا الاصطلاحيّ فالمعنى أن لهما صدر ما يتلفظ به الإنسان سواء كان كلامًا اصطلاحيًا أو جملة ولو سلم أن المراد به الاصطلاحيّ ففيه أيضا أنه يحتمل التغليب كما لا يخفى.

ثم نسب الجامي[١] القول بالترادف إلى صاحبيّ اللباب والمفصل أيضًا، فقال: هما ذهبا إليه[٢]، وقال ابن هشام في المغني: " إنه ظاهر كلام المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمّى الجملة "[٣] وقال ولد المحقق الشريف: اعلم أنه قد وقع في عبارات المتقدمين أن الكلام يسمّى جملة فوهم بذلك أنهما مترادفان، والحق أن الجملة أعمّ وهذه العبارة نظير أن يقال: يسمّى زيد إنسانًا [٤] انتهى، أي: لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلامًا ليأتي ترادفهما، لكن لا يخفى أن الحق ما قاله ابن هشام، فان قوله: ويسمى جملة ظاهر في أن لفظ الجملة وضع لما وضع له لفظ الكلام؛ لأن ذلك هو معنى التسمية فيكونا مترادفين؛ لأن المترادفين اللفظان الموضوعان لمعنى واحد، أخذا من الترادف الّذي هو ركوب أحد خلف الآخر كان المعنى الواحد (مركوب) واللفظان (راكبان عليه)،

---

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين: مفسر، فاضل. ولد في جام من بلاد ما وراء النهر، وانتقل إلى هراة وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، وحج سنة ٨٧٧ هـ فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها سنة (٨٩٨هـ)، له (شرح فصوص الحكم لابن عربي) و(شرح الكافية لابن الحاجب) وهو أحسن شروحها، سماه (الفوائد الضيائية). ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢٥١/٢، والأعلام ٢٩٦/٣.

(٢) ينظر: شرح ملا جامي على متن الكافية ٤٠/١.

(٣) مغني اللبيب :٤٩٠.

(٤) هو المير سيد علي بن محمد بن علي الحسيني الأسترآبادي ، ولد المحقق الشريف سنة ٧٤٠ ه بجرجان وكان متكلما بارعا ، باهرا في الحكمة والعربية ، روى عن جماعة منهم العلامة قطب الدين الرازي ، واخذ منه العلامة المذكور ، له شرح المطالع وشرح على مواقف القاضي عضد الإيجي في علم أصول الكلام ، عده القاضي نور الله من حكماء الشيعة وعلمائها . وتوفي في شيراز سنة ٨١٦ ه . ينظر: الكنى والألقاب ٣٥١/٢ .

وإنما صدّقناه في دعوى الظهور لاحتمال أن تكون هذه التّسمية من باب تسمية الخاص بالعام، ولو كان بعيدًا فكلام الجامي أيضًا ناظر إلى ظاهر عبارته.

وبالجملة القول بالترادف (ص٢٢٤)هو قول كثير من أهل العربية وادّعى الفرق بينهما جماعة من المحققين منهم ابن هشام فقال في المغني: "الصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، فإنه لا يشترط فيها الإفادة، وما لا اشتراط فيه أعمّ مما فيه الاشتراط ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدًا فائدة يحسن السكوت عليها، فليس كلامًا"[1] انتهى كلامه مشروحًا.

فموضع افتراق الجملة من الكلام عند من ادّعى الفرق الجملة الواقعة خبرًا إنشائية كانتْ أو إخبارية، فإن المقصود في قولنا: زيد قام أبوه هو الإسناد الّذي بين زيد وقام أبوه، والإسناد الّذي بين قام وأبوه غير مقصود والواقعة صفة وصلة، والجملة القسميّة فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة القسمية مسوقة للتأكيد، أي: لتأكيد جواب القسم، وفي جملة الشرط والجزاء خلاف، فمن قال: إن الكلام قد يتألف من جملتين، فهو يقول: إن الحكم والإسناد المقصود ولذاته إنما هو بين الجملة الشرطية والجملة الجزائية لا بين أجزاء الجزاء والكلام هو المجموع، وكل واحدة من الجملتين من مادة افتراق الجملة من الكلام، ومنه قال: إن الكلام لا يأتي إلا من اسمين أو من اسم وفعل فهو يقول: ليس الحكم والإسناد بين الجملتين، إذ لا يتألف الكلام من جملتين بل في أجزاء الجزاء والشرط قيد له فقولك: (إن ضربني زيد

ضربته) في معنى أضربه على تقدير ضربه إياي، فجملة الجزاء عنده كلام وجملة الشرط من مواضع الافتراق، وإنما قلنا هذا قول من يقول: إن الكلام لا يأتي إلا من اسمين أو من اسم وفعل، فإن هذا القائل لو قال: إن الكلام هو المجموع لا الجزاء وحده لزم التناقض بين كلاميه، إذ كلامه الأول ظاهر في أن الكلام لا يتألف من جملتين، وكلامه الثاني نص على أنه يتألف منهما، كالكلام الشرطيّ فإنه مؤلف من

(١) مغني اللبيب : ٤٩٠ .

جملتي الشرط والجزاء، إن قلتَ: لعل مراده منه قوله (ص٢٢٥)لا يتأتى إلا من اسمين الأعم من الصريحين والحكميين ،_والكلام الشرطي وإن لم يكن مؤلفًا من الاسمين الصريحين إلا أنه مؤلف من الاسمين الحكميين، وبعبارة أخرى إن طرفي الكلام الشرطي وإن لم يكونا مفردين بالفعل، إلا أنهما مفردان بالقوة أي: يمكن أن يعبر عنهما بألفاظ مفردة وأقلها أن يُقال في قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هذا ملزوم ذاك.

وقد صرح بهذا القطب الرازيّ[١] في شرحه على الشمسية[٢]، قلتُ المراد من الاسم الحكمي والمفرد بالقوة ما يصح وقوع مفرد موقعه ويمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزء من تلك القضية وعند إفادة حكمها، كما في قولنا: زيد أبوه قائم فإن أبوه قائم اسم حكم قويّ يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد كقائم الأب ونحوه في حال كونه جزءًا من قضية زيد أبوه قائم، وعند إفادة حكمها وقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لا يصح التعبير عن طرفيه بمفردين عند إفادة الحكم باللزوم وهما جزءا الشرطية وإلى ما ذكرناه يشير قول الشيخ أبي علي: إن المحكوم عليه وبه في القضية إن كانا مفردين بالقوة أو بالفعل فحملية وإلّا فشرطية[٣]، فتدّبر فكلام القطب غير مطابق للحق كما لا يخفى .

فتحصل من جميع ما ذكرناه أن النزاع في شيئين ترادف الكلام والجملة، وكلاميّة جملة الجزاء وتحقيق القول في المقامين يحتاج كلام طويل، فأقول: وممن ذهب إلى ترادف الجملة والكلام ضياء الدين ابن العلج صاحب

---

(١) هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد الرَّازِيّ الشَّيْخ الْعَلامَة قطب الدّين الْمَعْرُوف بالتحتاني إِمَام مبرز فِي المعقولات اشْتهر اسْمه وَبعد صيته، برع فِي الْمنطق والنحو وصنف شرح الشمسية والمطالع وحواشي على الْكَشَّاف وَغير ذَلِك، تُوفِّي بِدِمَشْق وَقد أناف على السِّتين. طبقات الشافعية ٣٧٤/٩، والوفيات ٢٩٩/٢.

(٢) ينظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ٢٢٣.

(٣) ينظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ٢٢٤.

البسيط في النحو[١]، قال السيوطيّ في (اللمع والبرق): "هو كتاب كبير نفيس في عدّة مجلدات"[٢] انتهى، قال:" قولهم إن المبدل منه في نية الطرح أي: في الأعم الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصور، نحو جاءني الّذي مررتُ به زيد للاحتياج إلى الضمير قال: ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض منه المانع في بعض (ص٢٢٦) الصورة، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء فإنهما لا تفيد إحداهما عن الأخرى"[٣] انتهى، أقول وفي كلامه نظر من وجهين:

الأول: أنه فهم من قولهم أن المبدل منه في نية الطرح أنه في حكم الطرح لفظًا فوقع في ورطة عظيمة لأنه كثيرًا ما يحتاج إليه في اللفظ كما في بَدَلَي البعض والاشتمال، إذ يجب أن يعود الضمير منهما إليه، نحو: قبّل زيدًا يده، وأعجبتني الجارية حسنها، وكما إذا كان أي: المبدل منه ضميرًا راجعًا إلى موصول أو نحوه كما في المثال فأخرجه من ظاهره وهو الإطلاق وصرفه من عمومه، وقال: أي: في الأعم الأغلب، وقد وقع الزمخشريّ أيضًا في هذا الغلط فمنع في قوله تعالى:{ **مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ** }[٤]أن يقدر أن أعبدوا الله بدلا

(١) هو محمد أبو عبد الله ضياء الدين ، ابن العلج بكسر العين المهملة وسكون اللام ثم جيم . مؤلف كتاب البسيط في النحو ، ذكره الشيخ أثير الدين أبو حيان في شرح التسهيل ونقل عنه في كتاب البسيط كثيرا ، قال : كان قد سكن اليمن وصنف بها . ومما حكي عنه منع إبدال الجملة من المفرد ، وقد جوّزه ابن جني وأجازه ابن مالك. ينظر: تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء ٢٠١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٣٧٠/٢.

(٢) لم نقف على كتاب اللمع والبرق، ينظر رأي السيوطي في: الأشباه والنظائر في النحو ١٦٨/٢.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو : ٢ / ١٦٨.

(٤) سورة المائدة :١١٧.

بدلا من (الهاء) في (به) ظنًا منه أن المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد[١].

وأقول: ليس المعنى كما زعما للاحتياج إليه لفظًا في غالب المواضع قال الرضيّ: "لا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظًا لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال"[٢] انتهى، بل المعنى أنه في حكم الطرح وقوّة الساقط معنى؛ لأن المقصود بالحكم والنسبة هو البدل دون المبدل منه.

أما في بدل الغلط فكون البدل فيه هو المقصود وبالنسبة في غاية الظهور، وأما في سائر الإبدال فمعنى كون المبدل منه فيها في حكم الطرح، أي: إنه ليس مقصودًا بالحكم إنه ليس مقصودًا بالنسبة الأصليّة والحكم الأصلي، بل المقصود بالذات والمراد الأصلي بالحكم هو (البدل) فاندفع ما قاله الرضيّ معترضًا على هذا المعنى، بأن الفوائد المذكورة لذكر المبدل منه تدل على أنه ليس في حكم الطرح معنى انتهى، فإن كون ذكر المبدل منه لفوائد مسلّم لوقوعه في كلام الفصحاء المصون عن اللّغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيّه، لكن المراد أن المقصود بالّذات في الكلام البدلي من أصل الحكم (البدل) فـ(المبدل منه) بحسب المعنى(ص٢٢٧)المراد والمقصود الأصلي في قوة الساقط.

وأما أن ذكره لابد أن يكون لفائدة فلذلك شيء آخروهذا نظير قولهم: إن (الباء) في (كفى بالله) زائد معنى ودخوله في الكلام كخروجه وإنه في حكم الطرح ،فإن مرادهم أنه زائد بحسب أصل المعنى وإلّا فلا شك أن زيادته لفائدة كالتوكيد وهذا ظاهر، والحاصل أن معنى قولهم: إن المبدل منه في حكم الطرح، أنه في حكم الطرح معنى، ولو سلّم أن معناه أنه في حكم الطرح لفظًا لما صح كلامهما أيضا.

---

(١)ينظر : الكشاف : ١/ ٦٩٥.

(٢)شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٩٢.

فإنهم قالوا: إنه في حكم الساقط ولم يقولوا: إنه ساقط حقيقة لتبقى الصلة بلا عائد فهو موجود حسًّا ولفظًا فيجري عليه أحكام اللفظ من وقوعه راجعًا إلى الموصول ومرجعًا لضمير بَدَلَي الاشتمال والبعض، وإلى هذا المعنى يشير قول ابن هشام في (المغني) في الرد على الزمخشريّ في الآية السابقة: والعائد موجود فلا مانع [1]انتهى.

ثم إن الزمخشريّ جعل أن في الآية مفسّرة للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن أعبدوا الله ولم يجعلها مصدرية فتكون هي وصلتها بدلًا من (الهاء) في (به) تخلصًا من المحذور المذكور وهو بقاء الصلة بلا عائد؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط لفظًا على زعمه فيلزم ذلك.

وما أدري ما يفعل في بدل البعض والاشتمال المشتملين على ضمير المبدل منه، فإن المبدل منه هناك أيضًا في قوة الساقط لفظًا فيبقى الضمير بلا مرجع، فإن قلتَ : يحمل قولهم في حكم السقوط أي: لفظًا على الغالب وهذان من غيره، قلتُ: فليكن قوله تعالى: { **أَنْ أَعْبُدَ اللهَ** }[2] أيضًا من غير الغالب، إن قلتَ: يمكن في الآية جعلها من الغالب فلا وجه لتجويز غيره فيها، بخلاف في البدلين، قلتُ: إمكان جعل الآية من الغالب لا يعيّنه، نعم يرجّحه فيجوز جعلها من غير الغالب بمرجوحيّته، فمنع أصل الجواز ممنوع، فتأمل.

الوجه الثاني: من النظر أن مراده من قوله: وكذلك كل جملة تفيد قياس الجملة على المبدل منه(ص٢٢٨)والفاعل، أي: كما أن في قولهم: المبدل منه في نيّة الطرح، وقولهم الفاعل: يطرد جواز تقديمه على المفعول لا يقدح تخلف الحكم في بعض الصور، كذلك في قولهم: كل جملة تفيد، لا يقدح تخلف الحكم في بعض الصور، والمقصود أن الجملة والكلام مترادفان وكلاهما مفيدان.

---

(١) ينظر : مغني اللبيب : ٤٩ .

(٢) سورة الزمر : ١١.

وأما عدم إفادة بعض الجمل لمانع فلا يقدح في ذلك، وأقول إن الحكم على شيء بشيء إنما لا يقدح فيه تخلف ذلك الشيء عن ذلك الحكم في بعض الصور إذا كان المحكوم به أصلًا في المحكوم عليه كما في الحكم على الفاعل بالتقديم على المفعول، فإن التقديم على المفعول أصل في الفاعل فلا يضر التخلف في بعض الصور.

وأما إذا لم يكن المحكوم به أصلًا في المحكوم عليه فلا يجري ذلك القول وما نحن فيه من قبيل الثاني فإن كون الأصل في الجملة الإفادة أول الكلام وهو محل النزاع وموضع إنكار الخصم فإنه يقول: لا أصل في الجملة بحسب الإفادة المصطلحة بل تارة تفيد وأخرى لا تفيد، فالإفادة وعدمها على السويّة في الجملة وبالجملة لا يجري ذلك الكلام في هذا المقام، نعم يجري في باب الكلام فإن الأصل فيه الإفادة، ولا يقدح في كون الأصل فيه ذلك، تخلفه عنه في بعض المواضع كما إذا سمع شخص قام زيد مرتين ، فإنه قد علم مضمونه أولًا ففي المرّة الثانية لا يكون مفيدًا لذلك الشخص؛ لأنه لم يفده علم ما لم يكن يعلم، فلا يخرج عن الكلاميّة؛ بسبب التخلف عن الإفادة بل هو كلام باعتبار أنه أفاد في المرة الأولى أو أنه يفيد غير ذلك الشخص، أو أن شأن مثل هذا التركيب الإفادة ولو لم توجد في المرة الثانية، وجملة القول إن إثبات ترادف الكلام والجملة بمعنى أن الأصل فيها أن تفيد كالكلام بأن الأصل فيها أن تفيد إثبات للدعوى بنفسها فتدبر.

ومنهم الشيخ محب الدين ناظر الجيش[1] قال:" الّذي يقتضيه كلام النحاة تساوي (ص٢٢٩)الكلام والجملة في الدلالة يعني كلّما صدق أحدهما صدق عليه الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص. وأما إطلاق الجملة على الشرط والجزاء

(١) محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش: عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، أصله من حلب، ومولده ووفاته بالقاهرة، وألف (تمهيد القواعد في شرح التسهيل) لابن مالك) في النحو، و (شرح التلخيص في المعاني والبيان)، (ت٧٧٨هـ). ينظر: الوافي بالوفيات ١٩٢/٥، والأعلام ١٥٣/٧.

والصّلة فإطلاق مجازيّ؛ لأن كلا من ذلك كان جملة انتهى، قيل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظر إلى إنهم كانوا كذلك"[1] انتهى، وما يظهر منه كلام الشيخ أن التساوي مقتضى كلام النحاة وهو أنه رأيهم جميعًا خلاف تصريح بعضهم بأن بينهما عمومًا من وجه، والحق أن المسألة خلافية وحاصل ما ذكره دليلًا على الترادف أن الجملة موضوعة لما وضع له الكلام من اللفظ المفيد بالإسناد فهي حقيقة في هذا المعنى واطلاقها على ما لا يفيد، كإن قام زيد وأقسم بالله، مجاز كإطلاقها على نحو: تأبّط شرًا مع أنه مفردٌ لأن العلاقة في الموضعين كونهما مفيدًا قبل مجيء (أداة الشرط) وقبل العلميّة.

أقول: وهذا أي كون إطلاق الجملة على إن قام زيد مجازًا دعوى أخرى منه لا دليل عليها مع أن علائم الحقيقة موجودة فيه كظهور اللفظ المجرد عن القرينة في المعنى والسياق منه إلى الفهم المسمى بالتبادر، فإن لفظ الجملة ظاهر فيما يعم المركب المفيد وغيره وهو المركب المحتوي على الفعل وفاعله، أو المبتدأ وخبره أو ما كان بمنزلة أحدهما ويتسبق هذا المعنى منه إلى الفهم، نعم لا ينسبق منه ما يعم (تأبط شرًا) العلمي بالبداهة، فيكون إطلاقه عليه مجازًا وكعدم صحة السّلب إذ لا يصح أن يُقال: إن إن قام زيد ليس بجملة ويصح ذلك في (تأبط شرًا) بأن يُقال: (تأبط شرًا) ليس بجملة فهو مجاز فيه، وكذلك غيرها بين العلامتين من علامات الحقيقة، كما لا يخفى.

إن قلتَ: لا ريب في كون لفظ الجملة حقيقة في المركب المفيد فائدة مصطلحة، فلو كان حقيقة في المركب الغير المفيد أيضًا للزم الاشتراك والمجاز خير منه كما قرر في محلّه، قلتُ: إن لفظ (ص٢٣٠)الجملة موضوع لمفهوم يعم المفيد وغيره قد مرّ ذكره واستعماله في كل من إن قام زيد وقام زيد استعمال للعام في الخاص، واستعمال العام في الخاص إذا لم يرد منه الخاص من حيث

(١) لم أقف على نص ناظر الجيش فيما توافر لي من مصادره ، ينظر : تخريجه في الأشباه و النظائر: ٢ / ١٦٨.

الخصوصية حقيقة فلا مجاز ولا اشتراك، والّذي يظهر لي أعميّة الجملة من الكلام لضعف متمسك القائلين بالترادف وضعف متمسك الخصم، وإن كان لا يثبت خلاف قوله، إلا أنه في مثل هذا المقام دليل عليه؛ لأن عدم وجدان دليل صالح عليه بعد بذل الوسع فيه ووقوع البحث عنه بين الأفاضل في مدّة مديدة يفيد الظن بذلك فيكون دليلًا ظّنيًا عليه، ولأن المعنى الاصطلاحي منقول من المعنى اللّغوي بلا كلام فإذا وقع التردد فيه مع العلم بالمعنى اللغويّ، فيكون الأقرب إلى المعنى اللغويّ والأنسب به هو المعنى الاصطلاحيّ.

ومعنى الجملة في اللغة هو الجمع عن تفرقة، واللفظ المركب المحتوي على الفعل وفاعله إلى آخر ما ذكرناه أيضًا مجموع عن تفرقة، فإن بين زيد وقائم كان تفرقة بمعنى أن الأول كان لفظًا والثاني كان لفظًا آخر مفترقًا عن الأول، فأنت جمعتهما وجعلت الأول مبتدأ والثاني خبرًا والنقل من قبيل نقل العام إلى الخاص، وأما باعتبار كون ذلك المركب مفيدًا، فأمر زائد عن المعنى اللغويّ لا دليل على اعتباره فالأصل عدم الاعتبار. نعم لو اصطلحوا على نقل الجملة إلى ذلك المركب بشرط الإفادة لما كان فيه مشاحة لكن ذلك ليس بثابت وعلى عكس ما ذكرناه قول بعض المحققين:

الأولى: أن يجعل نقل الكلام إلى المعنى الاصطلاحي مما يكون مكتفيًا في إداء المرام[1]، فإنه من المعاني اللغوية للكلام على ما في القاموس فإن هذا المعنى اللغويّ أشد مناسبة بالمعنى الاصطلاحي مما يتكلم به الانسان الّذي جعلوا نقل الكلام منه إليه، لكن لنا فيه نظر فإن المنقول منه عندهم القول وبينه وبينما كان مكتفيا به في أداء المرام العموم من وجه لاجتماعهما في قام زيد فإنه قول ومكتف به في أداء المرام وافتراق الأول في(ص٢٣١)المفردات والمركبات الغير الكلاميّة فإنها أقوال ولكنها لا تكون مكتفية بنفسها، وافتراق الثاني في الدوال الأربع

(١) ينظر: القاموس: ١١٥٥.

فإنها مكتفية في الأداء ولكنها ليست بأقوال، فكل من المعنيين اللغويين قريب بالمعنى الاصطلاحي من وجه، وبعيد عنه من وجه آخر.

أما قرب القول فمن جهة أن الكلام الاصطلاحيّ أيضًا قول، وأما بعده فمن جهة أنه يعم ما لا يكتفي بنفسه بخلاف الكلام الاصطلاحيّ، وأما قرب المكتفي بنفسه في الأداء فمن جهة أن الكلام الاصطلاحيّ أيضًا مكتف بنفسه في أداء المرام وأما بعده فمن جهة أنه يعم القول وغيره، فكل منهما يصح أن يكون منقولًا منه فترجيح أحدهما على الآخر ترجيح من دون مرجح ولعل نظره في تعبيره بالأولى دون الصّواب ونحوه إلى نظرنا.

فعلم أن الكلام أخص من الجملة وهي تصدق على جميع أفراده بخلاف ذلك، فإنه يصدق على بعض أفرادها وهو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، فـ(قام زيد) كلام وجملة، يُقال له الكلام: باعتبار الوحدة الحاصلة بالإسناد من الكلمتين المسمّاة بالهيئة الاجتماعية ويُقال له الجملة: باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع بها التركيب، فإن لكل مركّب اعتبارين (الكثرة والوحدة) فالكثرة: باعتبار أجزائه، والوحدة: باعتبار الهيئة الحاصلة في تلك الكثرة والأجزاء المتكثرة تسمى مادّة والهيئة الاجتماعيّة الموحدة تسمى (صورة).

تنبيه: في موضع علم النحو أقوال:

الأول: أنه الكلمة وحدها؛ لأنه إنما يبحث فيه عن الإعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب أن ذلك من الأحوال اللاحقة للكلمة، إن قلتَ: إن كان الإعراب والبناء من الأحوال اللاحقة للكلمة فكيف وجد الأول في بعض الجمل على ما حكموا عليه؟ قلتُ: الحكم على بعض الجمل بالإعراب المحّلى إنما هو لتنزيله منزلة المفرد ووقوعه موقعه، وفي هذا القول نظر؛ لأن النحاة يبحثون أيضًا (ص٢٣٢) عن أحوال الجملة ككونها اسميّة وفعلية وظرفية وكونها صغرى أو كبرى أو صغرى وكبرى أو لا، ولا وغير ذلك من الأحوال العارضة للجمل وهي ليست بكلمة، وأيضًا يبحثون عن أحوال الكلام كتأليفه من الاسمين أو الاسم والفعل وعدم تأليفه

من الفعل وحده ولا من الحرف لا وحده ولا مع غيره اسمًا كان أو فعلًا، وككونه خبرًا أو إنشاء ونحو ذلك من الأحوال الطارئة للكلام وهو ليس تكملة أيضًا، وجعل البحث عن الكلمة بالاستقلال وعنهما بالتبع لا دليل عليه.

الثاني : أنه الكلام وحده والبحث عن أحوال الكلمة، أما عن أحوالها العارضة لها لا من حيث إنها كلمة بل من حيث إنها تصير مع غيرها كلامًا، كالإعراب والبناء والفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، فإن الرفع والفاعلية مثلا يعرضان زيدًا من حيث إنه جزء لقام زيد، لا من حيث إنه كلمة وإلا لكان أبدًا مرفوعًا وفاعلًا، فإنه لا يخرج عن الكلمية واللازم ظاهر البطلان؛ لأنه قبل التركيب لا مرفوع ولا فاعل ولا غيرهما وبعدهما فالمرفوعية والفاعلية إحدى أحواله لتكثره فبحث عن أحوال الكلام في الحقيقة.

وأما عن أحوالها من حيث إنها كلمة فبحث بالتبع لا بالاستقلال وذلك كالبحث عن انصرافها وعدم انصرافها وتعريفها وتنكيرها ونحو ذلك فإنه بحث راجع إلى الكلمة من حيث هي هي من قطع النظر عن أنها تصير جزء كلام أم لا، مثلا (أحمد) غير منصرف للوزن والتعريف سواء صار جزء كلام أم لا بعدم الانصراف لم يعرضه من جهة أنه يصير جزء كلام بمعنى أنه لو لم يصر جزء كلام لم يكن غير منصرف وكذا نحو زيد معرفة قبل التركيب وبعده، نعم أثر عدم الانصراف والتعريف يظهر بعد التركيب فغير المنصرف لا يجر ولا ينون والمعرفة لا تقبل تعريفًا آخر وإنما قلنا إن مثل(ص٢٣٣)هذا البحث بالتبع لا بالاستقلال؛ لأن غرض النحوي لا يتعلق بالبحث عن الكلمة من حيث هي، وتوضيح هذا الكلام: أن فائدة العلم تعيين موضوعه فإذا قيل إن فائدة المنطق حفظ الذهن عن الخطأ في الفكر فيعلم أن موضوعه ما يجري فيه الفكر كالمعرف والحجة فإنهما اللذان يجري فيهما الفكر إذ تفكير الإنسان في كيفية إيصالها إلى المجهولات فيخطئ في فكره، وبأعمال القوانين المنطقية يصان ذهنه عن الخطأ في الفكر وهكذا النحو فإن فائدته صون اللسان عن الخطأ في المقال فيكون موضوعه ما يقع في

المحاورات ومخاطبة بعضهم بعضًا ويحسن السكوت عليه فإنهم في المحاورة والمخاطبة يلحنون في التلفظ بالألفاظ فيرفعون المنصوب وينصبون المجرور وبأعمال القوانين النحوية يصان لسانهم عن الخطأ وهذا الذي يستقل بنفسه ويقع في المحاورة و يحسن السكوت عليه هو الكلام.

وأما الكلمة فلا تقع وحدها في المحاورات والمخاطبات ولا يظهر فيها إعراب ولا بناء لاسيّما عند من ذهب إلى أنها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية حتى يقع الخطأ في التلفظ بها فيحتاج في صون اللسان عنه إلى إعمال قواعد النحو ومراعاتها، وبحث النحوي عن الانصراف وعدمه، والتعريف والتنكير إنما هو لتبيين حكم المنصرف وغير المنصرف من حيث إن ذاك يجر وينون وهذا لا يجر ولا ينون والمعرفة والنكرة من حيث إن تلك تقع مبتدأ وهذه لا تقع وهكذا، وكذا البحث عن أحوال الجملة بالتبع فإن (إن قام زيد) وحده الذي هو الجملة لا يقع في المحاورات، بل هو مع جزئه يقع فيها فيقع الخطأ فيهما فيحتاج إلى إعمال قواعد ومراعاتها.

أقول: وفي هذا القول أيضا نظر؛ لأن أهل النحو يبحثون عن أحوال الكلمة والجملة وعن أحوال أقسامها أيضًا ، فتعريف (ص٢٣٤)الموضوع صادق عليهما أيضًا إلى موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن أحواله وأحوال أقسامه ودعوى أن فائدة العلم تعين موضوعها لا دليل عليها ولا برهان ولم يقل بها أحد إلى الآن بل موضوع النحو ما يبحث في النحو عن أحواله سواء وقع في المحاورات لتظهر فائدة البحث أو لا، إن قلتَ فما فائدة البحث عنه؟ قلتُ: تظهر فائدته بعد التركيب والمدار في كون الشيء موضوعًا لعلم البحث عنه في ذلك العلم ولو تظهر فائدته في ضمن شيء آخر وهذا معلوم.

وكذا موضوع المنطق ما يبحث في المنطق عنه سواء جرى فيه الفكر أو لا ولا شك أن المنطق كما يبحث عن الموصول القريب وهو المعرف والحجة يبحث عن الموصول البعيد إلى التصور كالجنس والفصل، وإلى التصديق كالنقضية

وعكسها ونقيضها عكس نقيضها وعن الموصل الأبعد إلى الحجة كالمقدم والتالي والموضوع والمحمول فيكون جميع هذه موضوعات للمنطق وهو المشهور المقرر عند الجمهور ، وأما قول التفتازاني في التهذيب: وموضوعه المعلوم التصوري أو التصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى معرفًا أو تصديقي فيسمى حجة الدال بظاهره على أنه أراد بهما الموصل القريب وجعله الموضوع خاصه دون البعيد والأبعد فخلاف هذا الظاهر المشهور(١).

قال المحقق الدّواني(٢) في شرح هذا الموضع من التهذيب ما نصه:" وقد خالف الظاهر المشهور في قصر البحث على الموصول القريب في القسمين حيث قال في الأول: ويسمى معرفًا وفي الثاني ويسمى حجة

فإن بحث المنطق في التصورات والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الّذي هو (المعرف) و(الحجة)، بل يبحث عن الإيصال البعيد فيهما والأبعد في التصديقات، ولعل ذلك تصرف منه بضمّ النشر وإرجاع (ص٢٣٥)جميع المباحث إلى الموصل القريب، حتى يكون قولهم: الجنس كذا في قوة أن الحد يتألف من الأمر الذي هو كذا أو المعرف جزئه كذا. وقس عليه حال القضايا، إذ لا شك أنه يحصل بسبب تلك الأحوال، أحوال الموصل القريب نظير ذلك ما يرتكبه من يجعل موضوع الطب بدن الانسان من قولهم: الزنجبيل حارّ، معناه بدن الإنسان يتسخن بأكل الزنجبيل"(٣) انتهى، فتأمل في كلامه تجده موافقًا لما قلناه .

الثالث: أنهما معًا موضوعه. وفيه أيضًا نظر، إذ يلزم منه خروج الجملة مع أنهم يبحثون عن أحوال تتعلق بها كما مر، وأيضًا يلزم خروج المركبات بلا إسناد مع أنهم يبحثون عن عوارضها كصحة إضافة (خمسة عشر) إلى غير مميزه نحوخمسة

---

(١) ينظر: تهذيب المنطق ٤.

(٢) محمد بن أسعد الصديقي الدواني، جلال الدين : قاض، باحث، يعد من الفلاسفة، ولد في دوان ، وسكن شيراز، وولي قضاء فارس وتوفي بها سنة ٩١٨هـ ، الأعلام : ٦ / ٣٢.

(٣) شرح جلال الدين الدواني على تهذيب المنطق، محشى(مخطوط):٣٣ـ ٣٤.

عشرك، وامتناع إضافته إلى مميزه ونحو ذلك، قال بعض المحققين: الحق ما ذكره من أن موضوع النحو الكلمة والكلام والاعتراض بالمركبات بلا إسناد إنما يتجه لو أُجرى الكلمة والكلام على ظاهريهما ، وليس كذلك فإن في أحدهما تأويلًا فعند البعض التأويل في الكلمة يجملها على ما ليس بكلام بقرينة مقابلتها بالكلام.

وعند آخرين: التأويل في الكلام بجملة على ما ليس بكلمة بقرينة مقابلته بالكلمة، ورجح على الأول بأنه قد عهد في الكلام إطلاقه على ما ليس بكلمة، بل قيل: إنه كثير شائع بخلاف الكلمة فإن إطلاقها على ما ليس بكلام في غاية البعد قال: وهذا كما قال التفتازاني في قول صاحب التلخيص[١]: "الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام، المراد بالمفرد ما ليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام ليعم المركب الإسنادي وغيره فإنه أيضًا يتصف بالفصاحة"[٢] انتهى.

أقول: هذا التأويل حسن إن اقتصروا على قولهم: موضوع النحو الكلمة والكلام، ولكنهم بعد ذلك يعرفون الكلمة والكلام بما يخالف ذلك التأويل، مثل قولهم: **الكلمة** قول مفرد ،و**الكلام** (ص٢٣٦) لفظ مفيد، فإنه صريح في أن المراد **بالكلمة** الأقوال المفردة و **بالكلام** الألفاظ المفيدة فائدة مصطلحة، فيخرج حينئذ الجملة والمركبات بلا إسناد من حد كل منهما فيبقى الإشكال. فإن قلتَ: قولهم في تعريف الكلمة:" قول مفرد" لا يخرج المركبات بلا إسناد. لعلهم يريدون بالمفرد ما ليس بكلام كما قال التفتازاني: في قول صاحب التلخيص، قلتُ: ذلك حسن إن لم يبينوا مرادهم بالمفرد، ولكنهم يقولون: المراد به ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعيّ، المعروف بخطيب دمشق. من أحفاد أبي دلف العجليّ: قاض، من أدباء الفقهاء. أصله من قزوين، ومولده بالموصل، من كتبه (تلخيص المفتاح)، و (الإيضاح في شرح التلخيص)، (ت٧٣٩هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١٥٦/١، والأعلام ١٩٢/٦.

(٢) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ١/ ١٠.

فيخرج تلك، ثم إن تأويل الكلام بما ليس بالكلمة وتأويل الكلمة بما ليس بكلام بعيد غايته[١]، صرح بالثاني الخطائي في حاشيته على المختصر[٢].

الرابع: أن موضوعه المركبات وهو الظاهر من كلام الشريف الجرجاني [٣] في شرحه للمفتاح عند تقسيم العلوم العربية فإنه قال: "البحث إن كان عن المركبات باعتبار هيئتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو"[٤] وفيه أيضا نظر فإنهم يبحثون عن المفردات أيضًا، كبحثهم عن انصراف الاسم وعدمه، فإنه بحث راجع إلى الأسماء من حيث كونها مفردة فإن الانصراف وعدمه صفة تطرأ الاسم قبل التركيب لكن ظهورها وبروز حكمها إنما يكون بعده.

وكذا البحث عن تعريف الاسم وتنكيره وكونه ظرفًا أو غير ظرف وكون الكلمة اسمًا وفعلًا وحرفًا، وبالجملة إن هذه الأقوال التي سطرناها سترى في كل واحد منها ما ترى، وإجمال المقال على وجه تتضح به حقيقة الحال موكول على تقديم مقدمة وهي: أن السعادة الإنسانية لما كانت منوطة بمعرفة حقائق الأشياء وأحوالها وكانت تلك الحقائق والأحوال متكثّرة وكانت معرفتها مختلطة متعسرة تصدى الأوائل لضبطها، وقد كان لهم في الضبط ثلاثة طرق:

الأول: أن يجعلوا كل مسألة علم على حدة.(ص ٢٣٧)

الثاني: أن يجعلوا مسائل كثيرة غير متشاركة في الموضوع علمًا واحدًا يُفرد بالتدوين، لكونها متشاركة في أنها أحكام بأمور على أخرى، وقد أعرضوا عن هذين الطريقين واستحسنوا في التعليم والتعلم طريقًا ثالثًا، وإن لم يكن مانع عقلي من الأولين، فأفردوا الأحوال الذاتية المتعلقة بشيء واحد أما مطلقًا أو من جهة واحدة أو

---

(١) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ٤٥٨/٢.

(٢) لم نقف على هذه الحاشية فيما توافر لنا من المصادر.

(٣) علي بن محمد بن علي ، المعروف بالشريف الجرجاني ، فيلسوف ، من كبار العلماء بالعربية ،توفيّ سنة ٨١٦هـ ، الأعلام :٥ /٧.

(٤) تحقيق كتاب المصباح للسيد الشريف الجرجاني: ١.

بأشياء متناسبة تناسبًا معتدًا به سواء كان في ذاتي أو في عرضي ودوّنوها على حدة وعدوها علمًا واحدًا ، وسموا ذلك الشيء أو تلك الأشياء موضوعًا لذلك العلم؛ لأن موضوعات مسائله راجعة إليه، فصارت كل طائفة من الأحوال بسبب تشاركها في الموضوع علمًا منفردًا ممتازًا في نفسه عن طائفة أخرى متشاركة في موضوع آخر.

وقولنا: أما مطلقًا كالعدد لعلم الحساب فإنهم أفردوا جميع الأحوال الذاتية المتعلقة بالعدد ودوّنوها على حده وعدوها علمًا واحدًا وهو **(علم الحساب)** و سموا **العدد** موضوعًا لعلم الحساب. إن قلتَ: في قولكم جميع الأحوال المتعلقة بالعدد مدون على حده، ومسمى بعلم الحساب نظر إذ بعض الأبحاث المتعلقة به ليس من علم الحساب كالبحث عنه من حيث إنه كم ومتآلف من الوحدات وموجود خارجي، أو لا، فإنه ليس من علم الحساب وإنما البحث في علم الحساب من أحوال العدد من جهة استخراج المجهولات العددية كالجمع والتفريق والضرب والقسمة وغير ذلك، والظاهر أنه ليس في العلوم المدونة مثال لهذا القسم، قلتُ: البحث عن حقيقة الشيء وعن وجوده لا يكون بحثًا عن العرض الذاتي لذلك الشيء، فكون البحث عن العدد من حيث إنه كم ويتألف من الوحدات لا تضر بما ذكرناه، وإنما كان يضر لو كان ذلك البحث بحثًا عن الأعراض الذاتية للعدد، وليس كذلك كما لا يخفى.

وقولنا (ص٢٣٨)أو من جهة واحدة كاللفظ الموضوع العربي، فإنه من حيث الإعراب والبناء موضوع النحو، ومن حيث الأبنية موضوع الصرف، ومن حيث الفصاحة والبلاغة موضوع علم المعاني، وقولنا: سواء كان أي التشارك والتناسب المعتد به في ذاتي كالخط والسطح والجسم التعليمي المتشاركة في المقدار الذي هو جنسها لعلم الهندسة.

وقولنا: أو في عرضي كالكتاب والسنة والإجماع ودليل العقل، فإنها موضوعات لعلم أصول الفقه ومختلفات بحسب الذات لكنها مشاركة في أمر عرضي وهو كونها موصلة إلى الأحكام الشرعية.

إن قلتَ: في الأحوال المتعلقة بأشياء متناسبة المجعولة علمًا واحدًا متعددًا موضوعه طريقان آخران:

الأول: أن يجعلوها علومًا متعددة أيضا، بأن يجعلوا الأحوال المتعلقة بالكتاب علمًا موضوعه الكتاب، والأحوال المتعلقة بالسنة علمًا موضوعه السنة وهكذا.

الثاني: أن يجعلوها علمًا واحدًا متحدًا موضوعه بأن يجعل القدر المشترك بين الأشياء المتناسبة والأمور المتعددة موضوعًا، ويكون المسألة التي يبحث فيها عن العرض الذاتي لواحد واحد من تلك الأمور مما حمل على نوع موضوع العلم عرضه الذاتي، فهذان طريقان آخران فلم اعرضوا عنهما واستحسنوا ما استحسنوا.

قلتُ: أغراضهم في إعراضهم عن الطريق الأول كثيرة كضم النشر وتقليل الانتشار المطلوب بقدر الإمكان وغير ذلك، وأما الإعراض عن الطريق الثاني فلأن من شرط موضوع العلم أن يجعل موضوعًا ويحمل عليه عرضه الذاتي ولو في مسألة واحدة، ولعل العلوم التي جعل موضوعها متعددًا لم يبحث فيها عن حال القدر المشترك أصلًا؛ فلهذا ذهبوا إلى أن موضوعه متعدد. فإن قلتَ: ما الوجه (ص٢٣٩)في أنهم لم يجعلوا الاختلاف الذاتي في الموضوع سببًا لاختلاف العلم وتعدده؟ إذ جعلوا البحث عن الأعراض الذاتية لأشياء متناسبة في أمر عرضي كالكتاب والسنة والإجماع علمًا واحدًا وجعلوا اختلاف الحيثية فيه سببًا لذلك إذ جعلوا موضوع علم الطب بدن الإنسان من حيث الصحة وعدمها. فاذا بحث عن أعراض بدن الإنسان لا من تلك الحيثية بل من حيث تركيبه الهيولي الصورة كان من علم آخر.

قلتُ قال بعض المحققين: إن تمايز العلوم وإن كان بتمايز الموضوعات لكن نظرهم في تمايز الموضوعات إلى الغايات المطلوبة من العلوم، فالبحث عن أعراض تلك الأشياء الكثيرة لما كانت غايته المطلوب منه أمرًا واحدًا هو الإيصال إلى حكم شرعي جعل علمًا واحدًا، ولما لم يتعلق غرض الطبيب بالبحث عن أحوال بدن الإنسان لا من حيث الصحة وعدمها لم يجعل البحث عن أحواله من تلك الحيثية من الطب والحاصل أنه يمتنع أن يكون شيء واحد موضوعًا لعلمين من غير اعتبار تغاير كان، يؤخذ في أحدهما مطلقًا وفي الآخر مقيدًا أو يؤخذ في أحدهما مقيدًا بقيد غير القيد الذي أخذ في الآخر، ويمتنع أن يكون موضوع علم واحد شيئين من غير اتحادهما في جنس واحد أو غاية أو غيرهما إذ لا معنى لاتحاد العلم واختلاف الموضوع بدون اتحاد في جنس إلى آخره.

والضابط أنه إذا كان البحث عن أشياء متكثرة بالذات فإن كان البحث عنها في جهة اشتراكهما في أمر ذاتي أو عرضي فالعلم واحد كما مثلنا، وإن كان البحث لا عن جهة اشتراكهما بل يكون عن كل منهما من جهة تخصه فالعلم متكثر سواء كانت تلك الأشياء مشتركة في ذاتي أو عرضي مخصوص كالعدد والمقدار المشتركين في الكم للحساب والهندسة، أو لا، وإذا كان البحث عن شيء واحد بالذات فإن كان البحث عن حصتين متغايرتين فالعلم متكثر، وإلا(ص٢٤٠) فواحد سواء كان لذلك الشيء الواحد جهات متغايرة أو لا.

فتحصل من هذه المقدمة أن موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية والمراد بالعرض هنا المحمول على الشيء الخارج عنه، وبالعرض الذاتي ما يكون منشؤه الذات على أحد الوجوه الثلاثة المطردة المسطورة في محلها. والمراد بالبحث عن الأعراض الذاتية حملها على موضوع العلم، كقولنا: الكلمة أما معربة أو مبنية. أو على أنواعها كقولنا: الحروف كلها مبنية، وعلى أعراضه الذاتية كقولنا: المعرب اللفظي أما مرفوع أو منصوب أو مجزوم لفظًا، فإذا عرفت معنى الموضوع فالحق أن موضوع النحو اللفظ الموضوع العربي فإنهم أفردوا والأحول

الذاتية المتعلقة به ودوّنوها على حدة وعدوها علمًا واحدًا وهو النحو وجعلوا موضوعها ذلك أي اللفظ الموضوع العربي، لكن لا مطلقًا بل من حيث الإعراب والبناء.

وقولنا: اللفظ الموضوع العربي يعم الكلمة والكلام والكلم والمركبات الإضافية ونحوها فالمجموع موضوع، فإن النحوي يبحث عن جميع ذلك هذا والوجه في ذكر هذا التنبيه أنا لما فرقنا بين الجملة والكلام كان لقائل أن يقول: إن كان الجملة غير الكلام وأهل النحو يبحثون عنها، فلم اشتهر بينهم أن موضوعه الكلمة والكلام ولم يجعلوا الجملة أيضًا من موضوعه فنحن ذكرنا أن فيه أقوالا والحق أنه ما يعم الجملة وغيرها لا الكلمة والكلام لتخرج الجملة والكلم والمركبات الإضافية فتدبر في جميع ما ذكرناه، وإن كان فيه نوع إجمال وإن شئت التفصيل فعليك بمراجعة سائر تحريرنا خصوصًا رسائلنا المنطقية، فإنا قد بذلنا هناك جهدًا بعون الله تعالى هذا تحقيق القول في المقام الأول.

وأما المقام الثاني وهو كون جملة الجزاء وحدها كلامًا، أو لا، فأقول: فيه أقوال:

الأول: أن جزاء الشرط كجواب القسم (ص٢٤١)كلام وهو قول الرضي [1] رضي الله عنه فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته، وأخرج به الإسناد الذي في الجملة القسمية؛ لأنها لتوكيد جواب القسم والإسناد الذي في الشرطية؛ لأنها قيد في الجزاء، فإن قولنا: إن ضربني زيد ضربته في معنى أضربه وقت ضربه إياي.

الثاني: أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده وهو الظاهر من ملخص المفتاح فإنه عد كلا من الشرط والجزاء من قبيل جزء الجملة، قال:" الإيجاز ضربان إيجاز القصر وإيجاز الحذف والمحذوف أما جزء جملة

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي الأستراباذي : ١/ ١٧٧.

مضاف أو صفة أو شرط أو جواب شرط"[١]. انتهى، وقوله: مضاف بدل منه جزء جملة والمعطوف على البدل بدل كما لا يخفى، وممن اختار هذا القول السيد السند [٢] ، قال: "الحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده؛ لأن الصدق والكذب إنما يتعلقان بالنسبة التي بينهما لا النسبة التي بين طرفي الجزاء" [٣] ، يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك: إن ضربني زيد أضربه، فإنه قد لا يوجد ملك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقًا ولو كان الحكم المقصود في الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية انتهى ، يعني لو كان معنى قولك: إن ضربني زيد ضربته: أضربه في وقت ضربه إياي، بأن يكون الشرط قيدًا للجزاء كما ادعاه الرضي لزم أن يتوقف صدقه على تحقق ضرب من زيد وتحقق ضرب منك في وقته، كما أن صدق قولك: ضربت زيدًا قائمًا يتوقف على تحقق القيام من زيد وتحقق الضرب منك في حاله، وليس كذلك للقطع بصدقه إذا كنت بحيث إن ضربك ضربته سواءً ضربك أولا، فظهر أن الحكم الإخباري إنما هو من الشرط والجزاء لا بين أجزاء الجزاء. وفيه نظر؛ لأن إن ضربني زيد ضربته لو كان في معنى: أضربه في وقت ضربه إياي لكان الأمر كما يقول، لكن ذلك ممنوع بل هو في معنى قولنا: اضربه على تقدير ضربه(ص٢٤٢)إياي فلا يتوقف صدقه على تحقق الضرب لا من زيد ولا من المتكلم، فافهم.

---

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح:١/ ٥٨٦.

(٢) هو السيد الجليل المعظم الأمير فيض الله ابن الأمير عبد القاهر الحسيني التفريشي، تلميذ المقدس الأردبيلي، وصاحب الحاشية على المختلف، وشارح الاثني عشرية في الصلاة لصاحب المعالم، والمتوفى (١٠٢٥). ينظر: خاتمة المستدرك ٢: ١٨٠.

(٣) لم نقف على هذا النص في كتاب.

الثالث: التفصيل بين الجمل الجزائية وهو قول العلامة الكافيجي [١] فإنه فرق بين جملة الجزاء المقيدة بشرط متحقق الوقوع، نحو: إذا طلعت الشمس، فهي كلام، وبين المقيدة بشرط مشكوك فيه، كقام عمرو من قولنا: إن قام زيد قام عمرو، فليست بكلام قال: "لأنه لا يتصور الجزم به ما دام الشك في الشرط فلا يصح السكوت عليه، بخلاف الأول نعم الجزم بالتعليق بين الجملتين حاصل فجموعهما كلام اتفاقا لوجود الفائدة فيه وإن لم تكن في كل واحدة على الإفراد" [٢] انتهى.

أقول: وخير الأقوال الثلاثة أوسطها وإن ارتضى مرتضى الرضي بعض المحققين كالتفتازاني في شرح المفتاح[٣]، وابن الحاجب[٤] على ما يظهر من عبارته في الكافية "ولا يأتي إلا في اسمين أو في اسم وفعل"[٥] فإن أداة الحصر تشعر بأن تأليف الكلام لا يكون إلا من اسمين أو من فعل واسم، أي لا يكون من جملتين، وأما: إن تكرمني أكرمك، فهو وإن كان مركبًا من الجملتين، لكن المعتبر في الكلام هو الثانية والشرط قيد.

وإنما قلنا هذا ظاهر عبارته إذ يمكن أن يقال: إن الحصر إضافي بالنسبة إلى أوجه التركيب الباقية، أي لا يأتي من فعلين ولا من حرفين ولا من حرف واسم فكأنه قال: يحصل من هذين القسمين لا من بقية الأقسام فلا يضر وجوده في موضع آخر كما في الكلام الشرطي، أو يُقال: إن ظاهر عبارته هذه

---

(١) محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي ، محيي الدين ، أبو عبد الله الكافيجي ، من كبار العلماء بالمعقولات ، توفى سنة ٨٧٩هـ ، الأعلام: ٦ / ١٥٠.

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح :١/ ٥٨٦.

(٣) لم نقف على كلام التفتازاني في شرح المفتاح.

(٤) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية. كردي الأصل من تصانيفه: (الايضاح شرح المفصل للزمخشري)، و(الكافية في النحو)، (ت٦٤٦هـ). [ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٣٢/٤، والأعلام ٢١١/٤].

(٥) الكافية في علم النحو: ١١.

يندفع بظاهر عبارته السابقة وهي قوله: "الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد"[١] فإن ظاهره أن نحو ضربت زيدًا قائمًا، ونحو إن قمتَ قمتُ بمجموعه كلام فإن المجموع تضمن كلمتين بالإسناد أو يُقال: مراده أن التأليف من اسمين أو من اسم وفعل هو أقل ما يتألف منه الكلام، وإن كانت عبارته توهم أنه لا يكون إلا

منهما فقول: عصام الدين الحكم[٢] عند ابن الحاجب (ص٢٤٣)في الجزاء وإلا لم يصح قوله، ولا يأتي إلا من اسمين أو من فعل واسم غير معصوم عن الخطأ .

الرد على عصام الدين

إذ قد عرفت أنه يمكن أن يكون الحكم عند ابن الحاجب في الجملتين ويصح مع ذلك قوله:" لا يأتي إلا من اسمين" إلى آخره، بالنظر إلى التأويلات المارة وغيرها وإنما قلنا: إن قول السيد جيد؛ لأن صدق الشرطية وكذبها على ما أطبق عليه المنطقيون إنما هو بمطابقة الحكم فيها بالاتصال والانفصال لنفس الأمر وعدمها لا يصدق الجزئين وكذب الطرفين أو كذب أحدهما فإن طابق الحكم فيها لنفس الأمر فهي صادقة وإلا فهي كاذبه كيف ما كان جزئاها فالمدار على النسبة التي بين الجزئين لا التي بين جزئي الجزاء، فقولك: إن قام زيد أقم، صادق إذا وطنت نفسك على القيام إن قام، وكنت بحيث إن قام تقم سواء قام وقمت أنت بعده أم لا، وكاذب إن لم يكن منك توطين نفس على ذلك، وبعبارة أخرى: إن صحّت الملازمة بين المقدم والتالي فالشرطية صادقة كقولنا: إن كان زيد إنسانا كان حيوانا وإن كان عمرو حجرًا كان جمادًا وإلا فلا، نحو: إن كانت الشمس طالعة فزيد إنسان فهذه الشرطية كاذبة، وإن كان طرفاها صادقين؛ إذ ليس بينهما علاقة تقتضي الملازمة بينهما لجواز أن يكون الشمس طالعة ولا يكون زيد إنسانًا، وبالعكس أي: يكون زيد إنسانا ولا يكون الشمس طالعة، وهذا ظاهر للمتدبّر المتدرّب، وعليه إطباق الأقطاب كما قلنا.

---

(١) التعريفات : ١٨٥.

(٢) لم نقف على ترجمة لعصام الدين الحكم فيما توافر لدينا من مصادر التراجم.

الرد على السيد الشريف

بقي الكلام في قول السيد: ولو كان الحكم المقصود في الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية والظاهر أن معناه ما قلناه: من أن (إن ضربني زيد ضربته) لو كان معناه أضربه في وقت ضربه إياي لتوقف صدقه على تحقق ضرب من زيد وتحقق ضرب منك في وقته، وإلا فكيف يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وهذا غير صحيح .(ص٢٤٤)

فإن المفهوم منه أن صدق الكلام متوقف على وقوع مضمونه في الخارج، والحال أنه ليس كذلك للقطع بأن قولنا: أكرم زيدًا يوم الجمعة صادق، إن وطنت نفسك على إكرامه فيه، ولو مات قبل أن تكرمه، وكذلك صدق قولنا: أضربه في وقت ضربه إياي لا يتوقف على وقوع ضرب منه وحصول ضرب مني في وقته بل على توطين النفس على ذلك ولو انتفى الضرب منه ومتى، وهذا معلوم.

[المسألة الخامسة والخمسون]

سئلت ل : عن مراد السيوطي من قوله في شرح الألفية في باب المبتدأ والخبر: فإن تطابقا أي الوصف وما بعده في الإفراد نحو قائم زيد جاز كون ما بعد الوصف فاعلًا سد مسد الخبر، وكونه مبتدأ مؤخرًا والوصف خبرًا مقدمًا و الجمع المكسر كالمفرد، وكذا الوصف المطلق على المثنى والمفرد والجمع بصيغة واحدة نحو: أجنب الزيدان.

قال السائل: حكم بعض يدعي الفضل من المعاصرين أن هذا الكلام غلط فإنه صريح في أن الوصف إذا كان مفردًا وكان ما بعده جمعًا مكسرًا ، نحو: (قائم الرجال) يجوز فيه وجهان كون ما بعد الوصف وهو الرجال فاعلًا سد مسد الخبر، وكونه مبتدأ مؤخرًا والوصف خبرًا مقدمًا، قال: وإنما قلنا إنه صريح في ذلك فإنه قال: الجمع المكسر أي: الواقع بعد الوصف كالمفرد الواقع بعده فكما يجوز في

(أقائم زيد؟) الوجهان فكذا في (أقائم الرجال؟) فما تقولون أنتم في هذا الباب ؟أتضمون حكمه أم لا؟ ، وعلى الثاني ففسروا كلامه بوجه يتلألأ.

أجبت م: بأن هذا الحكم لا ينبغي أن يصدر من العارف بظواهر النحو، كيف عمّن يدعي فيه ويُدعى بالفاضل النبيه وإجمال المقال أن للوصفِ مع ما بعده تسعة أحوال؛ لأن الوصف إن كان مفردًا فما بعده أما مفرد أو مثنى أو مجموع (ص٢٤٥)فهذه ثلاثة حالات، وإن كان مثنى أو مجموعًا فكذلك فالمجموع تسعة، أربعة منها فاسدة وهي كون الوصف مثنى وما بعده مفردا كـ(أقائمان زيدٌ) أومجموعًا كـ(أقائمان الزيدون؟)، وكونه مجموعًا وما بعده مفردًا كـ(أقائمون زيدٌ؟)، أو مثنى كـ(قائمون الزيدان؟)، والبواقي صحيحة وهي خمس صور:

الأولى: أن يكون الوصف وما بعده مفردين كـ(أقائمٌ زيدٌ؟)، فيجوز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده مرفوعًا به قائمًا مقام الخبر، وأن يكون خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخر.

الثانية : أن يكون هو كذلك وما بعده مثنى كـ(أقائمٌ الزيدان؟)، فيتعين كونه مبتدأ وما بعده مرفوعًا به.

الثالثة: أن يكون هو كذلك أيضًا وما بعده مجموعًا فيتعين أيضًا ابتدائية الوصف ولا يجوز فيهما أن يكون ما بعده مبتدأ وهو خبرًا، وذلك ظاهر.

الرابعة: أن يكون مثنى وما بعده مثله كـ(أقائمان الزيدان؟) .

الخامسة: أن يكون هو وما بعده مجموعين كـ(أقائمون الزيدون؟)، و يتعين في الأخيرتين أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ مؤخرًا، ولا يجوز أن يكون مرفوعًا بالوصف وهو مبتدأ لوجوب تجريده حينئذ من علامتي التثنية والجمع

كالفعل إلا على لغة ‹أكلوني البراغيث›، وإلى جميع ذلك أشار السيوطي بقوله: والثان مبتدأ مؤخر وذا الوصف خبر مقدم عليه إلى آخره[١].

لكنه لما ذكر أن في صورة كون الوصف مفردًا وما بعده مفردًا أيضا كـ (أقائم زيدٌ؟)، يجوز وجهان ذكر أن في صورة كون الوصف جمعًا مكسرًا وما بعده جمعًا أيضا كـ(أقيّام الزيدون؟) أيضًا، يجوز وجهان: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده مرفوعًا به، ولا يراد أنه لابد من إفراد الوصف وتجريده من علامة الجمع حيث أسند إلى الجمع؛ لأن الجمع المكسر كالمفرد فكأنه مفرد مجرد من علامة الجمع. وأن يكون الوصف خبرًا مقدمًا والزيدون مبتدأ مؤخر وقد أشار الشارح (٢٤٦) إلى هذا في شرح قوله:

إن في سوى الإفراد [٢]

بقوله: وهو المثنى والجمع السالم طبقًا استقر، نحو: أقائمان الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟ أي وإن استقر طبقًا في الإفراد أو في الجمع المكسر الذي هو كالمفرد جاز وجهان فهذا معنى قوله والجمع المكسر كالمفرد، فخذ هذا من العلم المفرد ودع ما قاله الجمع المكسر.

[المسألة السادسة والخمسون]

سئلت ل : عن قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم [٣] : الغسل في سبعة عشر موطنًا، ليلة سبع عشرة من شهر رمضان وليلة تسع عشرة. الخبر[١]،

(١) ينظر: البهجة المرضية على ألفية ابن مالك: ٨٥.

(٢) أراد به الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١: ٦١٢، والبيت من ألفية ابن مالك: ١٧، وتمامه:

وَالثَّانِ مُبْتَدأ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتقَرّ

(٣) هو محمد بن مسلم بن رياح ، أبو جعفر الأوقص الطحان ، مولى ، ثقيف الأعور ، وجه أصحابنا بالكوفة ، ورع فقيه ، صاحب أبا جعفر وأبا عبد الله (ع) وروى عنهما ، وكان من أوثق الناس. ينظر: خلاصة الأقوال ٢٥١، ورجال ابن داود ١٨٤.

قال السائل: لاريب في أن المراد استحباب الغسل في ليلة اليوم السابع عشر لا في كل ليلة من سبع عشرة ليلة، فلِمَ عبر عليه السلام بسبع عشرة والحال أنه اسم لمجموع العدد دون السابع عشر الذي هو اسم للمفرد من المتعدد؟، أعني الذي به يكمل هذا العدد وهكذا القول في تسع عشرة فإنه اسم لمجموع العدد، وأما الذي به يكمل هذا العدد فاسمه تاسع عشر لا تسعة عشر.

أجبت م: بأني راجعت كتب القوم في ذلك فآخر ما تحصّل لي أن للفظ سبع عشرة وتسع عشرة ونحوهما، وكذا للفظ عشرين وثلاثين ونحوهما من العقود وضعين، وضع تارة للعدد الذي هو عبارة عن الآحاد المجتمعة، وأخرى للمفرد من المتعدد، وقد صرح بهذا نجم الأئمة قدس سره[٢] ولكن في العقود خاصة، قال في باب العدد:" وأما العشرون والثلاثون إلى التسعين والمئة والألف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد بها واحد وكان القياس العاشرون والثالثون" [٣] انتهى.

فعشرون في قولك: (الباب التاسع عشر، الباب العشرون) بمعنى المفرد من المتعدد، وفي قولك: (ثالث وعشرين وثلاثة وعشرين) باق على معنى العدد، وبعضهم لما لم ينتبه لماذا ذكرنا من أن هناك وضعين قال:" التاسع عشر المتمم عشرين" متخيلًا أن عشرين موضوع للعدد فقط، وليس كذلك، بل له وضع آخر للمفرد من المتعدد، وبالجملة فنجم (ص٢٤٧)الأئمة وإن صرح بتعدد الوضع في نحو عشرين فقط إلا أن قضية الاستعمال في تعدده نحو: سبع عشرة أيضا، فتأمل.

---

(١) ينظر: الخصال : ٥٢٢.

(٢) أراد به رضي الدين الاستراباذي.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣١٧/٣.

[المسألة السابعة والخمسون]

سئلت ل : عن عبارة مشكلة للإمام الرازي في تفسيره فإنه بعد أن ذكر قوله تعالى:{**هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ**} [١] ، قال: "وفي الحديث اللهم اجعلني من أهل التقوى وأهل المغفرة" ،ثم قال:" إن الأول من الأول والثاني من الثاني من المجهول والأول من الثاني والثاني من الأول من المعلوم" [٢]

أجبت م مازجًا كلامه بكلامي فقلتُ: إن **الأول** أي لفظ التقوى من الأول أي من القرآن، و**الثاني** أي لفظ المغفرة من الثاني، أي من الحديث، من المجهول أي من الفعل المجهول، والمعنى في الآية: أنه تعالى أهل لأن يُتّقى من عذابه، وفي الرواية "اللهم اجعلني ممن يغفر له" فيكون سؤالا؛ لأن ينظمه تعالى في سلك من غفر له، والأول أي: لفظ التقوى من الثاني أي: من الحديث، والثاني أي لفظ المغفرة من الأول أي من القرآن من المعلوم أي: من الفعل المبني للفاعل، ضرورة أنه سبحانه هو الغافر، وهو عليه السلام من المتقين.

[المسألة الثامنة والخمسون]

سئلت ل: عن توضيح المعارضة التي تعرض لها القطب [٣] في شرح الرسالة الشمسية [٤] وإيضاح ما ناقشه الفاضل المحشي وعارضه.

---

(١) سورة المدثر :٥٦.

(٢) لم نقف على نص الرازي في تفسيره، ينظر: نور الأنوار في شرح الصحيفة السجادية: ٣٣٦.

(٣)محمد (أو محمود) بن محمد الرازيّ أبو عبد الله، قطب الدين: عالم بالحكمة والمنطق. من أهل الري. استقر في دمشق سنة ٧٦٣ وعلت شهرته وعرف بالتحتاني تمييزا له عن شخص آخر يكنى قطب الدين أيضا (كان يسكن معه في أعلى المدرسة الظاهرية في دمشق) وتوفي بها. من كتبه (المحاكمات) في المنطق، و (تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية) و (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار - ط) في المنطق وغيرها توفي سنة(٧٦٦هـ).

(٤) ينظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية : ٦٦.

أجبت م: بأن توضيح الحال يستدعي بسط المقال في مقامين. **الأول** في معنى المعارضة، لا يخفى على الناظر بفن المناظرة أن التصديق إذا قاله أحد يُقال له الدعوى والمدعَى بفتح العين، ولقائله المدعِي بالكسر والمعلل؛ لأن من حقه التعليل عليه، فإن كان بديهيًا جليًا فلا يصح منعه ويسمى منعه مكابرة، وإن لم يكن بديهيًا جليًا فإن لم يكن مقرونًا بدليل فللخصم أن يمنعه، ومعنى المنع طلب الدليل عليه وهذا المنع قد يخلو عن ذكر السند كأن يقول الخصم: لا نسلم ما ذكرته أو ممنوع، ولا يزيد على هذا القدر ويسمى هذا منعًا مجردًا، وقد يُذكر معه سند والمنع المجرد صحيح لكن المنع مع السند أقوى منه والسند ما ذكره الخصم (ص٢٤٨) لتقوية المنع لزعمه أنه يستلزم نقيض الممنوع ويكفي في الإسناد به جوازه عقلًا فقد يذكر على سبيل التجويز، كأن يُقال: لا نسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون ناطقًا، وقد يذكر على سبيل القطع كأن يُقال: كيف وهو ناطق؟ أو يُقال: إنما يصح ما ذكرته لو كان غير ناطق وليس كذلك، ولما كفى في سند الجواز لم يتوقف صحة المنع على إثبات السند على سبيل القطع وهذا ظاهر، وإن كان مقرونًا بدليل فلا يصح للخصم منع أصل الدعوى، لأن المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل إلا أن يريد منع الشيء من مقدمات دليلها لكنه تجوز وقال الدعوى ممنوعة فهو مجاز في النسبة. وقد رأينا من بعض العلماء منع المدعى المقرون بالدليل، ثم منع مقدمة من مقدمات دليله وذلك جهل منهم بهذه القواعد، نعم له حينئذ ثلاث وظائف:

الأولى: أن يمنع مقدمة معينة من مقدمات الدليل أو يمنع كلها، وهذا المنع يسمى بالنقض التفصيلي، ولا يحتاج المانع في هذا المنع إلى شاهد؛ لأن هذا النوع من المنع طلب دليل من المعلل على تلك المقدمة الممنوعة، وظاهر أنه لا حاجة لطالب الدليل إلى شاهد بل يكفي له نظرية تلك المقدمة، فإن ذكر شيئًا يتقوى بسببه المنع يسمى سندًا للمنع لاستناد المنع إليه وتقويته به.

الثانية: أن يمنع مقدمة غير معينة بأن يقول: ليس دليلكم بجميع مقدماته صحيحًا، ومعناه أن فيها خللًا وهذا المنع يسمى بالنقض الإجمالي لنقضه دليل المستدل

بدعوى للاختلال فيه إجمالا، ولا بد هناك من شاهد على الاختلال الإجمالي الذي يدعيه بأن يقول: دليلك جار فيما تخلف عند المدلول وبين الجريان والتخلف، أو يقول: صحة دليلك بجميع مقدماته تستلزم المحال وبين الاستحالة.

الثالثة: (ص٢٤٩) أن لا يمنع شيء من المقدمات لا معينة ولا غير معينة بل يثبت نقيض ما ادعاه المعلل أو ما يساوي نقيضه أو الأخص من نقيضه، وهذا يسمى بالمعارضة، كأن ادعى المعلل لا إنسانية شيء واستدل عليها فعارضه السائل بإثبات إنسانيته أو ضاحكيته أو كونه زنجيا فللسائل عند إرادة المعارضة أن يقول للمعلل: دليلك وإن دل على ما ادعيته لكن عندي ما ينفيه وللمعلل أن يدفع معارضة السائل المعارض أما بمنع بعض مقدمات دليل المعارض أو بإثبات فساد دليله أو بإثبات الدعوى بدليل آخر وهو المعارضة على معارضة السائل لكن في كون هذه المعارضة دافعة لمعارضة السائل بحثًا، ثم إن المعارضة تنقسم إلى قسمين:

الأول: المعارضة في المدعى وهي أن يثبت الخصم خلاف مدعى المعلل بعد إثبات المعلل مدعاه.

الثاني: المعارضة في المقدمة وهي أن يثبت السائل خلاف مقدمة دليل المعلل بعد إثبات المعلل تلك المقدمة.

ولكل من القسمين أقسام يطول بذكرها الكلام مع أنها خارجة عن السؤال، فإنه إنما هو عن معارضة خاصة وقد فصلنا فيها المقال وأوضحنا الحال.

المقام الثاني في المعارضة التي ذكرها القطب في شرحه للرسالة الشمسية، اعلم أن القوم ادعوا الاحتياج إلى المنطق واثبتوه بأربع مقدمات:

الأولى: أن العلم أما تصور وأما تصديق.

الثانية: أن البعض من التصورات والتصديقات بديهي والبعض الآخر منهما نظري

.

والثالثة: وتركها محشِّي التهذيب[1] أن النظري إنما يكتب ويستفاد من البديهي.

والرابعة: أن الفكر ليس بصواب دائمًا والنظر قد يقع فيه الخطأ لمناقضة بعض العقلاء بعضًا في مقتضى أفكارهم.

فهذه المقدمات الأربعة المسلمة(ص ٢٥٠)عند الكل بالأدلة المسطورة في هذا المقام من الكتب المنطقية أفادت احتياج الناس إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية من ضروریاتهما والإحاطة بالأفكار الصحيحة والفاسدة الواقعة في تلك الطرق حتى يعرف منه أن كل نظري بأي طريق يكتب وأي فكر صحيح وأي فكر فاسد وذلك القانون هو المنطق فثبت الاحتياج إليه المصحح لما بين هذا أي الاحتياج إلى المنطق نفسه أراد أن يبين أن حاله هذا هل هو بديهي بجميع أجزائه حتى يستغني عن تدوينه في الكتب، أو هو كسبي بجميع أجزائه حتى يمتنع تحصيله فضلا عن تدوينه، فقال: "وليس كله بديهيًا؛ وإلا لاستغنى عن تعلمه، ولا نظريًا؛ وإلا لدار أو تسلسل، بل بعضه بديهيّ وبعضه نظريّ مستفاد منه" [2] انتهى .

فبين فساد القسمين أي كون جميع أجزائه بديهيًا وكون الجميع نظريًا، فظهر أن المنطق ليس مما يستغنى عن تدوينه لكون بعض أجزائه نظريا، ولا مما يمتنع تحصيله لكون بعض أجزائه بديهيًا ووجب أن يدون في الكتب، وكلامه ليس في إشارة إلى جواب معارضة ولا ناظر إلى ذلك أصلا كما يقوله الشارح القطب بل مراده من قوله: "وليس كله بديهيًا إلى آخره" بيان حال المنطق كما قلنا، لكن الشارح توهم أنه في معرض الجواب عن المعارضة، ومنشأ هذا التوهم أن المشهور في كتب المنطق إيراد المعارضة في هذا الوضع بنفي الاحتياج إلى المنطق فتوهم الشارح أن كلام المصحح ناظر أيضًا إلى المعارضة وجوابها فقال هذا، أي قول "المصحح وليس كله بديهيًا إلى آخره" إشارة إلى جواب

(١) لم نهتدِ لا إلى الكتاب ولا إلى صاحبه.

(٢) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية : ٦٤.

معارضة تورد ههنا ثم وجه المعارضة بما يرد عليه ما أورد فقال: "وتوجيهها أن يُقال: المنطق بديهي وكلما كان بديهيًا لا حاجة إلى تعلمه"[1] فالمنطق لا حاجة إلى تعلمه، ثم قال بعد إثبات(ص٢٥١)هذا الاستدلال ما حاصله:" أن المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لأنها المقابلة على سبيل الممانعة وهذا المذكور ليس كذلك، لأنه لا يدل إلا على الاستغناء عن تعلم المنطق.

والمقدمات الأربعة السابقة إنما تنتهض على ثبوت الاحتياج إليه لا إلى تعليمه، ومن المعلوم أن الاستغناء عن تعلم المنطق المدلول عليه بالمعارضة لا يناقض الاحتياج إلى نفسه المدلول عليه بالمقدمات إذ الاحتياج إلى الشيء لا يلزم الاحتياج إلى تعلمه كالبديهيات الحاصلة لنا فإنا نحتاج إليها في اكتساب النظريات عنها ولكن لا نحتاج إلى تعلمها لأنها حاصلة لنا فلا يبعد أن لا يحتاج إلى تعلم المنطق لكونه ضروريًا بجميع أجزائه أو لكونه معلومًا بشيء آخر ويكون الحاجة ماسة إلى نفسه في تحصيل العلوم النظرية.

والحق ما ذكرنا من أن هذا لا دخل له بالمعارضة وعلى فرض تسليم أنه إشارة إلى جواب معارضة فيمكن تقريرها بطريق آخر لا يرد عليه شيء بأن نقول: لو كان المنطق محتاجًا إليه لكان أما بديهيًا أو كسبيًا وكلاهما باطل، أما الأول فلأنه يلزم الاستغناء عن تعلمه وليس كذلك، وأما الثاني فللزوم الدور والتسلسل في تحصيله.

فعلى هذا التقدير دلت المعارضة على نفي الاحتياج إلى المنطق نفسه، ولا يرد عليه الإيراد المذكور وحينئذ يجاب عنها بجواب المصحح من أن بعضه بديهي وبعضه نظري.

(١) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية : ٦٤.

قال الفاضل المحشّي:" ورد هذا التقرير للمعارضة بأن إبطال كونه بديهيًا وكسبيًا يدل على انتفائه في نفسه ولا تعلق له بكونه ليس محتاجا إليه" [1] انتهى، أقول: توضيح الرد أن المعارضة على ما مر أن يثبت المعارض نقيض مدّعى المدعى، ومدّعى المدعي هنا الاحتياج إلى نفس المنطق وهذا التقرير للمعارضة يثبت نفي هذا الفن فلا يصلح للمعارضة وإنما يصلح لها لو أثبت عدم الاحتياج إلى نفس المنطق وليس فليس وفيه نظر. (ص٢٥٢)

فإن المعارضة على ما حققنا في المقام الأول أن يثبت الخصم نقيض مدعى المدعي أو ما يساوي نقيضه أو الأخص من نقيضه، فالمثبت لرومية شيء معارض لمدعي الإنسانية وإن كان الرومي أخص منه نقيض لا إنسان وهو الإنسان فعلى هذا التقرير يكون التقدير المذكور صالحا للمعارضة؛ لأنه أثبت نفي المنطق وبطلان وجوده و ذلك يستلزم سلب الاحتياج إليه إذ لا يحتاج المرء إلى أمر عدمي صرف بل أما يحتاج إلى فرد معدوم من صنف موجود أو إلى صنف معدوم من نوع موجود أو إلى نوع معدوم من جنس موجود وهكذا.

وأما الاحتياج إلى أمر عدمي بحت فغير معقول كما لا يخفى، فإذا ثبت التقرير المذكور عدم وجود المنطق ثبت عدم الاحتياج إليه أيضًا، وهو نقيض مدّعى المدعى، فإنه ادعى الاحتياج إلى المنطق فتمت المعارضة، فتأمل .

[المسألة: التاسعة والخمسون]

سُئلت ل : عن مسائل، الأولى: قول اللغويين في لفظ الجنازة الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل.

فأجبت م: بأن هذا تفنن في التعبير والمراد أن لفظ الجنازة بفتح الجيم موضوع للميت، وبكسرها للسرير وهذا أحد الأقوال التي فيه، ففي القاموس" الجنازة الميت ،

(١) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية : ٦٦.

ويفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت" [١] انتهى ، ونظير هذه العبارة ما قيل في المائح والماتح من أن الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل يعني أن المايح بالياء المنقوطة نقطتين من تحت هو الذي في أسفل البئر يملئ الدلو من الميح وهو أن تدخل البئر وتملأ الدلو لقلة مائها قال:

يا أيها المائح دلوي دونكما إني رأيت الناس يحمدونكما[٢]

وبالتاء المنقوطة نقطتين من فوق من يكون في أعلاها يستسقي منها وهذا معنى قول بعض اللغويين الفرق بين المايح والماتح هو الفرق (ص٢٥٣) بين نقطتيهما. وعندي أن هذا الكلام غلط ضرورة أنه قد تقرر في علم الخط أن اسم الفاعل من المعتل العين إن أعل فعله انقلبت عينه همزة كقائل وبائع وبعد الإعلال يكتب همزة ولا ينقط ومائح كذلك فإنه اسم فاعل من ماح يميح فكتابته بالهمزة لا بالياء قال الجاربردي [٣] ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء[٤] في نحو نايل حيث قال نايل يديه قاضٍ خطّاء، وحُكي "أن ابا علي الفارسي [٥] دخل على بعض المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قايل منقوطًا بنقطتين من تحت، فقال أبو علي: هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى

---

(١) القاموس المحيط :٥٠٦.

(٢) البيت من الرجز ، لراجز جاهلي من بني أسد، خزانة الادب :٦ / ٢٠٧.

(٣) هو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه شافعيّ. اشتهر وتوفي في تبريز سنة ‹٧٤٦هـ›، له (شرح منهاج البيضاوي) في أصول الفقه، و(شرح شافية ابن الحاجب). ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٢٦٠/٦، والأعلام ١١١/١.

(٤) ينظر: شرح النظام على الشافية ٥٧٤.

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي : أحد الأئمة في علم العربية ، من كتبه (التذكرة) في علوم العربية ، عشرون مجلدًا ، و(تعاليق سيبويه)جزآن ، وغيرها تُوفيِّ سنة ٣٧٧هـ ، الأعلام : ٢ / ١٧٩.

صاحبه كالمغضب فقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته"[١] انتهى ، فظهر أنه لا يصح قولهم فالأسفل للأسفل ولا قولهم الفرق بينهما هو الفرق بين نقطتيهما وإلى هذا أشرنا في منظومتنا المسماة بالزهرة[٢] فقلنا:

وليس فرق مائح من ماتح من نقطتيهما لنا بلائح
لأنه اسم فاعل مما أعل عينا وياه عندهم همزا جعل

المسألة الثانية:

وجه التذكير في صلاة الميت في قوله:" نزلت بك وأنت خير منزول" [٣].

أجبت م: أما عن تذكير اسم المفعول أعني لفظ منزول فلما تقرر في علم التصريف والاشتقاق من أن اسم المفعول لا يبنى من الفعل اللازم إلا بعد التعدية بحرف الجر إذ ليس له مفعول، فإذا أردت أن تأخذ اسم المفعول من يمر تجعله أولا متعديًا بواسطة حرف الجر ونقول: يمرّ بزيد مثلا ثم تأخذ منه اسم المفعول؛ لأنه لابد فيه من أن يقام المفعول مقام الفاعل، والفعل اللازم لا مفعول له حتى يقام مقام الفاعل فلا بد من التعدية عند أخذ اسم المفعول منه.

ثم بعد تعدية الفعل واشتقاق اسم المفعول منه تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث الضمير المجرور لا اسم المفعول فلا تقل: ممروران بهما (ص٢٥٤)ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك؛ لأن للقائم مقام الفاعل لفظًا أعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث

(١) المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية: ٤١٧.
(٢) لم نقف على هذا الكتاب.
(٣) أحكام النساء :٦٢.

العامل وهو الممرور ولا تثنيته وجمعه، وإنما قلنا إن الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع؛ لأن مجموع الجار والمجرور من حيث هو مجموع مركب والمركب لا يكون مفردًا ولا مثنى ولا مجموعًا، مثلًا (بها) شكل مركب من الباء ومن (ها) للمؤنث والمركب من المؤنث وغيره لا يكون مؤنثًا ولا جمعًا وعلى هذا القياس.

وأما عن تذكير الضمير المجرور في (به) في صورة كون الميت أنثى؛ فلأن ذلك ضمير لا يرجع إلى ما يرجع إليه ضمير نزل حتى يقال :لِمَ لم يؤنث؟ بل مرجعه بالآخرة ربنا تعالى شأنه وإنما قلنا: بالآخرة فإنه في قولنا: "أنت خير منزول به" لا يرجع إلى أنت وإلا قيل: "أنت خير منزول بك" بصيغة الخطاب بل إلى خير ولذلك عبر بضمير الغيبة، ولو قيل: أنت خير منزول بك صح صناعة على حدّ قولنا: أنتَ الذي أحسنتَ أو أحسن، قال:

أنا الذي سمتني أمي حيدره [1] .....

وفي الصحيفة: "أنا المرتهن بعملي" [2]

فائـــدة: قال في الروضة : "لو جهل المصلى ذكورية الميت وأنوثيته جاز تذكير الضمير وتأنيثه له مؤولا بالميت والجنازة"[3] انتهى، والظاهر أن النشر على ترتيب اللف أي جاز التذكير مؤولا بالميت وجاز التأنيث مؤولًا بالجنازة وأنت ضمير، بأنه يمكن التذكير والتأنيث مع قصد الرجوع إلى الجنازة أيضًا باعتبار اللفظ والمعنى، وإنه يمكن الإرجاع إلى الجنازة سواء كانت بمعنى الميت أو السرير.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الصحيفة السجادية ، الإمام زين العابدين : ١٢٦.

(٣) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية :١ /٤٢٨.

أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فبأن يقصد به الميت مجازًا، وقد وقع نظير ذلك مع رعاية الوجهين في قوله تعالى:{**وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**} [١]، هذا ويمكن التذكير والتأنيث باعتبار لفظي الميت والنفس(ص٢ ٥٥)، فافهم.

المسألة الثالثة:

إعراب قوله تعالى:{ **ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ**} [٢] في سوره البقرة على قراءة من قرأ بكسر السِّين [٣] .

أجبت بأن فيه وجهين:

الأول: أن يكون أصله الناسي، وحذفت الياء اجتزاء بالكسرة على حد دعوة الداع والمراد به آدم عليه السلام

الثاني: أن يكون على تقدير إضافة المصدر المفهوم من أفاض إليه كما في قوله:

[بجفان، تعتري نادينا] من سديف، حين هاج الصنبر[٤]

وفيه ألغز من قال:

ما فاعل للفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان[٥]

---

(١) سورة الأنبياء :٩٥.

(٢) سورة البقرة :١٩٩.

(٣) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: ٥٠٢.

(٤) البيت من الرمل ، لطرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد: ٤٣.

(٥) البيت لأبي سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي في منظومته النونية في الألغاز النحوية ، خزانة الأدب :٨/ ١٩٢.

المسألة الرابعة:

قول سيدنا ومولانا الإمام علي بن أبي طالب(ع):" أنا أصغر من ربي بسنتين" [١]

فأجبتُ م : بأن المراد من السنة المرتبة والرتبة مجازًا، والمرتبتان هما مرتبة الوجود الذاتي والقدم الذاتي ، ويحتمل أن يكون المراد مرتبة الربوبية والنبوة، أو المراد بالسنة معناها الحقيقي، ومن الرب المربي كما قال تعالى:{**ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ** } [٢] أي إلى عزيز مصر، والمراد بالمربي محمد ' فإنه كان مربيًا لعلي × فعلى هذا يكون× قد تكلم بهذا الكلام في سنة، كان التفاوت بينه وبين النبي' فيها سنتين والمشهور أن كلا منهما عاش ثلاثة وستين سنة.

المسألة الخامسة:

قولهم: "من دخل البئر ويخرج الدلو فله درهم"، إن قُرِئ بكسر الجيم استحق إن أخرج، وإن قُرِئ بفتحها استحق مطلقًا، وإن قرِئ بضمها لم يستحق مطلقًا.

فأجبتُ: بأن الوجه في ذلك واضح لأن يخرج إذا كان مكسور الجيم يكون مجزومًا وكسره لالتقاء الساكنين ؛وذلك على جعل الواو عاطفة له على دخل فيكون داخلا في حيز الشرط، والمعنى إن دخل أحدٌ البئر وأخرج الدلو فله درهم، فالدرهم جُعالة للدخول والإخراج معًا فيستحقه الداخل إن أخرج، وإذا كان مفتوح الجيم فالواو بمعنى لام التعليل ونصب الفعل بأن المقدرة بعدها وحينئذ يستحق مطلقًا؛ لأن الجعل بإزاء الدخول للإخراج(ص٢٥٦)فيستحقه بمحض الدخول لأجله، وإن لم يخرجه لمانع مثلًا و إذا كان مضموم الجيم فالواو للحال والفعل مرفوع وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: و هو يخرج فيكون تعليقًا للجعل على المحال من كونه مخرجًا

(١) بحار الأنوار ، العلامة المجلسي : ٣٨/ ٢٨٠ .

(٢) سورة يوسف: ٥٠.

حين الدخول، يعني إن دخل أحد البئر في حال إخراجه الدلو فله درهم وهذا توجيه العبارة، لكن فيها مواقع للنظر:

الأول: قوله: "وإن قُرِئ بكسر الجيم استحق إن أخرج" والأولى أن يقول: إن دخل وأخرج فإن الشرط هو الدخول والإخراج معًا لا الدخول وحده من دون إخراج، أو الإخراج وحده من دون الدخول فقوله: "استحق إن أخرج" يوهم أنه لو أخرجه بآلة من غير أن ينزل بالبئر لاستحق الدرهم، وليس كذلك.

الثاني: قوله: "إن قرُئ بفتحها استحق مطلقًا" وجه النظر أن الواو التعليلية لم تثبت في العربية إلا عن الخارزنجي [١] وما استشهد على ذلك لا شهادة فيه ، قال ابن هشام في المغني:" وحمل الخارزنجي على معنى التعليل، الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة، في قوله تعالى:{ **أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ**}[٢]، { **وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ**}[٣]، { **أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**}[٤] ، { **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** } [٥] ، والصواب أن الواو فيهن للمعية"[٦].

الثالث: قوله: "إن قُرِئ بضمها لم يستحق مطلقًا" وفيه وجوه من النظر:

الأول: أن المضارع المثبت إذا وقع حالًا حوى ضميرًا وخلا عن الواو قال:

---

(١) هو أحمد بن محمد الخارْزَنجي البشتي، أبو حامد: أديب خراسان في عصره. من كتبه (تكملة كتاب العين) و (شرح أبيات أدب الكاتب) نسبته إلى بشت من نواحي نيسابور. ينظر: أنباه الرواة على أنباه النحاة ١٤٢/١، والأعلام ٢٠٨/١.

(٢) سورة الشورى : ٣٤.

(٣) سورة الشورى : ٣٥.

(٤) سورة آل عمران :١٤٢.

(٥) سورة الأنعام : ٢٧.

(٦)مغني اللبيب :٤٦٩.

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرًا ومن الواو خلت[١]

ونحو قوله:" قمت وأصك عينه" بتقدير المبتدأ على خلاف الأصل لا يقاس عليه.

الثاني: أنه ليس من التعليق على المحال لإمكان الإخراج حال الدخول بأن يدلي آلة ويخرج الدلو بها في أثناء دخوله .

الثالث: أن الضم وكذا الفتح من ألقاب البناء وقد أطلقها على الرفع والنصب والظاهر أنه لما عبر بالكسر(ص٢٥٧)في قوله: "استحق أن أخرج"، عبر هنا أيضًا بالفتح والضم للمشاكلة، ولو عكس كان أولى، ثم قد يُقال: في صورة الفتح يستحق إن أخرج بناء على أن (الواو) بمعنى (مع) والفعل منصوب بأن المضمرة بعدها، والمعنى من دخل البئر مع إخراجه الدلو فله درهم.

وقد يُقال في صورة الكسر: إنه لا يستحق مطلقًا كما في صورة الضم بناء على أن الفعل مرفوع وكسر الجيم لإتباع الراء كما في قراءة من قرأ (الحمد لله) بضمتين أو بكسرتين[٢].

المسألة السادسة:

قوله عليه السلام:"من قال لا إله إلا الله لعنته الملائكة" [٣] فقلتُ فيه وجوه:

الأول: أن يكون (اللاهِ) بكسر الهاء مخفف (اللّاهي) حذفت الياء اجتزاء بالكسرة الدالة عليها.

---

(١) ألفية ابن مالك : ٢٠٣.

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ٣٧

(٣) لم نقف على هذا الحديث في كتاب.

الثاني: أن يكون بضمها علم الباري ويكون (من) للاستفهام الإنكاري، مثل قوله: { **وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللهُ** }[1]، يعني من قال هذا القول: تلعنه الملائكة، أي لا تلعنه.

الثالث: أن تكون (من) موصولة متضمنة لمعنى الشرط، والمراد أن من قال: (لا إله إلا الله) في مقام التعجب من غيره وتزكية نفسه والتعرض بغيره لعنته الملائكة، باعتبار أن تهليله متضمن للمحرم وعلى هذا جرى ديدن الناس حيث إذا سمعوا غيبة أحد قالوا: لا إله إلا الله تزكية لأنفسهم وتعريضًا للمغتاب وتعجبًا منه.

المسألة السابعة:

قوله عليه السلام: "من فضل عليا على عمر فقد كفر" [2]فقلتُ فيه وجهان:

الأول: أن يكون الكفر بالمعنى اللغوي وهو الستر والتغطية، أي فقد ستر الحق وغطاه.

الثاني: أن يكون مقابل الاسلام لكن بناء على تفسيره بالمعنى العام الشامل لموالاة أعداء الله اللازمة للتفضيل، ضرورة أن التفضيل يستدعي اثبات الفضيلة للمفضل والمفضل عليه ويقرب منه قوله عليه السلام "من فضلني على أبي بكر جلدته حتى المفتري"[3] ،وإلى معنى الكفر أشرنا في منظومتنا اللغوية المسماة بالزهرة، فقلنا: الكفر والإيمان والإسلام(ص ٢٥٨)

الكفر والإيمان والإسلام والصوم مما جاءه الإسلام
فالعرب العرباء لفظ الكفر تعرفه من الغطاء والستر
وهكذا الكلام في سواه فلم يكن قدما كما نراه

---

(١) سورة آل عمران : ١٣٦.

(٢) مقامع الفضل: ١/ ٣٦١، ومستقصي مدارك القواعد ومنتهى ضوابط الفوائد ١٦٢.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام : ٢ / ٢٠٢.

المسألة الثامنة:

قوله: "شهدت بأن الله ليس بخالق، وأن رسول الله ليس من البشر، وأن عليا لم يكن بابن عمه ومن شك في هذا الحديث فقد كفر" [١] .

فقلت: إن الخالق البالي، من خلق بمعنى بلى، وأن المراد برسول الله جبرائيل، وعمه تخفيف الميم بمعنى المتحير.

المسألة التاسعة:

قول الشاعر:

ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سن[٢]

قال السائل: قال ابن هشام في المغني: "يروى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنصب على الحال"[٣]، ما يريد بقوله: بالخفض على الاتباع، فقلت: أراد أنه إنما خفض إتباعًا لأحد طرفيه أو كليهما، وإن كان أصله الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف، والإتباع باب واسع في العربية فيكسرون الفاء من فخذ إتباعًا لكسر العين ومنه إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها كقوله تعالى:{ **مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ** } [٤] ،وقوله :{ **سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا**} [٥] ، ومنه إتباع كلمة لأخرى في فك ما استحق من الإدغام، كحديث:" أيتكن صاحبة الجمل

---

(١) مقامع الفضل:١ /٣٦١.

(٢) البيت من الرجز ، لأبي جهل ، خزانة الأدب : ١١/ ٣٢٥.

(٣) مغني اللبيب : ٦٨.

(٤) سورة النمل :٢٢.

(٥) سورة الإنسان :٤.

الأدبب تنبحها كلاب الحوأب"[1]، فك الأدبب وقياسه الأدب إتباعًا للحوأب إلى غير ذلك من الأمثلة المختلفة، وإنما قلنا أراد ذلك ولم يرد أنه من التوابع؛ لأن النعت غير جائز فإن الضمير لا يوصف ولا يوصف به وكذا العطف.

أما النسق فظاهر وأما البيان فلأن الضمير لا يعطف عليه عطف بيان، كما أنه لا يوصف وكذا الإبدال، أما بدل البعض والاشتمال فظاهر لأن بازلا(ص٢٥٩) ليس بعض الضمير، ولا أن أحدهما مشتمل على الآخر، وأما بدل الكل فلأنه لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب أو الحاضر المفيد للإحاطة، كقولنا: عبدًا لأولنا وآخرنا، قال:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا مع إحاطة جلاء[2]

المسألة العاشرة:

قوله عليه السلام من قرأ سورة **{ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}** [3] فكأنما قرأ ربع القران، وفي المجمع والكافي عنه عليه السلام قال: كان أبي يقول:" قل يا أيها الكافرون ربع القران" [4]

أجبت م: بأن في ذلك وجهين

الأول: أن القرآن مشتمل على الأمر بالمأمورات والنهي عن المحرمات، وكل منهما أما أن يتعلق بالقلب أو بالجوارح فيكون أربعة أقسام، وهذه السورة لما

---

(١) شرح مشكل الآثار : ٢٦٥/١٤.

(٢) الفية ابن مالك :٢٦٧.

(٣) سورة الكافرون : ١.

(٤) الكافي :٢ / ٦٢١، ينظر : مجمع البيان :١٠ / ٤١٦.

اشتملت على النهي عن المحرمات المتعلقة بالقلب يكون كربع القرآن قاله الإمام الرازي نقلًا عنه[١] وفيه نظران:

الأول: أن العبادة أعم من القلبية والقابلية، والامر والنهي المتعلقان بها لا يخصان بالمأمورات والمنهيات القلبية.

الثاني: أن مقاصد القرآن لا تنحصر فيما ذكر فإن منها أحوال المبدأ والمعاد وغيرهما.

الوجه الثاني: أن مقاصد القرآن هي التوحيد والأحكام الشرعية وأحوال المعاد، والتوحيد عبارة عن تخصيص الله تعالى بالعبادة، والتخصيص إنما يحصل بنفي عبادة غيره وإثبات عبادته تعالى، إذ التخصيص له جزآن النفي عن الغير والإثبات للمخصص به فصارت المقاصد بهذا الاعتبار أربعة وهذه السورة مشتملة على ترك عبادة غيره فصارت بهذا الاعتبار ربع القرآن وحينئذ يكون هذه السورة مع سورة الإخلاص بمنزلة كلمة التوحيد حيث نفى فيهما استحقاق الآلهة الباطلة أولًا وأثبت استحقاقه تعالى ثانيًا، فإن قوله تعالى:{ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ** }[٢] السورة، يدل على استحقاقه تعالى للعبادة فإن من هو إحدي الذات صمدي الصفات لم يفتقر (ص٢٦٠)إلى شيء ولا يسبقه عدم ولم يكن أحد يكافئه ويماثله من صاحبته وغيرها، هو الواجب لذاته وهو مبدأ الكل فيكون مستحقا للعبادة لا محالة، فإن قلتَ: كما أنها مشتملة على النهي عن عبادة الغير فهي مشتملة على الأمر بعبادته تعالى لقوله تعالى :{ **وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ**}[٣] ، فيكون مشتملة على نصف مقاصد القرآن بناء على ما ذكرتم، قلتُ: ليس فيها دلالة على الأمر بالعبادة كما أنه ليس فيها الأمر بعبادة غيره في قوله:{ **لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ** }[٤] وإذا كانت مشتملة على

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٣٢٣/٣٢.

(٢) سورة الإخلاص : ١-٢.

(٣) سورة الكافرون : ٣.

(٤) سورة الكافرون :٢.

البراءة عن الشرك بالله ولم يكن فيها تصريح بالأمر بعبادة الله كانت باعتبار معناها الصريح ربع القرآن.

ومن البين أن النبي ﷺ بل سائر الأنبياء كانوا مبعوثين لدفع الشرك في العبادة وتخصيص الله بها كما سبق وذلك إنما يتحقق بنفي عبادة ما سواه، وعبارة هذه السورة مشتملة على الجزء الأول من الحصر فناسب أن يطلق عليها ربع القرآن.

وقد يُقال: إن الاعتبارات والملاحظات مختلفة فبهذه الملاحظة أطلق عليها ربع القرآن وإن صح إطلاق النصف أو الثلث عليها باعتبار آخر وملاحظة أخرى، كما عُدّت سورة الإخلاص في الحديث ثلث القرآن باعتبار أن مقاصده مقصورة في بيان العقائد والأحكام والقصص وهذه السورة من العقائد، و قيل: إن مطالب القرآن منحصرة في معرفة المبدأ

والمعاد والاحكام وهذه السورة مشتملة على البحث عن المبدأ فكانت ثلث القرآن.

فائدة: في توجيه التكرار في هذه السورة وجوه:

الأول: أن لفظ (أعبد) يصلح في الكلام لمعنيين مختلفين:

أحدهما: أن يكون بمعنى أذل وأخشع.

وثانيهما: أن يكون بمعنى أجحد وهو من العبود الذي هو الجحود، ويُقال: عبد فلان حقي أي جحد وعليه ما روي في تفسير قوله تعالى:{ **قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ}** [1]،(٢٦١)أي: أول الجاحدين لما قلتم؛ وذلك لأن من كان له ولد لا يكون إلا محدثًا والمحدث لا يكون إلهًا، ولهذا قال× في النهج: "لم يلد فيكون مولودا"[2].

---

(١) سورة الزخرف : ٨١.

(٢) نهج البلاغة خطب الإمام علي (ع) ، تحقيق صالح :٢٧٣.

وليس المراد أنه يلزم من فرض وقوع أحدهما وقوع الآخر، كيف وآدم والد وليس بمولود؟ وإنما المراد أنه يلزم من فرض صحة كونه والدا صحة كونه مولودًا؛ لأنه لو صح أن يكون والدًا على التفسير المفهوم من الوالدية وهو أن يتصور من بعض أجزائه حي آخر من نوعه على سبيل الاستحالة لذلك الجزء كما في النطفة المنفصلة من الإنسان المستحيلة إلى صورة أخرى حتى يكون منها بشر آخر من نوع الأول ليصح عليه أن يكون هو مولودًا من والد آخر قبله؛ وذلك لأن الأجسام متماثلة في الجسمية وقد ثبت ذلك بدليل عقلي واضح في مواضعه التي هي املكت به كما قيل وبالجملة، فقوله تعالى:{ **لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ* وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ**} معناه لا أذل ولا أخشع لأصنامكم التي تخضعون وتخشعون لها ولا انتم فاعلون لإلهي ما أنا فاعل له من الخشوع والخضوع وقوله تعالى :{ **وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ** } معناه ولا أنا جاحد لله الذي جحدتموه، ولا أنتم جاحدون

للأصنام التي أنا جاحدها.

الوجه الثاني: أن سبب التكرار هو أن الأول: فيما يستقبل فإن(لا) لا تدخل إلا على مضارع بمعنى الاستقبال كما أن (ما) لا تدخل إلا على مضارع بمعنى الحال.

والثاني: بمعنى الحال أو فيما سلف فمعنى الآية لا أعبد ما تعبدون فيما يستقبل ولا أنتم عابدون ما اعبد فيما سيستقبل، لأنه في قرآن لا أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم في الحال أو فيما سلف، ولا أنتم عابدون ما أعبد أي وما عبدتم في وقت ما ما أنا عابده، وإنما لم يقل ما عبدت لأنهم كانوا موسومين قبل المبعث بعبادة الأصنام وهو لم يكن حينئذ موسومًا بعبادة الله وإنما قال ما دون من، لأن(ص٢٦٢) المراد الصفة كأنه قال: "لا أعبد الباطل ولا تعبدون الحق أو للمطابقة، وقيل (ما) مصدرية وقيل الأوليان بمعنى الذي والأخريان مصدريتان"[١] قاله في أنوار التنزيل.

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٥/ ٣٤٣.

الوجه الثالث: ما ذكره الطريحي قال: "وفي الحديث سُئل أبو جعفر الأحول عن مثل هذا القول وتكراره مرة بعد مرة، فلم يكن عند أبي جعفر الأحول في ذلك شيء حتى دخل المدينة، فسأل أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: كان سبب نزولها وتكرارها أن قريشا أتوا رسول الله' وقالوا: تعبد آلهتنا سنة ونعبد إلهك سنة ونعبد إلهك سنة وتعبد آلهتنا سنة، فأجابهم الله بمثل ما قالوا فيما قالوا تعبد آلهتنا سنة { **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ** } وفيما قالوا: نعبد إلهك سنة { **وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ** } وفيما قالوا: تعبد آلهتنا سنة { **وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ** } وفيما قالوا: نعبد إلهك سنة { **وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ**} فرجع الأحول إلى أبي شاكر فأخبره بذلك، فقال: أبو شاكر هذا حملته الإبل من الحجاز" [١]

المسألة الحادية عشر:

تحقيق القول في لفظي التورية والانجيل ووزناهما واشتقاقهما:

فأجبت م: بأن الفراء ذهب إلى أن التوراة معناها:" الضياء والنور"[٢]، من قول العرب: "ورى الزند يرى، إذا قدح وظهرت النار" [٣]، وقال تعالى:{ **فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا** } [٤] ويقولون: وريتُ بك زنادي، ومعناه ظهر بك الخير لي،

---

(١) مجمع البحرين ، الطريحي : ٣ /٩٣.

(٢) لم نقف على رأي الفراء في معانيه، ورأيه هذا ممَّا نقله ابن الأنباري عنه. ينظر: التفسير البسيط ٢٣/٥، والتفسير الوسيط ٤٤٧/١. وقال السجستاني في غريب القرآن ١٣٦: قَالَ البصريون: أَصْلهَا ووراة (فوعلة) من وري الزند وورى لُغَتَانِ. أَي خرجت ناره، وَلَكِن الْوَاو الأولى قلبت تَاء، كَمَا قلبت فِي تولج، وَأَصله وولج، من ولج يلج: إِذا دخل. وَالْيَاء قلبت ألفا لتحركها، وانفتاح مَا قبلهَا. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: توراة أَصْلهَا تورية على تفعلة، إِلَّا أَن الْيَاء قلبت ألفا لتحركها، وانفتاح مَا قبلهَا. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: يجوز أَن تكون تورية على وزن تَفْعَلَة، فَنقل من الْكسر إِلَى الْفَتْح، كَمَا قَالُوا: جَارِيَة وجاراة وباقية وباقاه وناصية وناصاه.

(٣) البحر المحيط ، الأندلسي : ٣ / ٦ .

(٤) سورة العاديات : ٢.

فالتورية سميت بهذا الاسم لظهور الحق ويدل على هذا المعنى قوله تعالى:{**وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً**}[١] وفي وزنه ثلاثة أقوال:

الأول: أن أصله تورية بفتح التاء وسكون الواو ففتح الراء والياء على وزن تفعلة، قُلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

الثاني: أن أصله تورية بكسر الراء كـ(تصفية) و(توفية) على وزن تفعلة، فأبدلت كسرة الراء فتحة وقلبت الياء ألفًا على لغة طي، فإنهم يقلبون(ص٢٦٣)كل ياء انكسر ما قبلها ألفًا بعد تبديل الكسرة فتحة، فيقولون: في جارية وناصية جاراة وناصاة[٢] قال الشاعر:

فما الدنيا بباقاة لحي وما حي على الدنيا بباق[٣]

والأصل باقية وهذان القولان للفراء[٤].

الثالث: للخليل والبصريين وهو أن أصلها وورية على وزن فوعلة ثم قلبت الواو الأولى تاء ثم الياء ألفا لكن كتبت بالياء على أصل الكلمة ورجح هذا على الأول بأن الحمل على الأكثر أولى وفوعلة أكثر كـ(صومعة) و(جوحلة) و(دوسرة)، وعلى الثاني بأنه لا يتم إلا بحمل اللفظ على لغة طي ولم ينزل القرآن عليها.

وأَما الإنجيل فعن الفراء "أنه إفعيل من النجل وهو الأصل"[٥]، يُقال لعن الله ناجله أي والديه فسمي ذلك الكتاب بهذا الاسم؛ لأنه الأصل المرجوع إليه في

---

(١) سورة الأنبياء : ٤٨.

(٢)هذه على لغة طي ، كتاب فيه لغات القران، أبو زكريا الفراء:١٥٨.

(٣) البيت من الوافر، لمكحول بن حارية ، البلدان :٣٦٣.

(٤) لم نقف على رأي الفراء في معانيه، ينظر رأيه في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٨/٣، والتفسير البسيط ١٨/٥.

(٥) ونُقل عن الزجاج أيضا. ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٥١/٢، ومفاتيح الغيب ١٧١/٧.

ذلك الدين، وقيل: إنه مأخوذ من قول العرب: نجلت الشيء إذا استخرجته وأظهرته، ويُقال: للماء الذي يخرج من البئر نجل، واستنجل الوادي إذا أخرج الماء من البئر فسمي إنجيلًا؛ لأنه تعالى أظهر الحق بواسطته، وعن أبي عمرو الشيباني[١] " التناجل التنازع"[٢] فسمي بالإنجيل؛ لأن القوم تنازعوا فيه، وقيل: هو من النجل الذي هو سعة العين، ومنه طعنة نجلاء سمي بذلك؛ لأنه سعة وضياء ونور، هذا وعن المعتزلي[٣]: "أنهما اسمان أعجميان والاشتغال باشتقاقهما غير مقيد"[٤]، وقال الرازي: "أمر هؤلاء الأدباء عجيب كأنهم وجبوا في كل لفظ أن يكون مأخوذًا من شيء آخر ولو كان كذلك لزمه أما التسلسل وأما الدور ولما كانا باطلين وجب الاعتراف بأنه لابد من ألفاظ موضوعة وضعًا أوليا حتى نجعل سائر الألفاظ مشتقة منها، وإذا كان الأمر كذلك فلِمَ يجوز في هذا اللفظ الذي جعلوه مشتقًا من ذلك الآخر أن يكون الأصل هو هذا والفرع هو ذاك الآخر؟ ومن الذي أخبرهم أن هذا فرع وذاك أصل؟ وربما كان الذي يجعلونه فرعًا ومشتقًا في غاية (ص٢٦٤)الشهرة، وذلك الذي يجعلونه أصلًا في غاية الخفاء.

وأيضا فلو كان التورية سميت التورية لظهورها والإنجيل إنجيلًا لكونه أصلًا لوجب في كل ما ظهر أن يسمى بالتورية، فوجب تسمية كل الحوادث بالتورية ووجب تسميه كل ما كان أصلا لشيء آخر بالإنجيل، كالطين فإنه أصل الكوز، والذهب فإنه أصل الخاتم، والغزل فإنه أصل الثوب، ثم إنهم عند إيراد هذه الإلزامات عليهم لابد وأن يتمسكوا بالوضع، ويقولوا: إن العرب خصصوا هذين

---

(١) هو إسحاق بن مرار الشيبانيّ بالولاء، أبو عمرو: لغويّ أديب، من رمادة الكوفة. سكن بغداد. أصله من الموالي. جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم فنسب إليهم. وجمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ودوّنها، ومن تصانيفه (كتاب اللغات) و(كتاب الخيل)، (ت٢٠٦هـ). [ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٩٤، والأعلام ٢٩٦/١].

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٦٠، ومفاتيح الغيب: ١٢٢/٧.

(٣) أراد به الزمخشري.

(٤) الكشاف :١ / ٣٣٥.

اللفظين بهذين الشيئين على سبيل الوضع، وإذا كان لا يتم المقصود في آخر الأمر إلا بالرجوع إلى وضع اللغة، فلِمَ لا نتمسك به في أول الأمر ونريح أنفسنا من الخوض في هذه الكلمات؟ إلى أن قال: وأيضا التورية والإنجيل اسمان عجميان، فكيف يليق بالعاقل أن يشتغل بتطبيقهما على أوزان لغة العرب؟!"[١].

[المسألة الستون]

سئلت ل :عن حديث إسلام أبي طالب عليه السلام الذي ذكره الطريحي في مجمع البحرين قال في الحديث: "أسلم أبو طالب بحساب الجمل وعقد بيده ثلاثًا وستين، أي عقد على خنصره وبنصره والوسطى ووضع إبهامه عليها وأرسل السبابة وقال: لا إله إلا الله محمد رسول الله"[٢].

أجبت م : بأن الحديث أما أن يكون قد تم عند قوله، أي عقد بأن يكون قوله: أسلم أبو طالب عليه السلام بحساب الجمل وعقد بيده ثلاثًا وستين هو الحديث فقط، وأما أن يكون قوله: وقال لا إله إلا الله محمد رسول الله أيضًا من الحديث بأن يكون قوله: أسلم أبو طالب عليه السلام بحساب الجمل وعقد بيده ثلاثًا وستين وقال: لا إله إلا الله محمد رسول الله' هو الحديث، ويكون قوله أي عقد إلى قوله وأرسل السبابة تفسيرًا لقوله عقد بيده ثلاثًا وستين، أما على الأول ففيه وجوه:

الأول: أن يكون قوله: وعقد بيده ثلاثًا وستين (ص٢٦٥)إشارة إلى لفظي (لا) و (إلا) في كلمة التوحيد فإنهما العمدة في نفي الشركة وإثبات الوحدانية وجملهما ثلاث وستون فأشار بثلاث وستين إلى (لا) و(إلا) من حيث العدد.

الثاني: أن يكون عقد أبي طالب بيده ثلاثًا وستين إشارة بهيئة يده إلى صورة (لا) و(إلا)، فإن الستين في حساب عقد الأنامل عبارة عن إرسال السبابة ووضع باطنها على ظهر الإبهام، ولا يخفى أن هذا يحصل منه صورة (لا) والثلاثة عبارة عن

(١) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٧ /١٣٢.

(٢) مجمع البحرين :٥ /٣٤٣.

ضم الخنصر والبنصر والوسطى وجعل رؤوسها على أصولها ولا يخفى أن هذا تحصل منه صورة (إلا).

الثالث: ما حُكِيَ عن أبي القاسم بن روح [١]من أن معناه "إله أحد جواد" [٢] انتهى وعدد حروف هذه الأسماء ثلاث وستون.

الرابع: أن يكون معنى قوله: أسلم أقر بالشهادتين، وقوله: عقد بيده إلى آخرة إشارة إلى الأحكام والمعنى، قال أبو طالب: لا إله إلا الله محمد رسول الله متلبسا بحساب الجمل مشيرًا بذلك إلى أحكام إسلامه، وهذا أقرب الوجوه، وأما على الثاني فيكون إسلامه بالقول المذكور وبإقراره بشهادتين باللسان، وأما عقده بيده ثلاثًا وستين فيكون إشارة إلى أنه أسلم إسلامًا محكمًا هيئته من عقد على يده ثلاثًا وستين بحساب الجمل، وهذه عادة الناس يضمّون أصابعهم ويجعلون رؤوسها في باطن كف اليد إذا أرادوا الإشارة إلى أمر من الأمور، ثم إن حساب أخذ الأنامل يحتاج إليه الإنسان كثيرًا في بعض أشعار لغة الفرس فلا بأس بأن نشير إلى طريقته إجمالًا بالفارسية فنقول[٣]

(١) هو روح بن المولى أبي القاسم الحسين بن روح ابن أبي روح النوبختي أحد الأعلام علماء آل نوبخت، وثقات الرواة المرضيين عند الطائفة في الغيبة الصغرى، كان أبوه النائب العام من قبل الحجّة عليه السّلام، والسفير الثالث، روى روح عن أبيه وغيره من الشيوخ ، ويروي عنه الحسين بن علي ابن بابويه وجماعة، ويعلم من بعض الروايات جلالته عند الطائفة وعند أبيه، رضي الله عنهما. ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦٦/١٢، وتكملة أمل الآمل ٧٩/٣.

(٢)الكافي :٢ /٤٦٦.

(٣)نظرًا لأن النص الفارسي الذي أورده المصنف هو ترجمة للنص العربي ارتأينا أن نحذفه لعدم الفائدة.

ولقد عثرت على أرجوزة وجيزة تحتوي على قواعد هذا العلم نظمها زين الملة والدين علي بن عبد العزيز بن علي المغربي [١]وهي هذه يقول راجي

الله منشر السحب علي المعروف بابن المغربي [٢]:

الحمد لله القدير العالم	**مقسم الأرزاق بين العالم**
مسكن البحر لجري الفلك	**وعالم حصر نجوم الفلك**
(ص٢٦٨) أرسل فينا من بني عدنان	**بني صدق جاء بالقرآن**
علمني الإسلام والإيمانا	**وأظهر الحكمة والبيانا**
صلى عليه الله ذو الجلال	**وآله الأطهار خير آل**
وبعد فالحساب وعلم النافع	**ولا يشك في مقالي سامع**
وأنه عند الغزير الفهم	**أشرف قدرا من كثير العلم**
به يقوم القسط في الأمصار	**ويعرف الحق بلا تماري**
وتقسيم الزكاة في الأموال	**والإرث للنساء والرجال**
هذا وإن العلماء صنفوا	**في علم ذاك كتبا وألفوا**
حتى أتوا بكل تصنيف بهيّ	**يقنع كل مبتدٍ ومنتهي**
وأنني أتيت كالمزاحم	**اتبع فيها أثر كل عالم**
وقد بدا في الفهم أن أصنفا	**في علمه شيئا وأن ألفا**
أرجوزة تدعى بلوح الضبط	**حوت على علم حساب القبط**

إلى أن قال:

---

(١) هو علي بن عبد العزيز بن علي بن جابر المغربي المالكي الشاعر البغدادي، كان مغربي الأصل بغدادي النشأة، من أظرف الخلق، له شعر جميل ومواليا وقد نظم في الوصف والخلاعة والمجون والهجاء وغيرها، وتوفي ببغداد سنة «٦٨٤ هـ» وله القصيدة الدبدبية، ترجمه ابن شاكر الكتبي وله ذكر في الحوادث. ينظر: فوات الوفيات ٣٢/٣، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٧١/٢.

(٢) لم نقف على هذه القصيدة في كتاب.

والله لي فيما أقول منجد وكونه لي في الأمور مسعد

باب عقد الآحاد

اعلم بأن عقدك الآحادا خصوا بها ثلاثة أفرادا
فخنصر وبنصر ووسطى وذاك في اليمين فاعرف ضبطا
فواحد ابسط يديك واحصر وركب الخنصر فوق البنصر
وضم في الاثنين تركيبهما من غير تغيير لذاك فاعلما
وكف إن أردت أن تثلثا وسطاك مع كليهما إذ مكثا
واعمد إلى الخنصر حسب فارفع فما تبقى فهو عقد الأربع (ص٢٦٩)
ثم اكفف الوسطى لعقد الخامس فردا كذا كبنصر عند السادس
كذلك الخنصر في التتابع اكففه فردا عند عقد السابع
واكفف لدى الثامن عقد الخنصر وازوجه في العقد بكف البنصر
هذا وفي التاسع فالحق بهما واسطاك واعرف ما أقول وافهما
والقول في الآحاد قد تناهى وفيهما يشتبه اشتباها
فافهم فإني ذاكر يا سمعي ما الفرق بين ثالث وتاسع
أيضا وبين ثامن وثاني ملخصا في العقد بالبنان
والفرق في ذاك وضع الخنصر في عقد الاثنين فوق البنصر
وهكذا الثالث ياذا الأدب ركب والتاسع لم يركب

باب عقد العشرات

والعشرات يا أخا النجابه خصوا بها الإبهام والسبابة
وتلك أيضا منك باليمين فكن من الضبط على يقين

وأعلم إذا أردت عقد العشرة بانها كحلقة مدورة
وضع لدى العشرين إبهام اليد في العقد تحت اصبع التشهد
لكي يكونوا منه فوق عقدته مشاركا وسطاك في أنملته
واضممها عند الثلثين ترى كقابض الإبرة من فوق الثرى
واعطف على السبابة الإبهاما في الأربعين وافهم الكلاما
ثم اكفف الإبهام عقدا وحده وذلك الخمسون فاعرف حدّه
واردفه في السنين بالسبابة كقبضة الرامي على النشابة
ومثل السبعين عند العقد كناقف ديناره للنقد
والاصبعان في الثمانين هما قد لصقاه في العقد مع بسطهما
(ص٢٧٠)وهي بعقد الأربعين أنسب لكنما الإبهام لا يركّب
وشبهوا التسعين في انعقادها بلفة الحية في رقادها
والفرق بين عقدها والعشرة بأنها مضمومة منحصرة
والعشرات قدتنا هي حدها وضبطها وعقدها وعدها
وهي لدى العقد على انفرادها لا تمنع التكميل مع آحادها
قد شبهوا قبض يد الضنين في بسطها بالتسع والتسعين

باب عقد المئات

ثم اعقد المئات في الحقالي كالعشرات واستمع مقالي
واعلم بأن شكلها كشكلها وأصلها في عقدها كأصلها
نالت كنيل تلك في أقسامها سبابة الشمال مع إبهامها
فالمائة الاولى تحاكي العشرة فقس على ذلك ياذا المخبرة
والمئتان تشبه العشرينا فافهم فقد بينته تبيينا

باب عقد الألوف

ثم عقد الألوف كالآحاد في يدك اليسرى على انفراد

أقسامها ثلاثة مقررة وسطاك والبنصر يتلو خنصره
تركيبها إن كنت ممن يعرف كعقدك الآحاد لا يختلف
ثم إذا ما ساق العد إلى عشرة الآف لما تكملا
فعند ذاك فاستقر عقد مية بحالها أو حلقة منطوية
وكلما زاد على ما قد ذكر فخذ له بعض العقود واستقر

فصل في معرفة خط القبط

واعلم بأن علماء القبط لم يقنعوا بالعقد دون الخط
(ص٢٧١)بل وضعوا خطا على اتحاد حروفه تختص بالأعداد
له عقود وله مراتب يعرفها الحاسب ثم الكاتب
وخطه يكتب بالمعكوس من آخر السطور في الطروس
يقرأها القاري كشيء القهقرى حيث ترى الأول منه آخرا
حروفه أسطرها في اكتب أولها آخر خط العرب
سبع وعشرون سوى عدتها وهذه كما ترى صورتها

تسعة ثمانية سبعة ستة خمسة أربعة ثلاثة اثنان احد
تسعين ثمانين سبعين ستين خمسين أربعين ثلاثين عشرين عشرة
تسعمائة ثمانمائة سبعمائة ستمائة خمسمائة أربعمائة ثلاثمائة مائتان مئة

وكلما يأتي من الألوف مشكلة كهذه الحروف
وإنه مركب عليها مفتقر في أصله إليها
والفرق بين واحد وألف علامة تخط تحت الحرف
وألف ألف خطتان ضبطها إذ كل ألف خطة تخطها
وحكم هذا الخط كالمراتب يعرف ما أقول كل حاسب

انتهى كلامه وتوضيحه بتعديله وجرحه يستدعي إفراد القول في شرحه.

[المسألة الحادية والستون]

سئلت ل: عن معنى قول صاحب مشرق الشمسين: " لا تحرم سفر الدهر عدم القضاء وإلا حلّ" [1].

أجبت م: بأن أصل العبارة هكذا: لا يحرم سفر ناذر صوم الدهر عدم إمكان القضاء وإلا حل (ص٢٧٢)وتوضيحها يتم بتقديم مقدمة وهي: أن من نذر صوم الدهر صح منه ذلك وإن قلنا: بكراهيته، لكن نذر صوم الدهر يقع على أوجه:

الأول: أن يقيد الناذر بالحظر كأن يقول: نذرت أن أصوم الدهر حضرًا ، ومثل هذا الناذر يجوز له السفر ضرورة أن قوله: نذرت أن أصوم الدهر حضرًا ليس معناه نذرت أن لا أسافر الدهر وأكون صائمًا، بل معناه نذرت أن أصوم الدهر ما دمت في الحضر فيجوز له السفر ويفطر فيه.

الثاني: أن يطلق كأن يقول: نذرت أن أصوم الدهر، وهذا أيضًا كسابقه في الحكم أي في جواز السفر له وأفطاره فيه، وإن كان الإطلاق يتناول السفر، إلا أنه لابد من تخصيصه بالقصد منفردًا أو منظمًا ومن دون ذلك ينصرف الاطلاق إلى الحضر فيجوز له السفر ويفطر فيه.

الثالث: أن يقيد بالسفر منفردًا، كأن يقول: نذرت أن أصوم الدهر سفرًا ومثل هذا إن كان حاضرًا أفطر وأن سافر صام لصحة الصوم من المسافر في النذر المقيد به.

الرابع: أن يقيد بالسفر منضمًّا، كأن يقول: نذرت أن أصوم الدهر سفرًا وحضرًا ، ومثل هذا إن سافر وإن لم يسافر صام.

---

(١) لم نقف على هذا النص في كتاب.

فإذا عرفت ما ذكرناه فاعلم أنه قد يستشكل في جواز السفر لمن نذر صوم الدهر وأطلق تقريره أن من استقر في ذمته صوم يوم مثلًا إن سافر في ذلك اليوم كان عليه قضاؤه وناذر صوم الدهر استقر في ذمته وجوب صوم الدهر، وقضية ذلك أنه إن سافر وجب عليه قضاء أيام السفر مع أنه لا يمكنه القضاء؛ لاستغراق النذر أيام حضره، فكل يوم يصومه حضرا فهو صوم نذره فليس له وقت يقضي أيامًا أفطر فيها في السفر، فعدم إمكان القضاء(ص٢٧٣)محرم لسفر هذا الناذر فلا يجوز له السفر هذا وجه الاستشكال .

وقد أشار الشيخ بقوله:" ولا يحرم سفر الدهر عدم القضاء، وإلا حل" أي صار حلالًا إلى جوابه تقريره أن عدم إمكان القضاء لو كان محرمًا للسفر لكان سفره حينئذ سفر معصية وفي سفر المعصية يصوم المسافر فلا يلزم من السفر فوات الصوم حتى يُقال: لا يمكن قضاؤه وإذا لم يلزم فوات الصوم لزم أن يكون السفر حلالا .

وبعبارة أخرى حرمة السفر إنما كانت لأجل عدم إمكان القضاء اللازم من الإفطار في السفر فإذا لم يكن ثمة إفطار لأنه سفر المعصية فقد انتفت علة تحريم السفر وهي عدم إمكان القضاء الذي معناه فوات الصوم، وإذا انتفت علة التحريم لزم أن يكون السفر حلالًا فيلزم منه وجود الشيء عدمه أي من حرمة السفر عدم حرمته الذي هو عبارة عن حليّته.

وبتقرير ثالث إن عدم إمكان القضاء الذي يتوهم أنه سبب لتحريم السفر عبارة عن فوات الواجب المستقر في الذمة وهو الصوم فنقول: يلزم من السفر فوات الصوم؛ لأن السفر مانع منه فيكون حرامًا لاستلزامه فوات الصيام وعدم إمكان القضاء ولو كان حرامًا لم يفت الصيام، وإذا فقد فوت الصيام لم يحرم السفر؛ لأنه لا وجه للتحريم إلا فوت الصيام وإذا لا فوت فلا تحريم وحاصله أنه إذا حرم لا فوت، وإذ لا فوت فلا تحريم فإذا حرم فلا تحريم، وهذا خلف.

فائدة: نظير هذه العبارة ما عبر به العلامة قدس سره في القواعد حيث قال:" فرع لو قيد ناذر الدهر بالسفر، ففي جواز سفره في رمضان اختيارا إشكال أقربه ذلك وإلا دار فإن سوغناه فاتفق في رمضان وجب الإفطار ويقضي؛ لأنه مستثنى كالأصل وفي وجوب التأخير إلى شعبان إشكال" [1] انتهى.(ص٢٧٤)

وقوله: ناذر الدهر معناه ناذر صوم الدهر، وقوله: ولو قيد بالسفر ليس معناه أنه قيد نذره بالسفر فقط وخصصه بالقصد منفردًا كما يُقرأ، أي بل معناه: أنه لم يطلق حتى ينصرف إطلاقه إلى الحضر بل قيد بالسفر بأن نذر صوم الدهر سفرًا وحضرًا، وقوله: دار لم يرد به الدور المصطلح عند المناطقة الذي هو عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف عليه وإن أمكن إرجاعه إليه بتكلف وتعسف بل أراد به لزوم عدم الشيء من وجوده، والمعنى لو نذر زيد أن يصوم الدهر سفرًا وحضرًا فلا إشكال في جواز سفره في غير رمضان؛ لأنه يصوم في سفره فلا يلزم منه فوات الصيام.

وأما جواز سفره في رمضان اختيارًا ففيه إشكال منشؤه لزوم فوات صوم رمضان أداء وقضاء إن سافر في رمضان، أما إداء فلأنه لا يجوز له أن يصومه في سفر بنص الآية، وأما قضاء فلأنه غير ممكن ؛لاستغراق النذر شهور دهره، لكن الأقرب ذلك أي جواز سفره في رمضان وإلا لدار أي وإن لم يجز السفر في رمضان بل كان حرامًا، استلزم تحريمه جوازه؛ لأنه لو كان حرامًا كان سفر معصية فيصوم فيه فلم يفت الصيام، وإذا فقد فوت الصيام الذي هو سبب التحريم لم يحرم السفر لأن المفروض أنه لا وجه لتحريمه إلا فوت الصيام وإذ لا فوت فلا تحريم.

وحاصله أنه إذا حرم لا فوت وإذ لا فوت فلا تحريم فإذا حرم فلا تحريم وهذا خلف فثبت أن سفر هذا الناذر في رمضان جائز فإذا سافر أفطر، فإن قلتَ:

---

(١) قواعد الأحكام : ١ /٣٨٤- ٣٨٥.

فهل يجب القضاء عليه أو لا يجب إذ لا وقت له إذ المفروض نذر صوم الدهر، قلتُ: يجب القضاء عليه ويلزمه أن يصوم القضاء مقدمًا على صوم النذر؛ لأنه واجب ابتداء بأصل الشرع(ص٢٧٥)وهذا الزمان الذي يقضي فيه لا يدخل تحت النذر لظهور استحقاقه للقضاء فيكون أيام القضاء مستثناة من الدهر كالأصل أي كما أن أداء شهر رمضان الذي هو الأصل للقضاء خارج عن نذر صوم الدهر كذلك القضاء الذي هو فرع الأداء خارج وهذا معنى قوله رحمه الله في نذر هذا الكتاب: " ولو نذر صوم الدهر سفرًا وحضرًا وجب ولم يدخل رمضان في السفر بل يجب إفطاره ويقضيه؛ لأنه كالمستثنى بقوله تعالى:{ **فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** }[١]"[٢] انتهى.

وبالجملة فناذر صوم الدهر لو كان عليه قضاء شهر رمضان قبل النذر أو بعده، فالظاهر خروجهما عن وجوب النذر وإن ذلك بحكم المستثنى جريًا على المتعارف وأولى من ذلك خروج نفس شهر رمضان وإن دخل في الدهر إلا أن المراد إيجاب ما يقتضيه النذر من هذا إن قلنا بصحة نذر الواجب وإلا فلا إشكال في الخروج عن الإطلاق وقوله:" وفي وجوب التأخير إلى شعبان إشكال"[٣] إشارة إلى ما ذكره أيضًا في كتاب النذر بقوله: "وهل له أن يعجل قضاء ما فاته من رمضان لسفر أو حيض أو مرض أو يجب عليه إلى أن يضيق رمضان الثاني إشكال لقربه جواز التعجيل"[٤] انتهى، وعليك بالتدبر في المقام فإنه من مزال الأقدام.

---

(١) سورة البقرة : ١٨٤.

(٢) قواعد الأحكام: ٢٨٩/٣.

(٣) قواعد الأحكام:٣٨٥/١.

(٤) قواعد الأحكام: ٢٨٩/٣.

[المسألة الثانية والستون]

سئلت ل : عن قول سيدنا ومولانا الرضا عليه السلام:" إن الله تعالى أمر الكرام الكاتبين أن

يمسكوا أيديهم من كتابه معصية شيعة علي × ومحبيه من يوم الغدير إلى يومين بعده كرامة له عليه السلام" (١).

أجبت بأن فيه وجوهًا:

الأول: إظهار كمال الاهتمام بهذا اليوم والاحترام له × بمعنى أن شيعتهم ينبغي منهم أن يشتغلوا في هذا العيد ويومين بعده بالطاعات والعبادات تشكرًا لهذا اليوم وما وقع فيه من النعمة العظمى والموهبة الكبرى(ص٢٧٦) وهي إكمال الدّين وإتمام نعمة رب العالمين حتى يتضاعف أجرهم، فإن عظم شأن الزمان وكذا مزيد شرافة المكان موجب لتضاعف الثواب، كما يستفاد من أخبار فضيلة يوم الجمعة والأماكن الشريفة فإذا كان كذلك لا يكتبون لهم معاصي إذ لا يرتكبون معصية حتى يكتبوها فهو من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع .

الثاني: أنه من باب امتحان الشيعة واختبار حال الأشرار منهم والأخيار، ليرى أنه يصدر منهم ذنب مع الأوامر الشديدة والمناهي الأكيدة في الاجتناب عن المعاصي و ورود الأخبار الكثيرة والآثار الشهيرة في أن ولايتهم لا تجمع مع المعصية ونظيره في الأصول أمر الآمر مع العلم بانتفاء شرطه على أن يريد الآمر من إظهار صورة الأمر مجرد الامتحان.

الثالث: أن يكون القيد للكتابة، يعني إذا عصوا لا يكتبون عصيانهم في هذه الأيام الثلاثة لا أنهم ما يكتبون مطلقًا فإذا انقضت الأيام الثلاثة يكتبون كما هو مقتضى مفهوم الغاية، وعدم الكتابة في هذه الثلاثة لعله للإمهال حتى يتوب، كما ورد في

(١) لم نقف على هذا الحديث في كتاب.

مطلق المعصية أنهم يمسكون عن كتابته إلى سبع ساعات وبعدها إن لم تتعقب بالتوبة والندم يكتبون.

وليكن هذا آخر القول في المجلد الأول من كتابنا الموسوم بـ"ملوك الكلام في جمع ما جرى بيننا وبين أولي الأفهام، وسيتلوه الكلام في المجلدات الأخر إن شاء الله تعالى وقد فرغ من تسويده مؤلفه المفتقر إلى ربه الودود ابن عبد الوهاب الهمداني الميرزا محمد الشهير بين أصحابه بابن داوود غفر الله لهم ذنوبهم وملأ من كوثر رحمته ذَنُوبَهم على ضيق المجال وتراكم الأهوال الموجبة لتشويش البال سائلًا من الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وموجبًا لثوابه، نجيم صبيحة(ص٢٧٧)يوم الغدير سنة أربع وسبعين بعد الألف ومائتين من الهجرة النبوية على مهاجرها ألف سلام وتحية والحمد لله أولًا وآخرًا وباطنًا سنة ١٢٧٤ وظاهرًا[١].

(١) في المخطوطة (ب) (وظاهرًا وباطنًا سنة ١٢٧٤).

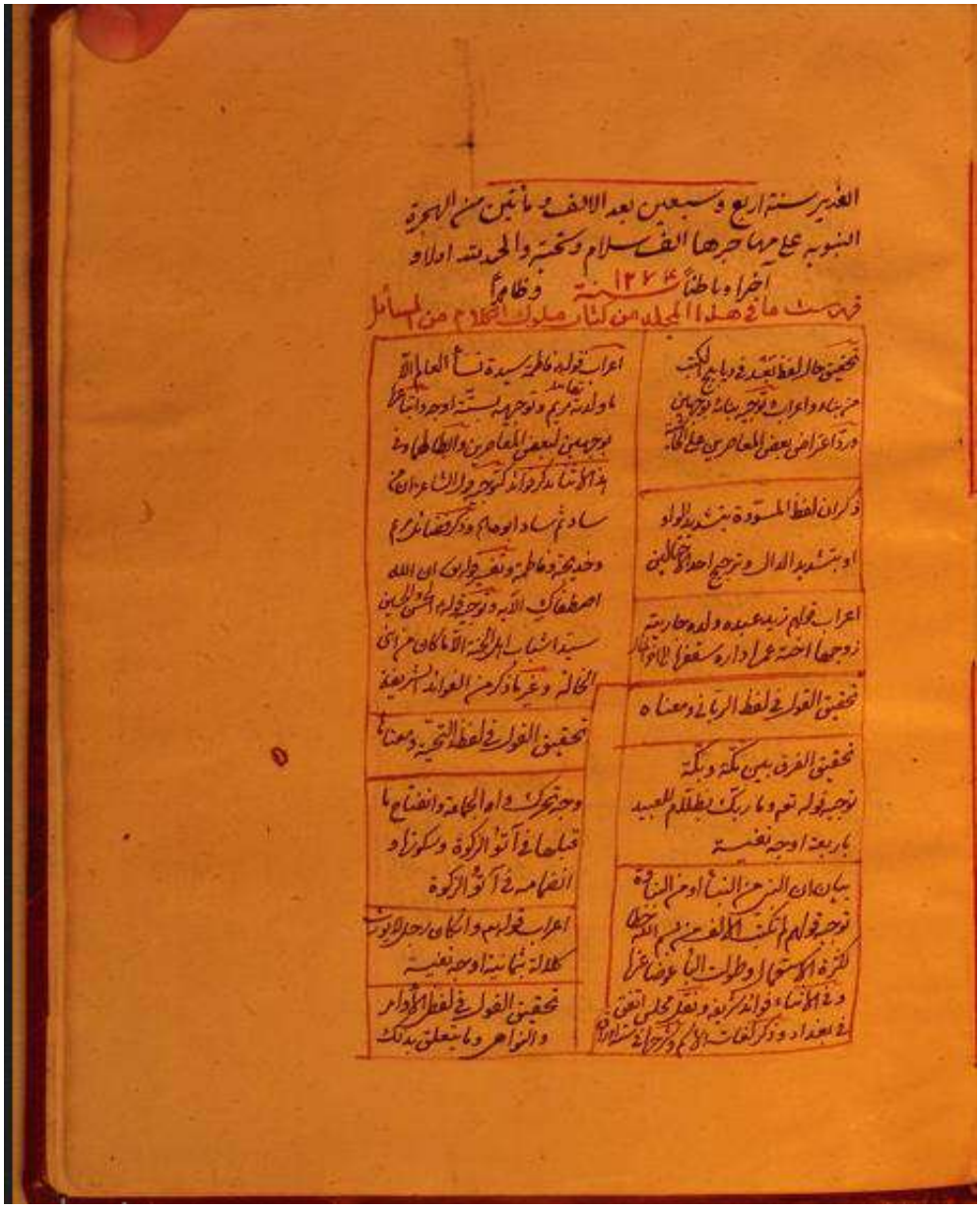

صور من ملحق الفهرس لكتاب ملوك الكلام

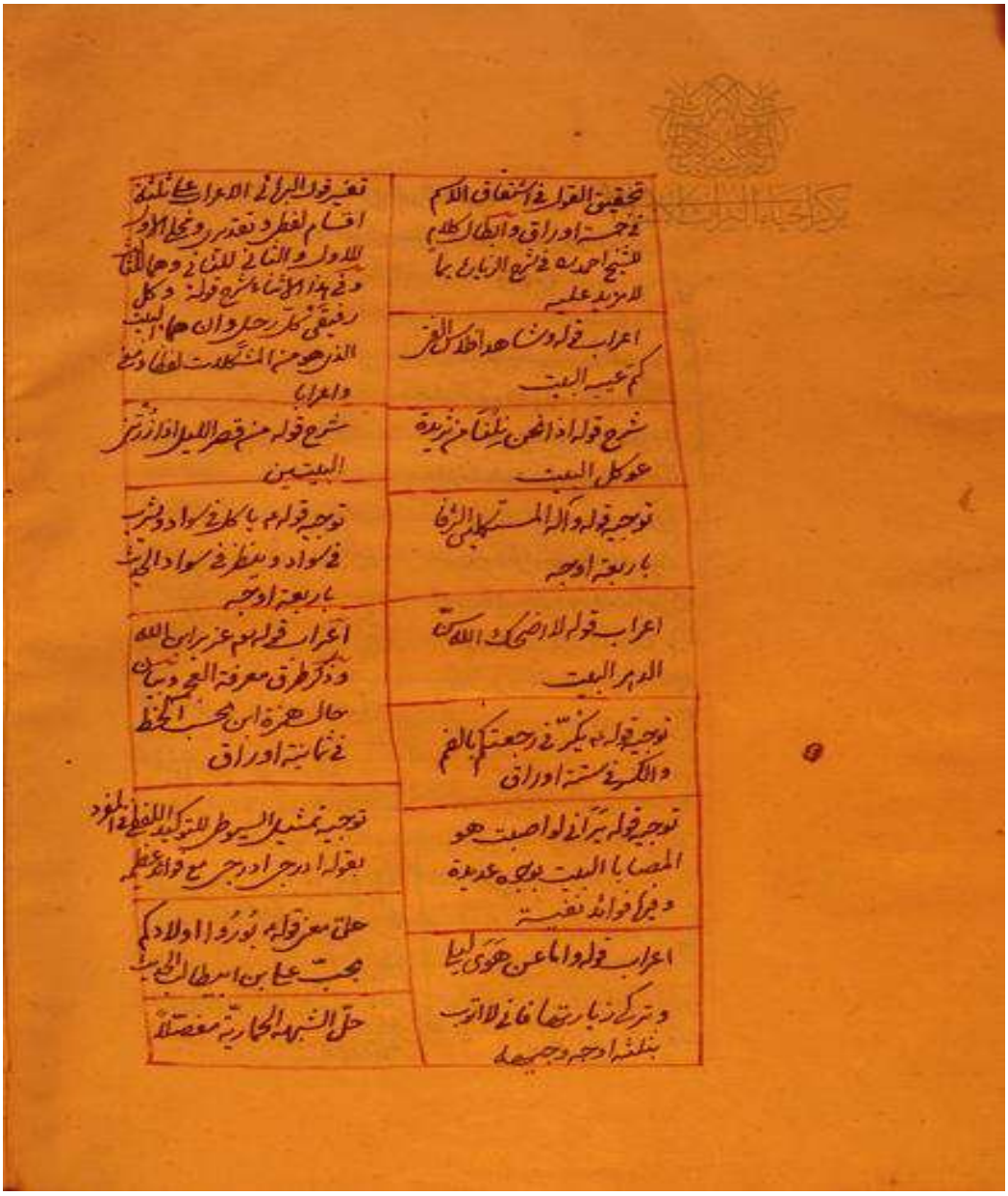
تحقيق القوافي واستيفاء الكلام في جزء اوراق وابطال كلام الشيخ احمد زيه في شرح الزيادي بما لا مزيد عليه
اعراب قوله ودون ما هذا اطلال القفر كم عيب البيت
شرح قوله اذا نحن بلغنا من زبيدة عوكل البيت
توجيه قوله وكل المستهل الرقا باربعة اوجه
اعراب قوله لا اضحك الله سن الدهر البيت
توجيه قوله بكرت ذرجعتكم بالفم والكسر في ستة اوراق
توجيه قوله بر از له اصبت هو المصابا البيت بوجوه عديدة وبراز فوائد نفيسة
اعراب قوله واما عن هوى ليلى وتركي زيارتها فانى لا اتوب بثلثة اوجه وجيهة
تغيير قوله البراز في الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي الاول للاول والثاني للثاني وهما الثالث وفي هذا الاثناء شرح قوله وكل رفيق كل رحل وان هما البيت الذي هو من المشكلات لفظا ومعنى واعرابا
شرح قوله من قصر الليل اذا زرتكم البيتين
توجيه قوله ما كل من سواد وشرب في سواد وينظر في سواد الى البيت باربعة اوجه
اعراب قوله لعمر ابن الله وذكر طرق معرفة النحو وبيان حال همزة ابن بحسب اللفظ في ثمانية اوراق
توجيه تمثيل السيوطي للتوكيد اللفظي بقوله ادرج ادرج مع فوائد عظيمة
حل معنى قوله بوروا اولادكم هجت عاتبن ابيطال الحي البيت
حل الشبهة الحارية مفصلا

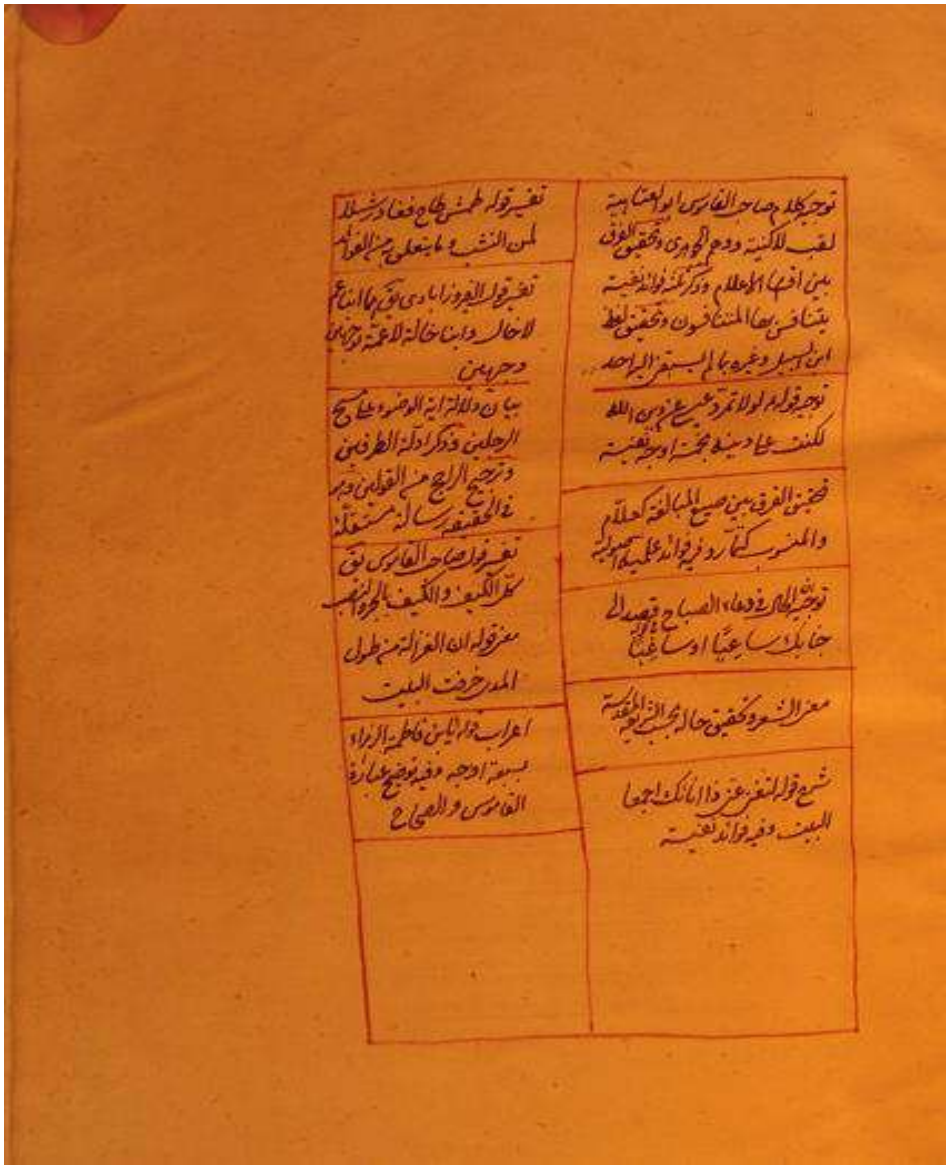

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

كتاب الإنجيل

- **الإتقان في علوم القرآن**،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م.
- **أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة**، السيد محمد مهدي الموسوي الكاظمي(م١٣٩١)،تحقيق: مؤسسة تراث الشيعة، ط١.
- **أحكام النساء**، الشيخ المفيد، الوفاة٤١٣،سنة الطبع١٤١٤ - ١٩٩٣ م،الناشر دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان،تحقيق الشيخ مهدي نجف، الطبعة الثانية.
- **اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)**،الشيخ الطوسي،الوفاة٤٦٠،سنة الطبع١٤٠٤الناشرمؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث،تحقيق تصحيح وتعليق : مير داماد الأستراباديّ / تحقيق : السيد مهدي الرجائي.
- **الأربعون حديثا في إثبات إمامة أمير المومنين (ع)**، الشيخ سليمان الماحوزي البحراني، الوفاة(١١٢١)، سنة الطبع١٤١٧ هـ . ق، الناشر: مهدي الرجائي، تحقيق: رجايى ، مهدى الطبعة: ١.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب،الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- **الإرشاد**، الشيخ المفيد، الوفاة ٤١٣، سنة الطبع١٤١٤ - ١٩٩٣ م، الناشردار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان،تحقيق مؤسسة آل البيت (ع) لتحقيق التراث، الطبعةالثانية.

- **أساس البلاغة،** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)،تحقيق: محمد باسل عيون السود،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- **أسرار العربية ،** عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **الأشباه والنظائر في النحو،** جلال الدين السيوطي،الوفاة ٩١١،الناشر:دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.
- **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية،** جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- **اشتقاق أسماء الله،** عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، المحقق: د. عبد الحسين المبارك، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلانيّ ‹ت٨٥٢هـ›، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطّبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
- **الأصول في النحو،**محمد بن السري بن سهل (ابن سراج)،الوفاة٣١٦،، الناشرمكتبة الثقافة الدينية - قاهره – مصر، تحقيق محقق : عثمان ، محمد، الطبعةالأولى.
- **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،**ابراهيم بن محمد ابن عرب شاه الاسفرائيني، الوفاة ٩٤٣،الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان ،تحقيق: محقق : هنداوى ، عبدالحميد،الطبعة الأولى.
- **إعراب القراءات الشواذ،** لأبي البقاء العكبري، المتوفي ٦١٦هـ - ١٢١٩م، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز.

- **إعراب القرآن،** أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)،وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم،الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ،الطبعةالأولى، (١٤٢١هـ).

- **الأعلام:** لخير الدين بن محمود بن محمد، الزركليّ الدمشقيّ ‹ت١٣٩٦هـ›، دار العلم للملايين، الطّبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.
- **أعيان الشّيعة**: للإمام السّيد محسن الأمين ‹ت١٣٧١ه›، حقّقه وأخرجه: حسن الأمين، دار التّعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م، ‹د: ط›.
- **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع،** شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)،المحقق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر، الناشر: دار الفكر – بيروت.
- **ألفية ابن مالك:** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، جمال الدين ‹ت٦٧٢هـ›، دار التعاون، ‹د: ط ، ت›. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٥ه - ١٩٨٥م.

- **أمالي ابن الحاجب:** لعثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين ابن الحاجب المالكيّ ‹ت٦٤٦هـ›، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ‹د: ط›.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة،** جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي [ت ٦٢٤ هـ كذا على غلاف مطبوعه! والصواب ٦٤٦ هـ كما في ١/ ١٦ من مقدمة المحقق؛ وفقا لمصادر ترجمته]، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين:** لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، أبي البركات الأنباريّ ‹ت٥٧٧هـ›، المكتبة العصرية، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازيّ البيضاويّ ‹ت٦٨٥هـ›، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشليّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطّبعة: الأولى - ١٤١٨ه.
- **أنوار الربيع في أنواع البديع،** صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم (ت١١١٩هـ).
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين، ابن هشام الأنصاريّ ‹ت٧٦١هـ›، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ‹د: ط ، ت›. ٣٤٠.
- **إيجاز التعريف في علم التصريف،** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**: لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين ابن الحاجب ‹ت٦٤٦هـ›، تحقيق: الاستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، الطّبعة: الأولى ١٤٢٥ه – ٢٠٠٥م.
- **بحار الأنوار:** للعلامة الشيخ محمد باقر المجلسيّ ‹ت١١١١ه›، تحقيق: محمد باقر البهبوديّ، مؤسسة الوفاء - بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م.

- **البحر المحيط في التفسير**: لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسيّ ‹ت٧٤٥هـ›، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٢٠ه، ‹د: ط ، ت›.
- **البداية والنهاية**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)،طبع: مطبعة السعادة – القاهرة.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)،الناشر: دار المعرفة – بيروت.
- **البديع في علم العربية:** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الشيبانيّ الجزريّ ابن الأثير ‹ت٦٠٦ هـ›، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- **البديع في نقد الشعر**: لأبي المظفر مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن منقذ الكنانيّ ‹ت٥٨٤هـ›، تحقيق: الدكتور أحمد أحمد بدويّ، الدكتور حامد عبد المجيد، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ‹د: ط ، ت›. ٧٦.
- **البرهان في علوم القران**: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشيّ ‹ت٧٩٤هـ›، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبيّ وشركائه إبراهيم، الطّبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧ هـ)،المحقق: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥ هـ)،الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- **البلدان** ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني المعروف بابن الفقيه (ت ٣٦٥)، المحقق: يوسف الهادي، الناشر: عالم الكتب، بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- **البهجة المرضية على ألفية ابن مالك،** جلال الدين السيوطي، الوفاة ٩١١، الناشر، اسماعيليان - قم – ايران، الطبعة التاسعة عشر.
- **تاج العروس من جواهر القاموس:** لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي ‹ت ١٢٠٥هـ›، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الطّبعة الثّانية، ‹د: ت›.
- **تاريخ ابن خلدون،ابن خلدون،**الوفاة ٨٠٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة.
- **التبيين في أصحاب الإمام أمير المؤمنين (ع) والرواة عنه،**عبد الحسين الشبستري، سنة الطبع١٤٣٠ ه . ق،الناشر:المكتبة التاريخية المختصة - ايران – قم، الطبعة الأولى.
- **التجريد لبغية المريد في القراءات السبع،** أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي المقرئ (ت ٥١٦ هـ)، المحقق: عبد الرحمن [إبراهيم] بدر
الناشر: دار الصحابة للتراث - طنطا، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ .
- **تحبير التيسير في القراءات العشر،** شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان - الأردن / عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية**، قطب الدين الرازي،(الوفاة ٧٦٦،سنة الطبع ١٣٨٤ هـ ش،الناشر:انتشارات بيدار – قم، الطبعةالثانية.
- **التحفة السنية في شرح النخبة المحسنية**، السيد عبد الله الجزائري، الوفاة١١٧٣ ،الناشر: ايران تحقيق محقق / مصحح : ريحان ، علي رضا، الطبعة اول.
- **تخريج الأحاديث والآثار**، الزيلعي، الوفاة (٧٦٢)، سنة الطبع١٤١٤ ،الناشر: دار ابن زيمة، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الطبعةالأولى.
- **التّذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: لأبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطيّ الأندلسيّ ‹ت٧٤٥ه›، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ‹من ١ إلى ٥›، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطّبعة: الأولى، ‹د: ت›.
- **تراجم الرجال**،السيد أحمد الحسيني الاشكوري، سنة الطبع ١٤١٤الناشر:مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.
- **تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء**، ابن قاضي شهبة، الوفاة ٨٥١، سنة الطبع ١٤٢٨ ه . ق، الناشر:الدار العربية للموسوعات - لبنان – بيروت، تحقيق: محقق : عجيل ، محسن غياض، الطبعة الأولى.
- **التطبيق الصرفي**، الدكتور عبده الراجحي أستاذ العلوم اللغوية بجامعتي الأسكندرية وبيروت العربية، ١٩٨٨دار المعرفة الجامعية .
- **التّعريفات**: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانيّ ‹ت ٨١٦هـ›، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- **التعليقات على شرح اللمعة الدمشقيّة**، جمال الدين محمّد الخوانسارى (ره)، الناشر: المدرسة الرضويّة- قم، الطبعة: الثانية، المطبعة: مطبعة أمير- قم، سنة الطبع: ١٣٦٤ هـ ش.

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،** محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤ م)،تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى [ت ١٢ - ٠٥ - ١٤٤٥ هـ]،أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٦ هـ في ٤ مجلدات، الناشر: المؤلف قام بطباعتها تِبَاعًا،الطبعة: الأولى، ابتداء من عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- **تفسير ابن كمال باشا،**(يطبع لأول مرة محققا على ست نسخ خطية) شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي الحنفي (ت ٩٤٠ هـ في القسطنطينية)،المحقق: ماهر أديب حبوش، الناشر: مكتبة الإرشاد، إسطنبول – تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
- **التَّفْسِيرُ البَسِيْط،** أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ .
- **تفسير جوامع الجامع،** الشيخ الطبرسي، الوفاة(٥٤٨)،سنة الطبع١٤١٨،الناشر:مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة،ردمك٩٦٤ - ٤٧٠ - ١٥٨ – ٥ تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى.
- **تفسير الصافي:** للمولى محسن، الملقب بالفيض الكاشانيّ ‹١٠٩١ه›، صححه وقدّم له وغلّق عليه: العلامة الشيخ حسين الأعلميّ، مطبعة خورشيد – طهران، الطّبعة: الثّالثة، ١٣٧٩ش.

- **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ‹ت ٥٣٨هـ›، دار الكتاب العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٧ه.
- **تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب:** للشيخ محمد بن محمد رضا القُمّيّ المشهدي‹ق١٢ه›، تحقيق: حسين دركاهي، مطبعة نكارش – ايران، الطّبعة: الأولى، ١٤٣٠ه ق – ١٣٨٧ه ش.
- **التفسير اللغوي للقرآن الكريم،** د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار،الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ .
- **تفسير الميزان،** السيد الطباطبائي ،الوفاة١٤٠٢، الناشر:مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- **تفسير مقاتل بن سليمان،** أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت ١٥٠هـ)،المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ .
- **تكملة أمل الآمل:** للمرجع الديني السيد حسن الصدر، تحقيق: السّيد أحمد الحسينيّ، مطبعة الخيام – قم المقدسة، ١٤٠٦ه، ‹د: ط›.
- **التكملة والذيل على درة الغواص** = التكملة فيما يلحن فيه العامة مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي ،المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

- **التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه،** سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) ،ومعه: التوضيح في حل غوامض التنقيح، لصدر الشريعة المحبوبي (ت ٧٤٧ هـ)، الناشر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر - مصرالطبعة: ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،** محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)،دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ،الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- **تهذيب الأحكام،** الشيخ الطوسي، الوفاة ٤٦٠ هـ ، سنة الطبع ١٣٦٤ ش، الناشردار الكتب الإسلامية – طهران ، تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثالثة .
- **تهذيب اللغة: لمحمد** بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور ‹ت ٣٧٠هـ›، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطّبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ ‹ت ٧٤٩هـ› شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطّبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- **جامع أحاديث الشيعة،** السيد البروجردي ،الوفاة ١٣٨٣سنة الطبع١٣٩٩.
- **الجامع الصغير،** جلال الدين السيوطي، الوفاة(٩١١)، سنة الطبع، ١٤٠١ - ١٩٨١ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، الطبعةالأولى.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه›:** لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاريّ الجعفيّ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر

الناصر، دار طوق النجاة ‹مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي›، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٢ه.

- **جمهرة اللغة** ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك:** لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ‹ت ١٢٠٦هـ›، تحقيق: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ‹د: ط›.
- حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على القاضي البيضاوي، عبد الحكيم السيالكوتي، ت ، د.
- **الحاشية على تهذيب المنطق،** للتفتازاني عبد الله بن شهاب الدين الحسين اليزدي ،الوفاة٩٨١ ،الناشر جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم ، مؤسسة النشر الإسلامي - قم – ايران الطبعة الثانية.
- **حاشية يس على شرح قطر الندى،** العلامة يس بن زين الدين العُليمي الحمصي، (ت١٠٦١هـ)، تحقيق: كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٧ـ ٢٠١٦.
- **الحجة في القراءات السبع،** ابن خالوية الهمذاني، الوفاة ٣٧٠، الناشر: دار الشروق – بيروت، تحقيق المحقق : د . عبد العال سالم مكرم ، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت /الطبعة الرابعة ، ١٤٠١ هـ .
- **الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية،**علي خان المدني الشيرازي،الوفاة١١٢٠، الناشرذوي القربى - قم – ايران،تحقيق محقق و مصحح : ابوالفضل سجادى، الطبعةالأولى.

- **الحماسة البصرية،** علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ)،المحقق: مختار الدين أحمد،الناشر: عالم الكتب – بيروت.
- **حياة الحيوان الكبرى:** لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، كمال الدين الشّافعي ‹ت٨٠٨هـ›، وضع حواشيه وقدم له: أحمد حسن بج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، ١٤٢٤ ه – ٢٠٠٣م.
- **خاتمة المستدرك،** ميرزا حسين النوري الطبرسي، الوفاة ١٣٢٠،سنة الطبع، رجب ١٤١٥، الناشر: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث - قم – ايران، ردمك ٩٦٤ - ٥٥٠٣ - ٨٥ – X، تحقيق: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، الطبعة الأولى.
- **خزانة الأدب وغاية الأرب،** ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت ٨٣٧هـ ،المحقق: عصام شقيو،الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت،الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** لعبد القادر بن عمر البغدادي ت١٠٩٣هـ›، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الرّابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- **الخصال،** الشيخ الصدوق ،الوفاة ٣٨١ ، سنة الطبع ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ - ١٣٦٢ ش، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة تحقيق تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري.
- **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ‹ت ٣٩٢هـ›، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطّبعة: الرّابعة، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.

- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت ١١١١هـ)،الناشر: دار صادر – بيروت.
- **خلاصة الأقوال**، العلامة الحلي، الوفاة٧٢٦، سنة الطبع عيد الغدير ١٤١٧، الناشر:مؤسسة نشر الفقاهة، تحقيق الشيخ جواد القيومي،الطبعةالأولى.
- **درة الغواص في أوهام الخواص**، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)،المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- **دلائل الإمامة**، محمد بن جرير الطبري توفي في القرن الرابع، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعة ـ قم ، ط١.
- **دليل المتحيرين**، السيد محمد كاظم بن محمد قاسم الحسيني الحائري الرشتي ،(ت ١٢٥٩)،إعداد ومراجعة وتدقيق لجنة السيدالأمجد لأحياء التراث مدرسة الشيخ الأحسائي والمشايخ العظام أعلى الله كلمتهم ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، لجنة النشر والتوزيع جامع الإمام الصادق× ـ دولة الكويت.
- **ديوان أبي الأسود الدّؤليّ**: صنعة: أبي سعيد الحسن السكّريّ ‹ت٢٩٠ه›، تحقيق: الشّيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، الطّبعة: الثّانية، ١٤١٨ه – ١٩٩٨م.
- **ديوان أبي دهبل الجمحي**، رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن ، الطبعة الاولى.
- **ديوان أشعار الحماسة**،أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، مطبعة جمعية السوق١٩٨٩ .
- **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس:** لأبي نصير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية، ‹د: ط ، ت›.

- **ديوان الإمام الحداد المسمى الدر المنظوم لذوي العقول والفهوم**، عبد الله بن علوي بن محمد الحداد العلوي الحسيني الحضرمي التريمي ، ١٠٤٤ ـ ١١٣٢ هـ ، الطبعة الثانية .
- **ديوان الحطيئة**: برواية وشرح ابن السّكيت ‹ت٢٤٦ه›، دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤١٣ه – ١٩٩٣م.
- **ديوان الحلاج** ،٢٤٤ـ ٣٠٩هـ / ٨٥٨ـ ٩٢٢م ومعه أخبار الحلاج وكتاب الطواسين ، وضع حواشيه وعلق عليه محمد باسل عيون السود.
- **ديوان الرّاعي النميريّ**: جمعه وحقّقه: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشّقيّة، بيروت – لبنان، ١٤٠١ه – ١٩٨٠م، ‹د: ط›.
- **ديوان الفرزدق**: عني بجمعه وطبعه والتّعليق عليه: عبد الله الصّاويّ، مطبعة الصّاويّ – مصر، ‹د: ط ، ت›.
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.
- **ديوان الكُمَيت بن زيد الأسديّ**: جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل الطّريفيّ، دار صادر – بيروت، الطّبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- **ديوان المتنبي**، دار بيروت للطباعة والنشر .
- **ديوان النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي الشهير** ، نقلا عن ديوان الشعراء الخمسة ببعض تصرف وتنقيح ، مصدرا بترجمة حياته ونظرة في شعره، طبع بمطبعة الهلال بالفجالة بمصر سنة ١٩١١.
- **ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي**: لامْرُئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار ‹ت ٥٤٥ م›، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، الطّبعة: الثّانية، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

- **ديوان جرير:** بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، الطّبعة: الثّالثة، ١٩٨٦م.
- **ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ**: شرحه وكتب هوامشه وقدّم له: الأستاذ عبدأ مهنّا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّانية، ١٤١٤ه – ١٩٩٤م.
- **ديوان ذي الرّمة غيلان**: لغيلان بن عقبة العدويّ ‹ت١١٧ه›، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، صاحب الأصمعيّ، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٢ه – ١٩٨٢م.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى:** شرحه وقدّم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس،** تحقيق : الأستاذ عبد العزيز الميمني ، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- **ديوان صفي الدين الحلي،** دار صادر بيروت.
- **ديوان طرفة بن العبد**: شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثالة، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٢م.
- **ديوان عبد الله بن رواحة ودراسته في سيرته وشعره،** د. وليد قصاب الأستاذ المساعد في كلية الآداب - جامعة الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، الطبعة الأولى١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- **ديوان عنترة بن شداد:** تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٦٤م، ‹د: ط›.
- **الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة**: للعلامة الشّيخ آقا بزرك الطّهرانيّ ‹١٤٨٩ه›، دار الأضواء، بيروت – لبنان، الطّبعة الثّالثة، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م. ٢٧٩.
- **ذكريات، علي بن مصطفى الطنطاوي** (ت ١٤٢٠هـ)، راجعه وصححه وعلق عليه: حفيد المؤلف مجاهد مأمون ديرانية، الناشر: دار المنارة للنشر

والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ‹ت٥٣٨هـ›، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤١٢ ه.
- **رجال ابن داود**، ابن داود الحلي ، الوفاة٧٤٠، سنة الطبع١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر:منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم.
- **رسائل ابن حزم الأندلسي**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)،المحقق: إحسان عباس،الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عنوان الناشر: بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير- بيروت - لبنان - ت ١/٨٠٧٩٠٠. برقياً - موكيالي - بيروت - ص.ب: ٥٤٦/١١ بيروت

الطبعة:

الجزء: ١ - الطبعة: ١، ١٩٨٠

الجزء: ٢ - الطبعة: ٢، ١٩٨٧

الجزء: ٣ - الطبعة: ١، ١٩٨١

الجزء: ٤ - الطبعة: ١، ١٩٨٣

- **الرسائل الرجالية**، محمد بن محمد ابراهيم الكلباسي،الوفاة ١٣١٥،سنة الطبع ١٤٢٢ - ١٣٨٠ ش ، الناشر: دار الحديث ردمك ٩٦٤ - ٧٤٨٩ - ١٠ - ٢تحقيق محمد حسين الدرايتي، الطبعة الأولى .
- **روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار:** لمحمد بن قاسم بن يعقوب الأماسيّ، محيي الدين ابن الخطيب ‹ت٩٤٠هـ›، تحقيق: محمد الفاخوريّ، دار القلم العربي، حلب، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٣ه.

- **الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية**، الشهيد الثاني، الوفاة ٩٦٥، سنة الطبع ١٣٨٦ – ١٣٩٨، الناشر: منشورات جامعة النجف الدينية، تحقيق: السيد محمد كلانتر، الطبعة الأولى – الثانية.
- **رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (ع)**، السيد علي خان المدني الشيرازي الوفاة (١١٢٠)، سنة الطبع :محرم الحرام ١٤١٥، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق السيد محسن الحسيني الأميني، الطبعة الرابعة
- **رياض العلماء وحياض الفضلاء**، الميرزا عبد الله أفندي الأصبهاني، الوفاة ١٣٠،سنة الطبع١٤٣١هـ . ق، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي - لبنان – بيروت،تحقيق محقق : حسينى اشكورى ، احمد، الطبعة الأولى.
- **ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا**، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه، الطبعة: الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- **زاد المعاد (ويليه مفتاح الجنان)**، العلامة المجلسي،الوفاة(١١١١هـ)، سنة الطبع ١٤هـ ق، تحقيق :محقق / مصحح : اعلمى ، علاء الدين، الطبعة الأولى.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)،المحقق: د. حاتم صالح الضامن [ت ١٤٣٤ هـ]،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.
- **السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)،المحقق: شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ٤٠٠هـ.

- **سر صناعة الإعراب:** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصليّ ‹ت ٣٩٢هـ›، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر،** صدر الدين المدني، علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسني الحسيني، المعروف بعلي خان بن ميرزا أحمد، الشهير بابن معصوم (ت ١١١٩هـ) .
- **السلطان المفرج عن أهل الإيمان،** السيد بهاء الدين علي النيلي النجفي،الوفاة٨٠٣ ، السنة الطبع١٤٢٦ ق،الناشردليل ما – قم، الطبعةالأولى.
- **سلم الوصول إلى طبقات الفحول،** مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)،المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي،تدقيق: صالح سعداوي صالح،إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور،الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا،عام النشر: ٢٠١٠ م.
- **سنن الترمذي،**االترمذي ،الوفاة٢٧٩،سنة الطبع١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشردار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان، تحقيق وتصحيح : عبد الوهاب عبد اللطيف،الطبعةالثانية.
- **سير أعلام النبلاء:** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ ‹ت٧٤٨هـ›، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الشافية في علم التصريف،** جمال الدين، أبو عَمْرو، عثمان بن عمر الدَويني النحوي، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)،ويليها: «الوافية نظم

الشافية» للنيساري (أتمها سنة ١١٣٣ هـ)، المحقق: حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية – مكة،الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م.

- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**،محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن الم،مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- **شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك:** لأبي عبد الله بدر الدّين بن محمد بن جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م.
- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك:** لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ‹ت ٧٦٩هـ›، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطّبعة: العشرون ١٤٠٠ه - ١٩٨٠م.
- **شرح أبيات سيبويه**،المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)،المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم،راجعه: طه عبد الرءوف سعد،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)،المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت ،الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)،عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)
- **شرح أصول الكافي:** للمولى محمد صالح المازندرانيّ ‹ت١٠٨١ه›، تحقيق: الميرزا أبو الحسن الشّعراني، دار إحياء التّراث العربي، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢١ه – ٢٠٠٠م.

- **شرح الأسماء الحسنى،** حاج ملا هادي السبزواري،الوفاة ١٢٨٩ الناشر:منشورات مكتبة بصيرتي - قم – ايران.
- **شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك:** لعلي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُونيّ ‹ت٩٠٠هـ›، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤١٩ه - ١٩٩٨م.
- **شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو:** لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهريّ، المعروف بالوقاد ‹ت ٩٠٥هـ›، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطّبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **شرح الجاربردي على الشافية في الصرف،** فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي (٧٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة،تاريخ النشر:١٤٣٤ هـ/٢٠١٣م.
- **شرح الرّضي على الكافية:** لمحمد بن الحسن الرّضي الاستراباديّ ‹ت٦٨٦ه›، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، دار المجتبى، الطّبعة: الأولى، ١٤٣١ه ق.
- **شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية مع حاشية التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية ،** محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام للطباعة والنشروالتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»** محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة:الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

- **شرح الصحيفة السجادية الكاملة**، السيد محمد باقر الداماد (الميرداماد)، الوفاة١٠٤١ ، سنة الطبع١٤٢٢ ه . ق، الناشربهار قلوب، تحقيق رجايى ، مهدى الطبعة الثانية.
- **شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»**،زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ)،تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال،الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعوديةالطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- **شرح الكافية الشّافية:** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، جمال الدين ‹ت٦٧٢هـ›، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطّبعة: الأولى، ‹د: ت›.
- **شرح المفصل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- **شرح الملوكي في التصريف**،ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش)،الوفاة٦٤٣، الناشرالمكتبه العربيه - حلب – سوريه،تحقيق محقق : قباوه ، فخرالدين، الطبعةالأولى.
- **شرح النظام على الشافية (ويليه تبيين المرام)** ، حسن بن محمد القمي النيسابوري (نظام الأعرج) (الأديب النيسابوري)، الوفاة٧٢٨ ، الناشر: دار الحجه للثقافه - قم – ايران، تحقيق محقق : محمد زكى جعفرى، الطبعةالأولى.
- **شرح تسهيل الفوائد**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي

المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

- **شرح جلال الدين الدواني على تهذيب المنطق**، محشى(مخطوط)، د ت.
- **شرح درة الغواص في أوهام الخواص**، أحمد بن محمد الخفاجي المصري، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- **شرح ديوان الحماسة:** لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزيّ ‹ت٥٠٢هـ›، دار القلم، بيروت –لبنان، ‹د: ط ، ت›.
- **شرح ديوان الحماسة:** لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيّ الأصفهانيّ ‹ت ٤٢١هـ›، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٣م.
- **شرح شافية ابن الحاجب:** لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين ‹ت٧١٥هـ›، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطّبعة: الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- **شرح شافية ابن الحاجب:** لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين ‹ت٦٨٦هـ›، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ‹د: ط ، ت›.
- **شرح شواهد المغني:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ ‹ت٩١١هـ›، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ‹د: ط›.
- **شرح فروع الكافي**، محمد هادي المازندراني، الوفاة١١٢٠،سنة الطبع١٤٢٩ ه ق الناشردار الحديث للطباعة و النشر - قم – ايران،ردمك ، تحقيق محقق / مصحح : محمد جواد محمودى - محمد حسين درايتى، الطبعةالأولى.

- **شرح كتاب الحماسة للفارسي** (مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقه)، أبو القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت ٤٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد عثمان علي، الناشر: دار الأوزاعي – بيروت،الطبعة: الأولى.
- **شرح كتاب سيبويه**: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ‹ت٣٦٨هـ›، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ٢٠٠٨م. ٣٧٢.
- **شرح مشكل الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
- **شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو (الفوائد الضيائية)**، عبد الرحمن جامي، الوفاة ٨٩٨ ،الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان،تحقيق :محقق : عنايه ، احمد عزو محقق : مصطفى ، على محمد،الطبعة الأولى.
- **شرح نهج البلاغة**: لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن أبي الحديد ‹ت٦٥٦هـ›، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ‹د: ط ، ت›. ١٢٧.
- **شرح نهج البلاغة**، ابن ميثم البحراني، الوفاة ٦٧٩، سنة الطبع تابستان ١٣٦٢ ش الناشر: مركز النشر مكتب الاعلام الاسلامي - الحوزة العلمية - قم – ايران تحقيق: عني بتصحيحه عدة من الأفاضل وقوبل بعدة نسخ موثوق بها،الطبعة الأولى.
- **شعر الأحوص الأنصاريّ**: جمعه وحقّقه: عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطّبعة: الثّانية، ١٤١١ه – ١٩٩٠م.

- **شعر الكميت بن زيد الأسدي**، كميت بن زيد الأسدي (جمع داود سلوم)، الوفاة ١٢٦، الطبع م / ١٩٩٧ ق ١٤١٧، الناشر:عالم الكتب – بيروت، تحقيق محقق / مصحح : داود سلوم ،الطبعةالثانية .
- **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية:** لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ‹ت ٣٩٣هـ›، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطّبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- **الصحيفة السجادية** ، الإمام زين العابدين (ع)،الوفاة٩٤،سنة الطبع ١٤١٨، الناشر:دفتر نشر الهادي، الطبعة الأولى.
- **طبقات أعلام الشّيعة**: للعلّامة الشّيخ آغا بزرك الطّهرانيّ، دار إحياء التراث العربي، الطّبعة: الأولى، ١٤٣٠ه.
- **طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر**، جلال الدين السيوطي ،(ت٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ .
- **طبقات الشافعية الكبرى**،تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو،الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ .
- **طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)**، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ)،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]،الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف.
- **العروة الوثقي في تفسير سورة الحمد** ، الشيخ البهائي العاملي، الوفاة (١٠٣١)، سنة الطبع١٤٣٠ هـ . ق، الناشر: بوستان كتاب (انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم) – قم، تحقيق مصحح : طيب ، اسعد مصحح : نعمتى ، محمد رضا، الطبعة سوم

- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**: لأحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السّبكيّ ‹ت ٧٧٣ هـ›، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م. ٤٥١.
- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، أحمد بن علي السبكي، الوفاة ٧٧٣، الناشر:المكتبة العصرية - بيروت – لبنان، تحقيق: محقق : هنداوى ، عبدالحميد، الطبعة الأولى.
- **علل الشرائع** ،الشيخ الصدوق ، الوفاة٣٨١ ، سنة الطبع١٣٨٥ - ١٩٦٦ م الناشرمنشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف، تحقيق تقديم : السيد محمد صادق بحر العلوم.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** ، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العينى (ت ٨٥٥ هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي،وصوَّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر) – بيروت.
- **العوالم** ، الإمام الجواد(ع) ، الشيخ عبد الله البحراني ،الوفاة ١١٣٠،سنة الطبع١٤١٣ ق ،الناشرمؤسسة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف – قم الطبعةالأولى.
- **عيون أخبار الرضا (ع)**، الشيخ الصدوق، الوفاة(٣٨١)، سنة الطبع١٤٠٤ - ١٩٨٤ م الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت – لبنان ،تحقيق تصحيح وتعليق وتقديم : الشيخ حسين الأعلمي .
- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤هـ)، إبراهيم محمد رمضان،الناشر: دار القلم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤/١٩٩٣.

- الغدير ، الشيخ الأميني، الوفاة١٣٩٢،الناشر:كتابخانه بزرگ اسلامى،تحقيق مترجم : محمد شريف رازي، الطبعةالأولى.
- **غريب الحديث:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ ‹ت ٢٧٦هـ›، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الطّبعة: الأولى، ١٣٩٧ه.
- **غريب الحديث**،أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)،المحقق: د. محمد عبد المعيد خان،الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن،الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- **الفاخر**، المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب (ت نحو ٢٩٠ هـ)،تحقيق: عبد العليم الطحاوي،مراجعة: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،الطبعة: الأولى، ١٣٨٠ هـ.
- **الفائق في غريب الحديث والأثر**: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ‹ت٥٣٨هـ›، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطّبعة: الثّانية، ‹د: ت›. ٤٣٢.
- **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير**، جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٨٦٩ - ٩٣٠ هـ)، المحقق: د. مصطفى النحاس،الناشر: كلية الآداب - جامعة الكويت،عام النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)**،شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)،مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء،الناشر:جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- **فن الإلقاء**، طه عبد الفتاح مقلد، الناشر: مكتبة الفيصلية

- **فوات الوفيات،** محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)،المحقق: إحسان عباس،الناشر: دار صادر – بيروت،الطبعة: الأولى.
- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية،** أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي [ت ١٣٠٤ هـ] وبهامشه: «التعليقات السنية على الفوائد البهية» للمؤلف نفسِه، عُني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين [الحلبي] أبو فراس النعساني [ت ١٣٦٢ هـ، ومَيّز ما زاده في التعليق بحصره بين (هلالين) مُصدّرًا بـ "قلت"، وانظر التنبيه الآتي] ،طُبِع: بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى ١٣٢٤ هـ، على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي الكتبي وأخيه.
- **قاموس الرجال،** الشيخ محمد تقي التستري، الوفاة١٤١٥، سنة الطبع١٤١٠هـ . ق ،الناشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم ، مؤسسة النشر الإسلامي - ايران – قم ، تحقيق : محقق : موسسه النشر الاسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المشرفه ، الطبعة الثانية.
- **القاموس المحيط:** لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ ‹ت٨١٧هـ›، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- **القسطاس في علم العروض** ،الزمخشري ،الوفاة (٥٣٨)،الناشر: مكتبة المعارف بيروت لبنان،تحقيق المحقق : الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية المجددة ، ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م.
- **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر:** لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد الهِجرانيّ الحضرميّ ‹ت٩٤٧هـ›، عُني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- **قواعد الأحكام،** العلامة الحلي، الوفاة ٧٢٦ ،سنة الطبع ربيع الثاني ١٤١٣م، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، تحقيق، مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى .
- **القول المبين عن وجوب مسح الرجلين،** أبي الفتح الكراجكي، الوفاة٤٤٩ الناشر مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث – قم، تحقيق: علي موسى الكعبي.
- **الكافي** ،الشيخ الكليني ،الوفاة (٣٢٩) ،سنة الطبع١٣٦٣ ش ،الناشر:دار الكتب الإسلامية – طهران تحقيق تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري، الطبعة الخامسة.

- **الكافية في علم النحو:** لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري ‹ت٦٤٦هـ›، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطّبعة: الأولى، ٢٠١٠ م. ٤٣٦.
- **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها،** يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- **الكامل في اللّغة والأدب:** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد ‹ت ٢٨٥هـ›، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطّبعة: الطّبعة الثّالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- **العين:** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ ‹ت١٧٠هـ›، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ‹د: ط ، ت›.
- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد،** المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)،حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار

الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- **كتاب المطول،** التفتازاني، الوفاة ٧٩٢ ، الناشر: مكتبة الداوري - قم – يران،الطبعة، الرابعة.

- **كتاب المكاسب:** للشّيخ مرتضى بن محمد بن أمين الأنصاريّ ‹ت١٢٨١ه›، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشّيخ الأعظم، مطبعة باقري، قم – إيران، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٢٠ه ق.
- **كتاب النّوادر في اللّغة**: لأبي زيد الأنصاريّ ‹ت٢١٥ه›، تحقيق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشّروق، بيروت – لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤٠١ه – ١٩٨١م.
- **كتاب سليم بن قيس الهلالي،** سليم بن قيس الهلالي الكوفي،الوفاة ٧٦ ،سنة الطبع١٤٢٢ - ١٣٨٠ ش، الناشر:دليل ماردمك٩٦٤ - ٧٥٢٨ - ١٧ - ٥تحقيق :محمد باقر الأنصاري الزنجاني ،الطبعة الأولى.
- **كتاب فيه لغات القرآن،** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ.
- **الكتاب،** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**(وهو شرح كتاب التبصرة في القراءات)، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ)، المحقق: د محيي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت ٤٢٧ هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور،مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي،الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.
- **كنز العرفان في فقه القرآن**، المقداد السيوري الوفاة ٨٢٦ ، سنة الطبع ١٣٨٤ - ١٣٤٣ ش، الناشر: المكتبة الرضوية – طهران، تحقيق :علق عليه المحقق البارع حجة الاسلام الشيخ محمد باقر (شريف زاده) وأشرف على تصحيحه واخراج أحاديثه محمد باقر البهبودي.
- **الكنى والألقاب**، الشيخ عباس القمي،الوفاة١٣٥٩،الناشر:مكتبة الصدر – طهران.
- **لامية في النحو**، شعبان بن محمد القرشي الآثاري، الوفاة ٨٢٨هـ ، الناشر:عالم الكتب - بيروت – لبنان، تحقيق محقق : ناجى ، هلال ،الطبعة الأولى.
- **اللّباب في علوم الكتاب**: لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقيّ النعماني ‹ت٧٧٥هـ›، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطّبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- **لسان العرب:** لمحمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ‹ت٧١١هـ›، دار صادر – بيروت، الطّبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- **لسان الميزان**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

- **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: التاسعة عشر ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- **اللمعة البيضاء**، التبريزي الأنصاري(ت١٣١٠)، سنة الطبع ٢١رمضان ١٤١٨، الناشر: دفتر نشر الهادي - قم - ايران، تحقيق : السيد هاشم الميلاني، ط١.
- **لوامع الدرر في هتك أستار المختصر**،[شرح «مختصر خليل» للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي (ت: ٧٧٦ هـ)]، محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي (١٢٠٦ - ١٣٠٢ هـ)،تصحيح وتحقيق: دار الرضوان،راجع تصحيح الحديث وتخريجه: اليدالي بن الحاج أحمد، عضو المجلس الأعلى للفتوى والمظالم ومستشار وزير الشئون الإسلامية والتعليم الأصلي «سابقًا»المقدمة بقلم حفيد المؤلف: الشيخ أحمد بن النيني، وزير الشئون الإسلامية والتعليم الأصلي «سابقً»،الناشر: دار الرضوان، نواكشوط- موريتانيا، لصاحبها أحمد سالك بن محمد الأمين بن أبوه، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- **ليس في كلام العرب**، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)،
المحقق: أحمد عبد الغفور عطار،الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **المبسوط في فقه الإمامية**، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفى ٤٦٠ هجري، صححه وعلق عليه السيد محمد تقي الكشفي، عنيت بنشره - المكتبة المرتضوية ،لإحياء الآثار الجعفرية.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة**،أبو الفتح، عثمان بن جِنّي النحوي (ت ٣٩٢ هـ)،قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية [ت ١٤٤٤

هـ]- شيخ الراشد الناشر: دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- **متن تهذيب المنطق والكلام** ، للعلامة الثاني سعد الدين التفتازاني ت ٧٩١، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ، الطبعة الأولى ١٣٣٠ هـ - ١٩١٢ م.
- **مجلس في ختم كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ﷺ، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ)،المحقق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني،الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر (٥١)] الطبعة: الثانية ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

- **مجمع الأمثال:** لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوريّ ‹ت٥١٨هـ›، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، ‹د: ط ، ت›.
- **مجمع البحرين ومطلع النيرين**: لفخر الدين الطريحي ‹ت ١٠٨٥هـ›، تحقيق: السيد أحمد الحسينيّ، مكتبة المرتضويّ، طهران – إيران، الطّبعة: الثانية – ١٣٦٥ه.

- **مجمع البيان:** للسّيد أبي علي الفضل بن الحسن الطّبرسيّ ‹ت٥٤٨ه›، مكتبة دار المجتبى - النّجف الأشرف، ‹د: ط ، ت›.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ،(ت ٣٩٢ هـ)،الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عام النشر:١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ - ١٩٦٩ م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية -

بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- **مختلف الشيعة**، العلامة الحلي، الوفاة (٧٢٦)، سنة الطبع ذى القعدة ١٤١٣، لناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية.
- **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، رمضان عبد التواب،الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- **مرآة الكمال لمن رام درك مصالح الأعمال** ، عبد الله المامقاني، الناشر:منشورات الفجر،تاريخ الإصدار:٠١ يناير ١٩٠٠.
- **المزار في كيفية زيارات النبي والأئمة (ع)**،الشهيد الأول، الوفاة (٧٨٦) ، سنة الطبع١٤١٠ ، الناشر: مؤسسه امام مهدى – قم، الطبعة الأولى.
- **المزار**، محمد بن جعفر المشهدي ،الوفاة قرن ٦سنة الطبع رمضان المبارك ١٤١٩الناشرنشر القيوم - قم - ايران ردمك٩٦٤ - ٩٢٠٠٢ - ٠ – ٧ ،تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني الطبعة الأولى.
- **المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف**: بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
- **مستقصى مدارك القواعد ومنتهى ضوابط الفوائد**، ملا حبيب الله الشريف الكاشاني، الوفاة ١٣٤٠، تحقيق: به همّت : آقاى حاج آقا محمد شريف نجل المؤلف.
- **مسند أبي بصير**، أبي بصير، الوفاة قرن ٢، سنة الطبع ١٤٢٥ هـ . ق، الناشر: موسسه علمى فرهنگى دار الحديث ، سازمان چاپ و نشر - قم – ايران، الطبعة الأولى.

- **مسند أحمد بن حنبل**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ ‹ت٢٤١هـ›، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، الطّبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **مسند الرضا (ع)**، داود بن سليمان الغازي، الوفاة (٢٠٣)، سنة الطبع ١٤١٨ ، الناشرمركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلالي، الطبعةالأولى.
- **مشكل إعراب القرآن**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ القيروانيّ ثم الأندلسيّ ‹٤٣٧هـ›، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطّبعة: الثّانية، ١٤٠٥ه. ٥٤٥.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ‹ت٧٧٠ه›، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، ‹د: ط ، ت›.
- **المصنف**،أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)،المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي،الناشر: المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت،الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣.
- **المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ**، نصر (أبو الوفاء) ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري الأشعري الحنفي الشافعيّ (ت ١٢٩١هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- **مع موسوعات رجال الشيعة**، السيد عبد الله شرف الدين، سنة الطبع ١٤١١ هـ . ق، لناشرالارشاد - انگليس – لندن، الطبعة الأولى.
- **معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء**، الشيخ محمد حرز الدين، علق عليه حفيده الناشر محمد حسين حرز الدين، نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة الولاية قم - ايران .

- **معانى القرآن للأخفش [معتزلى]**، المؤلف: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- **معاني الأخبار** ،الشيخ الصدوق، الوفاة ٣٨١ ،سنة الطبع ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش،الناشر:مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، تحقيق تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري.
- **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- **معاني القرآن:** لأبي الحسن المجاشعيّ البلخيّ ثم البصريّ، المعروف بالأخفش الأوسط ‹ت٢١٥هـ›، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **مُعجَمُ أعلام الجزائِر - مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر**، عادل نويهض، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- **المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري** ، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري، الناشر: الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة .
- **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**: للدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- **معجم اللغة العربية المعاصرة**: للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر ‹ت١٤٢٤هـ›، عالم الكتب، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- **معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر**: لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٠٩ه - ١٩٨٨م. ٥٦٧.
- **معجم المؤلفين**: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقيّ ‹ت١٤٠٨هـ›، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ‹د: ط،ت›.
- **معجم ديوان الأدب**،أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ)،تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس،طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة،عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- **معجم رجال الحديث** ***وتفصيل طبقات الرواة*****:** للسّيد أبي القاسم الموسويّ الخوئيّ ‹ت١٤١١ه›، الطّبعة: الخامسة، ١٤١٣ه – ١٩٩٢م.
- **معجم طبقات المتكلمين**، اللجنه العلميه في مؤسسة الامام الصادق (ع)، سنة الطبع١٤٢٤ ه . ق، الناشر: مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) - ايران – قم، الطبعة الأولى.
- **المغرب في ترتيب المعرب**، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الحنفي الخوارزمي (٥٣٨ - ٦١٦ هـ، قاله ابن خلكان)،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: دون تاريخ،تنبيه: هذه الطبعة إعادة صف بحرف جديد لطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند (١٣٢٨ هـ، في جزئين)، وسقط منهم قدر ٨ صفحات تم استدراكهم في هذه النسخة الإلكترونية والتنبيه عليهم في موضعهم (ص ٤٢٢).
- **المغني** ، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار

عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لعبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، ابن هشام ‹ت٧٦١هـ›، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطّبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- **مفاتيح الغيب:** لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازيّ الملقب بفخر الدين الرازيّ ‹ت٦٠٦هـ›، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطّبعة: الثّالثة، ١٤٢٠ه.
- **مفتاح الفلاح** ، الشيخ البهائي العاملي، الوفاة (١٠٣١) ،الناشر: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت – لبنان .
- **المفصل فى تراجم الاعلام**، السيد أحمد الحسيني الاشكوري ، سنة الطبع١٤٣٦ هـ . ق الناشر: مجمع ذخائر اسلامى - قم – ايران، الطبعة الأولى.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)،المحقق: محمد عثمان الخشت،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - م١٩٨٥م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- **المقاصد العلية في شرح الرسالة الألفية**، الشهيد الثاني، الوفاة(٩٦٥)، سنة الطبع ١٤٢٠ - ١٣٧٨ ش، الناشر : مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلامى - مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي ،ردمك ٩٦٤ - ٤٢٤ - ٥٥٧ – ١، تحقيق :مركز الأبحاث والدراسات الاسلامية - محمد الحسون / قسم احياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**: لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ ‹ت٨٥٥هـ›، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطّبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م.
- **مقامات الحريري**: لأبي محمد القاسم بن علي الحريريّ ‹ت ٥١٦هـ›، مطبعة المعارف، بيروت – لبنان، ١٨٧٣م، ‹د: ط›.
- **مقامع الفضل**، آقا محمد علي كرمانشاهي، الوفاة (١٢٠٦)، سنة الطبع تاريخ نشر : ١٤٢١ ه ق، الناشر: مؤسسه علامه مجدد وحيد بهبهانى - قم – ايران ، تحقيق محقق/ مصحح : مؤسسه علامه مجدد وحيد بهبهانى ، الطبعة الأولى.
- **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأزديّ، المعروف بالمبرد ‹ت٢٨٥هـ›، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، ‹د: ط ، ت›. ٢١٦.
- **الممتع الكبير في التصريف**: لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيليّ، المعروف بابن عصفور ‹ت٦٦٩هـ›، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطّبعة: الأولى ١٩٩٦م.
- **من لا يحضره الفقيه**، الشيخ الصدوق، الوفاة (٣٨١)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، تحقيق تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية.

- **مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع)**، محمد بن سليمان الكوفي، الوفاة نحو سنة ٣٠٠ ،سنة الطبع محرم الحرام ١٤١٢،الناشر:مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم المقدسة، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى.
- **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، مطبعة محمد أفندي مصطفى.
- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمديّ ‹ت٣٧٠هـ›، تحقيق: الأستاذ الدكتور، ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطّبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **موسوعة الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب (ع)**،الشيخ باقر شريف القرشي الوفاة ١٤٣٣،سنة الطبع١٤٢٣ ق، الناشر: مؤسسة الكوثر،الطبعةالأولى.
- **موسوعة طبقات الفقهاء:** تأليف: اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصّادق، إشراف العلّامة الفقيه: جعفر السّبحانيّ، مطبعة اعتماد، قم المقدسة – إيران، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٠ه ق.
- **الموطأ**، مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، محمود مقديش، تحقيق: علي الزواري، محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨ م.
- **نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز**، محمد بن عزيز السجستاني، الوفاة٣٣٠، سنة الطبع ١٤١٠ ه . ق، الناشر: دار المعرفة - لبنان – بيروت، تحقيق: محقق : مرعشلى ، يوسف عبدالرحمن، الطبعةالأولى.

- **نسب معد واليمن الكبير**، ابن الكلبي،الوفاة ٢٠٤،سنة الطبع ،١٤٢٥ ه . ق، لناشر: عالم الكتب - لبنان – بيروت، تحقيق:محقق : حسن ، ناجى،الطبعة الأولى.
- **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب**، ابن سعيد الأندلسي، المحقق: الدكتور نصرت عبد الرحمن، الناشر: مكتبة الأقصى، عمان – الأردن.
- **نفائس الأصول في شرح المحصول**، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **النّهاية في غريب الحديث والأثر:** لأبي السّعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيبانيّ، ابن الأثير الجزريّ ‹ت٦٠٦هـ›، تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- **نهج البلاغة**، خطب الإمام علي (ع) (تحقيق صالح)، الوفاة(٤٠)، سنة الطبع ١٣٨٧ - ١٩٦٧ م، تحقيق ما أختاره وجمعه الشريف الرضي / / ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية : الدكتور صبحي صالح، الطبعة الأولى.
- **نهج الحق وكشف الصدق**، العلامة الحلي، الوفاة(٧٢٦) ، سنة الطبع ذي الحجة ١٤٢١، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر دار الهجرة – قم ، ردمك٩٦٤ - ٥٨٧٥ - ٣٤ –تحقيق تقديم : السيد رضا الصدر / تعليق : الشيخ عين الله الحسني الأرموي.
- **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ ‹ت٩١١هـ›، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٥م، ‹٣ أطاريح دكتوراه›.
- **نور الأنوار في شرح الصحيفة السجادية**، السيد نعمة الله الجزائري، الوفاة١١١٢، سنة الطبع١٤٢٧ ه . ق، الناشرآسيانا - قم (ايران)، الطبعة١.

- **هداية المسترشدين،** الشيخ محمد تقي الرازي الأصفهاني، الوفاة(١٢٤٨)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه:** لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش القيسيّ الأندلسيّ ‹ت٤٣٧هـ›، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطّبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ‹مجموعة رسائل جامعية›.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطيّ ‹ت٩١١هـ›، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ‹د: ط ، ت›.
- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفديّ ‹ت٧٦٤هـ›، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- **وسائل الشيعة (الإسلامية)**،الحر العاملي الوفاة ١١٠٤سنة الطبع١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان تحقيق وتصحيح وتذييل : الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي الطبعة الخامسة.
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد،** أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس،قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكيّ الإربليّ ‹ت٦٨١هـ›، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، طُبعت أجراء الكتاب ما بين ١٩٠٠ – ١٩٩٤م.
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**،المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)،المحقق: د. مفيد محمد قميحة،الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان،الطبعة: الأولى.
- **الرسائل والأطاريح:**
- تحقيق كتاب المصباح للسيد الجرجاني مع العرض والتحليل والنقد ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر لنيل درجة العالمية(الدكتوراه)في البلاغة والنقد ، إعداد فريد محمد بدوي ، إشراف الأستاذ الدكتور كامل إمام الخولي ، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

- **البحوث:**
- أسلوب الفنقلة عند الزمخشري في تفسيره وبيان خصائصه وفوائده ، د. عبد العزيز جودي، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

- المواقع الألكترونية: موقع بديا في الموقع: https://ketabpedia.com/

١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

Abstract

In the name of God, the Most Gracious, the Most Merciful

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the best of messengers, Muhammad, his pure and good family, and his chosen companions until the Day of Judgment. And after....

Arabic manuscripts are part of the nation's heritage, and reviving them is a scientific necessity, because they are a document of the civilization of the Arab nation, especially what is related to it in linguistic studies at all levels; Because it adds a great legacy to libraries that is passed down between generations, and from the hidden pearls of the treasures of Arabic is what Al-Hamdani (١٣٠٥ AH) from the scholars of the thirteenth century wrote his book entitled (Kings of Speech in Collecting What Happened Between Us and the People of Understanding) in which he explained the arts of the language from phonetics, morphology, syntax, semantics and interpretation. From reviewing and reading this book, the researcher was provided with the scientific abundance that this book included in various sciences, arts and literature, so she decided to delve into its investigation and study to draw from the abundance of its knowledge and commitment to the scientific method. The research came in two parts, the first of which is the study and it has two chapters, dividing it into the first chapter: the author and the work, and it has three topics, the first topic: the author, a study of the origin and biography, as for the second topic: it was entitled the book Kings of Speech, a descriptive study, and the third topic: its rhetorical pauses, as for the second chapter: I presented linguistic

topics and divided it into four topics The first: morphological phonetic issues, the second: grammatical issues, the third: methods of linguistic interpretation, and the fourth: his linguistic efforts. As for the second section: it was for investigation and included the investigation method, a description of the copies adopted in the investigation, pictures of the manuscript, and the investigated text (Kings of Speech). The researcher concluded her research with a conclusion that included the results she reached and a list of the index of sources and references.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kerbala
College of Islamic Sciences
Department of Arabic Language / Language of the Qur'an and its Literature

Kings of Speech in Collecting What Happened Between Us and the People of Understanding، by Mirza Muhammad bin Abdul Wahhab bin Dawud Al-Hamadani Al-Kadhimi d. (١٣٠٥AH) Investigation and Study

A thesis submitted to the Council of the College of Islamic Sciences / University of Kerbala as part of the requirements for obtaining a Master's degree in Arabic Language, Language of the Qur'an and its Literature

A thesis submitted by the student
Najla Mahdi Abdul Sahib Yassin Al-Kufi
Supervised by
Assistant Professor Dr. Ahmed Hassan Mansour Al-Ghanimi

١٤٤٦AH ٢٠٢٤AD